تدريب الراوي

في

شرح تقريب النواوي

تأليف

الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي

٨٤٩ - ٩١١ هـ

بعناية

مازن بن محمد السرساوي

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالزقازيق

الجزء الثاني

دار ابن الجوزي

الطبعة الأولى

١٤٣١هـ



دار ابن الجوزي
للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية: الدمام - طريق الملك فهد - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٩٣، ص ب: ٢٩٨٢ -
الرمز البريدي: ٣١٤٦١ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠ - الرياض - تلفاكس: ٢١٠٧٢٢٨ - جوّال: ٠٥٠٣٨٥٧٩٨٨
الإحساء - ت: ٥٨٨٣١٢٢ - جدة - ت: ٦٣٤١٩٧٣ - ٦٨١٣٧٠٦ - **بيروت** - هاتف: ٠٣/٨٦٩٦٠٠ -
فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١ - **القاهرة** - ج.م.ع - محمول: ٠١٠٦٨٢٣٧٨٣ - تلفاكس: ٠٢٤٤٣٤٤٩٧٠
البريد الإلكتروني: **aljawzi@hotmail.com - www.aljawzi.com**

تدريب الراوي

في

شرح تقريب النواوي

تأليف

الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي

٨٤٩ - ٩١١ هـ

بعناية

مازن بن محمد السرساوي

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالزقازيق

الجزء الثاني

دار ابن الجوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

النَّوع الخامس والعِشْرُون
كِتَابة الحديث وضَبْطه

وفيه مَسَائل:

إحْدَاهَا: اختلفَ السَّلف في كِتَابة الحديث، فكرهَهَا طائفةٌ وأبَاحهَا طَائفةٌ، ....

(**النَّوع الخامس والعِشْرون: كِتَابة الحديث وضَبْطه، وفيه مسائل**):

(**إحداها**[(١)]: **اختلف السَّلف**) من الصَّحابة والتَّابعين (**في كتابة الحديث، فكرهها طائفةٌ**)، منهم: ابن عُمر، وابن مسعُود، وزيد بن ثابت، وأبو مُوسى، وأبو سعيد الخُدْري، وأبو هُريرة، وابن عبَّاس، [هـ/١٤٤/ب] وآخرُون[(٢)].

(**وأباحها طائفة**) وفعلوها، منهم: عُمر، وعلي، وابنه الحسن[(٣)]، وابن عَمرو، وأنس، وجابر، وابن عبَّاس، وابن عُمر أيضًا، والحسن، وعطاء، وسعيد بن جُبير، وعُمر بن عبد العزيز[(٤)].

وحكاهُ عياض عن أكثر الصَّحابة والتَّابعين، منهم: أبو قِلَابة وأبو المُليح[(٥)]،

---

(١) من [هـ] وفي بقية النسخ: «أحدها».
(٢) «المحدث الفاصل» (٣٧٩ ـ ٣٨١)، و«تقيد العلم» للخطيب (٣٥ ـ ٤٨).
(٣) في [ظ]، و[ح]: «الحسين».
(٤) «المحدث الفاصل» (٣٦٦ ـ ٣٧٨). و«تقييد العلم» (٧٤ ـ ٨٥،٧٨ ـ ١١٣)، «والإلماع» (١٤٦ ـ ١٤٧).
(٥) ذكر القاضي عياض في «الإلماع» (١٤٧) بعض من أجاز الكتابة من الصحابة والتابعين، ثم قال: «في أمثالهم ومن بعد هؤلاء من لا يعد كثرة». ولا ذكر لأبي قلابة وأبي المليح في ذلك عنده، وقد أخرج ذلك عنهما الرامهرمزي في «المحدث =

ثمَّ أجمعُوا على جَوَازِهَا، وجَاء في الإبَاحَةِ والنَّهي حديثان.

ومن مُلح[(١)] قوله فيه: «يعيبُون[(٢)] علينا أن نكتب العلم ونُدَوِّنه، وقد قال الله ﷻ: ﴿عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢]»[(٣)].

قال البُلْقيني: «وفي المَسْألة مذهب ثالث، حكاهُ الرَّامهرمزي[(٤)]، وهو الكِتَابة، والمحو بعد[(٥)] الحفظ»[(٦)].

(**ثمَّ أجمعوا**) بعد ذلك (**على جَوَازها**) وزال الخلاف[(٧)].

قال ابن الصَّلاح: «ولولا تدوينه في الكُتب لدرس في الأعْصُر الأخيرة»[(٨)].

(**وجاء في الإبَاحة والنَّهي حديثان**) فحديث النَّهي: ما رواهُ مسلم عن أبي سعيد الخُدْري أنَّ النَّبي ﷺ قال: «**لا تَكْتُبوا عنِّي [شيئًا إلَّا القُرآن]**[(٩)]، **ومن كتبَ عنِّي شيئًا غير القُرْآن فليَمْحُه**»[(١٠)].

وحديث الإبَاحة قوله ﷺ: «**اكْتُبوا لأبي شَاه**». متفقٌ عليه[(١١)]. [د/٩٩/ب]

وروى أبو داود والحاكم وغيرهما عن ابن عَمرو قال: قلتُ يا رَسُول الله

= الفاصل» (٣٧١)، و«تقييد العلم» (١٠٣) عن أبي قلابة، وأخرجه (١١٤) عن أبي المليح.

(١) هذا تعبير البلقيني في «المحاسن» (٣٦٨) عن قول أبي المليح.
(٢) من [ز]، و[هـ]، و[ظ]، و«تقييد العلم» وفي بقية النسخ: «يعتبون».
(٣) «تقييد العلم» (١١٤).
(٤) «المحدث الفاصل» (٣٨٢، ٣٨٣).
(٥) في [ظ]، و[ظ]: «بغير».
(٦) «محاسن الاصطلاح» (٣٦٧، ٣٦٨).
(٧) انظر: «الإلماع» (١٤٧).
(٨) «المقدمة» (٣٦٧).
(٩) ليست في «صحيح مسلم».
(١٠) أخرجه مسلم [٣٠٠٤].
(١١) أخرجه البخاري [٢٤٣٤]، ومسلم [١٣٥٥].

. . . .

إنِّي أسمع منكَ الشَّيء فأكتبهُ، قال: «نَعَم». قال: في الغَضَبِ والرِّضَا؟ قال: «نعم» [قال:][(١)] «**فإنِّي لا أقُول فيهما إلَّا حقًّا**»[(٢)].

وقال أبو هُريرة: «ليسَ أحد من أصْحَاب النَّبي ﷺ أكثر حديثًا [عنهُ][(٣)] منِّي، إلَّا ما كانَ من عبد الله بن عمرو[(٤)]، فإنَّه كان يكتب ولا أكتب». رواه البُخَاري[(٥)].

وروى التِّرمذي عن أبي هُرَيرة [ظ/١٠٥/أ] قال: كانَ رَجُل من الأنصار يَجْلس إلى رَسُول الله ﷺ، فيسمع منه الحديث فيعجبهُ ولا يحفظه، فشَكَا ذلك إلى رَسُول الله ﷺ فقال: «**اسْتَعن بيمينكَ**». وأومأ بيده إلى الخطِّ[(٦)].

وأسندَ [هـ/١٤٥/أ] الرَّامهرمزي عن رافع[(٧)] بن خَدِيج قال: قلتُ يا رَسُول الله [إنَّا][(٨)] نسمع منكَ أشياء أفنكتبها؟ قال: «**اكتبُوا** [ح/٨٠/أ] **ذلك ولا حرج**»[(٩)].

وروى الحاكم وغيره من حديث أنس وغيره [مرفوعًا وموقوفًا: «**قَيِّدُوا العِلْم بالكِتَاب**»[(١٠)].

---

(١) سقط من [ظ]

(٢) أخرجه أبو داود (٣٦٤٦)، والحاكم (١/ ٣٠١، ٣٠٢)، وأحمد (٢/ ١٦٢، ١٩٢) بنحوه.

(٣) سقط من [ظ]، و[ح].

(٤) في [هـ]، و[د]، و[ح]: «عمر».

(٥) برقم [١١٣].

(٦) أخرجه الترمذي [٢٦٦٦] مطولًا عما هنا، وقال: «هذا حديث إسناده ليس بذلك القائم، وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: الخليل بن مرة منكر الحديث».اهـ.

(٧) في [د]: «نافع».

(٨) سقط من [ظ].

(٩) «المحدث الفاصل» (٣٦٩).

(١٠) أخرجه الحاكم (١/ ٣٠٣) مرفوعًا من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وموقوفًا عن عمر بن الخطاب وعن أنس.

فالإذْنُ لمن خِيفَ نِسْيانهُ، والنَّهي لمن أمِنَ وخيف اتِّكالهُ، أو نَهَى حين خيفَ اختلاطهُ بالقُرآن، وأذنَ حين أمِنَ.

وأسْندَ الدَّيلمي عن علي][1] مَرْفوعًا: «[إذَا][2] **كَتبتُم الحديث فاكتبُوه بسندِهِ**». وفي الباب أحاديث غير ذلك.

وقد اخْتُلف في الجمع بينها وبين حديث أبي سعيد السَّابق، كما أشار إليه المُصنِّف بقوله:

(**فالإذن لمن خيف نِسْيانهُ، والنَّهي لمن أمِنَ**) النِّسْيان ووثقَ بحفظه (**وخيفَ اتِّكاله**) على الخطِّ إذا كتب، فيكُون النَّهي مخصوصًا[3].

وقد أسندَ ابن الصَّلاح هنا عن الأوزاعي، أنَّه كانَ يَقُول: «كان هذا العلم كريمًا يتلقَّاه الرِّجَال بينهم، فلمَّا دخلَ في الكتب دخل فيه غير أهله»[4].

(**أو نهى**) عنه ([**حين خيفَ**][5] **اختلاطه بالقُرآن، وأذن**) فيه (**حين أُمِنَ**) ذلك، فيكُون النَّهي [ز/ ٨٢/ ب] منسوخًا[6].

وقيل: المُرَاد النَّهي عن كِتَابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة؛ لأنهم كانوا يسمعُون تأويل الآية، فربَّما كتبُوه معها، فنُهوا عن ذلك لخوف الاشْتَباه.

---

(١) سقط من [هـ].
(٢) سقط من [ز].
(٣) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (٣٦٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢٣١).
(٤) أخرجه البيهقي في «المدخل» [٧٤١] ومن طريقه: ابن الصلاح في «المقدمة» (٣٦٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٧/ ١٣٠). وأخرجه ابن عساكر (٣٧/ ١٣٠) من طرق آخر عن الأوزاعي.
(٥) في [هـ]: «خوف».
(٦) «مقدمة ابن الصلاح» (٣٦٧)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢٣١). وقد مال إلى كون النهي منسوخًا ابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» (٤٧٢)، وقال ابن حجر في «الفتح» (١/ ٢٥١) عن هذا الوجه: «وهو أقربها مع أنه لا ينافيها». وانظر: «فتح المغيث» (٣/ ١٦).

ثمَّ على كاتبِهِ صرفُ الهِمَّة إلى ضَبْطِهِ وتحقيقه، شَكْلًا ونَقْطًا، يُؤمَنُ اللَّبْسُ.

وقيل: النَّهي خاصٌّ بوقت نُزُول القُرآن، خشية الْتباسِهِ، والإذن في غيرِهِ(١).

ومنهم من أعلَّ حديث أبي سعيد وقال: الصَّواب وقفه عليه، قاله البُخَاري وغيره(٢).

وقد روى البَيْهقي في «المَدْخل» عن عُروة بن الزُّبير: «أنَّ عُمر بن الخطَّاب أرادَ أن يكتُب السُّنن، فاستشارَ في ذلكَ أصْحَاب رسول الله ﷺ، فأشارُوا عليه أن يكتبهَا، فطفقَ عُمر يستخير الله فيهَا شهرًا، ثمَّ أصبح يومًا وقد عزمَ الله له، فقال: إنِّي كنتُ أردتُ أن أكتب السُّنن، وإنِّي ذكرتُ قومًا كانُوا قبلكم كتبوا كُتبًا، فأَكَبُّوا(٣) عليها، وتركُوا كِتَاب الله، وإنِّي والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبدًا»(٤). [هـ/١٤٥/ب]

* * *

(**ثمَّ على كاتبه صرفُ الهمَّة إلى ضبطه وتحقيقه، شكلًا ونقطًا يؤمَنُ**) معهما (**اللبس**) ليؤديه كما(٥) سمعه.

قال الأوزاعي: «نور الكتاب إعْجَامه»(٦). قال الرَّامهرمزي: «أي:

---

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٢٥١)، و«فتح المغيث» (٣/ ١٥، ١٦).

(٢) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١/ ٢٥١). وفي «تحفة الأشراف» [٤١٦٧] في شأن حديث أبي سعيد: «رواه أبو عوانة الإسفراييني عن أبي داود السجستاني عن هدبة بقصة الكتابة. وقال: قال أبو داود: وهو منكر، أخطأ فيه همام، هو من قول أبي سعيد».

(٣) في [هـ]: «فاكتبوا».

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» [٢٠٤٨٤]، ومن طريقه البيهقي في «المدخل» [٧٣١].

(٥) في [ظ]، و[ح]: «بما».

(٦) «المحدث الفاصل» (٦٠٨، ٦٠٩)، و«الإلماع» (١٥٠) عن الأوزاعي بمعناه، وهو في =

. . . .

نقطُه، أن يُبين التَّاء من الياء، والحاء من الخَاء، قال: والشَّكل تقييد الإعْرَاب»[١].

وقال ابن الصَّلاح: «إعْجَام المكتُوب يمنع من اسْتعجَامه[٢]، وشَكْله يمنع من إشْكَاله.

قال: وكثيرًا[٣] ما يعتمد [د/١٠٠/أ] الواثق على ذهنه، وذلك وخيمُ العاقبة، فإنَّ الإنسان معرَّض للنسيان»[٤]. انتهى.

وقد قيل: إنَّ النَّصارى كفرُوا بلفظة أخطئوا في إعْجَامها وشَكْلها، فإن الله قال في «الإنجيل» لعيسى: «أنتَ نبيِّي، ولَّدْتُكَ من البَتُول» فصَحَّفوها وقالوا: «أنت بنيِّي، وَلَدْتُكَ» مُخففًا.

وقيل: أوَّل فتنة وقعت في الإسْلام سببها ذلك أيضًا، وهي فتنة عثمان ﷺ فإنَّهُ كتب [ظ/١٠٥/ب] للذي أرسلهُ أميرًا إلى مصر: «إذا جاءكُم فاقبلُوه» [فصحَّفوها: «فاقتلوه»][٥] فجرَى ما جَرَى.

وكتب بعض الخُلفاء[٦] إلى عامل له[٧] ببلد: «أن أحص المُخنثين» أي بالعدد، فصحَّفها بالمُعجمة، فخصاهم[٨].

❊ ❊ ❊

= «الجامع لأخلاق الراوي» (١/٢٧٦)، و«الإلماع» (١٤٩، ١٥٠) عن الأوزاعي عن ثابت بن معبد بمعناه.

(١) «المحدث الفاصل» (٦٠٨، ٦٠٩).
(٢) في [ظ]، و[ح]: «إعجامه».
(٣) في [د]: «وكبيرًا».
(٤) «المقدمة» (٣٦٩).
(٥) سقط من [ظ]، و[ح].
(٦) في مراجع الخبر أنه سليمان بن عبد الملك.
(٧) في مراجع الخبر أنه أبو بكر بن حزم.
(٨) انظر: «مجمع الأمثال» (١/٢٥١، ٢٥٩)، و«أخبار الحمقى والمغفلين» لابن الجوزي (١٠٥).

ثـمَّ قيـل: إنَّمـا يُشكل الـمُشْكل، ونُقلَ عن أهل العلم كَرَاهيـة الإعْجَام والإعْرَابِ إلَّا في المُلْتبس، وقيل: يُشكل الجميع.

(ثم «**قيلَ: إنَّما يُشكل المُشْكل**»[1] ونقل [عن][2] **أهل العلم كراهية الإعجام**) أي: النَّقط (**والإعراب**) أي: الشَّكل (**إلَّا في المُلْتبس**) إذ لا حاجة إليهما[3] في غيره.

(**وقيل: يُشكل الجميع**) قال القاضي عياض: «وهو الصَّواب، لا سيما للمبتدئ وغير المُتبحِّر في العلم، فإنَّه لا يُميِّز ما يُشْكِل مِمَّا لا يُشْكِل، ولا صواب وجه إعراب الكلمة من خطئه»[4].

قال العِرَاقيُّ: «وربَّما ظنَّ أنَّ الشَّيء غير مُشْكل لوضُوحه، وهو في الحقيقة محل نظر محتاج[5] إلى الضَّبط. وقد وقع بين العُلماء خلافٌ في مسائل مُرتبة على إعراب الحديث [ح/٨٠/ب]، كحديث: «**ذَكَاةُ الجنين ذَكاةُ أمِّه**»[6] فاستدلَّ به الجمهُور على أنَّه لا تجب[7] ذكاة الجنين، بناء على رفع ذكاة أمِّه. ورجَّح الحنفية الفتح على التشبيه، [هـ/١٤٦/أ] أي: يُذكى ذكاة أمِّه[8]»[9].

* * *

---

(١) انظر: «المحدث الفاصل» (٦٠٨)، و«الإلماع» (١٥٠).
(٢) سقط من [هـ]، و[ح].
(٣) في [د]، و[هـ]: «إليها».
(٤) «الإلماع» (١٥٠). وانظر: «المحدث الفاصل» (٦٠٨).
(٥) في [ظ]: «يحتاج».
(٦) أخرجه أبو داود [٢٨٢٨]، والترمذي [١٤٧٦]، وابن ماجه [٣١٩٩]، وأحمد (٣/ ٣٩)، وابن حبان (٦٨٨٩). وفيه القداح، وهو ضعيف.
(٧) في [هـ]: «لا يجب».
(٨) في [ظ]، و«شرح التبصرة»: «يذكى مثل ذكاة أمه».
(٩) «شرح التبصرة والتذكرة» (٢٣٢). وانظر: «الإلماع» (١٥٠)، و«عون المعبود» (٨/ ٢٥ ـ ٢٩) مع «حاشية» ابن القيم، و«تحفة الأحوذي» (٥/ ٤٨ ـ ٥٢).

الثَّانية: ينبغي أن يَكُون اعتنَاؤه بِضَبطِ المُلْتبس من الأسْمَاء أكْثَر.

ويُسْتحبُ ضَبْط المُشْكل في نفس الكِتَاب، وكتبهُ مَضْبوطًا واضحًا في الحَاشية قِبَالتهُ، ....

(**الثَّانية: ينبغي أن يكُون اعتناؤه بضبط المُلتبس من الأسماء أكثر**) فإنَّها لا تُسْتدرك[(١)] بالمعنى، ولا يُستدل عليها بما قبل ولا بعد.

قال أبو إسْحَاق النَّجِيرَمِي[(٢)]: «أولى الأشياء بالضَّبط أسماء النَّاس؛ لأنه لا يدخله القِيَاس ولا قبلهُ ولا بعدهُ شيء يَدُل عليه»[(٣)].

وذكر أبو علي الغَسَّاني: «أنَّ عبد الله بن إدريس قال: لمَّا حدَّثني شُعبة بحديث أبي الحوراء[(٤)]، عن الحسن بن علي، كتبت تحته: «حُور [ز/٨٣/أ] عين» لئلا أغلط فأقرأهُ أبو الجَوْزاء بالجيم والزَّاي»[(٥)].

* * *

(**ويُستحب ضبطُ المُشْكل في نفس الكِتَاب وكَتْبُه**) أيضًا (**مَضْبوطًا واضحًا في الحاشية قِبَالته**) فإنَّ ذلك أبلغ؛ لأن المضبُوط في نفس الأسْطر ربَّما دَاخَلهُ نَقْطُ غيره وشَكْلُه مِمَّا فوقه أو تحته، لا سيمَا عند ضيقهَا ودقَّة الخط.

قال العِرَاقي: «وأوضح من ذلكَ، أن يقطع حُروف الكلمة المُشْكلة في الهامش؛ لأنه يَظْهر شَكْل الحرف بكتابته مُفْردًا في بعض الحُروف، كالنُّون والياء التَّحتية، بخلاف ما إذَا كتبت الكلمة كلها. قال ابن دقيق العيد في

---

(١) في [ظ]: «لا تدرك».

(٢) في [ظ]: «النجرمي»، وفي [ح]: «النجير من أولى».

(٣) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٦٩، ٢٧٠)، و«الإلماع» (١٥٤)، و«أدب الإملاء» للسمعاني [٥١٣] (٢/ ٥٩٢، ٥٩٣).

(٤) في [هـ]: «أبي الجوزاء».

(٥) «العلل ومعرفة الرجال» برواية عبد الله (٢/ ٤٦٢)، ومن طريقه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٧٠) بنحوه. وهو في «الإلماع» (١٥٥) بلفظ أقرب إلى لفظ المصنف.

ويُستحب تَحْقيق الخَط دُون مَشْقهِ وتَعْليقه.

ويُكْره تَدْقيقه إلَّا من عُذْرٍ، كضيق الوَرَق، وتَخْفيفه للحمل في السَّفر، ونحوه، ويَنْبغي ضَبْط الحُرُوف المُهْملة، . . . .

«الاقتراح»: «ومن عادة المُتقنين أن يُبالغُوا في إيضَاح المُشْكل، فيُفرِّقوا حُروف الكلمة في الحاشية ويضبطُوها حرفًا حرفًا[(١)]»[(٢)].

(**ويُستحب تحقيق الخط دُون مَشْقه وتعليقه**).

قال ابن قُتيبة: «قال عُمر بن الخطَّاب: «شَرُّ الكِتَابة المَشْق، وشر القِرَاءة الهَذْرَمَة، وأجْودُ الخط أَبْيَنُهُ»[(٣)]. انتهى.

والمَشْق: سُرْعة الكِتَابة[(٤)]. [د/١٠٠/ب]

* * *

(**ويُكره تدقيقه**) أي: الخط؛ لأنه لا يَنتفع به مَنْ في نظره ضَعْفٌ، [وربَّما ضَعُفَ نَظَرُ][(٥)] كاتبه بعد ذلك، فلا ينتفع به.

وقد قال أحمد بن حنبل لابن [عمِّه حنبل بن][(٦)] إسْحَاق، ورآه يكتب خطًّا دقيقًا: «لا تفعل، أحْوج ما تكون[(٧)] إليه يخونكَ»[(٨)].

(**إلَّا من عُذرٍ، كضيق الوَرَق، وتخفيفه للحمل في السَّفر، ونحوه**). [هـ/١٤٦/ب]

(**وينبغي ضبط الحُروف المُهملة**) أيضًا.

---

(١) في [ظ]: «ويضبطوها حروفًا».
(٢) «الاقتراح» (٢٥٨)، و«شرح التبصرة» (٢٣٣).
(٣) «الجامع» (١/ ٢٦٢).
(٤) عزاه العراقي في «شرح التبصرة (٢٣٤) إلى الجوهري، وهو في «تهذيبه» والجوهري نقله عن ابن السِّكِّيت في «إصلاح المنطق» (٢٠).
(٥) في [ظ]: «وأحوج ما يكون إليه»، وسقط من [ح].
(٦) سقط من [ظ]، و[ح].
(٧) من [ز]، و[هـ]، و«الجامع»، و«أدب الإملاء» وفي بقية النسخ: «يكون».
(٨) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٦١)، و«أدب الإملاء» للسمعاني (٢/ ٥٨٣).

قيل: يجْعل تحت الدَّال، والرَّاء، والسِّين، والصَّاد، والطَّاء، والعين، النُّقط الَّتي فوقَ نَظَائرها، وقيل: فوقها كَقُلامة الظُّفر مُضْجعةً على قفاهَا، وقيل: تحتهَا حرفٌ صغيرٌ مثلهَا، وفي بعض الكُتب القَدِيمة فوقها خطٌّ صغيرٌ، ....

قال البُلْقيني: «يُستدل [ظ/١٠٦/أ] لذلكَ بما رواه المَرْزباني [وابن عَسَاكر][(١)]، عن عُبيد[(٢)] بن أوس الغَسَّاني قال: كتبتُ بين يدي مُعَاوية كِتَابًا، فقال لي: «يا عُبيد أرقش كتابك[(٣)]، فإنِّي كتبتُ بين يَدي رَسُول الله ﷺ، فقال: «**يا مُعَاوية، ارقش كِتَابك**[(٤)]»[(٥)]. قلتُ وما رقشهُ [يا أمير المُؤمنين][(٦)]؟ قال: «أعطِ كُل حرف ما يَنُوبه من النقط».

قال البُلْقيني: فهذا عام في كلِّ حرف»[(٧)].

ثمَّ اختُلف في كيفية ضَبْطها (**قيل: يجعل تحت الدَّال، والرَّاء، والسِّين، والصَّاد، [والطَّاء]**[(٨)]**، والعين النُّقط الَّتي فوق نظائرها**).

واختُلف على هذا في نقط السِّين من تحت، فقيل: كَصُورة النقط من فوق، وقيل: لا، بل يجعل من فوق كالأثافي، ومن تحت مَبْسوطة صفًّا.

(**وقيل**) يجعل (**فوقها**) أي المهملات المذكورة صُورة هلال (**كقُلامة الظُّفر مُضْجعة على قفاها**).

(**وقيل**) يجعل (**تحتها حرف صغير مثلها**) ويتعيَّن [ذلك في الحاء][(٩)].

قال القاضي عياض: «وعليه عمل أهل[(١٠)] المشرق والأندلس»[(١١)].

(**وفي بعض الكتب القديمة فوقها خطٌّ صغير**) كفتحة، وقيل:

---

(١) ليس في نسختنا من «المحاسن».
(٢) في [ظ]: «عبيد الله».
(٣) في [ظ]، و[ح]: «كتابتك».
(٤) في [ظ]، و[ح]: «كتابتك».
(٥) أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٦٩)، والسمعاني في «أدب الإملاء» (٢/ ٥٩١، ٥٩٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٠/ ١٢٥) بنحوه.
(٦) سقط من [هـ].
(٧) «محاسن الاصطلاح» (٣٧١).
(٨) سقط من [ح].
(٩) من [هـ] وفي بقية النسخ: «في ذلك».
(١٠) في «الإلماع»: «عمل بعض أهل».
(١١) «الإلماع» (١٥٧).

وفي بعضها تحتها همزةٌ.

ولا يَنْبغي أن يَصْطلح مع نَفْسِهِ برمزٍ لا يعرفهُ النَّاس، وإن فعلَ فليُبَيِّن في أوَّل الكِتَاب، أو آخره مُرَاده، وأن يَعْتني بضبطِ مُخْتلف الرِّوايات وتَمْييزها، فيَجْعل كِتَابه ....

كهمزة (**وفي بعضها تحتها همزة**) فهذه خمس علامات.

فائدة [ضبط الكاف واللام والهاء في آخر الكلمة والهمزة المكسورة]:

لم يتعرَّض أهل هذا الفن للكاف واللام، وذكرهما أصحاب التصانيف في الخطِّ، فالكاف إذا لم تُكتب مَبْسوطة، تُكتب في بَطْنها[1] كاف صغيرة، أو همزة، واللام تكتب[2] في بطنها «لام» أي: هذه الكلمة بحروفها الثلاثة، لا صُورة: (ل)[3]، ويُوجد ذلك [ح/٨١/أ] كثيرًا في خطِّ الأدباء.

والهاء آخر الكلمة يُكتب عليها [هاء][4] مَشْقُوقة، تُميزها من هاء التأنيث الَّتي في الصِّفات ونحوها.

والهمزة المَكْسُورة هَلْ تُكتب فوق الألف، والكسرة [ز/٨٣/ب] أسْفلها، أو كلاهما أسفل؟ اصطلاحان للكتاب، والثاني أوضح.

* * *

(**ولا يَنْبغي أن يَصْطلح** [هـ/١٤٧/أ] **مع نفسِهِ**) في كتابه (**برمز لا يعرفه النَّاس**) فيُوقع غيره في حيرة في فهم مُرَاده (**وإن فعل**) [ذلك][5] (**فليُبَيِّن في أوَّل الكتاب، أو آخره**[6] **مراده**).

(**وأن يعتني بضبط مُختلف الرِّوايات وتَمْييزها، فيجعل كِتَابه**)

---

(١) في [ظ]، [ح]: «يكتب في وسطها».
(٢) من [ظ]، [ح]: «يكتب».
(٣) من [هـ]، وفي [د]: «ن»، وفي [ظ]، [ح]: «نون».
(٤) سقط من [ظ].
(٥) سقط من [ظ].
(٦) في [د]، و[هـ]، و[ز]: «وآخره».

على رِوَايةٍ، ثمَّ ما كان في غيرها من زِيَادات ألْحقهَا في الحَاشيةِ، أو نقصٍ أعلمَ عليه، أو خلافٍ كتبهُ، مُعيِّنا في كلِّ ذلك من رواهُ بتمام اسْمِهِ، لا رامزًا إلَّا أن يُبيِّن أوَّل الكِتَاب، أو آخرهُ واكتَفَى كثيرونَ بالتَّمييز بِحُمرةٍ، فالزِّيادةُ تُلْحق بِحُمرة والنَّقص يُحَوَّق عليهِ بِحُمرة مُبيِّنًا اسم صاحبها أوَّل الكتاب، أو آخرهُ.

الثَّالثةُ: يَنْبغي أن يجعل بين كلِّ حَدِيثينِ دائرة، ....

مَوْصولًا (**على رِوَاية**) واحدة (**ثمَّ ما كان في غيرها من زِيَادات ألْحقهَا في الحاشية، أو نقصٍ أعلَمَ عليه، أو خِلافٍ كتبهُ، مُعيِّنًا في كلِّ ذلك من رواه، بتمام اسمه، لا رامزًا**) له بحرف أو بحرفين[١] من اسمه (**إلَّا أن يُبين أوَّل الكتاب، أو آخره**) مراده بتلك الرموز.

(**واكتفَى كثيرونُ بالتمييز بحمرة**[٢]**، فالزِّيادة تُلحق بحمرة**[٣]**، والنقص يُحوِّق عليه**[٤] **بحمرة، مُبينًا اسم صاحبها أوَّل الكتاب أو آخره**). [د/١٠١/أ]

هذا الفرع[٥] كُلّه ذكره ابن الصَّلاح عقب مَسْألة الضَّرب والمحو[٦]، وقَدَّمه[٧] المُصنِّف هُنَا للمُناسبة مع الاختصار.

* * *

(**الثَّالثة: ينبغي أن يجعل بين كلِّ حديثين دائرة**) للفصل بينهما

---

(١) في [ز]، و[ظ]، و[ح]: «حرفيْن».
(٢) من [ظ]، و«المقدمة» وفي بقية النسخ: «بجرة».
(٣) من [ظ]، و«المقدمة» وفي بقية النسخ: «بجرة».
(٤) من [هـ] و«المقدمة» وفي [د]، و[ز]: «حلقة»، وفي [ظ]: «يجوف عليه بحمرة»، وفي [ح]: «يحرف عليه بحمرة».
(٥) من [هـ] وفي النسخ: «الصريح».
(٦) «المقدمة» (٣٧١) و(٣٨٤، ٣٨٥).
(٧) من [هـ] وفي [ظ]: «وذكره»، وسقط من [ح]، و[ز]، وفي [د]: «بيضه».

نُقلَ ذلكَ عَنْ جَمَاعاتٍ من المُصنفين، واسْتحبَّ الخطيب أن تَكُون غَفْلًا، فإذا قابَلَ نقطَ وسَطَهَا.

ويُكرهُ في مثلِ عبد الله، وعبد الرَّحمٰن بن فُلان، كِتَابة عبد آخر السَّطر، واسم الله مع ابن فُلان أوَّل الآخر، ....

(**نقل ذلك عن جَمَاعات من المصنفين**) كأبي الزِّناد[١]، وأحمد بن حنبل[٢]، وإبراهيم الحَرْبي[٣]، [ظ/١٠٦/ب] وابن جرير[٤].

(**واستحبَّ الخطيب** «**أن تَكُون**) الدَّارات (**غفلًا، فإذا قَابل**[٥] **نقط وسطها**) أي نقط وسط كلِّ دائرة[٦] عقب الحديث الَّذي يفرغ منهُ، أو خط في وسطها خطًّا.

قال: وقد كان بعض أهل العلم لا يعتد[٧] من سَمَاعه إلَّا بما كان كذلك، أو في معناه»[٨].

* * *

(**ويُكره في مثل عبد الله، وعبد الرَّحمٰن بن فُلان**) وكل اسم مُضاف إلى الله[٩] تعالى (**كِتَابة عبد آخر السَّطر، واسم** «**الله**» **مع** «**ابن فُلان**» **أوَّل الآخر**).

---

(١) «المحدث الفاصل» (٦٠٦)، و«الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٧٣)، و«أدب الإملاء والاستملاء» (٢/ ٥٩٤، ٥٩٥).
(٢) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٧٣، ٢٧٤)، وذكر أنه رآه بخط الإمام أحمد، وكذا رآه بخطه ابن كثير كما في «اختصار علوم الحديث» (١١٢).
(٣) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٧٣) حيث ذكر أنه رآه بخطه.
(٤) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٧٣) حيث ذكر أنه رآه بخطه.
(٥) في [د]، و[ز]: «قبل».
(٦) في [د]، و[ز]: «دارة».
(٧) في [ظ]: «يعتمد».
(٨) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٧٣) بنحوه.
(٩) في [ظ]: «إلى اسم الله».

وكذا يُكْره رَسُول آخره، والله ﷺ أوَّله، وكذا ما أشبههُ وينبغي أن يُحافظَ على كِتَابة الصَّلاة والتَّسليم على رَسُول الله ﷺ ولا يسأم من تَكْراره،

وأوجب اجتناب مثل ذلك ابن بطة والخطيب[١].

ووافق ابن دقيق العيد على أنَّ ذلك مكروهٌ لا حرام[٢].

(**وكذا يكره**) في رَسُول الله ﷺ أن يُكتب (**«رَسُول» آخره، و«الله ﷺ»**[٣] **أوَّله، وكذا ما أشبهه**) من المُوهمات والمُستبشعات[٤]، كأن [هـ/١٤٧/ب] يكتب «قاتل» من قوله: «قاتلُ ابن صفية في النَّار»[٥] في آخر السطر، و«ابن صفية...» في أوَّله، أو يكتب «فقال» من قوله في حديث شارب الخمر: «فقال عمر: أخزاهُ الله! ما أكثر ما يُؤتى به»[٦] آخره، و«عُمر» وما بعده أوَّله.

ولا يُكره فصل المُتضايفين، إذا لم يكن فيه مثل ذلك، كسبحان الله العظيم، يكتب سبحان آخر السَّطر، والله العظيم أوَّله، مع أنَّ جمعهما في سطر واحد أولى.

(**وينبغي أن يُحافظ على كتابة الصَّلاة والتَّسليم على رَسُول الله ﷺ**) كلَّ ما ذُكر (**ولا يَسأم من تَكْراره**) فإنَّ ذلك من أكثر الفوائد الَّتي يتعجَّلها طالب الحديث.

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٦٨).
(٢) «الاقتراح» (٢٦٠) وذكر أن ذلك من الأدب.
(٣) في [ظ]، و[ح]: «والله مع ﷺ».
(٤) في [ز]، و[ظ]: «والمستشنعات».
(٥) أخرج أحمد في «المسند» (١/ ٨٩) عن علي موقوفًا: «بشر قاتل ابن صفية بالنار». وأخرج (١/ ١٠٢) عنه أيضًا موقوفًا: «ليدخل قاتل ابن صفية النار». أخرج ابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٢٣) عن أبي الغادية مرفوعًا: **«قاتل عمار في النار»**.
(٦) هذا الخبر أخرجه البخاري [٦٧٧٧]، [٦٧٨١] عن أبي هريرة بلفظ: «فلما انصرف قال رجل: ما له! أخزاه الله». وأخرجه البخاري أيضًا [٦٧٨٠] عن عمر، ولفظه: «فقال رجل من القوم: اللّهم العنه! ما أكثر ما يؤتى به». وذكر ابن حجر في «فتح الباري» (١٢/ ٧٩) أن هذا الرجل القائل وقع عند الواقدي أنه عمر.

ومن أغْفلهُ حُرم حظًا عَظيمًا.

(**ومن أغفلهُ حُرم حظًا عظيمًا**) فقد قيل في قوله ﷺ: «**إنَّ أوْلَى [النَّاس]**(١) **بي يوم القِيَامة أكثرهُم عليَّ صَلاة**»(٢) صحَّحهُ ابن حبَّان: «إنَّهم أهل الحديث، لكثرة ما يتكرَّر ذكره في الرِّواية، فيصلُّون عليه»(٣).

وقد أوردوا(٤) في ذلك حديث: «**من صلَّى عليَّ في كتابٍ لم تَزَل الملائكة تَسْتغفر لهُ، ما دَامَ اسمي في ذلكَ الكِتَاب**»(٥).

وهذا الحديث وإن كان ضعيفًا، فهو ممَّا يَحْسُن إيراده في هذا المعنى، ولا يُلتفت [ز/٨٤/أ] إلى ذكر ابن الجَوْزي له في «الموضُوعات(٦)»(٧) فإنَّ له طُرقًا تُخْرجهُ عن الوضع، وتقتضي أنَّ له أصلًا في الجُمْلة، فأخرجهُ الطَّبراني من حديث أبي هُريرة [ح/٨١/ب]، وأبو الشَّيخ الأصبهاني، والدَّيلمي من طريق أُخرى عنه، وابن عَدِي من حديث أبي بكر الصِّديق، والأصبهاني في «ترغيبه» من حديث ابن عبَّاس، وأبو نُعيم في «تاريخ أصبهان» من حديث عائشة.

---

(١) سقط من [ح].
(٢) أخرجه الترمذي [٤٨٤]، وابن حبان كما في «الإحسان» [٩١١]، وأبو يعلى [٥٠١١]، وابن أبي شيبة [٣١٧٨٧]، والبيهقي في «الشعب» [١٥٦٣]، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٣٥)، من طريق خالد بن مخلد، عن موسى بن يعقوب الزمعي، عن عبد الله بن كيسان، عن ابن شداد، عن أبيه، عن ابن مسعود به. قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب».
(٣) قال ذلك بنحوه أبو نعيم الحافظ كما في «شرف أصحاب الحديث» للخطيب (٧٦)، وقاله ابن حبان في «صحيحه» كما في «الإحسان» (٣/ ١٩٣) بعد الحديث [٩١١].
(٤) في [ظ]، و[ح]: «أورد».
(٥) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/ ٢٣٢/ ١٨٣٥)، وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ٣٥٢): «رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه: بشر بن عبيد الدارسي، كذبه الأزدي وغيره». اهـ.
(٦) «الموضوعات» [٤٥٢].
(٧) كتب في حاشية [د]: «قرر شيخنا أنه لا بد في هذا الثواب المخصوص من النطق بها إذا كتبها».

ولا يتقيَّدُ فيهِ بِمَا في الأصْلِ إن كان ناقصًا، ....

وذكر البُلْقيني في «محاسن الاصْطلاح» هنا «عن فضل الصَّلاة للتُّجِيبيّ قال: جاء بإسناد صحيح من طريق عبد الرزَّاق، عن مَعْمر، عن ابن شِهَاب، عن أنسٍ يرفعهُ: «إذَا كانَ يوم القِيَامة، جَاء أصْحَاب [هـ/١٤٨/أ] الحديث وبأيديهم المَحَابر[١]، فيُرْسل الله إليهم [د/١٠١/ب] جبريل فيسألهم: من أنتم؟ - وهو أعلم[٢] - فيَقُولون: أصْحَاب الحديث، فيقُول: ادخلُوا الجنَّة طالمَا كُنتم تُصلُّون على نبيي في دار الدُّنيا»»[٣].

وهذا الحديث رواهُ الخطيب عن الصُّوري، عن أبي الحُسين بن جُميع[٤]، عن محمَّد بن يُوسف بن [ظ/١٠٧/أ] يعقوب الرَّقِّي، عن الطَّبراني[٥]، عن [الدَّبَري][٦]، عن عبد الرزَّاق به وقال: «إنَّه موضوع والحَمل فيه على الرَّقي»[٧].

قلت: له طريق غير هذه عن أنس، أوردها الديلمي في «مسند الفردوس» وقد ذكرتها في «مُختصر الموضُوعات»[٨].

تَنْبِيهٌ [يجمع عند ذكره ﷺ بين الصلاة باللسان والقلم]:

يَنْبغي أن يُجمع عند ذِكْره ﷺ بين الصَّلاة عليه بلسانه وبنانه. ذكره التُّجِيبي[٩].

(ولا يتقيَّد فيه) أي ما ذكر من كِتَابة الصَّلاة عليه ﷺ **(بما في الأصل إن كان ناقصًا)** بل يكتبه ويتلفَّظ به عند القراءة مُطلقًا؛ لأنه دُعاء، لا

---

(١) كتب في حاشية [د]: «قال شيخنا حقيقة فلا مانع من ذلك».
(٢) في [ظ]: «وهو أعلم بهما». (٣) «محاسن الاصطلاح» (٣٧٢، ٣٧٣).
(٤) في [هـ]: «ابن الحسين بن جميع». (٥) في [ظ]: «الطبري».
(٦) من «تاريخ بغداد» وفي جميع النسخ: «الزبير»!.
(٧) «تاريخ بغداد» (٤/٦٤٨، ٦٤٩). (٨) «اللآلئ المصنوعة» (١/١٩٨).
(٩) في «أنوار الآثار في فضل الصلاة على النبي المختار» ﷺ. نقلًا عن «النكت» للزركشي (٣/٥٧٦)، و«محاسن الاصطلاح» (٣٧٢) بمعناه.

وكذا الثَّناء على الله ﷻ، كـ عزّ وجل، وشبههُ، وكذا التَّرضي والتَّرحُم على الصَّحابة والعُلماء وسائر الأخْيَار.

كلام يرويه، وإن وقع في ذلك الإمام أحمد، [مع][1] أنَّه كان يُصلِّي نُطْقًا لا خطًّا[2]، فقد خالفهُ غيره من الأئمة المُتقدِّمين[3] ومال إلى صنيع أحمد[4] ابن دقيق العيد فقال: «ينبغي أن يتبع الأصُول والرِّوايات، وإذا ذكر الصَّلاة لفظًا من غير أن تكُون[5] في الأصل، فينبغي أن يصحبها قرينة تدل على ذلك، كرفع رأسه عن النَّظر في الكتاب، وينوي بقلبه أنَّه هو المُصلِّي لا حاكٍ لها عن غيره»[6].

وقال عبَّاس العَنْبري وابن المَدِيني: «ما تركنَا الصَّلاة على رسول الله ﷺ[7] في كلِّ حديث سمعناه، وربَّما عجلنا فنُبيِّض الكتاب في كل حديثٍ حتَّى نرجع إليه»[8].

(وكذا) ينبغي المُحافظة على (**الثَّناء على الله ﷻ، كـ«عزّ وجل»[9] وشبههُ**) وإن لم يكن في الأصل.

قال المُصنِّف زيادة على ابن [هـ/١٤٨/ب] الصَّلاح: (**وكذا التَّرضي والترحُم على الصَّحابة والعُلماء وسائر الأخيار**).

قال المُصنِّف في «شرح مسلم» وغيره: «ولا يستعمل «عزّ وجل» ونحوه

---

(١) سقط من [ز].
(٢) هو عند الخطيب بلاغًا عن أحمد.
(٣) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٧١) وفيه أن الخطيب رأى بخطه عدة أحاديث لم يكتب فيها الصلاة على النبي ﷺ.
(٤) من [هـ]، وفي [د]: «صنع أحمد» وفي [ظ]: «منع ذلك»، وفي [ح]: «صنع ذلك».
(٥) من [هـ]، و«الاقتراح» وفي بقية النسخ: «يكون».
(٦) «الاقتراح» (٢٦١).
(٧) في [هـ]، و«الجامع»: «النبي ﷺ».
(٨) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٧٢).
(٩) بعدها في [هـ]، و[ح]: «و ﷻ».

وإذَا جاءت الرِّوايةُ بشيء منهُ، كانت العِنَايةُ به أشدَّ، ويُكره الاقتصارُ على الصَّلاة أو التَّسليم، والرَّمزُ إليهمَا في الكِتَابة،

في النَّبي ﷺ وإن كان عزيزًا جليلًا، ولا «الصَّلاة والسَّلام» في الصَّحابة استقلالًا، ويجوز تبعًا»[١].

(**وإذا جاءت الرِّواية بشيء منهُ كانت العِنَايةُ به**) في الكتابة[٢] (**أشد**)[٣] وأكثر.

(**ويُكره الاقتصار على الصَّلاة، أو التسليم**) هنا وفي كلِّ موضع شرعت فيه الصَّلاة كما في «شرح مسلم» وغيره[٤] لقوله تعالى: ﴿صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦] وإن وقع ذلك في خط الخطيب[٥] وغيره[٦].

قال حمزة الكِنَاني[٧][٨]: «كنتُ أكتب عند ذِكْر النَّبي ﷺ الصَّلاة دون السَّلام، فرأيتُ النَّبي ﷺ [ز/٨٤/ب] في المَنَام، فقال لي: ما لك لا تتم الصَّلاة عليَّ؟»[٩].

(و) يكره (**الرمز إليهما في الكتابة**) بحرف أو حرفين، كمن يكتب

---

(١) «شرح مسلم» (٤/١٦٧، ١٦٨)، (٧/٢٥٩، ٢٦٠)، وانظر: «الأذكار» (١٠٨، ١٠٩، ١٧٠)، و«المجموع» (٦/١٤٦، ١٤٧) فقد توسع فيهما.

(٢) في [هـ]: «الكتاب».

(٣) من [ظ] وفي بقية النسخ: «أشبه».

(٤) «شرح مسلم» (١/ ٧٤)، و«الأذكار» (١٠٧).

(٥) عزاه إليه العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢٣٩)، والسخاوي في «فتح المغيث» (٣/ ٤٩) ونص العراقي على أنه شاهده بخطه في كتاب الموضح.

(٦) عزاه السخاوي (٣/ ٤٩) إلى الشافعي في خطبة «الرسالة»، ومسلم في خطبة «الصحيح»، والشيرازي في خطبة «التنبيه».

(٧) في [ظ]: «حمزة أو الكسائي»، وفي [ح]: «حمزة والكسائي».

(٨) كتب في حاشية [د]: «تتمة كلام حمزة: «فما كتبت بعد ذلك صلى الله عليه إلا وكتبت وسلم» انتهى. قلت: وظاهره كراهة الإفراد كتابة ولفظًا وقصروها على اللفظ في شرح البسملة، وتردد ابن قاسم في أن الكراهة في نبينا فقط أو تعم».

(٩) «المجاز والمجيز» للسلفي (٩٢، ٩٣، ١٣١)، و«المقدمة» (٣٧٤، ٣٧٥) من طريق ابن منده عن حمزة الكناني بزيادة كما في حاشية [د]. وعلقه الذهبي في «السير» (١٦/ ١٨٠)، و«تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٣٣، ٩٣٤) عن ابن منده عن حمزة بمعناه.

بل يكتُبُهما بكمَالهما.

الرَّابعة: عليهِ مُقَابلةُ كِتَابهِ بأصْلِ شَيْخهِ وإن إجَازةً.

«صلعم» (**بل يكتبهما بكمالهما**)(١) ويقال: إنَّ أوَّل من رمزها(٢) بصلعم قُطعت يده.

* * *

(**الرَّابعة: عليه**) وجوبًا كما قال عياض(٣) (**مُقابلة كتابه بأصل شيخه وإن إجازةً**)(٤).

فقد روى ابن [د/١٠٢/أ] عبد البر وغيره عن يحيى بن أبي كثير والأوْزَاعي قالا: «من كتب ولم يُعارض، كمن دخل الخلاء ولم يستنج»(٥). [ح/٨٢/أ]

وقال عُروة بن الزُّبير لابنه هِشَام: «كتبتَ؟ قال: نعم. قال: عرضت كِتَابك؟ قال: لا. قال: لم تكتُب». أسنده البيهقي في «المدخل»(٦).

وقال الأخفش: «إذا نُسخَ الكِتَاب ولم يُعارض، [ثمَّ نُسخ ولم يُعارض](٧)، خرج أعجميًّا»(٨).

قال البُلْقيني: «وفي المسألة حديثان مرفوعان:

أحدهما: من طريق عُقَيل، عن ابن شهاب، عن سُليمان بن زيد [ظ/١٠٧/ب] بن ثابت، عن أبيه، [عن جدِّه](٩) قال: كنتُ أكتب الوَحْي عند

---

(١) في [هـ]، و[ح]: «بل يكتبها بكمالها». (٢) في [ظ]: «رمزهما».
(٣) «الإلماع» (١٥٨). (٤) في [هـ]: «أجازه».
(٥) «المحدث الفاصل» (٥٤٤)، و«جامع بيان العلم» (١/ ١٥٧، ١٥٨)، و«الكفاية» (٢/ ١٠٤)، و«الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٧٥)، و«الإلماع» (١٦٠، ١٦١)، و«أدب الإملاء» (١/ ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩).
(٦) «المدخل إلى السنن الكبرى» للبيهقي (٢/ ٢٤٨)، و«جامع بيان العلم» (١/ ١٥٧)، و«الكفاية» (٢/ ١٠٤).
(٧) سقط من [ظ]، و[ح]. (٨) «الكفاية» (٢/ ١٠٥).
(٩) لم يذكره البلقيني، وفي مراجع الخبر: «عن ابن سليمان بن زيد بن ثابت، عن أبيه =

وأفْضلهَا أن يُمْسكَ هو وشَيْخهُ كِتَابيهمَا حالَ التَّسميع،

النَّبي ﷺ، [فإذَا فرغت][(١)] قال: «اقرأه[(٢)]». فأقْرؤه، فإن كان فيه سَقْط أقَامه». ذكرهُ المَرْزباني[(٣)] في كتابه[(٤)].

الحديث [هـ/١٤٩/أ] الثَّاني: ذكرهُ السَّمعاني في «أدب الإملاء» من حديث عَطَاء بن يَسَار قال: كتب رجل عند النَّبي ﷺ، فقال له: «كتبتَ؟» قال: نعم قال: «عرضتَ؟» قال: لا. قال: «لم تكتُب حتَّى تعرضهُ فيصح»[(٥)].

قال: وهذا أصرح في المقصود، إلَّا أنَّهُ مُرْسل». انتهى[(٦)].

قلت: الحديث الأوَّل رواه الطَّبراني في «الأوسط»[(٧)] بسند رجاله موثقون.

* * *

(**وأفضلهَا أن يُمسك هو وشيخه كتابيهما**[(٨)] **حال التسميع**) وما لم يكن كذلك فهو أنقص رتبة.

وقال أبو الفضل الجَارودي: «أصْدق المُعَارضة مع نفسك»[(٩)].

وقال بعضهم: «لا يصح مع أحد غير نفسه، ولا يُقلِّد غيره، حكاه عياض عن بعض أهل التحقيق»[(١٠)].

= سليمان، عن جده زيد بن ثابت» إلا «الجامع» للخطيب، ففيه: «عن ابن سليمان بن زيد بن ثابت، عن جده زيد بن ثابت».

(١) سقط من [ح].

(٢) في [ظ]، و[ح]: «اقرأ» وفي [هـ]: «اقرأها فأقرؤها».

(٣) في [هـ]، [ح]: «البرزباني»، وفي [ظ]: «المرزاني».

(٤) انظر: «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٧٧)، و«المعجم الكبير» للطبراني (٥/ ١٤٢)، و«المعجم الأوسط» له (٢/ ٢٥٧)، و«والجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ١٣٣)، و«أدب الإملاء» (١/ ٣٦٣ ـ ٣٦٥) بنحوه.

(٥) «أدب الإملاء» (١/ ٣٦٥، ٣٦٦) بنحوه.

(٦) «محاسن الاصطلاح» (٣٧٦) بنحوه.

(٧) «المعجم الأوسط» (٢/ ٢٥٧) وانظر: «مجمع الزوائد» (١/ ٣٨٢).

(٨) في [هـ]، و[ظ]: «كتابتها».

(٩) «المقدمة» (٣٧٦).

(١٠) «الإلماع» (١٥٩).

ويُستحبُّ أن ينظُرَ معهُ من لا نُسخة معه، لا سيَما إن أرادَ النَّقل من نُسختهِ، وقال يحيى بن معين: لا يَجُوز أن يروي من غير أصْلِ الشَّيخ، إلَّا أن ينظرَ فيه حالَ السَّماع، والصَّواب الَّذي قالهُ الجمهور: أنَّه لا يُشترطُ نظرهُ ولا مُقابلتهِ بنفسهِ، بل يكفي مُقابلةُ ثقةٍ أيَّ وقتٍ كان، ويكفي مُقابلتُهُ بفرعٍ قُوبلَ بأصلِ الشَّيخ، ومُقابلته بأصْلِ أصلِ الشَّيخ المُقَابل به أصل الشَّيخ.

قال ابن الصَّلاح: «وهو مذهب متروكٌ، والقول الأوَّل أولى»[١].

(**ويُستحب أن ينظر** [معه] فيه)[٢] (**من لا نُسخة معه**) من الطَّلبة حال السَّماع (**لا سيما إن أراد النَّقل من نُسخته**)[٣].

(**وقال يحيى بن معين**: «**لا يَجُوز**) للحاضر بلا نُسْخة (**أن يروي من غير أصل الشَّيخ، إلَّا أن ينظر فيه حال السَماع**»)[٤].

قال ابن الصَّلاح: «وهذا من مذاهب[٥] أهل التشديد»[٦].

(**والصَّواب الَّذي قالهُ الجمهُور: أنَّه لا يُشترط**) في صحَّة السَّماع (**نظره، و**) أنَّه (**لا**) يشترط (**مقابلته**[٧] **بنفسه، بل يكفي**[٨] **مُقابلة ثقة**) له (**أي وقت كان**) حال القراءة أو بعدها.

(**ويكفي**[٩] **مُقَابلته بفرعٍ قُوبل بأصْلِ الشَيخ، ومُقابلتهِ بأصل** [**أصل**][١٠] **الشَّيخ المُقَابل به**[١١] **أصل الشَّيخ**) لأنَّ الغرض[١٢] مُطَابقة كِتَابه لأصل شيخه، فسواء حصلَ ذلك بواسطة أو غيرها.

---

(١) «المقدمة» (٣٧٦، ٣٧٧) بتصرف.
(٢) سقط من [ز]، و[ح]، وفي [ظ]: «معه من».
(٣) في [ح]: «نسخة».
(٤) «الكفاية» (٢/١٠٦).
(٥) في [د]، و[هـ]: «مذهب».
(٦) «المقدمة» (٣٧٧).
(٧) من [هـ]، و[ظ]، وفي [د]، و[ز]: «تقابله» وفي [ح]: «مقابله».
(٨) في [هـ]: «تكفي».
(٩) في [هـ]، و[ح]: «وتكفي».
(١٠) سقط من [ح].
(١١) في [ظ]: «المقابل له به».
(١٢) في [د]، و[ز]: «العرض».

فإنْ لم يُقابِل أصْلًا، فقد أجَازَ له الرِّواية منهُ الأستاذُ أبو إسْحَاق، وآباء بَكْر: الإسْمَاعيلي، والبَرْقَاني، والخطيب، إن كان النَّاقل صحيح النَّقْل، قليل السَّقْط، ونقلَ من الأصْلِ وبيَّن حال الرِّواية أنَّه لم يُقابل، ويُراعي في كِتَاب شَيْخه مع من فوقهُ ما ذَكَرنَا في كِتَابه، ولا يَكُن كطائفةٍ، إذَا أرادوا سَمَاعهُ لكتَابٍ، سَمعُوا من أيِّ نُسخةٍ اتَّفقت، وسيأتي فيهِ خِلافٌ وكلامٌ آخرُ في أوَّل النَّوع الآتي.

(**فإن لم يُقابِل**) كتابه بالأصل ونحوه (**أصلًا، فقد أجاز [له]**[1] **الرِّواية منه**)[2] والحالة هذه (**الأستاذ أبو إسْحَاق**) الإسفراييني[3] (**وآباء بكر**) بلفظ الجمع في «آباء» وهم: (**الإسماعيلي والبَرْقاني والخطيب**)[4] [هـ/١٤٩/ب] بشرُوط ثلاثة (**إن كان النَّاقل**) للنُّسخة (**صحيح النَّقل، قليل السَّقط، و**) إن كان (**نقل من الأصل، و**) إن (**بيَّن حال الرِّواية أنَّه لم يُقابل**).

ذكر الشَّرط الأخير فقط [ز/٨٥/أ] الإسماعيلي[5]، وهو مع الثاني الخطيب[6]، والأوَّل ابن الصَّلاح[7].

وأمَّا القاضي عياض فجزمَ بمنع الرِّواية عند عدم المُقَابلة[8]، وإن اجتمعت الشروط.

(**ويُراعي في كتاب**[9] **شيخه مع من فوقه ما ذكرنا**) [د/١٠٢/ب] أنَّه يُراعيه (**في كِتَابه، ولا يكن كطائفة**) من الطَّلبة (**إذا أرادوا سماعه**) أي: الشَّيخ (**لكتاب سمعوا**) عليه ذلك الكتاب (**من أي نُسخة اتفقت**[10]، **وسيأتي فيه خلاف وكلام آخر في أوَّل النوع الآتي**)[11].

---

(١) في [ز]: «المذاهب»، وسقط من [ظ].
(٢) في [د]، و[ز]: «فيه».
(٣) «المقدمة» (٣٧٧).
(٤) «الكفاية» (٢/١٠٨).
(٥) «الكفاية» (٢/١٠٨).
(٦) «الكفاية» (٢/١٠٧).
(٧) «المقدمة» (٣٧٨).
(٨) «الإلماع» (١٥٩، ١٦٠).
(٩) في [هـ]: «ويراعي في كتابه».
(١٠) في [د]، و[ز]: «أثبتت».
(١١) انظر: (٦٥١، ٦٥٢).

الخامسةُ: المُخْتارُ في تخريج السَّاقط، وهو اللَّحَقُ ـ بفتحِ اللام والحاء ـ أن يَخُطَّ من موضع سُقُوطهِ في السَّطر خطًّا صَاعدًا، معطُوفًا بين السَّطرين عطفةً يسيرةً، إلى جهة اللَّحق، وقيل: يمدُّ العَطْفة إلى أوَّل اللَّحق، ويكتب اللَّحق قُبَالة العَطْفة في الحَاشية اليُمْنى إن اتَّسعت، ....

(**الخَامسةُ: المُخْتار في**) كيفية (**تَخْريج السَّاقط**) في الحَوَاشي (**وهو اللحق بفتح اللام والحاء**) المهملة ـ يُسمَّى بذلك عند أهل الحديث والكِتَابة، أخذًا من الإلحاق، أو من الزِّيادة، فإنَّه يطلق على كل منهما لغة (**أن يخطَّ من موضع سُقوطه في السَّطر خطًّا صاعدًا**) لفوق[١] (**معطوفًا بين السَّطرين عطفةً** [ظ/١٠٨/أ] **يسيرة إلى جهة**) الحاشية الَّتي يُكتب فيها (**اللحق**).

(**وقيل: يمدُّ**[٢] [ح/٨٢/ب] **العطفة**) من موضع التخريج (**إلى أوَّل اللحق**) واختاره ابن خلاد[٣].

قال ابن الصَّلاح: «وهو غير مرضي؛ لأنه وإن كانَ فيه زِيَادة بيان، فهو تسخيم للكتاب، وتَسْويد له، لا سيما عند كَثْرة الإلْحَاقات»[٤].

قال العِرَاقي: «إلَّا أن [لا][٥] يَكُون مُقابله خاليًا، ويكتب في موضع آخر، فيتعيَّن حينئذ جر[٦] الخط إليه، أو يكتب قبالته: «يتلوه كذا وكذا في الموضع الفُلاني» ونحو ذلك لزوال اللبس»[٧].

(**ويُكتب اللحق قبالة العَطْفة**[٨] **في الحَاشية اليُمْنى إن اتَّسعت**)

---

(١) في [ز]: «إلى فوق»، وفي [هـ]: «الفوق».
(٢) في [ظ]، و[ح]: «تمد».
(٣) «المحدث الفاصل» (٦٠٦، ٦٠٧).
(٤) «المقدمة» (٣٧٩)، وانظر: «الإلماع» (١٦٢ ـ ١٦٤).
(٥) سقط من [ظ].
(٦) في [ظ]: «مد»، وفي [ح]: «حد».
(٧) «شرح التبصرة والتذكرة» (٢٤٤).
(٨) في [ظ]: «الغلطة»، وفي [ح]: «الغلطفة».

إلَّا أن يَسَقُط في آخر السَّطر، فيُخرجه إلى الشِّمالِ.

وليَكْتبهُ صَاعدًا إلى أعْلَى الوَرَقة، فإن زادَ اللَّحق على سَطْرٍ، ابتدأ سُطُوره من أعْلَى إلى أسفل، فإن . . . .

له، [هـ/١٥٠/أ] لاحتمال أن يَطْرأ في بقية السَّطر سقطٌ آخر، [فيخرج له إلى جهة اليَسَار، فلو خرَّج للأولى إلى اليَسَار، ثمَّ ظهرَ في السَّطر سقطٌ آخر][(١)]، فإن خرَّج[(٢)] له إلى اليَسَار أيضًا، اشتبهَ موضع هذا بموضع ذاك، وإن خرَّج للثَّاني إلى اليمين تقابل طرفا التَّخريجتين[(٣)]، وربَّما التقيا لِقُربهما، فيظن أنَّه ضربٌ على ما بينهما (**إلَّا أن يسقط في آخر السَّطر فيُخرِّجه إلى**) جهة (**الشِّمال**).

قال القاضي عياض: «لا وجهَ لذلكَ[(٤)] لِقُرب التخريج من اللحق، وسُرْعة لحاق النَّاظر به، ولأنَّه أُمِنَ[(٥)] نَقْصٌ يحدث[(٦)] بعده»[(٧)].

قال العِرَاقيُّ: «نعم إن ضاقَ ما بعد آخر السَّطر لِقُرب الكِتَابة من طرفِ الورق، أو لضيقه بالتَّجْليد، بأن يكون السَّقط في الصَّفْحة اليُمنى، فلا بأس حينئذ بالتخريج إلى جهة اليمين[(٨)]، وقد رأيت ذلك في خطِّ غير واحد من أهل العلم»[(٩)]. انتهى.

(**وليكتبه**)[(١٠)] أي: السَّاقط (**صاعدًا إلى أعلى الورقة**) من أي جهة كان، لاحتمال حُدوث سَقْط آخر[(١١)]، فيكتب إلى أسفل.

(**فإن زاد اللحق على سَطْر، ابتدأ سُطُوره من أعْلَى إلى أسْفل، فإن**

---

(١) سقط من [ظ]، و[ح].
(٢) في [ظ]: «أخرج».
(٣) في [ظ]، و[ح]: «التخريجين».
(٤) في [ظ]: «إلا ذلك».
(٥) في [هـ]: «أومن»، وفي [ح]: «ليس».
(٦) من [هـ] وفي بقية النسخ: «بحديث» وما أثبتناه موافق لنسخة من «الإلماع» وفي الأخرى: «ولأمننا من نقص بعده».
(٧) «الإلماع» (١٦٤).
(٨) في [ز]، و[ظ]، و[ح]: «اليمنى».
(٩) «شرح التبصرة والتذكرة» (٢٤٣).
(١٠) في [ظ]: «أو يكتبه».
(١١) في [هـ]: «سقط حرف آخر».

كان في يمينِ الوَرَقة انْتَهت إلى بَاطنهَا، وإن كان في الشِّمال فإلى طَرفهَا، ثمَّ يكتُب في انْتهاءِ اللَّحقِ: صح، وقيل: تكتب مع صح: رجع، وقيل: تكتب الكلمة المُتَّصلة بهِ داخلَ الكِتَاب، وليسَ بمرضيِّ؛ لأنه تَطْويلٌ مُوهمٌ.

وأمَّا الحَواشي من غير الأصْلِ، كشَرحٍ، وبيان غَلَط، أو اخْتِلاف رِوَاية، أو نُسْخة ونحوهُ، ....

كان) التخريج **(في يمين الوَرَقة انتهت)** الكِتَابة **(إلى باطنها، وإن كان في)** جهة **(الشِّمال فإلى طرفها)** تَنْتهي الكِتَابة، إذ لو لم يفعل ذلك لانتقل إلى موضع آخر، بكلمة تخريج أو اتِّصال.

(ثمَّ يكتُب في انْتَهاء اللحق) بعده **(صح)** فقط.

(وقيل: تُكتب[1] **مع «صح»: «رجع»)**.

(وقيل: تُكتب[2] **الكلمة المُتَّصلة به داخل الكِتَاب)** ليدل على أنَّ الكلام انتظمَ.

(وليس بمرضي[3]**؛ لأنه تطويل مُوهم)**[4] لأنَّه قد يجيء [ز/٨٥/ب] في الكلام ما هو مُكرر مرتين وثلاثًا لمعنى صحيح، فإذَا كرَّرنا الحرف لم نأمن أن يُوافق ما يتكرر حقيقة، أو يشكل أمره [د/١٠٣/أ] فيُوجب [هـ/١٥٠/ب] ارتيابًا وزيادة إشكال.

قال عِيَاض: «وبعضهم يكتب: «انتهى اللحق» قال: والصَّواب «صح»»[5].

هذا كله في التخريج السَّاقط.

(وأمَّا الحَوَاشي) المَكْتُوبة **(من غير الأصل، كشرح، وبيان غلط، أو اختلاف رِوَاية، أو نُسخة ونَحْوهُ)**.

---

(١) في [هـ]، و[ظ]: «يكتب».
(٢) في [هـ]، و[ظ]: «يكتب».
(٣) في [ح]: «بمرتضى».
(٤) في [هـ]: «يوهم».
(٥) «الإلماع» (١٦٣).

فقال القاضي عِيَاضٌ: لا يُخرج له خطٌّ، والمُخْتار اسْتِحْبَاب التَّخريج من وَسَطِ الكَلمةِ المُخرَّج لأجْلها.

السَّادسةُ: شأنُ المُتْقنينَ التَّصحيحُ، والتَّضْبيبُ، والتَّمْريضُ، فالتَّصحيح كِتَابة: صح على كلامٍ صحَّ رِوَايةً ومعنى، وهو عُرْضة للشَّك أو الخِلاف، والتَّضْبيبُ، ويُسمَّى التَّمريض أن يمدَّ خطٌّ أوَّله كالصَّاد.

(**فقال القَاضي عياض**): «الأوْلَى أنَّه (**لا يخرج له خط**) لأنَّه يدخل اللَّبس، ويُحسب من الأصل، بل يجعل على الحرف ضبَّة أو نحوها يدل[1] عليه»[2].

قال ابن الصَّلاح: «(**والمُختار استحباب التخريج**) لذلك أيضًا، ولكن (**من**) على (**وسط الكلمة المُخَرَّج لأجلها**) لا بين الكلمتين وبذلك يفارق التخريج للساقط»[3].

(**السَادسةُ: شأن المُتقنين**) من الحُذَّاق [ظ/١٠٨/ب] (**التَّصحيح، والتَّضبيب، والتَّمريض**) مُبَالغة في العِنَاية بضبط الكِتَاب.

(**فالتَّصحيح كِتَابة: «صح» على كلام صحَّ رواية ومعنى، وهو عُرْضة للشَّك**) فيه (**أو الخِلاف**) فيكتب ذلك ليعرف أنَّه لم يغفل عنه، وأنَّه قد ضبط وصحَّ على ذلك الوجه.

(**والتَّضبيب، ويسمَى**) أيضًا (**التَّمريض أن يُمَدَّ**) على الكلمة (**خَطٌّ، أوله كالصَّاد**) هكذا «صـ» وفرق بين الصَّحيح والسَّقيم، حيث كتب على الأوَّل حرف كامل لتمامه، وعلى الثَّاني حرف ناقص ليدل نقص[4] الحرف على اختلاف [ح/٨٣/أ] الكلمة.

ويُسمَّى ذلك ضبة، لكون الحرف مُقفلًا بها لا يتجه لقراءة، كضبة الباب

---

(١) في [هـ]: «تدل».
(٢) «الإلماع» (١٦٤).
(٣) «المقدمة» (٣٨٠).
(٤) في [ظ]: «بعض».

ولا يُلزق بالممدُودِ عليه، يُمدُّ على ثابتٍ نقلًا فاسدٍ لفظًا أو مَعْنَى، أو مصحَّف، أو نَاقص، ومن النَّاقص موضع الإرْسَال، أو الانْقطاع، وربَّما اختصرَ بعضهم عَلامة التَّصحيح، فأشْبَهت الضبَّة، ويُوجد في بعضِ الأصُول القديمة، في الإسْنَاد الجامع جماعةً مَعْطوفًا بعضهُم على بَعْض، علامةٌ تُشْبه الضبة بين أسْمَائهم، وليست ضبَّة، وكأنَّها علامةُ اتِّصال.

مقفل[1] بها، نقله ابن الصَّلاح عن أبي القاسم [الإفْلِيلي][2] اللغوي[3].

(ولا[4] يلزق) التَّضبيب (بالممدُود عليه) لئلا يظن ضربًا، وإنَّما (يمد) هذا التضبيب (على ثابتٍ نقلًا، فاسدٍ لفظًا، أو معنى) أو خطأ من الجهة العربية أو غيرها (أو مُصَحَّف، أو ناقص) فيُشَار بذلك إلى الخلل الحاصل، وأنَّ الرِّواية ثابتة به لاحتمال أن يأتي من يظهر له فيه [هـ/١٥١/أ] وجه [صحيح][5](ومن النَّاقص) الَّذي يُضبب عليه (موضع الإرسال، أو الانقطاع) في الإسْنَاد.

(وربَّما اختصر بعضهم علامة التَّصحيح) فكتبها هكذا [(صـ)][6](فأشبهت الضبَّة).

(ويُوجد في بعض الأصُول القديمة، في الإسناد الجامع جماعة) من الرُّواة في طبقة (معطوفًا بعضهم على بعض علامة تُشْبه الضبة) فيما (بين أسْمائهم) فيتوهَّم من لا خِبْرة له أنَّها ضبة (وليست ضبَّة، وكأنَّها علامة اتِّصال) بينهم، أثبت تأكيدًا للعطف، خوفًا من أن يجعل «عن» مكان الواو.

---

(١) في [ز]: «يقفل».
(٢) من «مقدمة ابن الصلاح» و«الإلماع» وفي النسخ: «الإقليلي»، وهو تصحيف، والإفليلي هو إبراهيم بن محمد بن زكريا، مترجم في «معجم الأدباء» (١/ ١٧١)، و«الوافي بالوفيات» (٦/ ٧٦).
(٣) «الإلماع» (١٦٨، ١٦٩)، و«مقدمة ابن الصلاح» (٣٨١).
(٤) في [د]، و[ز]، و[ح]: «فلا».
(٥) سقط من [ظ].
(٦) سقط من [ظ].

السَّابعةُ: إذَا وقعَ في الكِتَاب ما ليسَ منهُ نُفيَ بالضَّرب، أو الحَكِّ، أو المَحْو، أو غيره، وأولاهَا الضَّرب، ثمَّ قال الأكثرون: يخطُّ فوقَ المَضْرُوب عليه خطًّا بَيِّنًا دالًّا على إبْطَاله مُختلطًا به، ولا يَطْمسهُ، بَلْ يكُونُ ....

(**السَّابعةُ: إذا وقعَ في الكِتَاب ما ليسَ منهُ**[1]، **نُفي**) عنه إمَّا (**بالضَّرب**) عليه (**أو الحكّ**) له (**أو المحو**) بأن تكون الكِتَابة في لوح، [أو رَقٍّ،][2] أو وَرَق صقيل جدًّا في حال طراوة المكتوب.

وقد رُوي عن سحنون: «أنَّه [كان][3] ربَّما كتب الشَّيء ثمَّ لعقهُ»[4].

(**أو غيره، وأولاها الضَّرب**) فقد قال الرَّامهرمزي: «قال أصْحَابنا[5]: الحَكُّ تُهمة»[6].

وقال غيره: «كان[7] الشِّيوخ يكرهُون حُضُور السِّكين مَجْلس السَّماع، حتَّى لا يُبْشَر شيء؛ لأن ما يُبْشَر منه، ربَّما يصح في [ز/٨٦/أ] رِوَاية أُخرى، وقد يسمع الكتاب مرَّة[8] أُخرى على شيخ آخر، يَكُون ما بُشر من رِوَاية هذا ـ صحيحًا في رواية الآخر، فيحتاج [د/١٠٣/ب] إلى إلْحَاقه بعد[9] أن بُشرَ، بخلاف ما إذا خطَّ عليه وأوقفه [من][10] رواية الأوَّل، وصحَّ عند الآخر، اكتفى بعلامة الآخر عليه بصحته»[11].

(**ثمَّ**) في كيفية هذا الضَّرب خمسة أقْوَال:

(**قال الأكثرون: يخط فوق المَضْروب عليه خطًّا بينًا دالًّا على إبْطَاله**) بكونه (**مُختلطًا به**) أي: بأوائل كلماته (**ولا يطمسهُ، بل يكون**) ما

(١) في [ظ]: «فيه».
(٢) سقط من [ظ]، و[ح].
(٣) سقط من [د]، و[ظ].
(٤) «الإلماع» (١٧٣).
(٥) في [ظ]: «أصحاب الحديث».
(٦) «المحدث الفاصل» (٦٠٦).
(٧) من [هـ] وفي بقية النسخ: «أما».
(٨) في [ز]، و[ح]: «من».
(٩) من [هـ]، و«الإلماع» وفي بقية النسخ: «بعده».
(١٠) من [ظ].
(١١) ذكره عياض في «الإلماع» (١٧٠) عن سفيان بن العاصي عن بعض شيوخه أنه قال ذلك.

مُمكن القِرَاءة، ويُسمَّى هذا الشقُّ.

وقيلَ: لا يُخلطُ بالمَضْرُوبِ عليه، بل يَكُون فوقهُ مَعْطوفًا على أوَّله وآخره، وقيل: يُحَوِّق على أوَّله نصف دائرةٍ، وكذا آخره، وإذا كثُرَ المَضْرُوب عليه، فقد يُكتفَى ....

تحته (**مُمكن القِرَاءة**).

(**ويُسمَّى هذا**): الضَّرب عندَ أهل المَشْرق، و(**الشق**) عند أهل [هـ/١٥١/ب] المغرب[١]، وهو بفتح المُعجمة، وتشديد القاف، من الشق، وهو [ظ/١٠٩/أ] الصَّدع أو شق العصا، وهو التَّفريق، كأنَّه فرق بين الزَّائد، وما قبلهُ وبعده من الثابت بالضَّرب.

وقيل[٢]: هو النَّشَق ـ بفتح النون والمعجمة ـ من نشق الظَّبي في حُبَالته ـ عَلِق فيها، فكأنَّه أبطلَ حركة الكلمة وإعمالها[٣] بجعلها في وَثاق يمنعها من التَّصرف.

(**وقيل: لا يُخلط**)[٤] أي: الضرب (**بالمضرُوب عليه، بل يَكُون فوقه**) منفصلًا عنه (**معطوفًا**) طرفا الخط (**على أوله وآخره**) مثاله هكذا: ┌────┐.

(**وقيل:**) «هذا تسويدٌ، بل (**يُحَوِّق**[٥] **على أوَّله نصف دائرة، وكذا**) على (**آخره**)» بنصف[٦] دائرة أُخرى، مثاله [هكذا: ⊂ ، ⊃][٧].

[(**و**) على هذا القَول (**إذا كثر**) الكلام (**المَضْرُوب عليه، فقد يُكتفى**

---

(١) قال الأبناسي والعراقي عن مصطلح «الشق»: «لا يعرفه أهل المشرق، بل أهل المغرب، ولم يذكره الخطيب في «الجامع»، ولا في «الكفاية»، بل ذكره القاضي عياض في «الإلماع»».
(٢) عند الأبناسي والعراقي أن هذا في بعض نسخ علوم الحديث لابن الصلاح.
(٣) في «الشذا الفياح»، و«التقييد»: «وإهمالها»، وفي نسخة للتقييد: «وإعمالها».
(٤) في [هـ]، و[ظ]، [ح]: «بخلطه».
(٥) في [هـ]: «يحوف»، وفي [ظ]: «كحوق».
(٦) في [ظ]: «نصف».
(٧) سقط من [ظ].

بالتَّحويق أوَّله وآخرهُ، وقد يُحوِّق أوَّل كل سَطْر وآخرهُ، ومنهم من اكْتفَى بدائرة صغيرة أوَّل الزِّيادة وآخرها، وقيل: يُكتب: لا، في أوَّله، و: إلى، في آخره، وأمَّا الضَّرب على المُكرَّر فقيل: يُضْرب على الثَّاني، وقيل: يبقى أحسنهمَا صُورةً وأبينهُمَا.

بالتَّحويق أوَّله، و[١] آخره) فقط][٢] (وقد[٣] يُحوق أوَّل كل سطر وآخره) في الأثناء أيضًا، وهو أوضح[٤].

(ومنهم من) استقبح ذلكَ أيضًا و(اكتفى بدائرة صغيرة أوَّل الزِّيادة وآخرها) وسمَّاها صفرًا، لإشْعَارها بخلو ما بينهما من صحَّة، ومثال ذلك هكذا: ○.

(وقيل: يكتب: «لا»، في أوَّله) [أو «زائد» أو «من»][٥] (و«إلى» [في][٦] آخره).

قال [ح/٨٣/ب] ابن الصَّلاح: «ومثل هذا يَحْسُن فيما سقطَ في رِوَاية، [وثبت[٧] في رِوَاية][٨]»[٩].

وعلى هذين القَوْلين أيضًا إذا كَثُر المَضْرُوب عليه، إمَّا يكتفي بعلامة الإبْطَال أوَّله وآخره، أو يُكتب على أوّل [كلّ][١٠] سَطْر وآخره، وهو أوضح.

هذا كُله في زائد غير مُكرر (وأمَّا الضَّرب على المُكرَر فقيل: يضرب على الثَّاني) مُطْلقًا دون الأوَّل؛ لأنه كتب على صواب، فالخطأ أوْلَى بالإبطال، (وقيل: يبقى أحسنهمَا صُورة وأبْيَنهما)[١١] قِرَاءة، ويضرب على الآخر. هكذا حكى ابن خلَّاد[١٢] القَوْلين، من غير مُرَاعاة لأوائل السُّطور

---

(١) في [د]، و[ح]، و[ز]: «أو».
(٢) سقط من [ز].
(٣) في [ظ]: «وقيل».
(٤) في [ز]: «واضح».
(٥) سقط من [ظ].
(٦) ليست في [ز]، و[هـ].
(٧) في [د]: «يثبت».
(٨) سقط من [ظ]، و[ح].
(٩) «المقدمة» (٣٨٣) بتصرف.
(١٠) سقط من [ز].
(١١) في [ح]: «وأثبتهما».
(١٢) «المحدث الفاصل» (٦٠٧)، وانظر: «الإلماع» (١٧٢).

وقال القَاضي: إن كَانَا أوَّل سَطرٍ ضُرِبَ على الثَّاني، أو آخرهُ فَعَلَى الأوَّل، أو أوَّل سَطْرٍ آخِرَ آخَرَ، فعلى آخر السَّطر، فإن تكرَّر المُضَاف والمُضَافُ إليه، أو المَوْصُوف والصِّفة، ونحوه، رُوعي اتِّصَالهما وأمَّا الحكُّ والكَشْطُ والمَحْو، فكرهَهَا أهلُ العِلْم.

الثَّامنة: غلبَ عليهم الاقْتصَارُ على الرَّمز في حدَّثنا وأخبرنا، وشَاعَ بحيث لا يَخْفَى، ....

وآخرها، وللفصلِ بين المُتضايفين[١] ونحو ذلك.

(**وقال القَاضي**) عياض: «هذا [هـ/١٥٢/أ] إذا تَساوت الكلمتان في المَنَازل، بأن كانتا في أثْنَاء السَّطر، أمَّا (**إن كانَا أوَّل سَطْر، ضُربَ على الثَّاني، أو آخره فعلى الأوَّل**) يُضرب صونًا لأوائل السُّطور وأواخرها عن الطَّمس (**أو**) الثَّانية (**أوَّل سطر**) والأولى (**آخر**) سطر (**آخر. فعلى آخر السَطر**) لأنَّ مُرَاعاة أوَّل السَّطر أوْلَى.

(**فإن تكرَّر المُضَاف والمُضَاف إليه، أو الموصُوف والصِّفة ونحوه. رُوعي اتِّصالهما**)[٢] بأن لا يُضْرب على المتكرر بينهما، بل على الأوَّل في المُضَاف والموصُوف، أو[٣] الآخر في المُضَاف إليه والصِّفة؛ لأن ذلك مُضطر إليه للفهم، فمُراعاته أولى من مراعاة تحسين الصُّورة في الخطِّ»[٤]. [د/١٠٤/أ]

قال ابن الصَّلاح: «وهذا التَّفصيل من القاضي حسن»[٥].

(**وأمَّا الحَكُّ والكَشْط والمَحْو فكرهها أهل** [ز/٨٦/ب] **العلم**) كما تقدَّم[٦].

(**الثَّامنة: غلب عليهم الاقتصار**) في الخطِّ (**على الرَّمز في حدَّثنا وأخبرنا**) لتكررها (**وشاع**) ذلك وظهر (**بحيث لا يخفى**) ولا يلتبس.

---

(١) من [هـ] وفي بقية النسخ: «المتضايقين».
(٢) في [ظ]، و[ح]: «اتصالها».
(٣) في [ظ]: «إذ».
(٤) «الإلماع» (١٧٢) بتصرف.
(٥) «المقدمة» (٣٨٣).
(٦) انظر: (٦٣٦).

فيكتبون من حدَّثنا: الثَّاء والنُّون والألف، وقد تُحْذف الثَّاء.

ومن أخبرنا: أنا، ولا تَحْسُن زيادةُ البَاء، قبل النون وإن فعلهُ البَيْهقيُّ، وقد تُزادُ راء بعد الألف، ودالٌ أوَّل رمز حدَّثنا، ووَجَدتُ الدَّال في خطِّ الحاكم، وأبي عبد الرحمٰن السُّلمي، والبيهقيِّ.

(**فيكتبون من** «**حدَّثنا**» **الثَّاء والنُّون والألف**) ويحذفُون الحاء والدَّال (**وقد تُحذف الثَّاء**) أيضًا ويُقتصر على الضمير.

(و) يكتبون (**من** «**أخبرنا**»: «**أنا**») أي: الهمزة والضمير [ظ/١٠٩/ب] (**ولا تحسُن**[1] **زيادة البَاء قبل النُّون وإن فعلهُ البَيْهقي**)[2] [وغيره؛ لئلا يلتبس برمز «حدَّثنا» (**وقد تُزاد راء بعد الألف**) قبل النُّون، أو خاء، كما وجد في خط المَغَاربة (و) قد تزاد (**دال أوَّل رمز** «**حدَّثنا**») ويحذف[3] الحاء فقط.

(**ووَجدتُ الدَّال**) المذكورة (**في خطِّ الحاكم وأبي عبد الرَّحمٰن السُّلمي والبَيْهقي**])[4] هكذا قال ابن الصَّلاح[5]، فالمُصنِّف حاكٍ كلامه، أو رأى ذلك أيضًا، أو «وجدت» في كلامه مبنيًّا للمفعول.

تَنْبِيهٌ [**«ثنى» و«دثنى»، و«ق»، و«قثنا»، و«ق ثنا»**]:

يُرمز أيضًا «حدَّثني»، فيكتب: «ثنى» أو «دثنى» دون «أخبرني» [هـ/١٥٢/ب] و«أنبأنا» و«أنبأني».

وأمَّا «قال» فقال العِرَاقي: «منهم من يرمُز لها «بقاف» ثمَّ اختلفوا، فبعضهم يجمعُهَا مع أدَاةِ التَّحديث، فيكتب: «قثنا» يريد: «قال حدثنا».

---

(١) في [ظ]: «ولا يحسن».
(٢) انظر على سبيل المثال: «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/ ٦٦، ٧٧). وانظر لمزيد من الفائدة ما كتبه العلامة المعلمي في خاتمة طبع المجلد الرابع من «سنن البيهقي الكبرى» حول هذا الشأن ص٤٣. بعد الفهارس.
(٣) في [ز]: «وتحذف».
(٤) سقط من [ظ].
(٥) «المقدمة» (٣٨٥).

وإذَا كان للحديثِ إسْنَادان أو أكْثَر، كتبُوا عند الانْتقَالِ من إسْنَادٍ إلى إسناد: ح، ولم يُعرف بيانهَا عمَن تقدَّم، وكتب جَمَاعةٌ من الحُفَّاظ مَوْضعهَا: صح، فيُشعر ذلك بأنَّها رمز صح، وقيلَ هي من التَّحويلِ من إسْنَادٍ إلى إسْنَاد، . . . .

قال: وقد توهَّم بعض من رآها هكذا أنَّها الواو الَّتي تأتي بعد حاء التَّحويل، وليس كذلك، وبعضهم يُفردها فيكتب: «ق ثنا»، وهذا اصطلاح متروك.

وقال ابن الصَّلاح: «جَرْت العَادة بحذْفهَا خطًّا، ولا بد من النُّطْق بهَا حال القراءة»[(1)]»[(2)] وسيأتي لك في الفرع التَّاسع من النَّوع الآتي[(3)].

(**وإذا كانَ للحديث إسْنَادان، أو أكثر**) وجمعُوا بينها[(4)] في متنٍ واحدٍ (**كتبُوا عند الانْتقَال من إسْنَاد إلى إسناد: «ح»**) مُفردة مُهْملة (**ولم يعرف بيانها**) أي بيان أمرهَا (**عمَن تقدَّم**).

(**وكتب جماعة من الحُفَّاظ**) كأبي مُسْلم الكَجّي[(5)] وأبي عُثمان الصَّابوني (**موضعهَا «صح»**[(6)] **فيشعر**) ذلكَ (**بأنَّها رمز «صح»**).

قال ابن الصَّلاح: «وحَسُنَ إثبات: «صح» [هُنَا][(7)] لئلا [ح/٨٤/أ] يُتوهَّم أنَّ حديث هذا الإسْنَاد سقط، ولئلا يركب الإسْنَاد الثَّاني على الإسناد الأوَّل فيجعلا إسنادًا واحدًا»[(8)].

(**وقيل: هي**)[(9)] «حاء» (**من التَّحويل من إسْنَاد إلى إسناد**[(10)]،

---

(١) «المقدمة» (٤٠٩). (٢) «شرح التبصرة والتذكرة» (٢٥١).

(٣) انظر: (٦٧٤ ـ ٦٧٥).

(٤) في [ز]، و[ظ]: «بينهما».

(٥) من [ظ] وفي باقي النسخ: «الليثي» وهو تصحيف.

(٦) ذكر ابن الصلاح في «المقدمة» (٣٨٥، ٣٨٦) أنه وجد ذلك بخط كل منهما.

(٧) سقط من [ز]. (٨) «مقدمة ابن الصلاح» (٣٨٦).

(٩) في [ظ]: «إنها»، وفي [ح]: «ها».

(١٠) «مقدمة ابن الصلاح» (٣٨٦) حكاية عن بعض من لقيه بخراسان عن بعض فضلاء الأصبهانيين.

وقيلَ: لأنَّها تَحول بين الإسْنَادين، فلا تَكُون من الحديث، ولا يُلفظ عندهَا بشيء، وقيل: هي رمزٌ إلى قولنَا: الحديث، وإنَّ أهل المغرب كُلهُم يقولون إذا وصَلُوا إليهَا: الحديث، والمُخْتار أنه يقول: حا، ويَمُر.

التَّاسعةُ: يَنْبغي أن يكتُبَ بعد البَسْملة اسم الشَّيخ ونَسَبهُ وكُنْيتهُ، ثمَّ يَسُوق المَسْمُوع، ويكتُبَ فوق البَسْملة أسماء السَّامعين، وتاريخ السَّماع، أو يكتب في حَاشيةِ أوَّل ورَقةٍ أو آخر الكِتَاب، أو

وقيل:) هي [حاء][١] من حائل **(لأنَّها تحول بين إسْنَادين، فلا تكون من الحديث)** كمَا قيل بذلك **(ولا يُلفظ عندها بشيء)**[٢].

(وقيل: هي رمز إلى قولنا: «الحديث» وإنَّ أهل المغرب [كلهم][٣] **يقولون إذَا وصلُوا إليها: «الحديث»).**

(والمُخْتار أنَه يقول) عند الوصُول إليها: **(«حا» ويَمُرُّ)**[٤].

* * *

(التَّاسعة: ينبغي) في كتابة التَّسميع **(أن يكتب)** الطَّالب **(بعد البَسْملة، اسم الشَّيخ)** المُسْمِع **(ونسبه، وكُنيته).**

قال الخَطيب: «وصُورةُ ذلك: حدَّثنا أبو فُلان، [فُلان بن فُلان بن فلان الفُلاني[٥]، قال حدَّثنا فُلان][٦] **(ثمَّ يَسُوق المسموع)** على لَفْظِهِ»[٧]. [هـ/١٥٣/أ]

(ويكتب فوق البَسْملة[٨] **أسماء السَّامعين)** وأنْسَابهم **(وتاريخ)** وقت **(السَماع، أو يكتب في حاشية أوَّل ورقة)** من الكتاب **(أو آخر الكِتَاب، أو)**

---

(١) سقط من [ظ].

(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (٣٨٦) عن أبي محمد عبد القادر بن عبد الله الرهاوي.

(٣) سقط من [ظ]، و[ح]. (٤) في [د]، و[ز]: «ويميز».

(٥) في [هـ]: «أبو فلان بن فلان الفلاني». (٦) سقط من [ظ]، و[ح].

(٧) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٦٨).

(٨) عند الخطيب، وابن الصلاح: «فوق سطر التسمية».

حيثُ لا يَخْفَى منهُ، وينبغي أن يَكُون بخطِّ ثقةٍ معرُوف الخط، ولا بَأسَ عند هَذَا بأن لا يُصحِّح الشَّيخ عليه، ولا بأسَ أن يكتُبَ سماعهُ بخطِّ نفسهِ إذَا كانَ ثقةً كمَا فعلهُ الثِّقات.

وعلى كاتب التَّسْميع التَّحَرِّي، وبيانُ السَّامع والمُسْمِع والمَسْمُوع، بلفظٍ غير مُحتمل، ومُجَانبة التَّسَاهُل فيمن يُثْبته، والحَذَرُ من إسْقَاطِ بعضهم لغرضٍ فَاسدٍ، ....

موضع آخر (**حيث لا يخفى**[1] **منه**) والأوَّل أحوط.

قال الخَطِيب: «وإن كان السَّماع في مَجَالس عِدَّة كتب عند انتهاء [د/١٠٤/ب] السَّماع في كلِّ مجلس علامة البلاغ»[2].

(**وينبغي أن يكون**) ذلك (**بخطِّ ثقة معروف الخط، ولا [بأس**[3]**]**) عليه (**عند هذا، بأن لا يصحح الشَّيخ عليه**) أي لا [ز/٨٧/أ] يحتاج حينئذ إلى كِتَابة الشَّيخ خطه بالتَّصحيح.

(**ولا بأس أن يكتُب سماعه بخطِّ نفسه إذا كان ثقة، كما فعلهُ الثِّقات**).

قال ابن الصَّلاح: «وقد قرأ عبد الرَّحمٰن بن منده جُزءًا على أبي أحمد الفَرَضِي، وسألهُ [ظ/١١٠/أ] خَطَّه ليكُون حُجَّة له، فقال له: يا بني عليكَ بالصِّدق، فإنَّك إذا عُرفتَ به لا يُكَذِّبك أحد، وَتُصَدَّق[4] فيما تَقُول وتَنْقِل، وإذا كان غيرَ ذلك، فلو قيل لك: ما هذا خَطُّ الفَرَضِي! ماذا تقول لهم؟»[5].

* * *

(**وعلى كاتب التَّسميع التَّحري**) في ذلك والاحتياط (**وبيان السَّامع**[6] **والمُسمِع**[7] **والمسموع، بلفظٍ غير مُحتمل، ومُجَانبة التَّساهل فيمن يثبته، والحذر من إسقاط بعضهم**) أي: السَّامعين (**لغرض فاسد**)

---

(١) في [هـ]: «تخفى».
(٢) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/٢٦٨).
(٣) سقط من [ظ].
(٤) في [د]: «ويصدق».
(٥) «مقدمة ابن الصلاح» (٣٨٧).
(٦) في [ظ]: «السماع».
(٧) في [هـ]: «والمستمع».

فإن لم يحضُر فلهُ أن يعتمدَ في حُضُورهم خبرَ ثقةٍ حضَرَ، ومن يثبتَ في كِتَابه سَمَاعُ غيره فقبيحٌ به كِتْمانهُ ومنعهُ نقل سَمَاعهِ أو نسخ الكِتَاب، وإذا أعَارهُ فلا يُبْطئ عليه.

فإن ذلك مِّما يؤديه إلى عدم انتفاعه بما[1] سمع.

(**فإن لم يحضر**) مُثْبِتُ السَّمَاع[2] ما سمع (**فلهُ أن يعتمد**) في إثْبَاته (**في حُضُورهم**) [على][3] (**خبر ثقة حضر**) ذلك.

(**ومن يثبت**[4] **في كِتَابه سماع غيره، فقبيحٌ به كتمانه**) [إيَّاه][5] (**ومنعهُ نقل سماعه**) منه (**أو نسخ الكتاب**).

فقد قال وكيع: «أوَّل بركة الحديث إعَارة الكُتب»[6].

وقال سُفيان الثَّوري: «من بخل بالعلم ابْتُلي بإحدى ثلاث: أن ينساهُ، أو يموت ولا ينتفع به، أو تذهب كُتبه»[7]. [هـ/١٥٣/ب]

قلت: وقد ذمَّ الله تعالَى في كتابه مانع العَارية بقوله: ﴿وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ﴾ [الماعون: ٧] وإعارة الكُتب أهم من الماعُون[8].

(**وإذا أعَارهُ فلا يُبطئ عليه**) بكتابه إلَّا بقدر حاجته.

قال الزُّهريُّ: «إيَّاك وغُلول الكُتب، وهو حبسها عن أصْحَابها»[9].

وقال الفُضَيل: «ليسَ من فِعَال أهل الورع، ولا من فِعَال الحُكَماء، أن يأخذ سَمَاع رَجُل وكتابه فيحبسهُ عنهُ، ومن فعل ذلك فقد

---

(١) من [ظ]، وفي باقي النسخ: «مما». (٢) من [ز] وفي باقي النسخ: «السامع».
(٣) سقط من [ظ]. (٤) في [ظ]: «ثبت».
(٥) سقط من [ز].
(٦) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٤٠)، و«أدب الإملاء» (٢/ ٥٩٨).
(٧) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٤٠).
(٨) بل أخرج ابن جرير في «تفسيره» (١٠/ ٨٧٩٥، ٨٧٩٦) عن ابن عباس ومجاهد أن «الماعون»: العارية.
(٩) «المدخل إلى السنن الكبرى» (٢/ ١٢٠)، و«الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٤٢)، و«أدب الإملاء» (٢/ ٦٠١، ٦٠٢).

فإن مَنعهُ، فإن كان سَمَاعهُ مُثبتًا بـرضَا صاحب الكِتَاب لزمهُ إعَارتهُ، وإلَّا فلا، كَذَا قالهُ أئمة مَذَاهبهم في أزْمَانهم، منهُم القَاضِي حَفْص بن غِيَاث الحَنَفي، وإسماعيل القاضي المَالكي، وأبو عبد الله الزُّبيري الشَّافعي، وحكم به القَاضيان، ....

ظلم نفسه»(١).

* * *

(**فإن منعهُ**) إعَارته (**فإن كان سَمَاعه مُثبتًا**) فيه (**برضا صاحب الكتاب**) أو بخطِّه (**لزمهُ إعَارته، وإلَّا فلا**).

(**كذا قالهُ أئمة مَذَاهبهم في أزْمَانهم، منهم**(٢) **القَاضي حفص بن غِيَاث الحَنَفي**) من الطَّبقة الأولى [من](٣) أصحاب أبي حنيفة (**وإسماعيل**) بن إسحاق (**القَاضي المَالكي**) إمام أصحاب مالك (**[وأبو عبد الله]**(٤) **الزُّبيري الشَّافعي، وحكم به القاضيان**) الأولان.

أما حكم حفص، فروى الرَّامهرمزي: أنَّ رجلا ادَّعى على [ح/٨٤/أ] رَجُل بالكوفة سَمَاعًا منعه إيَّاه، فتحاكما إليه، فقال لصاحب الكتاب: «أخرج إلينا كُتبك، فما كان من سماع هذا الرَّجُل بخطِّ يدكَ ألزمناك، وما كان بخطِّه(٥) أعفيناك منه».

قال الرَّامهرمزي: فسألتُ [أبا عبد الله الزُّبيري](٦) عن هذا فقال: «لا يجيء في هذا الباب حكمٌ أحسن من هذا؛ لأن خط صاحب الكِتَاب دالٌّ على رِضَاه باستماع(٧) صاحبه معه»(٨).

وأمَّا حُكم إسْمَاعيل، فروى الخطيب أنَّه تُحوكم إليه في ذلك، فأطْرقَ

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٤٢، ٢٤٣).
(٢) في [ظ]: «وهم». (٣) سقط من [ظ].
(٤) من [ظ] وفي باقي النسخ: «وأبو عبيد الله».
(٥) في [ظ]: «بخط غيرك».
(٦) في [ز]: «أبا عبيد الله الزبيدي»، وفي [هـ]: «أبا عبد الله الزبير».
(٧) في [ظ]: «بإسماع». (٨) «المحدث الفاصل» (٥٨٩).

وخالف فيه بعضهم، والصَّواب الأوَّل.

مليًّا، ثمَّ قال للمُدَّعَى [د/١٠٥/أ] عليه: إن كانَ سماعهُ في كتابك بخطِّ يدك فيلزمكَ أن تُعيره[(١)]»[(٢)].

(**وخالف فيه بعضهم، والصَّواب الأوَّل**) وهو الوجوب.

قال ابن الصَّلاح: «وقد تَعاضدت أقوال هذه الأئمة في ذلك، ويرجع حاصلها إلى أنَّ [هـ/١٥٤/أ] سماع غيره إذا ثبتَ في كِتَابه برضَاه، فيلزمه [ز/٨٧/ب] إعَارته إيَّاه.

قال: وقد كان [ظ/١١٠/ب] لا يبين[(٣)] لي وجهه، ثمَّ وجَّهته بأنَّ ذلك بمنزلة شهادة له عنده، فعليه أداؤها بما حوته، وإن كان فيه بذل ماله، كما يلزم مُتحمِّل الشَّهادة أداؤها، وإن [كان][(٤)] فيه بذل نفسه بالسَّعي إلى مَجْلس الحكم لأدائها»[(٥)].

وقال البُلْقيني: «عِنْدي في توجيهه غير هذا، وهو أنَّ مثل هذا من المصالح العامة الَّتي يُحتاج إليها مع حصُول عُلْقة بين المحتاج والمحتاج إليه، تقتضي[(٦)] إلزامه بإسعافه [في][(٧)] مَقْصده.

قال: وأصلهُ إعَارة الجِدَار لوضع جُذُوع الجار عليه، وقد ثبتَ ذلكَ في «الصَّحيحين»[(٨)] وقال بوجُوب ذلكَ جمعٌ من العُلماء، وهو[(٩)] أحد قولي الشَّافعي[(١٠)]، فإذَا كان يُلْزَم الجارُ بالعارية، مع دوام الجذوع في الغالب،

---

(١) من «الجامع» وفي نسختنا: «تغيره».
(٢) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٤١، ٢٤٢) مطولًا.
(٣) في [ز]: «يلغى»، وفي [ح]: «يبني». (٤) سقط من [ظ].
(٥) «مقدمة ابن الصلاح» (٣٨٨).
(٦) في [ظ]: «ويقتضي»، وفي [د]، و[هـ]: «تقضي».
(٧) سقط من [ظ].
(٨) البخاري [٢٤٦٣]، [٥٦٢٧]، ومسلم [١٦٠٩] عن أبي هريرة.
(٩) في [ز]: «وهذا».
(١٠) قال بالوجوب أحمد وإسحاق وأبو ثور وغيرهم من أصحاب الحديث، وابن حبيب =

فإذَا نسخَهُ، فلا ينقُل سَمَاعه إلى نُسْختِهِ إلَّا بعد المُقَابلة المَرْضية، ولا يُنقل سماعٌ إلى نُسْخةٍ إلَّا بعد مُقابلةٍ مَرْضيةٍ، إلَّا أن يُبيِّن كونهَا غير مُقَابلةٍ.

فلأن يُلْزَم صاحب الكتاب، مع عدم دوام العارية أولى»[١].

* * *

(**فإذا نسخهُ فلا ينقل سماعهُ إلى نسخته**) أي: لا يثبته عليها (**إلَّا بعد المُقَابلة المرْضية**، [و) كذا (**لا ينقل سماع**) ما (**إلى نُسْخة، إلَّا بعد مُقَابلة مرضية**)][٢] لئلا يُغْتَرّ[٣] بتلكَ النُّسْخة (**إلَّا أن يُبَيّن كونها غير مُقَابلة**) على ما تقدَّم[٤].

* * *

= من المالكية، والشافعي في القديم، وجزم الترمذي وابن عبد البر عن الشافعي بالقول القديم، وهو نصه في البويطي. «شرح مسلم» للنووي (١١/٦٧)، و«فتح الباري» لابن حجر (٥/١٣٢).

(١) «محاسن الاصطلاح» (٣٨٨، ٣٨٩).
(٢) سقط من [ظ]، و[ح].
(٣) في [ظ]: «يغير».
(٤) انظر: (٦٢٧ ـ ٦٣٠).

ومنهم قَوْمٌ رووا من نُسخ غير مُقَابلة بأصُولهم، فجَعَلهم الحاكم مَجْروحين، قال وهذا كثيرٌ تعاطَاهُ قومٌ من أكابر العُلماء والصُلَحاء، وقد تقدَّم في آخر الرَّابعة من النَّوع المَاضي أنَّ النُّسْخة الَّتي لم تُقابل تَجُوز الرِّواية منها بشروط، فيُحْتمل أنَّ الحاكم يُخَالف فيه ويُحتملُ أنَّه أراد إذا لم يوجد الشُّرُوط، والصَّواب ما عليه الجمهُور، وهو التَّوَسُّط، فإذا قام في التحمُّل والمُقَابلة بما تقدَّم جَازت الرِّوايةُ منه، وإن غاب إذا كان الغَالبُ سلامتهُ من التَّغْيير، لا سِيَّما إذا كان مِمَّن لا يخفى عليه التَّغيير غالبًا.

(**ومنهم قومٌ** [ظ/١١١/أ] **رووا من نُسخ غير مُقَابلة بأصُولهم، فجعلهم الحاكم مجروحين، قال: «وهذا كثير تعاطاهُ قومٌ من أكابر العُلماء والصُلحاء»**)[١].

ومِمَّن نُسبَ إليه[٢] التَّساهل: ابن لَهيعة، كان الرَّجُل يأتيه بالكِتَاب فيقول: هذا من حديثك، فيُحدثه به مُقلدًا [ز/٨٨/أ] له[٣].

قال المُصنِّف ـ زيادة على ابن الصَّلاح ـ: (**وقد تقدَّم في آخر الرَّابعة من النَّوع الماضي**[٤]**، أنَّ النسخة الَّتي لم تُقابل تَجُوز الرِّواية منها بشروط، فيحتمل أنَّ الحاكم يُخالف فيه، ويُحتمل أنَّه أراد**) بما ذكره[٥] (**إذا لم يوجد الشُّروط، والصَّواب ما عليه الجمهور، وهو التَّوسُّط**) بين الإفراط والتَّفريط، فخير الأمور الوسط، وما عداه شطط.

(**فإذا قام**) [هـ/١٥٥/أ] الرَّاوي (**في التحمُّل، والمُقَابلة**) لكتابه (**بما تقدَّم**) من الشُّروط (**جازت الرِّواية منه**) أي: من الكتاب، (**وإن غاب**) عنه، (**إذا كان الغالب**) على الظَّن من أمره (**سلامته من التغيير**) والتبديل (**لا سيَّما إذا كان مِمَّن لا يخفى عليه التَّغيير غالبًا**) لأنَّ الاعتماد في باب الرِّواية على غالب الظَّن.

---

(١) انظر: «علوم الحديث» (١٦). (٢) في [ظ]، و[ح]: «إلى».
(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (٥/ ٣٧٣ ـ ٣٧٩).
(٤) (٦٣٠). (٥) في [ظ]: «ذكر».

فُروعٌ: الأوَل: الضَّرير إذا لَمْ يحفظ ما سمعهُ، فاسْتَعَان بثقةٍ في ضَبْطِهِ، وحِفْظ كِتَابه، واحتاطَ عند القِرَاءة عليه، بحيث يَغْلِبُ على ظَنِّه سَلامته من التَّغيير، صحَت روايته، وهو أوْلَى بالمَنْع من مثله في البَصِير، قال الخَطيبُ: والبَصِيرُ الأُمِّي كالضَّرير.

الثَّاني: إذا أرادَ الرِّواية من نُسْخةٍ ليسَ فيها سَمَاعهُ، ولا هي مُقَابلة به، لكن سُمعت على شَيْخه، أو فيها سَمَاعُ شَيْخِهِ، أو كُتبت عن شَيْخه وسَكَنت نفسهُ إليها، لَمْ تَجُز له الرِّواية منها عندَ عَامَةِ المُحدِّثين، ....

(**فُروعٌ**) أربعة عشر:

(**الأوَل: الضَّرير إذا لم يحفظ ما سمعهُ فاستعان بثقة في ضبطه**) أي: ضبط سماعه، (**وحفظ كتابه**) عن التَّغيير، (**واحتاط عند القِرَاءة عليه، بحيث يغلب على ظنِّه سلامته من التَّغيير، صحت روايته؛ وهو أولى بالمنع من مثله في البَصِير**).

(**قال الخَطِيب: والبصير الأمِّي**) فيما ذُكر (**كالضَّرير**) وقد منع[1] روايتهما غير واحد من العُلماء»[2].

(**الثَّاني: إذَا أراد الرِّواية من نُسخة ليس فيها سماعه، ولا هي مُقَابلة به**) كما هو الأوْلَى في ذلك (**لكن سُمعت على شيخه**) الَّذي سمع هو عليه في نسخة خلافها (**أو فيها سماع شيخه**) على الشَّيخ الأعلى (**أو كُتبت عن شيخه، وسكنت نفسه إليها لم تَجُز**[3] **له الرِّواية منها عند عَامّة المُحدِّثين**) وقطع به ابن الصبَّاغ[4]؛ لأنَّه قد يكون فيها رواية ليست في نسخة سماعه.

---

(١) في [ح]: «منع من».

(٢) «الكفاية» (٢/ ٨٤) بتصرف من المصنف.

(٣) في [هـ، و[ظ]: «يجز». وفي «التقييد»: «لم يجز ذلك».

(٤) عزاه إليه ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» (١١٥)، وابن الملقن في «المقنع» (١/ ٣٧٠)، والعراقي في «التقييد والإيضاح» (٢٢٤).

ورخَّص فيه أيُّوب السَّخْتياني، ومُحمَّد بن بَكْر البُرْساني.

قال الخَطيبُ: والَّذي يُوجبهُ النَّظر أنَّه مَتَى عرفَ أنَّ هذه الأحاديث هي الَّتي سَمعهَا من الشَّيْخ جَازَ لهُ أن يرويها إذَا سَكَنت نفسه إلى صحَّتها وسَلامتها.

هَذَا إذَا لم يَكُن لهُ إجَازة عَامة من شَيْخه لمَرْوياتهِ، أو لهذَا الكِتَاب، فإن كانت جَازَ لهُ الرِّواية منها، ولهُ أن يَقُول: حدَّثنا وأخبرنا، وإن كان في النُّسْخة سماع شَيْخ شيخه، أو مَسْمُوعه على شَيْخ شَيْخهِ، فيَحْتاج أن يَكُون لهُ إجَازة عَامة من شَيْخه،

(**ورخَّص فيه أيُّوب السَّخْتياني، ومحمد بن بكر البُرْساني**[(١)])[(٢)].

(**قال الخَطِيب**: «**والَّذي يُوجبه النَّظر**) التَّفْصيل، وهو (**أنَّه متى عرف أنَّ هذه الأحاديث** [**هي**][(٣)] **الَّتي سمعها من الشَّيْخ جاز له أن يرويها**) عنه (**إذا سكنت نفسه إلى صحَّتها وسلامتها**) وإلَّا فلا»[(٤)].

قال ابن الصَّلاح: «(**[هذا إذا لم يكن]**[(٥)] **له إجَازة عامة من**[(٦)] **شيخه لمروياته**[(٧)]، **أو لهذا**[(٨)] **الكتاب، فإن كانت**[(٩)] **جاز**[(١٠)] **لهُ الرِّواية منها**) مُطْلقًا إذ ليسَ فيه أكثر من رواية تلك [هـ/١٥٥/ب] الزِّيادات بالإجَازة (**وله أن يقول: «حدَّثنا» و«أخبرنا»**) من غير بيان للإجازة، والأمر قريب يتسامح بمثله. (**وإن كان في النُّسْخة سماع** [**شيخ**][(١١)] **شيخه**، [**أو مَسْموعه على شيخ شيخه**][(١٢)]، **فيحتاج أن يكون**[(١٣)] **له إجَازة عامة من شيخه**،

---

(١) في [ح]: «البرماني».
(٢) الخطيب في «الكفاية» (٢/١٥٩). وانظر: المصادر السابقة.
(٣) سقط من [ظ]، و[ح].
(٤) «الكفاية» (٢/١٦٠).
(٥) جعلها في [ح] من الشرح.
(٦) من [ظ] و«المقدمة»، وفي باقي النسخ: «عن».
(٧) في [ظ]: «لرواياته».
(٨) في [هـ]: «بهذا».
(٩) في [هـ]: «كانت له».
(١٠) في [ظ]: «جازت».
(١١) سقط من [ظ].
(١٢) سقط من [ز].
(١٣) في [هـ] و«المقدمة»: «تكون».

ومثلها من شَيْخه.

الثَّالث: إذَا وجَدَ في كِتَابه خِلاف حِفْظه، فإن كانَ حفظَ منهُ رجَعَ، إليه وإن كان حَفِظَ من فم الشَّيْخ، اعتمدَ حفظهُ إن لَمْ يَشُك، وحَسُن أن يَجْمع فيَقُول: حِفْظي كَذَا، وفي كِتَابي كَذَا، وإن خَالفهُ غيرهُ قال: حِفْظي كَذَا، وقال فيه غَيْري، أو فُلان كَذَا، وإذَا وجَدَ سَمَاعهُ في كِتَابه ولا يَذْكره، فعن أبي حَنِيفة وبعض الشَّافعية: لا يَجُوز رِوَايته ومَذْهب الشَّافعي وأكثَر أصْحَابه، وأبي يُوسف، ومُحمَّد جَوَازها،

و) يكون لشيخه إجَازة (**مثلها** [ظ/١١١/ب] **من شيخه**)»[١].

* * *

(**الثَّالث: إذَا وجَدَ**) الحافظ الحديث (**في كِتَابه خلاف**) ما في [د/١٠٦/أ] (**حِفْظه، فإن كان حفظَ منهُ رجعَ إليه، وإن كان حَفِظَ من فم الشَّيْخ اعتمدَ حفظه إن لم يَشك، وحَسُن أن يجمع**) بينهما في رِوَايته (**فيَقُول: «حِفْظي كذا، وفي كِتَابي كذا»**) هَكَذا فعل شُعبة[٢] وغيره. (**وإن خَالفهُ**[٣] **غيره**) من الحُفَّاظ فيما يحفظه[٤] [ح/٨٥/ب] (**قال: حفظي كذا، وقال فيه غيري، أو فُلان كذا**) فعل ذلك الثَّوري وغيره. (**وإذا وجدَ سَمَاعه في كتابه ولا يذكره، فعن أبي حنيفة، وبعض الشَّافعية**[٥] **لا يَجُوز**) له (**روايته**) حتَّى يتذكر.

(**ومذهب** [ز/٨٨/ب] **الشَّافعي وأكثر أصحابه، وأبي يوسف ومحمَّد**) بن الحسن (**جوازها**).

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (٣٩٣).

(٢) قال الزركشي في «النكت على ابن الصلاح» (٣/٦٠٣): «أي حيث روى حديث عبد الله بن مسعود في التشهد: «ثم يصلي على النبي ﷺ». وقال: هكذا في حفظي وهو ساقط في كتابي».

(٣) في [هـ]: «خالف». (٤) في [هـ]: «يحفظ».

(٥) «الكفاية» (١٠٢)، «الإلماع» (١٣٩)، «المنهل الروي» (٩٩). وقال الزركشي في «النكت»: «وكأنه يريد به ـ أي بقوله: «بعض الشافعية» ـ الصيدلاني».

وهو الصَّحيح، وشَرْطه أن يَكُون السَّمَاع بخطِّه، أو خط من يَثق به والكِتَاب مَصُون، يَغْلب على الظَّن سَلامته من التَّغيير وتَسْكُن إليه نفسه، فإن شَكَّ لَمْ يَجُز.

(**وهو الصَّحيح**) لعمل العُلماء به سلفًا وخلفًا، وباب الرِّواية على التَّوسعة.

(**وشرطه أن يَكُون السَّماع بخطِّه، أو خط من يثق به، والكِتَاب مَصُون**)(١) بحيث (**يَغْلب على الظَّن سلامته من التَّغيير وتَسْكُن**(٢) **إليه نفسه**) وإن لم يذكر أحاديثه حديثًا حديثًا (**فإن شكَّ**) فيه (**لم يَجُز**) [له](٣) الاعتماد عليه، وكذا إن لم يكن الكتاب بخط ثقة بلا خلاف.

وعبَّر في «الرَّوضة» و«المِنْهاج» كأصلهما(٤) عن الشَّرط(٥) بقوله: «محفوظ عنده»(٦)، فأشْعَر بعدم الاكتفاء بظنٍّ سلامته من التَّغيير.

وتعقبه البُلْقيني في «التَّصحيح»، بأنَّ(٧) المُعتمد عند العُلماء قديمًا وحديثًا العمل بما يوجد [هـ/١٥٦/أ] من السَّماع والإجَازة مكتوبًا في الطِّباق الَّتي يغلب على الظَّن صحَّتها، وإن لم يتذكَّر(٨) السَّماع ولا الإجَازة(٩)، ولم تَكُن(١٠) الطَّبقة محفُوظة عنده. انتهى(١١).

وهذا الموافق لما هنا(١٢)، وقد مشى عليه صاحب «الحاوي الصَّغير»(١٣)

---

(١) في [ظ]: «مصونا».
(٢) في [ح]: «يسكن».
(٣) سقط من [هـ].
(٤) في [ظ]، و[ح]: «كأصليهما».
(٥) في [ح]: «الشروط».
(٦) «المنهاج» (٣/٤٠٧)، «الروضة» (٤/١٣٧).
(٧) في [ز]، و[ح]: «فإن».
(٨) في [ظ]، و[ح]: «يتذاكر».
(٩) بعدها في [ظ]: «مكتوبًا».
(١٠) في [ظ]، و[ح]: «يكن».
(١١) «محاسن الاصطلاح» (٣٩٤).
(١٢) في [د]: «الواثق لما بينا».
(١٣) «الحاوي الصغير» للشيخ نجم الدين عبد الغفار بن عبد الكريم القزويني الشافعي، المتوفى سنة ٦٦٥، وهو من الكتب المعتبرة بين الشافعية «كشف الظنون» (١/ ٦٢٥).

الرَّابع: إنْ لَمْ يَكُن الرَّاوي عَالمًا بالألْفَاظ ومَقاصدها، خَبِيرًا بما يُحِيل مَعَانيها لَمْ تَجُز لهُ الرِّواية بالمَعْنى بلا خِلَافٍ، بل يتعيَّن اللَّفظ الَّذي سمعهُ، فإن كانَ عَالمًا بذلك، فقالت طَائفة من أصْحاب الحديث والفِقْة والأصُول: لا يَجُوز إلَّا بلفظه.

[وجوَّز بَعْضهم في غَيْر حديث النَّبي ﷺ، ولَمْ يُجوِّز فيه][1]، وقال جمهُور السَّلف والخَلَف من الطَّوائف: يجُوز بالمَعنَى في جميعه إذَا قطع بأداء المَعْنَى.

فقال: «ويروي[2] بخط المحفوظ، و[إن][3] لم تَكُن الطَّبقة محفوظة عندهُ»[4].

* * *

(**الرَّابع: إن لم يَكُن الرَّاوي عالمًا بالألفاظ**) ومدلولاتها (**ومَقَاصدها، خبيرًا بما يحيل مَعَانيها**) بصيرًا بمقادير التَّفاوت بينهما (**لم تَجُز[5] له الرِّواية**) لما سمعه (**بالمعنى بلا خِلاف، بل يتعيَّن اللَّفظ الَّذي سمعهُ، فإن[6] كانَ عالمًا بذلك، فقالت طائفة من أصحاب الحديث والفقه والأصول: لا يَجُوز إلَّا بلفظه**).

وإليه ذهب ابن سيرين[7]، وثعلب، وأبو بكر الرَّازي من الحنفية، ورُوي عن ابن عُمر[8].

(**وقال جمهُور السَّلف والخَلَف من الطَّوائف**) ـ منهم الأئمة الأربعة ـ: [ظ/١١٢/أ] (**يَجُوز بالمعنى في جميعه إذا قطعَ بأداء المَعْنى**) لأنَّ ذلك

---

(١) هذه العبارة سقطت من الشرح في جميع نسخه التي قابلنا عليها، وقد رأيتها في عدة نسخ خطية للتقريب؛ فالله أعلم.
(٢) في [ظ]، و[ح]: «فيروي».
(٣) من [ظ]، وليست في باقي النسخ.
(٤) انظر: «شرح البهجة الوردية» لزكريا الأنصاري (٢٠/ ٥٧).
(٥) في [ظ]، و[ح]: «يجز». (٦) في [ظ]: «وإن».
(٧) «المحدث الفاصل» (٥٣٤)، «الكفاية» (٢/ ١٥).
(٨) «سنن الدارمي» [٣٢٧]، «الكفاية» (١/ ٥٠٣)، و«تاريخ دمشق» (٣٣/ ٨١).

. . . .

هو الَّذي تَشْهَد[١] به أحوال الصَّحابة والسَّلف ويدل عليه روايتهم للقِصَّة الواحدة بألفاظ مُخْتلفة.

وقد ورد في المسألة حديث مرفوع، رواه ابن مَنْده في «معرفة الصَّحَابة» والطَّبراني في «الكبير» من حديث عبد الله بن سليمان بن أُكَيمة[٢] الليثي قال: قلتُ يا رَسُول الله: [إنِّي][٣] أسمع منكَ الحديث، لا أستطيع أن أُؤديه كَمَا أسمع منكَ، يزيد حرفًا أو ينقص حرفًا، فقال: «**إذَا لم تُحلُّوا حرامًا، ولم تُحرِّموا حلالًا، وأصَبْتم المَعْنى فلا بأس**»[٤].

فذُكر ذلك للحسن فقال: «لولا هذا ما حدَّثنا»[٥].

واستدلَّ الشَّافعي لذلك بحديث: «**أُنْزل القُرآن على سَبْعةِ أحْرُف، فاقرءوا ما تيسَّر منهُ**»[٦]. قال: «فإذا كان الله [هـ/١٥٦/ب] برأفته بخلقه، أنزل كتابه على سبعة أحرف، علمًا منه بأنَّ الحفظ قد يَزِلُّ[٧]، لِيُحِلَّ[٨] لهم قِرَاءته، وإن اختلف لفظهم [د/١٠٦/ب] فيه ما لم يَكُن في اختلافهم إحَالة معنًى كان ما سِوَى كتاب الله أوْلَى أن يجوز فيه اخْتلاف اللَّفظ ما لم يُحِلْ[٩] معناهُ»[١٠].

وروى البَيْهقي عن مكحول قال: «دخلتُ أنا وأبو الأزْهر على واثلة بن الأسْقَع فقلنا له: يا أبا الأسْقَع حدِّثنا بحديث سمعتهُ من رَسُول الله ﷺ، ليسَ فيه وهم، ولا مزيد[١١]، ولا نسيان، فقال: هل قرأ أحد منكم من القُرآن

---

(١) من [ز]، وفي [د]، [ظ]: «يشهد»، وفي [هـ]: «شهد».

(٢) في [هـ]، و[ح]: «أكتمة».

(٣) سقط من [هـ].

(٤) أخرجه الطبراني في «الكبير» [٦٤٩١]، والخطيب في «الكفاية» (١/٥٧٨) وفيه اضطراب شديد.

(٥) «الكفاية» (٢/١٧ ـ ٢١) بمعناه.

(٦) أخرجه البخاري [٢٢٨٧]، ومسلم [٨١٨].

(٧) في [ز]، و[ظ]: «نزل».

(٨) في [ظ]، و[ح]: «لتحل».

(٩) في [ظ]: «يخل».

(١٠) «الرسالة» (٢٧٤) بتصرف.

(١١) في [د]، و[ح]: «يزيد»، وفي [ظ]: «تزيد».

. . . .

شيئًا؟ فقُلنا [ح/٨٦/أ]: نعم، وما نحن له بحافظين [جدًّا][(١)]، إنَّا لنزيد الواو، والألف، وننقص، قال: فهذا [ز/٨٩/أ] القرآن مكتوب بين أظهركُم[(٢)] لا تألونه[(٣)] حِفْظًا، وأنتم تزعمون أنَّكم تزيدون وتنقصون، فكيف بأحاديث سمعناها من رَسُول الله ﷺ، عَسَى أن لا نكون[(٤)] سمعناها [منه][(٥)] إلَّا مرة واحدة، حسبكُم إذا حدَّثناكم بالحديث على المعنى»[(٦)].

وأسندَ[(٧)] أيضًا في «المدخل» عن جابر بن عبد الله قال: قال حُذيفة: «إنَّا قوم عرب نُردِّد الأحاديث، فنُقدِّم ونؤخِّر»[(٨)].

وأسندَ أيضًا عن شُعيب بن الحَبْحَاب[(٩)] قال: «دخلتُ أنا وعَبْدان[(١٠)] على الحسن، فقلنا[(١١)] يا أبا سعيد الرَّجُل يُحدث بالحديث فيزيد فيه أو ينقص منه؟ قال: إنَّما الكذب من تعمَّد ذلك»[(١٢)].

---

(١) سقط من [ظ]، و[ح]. و«المستدرك».
(٢) في [ح]: «أظهرهم».
(٣) في [ح]: «يألونه». وفي «المستدرك» و«المعجم الكبير»: «لا تألون حفظه».
(٤) في [ظ]، و[ح]: «يكون»، وكذا في «المعجم الكبير».
(٥) سقط من [ظ].
(٦) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٧٤٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٥٤/ ١٢٨)، والدارمي في سننه [٣٢٤]، وأسنده الخطيب في «الكفاية» (٢/ ٧) بنحوه، وقال الهيثمي في «المجمع» (١/ ٣٨٤): «رواه الطبراني في «الكبير» ولم أر من ذكر يعقوب ولا أباه». اهـ. وقال السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٢٤٧): «وهو حديث مضطرب لا يصح».
(٧) في [ظ]: «واستدل».
(٨) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣/ ٢٠٣). وعزاه الهندي في «كنز العمال» (١٠/ ٢٨٨) إلى البيهقي في «السنن»، ولم نقف عليه في كتب البيهقي.
(٩) في [هـ]: «الجيحان».
(١٠) كذا في جميع النسخ وفي «الطبقات الكبرى»، وفي «الكفاية»: «غيلان».
(١١) بعدها في [ز]: «له».
(١٢) «الطبقات الكبرى» (٧/ ١٥٩)، و«الكفاية» (٢/ ٢١).

. . . .

وأسند أيضًا عن جرير بن حازم قال: «سمعتُ الحسن يُحدث بأحاديث، الأصل واحد، والكلام مُختلف»[1].

وأسند عن ابن عون قال: «كان الحسن وإبراهيم والشَّعبي يأتون بالحديث على المعاني، وكان القاسم بن محمَّد وابن [ظ/١١٢/ب] سيرين، ورجَاء بن حَيْوة يُعيدون الحديث على حُروفه»[2].

وأسند عن [هـ/١٥٧/أ] أبي أويس قال: «سألنَا الزُّهْري عن التقديم والتأخير في الحديث، فقال: إنَّ هذا يَجُوز في القُرآن، فكيف به في الحديث، إذا أصبتَ [معنى الحديث][3] فلم تُحِلَّ به حرامًا، ولم تُحَرِّم[4] به حلالًا، فلا بأس»[5].

و[قد][6] أسندَ عن سُفْيان قال: «كان عَمرو بن دينار يُحدث بالحديث على المَعْنى، وكان إبْرَاهيم بن مَيْسرة لا يُحدث إلَّا على ما سمعَ»[7].

وأسندَ عن وكيع قال: «إن لم يَكُن المعنى واسعًا فقد هلكَ النَّاس»[8][9].

قال شيخ الإسلام: «ومن أقوى حُجَجهم الإجماع على جَوَاز شرح الشَّريعة للعجم بلسانها للعارف به[10]، وإذا جاز الإبدال بلغة أُخرى، فجَوَازه

(١) «الطبقات الكبرى» (٧/ ١٥٨)، و«سنن الدارمي» [٣٢٦]، و«الكفاية» (٢/ ١٧).

(٢) «علل الترمذي الصغير» (٥/ ٧٤٧)، «سنن الدارمي» [٣٢٨]، «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٣٩١)، «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٠١)، «المحدث الفاصل» (٥٣٤).

(٣) في [ظ]: «المعنى».

(٤) في [د]، و[ح]: «يحرم».

(٥) «تاريخ الإسلام» (٨/ ٢٤١)، «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٤٧) بنحوه.

(٦) سقط من [ز]، و[هـ]، و[ح].

(٧) «الطبقات الكبرى» (٥/ ٤٨٠)، و«الكفاية» (٢/ ١٦)، و«تاريخ دمشق» (٧/ ١٦٦).

(٨) أخرجه الترمذي في «العلل ـ آخر جامعه» (٥/ ٧٤٧)، و«شرح السنة» (١/ ٢٣٨).

(٩) كل هذه النقول لم نقف عليها في «المدخل» وقد أشار محققه أن هذه النصوص في الجزء المفقود منه.

(١٠) في [ز]: «بها».

. . . .

باللغة العربية أوْلَى»(١).

وقيلَ: إنَّما يَجُوز ذلك للصحَّابة دون غيرهم، وبه جزم ابن العَربي في «أحكام القُرآن» قال: «لأنَّا لو جَوَّزناه(٢) لكلِّ أحد، لما كنَّا على ثقة من الأخذ بالحديث، والصحابة اجتمع فيهم أمران: الفَصَاحة والبلاغة جبلّة، ومُشَاهدة أقْوَال النَّبي ﷺ وأفْعَاله، فأفادتهم المُشَاهدة عقل المعنى جُمْلة، واستيفاء المقصد(٣) كله»(٤).

وقيلَ: يُمنع ذلك في حديث رَسُول الله ﷺ ويَجُوز في غيره، حكاهُ ابن الصَّلاح(٥)، ورواه البَيْهقي في «المدخل» عن مالك.

ورُوي عنه أيضًا أنَّه كان يتحفَّظ من الباء والياء والتاء في حديث رَسُول الله ﷺ(٦).

ورُوي عن الخليل بن أحمد أنَّه قال ذلك أيضًا، واستدلَّ له بقوله: «**رُبَّ مُبَلَّغ أوْعَى من سَامع**»(٧). فإذا [د/١٠٧/أ] رواه بالمعنى، فقد أزال عن مَوْضعه معرفةَ ما فيه.

وقال المَاوردي: «إن نسي اللَّفظ جَاز؛ لأنَّه تَحَمَّل اللَّفظ والمعنى، وعجزَ عن أداء أحدهما، فيلزمهُ أداء الآخر، لا سيَّما [أنَّ](٨) تركه قد يكون كتمًا للأحكام، فإن لم [هـ/١٥٧/ب] ينسه لم يجز أن يُورده بغيره؛ لأن في كلامه ﷺ من الفَصَاحة ما ليسَ في غيره»(٩).

وقيلَ عَكْسه، وهو الجَوَاز لمن يحفظ اللفظ ليتمكَّن من التَّصرف فيه، دون من نسيه.

---

(١) «شرح النخبة» (٩٣، ٩٤).
(٢) في [ظ]، و[ح]: «جوزنا».
(٣) في [ز]: «المقصود».
(٤) «أحكام القرآن» (١/ ٣٥).
(٥) «مقدمة ابن الصلاح» (٣٩٤). وانظر: «الكفاية» (١/ ٥٥٨، ٥٥٩).
(٦) «الكفاية» (١/ ٥٢٣)، و«الإلماع» (١٧٩)، و«تاريخ الإسلام» (١١/ ٣٢٨).
(٧) تقدم تخريجه.
(٨) سقط من [ز].
(٩) «الحاوي الكبير» (١٦/ ٩٧).

وهَذَا في غيرِ المُصَنَّفات، ولا يَجُوز تغيير تَصْنِيف، وإن كانَ بمعناه، وينبغي للرَّاوي بالمَعنَى أن يَقُول عقيبه: أو كَمَا قال، أو

وقال الخَطيب: «يَجُوز بإزاء[1] مُرادف»[2].

وقيلَ [ز/٨٩/ب]: إن كان مُوجبه علمًا جاز؛ لأن [ح/٨٦/ب] المُعوَّل على معناهُ، ولا يجب[3] مُرَاعاة اللَّفظ، وإن كان عملًا لم يَجُز.

وقال القاضي عِياض: «ينبغي سد باب الرِّواية بالمعنى، لئلا يتسلَّط من لا يُحْسِن، مِمَّن يظن أنَّه يُحْسِن، كما وقع للرواة كثيرًا قديمًا وحديثًا»[4].

وعلى الجَوَاز؛ الأَوْلَى إيراد الحديث بلفظه، دون التصرف فيه، ولا شكَّ في اشْتراط أن [لا][5] يَكُون مِمَّا تُعبِّد[6] بلفظه، وقد [ظ/١١٣/أ] صرَّح به هنا الزَّركشي[7]، وإليه يرشد كلام العِرَاقي الآتي في إبْدَال «الرَّسُول» بـ«النَّبي»، وعكسه.

وعندي أنَّه[8] يُشترط أن [لا][9] يَكُون من جوامع الكلم.

(وهذا) الخلاف إنَّما يَجْري (**في غير المُصنَّفات، ولا يَجُوز تغيير**) شيء من (**تصنيف**)[10] وإبْداله بلفظ آخر (**وإن كان بمعناه**) قطعًا؛ لأن الرِّواية بالمعنى رخَّص فيها من رخَّص لما كان عليهم في ضبط الألفاظ من الحرج[11]، وذلك غير موجُود فيما اشْتملت عليه الكُتب، ولأنَّه إن ملكَ تغيير اللَّفظ، فليسَ يملك تغيير تصنيف غيره.

(**وينبغي للرَّاوي بالمعنى أن يَقُول عقيبه: «أو كما قال»، أو**

(١) في [ظ]: «بأداء». (٢) «الكفاية» (١/ ٥٧٧، ٥٧٨).
(٣) في [د]، و[هـ]: «تجب».
(٤) «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (١/ ٩٥). (٥) سقط من [ز].
(٦) في [ظ]: «يعتد»، وفي [ح]: «يعيد».
(٧) «البحر المحيط في أصول الفقه» (٣/ ٤١٢).
(٨) سقط من [ز]، و[هـ]، و[ظ]. (٩) ليست في [د].
(١٠) في [ظ]: «مصنف». (١١) في [هـ]، و[ح]: «الجرح».

نَحْوه، أو شبهُهُ، أو ما أشْبه هذا من الألْفَاظ.

وإذَا اشْتبهت على القَارئ لفظةٌ، فحسنٌ أن يَقُول بعد قِرَاءتها: على الشَّك، أو كما قال، لتضمُّنهِ إجَازة وإذْنًا في صَوَابها إذَا بان.

«**نحوه أو شبهه**»، **أو ما أشبه هذا من الألفاظ**) وقد كان قومٌ من الصَّحَابة يفعلون[1] ذلك، وهم أعلم النَّاس بمعاني الكلام خوفًا من الزَّلل لمعرفتهم بما في الرِّواية بالمعنى من الخطر.

وروى ابن مَاجه وأحمد والحاكم عن ابن مَسْعود أنَّه قال يومًا: «قال رَسُول الله ﷺ»، فاغْرورقت عيناه، [هـ/١٥٨/أ] وانتفخت أوداجه، ثمَّ قال: «أو مثله، أو نحوه، أو شبيه به»[2].

وفي «مسند الدَّارمي» و«الكفاية» للخطيب عن أبي الدَّرداء: أنَّه كان إذا حدَّث عن رَسُول الله ﷺ قال: «أو نحوه أو شبهه»[3].

وروى ابن ماجه وأحمد عن أنس بن مالك: أنَّه كان إذا حدَّث عن رَسُول الله ﷺ [ففرغ قال: «أو كما قال رَسُول الله ﷺ»][4][5].

(**وإذا اشتبهت**[6] **على القَارئ لفظة، فحسن أن يقول بعد قراءتها:** «**على الشَّك**»، أو «**كما قال**»، **لتضمنه إجازة**) من الشَّيْخ (**وإذنًا في**) رواية (**صوابها**) عنه (**إذا بان**)[7].

قال ابن الصَّلاح: «ثمَّ لا يشترط إفراد ذلك في الإجازة كما تقدَّم [قريبًا][8]»[9].

---

(١) في [د]، و[ح]: «يتعلمون».
(٢) أخرجه ابن ماجه (١/ ٥٩)، وأحمد (١/ ٤٥٢)، والحاكم (١/ ١٩٤)، وابن أبي شيبة (٥/ ٢٩٣)، والشاشي في «مسنده» (٢/ ١٣١).
(٣) «مسند الدارمي» [٢٧٦]، و«الكفاية» (٢/ ١٣).
(٤) في [ظ]، و[ح]: «قال أو نحوه أو شبهه».
(٥) أخرجه ابن ماجه (١/ ٦٠)، وأحمد (٣/ ٢٠٥).
(٦) في [ظ]، و[ح]: «اشتبه».
(٧) في [ح]: «أبان».
(٨) سقط من [هـ].
(٩) «مقدمة ابن الصلاح» (٣٩٧).

الخامسُ: اخْتُلف [العلماء] في رِوَاية بعض الحديث الواحد دُون بعض، فمنعهُ بعضُهُم مُطْلقًا بناءً على مَنْع الرِّواية بالمعنى، ومنعهُ بعضهم مع تَجْويزها بالمَعْنَى إذَا لم يَكُن رواهُ هو أو غيرهُ بتمامِهِ قبل هَذَا، وجَوَّزهُ بعضُهُم مُطْلقًا.

والصَّحيح التَّفْصيل، وجَوَازهُ من العَارِفِ إذَا كانَ ما تركهُ غير مُتعلِّق بما رواهُ، بحيث لا يختل البَيَان، ولا تَخْتلف الدَّلالة بِتَرْكِهِ، وسواء جَوَّزناها بالمَعْنى أمْ لا، رواهُ قبل تامًّا أمْ لا، ....

(**الخامس: اختلف العُلماء في رواية بعض الحديث [الواحد]**[1] **دُون بعض**) وهو المُسمَّى باختصار الحديث (**فمنعهُ بعضهم مُطلقًا، بناء على مَنْع الرِّواية بالمعنى، ومنعهُ بعضهم مع تجويزها بالمعنى، إذا لم يكن رواه هو أو غيره بتمامه قبل هذا**) [د/١٠٧/ب] وإن رواه هو مَرَّة أُخرى، أو غيره على التَّمام جاز (**وجوَّزه بعضهم مُطْلقًا**).

قيل: وينبغي تقييده بما إذا لم يكن المحذوف مُتعلقًا بالمأتي به تعلقًا يخل بالمعنى حذفه، كالاستثناء، والشَّرط، والغاية، ونحو ذلك، والأمر كذلك[2].

فقد حكى الصَّفي الهندي الاتِّفاق على المنع حينئذ.

(**والصَّحيح التَّفصيل**) وهو المنع من غير العالم (**وجَوَازه من العارف إذا كان ما تركه**) مُتميزًا عمَّا نقله (**غير مُتعلِّق بما رواه، بحيث** [ظ/١١٣/ب] **لا يختل البيان، ولا تختلف الدلالة**) فيما [ز/٩٠/أ] نقله (**بتركه، و**) على هذا يجوز ذلك (**سواء جَوَّزناها بالمعنى أم لا**)، سواء (**رواه قبل تامًّا** [هـ/١٥٨/ب] **أم لا**) لأنَّ ذلك بمنزلة خَبَرين مُنفصلين.

وقد روى البَيْهقي [ح/٨٧/أ] في «المَدْخل» عن ابن المُبَارك قال: «عَلَّمنا

---

(١) سقط من [ظ].

(٢) انظر: «الكفاية» (١/ ٥٦٤): «المقنع» (١/ ٣٧٥).

هذا إن ارْتَفعت مَنْزلتهُ عن التُّهْمة، فأمَّا من رواهُ تامًّا، فخاف إنْ رواهُ ثانيًا ناقصًا أن يُتَّهم بزيادة أولًا، أوْ نِسْيان لِغَفلةٍ وقِلَّة ضَبْطه ثانيًا، فلا يَجُوز له النُّقْصان ثانيًا ولا ابتداء إن تعيَّن عليه.

وأمَّا تَقْطيع المُصنِّف الحديث في الأبْواب، فهو إلى الجَوَاز أقْرب، قال الشَّيْخ: ولا يخلو من كَرَاهةٍ، . . . .

سُفيانُ اختصارَ الحديث»[1].

(**هذا إن ارتفعت مَنْزلتهُ عن التُّهْمة، فأمَّا من رواه**) مرَّة (**تامًّا، فخاف إن رواه ثانيًا ناقصًا، أن يُتَّهم بزيادة**) فيما رواه (**أولًا، أو نسيانٍ لغفلةٍ**[2]**، وقلة ضبطه**) فيما رواه (**ثانيًا، فلا يجوز له النقصان ثانيًا ولا ابتداء، إن تعين عليه**) أداء تمامه، لئلا يخرج بذلك باقيه عن حيِّز الاحتجاج به[3].

قال سليم: «فإن رواهُ أولًا ناقصًا، ثمَّ أراد روايتهُ تامًّا، وكان مِمَّن يُتهم بالزِّيادة، كان ذلك عُذرًا له في تركها وكِتْمانها»[4].

* * *

(**وأمَّا تَقْطيع المُصنِّف الحديث**) الواحد (**في الأبواب**) بحسب الاحتجاج به في المسائل، كل مسألة على حدة (**فهو إلى الجَوَاز أقرب**) ومن المنع أبعد.

(**قال الشَّيْخ**) ابن الصَّلاح: («**ولا يخلو من كَرَاهة**»)[5].

وعن أحمد: «ينبغي أن لا يفعل»[6]، حكاهُ [عنهُ][7] الخلال.

---

(١) «الجعديات» (٢/ ٧٥١)، و«المحدث الفاصل» (٥٤٣) عن ابن المبارك به، و«الكفاية» (١/ ٥٦٦) عن عبد العزيز بن أبان به.
(٢) من [ظ]، وفي باقي النسخ: «بالغفلة».
(٣) انظر: «الكفاية» (١/ ٥٦٦).
(٤) «مقدمة ابن الصلاح» (٣٩٨)، و«البحر المحيط في أصول الفقه» (٣/ ٤١٨).
(٥) «مقدمة ابن الصلاح» (٣٩٩).
(٦) سؤالات ابن هانئ [١٩١٨].
(٧) سقط من [ز].

وما أظنُّه يُوافق عَليهِ.

السَّادس: يَنْبغي أنْ لا يَرْوي بِقَراءة لَحَّان، أوْ مُصَحِّف،

قال المُصنِّف: (**وما أظنُّه يُوافَقُ عليه**) فقد فعله الأئمة: مالك، والبُخَاري، وأبو داود، والنَّسائي، وغيرهم.

تَنْبِيهٌ [يجوز حذف زيادة مشكوك فيها إذا لم تكن متعلقة بالمذكور]:

قال البُلْقيني: «يَجُوز حذف زِيَادة مَشْكوك فيها بلا خِلاف، وكان مالك يفعلهُ كثيرًا تورعًا، بل كان يقطع إسناد الحديث إذا شكَّ في وصله.

قال: ومَحِلُّ[١] ذلك زيادة لا تَعَلُّقَ للمذكور بها، فإن تعلَّقَ ذَكَرَها مع الشَّك، كحديث: «العَرَايا في خَمْسة أوْسق، أو دُونَ خَمْسة أوسق[٢]»[٣].

فائدة [يجوز في كتابة الأطراف الاكتفاء ببعض الحديث وإن لم يُفد]:

يَجُوز في كِتَابة الأطْراف الاكتفاء ببعض الحديث مُطلقًا، وإن لم يُفِدْ.

* * *

(**السَّادس: ينبغي**) للشَّيخ (**أن لا يروي**) حديثه (**بقراءة لحَّان أو مُصحِّف**).

فقد قال الأصْمعي: «إنَّ أخوَف ما أخاف على طالب العِلْم إذا لم يعرف النحو أن يَدْخُلَ في جُمْلةِ [هـ/١٥٩/أ] قوله[٤] ﷺ: «**من كذبَ عليَّ فليَتبوأ مَقْعدهُ من النَّار**»[٥]. لأنَّه لم يكن يَلْحن، فمهما[٦] رَوَيْتَ عنه ولَحَنْتَ فيه كَذَبْتَ عليه»[٧].

وشَكَا سِيبُوَيْهْ حمَّاد بن سَلَمة إلى الخليل فقال: «سألته عن حديث

---

(١) في [ظ]، و[ح]: «ويحتمل».
(٢) أخرجه البخاري [٢١٩٠]، والترمذي [١٣٠١].
(٣) «محاسن الاصطلاح» (٣٩٩). (٤) في [ز]، و[ظ]، و[ح]: «قول النبي».
(٥) تقدم تخريجه. (٦) في [ز]: «فما».
(٧) «روضة العقلاء» (٢٢٣)، و«الإلماع» (١٨٤)، و«مقدمة ابن الصلاح» (٤٠٠).

وعلى طالب الحَدِيث أن يتعلَّم من النَّحو واللُّغة ما يَسْلم به من اللَّحن والتَّصْحيف.

وطَريقهُ في السَّلامة من التَّصْحيف الأخذُ من أفْوَاه أهل المَعْرفة والتَّحْقيق، ....

هِشَام بن عُروة، عن أبيه في رَجُلٍ رغْف، فانتهرني وقال: أخطأت، إنَّما هو رَعَف، بفتح العين، فقال الخليل: صدقَ، أتلقى بهذا[1] [الكَلام][2] أبا أسامة؟!»[3].

(وعلى طالب الحديث أن يتعلَّم من النحو واللُّغة ما يَسْلم به من اللَّحن والتَّصْحيف)[4]. [د/١٠٨/أ]

روى الخَطيب عن شُعبة قال: «من طلب الحديث، [ظ/١١٤/أ] ولم يُبْصر العربية، كمثل رَجُل عليه بُرْنُس، وليس له رأس»[5].

وروى أيضًا عن حمَّاد بن سلمة قال: «مثل الَّذي يطلب الحديث، ولا يعرف النَّحو، مثل الحِمَار عليه مِخْلاةٌ ولا شَعيرَ فيها»[6].

وروى الخليلي في «الإرشاد» عن العبَّاس بن المُغيرة بن عبد الرَّحمٰن، عن أبيه قال: «جاء عبد العزيز الدَّرَاوَرْدي في جماعة إلى أبي ليعرضوا عليه كتابًا، فقرأ لهم الدَّرَاوَرْدي، وكان رَدِيءَ اللسان يَلْحَن، فقال أبي: ويحكَ يا دراوردي، أنتَ كُنتَ إلى إصلاح[7] لسانك قبل النَّظر في هذا الشَّأن أحوج منك إلى غير ذلك»[8].

(وطريقهُ في السَّلامة من [ز/٩٠/ب] **التصحيف، الأخذ من أفواه أهل المعرفة والتحقيق)** والضَّبط عنهم، لا من بُطون الكتب.

---

(١) من [هـ]، و[ظ]، و«الجامع لأخلاق الراوي»، وباقي النسخ: «أيلقى هذا».
(٢) سقط من [ظ].
(٣) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٢٧).
(٤) في [هـ]، و[ظ]: «والتحريف».
(٥) «الجامع» (٢/ ٢٦).
(٦) «الجامع» (٢/ ٢٧).
(٧) في [ظ]: «صلاح».
(٨) «الإرشاد» (١/ ٣٠٢)، و«الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٢٦).

وإذَا وقعَ في رِوَايتهِ لَحنٌ، أو تحريفٌ، فقد قال ابن سِيرين وابن سَخْبرة: يرويهِ كَمَا سمعَهُ، والصَّواب وقولُ الأكْثَرينَ: يَرْويه على الصَّواب.

وأمَّا إصْلاحه في الكِتَاب، فجَوَّزه بعضهُم، والصَّواب تقريره في الأصْلِ على حَالهِ مع التَّضْبيب عليه، وبيان ....

(وإذا وقع في روايته لحن أو تحريف، فقد قال ابن سيرين[١] و) عبد الله (بن سَخْبَرَة) أبو معمر[٢]، وأبو عُبيد القاسم بن سلَّام فيما رواه البَيْهقي عنهما: (يرويه) على الخطأ (كما سمعه).

قال ابن الصَّلاح: «وهذا غُلو في اتِّباع اللَّفظ والمنع من الرِّواية بالمعنى»[٣].

(والصَّواب وقول الأكثرين) ـ منهم: ابن المُبَارك، والأوزاعي، والشَّعبي، [ح/٨٧/ب] والقاسم بن مُحمَّد، وعطاء، [هـ/١٥٩/ب] وهمَّام، والنَّضر بن شُميل ـ: أنَّهُ (يرويه على الصَّواب) لا سيَّما في اللَّحن الَّذي لا يختلف المعنى به[٤].

واختار ابن عبد السَّلام ترك الخطأ والصَّواب أيضًا، حكاهُ عنهُ ابن دقيق العيد، أمَّا الصَّواب، فلأنَّه لم يسمع كذلك، وأمَّا الخطأ فلأنَّ النَّبي ﷺ لم يقله كذلك[٥].

(وأمَّا إصلاحه في الكتاب) وتغيير ما وقع فيه (فجوَّزه بعضهم) أيضًا.

(والصَّواب تقريره في الأصل على حاله، مع التَّضبيب عليه وبيان

---

(١) «الكفاية» (١/٥٥٢، ٥٥٣).
(٢) من [هـ]، و[ظ]، وفي باقي النسخ: «وأبو مفهم»، وأبو معمر كنية عبد الله بن سخبرة.
(٣) «مقدمة ابن الصلاح» (٤٠١).
(٤) انظر: «الكفاية» (١/٥٦٩ ـ ٥٧٦).
(٥) «الاقتراح» (٢٦٢).

الصَّواب في الحاشية، ثمَّ الأَوْلَى عند السَّماع أن يَقْرأهُ على الصَّواب، ثمَّ يقول: في روايتنا، أو عند شيخنا، أو من طريق فُلان كذا، ولهُ أن يَقْرأ ما في الأصْلِ، ثمَّ يذكر الصَّواب، وأحسنُ الإصْلاح مَا جَاء في رِوَاية، أو حديثٍ آخَر، وإن كانَ الإصْلاح بِزيَادةِ سَاقطٍ، فإن لَمْ يُغَاير مَعْنَى الأصْلِ، فهُوَ عَلَى ما سَبَقَ.

الصَّواب في الحاشية) كما تقدَّم، فإن ذلك أجمعُ للمصلحة، وأنفى للمَفْسدة، وقد يأتي من يظهر له وجه صحَّته، ولو فتح باب التَّغيير لجسر عليه من ليس بأهل.

(**ثمَّ الأَوْلَى عند السَّماع أن يقرأه**) أولًا (**على الصَّواب، ثمَّ يقول**): «وقع (**في روايتنا، أو عند شيخنا، أو من طريق فُلان كذا**»، **وله أن يقرأ ما في الأصل**) أولًا (**ثمَّ يذكر الصَّواب**) وإنَّما كان الأوَّل أولى، كيلا يتقوَّل على رَسُول الله ﷺ ما لم يقل.

(**وأحسن الإصلاح**)[١] أن يكون (**ما جاء في رواية**) أخرى (**أو حديث آخر**) فإن [ذاكره][٢] أَمِنَ من التَّقوُّل المذكُور.

(**وإن كان الإصلاح**[٣] **بزيادة ساقط**) من الأصل (**فإن لم يُغَاير معنى الأصل فهو على ما سبق**).

كذا عبَّر ابن الصَّلاح أيضًا[٤]. [ظ/١١٤/ب]

وعبارة العِرَاقي: «فلا بأس بإلحاقه في الأصل من غير تنبيه على سُقُوطه بأن يعلم أنَّه سقط في الكِتَابة، كلفظة ابن في النَّسب، وكحرف لا يختلف المعنى به. وقد سأل أبو داود أحمد بن حنبل فقال: «وجدتُ في كتابي: «حجَّاج عن جُرَيج»، يجوز لي أن أُصلحه: «ابن جُرَيج»؟ قال: أرجو [د/١٠٨/ب] أن يَكُون هذا لا بأس به»[٥]. وقيلَ لمالك: «أرأيت حديث النَّبي ﷺ يُزاد

---

(١) في [هـ]، و[ظ]: «الاصطلاح».
(٢) في [ز]: «ذكره».
(٣) في [ظ]، و[ح]: «الاصطلاح».
(٤) «مقدمة ابن الصلاح» (٤٠٣).
(٥) «الكفاية» (٢/ ١٤٤).

فإنْ غَايرَ تأكَّد الحُكْم بذكر الأصْلِ مقرونًا بالبَيَان، فإنْ علم أنَّ بعض الرُّواة أسْقطهُ وحده، فلهُ أيضًا أن يلحقه في نفسِ الكِتَاب مع كلمة يعني، هذا إذَا عَلِمَ أنَّ شيخهُ رواهُ على الخطأ، فأمَّا إن رواهُ في

فيه الواو والألف، والمعنى واحد، [هـ/١٦٠/أ] فقال: أرجُو أن يكون خفيفًا»[(١)]»[(٢)].

(**فإن غَاير**) السَّاقط [معنى][(٣)] ما وقع في الأصل (**تأكد الحُكم بذكر الأصْل مقرونًا بالبيان**) لما سقط (**فإن علم أنَّ بعض**[(٤)] **الرُّواة**) له (**أسْقطهُ وحده**) وأنَّ من فوقهُ من الرُّواة أتَى به (**فله أيضًا أن يلحقهُ في نفس الكِتَاب مع كلمة يعني**) قبله، كما فعل الخَطِيب، إذ رَوَى عن أبي عُمر بن مهدي، عن المحاملي، بسنده إلى عُروة، عن عَمْرةَ ـ يعني عن عائشة ـ قالت: «كان رَسُول الله ﷺ يُدْني إليَّ رأسهُ فأرجله»[(٥)].

قال الخَطيب: «كان في أصل ابن مهدي: «عن عَمْرة قالت: كان...». فألحقنا فيه[(٦)] ذكر عائشة، إذ لم يكن منه بُدّ، وعَلِمْنَا[(٧)] أنَّ المحاملي كذلك رواه، وإنَّما سقط من كِتَاب شيخنا، وقلنا [له][(٨)] فيه: «يعني»؛ لأنَّ ابن مهدي لم يقل لنا ذلك. قال: «وهكذا رأيتُ غير واحد [ز/٩١/أ] من شُيوخنا يفعل في مثل هذا»[(٩)].

ثمَّ روى عن وكيع قال: «أنا أستعين في الحديث بـ«يعني»»[(١٠)].

(**هذا إذا علم أنَّ شيخه رواه**) له (**على الخطأ، فأما**[(١١)] إن رواهُ في

(١) «الكفاية» (٢/ ١٤٠).
(٢) «شرح التبصرة والتذكرة» (٢٦٧) بتقديم وتأخير.
(٣) سقط من [هـ].
(٤) من [ظ]، و[هـ]، وفي بقية النسخ: «نقص».
(٥) رواه مسلم [٢٩٧].
(٦) في [ح]: «به».
(٧) في [د]، و[ز]: «وعملنا».
(٨) سقط من [ظ].
(٩) «الكفاية» (٢/ ١٤٧).
(١٠) «الكفاية» (٢/ ١٥٢).
(١١) في [د]، [ح]، [ز]: «فما».

كِتَاب نفسهِ، وغَلبَ على ظَنِّه أنَّه من كِتَابهِ، لا من شَيْخه، فيتَّجه إصْلاحهُ في كِتَابه وروايتِهِ.

كمَا إذَا درسَ من كِتَابهِ بعض الإسْنَاد، أو المَتْن، فإنَّه يَجُوز اسْتِدْراكهُ من كِتَاب غيره، إذَا عرفَ صحَّتهُ، وسَكَنتْ نفسهُ إلى أنَّ ذلكَ هو السَّاقطُ، كَذَا قَالهُ أهلُ التَّحقيق، ومنعهُ بعضهم، وبيانهُ حالَ الرِّواية أوْلَى، وهذَا الحُكْم في استثبات الحَافظ ما شكَّ فيهِ من كِتَاب غَيْره، أو حِفْظه، ....

كِتَاب نفسهِ، وغلبَ على ظنِّه أنَّه) أي: السقط (**من كِتَابه، لا من شيخه، فيتجه**) حينئذ (**إصلاحه في كِتَابه و**) في (**روايته**)[(١)] عند تحديثه كما تقدَّم عن أبي داود[(٢)].

(**كمَا إذا دَرَس من كِتَابه بعض الإسناد أو**[(٣)]**المتن**) [بتقطع][(٤)]، أو بَلَل، ونحوه (**فإنَّه يجُوز**) له (**استدراكه من كتاب غيره إذا عرف صحَّته**) ووثق به بأن يكُون أخذه عن شيخه وهو ثقة (**وسكنت**[(٥)] **نفسه إلى أنَّ ذلك هو السَّاقط، كذا قاله أهل** [ح/٨٨/أ] **التَّحقيق**) ومِمَّن فعله نُعيم بن حمَّاد[(٦)].

(**ومنعهُ بعضهم**) وإن كانَ معروفًا محفوظًا، نقله[(٧)] الخَطِيب عن أبي محمَّد بن مَاسِي (**وبيانه حال الرِّواية أوْلَى**) قالهُ [هـ/١٦٠/ب] الخَطِيب[(٨)].

(**وهذا الحُكم**) جَارٍ (**في استثبات الحافظ ما شكَّ فيه من كتاب**) ثقة (**[غيره]**[(٩)] **أو حفظه**) [ظ/١١٥/أ] كما رُوي عن أبي عَوَانة، وأحمد، وغيرهما[(١٠)]،

---

(١) في [هـ]: «رواية».
(٢) (٦٦٧).
(٣) من [ح]، وفي بقية النسخ: «و».
(٤) في [ظ]: «لتقطع»، وفي [د]، و[ح]: «منقطع».
(٥) في [ظ]: «أو سكنت».
(٦) «الكفاية» (٢/ ١٥٣).
(٧) في [د]، و[هـ]: «نقله عن».
(٨) «الكفاية» (٢/ ١٥٤).
(٩) سقط من [هـ].
(١٠) «الكفاية» (٢/ ٣٧، ٣٩).

فإنْ وجدَ في كِتَابهِ كلمةً غيرَ مَضْبوطة أشْكَلت عليهِ، جَازَ أن يَسْأل عنها العُلماء بِهَا، ويَرْوِيَهَا على ما يُخْبرونهُ.

السَّابع: إذَا كانَ الحَدِيث عندهُ عن اثْنين أو أكثر، واتَّفقا في المَعْنَى دون اللَّفظ، فلهُ جَمْعهما في الإسْنَاد، ....

ويَحْسُن أن يُبيِّن مَنْ ثَبَّتَه[1] كما فعل يزيد بن هارون [وغيره][2].

ففي «مسند» أحمد حدَّثنا يزيد بن هارون، أنا عاصم بالكوفة فلم أكتبه، فسمعتُ شُعبة يُحدِّث به، فعرفته به عن عاصم، عن عبد الله بن سَرْجِس: أنَّ رَسُول الله ﷺ كان إذا سَافرَ قال: «**اللَّهمَّ إنِّي أعُوذ بكَ من وَعْثَاء السَّفر**»[3].

وفي غير «المسند» عن يزيد، أنا عاصم، وثبَّتني فيه شُعبة[4].

فإنْ بيَّنَ أصْلَ التَّثبُّت دُون من ثَبَّتَه فلا بأس[5]، فعله أبو داود في «سننه» عقب حديث الحَكَم بن حَزَن قال: «ثبَّتني في شيء منه بعض أصحابنا»[6].

(**فإن وجد في كتابه كلمة**) من غريب العربية (**غير مَضْبوطة أشكلت عليه، جاز أن يسأل عنها العُلماء بها، ويرويها على ما يُخبرونه**) به، فعل ذلك أحمد وإسحاق وغيرهما[7].

وروى الخَطيب عن عفَّان بن [مسلم][8] أنَّه كان يجيء إلى الأخفش [د/ ١٠٩/أ] وأصْحَاب النحو يعرض عليهم الحديثَ[9] يُعْرِبُه[10].

* * *

(**السَّابع إذَا كان الحديث عنده عن اثنين أو أكثر**) من الشُّيوخ (**واتفقا في المعنى دون اللَّفظ، فله جمعهما**) أو جمعهم (**في الإسناد**)

---

(١) في [هـ]: «مرتبته».
(٢) سقط من [ظ]، و[ح].
(٣) أخرجه أحمد (٥/ ٨٢).
(٤) عبد بن حميد في «مسنده» (١/ ١٨٢)، و«الكفاية» (٢/ ٤٠).
(٥) في [ز]: «يأمن».
(٦) «سنن أبي داود» [١٠٩٦].
(٧) «الكفاية» (٢/ ١٥٦، ١٥٧).
(٨) في [ز]، و[هـ]، و[ح]: «مسلمة»، وفي [د]، و[ظ]: «سلمة»، وكلاهما غلط، والمثبت من «الكفاية».
(٩) في [هـ]: «نحو الحديث».
(١٠) «الكفاية» (٢/ ١٥٥).

ثمَّ يسُوق الحديث على لَفْظ أحدهما فيَقُول: أنا فُلان وفلان، واللَّفظ لفلان، أو هذا لفظُ فُلان قال، أو قالا: أنا فُلان، ونحوهُ من العِبَارات، ولمُسْلم في «صحيحه» عِبَارة حسنةٌ، كقوله: ثنا أبو بَكْر وأبو سَعِيد، كلاهما عن أبي خالد، قال أبو بَكْر ثنا أبو خالد عن الأعْمَش، فظاهرهُ أنَّ اللَّفظ لأبي بَكْر.

فإن لم يَخُصَّ فقال: أخبرنا فُلان وفُلان وتَقَاربا في اللَّفظ، قالا: ثنا فُلان، جَاز على جَوَاز الرِّواية بالمَعْنَى، ....

مُسمَّين (**ثمَّ يسوق الحديث على لفظ**) رواية (**أحدهما، فيقول: أنا فُلان وفلان، واللفظ لفلان، أو هذا لفظ فُلان**).

وله أن يَخُص فعل القَوْل بمن[1] له اللَّفظ، وأن يأتي به لهما فيَقُول بعد ما تقدَّم: (**قال، أو قالا: أنا فُلان، ونحوه من العبارات**).

(**ولمسلم في «صحيحه»**[2] **عِبَارة حسنة**) أفصح مِمَّا تقدَّم (**كقوله: ثنا أبو بكر**) بن أبي شيبة (**وأبو سعيد**) [هـ/١٦١/أ] الأشج (**كلاهما عن أبي خالد، قال أبو بكر: ثنا أبو خالد عن الأعمش، فظاهره**) حيث أعاده ثانيًا (**أنَّ اللفظ لأبي بكر**).

قال العِرَاقي: «ويُحتمل أنَّه أعاده لبيان التَّصريح بالتَّحديث، وأنَّ الأشج لم يُصرِّح»[3].

(**فإن لم يَخُص**) أحدهما بنسبة اللَّفظ إليه، بل أتى ببعض لفظ هذا وبعض لفظ الآخر (**فقال: «أخبرنا فُلان وفُلان وتَقَاربا في اللَّفظ**) أو والمعنى واحد (**قالا: ثنا فُلان»، جَاز على جَوَاز الرِّواية بالمعنى**) دون ما إذا لم يُجوزها.

قال ابن [ز/٩١/ب] الصَّلاح: «وقول أبي داود: «ثنا مُسدَّد وأبو توبة

---

(١) من [ظ]، وفي باقي النسخ: «من». (٢) حديث [١٠٩].
(٣) «شرح التبصرة والتذكرة» (٢٧٠).

فإن لم يَقُل تَقَاربا، فلا بأس به على جَوَاز الرِّواية بالمَعْنَى، وإن كان قد عِيبَ به البُخَاري أو غيرهُ، وإذا سمعَ من جَمَاعة مُصنفًا، فقَابلَ نُسْخته بأصْلِ بعضهم، ثمَّ رواهُ عنهم، وقال: اللَّفظ لفلان، فيُحتمل جَوَازهُ ومنعه.

المعنى، قالا: حدَّثنا أبو الأحوص» يُحتمل أن يَكُون من قَبيل الأوَّل، فيَكُون اللَّفظ لمُسدَّد، ويُوافقه أبو تَوْبة في المَعْنى، ويُحْتمل أن يَكُون من قَبِيل الثَّاني، فلا يَكُون أورد لفظ أحدهما خاصة، بل رواهُ عنهما بالمَعْنَى.

قال: وهذا الاحتمال يقرب في قول [مسلم][(١)]: «المعنى واحد»»[(٢)].

(**فإن لم يقل**) أيضًا (**تقاربا**) ولا شبهه [ظ/١١٥/ب] (**فلا بأس به**) أيضًا (**على جواز الرِّواية بالمعنى، وإن كان قد عيب**[(٣)] **به البُخَاري أو غيره**).

(**وإذا سمع من جماعة**) كتابًا (**مُصنفًا، فقابل نُسخته بأصل بعضهم**) دون الباقي (**ثمَّ رواه عنهم**) كلهم (**وقال: اللفظ لفلان**) المُقابل بأصله (**فيُحتمل جَوَازه**) كالأوَّل؛ لأن ما أورده قد سمعه بنصه مِمَّن يذكر أنَّه بلفظه[(٤)] (و) يحتمل (**منعه**) لأنَّه لا علم عنده بكيفية رِوَاية الآخرين، حتَّى يُخبر عنها بخلاف [ح/٨٨/ب] ما سبق، فإنَّه اطَّلع فيه على مُوافقة المَعْنى، قاله ابن الصَّلاح[(٥)].

---

(١) كذا وقع في جميع النسخ، وهو سبق قلم من السيوطي رَحِمَهُ اللهُ أو سبق نظر؛ فإن العبارة عند ابن الصلاح في معرض الحديث عن أبي داود، وفيها: «وهذا الاحتمال يقرب في قوله: «حدثنا مسلم بن إبراهيم، وموسى بن إسماعيل، المعنى واحد...». فالقائل: «المعنى واحد» هو أبو داود، ولم يقلها مسلم صاحب «الصحيح» قط في كتابه، ومسلم المذكور في عبارة ابن الصلاح؛ هو ابن إبراهيم الفراهيدي، والله أعلم».
وانظر: «سنن أبي داود» [٢٦٥٩].

(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (٤٠٦). (٣) في [ح]: «عتب».

(٤) في [ظ]: «لفظه»، وفي [ح]: «أن لفظه».

(٥) «مقدمة ابن الصلاح» (٤٠٦).

الثَّامن: ليسَ لهُ أن يَزِيد في نَسَب غير شَيْخهِ، أو صِفَته، إلَّا أن يُميِّزهُ فيقول: هو ابن فُلان الفُلاني، أو يعني ابن فُلان، ونحوه، فإن ذكر شيخه نَسَب شَيْخه في أوَّل حديث، ثمَّ اقتصرَ في باقي أحَاديث الكِتَاب على اسْمهِ، أو بعض نَسَبه، فقد حَكَى الخَطيب عن أكْثَر العُلماء جَوَاز رِوَايته تلكَ الأحَاديث، مَفْصُولة عن الأوَّل، مُسْتوفيًا نسب شيخ شيخهِ، وعن بَعْضهم: الأوْلَى أن يقول: يعني ابن فُلان، وعن علي بن المَدِيني وغيره ....

وحكاهُ أيضًا العِرَاقي ولم يُرجِّح شيئًا من الاحتمالين(١).

وقال البَدْر بن جماعة في «المَنْهل الرَّوي»: «يحتمل تفصيلًا آخر، وهو النَّظر إلى الطُّرق، فإن كانت [هـ/١٦١/ب] مُتباينة بأحاديث مُسْتقلة لم يَجُز، وإن كان تفاوتها في ألفاظ أو لُغَات، أو اخْتلاف ضبط(٢) جاز»(٣).

* * *

(**الثَّامن: ليس له أن يزيد في نسب غير شيخه**) من رجال الإسناد (**أو صفته**) مُدرجًا ذلك، حيث اقتصر شيخه على بعضه (**إلَّا أن يُميزه فيقول**) مثلًا: (**«هو ابن فُلان الفلاني»، أو «يعني ابن فُلان»، ونحوه**) فيجوز؛ فَعَلَ ذلك أحمدُ وغيره(٤).

(**فإن ذكر شيخه نسب شيخه**) بتمامه (**في أوَّل حديث، ثمَّ اقتصر في باقي أحاديث الكتاب على اسمه، أو بعض نسبه**).

(**فقد حكى الخَطِيب عن أكثر العُلَماء جواز روايته تلك الأحاديث مفصولة عن**) [د/١٠٩/ب] الحديث (**الأوَّل مستوفيًا نسب شيخ شيخه**).

[(و) حُكي (**عن بعضهم**) أنَّ (**الأوْلَى**) فيه أيضًا (**أن يَقُول: «يعني ابن فُلان»**)](٥). (و) حُكي (**عن علي بن المَدِيني وغيره**) كشيخه أبي بكر

---

(١) «شرح التبصرة والتذكرة» (٢٧٠، ٢٧١). (٢) بعدها في [ظ]: «فإن ضبط».
(٣) «المنهل الروي» (١٠٢). (٤) «الكفاية» (٢/ ٣٥).
(٥) سقط من [ظ].

أنه يَقُول: حدَّثني شَيْخي: أنَّ فُلان ابن فُلان حدَّثه، وعن بَعْضهم: أنا فُلان، هو ابن فُلان، واستحبَّهُ الخَطيب، وكُلُّه جَائزٌ، وأوْلاهُ هو: ابن فُلان، أو يعني ابن فُلان، ثمَّ قوله: أنَّ فُلان ابن فُلان، ثمَّ أن يذكره بكماله من غير فَصْل.

التَّاسعُ: جَرَت العَادة بِحَذْف قال ونحوه بين رِجَال الإسْنَاد خطًّا، ويَنْبغي للقارئ اللَّفظ بها، ....

الأصبهاني الحافظ (أنه يقول: «حدَّثني شَيْخي، أنَّ فُلان ابن فُلان حدَّثه»). (و) حُكي (عن بعضهم) أنَّه يقول: («أنا فُلان، هو ابن فُلان»). (واستحبَه)[1] أي: هذا الأخير (الخَطيب)[2] لأنَّ لفظ: «أنَّ»، استعملها قومٌ في الإجَازة كما تقدَّم[3].

قال ابن الصَّلاح: «(وكله جائز، وأولاه) أن يقول: («هو ابن فُلان»، أو «يعني ابن فُلان»، ثمَّ) بعده (قوله: «أنَّ فُلان بن فُلان»، ثمَّ) بعده (أن يذكره بكماله من غير فصل)»[4].

تَنْبِيهٌ [يمنع زيادة تاريخ السماع ونحوه إذا لم يذكره الشيخ]:

قال في «الاقتراح»: «ومن المَمْنوع أيضًا أن يزيد تاريخ السَّماع إذَا لم يَذْكره الشَّيْخ، أو يَقُول: «بقراءة فُلان»، أو «بتخريج فُلان»، حيث لم يذكره»[5].

* * *

(التَّاسع: جرت العَادة بِحَذف «قال» ونحوه بين رِجَال الإسْنَاد خطًّا) اختصارًا، (وينبغي للقارئ اللفظ بها).

عِبَارة ابن الصَّلاح: «ولا بد من ذكره حال القِرَاءة»[6].

---

(١) في [ظ]: «واستحسنه».
(٢) «الكفاية» (٢/ ٣٥، ٣٦).
(٣) (٥٦١).
(٤) «مقدمة ابن الصلاح» (٤٠٩).
(٥) «الاقتراح» (٢٣٤) بنحوه.
(٦) «مقدمة ابن الصلاح» (٤٠٩).

وإذا كَانَ فيه: قرئ على فُلان، أخبركَ فُلان، أو قرئ على فُلان، ثنا فُلان، فليَقُل القارئ في الأوَّل: قيل له: أخبركَ فُلان، وفي الثَّاني: قال: حدَّثنا فُلان، وإذَا تكرَّر لفظُ قال، كقوله: ثنا صالح، قال: قال الشَّعبي، فإنَّهم يحذفون إحداهما خطًا، فليَلْفظ بهما القَارئ، ولو تركَ القَارئ قال في هذا كُلِّه فقد أخطأ، والظَّاهر صِحَّة السَّماع.

(**وإذا كانَ فيه**: [هـ/١٦٢/أ] «**قُرئ على فُلان، أخبرك فُلان**»، أو «**قرئ على فُلان، ثنا فُلان**»، **فليَقُل القَارئ في الأوَّل**: «**قيل له: أخبرك فُلان**»، **وفي الثَّاني**: «**قال: حدَثنا فُلان**»).

قال ابن الصَّلاح: «و [ظ/١١٦/أ] قد جاء هذا مُصرَّحًا به خطًّا»[١].

قلت: وينبغي أن يقال في [ز/٩٢/أ] «قرأت على فُلان»: «قلتُ لهُ: أخبركَ فُلان».

(**وإذا تكرَّر لفظ** «**قال**» **كقوله**) ـ أي: البُخَاري ـ: «(**ثنا صالح**) بن حيَّان[٢] (**قال: قال**) عامر (**الشَّعبي**»[٣]، **فإنَّهم يحذفون إحداهما خطًا**) وهي الأُوْلَى فيما يظهر، (**فليلفظ**[٤] **بهما القَارئ**) جميعًا.

قال المُصنِّف من زيادته: (**ولو ترك القارئ** «**قال**» **في هذا كله فقد أخطأ، والظَّاهر صحَّة السماع**) لأنَّ حذف القول جائز اختصارًا، جاء به القرآن العظيم، وكذا قال ابن الصَّلاح أيضًا في «فتاويه» معبرًا بالأظهر[٥].

قال العِرَاقي: «وقد كان بعض أئمة العربية، وهو العلامة شهاب الدين عبد اللطيف بن المُرَحِّل[٦] ينكر اشتراط المحدِّثين التلفظ[٧] بـ«قال» في أثناء

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (٤٠٩).
(٢) في [هـ]، و[ظ]، و[ح]: «حبان».
(٣) «صحيح البخاري» [٩٧].
(٤) في [هـ]: «فيلفظ».
(٥) «فتاوى ابن الصلاح» (٤٧).
(٦) في [هـ]، و[ظ]: «المرجل»، وهو تصحيف، وترجمته في «طبقات الشافعية» (٣/ ٣٠) وغيرها.
(٧) في [ح]: «اللفظ» وفي «شرح التبصرة»: «للتلفظ».

العَاشِرُ: النُّسخ والأجزاء المُشْتملة على أحاديث بإسْنَاد

السَّند، وما أدري ما وجه إنكاره؟ لأنَّ الأصل هو الفَصْل بين كلامي المُتكلمين للتمييز بينهما، وحيث لم يفصل فهو مُضمر، والإضمار خلاف الأصل»[١].

قلت: وجه ذلك في غاية الظهور؛ لأن «أخبرنا» و«حدَّثنا» بمعنى «قال لنا»، إذ[٢] «حدَّث» بمعنى «قال»، و«نا» بمعنى «لنا»، فقوله: «حدَّثنا فُلان، [حدَّثنا فُلان»، معناهُ: «قال لنا فُلان،][٣] قال لنا [ح/٨٩/أ] فُلان»، وهذا واضح لا إشْكَال فيه.

وقد ظهر لي هذا الجَوَاب وأنا في أوائل الطَّلب، فعرضتهُ لبعض المُدرسين فلم يهتد لفهمه لجهله بالعربية، ثمَّ رأيتهُ بعد نحو عشر سنين[٤] منقولًا عن شيخ الإسْلام، وأنَّه كان ينصر [د/١١٠/أ] هذا القول ويُرجحهُ، ثمَّ وقفت عليه بخطِّه فللّه الحمد.

تَنْبِيهٌ [مما يحذف في الخط لا في اللفظ: لفظة: «أنه»]:

مِمَّا يُحذف [هـ/١٦٢/ب] في الخطِّ أيضًا لا في اللَّفظ، [لفظ][٥]: «أنَّه»، كحديث البُخاري عن عطاء بن أبي ميمونة، سمع أنس بن مالك[٦]. أي: «أنَّه سمع».

قال ابن حجر في «شرحه»: «لفظة[٧] «أنَّه» تُحذف في الخطِّ عُرفًا»[٨].

* * *

(العاشر: النُّسخ) المشهورة **(والأجزاء المُشتملة على أحاديث بإسناد**

---

(١) «شرح التبصرة والتذكرة» (٢٥٢).
(٢) في [ز]، و[ح]: «إذا».
(٣) سقط من [ظ]، ومحله في [ح]: «معناه».
(٤) في [ظ]، و[ح]: «عشرين سنة».
(٥) سقط من [ظ]، و[ح].
(٦) «صحيح البخاري» [١٥٠].
(٧) من [ح]، وفي «فتح الباري»، وفي باقي النسخ: «لفظ».
(٨) «فتح الباري» (١/ ٢٥٢).

واحد، كنُسْخة همَّام، عن أبي هُريرة، منهم من يُجدد الإسْنَاد أوَّل كلِّ حديث، وهو أحوط، ومنهم من يَكْتفي به في أوَّل حديث، أو أوَّل كلِّ مَجْلس، ويدرج البَاقي عليه قائلًا في كلِّ حديث: وبالإسْنَاد، أو وبه، وهو الأغْلب، فمن سمعَ هكَذا فأرادَ رِواية غير الأوَّل بإسْنَاده جَازَ عند الأكْثَرينَ، ومنعهُ أبو إسْحَاق الإسْفراييني وغيرهُ.

فعَلَى هَذَا طريقهُ أنْ يُبيِّن، ....

واحد، كنسخة[1] **همَّام**) بن مُنبِّه (**عن أبي هُرَيرة**) رواية عبد الرزاق عن معمر عنه.

(**منهم من يُجدِّد الإسْنَاد**) فيذكره (**أوَّل كلِّ حديث**) منها ـ (**وهو أحوط**) ـ وأكثر ما يُوجد في الأصول القديمة؛ وأوجبه بعضهم.

(**ومنهم من يكتفي به في أوَّل حديث**) منها (**أو**[2] **أول كل مجلس**) **من سماعها** (**ويدرج الباقي عليه، قائلا في كلِّ حديث**) بعد الحديث الأوَّل: «(**وبالإسْنَاد**»، [**أو** «**وبه**»][3]، **وهو الأغلب**) الأكثر.

(**فمن سمع هكذا فأراد رِوَاية غير الأوَّل**) مُفْردًا[4] عنه (**بإسْنَاده**[5]؛ **جاز**) له ذلك (**عند الأكثرين**) منهم: وكيع، وابن مَعِين، والإسماعيلي[6]؛ لأن المعطوف له حكم المعطوف عليه، وهو بمثابة تقطيع المتن الواحد في أبواب بإسناده [ظ/١١٦/ب] المذكُور في أوَّله.

(**ومنعهُ**) الأستاذ (**أبو إسْحَاق الإسفراييني** [**وغيره**][7]) كبعض أهل الحديث رأوا ذلك تدليسًا[8].

(**فعَلَى هذا طريقه: أن يُبَيِّن**) ويحكي ذلك، وهو على الأوَّل أحسن

---

(١) في [د]، [ز]، [هـ]: «النسخة».
(٢) في [ظ]، و[ح]: «و».
(٣) في [هـ]، و[ظ]: «أورويه».
(٤) في [ظ]: «معبرا».
(٥) في [د]، [ز]: «بإسناد».
(٦) «الكفاية» (٢/٣٣، ٣٥).
(٧) سقط من [ظ].
(٨) «مقدمة ابن الصلاح» (٤١٠).

كقول مُسْلم: ثنا محمَّد بن رافع، ثنا عبد الرزاق، أنا مَعْمر، عن همَّام بن مُنَبِّه قال: هذا ما حدَّثنا أبو هُريرة، وذكر أحاديث منهَا: وقال رَسُول الله ﷺ: «إنَّ أدْنَى مَقْعد أحدكُم في الجنة...» الحديث، وكَذَا فعلهُ كثيرٌ من المُؤلِّفين، وأمَّا إعَادة بعض الإسْنَاد آخر الكِتَاب فلا يرفع هذا الخِلاف، ....

(**كَقوْل مُسْلم**) في الرِّواية من نُسْخة همَّام: «(**ثنا محمَّد بن رافع، ثنا عبد الرزاق، أنا معمر، عن همَّام بن مُنبِّه**) - بكسر المُوحدة المُشَدَّدَة - (**قال: هذا ما حدَّثنا أبو هُريرة، وذكر أحاديث منها: وقال رَسُول الله ﷺ: «إنَّ أدْنَى مَقْعدِ أحدكُم في الجنَّة...» الحديث**)(١).

واطَّرد لمُسْلم ذلك (**وكذا فعله كثير من المُؤلفين**).

وأمَّا البُخَاري فإنَّه لم يسلك [ز/٩٢/ب] قاعدة مُطَّردة، فتارة يذكر أوَّل حديث(٢) في النُّسْخة، ويعطف عليه الحديث [هـ/١٦٣/أ] الَّذي ساق الإسْنَاد لأجله، كقوله في الطهارة: «ثنا أبو اليَمَان، أنا شُعيب(٣)، ثنا أبو الزِّناد، عن الأعْرَج أنَّهُ سمع أبا هُريرة، أنَّهُ سمعَ رَسُول الله ﷺ يقول: «**نحنُ الآخِرُونَ السَّابقون...**»(٤) وقال: «**لا يَبُولنَّ أحدكُم في المَاء الدَّائم...**»(٥) الحديث.

فأشْكَلَ على قوم ذِكْره: «**نحنُ الآخرُون السَّابقون...**» في هذا الباب، وليسَ مُرادهُ إلَّا ما ذكرناهُ، وتارة يَقْتصر على الحديث الَّذي يُريده، وكأنَّه أراد بيان أنَّ كلًّا من الأمْرين جَائز(٦).

(**وأمَّا إعادة بعض**) المُحدِّثين(٧) (**الإسْنَاد آخر الكتاب**) أو الجُزء (**فلا يرفع هذا الخِلاف**) الَّذي يمنع إفْرَاد كُلِّ حديث بذلك الإسْنَاد عند

(١) أخرجه مسلم [٣٠١].
(٢) في [ظ]: «الحديث».
(٣) في [ظ]، و[ح]: «شعبة»، وهو تصحيف.
(٤) أخرجه البخاري [٢٣٨].
(٥) أخرجه البخاري [٢٣٩].
(٦) انظر: «فتح الباري» (١/٣٤٦).
(٧) في [د]، [هـ]، [ز]: «من المحدثين».

إلَّا أنَّه يُفيد احتياطًا وإجَازة بَالغة من أعْلَى أنْوَاعهَا.

الحَادي عَشَر: إذا قدَّم المَتْن، كقال رَسُول الله ﷺ كذا، أو المَتْن وآخِرَ الإسْنَاد، كرَوَى نَافع عن ابن عمر عن النَّبي ﷺ كَذَا، ثمَّ يَقُول: أخبرنا به فُلان، عن فُلان، حتَّى يتَّصل، صَحَّ وكان مُتَّصلًا، فلو أرادَ من سَمعهُ هكذا تَقْديم جَمِيع الإسْنَاد، فجَوَّزه بعضهم، ويَنْبغي فيه خِلَاف، كتقديم بعض المَتْن على بعض، بناء على الرِّواية بالمَعْنَى.

روايتها، لكونهِ لا يقع مُتَّصلًا بواحد منها؛ (إلَّا أنَّه يُفيد الاحتياط و) يتضمَّن (إجَازة بالغة من أعْلَى أنْوَاعها).

قُلت: ويُفيد سَمَاعه لمن لم[1] يسمعه أولًا.

* * *

(الحادي عشر: إذا قدَّم) الرَّاوي (المتن) على الإسْنَاد (كقال رَسُول الله ﷺ كذا) [د/١١٠/ب] ثمَّ يذكر الإسناد بعده (أو المتن وَآخِرَ الإسْنَاد) من أعلى[2] (كـ«روى نافع عن ابن عُمر عن النَّبي ﷺ كذا»، ثمَّ يقول: «أخبرنا به فُلان عن فُلان»، حتَّى يتصل) بما قدَّمه (صحَّ وكان مُتَّصلًا).

(فلو أراد من سمعهُ هكذا تَقْديم جميع الإسْنَاد) بأن يبدأ به أولًا، ثمَّ يذكر [ح/٨٩/ب] المَتْن (فجَوَّزه بعضهُم) أي أهل الحديث من المُتقدمين.

قال المُصنِّف في «الإرْشَاد»: «وهو الصَّحيح».

قال ابن الصَّلاح: «(وينبغي) أن يكون (فيه خلاف، كتقديم بعض المتن على بعض) أي كالخلاف فيه»[3].

فإن الخَطِيب[4] حكى فيه المنع (بناء على) منع (الرِّواية بالمعنى) والجواز على جوازها.

---

(١) في [د]، [ح]، [ز]: «لا».
(٢) في [ظ]: «أعلاه».
(٣) «مقدمة ابن الصلاح» (٤١١).
(٤) «الكفاية» (٢/ ٢٩).

ولو رَوَى حديثًا بإسْنَاد، ثمَّ أتْبَعهُ بإسْنَاد آخر وقال في آخرِهِ: مِثْلُهُ، فأرادَ السَّامع روايةَ المَتْن بالإسْنَاد الثَّاني، فالأظْهر مَنْعه، وهو

قال البُلْقيني: «وهذا التخريج ممنوع، والفرق أن [ظ/١١٧/أ] تقديم بعض الألفاظ على بعض [هـ/١٦٣/ب] يؤدي إلى الإخلال بالمقصود في العطف، وعود الضمير، ونحو ذلك، بخلاف السند[١] كله أو بعضه، فلذلك جاز فيه ولم يتخرج على الخلاف»[٢]. انتهى.

قلت: والمَسْألة المَبْني عليها أشار إليها المُصنِّف كابن الصَّلاح، ولم يُفرداها بالكلام عليها، وقد عقد الرامهرمزي لذلك بابًا[٣]، فحكى عن الحسن، والشَّعبي، وعَبِيدَة، وإبراهيم، وأبي نَضْرة، الجَوَاز إذا لم يغير المعنى.

قال المُصنِّف: «وينبغي القطع به إذا لم يكن للمُقدَّم ارتباط بالمُؤَخَّر».

فائدة [تقديم الحديث على السند عند ابن خزيمة]:

قال شيخ الإسلام: «تَقْديم الحديث على السَّند يقع لابن خُزَيمة، إذَا كان في السَّند مَنْ فيه مقال، فيَبْتدئ به، ثمَّ بعد الفَرَاغ يذكر السَّند. قال: وقد صرَّح ابن خزيمة[٤] بأنَّ من رواهُ على غير ذلك الوجه لا يَكُون في حِلٍّ منهُ، فحينئذ يَنْبغي أن يمنع هذا، ولو جَوَّزْنا الرِّواية بالمعنى»[٥].

(**ولو روى حديثًا بإسناد**) له (**ثمَّ أتبعه بإسناد آخر**) وحذف متنه، إحالةً[٦] على المتن الأوَّل (**وقال في آخره: «مثله»، فأراد السَّامع**) لذلك منه (**رواية المتن**) الأوَّل (**بالإسْنَاد الثَّاني**) فقط (**فالأظْهَر منعه، وهو**

---

(١) كذا في [ظ] و«المحاسن»، وفي بقية النسخ: «بخلاف تقديم السند».
(٢) «محاسن الاصطلاح» (٤١٢).
(٣) في «المحدث الفاصل» (٥٤١) باب: «القول في التقديم والتأخير».
(٤) «صحيح ابن خزيمة» [٤٤٥].
(٥) «النكت الوفية» (٢/ ٢٥٥).
(٦) في [د]، [هـ]، [ز]: «أحالَهُ».

قول شُعبة، وأجَازه الثَّوْري، وابن مَعِين، إذا كان الراوي مُتحفِّظًا، مُميَّزا بينَ الألْفَاظ، وكانَ جَمَاعةٌ من العُلمَاء إذَا رَوَى أحدهُم مثلَ هذا ذكر الإسْنَاد، ثمَّ قال: مثل حديث قبلهُ متنهُ كَذَا، واخْتَار الخَطِيب هَذَا، وأمَّا إذا قَالَ نحوهُ، فأجَازهُ الثَّوْري، ومَنعهُ شُعْبة وابن مَعِين.

قال الخَطِيبُ: فَرْقُ ابن مَعِين بين «مثله» و«نحوه» يَصحُ على مَنْع الرِّواية بالمَعْنى، فأمَّا على جَوَازها فلا فَرْق، قال الحَاكمُ: يَلْزمُ الحَدِيثي من الإتْقَان، أنْ يُفرِّق بين «مثله» و«نحوه»، فلا يحلُّ أن يَقُول: «مِثْلهُ»، إلَّا إذَا ....

قول شُعبة[١]، وأجَازه) سُفيان (**الثَّوري وابن مَعِين، إذا كان الرَّاوي مُتحفظًا**) ضابطًا (**مُميَّزا بين الألفاظ**)، ومنعاه[٢] إن لم يكن كذلك[٣].

(**وكان جَمَاعة من العُلماء إذَا رَوَى أحدهُم** [ز/٩٣/أ] **مثل هذا، ذكر الإسْنَاد، ثمَّ قال: «مثل حديث قبله، متنه كذا»، واختار الخَطِيب هذا**)[٤].

(**و[أمَّا]**[٥] **إذا قال: «نحوهُ»، فأجَازهُ الثَّوري**) أيضًا كـ«مثله» (**ومنعه شُعْبة**) وقال: «هو شك»، بل هو أوْلَى من المَنْع في «مثله» (**وابن معين**) أيضًا وإن جَوَّزه في «مثله»[٦].

(**قال الخَطِيب: «فَرْقُ ابن معين بين «مثله» و«نحوه» يصحُ على مَنْع** [هـ/١٦٤/أ] **الرِّواية بالمعنى، فأمَّا على جوازها فلا فرق»**)[٧].

(**قال الحاكم:**) «إن مِمَّا (**يلزم الحديثي من**) الضَّبط و(**الإتقان أن يُفرق بين «مثله» و«نحوه»، فلا يحل**[٨] **أن يقول: «مثله»، إلَّا إذا**) علم

---

(١) «الكفاية» (٢/ ٣٠).
(٢) في [ز]، و[ح]: «ومعناه»، وهو تصحيف.
(٣) «الكفاية» (٢/ ٣٠ ـ ٣٢).
(٤) «الكفاية» (٢/ ٣٠).
(٥) سقط من [ظ]، و[ح].
(٦) انظر: «الكفاية» (٢/ ٣٠ ـ ٣٢).
(٧) «الكفاية» (٢/ ٣٢) بنحوه.
(٨) في [هـ]، و[ظ]، و[ح]: «فلا يحل له».

اتَّفقَا في اللَّفظ، ويحلُّ: «نحوهُ»، إذا كانَ بمعناهُ.

الثَّاني عَشَر: إذا ذكر الإسْنَاد وبعضَ المَتْن، ثمَّ قال: وذكرَ الحديث، فأرادَ السَّامع رِوَايتهُ بِكَمَالهِ، فهو أوْلَى بالمَنْع من مِثْله ونحوه.

فمَنَعهُ الأسْتاذ أبو إسْحَاق، وأجَازهُ الإسْمَاعيليُّ إذَا عرف المحدِّث والسَّامع ذلك الحديث، والاحتياطُ أن يَقْتصر على المَذْكُور، ثمَّ يقُول: قال، وذكر الحديث، وهو هكَذَا، ويسوقهُ بكَمَاله،

أنَّهما (**اتَّفقا في اللَّفظ، ويحل**) أن يقول: (**«نحوه»، إذا كان بمعناه**)»[(١)].

(**الثَّاني عَشَر: إذَا ذكر الإسْنَاد وبعض المَتْن، ثمَّ قال: «وذكر الحديث»**) [د/١١١/أ] ولم يتمه، أو قال: «بطُوله»، أو «الحديث»، وأضمر، أو ذكر[(٢)] (**فأراد السَّامع روايته**) عنه (**بكماله، فهو أولى بالمنع من**) مسألة (**«مثله» و«نحوه»**) السَّابقة؛ لأنَّه إذا منع هناك، مع أنَّه قد ساق فيها جميع المتن قبل ذلك بإسناد آخر، فلأن يمنع هُنا، [ظ/١١٧/ب] ولم يَسُق[(٣)] إلَّا بعض الحديث من باب أوْلَى، وبذلك جزمَ قومٌ.

(**فمنعهُ الأستاذ أبو إسْحاق**) الإسْفرايني (**وأجازهُ الإسْماعيلي إذا عرف المُحدِّث والسَّامع ذلك الحديث**)[(٤)].

قال: (**والاحتياط أن يقتصر على المَذْكُور، ثمَ يقول: «قال»، «وذكر الحديث»، «وهو هكذا»**) أو «وتمامه كذا»، (**ويسوقه بكماله**).

وفصلَ ابن كثير فقال: «إن كان سمع الحديث المُشَار إليه قبل ذلك على الشَّيْخ في ذلكَ المَجْلس أو غيره جَازَ وإلَّا فلا»[(٥)].

---

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (٤١٤)، و«المنهل الروي» (١٠٤)، و«المقنع» (١/٣٨٨).
(٢) من [ظ]، وبقية النسخ: «و». (٣) في [د]، [ح]: «يسبق».
(٤) انظر: «الكفاية» (٢/٢٦٥)، «مقدمة ابن الصلاح» (٤١٤، ٤١٥).
(٥) «اختصار علوم الحديث» (١٢٣).

وإذَا جَوَّز إطْلاقه، فالتَّحقيق أنَّهُ بطريق الإجَازة القَوِيةِ فيمَا لَمْ يذكرهُ الشَّيْخ، ولا يَفْتقرُ إلى إفْرادهِ بالإجَازةِ.

الثَّالث عَشَر: قال الشَّيْخ: الظَّاهر أنَّهُ لا يَجُوز تَغْيير: قال النَّبي ﷺ، إلى قال رَسُول الله ﷺ ولا عَكْسهُ، وإن جَازَت الرِّواية بالمَعْنَى لاخْتلافهِ، والصَّواب والله أعْلَم جَوَازه؛ لأنَّه لا يَخْتلف به هُنَا مَعْنَى، وهو مَذْهب أحمد بن حَنْبل، ....

(**وإذا جَوَّز إطْلاقه، فالتَّحقيق أنَّه بطريق** [ح/٩٠/أ] **الإجَازة القَوية**) الأكيدة من جِهَات عديدة (**فيما لم يذكره الشَّيْخ**) فجَاز لهذا مع كَوْنه أوَّله سَماعًا إدْرَاج الباقي عليه (**ولا يَفْتقر إلى إفراده بالإجَازة**).

* * *

(**الثَّالث عَشَر: قال الشَّيْخ**) ابن الصَّلاح: «(**الظَّاهر أنَّهُ لا يَجُوز تغيير**: «**قال النَّبي ﷺ**»، **إلى**: «**قال رَسُول الله ﷺ**»[١] **ولا عكسه، وإن جَازت الرِّواية بالمعنى**»)[٢].

وكان أحمد إذا كانَ في الكِتَاب: «عن النَّبي ﷺ»، وقال المُحدِّث: «رَسُول الله»، [هـ/١٦٤/ب] ضرب وكتب «رَسُول الله ﷺ»[٣].

وعلَّل ابن الصَّلاح ذلك (**لاختلافه**)[٤] أي: اختلاف معنى النَّبي والرَّسُول؛ لأن الرَّسول من أُوحي إليه للتبليغ، والنَّبي من أوحي إليه للعمل فقط.

قال المُصنِّف: (**والصَّواب ـ والله أعلم ـ جوازه لأنَّه**) وإن اختلف معناهُ في الأصل (**لا يَخْتلف به هُنَا معنى**) إذ المَقْصود نسبة القول لقائله، وذلك حاصل بكل من الوصفين[٥].

(**وهُو**[٦] **مَذْهب أحمد بن حنبل**) كما سَألهُ ابنه صالح عنه، فقال:

---

(١) في «المقدمة»: «عن النبي» إلى «عن رسول الله ﷺ».
(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (٤١٥).
(٣) «الكفاية» (٢/ ١٢٢).
(٤) «مقدمة ابن الصلاح» (٤١٥).
(٥) في [ظ]، و[ح]: «الموضعين».
(٦) في [هـ]، و[ظ]، و[ح]: «وهذا».

وحمَّاد بن سَلَمة، والخَطِيب.

الرَّابع عَشَر: إذَا كَانَ في سَمَاعِهِ بَعْض الوَهَنِ، فَعَليهِ بيانهُ حالَ الرِّوايةِ، ....

«أرجُو أن لا يكون به بأس»(١)، وما تقدَّم عنه مَحْمُول على اسْتحباب اتِّباع اللَّفظ دون اللُّزوم (**وحمَّاد بن سَلَمة، والخَطِيب**)(٢).

وبعضهم استدلَّ للمنع بحديث البَرَاء بن عازب في الدُّعاء عند النَّوم وفيه: «**ونَبِيِّكَ الَّذي أرسلت**» فأعادهُ على النَّبي ﷺ فقال: ورسولك الَّذي أرسلت، فقال: «**لا، ونَبيكَ الَّذي أرْسلتَ**»(٣).

قال العِرَاقي: «ولا دليل فيه؛ لأن ألفاظ الأذْكَار توقيفية، وربَّما كان في اللَّفظ سِرٌّ لا يحصل بغيره، ولعلَّه أراد أن يجمع بين اللَّفظين في موضع واحد. قال: والصَّواب ما قاله النَّووي»(٤).

وكذا قال [ز/٩٣/ب] البُلْقيني(٥).

وقال البَدْر بن جَمَاعة: «لو قيل: يَجُوز تغيير «النَّبي(٦)» إلى «الرَّسول»، ولا يَجُوز عكسه لما بَعُد؛ لأن [ظ/١١٨/أ] في الرَّسول معنى زائدًا على النَّبي»(٧).

* * *

(**الرَّابع عشر: إذا كان في سماعه بعض الوهن**) أي: الضَّعف (**فعليه بيانه حال الرِّواية**) فإن في إغْفَاله نوعًا من التَّدْليس، وذلك [كأن](٨) يسمع من غير أصل، أو يُحدِّث هو أو الشَّيْخ وقت القِرَاءة، [د/١١١/ب] أو حصلَ نَوْم، أو نسخ، أو سمع بقراءة مُصحِّف، أو لحَّان، أو كان التسميع بخَطِّ مَنْ فيه نظر.

---

(١) «الكفاية» (٢/ ١٢٣).
(٢) «الكفاية» (٢/ ١٢٢، ١٢٣).
(٣) أخرجه البخاري [٢٤٤]، ومسلم [٢٧١٠].
(٤) «التقييد والإيضاح» (٢٤٠)، «شرح التبصرة والتذكرة» (٢٧٨).
(٥) «محاسن الاصطلاح» (٤١٦).
(٦) بعدها في [ظ]، و[ح]: «ﷺ».
(٧) «المنهل الروي» (١٠٤).
(٨) في [ظ]: «بأن»، وسقط من [ح].

ومنهُ إذَا حدَّثهُ من حِفْظهِ في المُذَاكرة، فليَقُل: حدَّثنا في المُذَاكرة، كما فعلهُ الأئمةُ، ومنعَ جَمَاعةٌ منهم الحَمْل عنهُم حالَ المُذَاكرة، وإذَا كانَ الحديثُ عن ثِقَةٍ ومَجْرُوح، أو ثِقَتين، فالأوْلَى أن يَذْكُرهمَا، فإن اقْتَصرَ عَلَى ثِقَةٍ فيهما لم يَحْرُم.

(**ومنه إذا حدَّثه من حفظه في المُذَاكرة**) لتساهلهم فيها (**فليقل: «حدَّثنا في المُذَاكرة»**) ونحوه (**كما** [هـ/١٦٥/أ] **فعله الأئمة**).

(**ومنع جَمَاعة منهم**) كابن مهدي، وابن المبارك، وأبي زُرْعة (**الحمل عنهم حال المذاكرة**) لتساهلهم فيها، ولأنَّ الحفظ خوَّان[١].

وامتنع جماعة من رواية ما يحفظونه إلَّا من كُتبهم لذلك، منهم أحمد بن حنبل[٢].

(**وإذا كان الحديث عن**) رَجُلين أحدهما (**ثقة، و**) الآخر (**مَجْرُوح**) كحديث لأنس مثلًا، يرويه عنه ثابت البُنَاني وأبان بن أبي عيَّاش، (**أو**) عن (**ثقتين، فالأولى أن يذكرهما**) لجَوَاز أن يَكُون فيه شيء لأحدهما لم يذكره الآخر، وحُمل لفظ أحدهما على الآخر.

(**فإن اقتصر على ثقة فيهما لم يحرم**) لأنَّ الظَّاهر اتِّفاق الرِّوايتين، وما ذكر من الاحتمال نادر بعيد[٣]، ومحذور الإسقاط في الثَّاني أقل من الأوَّل.

قال الخَطِيب: «وكان مسلم بن الحجَّاج في مثل هذا ربَّما أسقطَ المجروح، ويذكر الثِّقة، ثمَّ يقول: «وآخر»؛ كِنَاية عن المَجْروح.

قال: وهذا القول لا فائدة فيه»[٤].

وقال البُلْقيني: «بل له[٥] فائدة تكثير الطُّرق»[٦].

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/٣٦، ٣٧).
(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (٤١٧).
(٣) في [هـ]: «نادر بعيد بعيد».
(٤) «الكفاية» (٢/٤١٨).
(٥) في [ظ]: «فيه».
(٦) «محاسن الاصطلاح» (٤١٧).

وإذا سمعَ بعضَ حَديثٍ من شَيْخٍ، وبعضهُ من آخَرَ، فرَوَى جُملتهُ عنهمَا مُبينًا أنَّ بعضهُ عن أحدهما، وبعضهُ عن الآخر جَاز، ثمَّ يَصِير كلُّ جُزء منهُ كأنَّه رَواهُ عن أحدهمَا مُبْهمًا، فلا يُحتجُّ بِشَيء مِنهُ إنَ كانَ فيهما مَجْروحٌ، ويَجِبُ ذِكْرهما جَمِيعًا مُبيِّنًا أنَّ عن أحدهمَا بعضه، وعن الآخرِ بعضه.

(**وإذَا سمع بعض حديث من شيخ، وبعضه**) الآخر (**من**) [ح/٩٠/ب] شيخ (**آخر، فرَوَى جُملتهُ عنهما مُبينًا أنَ بعضهُ عن أحدهما، وبعضه عن الآخر**) غير مُميز لمَا سمعهُ من كلِّ شيخ عن الآخر (**جَاز، ثمَّ يَصِير كل جزء منهُ، كأنَّه رواهُ عن أحدهما مُبهمًا، فلا يُحتج بشيء منه إن كان فيهما مجروح**) لأنَّه[١] ما من جزء[٢] منهُ إلَّا ويجوز أن يكون عن ذلك المَجْروح.

(**ويجب ذكرهما**) حينئذ (**جميعًا، مُبينا أن عن**[٣] **أحدهما بعضه، وعن الآخر بعضه**) ولا يَجُوز ذكرهما ساكتًا عن ذلك، ولا إسقاط أحدهما مَجْروحًا كان أو ثقة.

ومن أمثلة ذلك حديث الإفك في «الصَّحيح» من رواية الزُّهْري حيث قال: «حدَّثني عُروة، وسعيد بن المُسيب، وعلقمة [هـ/١٦٥/ب] بن وقَّاص، وعُبيد الله بن عبد الله بن عُتْبة، عن عائشة»، قال: «وكل قد حدَّثني طَائفة من حديثها، ودخلَ حديث بعضهم في [ظ/١١٨/ب] بعض، وأنَا أوْعَى لحديث بعضهم من[٤] بعض...» فذكر الحديث[٥].

قال العِرَاقي: «وقد اعْترضَ بأن البُخَاري أسقطَ بعض شُيوخه في مثل هذه الصُّورة، واقتصرَ على واحد، فقال في كتاب الرقاق من «صحيحه»: «حدَّثني أبو نُعيم بنصف من هذا الحديث، ثنا [عمر بن ذر][٦]، ثنا مُجَاهد،

---

(١) في [د]، [ح]: «لأن». (٢) من [هـ]، وفي بقية النسخ: «خبر».
(٣) في [هـ]: «إن كان عن»، وفي [ح]: «أن عند».
(٤) بعدها في [ظ]، و[ح]: «حديث». (٥) أخرجه البخاري [٤١٤١].
(٦) من «صحيح البخاري»، وفي جميع النسخ: «عمرو بن دينار»، وهو سبق قلم من السيوطي؛ وإلا فهو على الصواب عند العراقي. والله أعلم.

. . . .

أن أبا هُرَيرة كان يقول: «اللهِ الَّذي لا إله إلَّا هو، إن كُنتُ لأعتمد بكبدي على الأرض من الجُوع. . .» الحديث[(١)].

قال: والجَوَاب أنَّ المُمْتنع إنَّما هو إسْقَاط بَعْضهم، [وإيراد كل الحديث عن بعضهم[(٢)]][(٣)]؛ لأنَّه حينئذ يَكُون قد حدَّث عن المَذْكُور ببعض ما لم يَسْمعهُ منه، فأمَّا إذا بيَّن أنَّه لم يسمع منه إلَّا بعض الحديث، كما فعل البُخَاري [د/١١٢/أ] هُنَا فليس بممتنع. وقد بيَّن البُخَاري [ز/٩٤/أ] في كتاب الاستئذان البعض الَّذي سمعه من أبي نُعيم فقال: «حدَّثنا أبو نعيم، ثنا [عمر بن ذر، وحدثنا][(٤)] محمَّد بن مُقَاتل، أنا عبد الله، أنا [عمر بن ذر][(٥)]، أنا مُجَاهد، عن أبي هُريرة قال: دخلتُ مع رَسُول الله ﷺ فوجدَ لبنًا في قَدَح، فقال: «**أبَا هِرّ**[(٦)] **الْحَقْ أهل الصُفة [فادْعُهم إليَّ» قال:]**[(٧)] فأتيتهم فدعوتهم، فأقبلُوا فاسْتأذنُوا فأذنَ لهم فدخلُوا»[(٨)]. انتهى.

فهذا هو بعض حديث أبي نعيم الَّذي [ذكره][(٩)] في الرقاق، وأمَّا بقية الحديث، فيحتمل أنَّ البُخَاري أخذه من كتاب أبي نعيم وجَادة، أو إجَازة، أو سمعهُ من شيخ آخر غير أبي نُعيم، إمَّا محمَّد بن مقاتل أو غيره، ولم يُبيِّن ذلك، بل اقتصر على اتِّصال بعض الحديث من غير بيان، ولكن ما من [هـ/١٦٦/أ] قطعة منه إلَّا وهي مُحتملة؛ لأنها غير مُتَّصلة بالسَّماع إلَّا القِطْعة الَّتي صرَّح في الاستئذان باتِّصالها»[(١٠)].

---

(١) أخرجه البخاري [٦٤٥٢].
(٢) في [ز]: «بعض».
(٣) سقط من [ظ].
(٤) من «صحيح البخاري» و«التقييد»، وفي الأصول: «حدثنا عمرو، ثنا».
(٥) من «صحيح البخاري» و«التقييد»، وفي الأصول: «عمرو بن دينار».
(٦) في [د]: «هريرة».
(٧) محل ما بين المعقوفين في [ظ]: «ادعهم».
(٨) أخرجه البخاري [٦٢٤٦].
(٩) سقط من [ظ].
(١٠) «التقييد والإيضاح» (٢٤٢). وانظر تعليق الحافظ على هذا الكلام في: «فتحه» (١١/٢٨٨).

النَّوع السَّابع والعِشْرون

معرفة آداب المُحدِّث

علمُ الحَديثِ شريفٌ، يُنَاسب مَكَارم الأخْلاقِ، ومَحَاسن الشِّيَم، وهو من عُلوم الآخِرَةِ، من حُرِمهُ حُرِمَ خَيْرًا عَظيمًا، ومن رُزِقهُ نالَ فَضْلًا جسيما.

(**النَّوع السَابع والعِشْرُون: معرفة آداب المُحدِّث**).

(**علم الحديث شريف**) وكيف لا وهو الوصلة إلى رَسُول الله ﷺ، والباحث عن تصحيح أقْوَاله، وأفْعَاله، والذب عن أن يُنسب إليه ما لم يقلهُ، وقد قيل في تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَٰمِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١] ليس لأهل الحديث مَنْقبة أشْرف من ذلك؛ لأنَّه لا إمام لهم غيره ﷺ ولأنَّ سائر العلُوم الشَّرْعية مُحتاجة إليه، أمَّا الفقه فواضح، وأمَّا التَّفسير؛ فلأنَّ أولى ما فُسِّر به كلام الله ـ تعالى ـ ما ثبتَ عن نَبيِّه ﷺ وأصحابه ﷺ.

وهو علم (**يُنَاسب مكارم الأخلاق، ومحاسن الشِّيم**) ويُنافر ضد ذلك (**وهو** [ظ/١١٩/أ] **من عُلوم الآخرة**) المحضة، بخلاف غيره في الجملة.

قال أبو الحسن [بن][1] شَبُّويَهْ: «من أراد علم القبر [ح/٩١/أ] فعليه بالأثر، ومن أراد علم [الخُبْز][2] فعليه بالرأي»[3].

(**من حُرمه، حُرم خيرًا عظيمًا، ومن رُزقهُ نالَ فَضْلًا جَسيمًا**) ويكفيه أنَّه يدخل في دَعْوتِهِ ﷺ حيث قال: «**نَضَّر الله امرأً سمعَ مَقَالتي**

---

(١) ليست في الأصول، وقد أثبتناها من مصادر ترجمته، فانظر: «التاريخ الكبير» (٢/ ٥)، و«الجرح والتعديل» (٢/ ٥٥)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٤٣٣).

(٢) في [ظ]، و[ح]: «الجبر»، وفي [د]، [هـ]، [ز]: «الخَبَر»، وكله تصحيف، والمثبت من «السير»، و«تهذيب الكمال».

(٣) «تهذيب الكمال» (١/ ٤٣٥)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٧).

فَعلَى صَاحبهِ تَصْحيحُ النِّيَّة، وتَطْهيرُ قلبه من أغْرَاض الدُنيا،

فوعَاهَا...»[1].

قال سُفيان بن عُيينة: «ليسَ من أهل الحديث أحد، إلَّا وفي وجهه نضرة لهذا الحديث»[2].

وقال: «**اللّهمَّ ارْحَم خُلفائي**». قيل: ومَنْ خُلفاؤك؟ قال: «**الَّذين يأتُون من بَعْدي، يَرْوون أحَاديثي وسُنَّتي**». رواه الطَّبراني[3] وغيره.

وكأنَّ تلقيب المُحدِّث «بأمير المؤمنين»، مأخوذ من هذا الحديث، وقد لُقِّب به جماعة، منهم: سُفيان، وابن راهويه، والبُخَاري وغيرهم.

(**فعلى صاحبه** [هـ/١٦٦/ب] **تصحيح النية**) وإخْلاصها (**وتَطْهير قلبه من أغراض**[4] **الدُنيا**) وأدْنَاسها، [كحبِّ الرِّياسة][5] ونحوها، وليكن أكبر همه نشر الحديث والتَّبْليغ عن رَسُول الله ﷺ؛ فالأعمال بالنِّيات.

وقد قال سُفيان الثَّوري: «قلتُ لحبيب بن أبي ثَابت: حدِّثنا، قال: حتَّى تجيء[6] النية»[7].

وقيلَ لأبي الأحوص سَلَّام بن سُلَيم: حدِّثنا. فقال: «ليس لي نية»، فقالوا له: إنَّك تُؤجر، فقال: [د/١١٢/ب]

يُمنُّونِيَ الخيرَ الكثيرَ وليتني ... نَجوتُ كفافًا لا عَلَيَّ ولا لِيَا[8]

وقال حمَّاد بن زيد: «أستغفر الله، إنَّ لذكر الإسْنَاد في القَلْب خُيلاء»[9].

* * *

---

(١) تقدم تخريجه.
(٢) «شرف أصحاب الحديث» للخطيب [٢٢].
(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦/٧٧/٥٨٤٦). وقال الهيثمي في «المجمع» (١/١٢٦): «وفيه أحمد بن عيسى بن عيسى الهاشمي، قال الدارقطني: كذاب». اهـ.
(٤) في [د]، و[ز]: «أعراض».
(٥) سقط من [ظ]، و[ح].
(٦) في [هـ]: «تحسن».
(٧) «المحدث الفاصل» (٥٨٤).
(٨) «الجامع» للخطيب (١/٣١٦).
(٩) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/٣٣٨).

واخْتُلف في السِّن الَّذي يتصدَّى فيه لإسْمَاعه.

والصَّحيح أنَّه مَتَى احْتِيجَ إلى ما عندهُ، جلسَ له، في أي سنٍّ كانَ، ويَنْبغي أن يُمْسك عن التَّحْديث إذا خَشِيَ التَّخليط بهَرَمٍ، أو

(**واختُلف في السِّن الَّذي** يحسن (**أن يتصدَّى فيه لإسْمَاعه**) فقال ابن خلَّاد: «إذَا بلغَ الخمسين؛ لأنَّها انْتهاء الكُهولة، وفيها [ز/٩٤/ب] مُجْتمع الأشُدّ.

قال: ولا يُنكر عند الأربعين؛ لأنَّها حد الاستواء، ومنتهى الكمال، وعندها ينتهي عزم الإنسان وقوته، ويتوفر عقله، ويجود رأيه»[(١)].

وأنكر ذلك القاضي عياض وقال: «كم من السَّلف فمن بعدهم من لم ينته إلى هذا السن، ونشرَ من الحديث والعلم ما لا يُحصَى، كعمر بن عبد العزيز، وسعيد بن جُبير، وإبراهيم النَّخعي، وجلس مالك للنَّاس ابن نيف وعِشْرين، وقيلَ: ابن سبع عشرة سَنَة، والنَّاس مُتوافرُونَ، وشُيوخه أحْياء: رَبيعة، والزُّهْري، ونافع، وابن المُنْكدر، وابن هُرْمز، وغيرهم، وكذلك الشَّافعي وأئمة من المُتقدِّمين والمُتأخِّرين، وقد حدَّث بُنْدَار، وهو ابن ثماني عشرة، وحدَّث البُخَاري وما في وجهه شعرة، وهلمَّ جرًّا»[(٢)].

وقال ابن الصَّلاح: «ما [ظ/١١٩/ب] قاله ابن خلَّاد محله فيمن يُؤخذ عنهُ الحديث [لِمُجَرَّد الإسْنَاد،][(٣)] من غير بَرَاعة [هـ/١٦٧/أ] في العلم، فإنَّه لا يحتاج إليه لعلو إسْنَاده، إلَّا عند السِّن المذكور، أمَّا من عنده براعة، فإنَّه يُؤخذ عنه قبل السن المذكور»[(٤)].

[قال:][(٥)] (**والصحيح أنَّه متى احتيج إلى ما عنده جلس له في أي سن كان**).

(**وينبغي أن يُمْسك عن التَّحديث إذا خَشِيَ التَّخليط بهَرَمٍ، أو**

---

(١) «المحدث الفاصل» (٣٥٣).
(٢) «الإلماع» (٢٠٢).
(٣) في [ظ]، و[ح]: «المجرد».
(٤) «المقدمة» (٢١٤).
(٥) سقط من [ظ].

خَرَفٍ، أو عَمى، ويَخْتلفُ ذلك باختلاف النَّاس.

فصلٌ: الأوْلَى أن لا يُحدِّث بِحَضْرة مَنْ هُو أوْلَى منهُ، لسنِّه، أوْ عِلْمهِ، أو غَيْرِه، وقيلَ: يُكْرهُ أنْ يُحدِّث في بلدٍ فيهَا أوْلَى منهُ، ويَنْبغي لهُ إذَا طُلِبَ منهُ ما يعلمهُ عندَ أرْجحَ منهُ، أنْ يُرْشد إليهِ،

خَرَفٍ، أو عَمى، ويختلف ذلك باختلاف النَّاس) وضبطهُ ابن خلَّاد بالثَّمانين، قال: «والتَّسبيح والذِّكر وتِلاوة القُرْآن أولى به»[(١)].

فإن يكن ثابت العقل، مجتمع الرَّأي فلا بأس، فقد حدَّث بعدها أنس، وسَهْل بن سعد، وعبد الله بن أبي أوْفَى، في آخرين. ومن التَّابعين: شُريح القاضي، ومُجَاهد، والشَّعبي، في آخرين، ومن أتباعهم: مالك، واللَّيث، وابن عُيينة.

وقال مالك: «إنَّما يخرف الكذَّابون»[(٢)].

وحدَّثَ بعد المائة من الصَّحابة: حكيم بن حِزَام، ومن التَّابعين: شَرِيك النَّمري، وممَّن[(٣)] بعدهم: الحسن بن عَرَفَة، وأبو القاسم البَغَوي، والقاضي أبو الطَّيب الطَّبري، والسِّلَفِي وغيرهم.

* * *

(فصل: الأوْلَى ألا يُحدِّث [ح/٩١/ب] **بحضرة من هو أوْلَى منهُ، لسنِّه، أو علمه، أو غيره)** كأن يَكُون أعْلَى سَندًا، أو سماعه مُتصلًا، وفي طريقه هو إجَازة، ونحو ذلك.

فقد كان إبْرَاهيم النَّخعي لا يتكلَّم بحضرة الشَّعبي بشيء[(٤)].

(وقيلَ): أبلغ من ذلك **(يُكْره أن يُحدِّث في بلدٍ فيها أوْلَى منه)**.

فقد قال يحيى بن مَعِين: «إنَّ من فعل ذلك فهو أحمق»[(٥)].

(ويَنْبغي له إذَا طُلب منهُ، ما يعلمه عند أرجح منهُ أن يُرشد إليه؛

---

(١) «المحدث الفاصل» (٣٥٤).
(٢) «الإلماع» (٢٠٨).
(٣) في [ز]، و[ح]: «ومن».
(٤) «الجامع» للخطيب (١/ ٣٢٠).
(٥) «الجامع» (١/ ٣٢٠).

فالدِّينُ النَّصيحةُ.

فالدِّين النَّصيحة).

قال في «الاقتراح»: «يَنْبغي أن يَكُون هذا عند الاسْتواء فيما عدا الصِّفة المُرجحة، أمَّا مع التفاوت بأن يكُون [د/١١٣/أ] الأعلى إسْنَادًا عاميًا، والأنزل عارف ضابط[١]، فقد يتوقف في الإرشاد إليه؛ لأنَّه [هـ/١٦٧/ب] قد يَكُون في الرِّواية عنه ما يوجب خللًا»[٢].

قلت: الصَّواب إطلاق أنَّ التَّحديث بحضرة الأوْلَى ليس بمكروه، ولا خِلاف [الأَوْلى][٣]، فقد استنبط العُلماء من حديث: «إنَّ ابني كان عَسيفًا... الحديث[٤]» وقوله: سألتُ أهل العلم فأخبروني... أنَّ الصَّحابة كانُوا يُفتون في عهد النَّبي ﷺ وفي بلده.

وقد عقد محمَّد بن سعد في «الطَّبقات»[٥] بابًا لذلكَ، وأخرج بأسانيد فيها الواقدي: أنَّ [منهم][٦] أبا بكر، وعُمر، وعُثمان، وعليًّا، وعبد الرَّحمٰن بن عوف، وأُبيّ بن كعب، ومعاذ بن [ز/٩٥/أ] جبل، وزيد بن ثابت[٧].

وروى البَيْهقي في «المدخل»[٨] بسند صحيح عن ابن عبَّاس، أنَّه قال لسعيد بن جُبير: حَدِّث. قال: أُحدِّث وأنت شاهدٌ؟ قال: أو ليس من نِعَم الله عليك أن تُحدِّث وأنا شاهد[٩]، فإن أخطأت علمتك».

تَنْبِيهٌ [الإسماع من المشتركين في السماع فرض كفاية]:

إذا كانَ جَمَاعة مُشْتركون في سماع، فالإسماع منهم فرضُ كفاية، ولو طُلب من أحدهم فامتنع لم يأثم، فإن انْحَصرَ فيه أثِمَ.

---

(١) في [ظ]، و«الاقتراح»: «عارفًا ضابطًا». (٢) «الاقتراح» (٢٤٧).
(٣) سقط من [د]، [هـ]. (٤) أخرجه البخاري [٦٨٢٧].
(٥) «الطبقات الكبرى» (٢/ ٣٣٤). (٦) سقط من [ظ]، و[ح].
(٧) بعدها في [ظ]: «كانوا يفتون على عهد رسول الله ﷺ».
(٨) «المدخل إلى السنن الكبرى» (٣٧٣). (٩) في [ظ]، و[ح]: «حاضر».

ولا يَمْتنع من تَحْديث أحد لِكَونهِ غيرَ صَحيح النِّيَة، فإنَه يُرجَى صحَتُها، وليَحْرِص على نَشْرِهِ، مُبْتغيًا جَزِيلَ أجْرِهِ.

(**ولا يمتنع من تحديث أحد لكونه غير صحيح النية، فإنَه يرجى**) له (**صحتها**) بعد ذلك.

قال مَعْمر، وحبيب بن أبي ثابت: «طلبنا الحديث وما لنا فيه نية، ثمَّ رزق الله النية بعد»(١).

وقال معمر: «إنَّ الرَّجُل ليَطْلُب العلم لغيرِ الله، فيأبَى عليه العلم حتَّى يكون لله»(٢).

وقال الثَّوري: «ما كانَ في النَّاس أفضل من طلب الحديث، فقيل: يطلبونهُ بغير نية، فقال: طلبهم إيَّاه نية»(٣).

(**وليحرص على نَشْره مُبْتغيًا جزيل أجره**) فقد كان [في](٤) السَّلف من يتألف النَّاس على حديثه، منهم: عُروة بن الزُّبَير. [ظ/١٢٠/أ]

ومن الأحاديث الواردة في فضل نشر الحديث والعلم حديث «الصَّحيحين»: «**بَلِّغُوا عَنِّي، لِيُبلغ الشَّاهد** [هـ/١٦٨/أ] **الغائب**...»(٥).

وحديث: «**مَنْ أدَّى إلى أُمَّتي حديثًا واحدًا، يُقيمُ به سُنَّة، أو يَرُد**(٦) **به بِدْعة، فلهُ الجنَّة**»(٧). رواه الحاكم في «الأرْبعين».

وحديث البَيْهقي عن أبي ذَرٍّ: «أمرنا رَسُول الله ﷺ أن [لا نُغْلب](٨) على أن نأمُرَ بالمعرُوف، ونَنْهَى عن المُنْكر، ونُعلِّم النَّاس السُّنن»(٩).

* * *

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي» (١٨٠)، «جامع بيان العلم وفضله» (٢٧٧، ٢٧٨)، وأخرج أبو نعيم أثر حبيب بن أبي ثابت في «الحلية» (٥/ ٦١).
(٢) «جامع بيان العلم وفضله» (٢٧٧، ٢٧٨)، و«الجامع لأخلاق الراوي»: (١٨٠).
(٣) «المحدث الفاصل» (١٨٣).
(٤) سقط من [ز].
(٥) تقدم تخريجه.
(٦) في [ز]، و[ظ]: «يزيل».
(٧) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ٤٤). وفيه إسماعيل بن يحيى التيمي وهو متروك.
(٨) في [ظ]: «نبايعه»، وفي [ح]: «لا يغلب».
(٩) «المدخل» للبيهقي (٢٥٨) [٣٦٠]، وأخرجه أيضًا الإمام أحمد في المسند (٥/ ١٦٥) =

فصلٌ: ويُسْتحبُ لهُ إذَا أرادَ حُضُور مَجْلس التَّحْديث، أن يَتَطهَّر، ويَتَطيَّب، ويُسرِّح لحيتهُ، ويَجْلس مُتمكنًا بوقَارٍ.

(**فصلٌ: ويُستحب لهُ إذَا أرادَ حُضور مجلس التَّحديث أن يتطهَّر**) بِغُسْل[1] ووضوء (**ويتطيَّب**) ويتبخَّر، ويستاك، كما ذكره ابن السَّمعاني[2] (**ويُسرِّح لحيتهُ ويَجْلس**) في صَدْر مَجْلسهِ (**مُتمكنًا**) في جُلوسهِ (**بوقَار**) وهَيْبة، وقد كان مالك يفعل ذلك، فقيل له، فقال: «أحبُّ أن أُعَظم حديث رَسُول الله ﷺ، ولا أُحدِّث إلَّا على طهارة مُتمكنًا». وكان يكره أن يُحدِّث في الطَّريق، أو وهو قائم، أسنده البَيْهقي[3].

وأسند عن قَتَادة قال: «لقد كان يستحب أن لا يقرأ الأحاديث إلَّا على طَهَارة»[4].

وعن ضِرَار بن مُرَّة قال: «كانوا يَكْرهون أن يُحدِّثوا على غير طُهْر»[5].

وعن ابن المُسيب، أنَّه سُئل عن حديث وهو مُضْطجع في مَرَضهِ، فجلسَ وحدَّث به، فقيل [ح/٩٢/أ] لهُ: وددتُ أنَّك لم تَتَعَنَّ. فقال: «كرهتُ أن أُحدِّث [د/١١٣/ب] عن رَسُول الله ﷺ وأنا مُضْطجع»[6].

وعن بِشْر بن الحَارث: أنَّ ابن المُبَارك سُئل عن حديث وهو يَمْشي فقال: «ليس هذا من تَوقير العِلْم»[7].

وعن مَالك قال: «مَجَالس العِلْم تحتضر[8] بالخُشُوع والسَّكينة والوقَار».

ويُكره أن يَقُوم لأحد، فقد قيل: إذَا قامَ القَارئ لحديث رَسُول الله ﷺ

= والدارمي في المقدمة (١/ ١٣٦).
(١) في [د]: «لغسل»، وفي [ظ]: «بغسل أو»
(٢) «أدب الإملاء والاستملاء» (٢٧).
(٣) «المدخل» للبيهقي [٦٩٢].
(٤) «المدخل» [٦٩٥].
(٥) «المدخل» [٦٩٤].
(٦) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩).
(٧) «الجامع» (١/ ٢١٢).
(٨) في [ظ]: «تختص».

فإن رفعَ أحدٌ صَوْتهُ زَبَرهُ، ويُقْبلَ على الحَاضرينَ كُلهم، ويَفْتتحُ مَجْلسهُ ويختتمهُ بتحميدِ الله ـ تعالى ـ، والصَّلاة على النَّبي ﷺ، ودُعاء يَليقُ بالحَال بعد قِرَاءة قَارئ حَسَن الصَوت شَيئًا من القُرْآن العَظِيم، ولا يَسْرد الحَدِيث سَرْدًا يَمْنعُ فهم بَعْضه.

لأحد، فإنَّه يكتب عليه خطيئة(١).

(**فإن رفعَ أحد صَوْته**) [في المَجْلس](٢) (**زبرهُ**) أي: انتهرهُ وزجرهُ، فقد كانَ [هـ/١٦٨/ب] مالك يفعل ذلك أيضًا ويقول: «قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الحجرات:٢] فمن رفع صوتهُ عند حديثه، فكأنَّما رفعَ صوتهُ فوق صوته»(٣).

(**ويُقْبل على الحَاضرين كُلهم**) فقد قال حبيب بن أبي ثابت: «إنَّ من السُّنة إذَا حدَّث الرَّجُل القوم أن يُقْبل عليهم [ز/٩٥/ب] جميعًا»(٤).

(**ويفتتح مَجْلسه ويختمه بتحميد(٥) الله تعالى، والصَّلاة على النَّبي ﷺ ودُعاء يليق بالحال بعد قِراءة قارئ حسن الصَوت شيئًا من القُرآن العظيم**).

فقد رَوَى الحاكم في «المستدرك» عن أبي سعيد قال: «كان أصْحَاب رَسُول الله ﷺ [ظ/١٢٠/ب] إذا اجتمعُوا تذاكرُوا العِلْم وقرءوا سُورة»(٦).

(**ولا يَسْرُد الحديث سردًا**) عَجِلًا (**يمنعُ فهم بعضه**)(٧) كما رُوي عن مالك أنَّه كان لا يستعجل ويقول: «أُحب أن أتفهم(٨) حديث

---

(١) في [د]، [هـ]، [ز]: «بخطيئة».
(٢) سقط من [ظ].
(٣) «الجامع» للخطيب (١/٤٠٦).
(٤) «الجامع» (١/٣٠٥).
(٥) في [ظ]: «بحمد».
(٦) أخرجه الحاكم [٣٢٢]، ولفظه: «كان أصحاب النبي ﷺ إذا جلسوا كان حديثهم يعني الفقه، إلا أن يقرأ رجل سورة أو يأمر رجلًا بقراءة سورة». وليس فيه ما رمى إليه المصنف.
(٧) في [هـ]: «بعضهم».
(٨) في [هـ]، و[ظ]، و[ح]: «نفهم».

فصلٌ: يُستحبُّ للمُحدِّث العَارف عَقدُ مَجْلسٍ لإمْلاء الحَدِيث، فإنَّه أعْلَى مَرَاتبِ الرِّواية، ويَتَّخذُ مُسْتمليًا مُحصلًا مُتيقِّظًا يُبلِّغ عنهُ إذَا كثُرَ الجَمْع على عَادةَ الحُفَّاظ.

رَسُول الله ﷺ»(١).

وأورد البَيْهقي في ذلك حديث البُخَاري عن عُروة قال: جلسَ أبو هُريرة إلى جنب حُجْرة عائشة وهي تُصلِّي، فجعلَ يُحدِّث، فلمَّا قضت صَلاتها قالت: «ألا تعجب إلى هذا وحديثه! إنَّ النَّبي ﷺ إنَّما كان يُحدث حديثًا، لو عدَّه العاد أحصاه»(٢).

وفي لفظ عند مسلم: «إنَّ رَسُول الله ﷺ لَمْ يكُنْ يَسْرُدُ الحَدِيثَ كَسَرْدِكُمْ».
وفي لفظ عند البَيْهقي عقبه: «إنَّما كَانَ حَدِيثُهُ فَصْلًا، تَفْهَمُهُ القُلوبُ»(٣).

* * *

(**فصلٌ: يُستحب للمُحدِّث العارف عقدُ مَجْلس لإملاء الحديث، فإنَّه أعلى مراتب الرِّواية**)، والسَّماع فيه(٤) أحسن وجوه التحمل وأقواها.

روى ابن عَدي - والبيهقي في «المدخل» من طريقه -: ثنا عبد الصمد بن عبد الله، ومحمَّد بن بشر الدِّمشقيان، قالا: ثنا هِشَام بن عمار، ثنا أبو الخطَّاب [هـ/١٦٩/أ] معروف الخياط، قال: «رأيتُ واثلةَ بن الأسْقع ﷺ عنه يُملي على النَّاسِ الأحاديثَ وَهُم يَكْتُبُونَهَا بين يَدَيْهِ»(٥).

(**ويتخذ مُسْتَمْلِيًا مُحَصِّلًا مُتيقظًا، يُبلِّغ عنه إذا كثر الجمع على عَادة الحُفَّاظ**) في ذلك، كما رُوي عن مالك، وشُعبة، ووكيع، وخَلائق.

وقد روى أبو داود والنَّسائي من حديث رافع [ابن عَمرو](٦) قال: «رأيتُ

---

(١) «المدخل» للبيهقي (١/ ٣٩٢).
(٢) أخرجه البخاري [٣٥٦٨]، ومسلم [٣٤٩٣].
(٣) «المدخل» للبيهقي (١/ ٣٩٢) من طريق أبي يعلى، وهو في «مسنده» [٤٣٩٣].
(٤) في [ز]: «وفيه».
(٥) «الكامل» (٦/ ٣٢٧).
(٦) سقط من [ح].

. . . .

رَسُول الله ﷺ يخطب النَّاس بمنى حين ارتفعَ الضُّحى على بَغْلة شَهْباء، وعَلِيّ يُعبِّر عنه»[١].

وفي «الصَّحيح» عن أبي جَمْرة قال: «كُنت أُترجم بين ابن عبَّاس وبين النَّاس»[٢].

فإن كثُرَ الجمع بحيث لا يكفي مُستملٍ، اتَّخذ مُستمليين فأكثر، فقد أملى أبو مُسْلم [د/١١٤/أ] الكَجِّي في رَحْبَة غسَّان، وكان في مَجْلسه سبعة مُستملِيَن، يُبلِّغ كل واحد صاحبه الَّذي يليه، وحضر عنده نيِّفٌ وأربعون[٣] ألف محبرة، سوى النَّظَّارة[٤].

وكان يحضُر مَجْلس عاصم بن علي أكثر من مائة ألف إنسان[٥].

ولا يَكُون المُستملي بليدًا، كمُسْتملي يزيد بن هارون، حيث سُئل يزيد عن حديث فقال: «حدَّثنا به [عِدَّة»، فصاح المُسْتملي: يا أبا خالد][٦] عدَّة ابن مَنْ؟ فقال له: «ابن فقدتك»[٧][٨]. [ح/٩٢/ب]

ومن لطيف ما وردَ في الاسْتملاء، ما حكاهُ المِزِّي في «تهذيبه»[٩]: عن عَبْدان بن مُحمَّد المَرْوزي قال: رأيتُ الحافظ يعقوب بن سُفيان الفَسَوي في النَّوم، فقلت: ما فعل الله بكَ؟ قال: غفر لي، وأمرني [ظ/١٢١/أ] أن أُحدِّث [في السَّماء، كما كُنت أُحدِّث في الأرض][١٠]، فحدَّثت في السَّماء السَّابعة[١١]،

---

(١) أبو داود [١٩٥٦]، والنسائي في «الكبرى» [٤٠٧٩].
(٢) «صحيح البخاري» [٤٤٠٥].
(٣) في [د]، [ح]: «وأربعين».
(٤) «الجامع» للخطيب (٢/٥٣)، والنظارة: القوم ينظرون إلى الشيء، «القاموس المحيط» (٥٠٨) (ن ظ ر).
(٥) «الجامع» (٢/٥٦).
(٦) مكانها في [ظ]: «فقال له»، وسقط من [ح].
(٧) في [ز]: «عدة ابن فقدتك».
(٨) «الجامع» (٢/٦٦).
(٩) «تهذيب الكمال» (٣٢/٣٣٤).
(١٠) سقط من [ح].
(١١) في «التهذيب»: «السماء الرابعة».

ويَسْتملي مُرتفعًا، وإلَّا قَائمًا، وعَليهِ تَبْليغ لَفْظه على وجْههِ، وفَائدةُ المُسْتملي تَفْهيم السَّامع على بُعْدٍ، وأمَّا من لم يَسْمع إلَّا المُبلِّغ، فلا يَجُوز لهُ رِوَايتهُ عن المُمْلي، إلَّا أن يُبيِّن الحال، وقد تقدَّم هذا في الرَّابع والعِشْرين، ويَسْتنصت المُسْتملي النَّاس، بعد قِرَاءة قارئ حَسَن الصَّوت شَيئًا من القُرآن.

فاجتمع عليَّ الملائكة واسْتملَى عليَّ جبريلُ، وكتبُوا بأقلام[1] من الذَّهب».

وعن أحمد بن جعفر التُّسْتَرِيّ قال: «لمَّا جاء نعي[2] يعقوب بن سُفيان، رأيتهُ في النَّوم كأنَّه يُحدِّثُ في السَّماء السَّابعة، وجبريلُ [ز/٩٦/أ] يَسْتملي [هـ/ ١٦٩/ب] عليه»[3].

(**ويَسْتملي مُرْتفعًا**) على كُرسي ونحوه (**وإلَّا قائمًا**) على قدميه، ليَكُون أبلغ للسَّامعين (**وعليه**) أي: المستملي وجوبًا (**تبليغ لفظه**) أي: المُملي، وأداؤه (**على وجهه**) من غير تغيير.

(**وفائدة المُستملي تفهيم السَّامع**) لفظ المُملي (**على بعد**) لتحققه[4] بصوته.

(**وأمَّا من لم يسمع إلَّا المُبَلِّغ، فلا يَجُوز له روايته عن المُملي، إلَّا أن يُبين الحال، وقد تقدَّم هذا**) بما فيه (**في**) النوع (**الرَّابع والعشرين**).

(**ويَسْتنصت المُسْتملي النَّاس**) أي: أهل المَجْلس، حيث احتيج للاستنصات، ففي «الصَّحيحين» من حديث جَرير[5] أنَّ النَّبي ﷺ قال له: «**اسْتَنصت النَّاس**». (**بعد قِرَاءة قارئ حَسَن الصَّوت شيئًا من القُرآن**) لما تقدَّم.

* * *

---

(١) في [ظ]، و[ح]: «بالأقلام».
(٢) في [هـ]: «جاءني».
(٣) «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٣٤).
(٤) في [د]، [ح]، [ز]: «ليتحققه».
(٥) من [ظ]، وفي بقية النسخ: «جابر»، والحديث في «البخاري» [٦٢]، و«مسلم» [١١٨] من حديث جرير البجلي.

ثمَّ يُبَسمل ويَحْمد الله ـ تَعَالَى ـ ويُصلِّي على رَسُول الله ﷺ ويتحرَّى الأبْلَغ فيه، ثمَّ يَقُول للمُحدِّث: مَنْ؟ أو ما ذَكَرت رحمكَ اللهُ؟ أو رَضِي عنكَ، وما أشبههُ.

(**ثمَّ يبسمل**) المُسْتملي (**ويحمد الله تَعالى ويُصلِّي على رَسُوله ﷺ ويتحرَّى الأبْلغ فيه**) من ألفاظ الحمد والصَّلاة.

وقد ذكرَ المُصنِّف في «الرَّوضة» عن المُتَوَلِّي وجماعة من الخُرَاسانيين: أن أبلغ ألفاظ الحمد: «الحمدُ لله حمدًا يُوافي نعمه، ويُكافئ مزيده». وقال: «ليسَ لذلك دليل يعتمد[(١)]»[(٢)].

وقال البُلْقيني: «بل الحمد لله رب العالمين؛ لأنَّه فاتحة الكتاب، وآخر دعوى[(٣)] أهل الجنَّة، فينبغي الجمع بينهما»[(٤)].

ونقل في «الرَّوضة» عن إبْرَاهيم المَرْوذي[(٥)]: أنَّ أبلغ ألفاظ الصَّلاة: «اللَّهمَّ صلِّ على مُحمَّد، كلمَّا ذكرك الذَّاكرون، وغفلَ عن ذكره [الغافلون]»[(٦)]، ثمَّ قال: والصَّواب الَّذي ينبغي أن يُجزم به: أن أبلغها ما علَّمه النَّبي ﷺ لأصحابه حيث قالوا: كيف نُصلِّي عليك؟ فقال: «**قُولوا: اللَّهمَّ صلِّ على مُحمَّد وعلى آل مُحمَّد، كما صلَّيت على إبْرَاهيم، وعلى آل إبْرَاهيم، وبارك على مُحمَّد، وعلى آل مُحمَّد، كما باركت على إبْرَاهيم، وعلى آل إبْرَاهيم إنَّك حميدٌ مَجِيد**».

(**ثمَّ يقول**) المُسْتملي (**للمُحدِّث**) [هـ/١٧٠/أ] المُملي (**مَنْ**) ذَكَرْتَ؟ أي: من الشِّيوخ (**أو ما ذكرت؟**) أي: من الأحاديث (**رحمكَ الله، أو رضي عنك، وما أشبهه**). [د/١١٤/ب]

---

(١) في [ظ]: «معتمد».
(٢) «روضة الطالبين» (١١/ ٦٥ ـ ٦٦).
(٣) في [ز]: «دعوات».
(٤) «محاسن الاصطلاح» (٣٦٤).
(٥) في [ز]، و[ظ]، و[ح]: «المروزي».
(٦) ليست في [د]، [هـ]، [ح]. وانظر في توجيه «ذِكْرِكِ»، و«ذِكْرِهِ»: «إعانة الطالبين» لأبي بكر ابن السيد محمد شطا (٤/ ٣٤٢).

وكُلَّما ذُكر النَّبي ﷺ صلَّى عليه وسلَّم، قال الخَطيبُ: ويرفعُ بِهَا صوتهُ، وإذا ذَكر صحابيًا رضَّى عليه، فإن كان ابن صَحَابي قال: رضي الله عنهما، ويَحْسُن بالمُحدِّث الثَّناء على شيخِهِ حال الرِّواية بما هو أهلهُ، كما فعلهُ جَمَاعات من السَّلف، ....

قال يحيى بن أكثم[1]: «نلتُ القضاء، أو[2] قضاء القُضَاة، والوزارة، وكذا وكذا، ما سُررتُ [ظ/١٢١/ب] بشيء مثل قول المُسْتملي: مَنْ ذكرتَ رحمكَ الله؟»[3].

(**وكلما ذكر**[4] **النَّبي ﷺ صلَّى**) المُسْتملي (**عليه وسلَّم**).

(**قال الخَطيبُ: «ويرفع بها صَوْته»**[5]**، وإذا ذكر صَحَابيًا [رضَّى عليه]**[6]**، فإن كانَ ابن صحابي قال: رضي الله عنهما**).

وكذَا يترحَّم على الأئمة، فقد رَوَى الخَطِيب[7]: أنَّ الرَّبيع بن سُليمان قال له القَارئ يومًا: حدَّثكم الشَّافعي، ولم يقل: رضي الله عنه، فقال الرَّبيع: «ولا حَرْف حتَّى يُقَال: رضي الله عنه».

[(**ويَحْسُن بالمُحدِّث الثَّناء على شَيْخه حال الرِّواية**) عنهُ][8] (**بما هو أهله، كمَا فعلهُ جَمَاعات من السَّلف**) كقول أبي مُسْلم الخَوْلاني: «حدَّثني الحبيب الأمين عوف بن مُسلم»[9].

وكقول مَسْروق: «حدَّثتني الصِّديقة بنت الصِّديق، حبيبة حبيب الله[10] المُبرَّأة»[11].

(١) في [ظ]، و[ح]: «أكتم».
(٢) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢٧٧)، وفيه: «نلت القضاء وقضاء القضاة».
(٣) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢٧٧).
(٤) كتب في حاشية في [ظ]: «أي المملي».
(٥) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢٩٧).
(٦) مكانها في [ظ]: «قال: رضي الله عنه».
(٧) «الجامع لأخلاق الراوي» (٣٠٠).
(٨) سقط من [هـ].
(٩) أخرجه مسلم في «الصحيح» [١٠٤٣].
(١٠) في [ح]: «حبيبته حبيبة الله».
(١١) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢٨٦).

وليَعْتَن بالدُعاء لهم فهو أهم.

ولا بَأْس بذكْرِ من يَرْوي عنهُ بلقبٍ، أو وَصْفٍ، أو حِرْفةٍ، أو أُمٍّ عُرفَ بهَا، ويُسْتحبُّ أن يَجمع في إمْلائهِ جَمَاعةً من شُيوخه، مُقدِّمًا أرجحَهُم، ....

وكقول عطاء: «حدَّثني البحر، يعني ابن عبَّاس رضي الله عنهما»[(١)].

وكقول شُعبة: «حدَّثني سيِّد الفُقهاء أيُّوب»[(٢)].

وكقول وكيع: «حدَّثنا [ح/٩٣/أ] سُفيان أمير المؤمنين في الحديث»[(٣)].

(**وليعتن بالدُعاء لهم، [فهو أهم]**)[(٤)] من الثَّناء المَذْكُور، ويجمع في الشَّيْخ بين اسمه وكُنيته، فهو أبلغ[(٥)] في إعْظَامه.

قال الخَطيبُ: [ز/٩٦/ب] «لكن يقتصر في الرِّواية على اسم من لا يُشكل، كأيُّوب، ويونس، ومالك، واللَّيث، ونحوهم، وكذا على نِسْبة من هو مَشْهور بها، كابن عون[(٦)]، وابن جُريج، والشَّعبي، والنَّخعي، والثَّوري، والزُّهْري»[(٧)]، ونحو ذلك.

(**ولا بأس بذكر من يروي عنه بلقب**) كغُنْدر (**أو وصف**) كالأعْمَش (**أو حِرْفة**) كالحنَّاط[(٨)] (**أو أُمّ**) كابن عُلَيَّة، [هـ/١٧٠/ب] وإن كره ذلك، إذا (**عُرف بها**) وقصدَ تعريفه لا عيبه.

(**ويُسْتحب**) للمُملي (**أن يَجْمع في إملائه**) الرِّواية عن (**جَمَاعة من شُيوخه**) ولا يقتصر على شيخ واحد (**مُقدمًا أرجحهم**) بعلو سند أو غيره، ولا يروي إلَّا عن ثقات [من][(٩)] شيوخه، دون كذَّاب أو فاسق أو مبتدع.

روى مسلم في مقدمة «صحيحه» عن ابن مَهْدي قال: «لا يَكُون الرَّجُل

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢٨٦).
(٢) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢٨٦).
(٣) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢٨٧).
(٤) سقط من [ظ].
(٥) في [ظ]: «أعظم».
(٦) في [ظ]: «كابن عوف».
(٧) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢٧٨، ٢٧٩).
(٨) في [ظ]، و[ح]: «كالخياط».
(٩) سقط من [ز]، و[ظ].

ويروي عن كلِّ شَيْخٍ حديثًا، ويختارَ مَا عَلا سندُهُ، وقَصُر مَتْنهُ، والمُسْتفاد منهُ ويُنبِّهُ على صحَّتهِ، وما فيهِ من عُلو وفَائدةٍ وضَبْطِ مُشْكل، وليَجْتنب مَا لا تحملُه عُقولهم، وما لا يفهَمُونه.

إمامًا، وهو يُحَدِّث بكلِّ ما سمع، ولا يَكُون الرَّجُل إمامًا، وهو يُحدِّث عن كلِّ أحد»(١).

(**ويروي عن كلِّ شيخ حديثًا**) واحدًا في مَجْلس (**ويختار**) من الأحاديث (**ما علا سندهُ**(٢) **وقصر مَتْنه**) وكان في الفِقْهِ أو التَّرغيب.

قال علي بن حُجْر:

وَظِيفَتُنَا مائةٌ للغَريب في كلِّ يومٍ سِوَى ما يُعاد
شَرِيكيَّةٌ أو هُشَيْميَّةٌ أحاد يث فقه قِصَارٍ جياد(٣)

(و) يتحرَّى (**المُسْتفادَ منهُ، ويُنبِّه على صحَّته**) أي: الحديث، [أو حسنه،](٤) أو ضعفه، أو علته إن كان معلُولًا [ظ/١٢٢/أ] (و) على (**ما فيه من عُلُوّ**) وجلالة في الإسْنَاد (**وفائدة**) في الحديث، أو السَّند، كتقديم تاريخ سماعه، وانفراده عن شيخه، وكونه لا يُوجد إلَّا عنده (**وضبط مُشْكل**) في الأسْماء، أو غريب، أو معنى غامض في المَتْنِ.

(**وليتجنب**)(٥) من الأحاديث (**ما لا تَحَمَلُهُ عقولهم، وما لا يفهمونه**) كأحاديث الصِّفات، لِمَنْ(٦) لا يؤمن عليهم من الخطأ والوَهم والوقُوع في التَّشبيه والتَّجْسيم.

فقد قال علي: «تُحبون [د/١١٥/أ] أن يُكذَّب الله ورَسُوله، حدِّثوا النَّاس بما يعرفون، ودعوا ما يُنكرون». رواه البُخَاري(٧).

---

(١) «مقدمة مسلم» (١/١٦).
(٢) في [هـ]: «إسناده».
(٣) «الجامع لأخلاق الراوي» (١٠١).
(٤) سقط من [ظ]، و[ح].
(٥) في [هـ]، و[ظ]، و[ح]: «وليجتنب».
(٦) من [ظ] وفي بقية النسخ: «لما».
(٧) (١/٥٩).

ويَخْتِمُ الإملاء بحكَايَاتٍ ونَوَادر وإنْشَاداتٍ بأسَانيدها، وأوْلاهَا ما في الزُّهْد والآداب ومَكَارم الأخْلاق، ....

وروى البَيْهقي في «الشُّعب» عن المِقْدام بن معدي كرب عن رَسُول الله ﷺ قال: «**إذا حدَّثتم النَّاس عن ربِّهم، فلا تُحدِّثُوهم بما يعزب ويَشُق عليهم**»[(١)].

وقال ابن مَسْعُود: «ما أنت بمحدِّث [قوْمًا][(٢)] [هـ/١٧١/أ] حديثًا لا تبلغه[(٣)] عُقولهم، إلَّا كان لبعضهم فِتْنة». رواه مسلم[(٤)].

قال الخطيبُ: «ويجتنب أيضًا في روايته للعوام أحاديث الرُّخَص، وما شجرَ بين الصَّحابة، والإسرائيليات»[(٥)].

* * *

(**ويختم الإملاء بحكايات ونَوَادر وإنْشَادات بأسانيدها**) كعادة الأئمة في ذلك.

وقد استدلَّ لهُ الخَطِيب بما رواه عن عليٍّ قال: «رَوِّحوا القُلوب وابتغوا لها طُرَف[(٦)] الحِكْمة»[(٧)].

وكان الزُّهْري يقول لأصحابه: «هاتُوا من أشْعَاركم، هاتوا من حديثكم، فإن الأُذُنَ مَجَّةٌ، والقلب حَمِضٌ»[(٨)].

[(**وأولاهَا ما في الزُّهد، والآداب، ومَكَارم الأخْلاق**) هذا من زوائد المُصنِّف][(٩)].

---

(١) «الشعب» [١٧٦٩].
(٢) سقط من [د].
(٣) من [ظ] وفي بقية النسخ: «يبلغه».
(٤) في «المقدمة» (١/ ١١).
(٥) «الجامع لأخلاق الراوي» (٣٠٢).
(٦) في [ظ]: «طرق».
(٧) «الجامع لأخلاق الراوي» (٣١٦). وتمام الأثر: «فإنَّها تَـمَلُّ كما تملُّ الأبدان».
(٨) «الجامع لأخلاق الراوي» (٣١٦). والمجَّة: المجَّاجَة، وهي التي تمج ما تسمع، ومع ذلك لها شهوة في السماع، والقلب الحمض هو الذي يشتهي الحمضى وهو نبات للإبل كالفاكهة للإنسان يقال: أحمض القوم؛ إذا أفاضوا فيما يؤنسهم وراجع: «النهاية» (١/ ٤٢٤).
(٩) سقط من [ز].

وإذا قصرَ المُحدِّث، أو اشتغلَ عن تخريج الإمْلاء، اسْتعَان ببعضِ الحُفَّاظ، وإذا فرغَ الإملاء قابلهُ وأتقنه.

(**وإذا قصرَ المُحدِّث**) عن تخريج الإملاء لقُصُوره عن المَعْرفة بالحديث وعلله، واختلاف وجوهه (**أو اشتغل عن تخريج الإملاء، استعان ببعض الحُفَّاظ**) في تخريج الأحاديث الَّتي يُريد إملاءها قبل يوم مَجْلسه، فقد فعله[1] جَمَاعة كأبي الحُسين بن بِشْران[2]، وأبي القاسم السراج[3][4] وخلائق[5].

(**وإذا فرغ الإمْلاء قَابلهُ وأتقنهُ**) لإصْلاح ما فسدَ منهُ بزيغ القَلَم [ح/٩٣/ب] وطُغْيانه[6]، وفيه حديث زيد بن ثابت السَّابق في فرع المُقَابلة.

قال العِرَاقي: «وقد رخَّص ابن [ز/٩٧/أ] الصَّلاح هناك في الرِّواية بدونها بشروط ثلاثة، ولم يذكر ذلك هنا، فيُحتمل أن يحمل هذا على ما تقدَّم، ويحتمل الفرق بين النَّسخ من أصل السَّماع، والنَّسخ من إملاء الشَّيْخ حِفظًا؛ لأنَّ الحفظ خَوَّان». قال: «ولكن المُقَابلة للإملاء أيضًا إنَّما هي مع الشَّيْخ أيضًا من حِفْظِهِ، لا على أصُوله»[7].

قلتُ: جرت عَادتنا بتخريج الإملاء وتحريره [ظ/١٢٢/ب] في كُراسة، ثمَّ نُمْلي حِفظًا، وإذا نجز قابلهُ المُملي معنا على الأصل الَّذي حررناه[8]، وذلك

---

(١) في [هـ]: «نقله».
(٢) كان محمد بن أبي الفوارس يخرِّج له الإملاء.
(٣) في [ز]: «ابن السراج». (٤) كان أبو حازم العبدوي يخرِّج له.
(٥) منهم القاضي أبو عمر بن عبد الواحد الهاشمي البصري، كان أبو الحسين بن غسان يخرِّج له وصاعد بن محمد الاستوائي فقيه أصحاب الرأي بنيسابور، كان أحمد بن علي الأصبهاني يخرِّج له.
وكان أبو الحسن محمد بن أحمد بن رزقويه يخرج الإملاء لنفسه إلى أن كُفَّ بصره، ثم كان أبو محمد الخلال يخرِّج له أحيانًا، وأحيانًا كان الخطيب البغدادي يخرج له.
وانظر: «الجامع لأخلاق الراوي» للخطيب (٢٨٨).
(٦) في [د]: «وطغيانه فيه». (٧) «شرح التبصرة والتذكرة» (٢٩٤).
(٨) في [د]: «حرزناه».

. . . .

[هـ/١٧١/ب] غاية الإتْقَان، وقد كانَ الإملاء دَرَس بعد ابن الصَّلاح، إلى أواخر أيَّام الحافظ أبي الفَضْل العِرَاقي، فافتتحه سَنَة ستٍّ وتسعين وسبعمائة، فأملى أربعمائة مجلس وبضعة عشر مَجْلسًا إلى سَنَة موته سَنَة ست وثمانمائة.

ثمَّ أملى ولده إلى أن مات سَنَة ست وعشرين [ستمائة][(١)] مجلس وكسرًا.

ثمَّ أملى شيخ الإسْلام ابن حجر إلى أن مات سَنَة ثنتين وخمسين[(٢)] أكثر من ألف مجلس.

ثمَّ دَرَس تسع[(٣)] عشرة سَنَة، فافتتحه أوَّل سَنَة ثنتين وسبعين، فأمليتُ ثمانين مَجْلسًا ثمَّ خمسين أخرى.

ويَنْبغي أن لا يُملي في الأسْبُوع إلَّا يومًا واحدًا؛ لحديث الشَّيخين عن أبي وائل قال: كان ابن مَسْعُود يُذكِّرُ النَّاسَ فِي كُلِّ يَوْم خَمِيسٍ، فقال له رَجُلٌ: لَوَدِدْنَا أنَّك ذكَّرْتَنَا كُلَّ يوم، فقال: [د/١١٥/ب] أَمَا إِنَّهُ مَا يَمْنَعُنِي مِنْ ذَلِكَ إِلَّا أَنِّي أَكْرَهُ أَنْ أُمِلَّكُمْ، وَإِنِّي أَتَخَوَّلُكُم بِالمَوْعِظَةِ، كما كانَ رَسُولُ الله ﷺ يَتخوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ مَخَافَةَ السَّآمَةِ عَلَيْنَا[(٤)].

وروى البُخَاري عن عِكْرمة، عن ابن عبَّاس قال: «حدِّث النَّاس كل جُمعة مرَّة، فإن أبيتَ فمرَّتين، فإن أكثرتَ فثلاث مِرَار، ولا تمل النَّاس هذا القُرآن، ولا تأت القَوْم[(٥)] وهم في حديث فتقطع عليهم حديثهم، ولكن أنْصِت، فإذا أمرُوكَ فحدِّثهم وهُم يَشْتهُونه»[(٦)].

---

(١) من [ظ]، وفي بقية النسخ: «وستمائة» وهو غلط لأن «الستمائة» عدد المجالس، وليس من تاريخ الوفاة، فإن أبو زرعة توفي (٨٢٦هـ).
(٢) في [د]: «سنة ثنتين وسبعين وخمسين».
(٣) في [ظ]: «سبع».
(٤) أخرجه البخاري [٧٠]، ومسلم [٢٨٢١].
(٥) في [ظ]: «الناس».
(٦) البخاري [٦٣٣٧].

. . . .

ولم أظفر لأحد بتعيين يوم الإملاء، ولا وقته، إلَّا أنَّ غالب الحُفَّاظ كابن عساكر، وابن السَّمعاني، والخَطِيب كانوا يُملون يوم الجُمعة بعد صَلاتها، فتبعتهم في ذلك، وقد ظفرتُ بحديثٍ يدل على اسْتحبابه بعد عَصْر يوم الجُمُعة، وهو ما أخرجهُ البَيْهقي في «الشُّعب» عن أنس مرفوعًا: «**من صَلَّى العصر، ثمَّ جلسَ [يُملي خيرًا]**[1] **حتَّى يُمسي،** [هـ/١٧٢/أ] **كان أفضل مِمَّن أعتق ثمانية من ولد إسماعيل**»[2].

* * *

---

(١) في [ظ]: «على خير»، وفي [ح]: «يملي خبرًا».
(٢) أحمد (٣/ ٢٦٢)، و«شعب الإيمان» [٥٥٩] وليس في الحديث ذكر الجمعة.

النَّوع الثَّامن والعِشْرون

معرفة آداب طالب الحديث

قد تقدَّم منهُ جُمل مُفرَقة، ويجبُ عليهِ تَصْحيح النِّيَّة، والإخْلاص لله تعالى في طَلَبهِ، والحَذَرُ من التَّوصُّل به إلى أغْرَاض الدُّنيا، ....

(النَّوع الثَّامن والعِشْرُون: معرفةُ آداب طالب الحديث).

(قد تقدَّم منهُ جمل مُفرَقة[1]، ويجب عليه تصحيح النية، والإخلاص لله تعالى في طلبه، والحذر من التوصل به إلى أغراض[2] الدُّنيا)؛ فقد روى أبو داود وابن ماجه من حديث أبي هُريرة قال: قال رَسُول الله ﷺ: «**من تعلَّم عِلمًا مِمَّا يُبْتَغَى بِهِ وَجْهُ الله تعالى لا يَتَعَلَّمُهُ إلَّا لِيُصيبَ بِهِ عَرَضًا[3] مِنَ الدُّنْيَا، لَمْ يَجِدْ عَرْفَ الْجَنَّةِ يَوْمَ القِيَامةِ**»[4].

وقال حمَّاد بن سَلمة: «مَنْ طَلَبَ الحديثَ لِغَيْرِ الله مُكِرَ بِهِ»[5].

وقال سُفْيان الثَّوري: «ما أعلم [ظ/١٢٣/أ] عملًا هو أفضل من طلب الحديث لمن أرادَ الله تعالى»[6].

قال ابن الصَّلاح: «ومن أقرب الوجوه في إصْلاح النِّيَّة فيه ما رُوِّينا عن

---

(١) في [ظ]، و[ح]: «متفرقة».
(٢) كتب في حاشية [د]: «قوله: أعراض بالمهملة: جمع عرض بالتحريك متاعها وحطامها قل أو كثر، ويحتمل أن يكون بالمعجمة، انتهى. سخاوي».
(٣) في النسخ كلها إلا [ز]: «غرضًا»، والمثبت منها لموافقته ما في مراجع التخريج.
(٤) أبو داود [٣٦٤٧]، وابن ماجه [٢٥٢]، وأحمد (٢/ ٣٣٨).
(٥) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٨٥).
(٦) «شرف أصحاب الحديث» للخطيب [١٥٩]، [١٦٠]، [١٦١].

ويسأل الله تعالى التَّوفيق والتَّسْديد والتَّيْسير، ويَسْتعمل الأخْلاق الجَمِيلة والآداب، ثمَّ ليُفرغ جُهْدهُ في تحصيلِهِ ويَغْتنم إمْكَانه.

أبي[1] عَمرو بن نُجَيد أنَّه سأل أبا جعفر بن حَمْدَان ـ وكانا عبدين صالحين ـ فقال له: بأي نية أكتب الحديث؟ فقال: ألستم تروون أنَّ عندَ ذكر الصَّالحين تنزل الرَّحمة؟ قال: نعم. قال: فرَسُول الله ﷺ رأسُ الصَّالحين»[2]. [ز/٩٧/ب]

(**ويسأل**[3] [ح/٩٤/أ] **الله تعالى التَّوفيق والتَّسديد**)[4] لذلك (**والتَّيسير**) والإعانة عليه (**ويستعمل**[5] **الأخلاق الجميلة والآداب**) الرَّضية.

فقد قال أبو عاصم النَّبيل: «من طلبَ هذا الحديث فقد طلب أعْلَى أُمور الدِّين، فيجب أن يَكُون خير النَّاس»[6].

(**ثمَّ ليُفْرغ جُهده في تَحْصيله، ويَغْتنم إمكانهُ**).

ففي «صحيح» مُسلم من حديث أبي هُريرة مرفوعًا: «**احْرِص على مَا ينفعُكَ واسْتَعن**[7] **بالله ولا تَعْجز**»[8].

وقال يَحْيى بن أبي كثير: «لا يُنَال العلم بِرَاحة الجِسْم»[9].

وقال الشَّافعي: «لا يطلب هذا العلم من يطلبه[10] بالتَّملل وغِنَى[11] النَّفس فيُفْلح، [هـ/١٧٢/ب] ولكن من طلبهُ بذلة النَّفس وضِيق العَيْش، وخِدْمة العِلْم أفلح»[12].

* * *

---

(١) في [هـ]: «ابن».
(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (٤٢٨).
(٣) في [هـ]، و[ظ]: «ونسأل»، وفي [ح]: «وليسأل».
(٤) في حاشية [د]: «التسديد بالمهملة: إصابة القصد والعدل فيه. سخاوي».
(٥) في [ز]، [ح]: «ليستعمل».
(٦) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٧٨)، وفيه: «فقد طلب أعلى أمور الدنيا».
(٧) في [هـ]: «واستغن».
(٨) مسلم [٢٦٦٤].
(٩) مسلم [٦١٢]، و«المحدث الفاصل» (٢٠٢)، و«الفقيه والمتفقه» (٢/ ٢٠٥)، و«جامع بيان العلم وفضله» (١/ ١٨٢، ١٨٣) بنحوه.
(١٠) في [ظ]: «طلبه».
(١١) في [ظ]: «وعز».
(١٢) «المحدث الفاصل» (٢٠٢)، و«جامع بيان العلم وفضله» (١/ ١٩٦) بنحوه.

ويَبْدأ بالسَّماع من أرْجَح شُيوخ بَلَدِهِ إسْنَادًا، وعِلْمًا، وشُهْرةً، ودينًا، وغيرِهِ، فإذا فرغَ من مُهِمَّاتهم، فليَرْحل على عَادةِ الحُفَّاظ المُبرزين.

(**ويبدأ بالسَّماع من أرجح شُيوخ بلده، إسنادًا، وعلمًا، وشُهرة، ودينًا، وغيره**) إلى أن يفرغ منهم، ويبدأ بأفرادهم، فمن تفرَّد بشيء أخذه عنه أولًا (**فإذا فرغ من مُهماتهم**) وسماع عَوَاليهم [د/١١٦/أ] (**فليَرْحل**) إلى سائر البُلْدان (**على عَادة الحُفَّاظ المُبَرِّزين**)[١] ولا يرحل قبل ذلك.

قال الخَطيبُ: «فإن المَقْصُود بالرِّحلة أمران: **أحدهما**: تحصيل عُلو الإسناد، وقِدَم السَّماع. **والثاني**: لِقَاء الحُفَّاظ، والمُذَاكرةُ لهم والاستفادةُ منهم.

فإذا كان الأمران موجودين في بلده[٢]، ومعدومين في غيره، فلا فائدة في الرِّحلة، أو موجودين في كل منهما، فليُحصِّل حديث بلده، ثمَّ يرحل».

قال: «وإذَا عزمَ على الرِّحلة، فلا يترك أحدًا في بلده من الرُّواة إلَّا ويكتب عنه ما تيسَّر من الأحاديث وإن قلَّت. فقد قال بعضهم: ضيع ورقة، ولا تُضيعنَّ شيخًا»[٣].

[قلت: ليس المراد تكثير الشيوخ للصيت العاطل، وإنما المراد تحصيل الفائدة عند من كانت][٤].

والأصل في الرِّحلة ما رواهُ البَيْهقي في «المَدْخل» والخَطيب في «الجَامع» عن عبد الله بن مُحمَّد بن عقيل، عن جَابر بن عبد الله قال: بلغني حديث عن رَسُول الله ﷺ لم أسمعهُ، فابتعتُ بعيرًا فشددتُ عليه رَحْلي،

---

(١) كتب في حاشية [د]: «بكسر الراء المشددة: أي الفائقين، والسلف الصالحين من الصحابة فمن دونهم. سخاوي».
(٢) في [ظ]، و[ح]: «بلدة».
(٣) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٢٢٣، ٢٢٤) بتصرف.
(٤) زيادة من [ظ].

. . . .

وسرتُ شهرًا حتَّى [ظ/١٢٣/ب] قدمتُ الشَّام، فأتيتُ عبد الله بن أُنيس، فقلت للبَوَّاب: قُل له: جابر على الباب. فأتاهُ، فقال [له][١]: جَابر بن عبد الله؟! فأتَاني فقال لي[٢]، فقلتُ: نعم، فرجع فأخبره فقام يطأ ثَوْبَهُ[٣] حتَّى لقيني، فاعتنقني واعتنقتهُ، فقلت: حديثٌ بلغني عنكَ سمعتَه من رَسُول الله ﷺ في القصاص لم أسمعه، فخَشيتُ أن تموت، أو أموت قبل أن أسمعه. فقال: سمعتُ رَسُول الله ﷺ يقول: «**يحشر الله العِبَاد** [هـ/١٧٣/أ] ـ **أو قال النَّاس** ـ **عُرَاة غُرْلًا بُهمًا**». قلنا: ما بُهمًا؟ قال: «**ليسَ معهم شيء، ثمَّ يُناديهم ربهم بصَوتٍ يَسْمعهُ من بَعُد، كما يسمعه من قَرُب: أنا المَلك، أنا الديَّان، لا ينبغي لأحد من أهل الجنَّة أن يدخل الجنَّة، ولا لأحد**[٤] **من أهل النَّار عندهُ مَظْلمة حتَّى أَقُصَّهُ منه، حتَّى اللَّطمة**». قُلنا: كيف وإنَّما نأتي الله عُراة غُرلا بُهمًا؟ قال: «**بالحَسَنات والسَّيئات**»[٥].

واستدلَّ البَيْهقي أيضًا برحلة مُوسى إلى الخضر[٦]، وقِصَّتهُ في الصَّحيح[٧].

وروي[٨] أيضًا من طريق عيَّاش بن عبَّاس، عن واهب بن عبد الله المعَافري[٩]، قال: قدمَ رَجُل من أصْحَاب النَّبي ﷺ من الأنصار على

---

(١) من [ظ]، [ح].
(٢) في [ظ] هنا: «جابر؟» وليست في بقية النسخ ولا حاجة للسياق بها.
(٣) في [ح]: «بطابق به».
(٤) وفي [هـ]، [ح]: «ولا أحد»، وفي [ز]: «ولأحد».
(٥) «مسند أحمد» (٣/ ٤٩٥)، و«الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٢٢٥، ٢٢٦)، ولم أقف عليه في «المدخل إلى السنن الكبرى» للبيهقي، فلعله في الجزء المفقود.
(٦) لم أقف عليه في «المدخل إلى السنن الكبرى» أيضًا، ولعله كسابقه.
(٧) البخاري [٣٢٢٠].
(٨) في [ز]، [هـ]: «وروى».
(٩) في [د]، [ز]: «العامري»، وفي نسخة على [هـ]: «المعامري»، وفي [ظ]: «المغافري». والمثبت من [هـ]، [ح]، وهو الموافق لما في كتب الرجال ومراجع التخريج.

ولا يَحْملهُ الشَّره على التَّساهُل في ....

مَسْلمة بن مَخْلد، فألفاهُ نائمًا، فقال: أيقظُوه، فقالوا: بل تنزل حتَّى يستيقظ، قال: لستُ فاعلًا، فأيقظُوا مَسْلمة لهُ، فرحَّب به وقال: انزل. قال: لا حتَّى تُرسل إلى عُقبة بن عامر لحاجة لي إليه، فأرسل إلى عُقْبة، فأتاهُ، فقال: هل سمعتَ [ز/٩٨/أ] رَسُول الله ﷺ يقول: «**من وجَدَ** [ح/٩٤/ب] **مُسلمًا على عَوْرةٍ فسترهُ، فكأنَّما أحْيَا مَوْءُودَةً مِن قَبْرِها**»؟ فقال عُقبة: قد سمعتُ رَسُول الله ﷺ يقول ذلك[(١)].

وسأل عبد الله بن أحمد أباهُ عمَّن طلب العلم، ترى له أن يلزم رَجُلًا عنده علم فيكتب عنهُ، أو ترى له أن يرحل إلى المَوَاضع الَّتي فيها العلماء[(٢)] فيسمع منهم؟ قال: يرحل يكتب عن الكُوفيين، والبَصْريين، وأهل المَدِينة، ومكَّة، يُشَامّ [د/١١٦/ب] النَّاس يسمعه[(٣)] منهم[(٤)].

وقال ابن مَعِين: «أرْبَعة لا تؤنس منهم رُشْدًا، [وذكر[(٥)] منهم رَجُلًا][(٦)] يكتب في بلده، ولا يرحل في طلب الحديث»[(٧)].

وقال إبْرَاهيم بن أدْهَم: «إنَّ الله يدفع البَلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث»[(٨)].

* * *

(ولا يحمله[(٩)] الشَّره) والحِرْص [هـ/١٧٣/ب] **(على التَّساهُل في**

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٧/ ٣١٣)، وفي «الأوسط» (٨/ ٣٠٤).
(٢) في [د]، و[ز]، و[هـ]، و[ح]: «العلم».
(٣) في [ز]: «يسام الناس لسمعه»، وفي [ح]: «والشام يسمعه منهم». ويشام الناس؛ أي: يختبرهم وينظر ما عندهم. «النهاية» (٢/ ٥٠٢).
(٤) «الرحلة في طلب الحديث» (٨٨). (٥) في [ز]: «وَعَدَّ».
(٦) بدله في [ظ]، و[ح]: «منهم رجل».
(٧) «معرفة علوم الحديث» (٤٠)، و«الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٢٢٥).
(٨) «شرف أصحاب الحديث» (٦٠)، و«الرحلة في طلب الحديث» (٩٠).
(٩) في [هـ]، و[ح]: «يحملنه».

التَّحمُّل، فيُخل بشيء من شُرُوطِهِ، ويَنْبغي أن يَسْتعمل ما يَسْمعهُ من أحَاديث العِبَادات والآداب، فذلكَ زَكَاةُ الحَدِيث وسبب حِفْظِهِ.

التحمُّل، فيُخل بشيء من شُروطه) السَّابقة، فإن شهوة السَّماع لا تنتهي، ونُهمَة الطَّلب لا تنقضي، والعلم كالبحَار الَّتي يتعذَّر [ظ/١٢٤/أ] كيلها، والمعادن الَّتي لا ينقطع نيلها.

أخرج المروزي في كتاب «العلم» قال: حدَّثنا ابن شُعيب بن الحبحاب، حدَّثني عمِّي صالح بن عبد الكبير، حدَّثني عمِّي أبو بكر بن شُعيب، عن قَتَادة قال: قلتُ لشُعيب بن الحبحاب: نزل عليَّ أبو العالية الرِّيَاحي فأقللتُ عنه الحديث، فقال شُعيب: السَّماع من الرِّجال أرزاق»[١].

(وينبغي أن يَسْتَعْمِلَ ما يسمعهُ من أحاديث العِبَادات والآداب) وفضائل الأعمال **(فذلك زكاةُ الحديث وسبب حفظه)** فقد قال بِشْر الحافي: «يا أصْحَابَ الحديثِ أدُّوا زكاة هذا الحديثِ، اعْمَلُوا مِنْ كُلِّ مِائتَيْ حَدِيثٍ بخمسةِ أحاديث»[٢].

وقال عَمرو بن قيس المُلَائي: «إِذَا بَلَغَكَ شَيءٌ مِنَ الخَيْرِ[٣] فاعْمَلْ بِهِ ولو مرَّة تَكُن من أهله»[٤].

[وقال وكيع: «إذا أردت أن تحفظ الحديث فاعمل به][٥][٦].

وقال إبْرَاهيم بن إسماعيل بن مُجمِّع: «كُنَّا نَسْتَعِينُ عَلَى حِفْظِ الحديثِ بالعملِ به»[٧].

وقال أحمد بن حنبل: «ما كتبت حديثًا إلَّا وقد عملتُ به، حتَّى مَرَّ بي:

---

(١) «الكامل» لابن عدي (٤/ ٩٤)، وفيه: «نزل عليك أبو العالية».
(٢) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ١٤٥). (٣) في [ز]، و[هـ]: «الخبر».
(٤) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ١٤٤).
(٥) تكررت هذه العبارة في [د] بزيادة: «ولو مرة تكن من أهله». وفي [ز]: «فاعمل به ولو مرة تكن من أهله».
(٦) «جامع بيان العلم» (٢/ ١١) بمعناه. (٧) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ١٤٣).

فصلٌ: ويَنْبغي أن يُعظِّم شيخهُ ومن يسمعُ منهُ، فذلكَ من إجْلالِ العلم وأسْبَابِ الانْتفاع، ....

أنَّ النَّبي ﷺ احْتَجمَ، وأعَطى أبا طيبة دينارًا، فاحتجمتُ وأعطيتُ الحَجَّام دينارًا[(١)][(٢)].

* * *

(**فصل: وينبغي**) للطَّالب (**أن يُعظِّم شيخه ومن يسمع**[(٣)] **منه، فذلك من إجْلالِ العلم وأسباب الانتفاع**) به.

وقد قال المُغيرة: «كُنَّا نهاب إبْرَاهيم كما نَهَاب[(٤)] الأمير»[(٥)].

وقال البُخَاري: «ما رأيتُ أحدًا أوقرَ للمُحدِّثين من يحيى بن مَعِين»[(٦)].

وفي الحديث: «تواضَعُوا لمن تعلَّمونَ[(٧)] منهُ»[(٨)]. رواه البَيْهقي مرفوعًا من حديث أبي هُريرة وضعَّفه، وقال: «الصَّحيح وقفه على عُمر».

وأورد في الباب حديث عُبَادة بن الصَّامت مرفوعًا: «**ليسَ منَّا من لم يُجل كبيرنا، ويَرْحم** [هـ/١٧٤/أ] **صغيرنا، ويعرف لعَالمنَا**»[(٩)]. رواه أحمد[(١٠)] وغيره.

وأسند عن ابن عبَّاس قال: «وجدتُ عامة علم رَسُول الله ﷺ عندَ هذا الحي من الأنصار، فإن كنتُ لآتي باب أحدهم فأقيل ببابه، ولو شئتُ أن يُؤذن لي عليه لأذن لي لِقَرابتي من رَسُول الله ﷺ، ولكن كنتُ أبتغي بذلك

(١) كتب في حاشية [د]: «قال شيخنا: وقد قرأ الإمام أحمد بن حنبل حتى وصل لكتاب العتق، ثم سكت عن القراءة عامًا، ثم قرأ فسئل عن ذلك؛ فاعتذر بأنه لم يكن يملك ثمن رقبة، حتى ملكه وعتقها».
(٢) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ١٤٤).
(٣) في [ظ]: «سمع».
(٤) في [ح]: «يهاب».
(٥) «الجامع لأخلاق الراوي» (٧٨).
(٦) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ١٨٣).
(٧) في [ظ]، و[ح]: «تعلموا».
(٨) رواه الطبراني في «الأوسط» كما في «المجمع» (١/ ١٢٩).
(٩) «المدخل» [٦٧٤].
(١٠) «المسند» (١/ ٢٥٧).

ويعتقد جَلالةَ شَيْخِهِ ورُجْحانه، ويتحرَّى رِضَاهُ، ولا يُطَوِّل عليه بحيثُ يُضْجِرهُ.

طيب نفسه»[١].

وأسند عن أبي عُبيد القاسم بن سَلام قال: «ما دققت على مُحدِّث بابه قط، لقول الله[٢] تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾»[٣] [الحجرات: ٥].

(**ويَعْتقد جَلالة شَيْخه ورُجْحانه**) على غيره، فقد روى [د/١١٧/أ] الخليلي في «الإرشاد» عن أبي يُوسف القَاضي [ز/٩٨/ب] قال: «سمعتُ السَّلف [ظ/١٢٤/ب] يقولون: من لا يعرف لأُسْتاذِهِ[٤] لا يُفلح»[٥].

(**ويتحرَّى رِضَاهُ**) ويحذر سخطه (**ولا يُطوِّل عليه بحيث يُضْجِرهُ**) بل يقنع بما يُحدِّثه[٦] به. فإنَّ الإضْجَار يُغيِّر الأفهام، ويُفسد الأخلاق، ويُحيل الطِّباع.

وقد كان إسْمَاعيل بن أبي خالد من أحسن النَّاس خُلقًا، فلم [ح/٩٥/أ] يزالوا به حتَّى ساء خلقه. وَرُوِّينا عن ابن سيرين أنَّه سأله رجل عن حديث، وقد أراد أن يقوم فقال: «إنَّك إن كلَّفتني ما لم أُطق سَاءَكَ مَا سَرَّكَ مِنِّي مِنْ خُلُق»[٧].

قال ابن الصَّلاح: «ويخشى على فاعل ذلك أن يُحرَم الانتفاع».

قال: «وَرُوِّينا عن الزُّهْري أنَّه قال: إذا طال المَجْلس[٨] كان للشَّيطان فيه نصيب»[٩].

* * *

---

(١) «المدخل» [٦٧٤].
(٢) في [د]، و[ز]، و[هـ]: «لقوله».
(٣) «المدخل» [٦٧٦].
(٤) في [ز]، و[ظ]: «الأستاذ»، وفي [ح]: «الإسناد».
(٥) «الإرشاد» (٢/ ٥٧٠).
(٦) في [ز]: «حدثه»، وفي [د]: «يحدث».
(٧) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢١٥).
(٨) في [هـ]: «مجلس».
(٩) «مقدمة ابن الصلاح» (٤٣٠).

وليَسْتشرهُ في أُمُوره، وما يَشْتغلُ فيهِ، وكَيْفيةِ اشْتغَالهِ، ويَنْبغي لهُ إذَا ظَفَرَ بسماعٍ أن يُرشدَ إليه غيرهُ، فإنَّ كِتْمانه لُؤم يقعُ فيه جَهَلةُ الطَّلبة، فيُخَاف على كاتمه عدم الانْتفَاع، فإنَّ من بركة الحديث إفَادته، ونَشْره يُمنٌ.

(**وليستشره**[١] **في أمُوره**) الَّتي تعرض له (و) في (**ما يشتغل فيه وكيفية**[٢] **اشتغاله**) وعلى الشَّيْخ نصحه في ذلك.

(**ويَنْبغي له**) أي: للطَّالب (**إذا ظفرَ بِسَماع**) لشيخ (**أن يُرْشدَ إليه غيره**) من الطَّلبة (**فإنَّ كِتْمانه**) عنهم (**لُؤم يقع فيه جهلة الطَلبة، فيخاف على كاتمه عدم الانتفاع، فإنْ من بَركة الحديث إفادته**) كما قال مالك[٣]، (**ونشره يُمنٌ**)[٤].

وقال ابن مَعِين: [هـ/١٧٤/ب] «من بخلَ بالحديث وكتمَ على النَّاس سماعهم لم يُفلح»[٥]، وكذا قال إسْحَاق بن راهويه[٦].

وقال ابن المُبَارك: «من بخلَ بالعلم ابْتُلي بثلاث: إمَّا أن يموت فيذهب علمهُ، أو يَنسى، أو يتبع السُّلطان»[٧].

وروى الخَطِيب في ذلك بسنده عن ابن عبَّاس رفعهُ: «إخْوَاني تَنَاصحُوا في العِلْم، ولا يكتُم بعضكُم بعضًا، فإنَّ خِيَانة الرَّجُل في عِلْمه، أشد من خِيَانته في ماله».

قال الخَطيبُ: «ولا يحرم الكتم عمَّن ليس بأهل، أو لا يقبل الصَّواب إذا أُرْشدَ إليه، و[٨] نحو ذلك، وعلى ذلكَ يُحمل ما نُقل عن الأئمة من

---

(١) في [هـ]: «وليستشيره»، وفي [ظ]: «ويستشيره».

(٢) في [ظ]: «وكيف».

(٣) «المدخل» للبيهقي (١/ ٣٥١).

(٤) في [ظ]، و[ح]: «ينمي».

(٥) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٤٠).

(٦) «المدخل» للبيهقي (١/ ٣٥٠).

(٧) «المدخل» للبيهقي (١/ ٣٥٠)، و«حلية الأولياء» (٨/ ١٦٥).

(٨) في [ز]: «أو».

وليَحْذر كُلَّ الحَذَرِ من أن يمنعَهُ الحَيَاءُ والكِبْرُ من السَّعي التَّام والتَّحْصيل وأخْذِ العِلْم مِمَّن دُونهُ في نَسبٍ، أو سِنٍّ، أو غيرِهِ.

الكتم». وقد قال الخليل لأبي عُبيدة: «لا تَرُدَّن علي مُعْجب خطأً، فيَسْتفيد منكَ علمًا ويتَّخذكَ(١) به عدوًّا»(٢).

* * *

(**وليحذر كلَّ الحذر من أن يمنعهُ الحياء والكبر من السَّعي التَّام والتَّحصيل وأخذ العلم مِمَّن(٣) دُونه في نسبٍ، أو سن، أو غيره**).

فقد ذكر البُخاري عن مُجاهد قال: «لا يَنالُ العِلْمَ مُسْتَحْيٍ(٤)، ولا مُسْتكبر(٥)»(٦).

وقال عُمر بن الخَطَّاب ﷺ: «من رَقَّ وَجهُهُ، دَقَّ(٧) عِلمهُ»(٨).

وقالت عائشة: «نِعْم النِّساء نِسَاء الأنْصار، لم يَكُن يمنعهن الحياء أن يتفَقَّهن في الدِّين»(٩).

وقال وكيع: «لا يَنبُل(١٠) الرَّجُل من أصْحَاب الحديث حتَّى يكتب عمَّن هو فوقه، وعمَّن هو مثله، وعمَّن هو دونه»(١١).

[وكان ابن المُبَارك يكتب عمَّن هو دُونه](١٢)، فقيلَ له، فقال: [ظ/١٢٥/أ] «لعلَّ الكلمة الَّتي فيها نَجَاتي لم تقع لي»(١٣).

ورَوَى البَيْهقي عن الأصْمَعي قال: «من لم يَحْتمل ذُلَّ التعليم(١٤) ساعة،

---

(١) في [د]: «ونتخذك».
(٢) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/١٤٩، ١٥٤) بتصرف.
(٣) في [ظ]: «ممن هو».
(٤) في [ظ]: «مستحيي».
(٥) في [ظ]: «متكبر».
(٦) «صحيح البخاري» (١/٧٣).
(٧) في [ظ]، و[ز]: «رَقَّ».
(٨) «سنن الدارمي» (١/١١٢).
(٩) «صحيح مسلم» [٣٣٢].
(١٠) في [ظ]: «يتنبل».
(١١) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/٢١١)، و«جامع بيان العلم وفضله» (١٤٣).
(١٢) مكانها في [ظ]: «وكان ابن المبارك كثير الكتابة»، وسقطت العبارة برمتها من [ح].
(١٣) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/٢١٩).
(١٤) في [ظ]: «العلم».

وليَصْبِر عَلَى جَفَاء شَيْخِهِ، وليَعْتَنِ بالمُهمِّ، ولا يُضَيِّع وقتهُ في الاسْتكثَار من الشِّيوخ لمُجَرَّد اسم الكَثْرة.

بَقِي في ذُل الجَهْل أبدًا»[١].

ورَوَى أيضًا عن عُمر قال: [لا تتعلم العلم لثلاث، ولا تَتْركهُ لثلاث، لا تتعلم لتُمَاري به، ولا تُرائي به، ولا تُبَاهي به، ولا تَتْركهُ][٢] حياء من طَلَبِهِ، ولا زهَادة فيه، ولا رضا بجهالة»[٣]. [د/١١٧/ب]

* * *

(**وليَصْبر على جَفَاء شيخه، وليعتن بالمُهمّ، ولا يُضيع وقته في الاسْتكثارِ من** [هـ/١٧٥/أ] **الشِّيوخ لمُجرَّد اسم الكثرة**) وصِيتها، فإنَّ ذلك شيء لا طائل تحته.

[قال ابن الصَّلاح: «وليسَ من ذلكَ قول أبي حاتم:][٤] إذا كتبتَ فقَمِّش، وإذا حَدَّثت ففَتِّش»[٥].

قال العِرَاقيُّ: «كأنَّه أرادَ: اكتُب الفَائدة مِمَّن سمعتهَا، ولا تُؤخِّر، حتَّى تنظر هل هو أهل للأخذ عنه أم لا؟، فربَّما فاتَ ذلك بموته، أو سَفَره، أو غير ذلك، فإذَا كان وقت الرِّواية، أو العمل ففتِّش حينئذ، ويُحتمل أنَّه أرادَ اسْتيعاب الكِتَاب، [ز/٩٩/أ] وترك انْتخَابه، أو اسْتيعاب ما عندَ الشَّيْخ وقت التحمُّل، ويَكُون النَّظر فيه حال الرِّواية».

قال: «وقد يَكُون[٦] قصد المُحدِّث تكثير طُرق الحديث، وجَمْع أطْرَافه،

---

(١) «المدخل» (١/ ٢٧٨).
(٢) في [ظ]، و[ح]: «يتعلم العلم لثلاث ولا يتركه لثلاث: لا يتعلم ليماري به، ولا يرائي به، ولا يباهي به ولا يتركه...».
(٣) «المدخل» (١/ ٢٨٤).
(٤) مكانها في [ظ]: «وأما قول من قال».
(٥) «مقدمة ابن الصلاح» (٤٣١).
(٦) في [ظ]: «أو يكون»، وفي [ح]: «ويكون».

وليَكْتُب وليَسْمع ما يقعُ لهُ من كِتَابٍ، أو جُزء بِكمَالهِ، ولا يَنْتخب، فإن احتَاجَ إِلَيْهِ تَوَلَّاه بنفسهِ، فإن قصرَ عنهُ اسْتَعان بِحَافظٍ.

فصلٌ: ولا يَنْبغي أن يَقْتصرَ ....

فيكثر[(١)] بذلك شُيوخه ولا بَأس به؛ فقد قال أبو حاتم: لو لَمْ نَكْتُب[(٢)] الحديث من سِتين وجهًا ما عقلناهُ»[(٣)].

* * *

(**وليَكْتب**، [**وليَسْمع**][(٤)] **ما يقع له من كِتَاب أو جُزء بكماله، ولا ينتخب**) فربَّما احْتَاج بعد ذلك إلى رِوَاية شيء منهُ لم يكن فيما انتخبه، فيندم.

وقد قال ابن المُبَارك: «ما انتخبتُ على عالم قط، إلَّا ندمتُ». وقال: «ما جاء من مُنْتقٍ خير قط»[(٥)].

وقال ابن مَعِين: «صاحب الانتخاب يندم، وصاحب النَّسخ لا يندم»[(٦)].

(**فإن احتاج إليه**) أي: إلى الانتخاب، لكون الشَّيْخ مُكثرًا، وفي الرِّواية عَسِرًا، [ح/٩٥/ب] أو كون الطَّالب غريبًا، لا يُمكنه طُول الإقَامة (**تولَّاه بنفسه**) وانتخبَ عَوَاليه، وما تكرَّر من رِوَاياته، ومَا لا يجدهُ عند غيره (**فإن قصر عنه**) لقلة مَعْرفته (**استعانَ**) عليه (**بحافظٍ**).

قال ابن الصَّلاح: «ويُعلِّم في الأصل على أوَّل إسناد الأحاديث المُنتخبة بخطٍّ عريض أحمر، أو بصاد ممدودة، أو بطاء ممدودة، أو نحو ذلك»[(٧)]، وفائدته سهولة الكشف لأجل المُعَارضة، أو لاحتمال ذهاب الفرع فيرجع إليه.

* * *

(**فصلٌ**: [هـ/١٧٥/ب] **ولا ينبغي**) للطَّالب (**أن يقتصر**) من الحديث

---

(١) في [هـ]: «فتكثر».
(٢) في [ح]: «يكتب».
(٣) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣٠٠).
(٤) سقط من [ح].
(٥) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/١٥٦).
(٦) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/١٨٧).
(٧) «مقدمة ابن الصلاح» (٤٣٢) بتصرف.

على سَمَاعِهِ وكتبِهِ دُونَ مَعْرفتِهِ وفَهْمِهِ.

فَلْيتعرَّف صحَّته، وضعفه، وفِقْهه، ومَعانيه، ولُغته، وإعْرَابه، وأسْماء رِجَاله، مُحقِّقا كُلَّ ذلك، مُعْتنيًا بإتْقَان مُشْكلها، حفظًا وكِتَابة، مُقَدِّمًا «الصَّحيحين» ثمَّ «سنن» أبي داود، والتِّرمذي، والنَّسائي، ثمَّ «السُّنن الكُبرى» للبَيْهقي، وليَحْرص عليه، فلم يُصنَّف مثله، ثمَّ ما تمس الحاجة إليه، ثمَّ من المَسَانيد «مسند» أحمد وغيره.

(**على سماعه وكتبه، دون معرفته وفهمه**) فيكون قد أتعبَ نفسه من غير أن يظفر بطائل، ولا حصول في عِدَاد أهل الحديث.

وقد قال أبو عاصم النَّبيل: «الرياسة في الحديث بلا دراية، رياسة نَذِلَة[1]»[2].

قال الخَطِيب: «هي اجتماع الطَّلبة على الرَّاوي [ظ/١٢٥/ب] للسَّماع عند علو سنِّه؛ فإذا تميَّز الطَّالب بفهم الحديث ومعرفته، تعجَّل بركة ذلك في شبيبته»[3].

(**فليتعرَّف صحَّته**) وحسنه (**وضعفه، وفقهه، ومعانيه، ولغته، وإعرابه، وأسماء رجاله، محققًا كل ذلك، مُعتنيًا بإتقان مُشكلها حفظًا وكِتَابة مُقدمًا**) في السَّماع والضَّبط والتفهم والمعرفة «(**الصَّحيحين**» **ثمَ** «**سنن**» **أبي داود، والتِّرمذي، والنَّسائي**) وابن خُزيمة، وابن حبَّان (**ثمَ** «**السُّنن الكُبرى**[4]» **للبَيْهقي وليَحْرص عليه، فلم يُصنَّف**) في بَابه (**مثله**).

(**ثمَ ما تمس الحَاجة إليه، ثمَ من المسانيد**) والجَوَامع، فأهم المَسَانيد (**«مسند» أحمد و**) يليه سائر المَسَانيد (**غيره**).

وأهم الجَوَامع «المُوطأ» ثمَّ سائر الكُتب المُصنَّفة في الأحكام، [د/١١٨/أ]

---

(١) في [د]، و[هـ]، و[ظ]، و[ح]: «ندلة».

(٢) «المحدث الفاصل» (٢٥٣)، و«الجامع لأخلاق الرواي» (٢/ ١٨١).

(٣) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ١٨١).

(٤) في [ظ]: «السنن الكبير».

ثمَّ من العِلَل كتابهُ، وكِتَاب الدَّارقُطْني، ومن الأسْمَاء «تاريخ» البُخَاري، وابن أبي خَيْثمة، وكتاب ابن أبي حاتم، ومن ضَبْط الأسْمَاء كتاب ابن مَاكُولا، وليعتن بكُتب غريب الحديث وشُروحه، وليَكُن الإتْقَان من شأنهِ، وليُذَاكر بمحفُوظه، ويُبَاحث أهل المَعْرفة.

ككتاب ابن جُريج، وابن أبي عَرُوبة، وسعيد بن منصُور، وعبد الرزَّاق، وابن أبي شَيْبة، وغيرهم.

(**ثمَّ من**) كُتب (**العِلل كِتَابه**) أي: أحمد (**وكِتَاب الدَّارقُطْني**).

(**ومن**) كُتب (**الأسْماء «تاريخ البُخَاري»**) «الكبير» (و) «تاريخ» (**ابن أبي خَيْثمة، وكتاب ابن أبي حاتم**) في «الجرح والتَّعديل».

(**ومن**) كُتب (**ضَبْط الأسْمَاء، كتاب ابن ماكولا**).

(**وليَعْتن بِكُتب**[1] **غريب الحديث و**)[2] كتب (**شُروحه**) أي: الحديث.

(**وليَكُن الإتْقَان من شأنه**) بأن يَكُون كُلَّما مرَّ به اسم مُشْكل، أو كلمة غريبة بحثَ عنها، وأودعها قلبه.

وقد قال ابن [هـ/١٧٦/أ] مهدي: «الحفظ الإتقان»[3].

(**وليُذاكر بمحفُوظه، ويُبَاحث أهل المَعْرفةِ**) فإنَّ المُذَاكرة تُعين على دَوَامه.

قال علي بن أبي طَالب: «تذاكرُوا هَذَا الحديث، إلا تفعلُوا يَدْرُس»[4].

وقال ابن مسعود: «تذاكَرُوا [ز/٩٩/ب] الحديث، فإنَّ حياته مُذاكرته»[5].

وقال ابن عبَّاس: «مُذاكرة العلم ساعة، خير من إحياء ليلة»[6].

---

(١) في [ظ]، و[ح]: «بكتاب». (٢) في [ظ]، و[ح]: «ومن».
(٣) المدخل للبيهقي (١/ ٣٧٦)، و«الحلية» (٩/ ٤).
(٤) «سنن الدارمي» [٦٢٦]، و«مصنف ابن أبي شيبة» (٥/ ٢٨٥)، و«المدخل» (١/ ٢٨٨).
(٥) «سنن الدارمي» [٦١٩]، و«المدخل» (١/ ٢٨٨).
(٦) «المدخل» (١/ ٣٠٥).

فصلٌ: وليَشْتغل بالتَّخريجِ والتَّصنيف إذا تأهَّل لهُ، وليَعْتَنِ بالتَّصنيف في شَرْحِهِ وبيان مُشْكلِهِ، مُتقنًا واضحًا، فقَلَّما يمهرُ في عِلْمِ الحَديثِ من لم يَفْعل هَذَا.

وقال أبو سعيد الخُدْري: «مُذاكرة الحديث، أفضل من قراءة القرآن»(١).

وقال الزُّهْري: «آفةُ العِلْم النِّسيان وقِلَّة المُذَاكرة»(٢). رواها(٣) البَيْهقي في «المدخل».

وليَكُن حفظه له بالتَّدريج قليلًا قليلًا، ففي «الصَّحيح»: «**خُذُوا من الأعْمَال مَا تُطيقُون**»(٤).

وقال الزُّهْري: «من طلبَ العلم جُمْلة، فاتهُ جُمْلة، وإنَّما يُدْرك العِلْم حديث وحديثان»(٥).

* * *

(**فصلٌ: وليشتغل**(٦) **بالتخريج والتصنيف إذا تأهَّل له**) مبادرًا إليه (**وليعتن بالتَّصنيف في شرحه، وبيان مُشكله متقنًا واضحًا. فقَلَّما يمهرُ**(٧) **في علم الحديث من لم يفعل هذا**).

قال الخَطِيبُ: «لا يتمهَّر في الحديث، ويقف على غَوامضهِ، ويستبين الخَفي من فوائده، [ظ/١٢٦/أ] إلَّا من جمعَ مُتفرقه، وألَّف مُتَشَتَّتَه(٨)، وضمَّ بعضه إلى بعض، فإنَّ ذلك مِمَّا يُقوِّي النَّفس، ويُثبت الحفظ، ويذكي القلب، وَيَشْحِذُ الطَّبع، ويبسُط اللِّسان، ويُجيد [ح/٩٦/أ] البَيَان، ويَكشف المُشْتَبِه، ويُوضح المُلْتبس، ويكْسب أيضًا جَميل الذِّكر، ويخلدهُ إلى آخر الدَّهر، كما قال الشَّاعر:

---

(١) «المدخل» (١/ ٣٠٦).
(٢) «سنن الدارمي» [٦٢١]، و«المدخل» (١/ ٢٩٣).
(٣) في [د]، و[ز]، و[هـ]، و[ح]: «رواهما».
(٤) أخرجه البخاري [٨٥٦١].
(٥) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٣٢).
(٦) في [هـ]: «ويشتغل».
(٧) في [هـ]، و[ظ]، و[ح]: «تمهر».
(٨) في [ظ]، و[ح]: «مشتته».

وللعُلَمَاء في تَصْنيفِ الحديث طَريقَتانِ، أجْوَدهُمَا: تَصْنيفهُ على الأبْوَابِ، فيذكر في كلِّ بَابٍ ما حضرهُ فيه، ....

يَمُوت قومٌ فيُحيي العِلْمُ ذِكْرَهُم ... والجهلُ يُلْحِقُ أمواتًا بأمواتِ[(١)]

قال: وكان بعض شُيوخنا يقول: «من أراد الفائدة فليكسر قلم النَّسخ، وليأخذ قلم التَّخريج»[(٢)].

وقال المُصنِّف في «شرح المهذب»: «بالتَّصنيف يطلع [على][(٣)] حقائق العُلوم ودقائقه[(٤)]، ويثبت معه؛ لأنَّه يضطره إلى كثرة [هـ/١٧٦/ب] التَّفتيش، والمُطَالعة، والتَّحقيق، والمُرَاجعة، والاطِّلاع على مُخْتلف كلام الأئمة، وَمُتَّفقِه وواضحه من مشكله[(٥)]، وصحيحه من ضعيفه، وجزله من رَكيكه، وما لا اعتراض فيه من غيره، وبه يتَّصف المُحقِّق بصفة المُجْتهد».

قال الرَّبيع: «لم أرَ الشَّافعي آكلًا بنهار، ولا نائمًا بليل، لاهتمامه بالتَّصنيف»[(٦)].



(**وللعُلماء في تصنيف الحديث**) وجمعه (**طريقتان**)[(٧)]:

(**أجودهما: تصنيفه على الأبواب**) الفِقْهية، كالكُتب السِّتة ونحوها، أو غيرها، «كشعب الإيمان» للبيهقي و«البعث والنشور» له وغير ذلك. [د/١١٨/ب]

(**فيذكر في كلِّ باب ما حضره**) مِمَّا وردَ (**فيه**) مِمَّا يدل على حُكْمه، إثباتًا أو نفيًا، والأولى أن يقتصر على ما صحَّ، أو حَسُن، فإن جمع الجميع فليُبيِّن عِلَّة الضعيف.

(١) في [ز]: «يجعل أحياء كأموات»، وفي [ظ]: «يلحق أحياء بأموات» وله وجه.
(٢) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٢٨٠) بتصرف.
(٣) سقط من [د]، و[ظ]، و[ح].
(٤) في [ظ]: «يطلع على دقائق العلوم وحقائقها»، وفي [ح]: «يطلع على دقائق العلوم ودقائقها».
(٥) في [د]، و[ح]: «شكله».
(٦) «المجموع» للنووي (١/ ٥٦).
(٧) في [هـ]: «طريقان».

والثَّانية: تَصْنيفهُ عَلَى المَسَانيد.

فيَجْمع في ترجمةِ كُلِّ صحابي ما عندهُ من حَدِيثه، صَحيحهِ وضَعيفهِ، وعلى هَذَا له أن يُرَتِّبه على الحُرُوف، أو القَبَائل، فيبدأ ببني هاشم، ثمَّ الأقْربِ فالأقْربِ نَسَبًا إلى ....

(**والثانية: تصنيفه على المسانيد**) كل مسند على حدة.

قال الدَّارقُطْني: «أوَّل من صنَّف مُسندًا نُعيم بن حمَّاد»[(١)].

قال الخَطِيب: «وقد صنَّف أسد بن مُوسى مُسندًا، وكان أكبر من نُعيم سنًّا، وأقدم سماعًا. فيُحتمل أن يَكُون نُعيم سبقهُ في حَدَاثته»[(٢)].

وقال الحاكم: «أوَّل من صنَّف المسند على تراجم الرِّجال في الإسلام عُبيد الله بن موسى العَبسي، وأبو داود الطَّيالسي»[(٣)]. وقد تقدَّم ما فيه في نوع الحسن.

وقال ابن عَدي: «يقال: إنَّ يحيى الحمّاني أوَّل من صنَّف المسند بالكوفة، وأوَّل من صنَّف المسند بالبصرة مُسدَّد، وأوَّل من صنَّف المسند بمصر أسد [ز/١٠٠/أ] السُّنة، وأسد قبلهما وأقدم موتًا»[(٤)].

وقال العُقَيلي عن علي بن عبد العزيز: «سمعتُ يحيى الحماني[(٥)] يَقُول: لا تسمعُوا كلام أهل الكُوفة فيّ، فإنَّهم يَحْسدونني؛ لأنِّي أوَّل من جمع المسند»[(٦)].

(**فيَجْمع**[(٧)] **في ترجمة كلِّ صحابي** [هـ/١٧٧/أ] **ما عنده من حديثه صحيحه**) وحسنه (**وضعيفه، وعلى هذا لهُ أن يُرتبه على الحُروف**) في أسماء الصَّحابة، كما فعل الطَّبراني، وهو أسهل [ظ/١٢٦/ب] تَناولًا. (**أو**) على (**القبائل، فيبدأ ببني هاشم، ثمَّ الأقرب فالأقرب نسبًا إلى**

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٢٩٠).
(٢) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٢٩٠). (٣) «المدخل إلى الإكليل» (٣٠).
(٤) «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي (٧/ ٢٣٩).
(٥) في [د]، و[ز]، [هـ]، و[ح]: «الحاني».
(٦) «ضعفاء العقيلي» [٢٠٤٦]. (٧) في [د]، و[ز]، و[هـ]: «فيجتمع».

رَسُول الله ﷺ، أو على السَّوابق، فبالعَشرة، ثمَّ أهل بدر، ثمَّ الحُديبية، ثمَّ المُهَاجرين بينها وبين الفَتْح، ثمَّ أصَاغر الصَّحَابة، ثمَّ النِّسَاء، بادئا بأمَّهَات المُؤمنين، ومن أحسنه تَصْنيفهُ مُعلَّلًا، بأن يَجْمع في كلِّ حديث، أو بابٍ طُرقهُ، واختلاف رُواته.

ويَجْمعُون أيضًا حديث الشّيوخ، كل شَيْخ على انْفَراده، كمَالك وسُفيان، وغيرهمَا، ....

رَسُول الله ﷺ أو على السَّوابق) في الإسلام **(فبالعشرة)** يبدأ، **(ثمَّ أهل بَدْر)**، **(ثمَّ الحُديبية، ثمَّ المُهاجرين بينها وبين الفتح)**. ثمَّ من أسلم يوم الفتح. **(ثمَّ أصاغر الصَّحابة)** سِنًّا، كالسَّائب بن يزيد، وأبي الطُّفيل. **(ثمَّ النِّساء، بادئًا بأمهات المُؤمنين)**.

قال ابن الصَّلاح: «وهذا أحسن»[1].

(ومن أحسنه) أي: التَّصنيف **(تصنيفه)** أي: الحديث **(مُعلَّلا بأن يَجْمع في كلِّ حديث أو باب طُرقه، واختلاف رُواته)** فإن معرفة المُعلَّل[2] أجل أنواع الحديث. والأوْلَى جعلهُ على الأبْوَاب، ليسهل تناوله، وقد صنَّف يعقوب بن شيبة[3] «مسنده» مُعلَّلا فلم يتم. قيل: «ولم يُتمَّم مسند معلل قط، وقد صنَّف بعضهم مسند أبي هُرَيرة مُعلَّلا في مائتي جُزء»[4].

تَنْبِيهٌ [من طرق التصنيف: جمعه على الأطراف]:

من طرق التَّصنيف أيضًا جمعه على الأطراف، فيذكر طرف الحديث الدَّال على بقيته، ويجمع أسانيده، إمَّا مستوعبًا، أو مُقيدًا بكتب مخصوصة.

* * *

(ويجمعون أيضًا حديث الشّيوخ، كل [ح/٩٦/ب] **شيخ على انفراده، كمالك، وسفيان وغيرهما)** كـ«حديث الأعْمَش» للإسْمَاعيلي، و«حديث

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (٤٣٤).
(٢) في [ز]، و[هـ]: «العلل».
(٣) في [ح]: «ابن أبي شيبة».
(٤) «الشذا الفياح» (١/٤١٧).

والتَّراجم كمالك، عن نافع، عن ابن عُمر، وهِشَام، عن أبيه، عن عائشة، والأبواب، كرؤية الله تَعَالَى، ورَفْع اليدين في الصَّلاة.

وليَحْذر من إخْراج تَصْنيفه، إلَّا بعد تَهْذيبه وتَحْريره، وتَكْريرِهِ النَّظر فيه، وليَحْذر من تَصْنيف ما لَمْ يتأهَّل لهُ، ويَنْبغي أن يَتَحرَّى العِبَارات الوَاضحة، والاصْطلاحَات المُسْتعملة.

الفُضَيل بن عِيَاض» للنَّسائي، وغير ذلك.

(و) يَجْمعُون أيضًا (**التَّراجم، كمالك عن نافع عن ابن عُمر، وهشام عن أبيه عن عائشة**) وسُهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هُريرة.

(و) يجمعون أيضًا (**الأبواب**) بأن يُفرد[1] كل باب على حدة بالتَّصنيف «(**كرؤية الله تعالى**») أفرده الآجُري [هـ/١٧٧/ب] (و«**رفع اليدين في الصَّلاة**») و«القِرَاءة خلف الإمام» أفردهما البُخَاري، و«النية» أفرده ابن أبي الدُّنيا، و«القَضَاء باليمين والشَّاهد» أفرده الدَّارقُطْني، [د/١١٩/أ] و«القُنوت» أفردهُ ابن منده، و«البَسْملة» أفردهُ ابن عبد البر وغيره، وغير ذلك.

ويجمعون أيضًا الطُّرق لحديث واحد، كطرق حديث: «**من كذبَ عليَّ**...» للطَّبراني، وطُرق حديث الحوض للضياء، وغير ذلك.

* * *

(**وليحذر من إخراج تصنيفه**) من يده (**إلَّا بعد تهذيبه، وتحريره، وتكريره**[2] **النظر فيه وليحذر من تصنيف ما لم يتأهَّل له**) فمن فعل ذلك لم يُفلح[3]، وضره في دينه وعلمه وعرضه.

قال المُصنِّف من زَوَائده: (**ويَنْبغي أن يتحرَّى**) في تصنيفه (**العِبَارات الواضحة**) والموجزة (**والاصْطلاحات المُسْتعملة**) ولا يُبالغ في الإيجَاز، بحيث يُفضي إلى الاستغلاق، [ظ/١٢٧/أ] ولا في الإيضاح، بحيث ينتهي إلى

---

(١) في [ز]: «يفردوا».
(٢) في [هـ]، و[ظ]، و[ح]: «وتكرير».
(٣) في [هـ]: «يفتح».

. . . .

الركاكة، وأن يكون[١] اعتناؤه من التَّصنيف بِمَا لم يُسْبق إليه أكثر.

قال في «شرح المُهذَّب»: «والمُرَاد بذلك أن لا يَكُون هناك تصنيف يُغني عن مُصنَّفه في جميع[٢] أسَاليبه، فإن أغْنَى عن بعضهَا [ز/١٠٠/ب] فليُصنِّف من جنسه ما يزيد زيادات يُحتفل بها، مع ضم ما فاته من الأسَاليب. قال: وليَكُن تَصْنيفه فيما يعم الانْتفاع به، ويَكْثُر الاحتياج إليه»[٣].

وقد رُوِّينا عن البُخَاري في آداب طالب الحديث أثرًا لطيفًا نختم به هذا النَّوع: أخبرني أبو الفضل الأزهري وغيره سماعًا، أخبرنا أبو العبَّاس المَقْدسي، أخبرتنا عائشة بنت علي، أنا[٤] أبو عيسى بن علاق[٥]، أخبرتنا فاطمة بنت سعد الخير، أخبرنا[٦] أبو نصر اليُونَارتي[٧]، سمعت الإمام أبا محمَّد الحسن بن أحمد السَّمرقندي، يقول: سمعت أبا بكر محمَّد بن أحمد [هـ/١٧٨/أ] بن محمَّد بن صالح بن خلف، يقول: سمعتُ أبا ذر عمَّار بن مُحمَّد بن مَخْلد التميمي يقول: سمعتُ أبا المُظفَّر محمَّد بن أحمد بن حامد البُخَاري قال: لمَّا عُزِلَ أبو العبَّاس الوليد بن إبْرَاهيم بن يزيد[٨] الهمذاني[٩] عن قضاء الري ورد بُخَارى، فحملني مُعلِّمي أبو إبْرَاهيم الخُتَّلي إليه وقال له: أسألكَ أن تُحدِّث هذا الصَّبي مما[١٠] سمعت من مَشَايخنا، فقال: ما لي

(١) في [هـ]: «وليكون».
(٢) في [ز]: «في جمع»، وفي [هـ]: «من جميع».
(٣) «المجموع» للنووي (١/ ٥٧).
(٤) في [ز]: «أبنا».
(٥) في [هـ]: «غلاف»، وفي [ظ]: «علاف».
(٦) في [هـ]، و[ظ]، و[ح]: «أنا».
(٧) اليونارتي: بضم الياء، وفتح النون، نسبة إلى يونارت، وهي قرية على باب أصبهان، وهو الحافظ أبو نصر الحسن بن محمد، كان مكثرًا في الرواية، وكثير الكتابة، والأسفار، وتوفي بأصبهان في حدود سنة (٥٣٠هـ). الأنساب (٥/ ٧١٠، ٧١١).
(٨) في [ز]: «زيد».
(٩) في [هـ]، و[ح]: «الهمداني».
(١٠) في [ز]: «بما».

. . . .

سماع، قال: فكيف وأنت فقيهٌ؟ قال: لأنّي لمَّا بلغتُ مبلغ الرِّجال تاقت نَفْسي إلى طلب الحديث، فقصدتُ محمَّد بن إسماعيل البُخَاري، وأعلمتهُ مُرَادي، فقال لي: يا بني لا تدخل في أمر إلَّا بعد معرفة حُدوده، والوقُوف على مَقَاديره، واعلم أنَّ الرَّجُل لا يصير مُحدِّثًا كاملًا في حديثه إلَّا بعد أن يكتب أربعًا، مع أربع، كأربع، مثل أربع، في أربع، عند أربع، بأربع، على أربع، عن أربع، لأربع، وكل هذه الرُّباعيات لا تتم إلَّا بأربع، مع أربع، فإذا تمَّت له كلها، هان عليه أربع، وابتلي بأربع، فإذا صبر على ذلك أكرمه الله في الدُّنيا بأربع، وأثابه في الآخرة بأربع. قلتُ له: فسِّر لي رحمكَ الله مَا ذكرتَ من أحوال هذه الرُّباعيات، قال: نعم، أمَّا الأربعة[١] الَّتي يحتاج إلى كتبها هي: أخبار الرَّسُول ﷺ [ح/٩٧/أ] وشَرائعه، والصَّحابة ومقاديرهم، والتَّابعين [د/١١٩/ب] وأحوالهم، وسائر العُلماء وتواريخهم، مع أسْمَاء رِجَالها، وكُنَاهم، وأمْكِنتهم، وأزْمنتهم. كالتَّحميد مع الخطب[٢]، والدُّعاء مع التوسل[٣]، والبَسْملة مع السُّورة، والتَّكبير [ظ/١٢٧/ب] مع الصَّلوات. مثل المُسندات، والمُرْسلات، والموقُوفات، والمقطُوعات. في صِغَرِه، وفي إدْرَاكه، وفي شَبَابه وفي كهولته. عند شُغله، وعند فَرَاغه، وعند فَقْره، وعند غِنَاه. بالجِبَال، والبِحَار، [هـ/١٧٨/ب] والبُلْدان، والبَرَاري. على الأحْجَار، والأصْدَاف، والجُلود، والأكْتَاف. إلى الوقت الَّذي يُمكنه نَقْلها إلى الأوْرَاق، عمَّن هو فوقهُ، وعمَّن هو مثله، وعمَّن هو دُونه، وعن كتاب أبيهِ، يتيقَّن أنَّه بخط أبيه دون غيره. لوجه الله ـ تعالى ـ، طالبًا لمرضاته، والعمل[٤] بما

---

(١) في [ظ]: «الأربع».

(٢) في [د]، و[هـ]، و[ح]: «الخطيب»، والمثبت من [ز]، و[ظ] موافق لما في «الإلماع».

(٣) من [ز]، و«الإلماع»، وفي بقية النسخ: «الرسل».

(٤) في [ظ]: «وللعمل».

. . . .

وافق[1] كِتَاب الله منها، ونَشْرها[2] بين طَالبيها، والتَّأليف في إحياء ذكره بعده، ثـمَّ لا تتم له هذه الأشياء إلَّا بأربع، هي من كسب العبد: معرفة الكِتَابة، واللُّغة، والصَّرف، والنَّحو. مع أربع، هنَّ من عطاء[3] الله تعالى: الصحَّة، والقُدْرة، والحِرْص، والحفظ. فإذا صحَّت له هذه الأشياء، هان عليه أربع: الأهل، والولد، والمال، والوطن. وابْتُلي بأربع: شماتة الأعداء، وملامة الأصدقاء، وطعن الجُهلاء، وحسد العُلماء. فإذا صبر على [ز/١٠١/أ] هذه المحن أكرمهُ الله في الدُّنيا بأربع: بعز القَنَاعة، وبهيبة اليقين، وبلذة العلم، وبحبرة[4] الأبد. وأثَابهُ في الآخرة بأربع: بالشَّفاعة لمن أراد من إخوانه، وبظلِّ العرش، حيث لا ظلَّ إلَّا ظله، ويسقي من أراد من حوض مُحمَّد ﷺ وبجوَار النَّبيين في أعلى عِليين في الجنَّة، فقد أعلمتك يا بني بمُجْملات جميع[5] ما كنتُ سمعتُ من مشايخي متفرقًا في هذا الباب، فأقبل الآن على ما قصدتني له أو دع[6]

* * *

---

(١) في [ظ]، و[ح]: «يوافق».
(٢) في [ظ]: «ولنشرها».
(٣) في [ظ]: «إعطاء».
(٤) في [ز] ونسخة على [ظ]: «وبحسن»، وفي [ظ]: «وبخيرة».
(٥) في [ظ]: «بجميع مجملات».
(٦) «الإلماع» (٢٩ ـ ٣٣) ونقل محققه الأستاذ: السيد أحمد صقر رَحِمَهُ اللَّهُ عن السخاوي أن الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «منذ قرأت هذه الحكاية إلى أن كتبت هذه الأسطر، وقلبي نافر من صحتها، مستبعد لثبوتها، تلوح أمارة الوضع عليها، وتلمح إشارة التلفيق فيها، ولا يقع في قلبي أن محمد بن إسماعيل يقول هذا، ولا بعضه».

النَّوع التَّاسع والعِشْرُون

مَعْرِفةُ الإسْنَاد العَالي والنَّازل

الإسْنَاد خصيصةٌ لهذه الأُمَّة.

(النَّوع التاسع والعشرون: **معرفة**(١) **الإسناد العالي والنازل**).

(**الإسْنَاد**) في أصْلِهِ (**خصيصة**) فاضلة (**لهذه الأمَّة**) ليست لغيرها من الأُمم.

قال ابن حَزْم: «نقلُ الثِّقة عن الثِّقة، يبلغُ به النَّبي ﷺ مع الاتِّصال، خصَّ الله به المُسلمين دونَ سائر الملل، وأمَّا مع الإرسال والإعضال فيُوجد في كثير من اليهود، [هـ/١٧٩/أ] لكن لا يقربون [فيه](٢) من مُوسى قُربَنا من محمَّد ﷺ بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين مُوسى أكثر من ثلاثين عصرًا، وإنَّما يبلغون إلى شمعون ونحوه».

قال: «وأمَّا النَّصارى، فليسَ عندهم من صِفَة هذا النَّقل إلَّا تحريم الطَّلاق فقط؛ وأمَّا النَّقل بالطَّريق المُشْتملة على كذَّاب، أو مجهول العين، فكثير في نقل اليهود والنَّصارى». [ظ/١٢٨/أ]

قال: «وأمَّا أقوال الصَّحَابة والتَّابعين، فلا يُمكن اليهودَ أن يبلغوا إلى صاحب نبي أصلًا، ولا إلى تابع له، ولا يمكن النَّصاري أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولص»(٣).

وقال أبو علي [الغَسَّاني](٤) الجَيَّاني: «خصَّ الله تعالى [د/١٢٠/أ] هذه

---

(١) في [هـ]: «في معرفة». (٢) سقط من [هـ]، وفي [ظ]: «به».
(٣) «الفصل في الملل» لابن حزم (٢/ ٦٩، ٧٠) بتصرف.
(٤) من [ظ].

وسُنَّة بالغةٌ مُؤكَّدةٌ، وطلبُ العُلُو فيهِ سُنَّة، ولهَذا اسْتُحبَّت الرِّحلةُ.

الأُمة بثلاثة أشْيَاءَ لم يُعْطِها مَن قَبْلَها: الإسْنَاد، والأنْسَاب، والإعراب»[١].

ومن أدلة ذلك، ما رواهُ الحاكم وغيره[٢]، عن مَطَرٍ الورَّاقِ في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَثَـٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾ [الأحقاف: ٤] قال: إسناد الحديث»[٣].

(**وسُنَّة بالغة مُؤكَّدة**) قال ابن المُبَارك: «الإسناد من الدِّين، لَوْلا الإسْنَاد، لقال من شاء ما شاء». أخرجه مُسلم[٤].

وقال سُفيان بن عُيينة: «حدَّث الزُّهْري يومًا بحديث، فقلت: هاته بلا إسناد، فقال الزُّهْري: أترقى السَّطح بلا سلم»[٥].

وقال الثَّوري: «الإسناد سلاح المُؤمن»[٦].

(**وطلب العلو فيه سُنَّة**) قال أحمد بن حنبل: «طلب الإسْنَاد العالي سُنَّة عمَّن سلف؛ لأنَّ أصْحَاب عبد الله كانُوا يَرْحلون من الكُوفة إلى المَدِينة، فيتعلَّمُون من عمر، ويسمعون منهُ»[٧].

وقال محمَّد بن أسْلم الطُّوسي: «قُرْب [ح/٩٧/ب] الإسْنَاد قُرب ـ أو قُرْبة ـ إلى الله»[٨].

(**ولهذا اسْتُحِبَّت الرِّحْلة**) كما تقدَّم، قال الحاكم: «ويُحتج له بحديث أنس في الرَّجُل الَّذي أتَى النَّبي ﷺ وقال: أتانا [هـ/١٧٩/ب] [رسولكَ[٩]،

---

(١) نقل هذا القول الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (٤٠) عن أبي بكر محمد بن أحمد، قال: «بلغني أن الله خص. . .» إلخ.

(٢) «شرف أصحاب الحديث» (٣٩). (٣) «المدخل إلى الإكليل» (٢٧).

(٤) «مقدمة صحيح مسلم» (١٨).

(٥) «جامع التحصيل» للعلائي (٥٠)، ورواه الخطيب في «الكفاية» (١/ ٣٩٣) وغيره من كلام ابن المبارك.

(٦) «المدخل إلى الإكليل» (٢٩). (٧) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ١٢٣).

(٨) «مقدمة ابن الصلاح» (٤٤١).

(٩) من هنا يبدأ سقط من [هـ] بمقدار لوحة كاملة.

. . . .

فزعمَ كذا. . . الحديث»[١]. رواه مُسلم.

قال: ولو كان طَلب العُلو في الإسْنَاد غير مُسْتحب؛ لأنكرَ عليه سُؤاله لذلك، ولأمره بالاقتصَار على ما أخبرهُ الرَّسُول عنه.

قال: وقد رحل في طلب الإسْنَاد غير واحد من الصَّحابة، ثمَّ ساق بسنده حديث خُروج أبي أيُّوب إلى عُقبة بن عامر يسأله عن حديث سمعه من رَسُول الله ﷺ، لم يبق أحد مِمَّن سمعه من رَسُول الله ﷺ غير عُقبة، الحديث في ستر المؤمن[٢]»[٣].

وقال العَلائي: «في الاسْتدلال بما ذكرُوه نظر لا يخفى. أمَّا حديث ضِمَام فقد اختلف العُلماء فيه، هل كان أسلم قبل [ز/١٠١/ب] مجيئه أو لا؟ فإن قلنا[٤]: إنَّه لم يكن أسلم، كما اختاره أبو داود[٥]، فلا ريب في أنَّ هذا ليس طلبًا للعلو، بل كان شاكًا في قول الرَّسُول الَّذي جاءهُ، فرحلَ إلى النَّبي ﷺ حتَّى استثبت الأمر، وشاهد من أحْوَاله، ما حصل له العلم القَطْعي بصدقه، ولهذا قال في كلامه: «فزعم لنا أنَّك. . .» إلى آخره، فإنَّ الزَّعم إنَّما يكون في مظنة الكذب.

وإن قلنا: كان أسلم، فلم يكن مجيؤه أيضًا لطلب العلو في الإسناد، بل ليرتقي من الظَّن إلى اليقين؛ لأنَّ الرَّسول الَّذي أتاهم لم يفد خبره إلَّا الظَّن، ولقاء النَّبي ﷺ [ظ/١٢٨/ب] أفاد اليقين.

قال: وكذلك ما يحتج به لهذا القول من رحلة جماعة من الصَّحَابة

---

(١) رواه مسلم (١/ ١٧٠).

(٢) أخرجه الحميدي في «مسنده» [٣٨٤]، والروياني في «مسنده» [١٥٩]، والخطيب في «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» [٣٧]، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٨/ ٥٦).

(٣) «معرفة علوم الحديث» (٥ ـ ٧). (٤) في [ز]: «قيل».

(٥) حيث أورد الحديث في باب: ما جاء في المشرك يدخل المسجد.

وهو أقْسَامٌ: أجلُّهَا: القُرْب من رَسُول الله ﷺ بإسْنَاد صحيحٍ نَظيفٍ.

والتابعين في سماع أحاديث مُعينة إلى البلاد، لا دليل فيه أيضًا، لجَوَاز أن تكون تلك الأحاديث لم تتصل(١) إلى من رحل بسببها من جهة صحيحة، فكانت الرحلة لتحصيلها لا للعلو فيها.

قال: نعم لا ريب في اتفاق أئمة الحديث قديمًا وحديثًا على الرحلة إلى من عنده الإسْنَاد العالي»(٢).

* * *

(**وهو**) أي العلو [د/١٢٠/ب] (**أقسام**) خمسة:

(**أجلها القُرب من رَسُول الله ﷺ**) من حيث العدد (**بإسناد صحيح نظيف**) بخلاف ما إذا كان مع ضعف فلا التفات إلى هذا العلو، لا سيما إن كان فيه بعض الكذَّابين المُتأخِّرين، مِمَّن ادَّعى سماعًا من الصَّحابة، كأبي هُدْبة، ودينار، وخِرَاش، ونُعيم بن سالم، ويَعْلى بن الأشْدق، وأبي الدُّنيا الأشج.

قال الذَّهَبي: «متى رأيت المُحدِّث يفرح بعوالي هؤلاء، فاعلم أنَّه عامي بعد»(٣).

وأعلى ما يقع لنا ولأضرابنا في هذا الزَّمان من الأحاديث الصِّحاح المُتصلة بالسَّماع ما بيننا وبين النَّبي ﷺ فيه اثنا عشر رَجُلًا، وبالإجازة(٤) في الطَّريق أحد عشر، وذلك كثير، وبضعف يسير غير واهٍ عشرة، ولم يقع لنا بذلك إلَّا أحاديث قليلة جدًّا في «معجم الطَّبراني الصَّغير».

---

(١) في [ظ]: «تصل».

(٢) «بغية الملتمس» للعلائي (٤٤ ـ ٤٥) ولا يخفى ما فيه من التعسف في الرد.

(٣) في «ميزان الاعتدال» (٦/١٩٦): «وما يعني برواية هذا الضرب ويفرح بعلوها إلا الجهلة». وأما عبارة المصنف فهي شبيهة بعبارة الأبناسي في «الشذا الفياح» (٢/٤٢٣)، والعراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣١٠).

(٤) في [ز]، و[ظ]، و[ح]: «وبإجازة».

. . . .

أخبرني مُسْنِد الدُّنيا أبو عبد الله محمَّد بن مُقْبِل الحلبي إجازة مُكاتبة منها(١)، في رجب سَنَة تسع وستين وثمانمائة، عن محمَّد بن إبْرَاهيم بن أبي عُمر المَقْدسي، وهو آخر من حدَّث عنه بالإجازة، أنا أبو الحسن علي بن أحمد بن البُخَاري، وهو آخر من حدَّث عنه، عن أبي القاسم عبد الواحد بن القاسم الصَّيدلاني، وهو آخر من حدَّث عنه، أخبرتنا أم إبْرَاهيم بنت عبد الله وأبو الفضل الثَّقفي سماعًا عليهما، قالا: أنا أبو بكر [ح/٩٨/أ] بن رِيذَة(٢)، أنا أبو القاسم الطَّبراني، ثنا عُبيد الله بن رُمَاحِس، سَنَة أربع وسبعين(٣) ومائتين، حدَّثنا أبو عَمرو زياد بن طارق، وكان قد أتت عليه مائة وعشرون سَنَة، قال: سمعتُ أبا جَرْوَلٍ زهير بن صُرَدَ الجُشَمِي يقول: لمَّا أَسَرَنا رَسُولُ الله ﷺ يوم حُنين، يوم هوازن، وذهب يُفرِّق السَّبي والنِّساء، فأتيته فأنشأتُ](٤) أقول هذا الشِّعر:

امْنُنْ عَلينا رَسُولَ الله في كَرَمٍ ... فإنَّك المرءُ نرجُوهُ وننتظرُ
امْنُنْ عَلَى بَيْضةٍ قد عاقها(٥) قَدَرٌ ... مُشتِّتٌ شَمْلَها في دهرها غِيَرُ [ظ/١٢٩/أ]
[يا خيرَ طِفلٍ ومولودٍ ومنتَخَبٍ ... في العالمين إذا ما حصل البشر](٦)
أبقت لنا الدَّهر هُتَّافًا(٧) على حَزَنٍ ... على قُلوبهم الغَمَّاء والغَمَرُ [ز/١٠٢/أ]
إن لم تَدَارَكْهُم نَعْمَاءُ تَنْشُرُها ... يا أرجحَ النَّاس حِلْمًا حين يُختبرُ
امْنُنْ على نِسْوة قد كُنتَ تَرْضَعُها ... إذ فُوكَ يَمْلؤه من مَحْضِها دُرَرُ
إذ كنت طفلًا صغيرًا كنت تَرْضَعُها ... وإذ يَزِينُكَ ما تَأْتي وما تَذَرُ

(١) كذا بالأصول والأوجه: «منه».
(٢) في [د]، و[ح]: «ربدة»، وفي [ظ]: «أبو بكر بن زائدة»، والمثبت من [ز] موافق لما في «الإكمال لابن ماكولا» (٤/ ١٧٥).
(٣) في [ظ]: «وستين».
(٤) هنا ينتهي السقط الذي في [هـ].
(٥) في [هـ]: «عافها».
(٦) من [ظ]، وأثبته ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٢/ ٥٢٠).
(٧) في نسخة على [ظ]: «الحرب تهتافًا».

. . . .

لا تَجْعَلَنَّا كمن شَالَت نَعَامَتُهُ واستَبقِ(١) منَّا فإنَّا مَعْشر زُهُرُ
إنَّا لنشكُر للنَّعمَاء إذ(٢) كُفِرَتْ وعندنا بعد هذا اليَوْم مُدَّخرُ
فأَلْبِسِ العَفْوَ مَنْ قد كنت ترضَعُهُ من أُمهاتك إنَّ العفو مُشْتَهَرُ
يا خيرَ من مَرَحت كُمْتُ الجِياد بِهِ عندَ الهِيَاجِ إذا ما استَوْقدَ الشَّررُ
إنَّا نُؤمِّل(٣) عَفْوًا منكَ تُلْبِسُهُ هذي البَريَّةَ إذ تعفُو وتَنْتَصِرُ(٤)
فاعفُ عفا الله عمَّا أنتَ راهبهُ يوم القيامة إذ يُهدى لكَ الظَّفرُ [د/ ١٢١/أ]

قال: فلمَّا سمع النَّبي ﷺ هذا الشِّعر قال: «**ما كان لي ولبَنِي عبد المُطَّلب فهو لكم**». وقالت قُريش: ما كان لنا فهو لله ولرَسُوله، وقالت الأنصار: ما كانَ لنا، فهو لله ولرَسُوله(٥).

هذا حديث حسنٌ غريب من هذا الوجه، عُشَاري، أخرجه أبو سعيد بن الأعرابي في «معجمه» عن ابن رُمَاحِس(٦)، و[أبو الحسن](٧) بن قانع، عن عُبيد الله بن علي الخوَّاص، عن ابن رُمَاحِس(٨).

وله شاهد(٩) من رواية ابن إسْحَاق في «المغازي» قال: «حدَّثني عَمرو بن شُعيب، عن أبيه، عن جدِّه قال: لمَّا كان يوم(١٠) حُنين، يوم هَوَازن...»(١١)، فذكر القِصَّة، [وسياقه أتم](١٢).

---

(١) في [ظ]: «فاستبق».
(٢) في [ظ]: «للنعما إذا».
(٣) في [ظ]: «نأمل».
(٤) في [ظ]: «وتغتفر».
(٥) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٥/ ٢٦٩)، و«الأوسط» (٥/ ٤٥)، و«الصغير» (١/ ٣٩٥).
(٦) «معجم ابن الأعرابي» [١٩٦٦].
(٧) من [ز].
(٨) «معجم الصحابة» لابن قانع (١/ ٢٢٧، ٢٢٨).
(٩) في [ح]: «شواهد».
(١٠) في [د]: «لما كان يوم القيامة حنين»، ولعله سبق قلم من الناسخ.
(١١) «البداية والنهاية» (٤/ ٣٥٣).
(١٢) من [ز].

الثَّاني: القُرْبُ من إمَام من أئمَةِ الحديث

وقد أخرجه الضياء في «المختارة» من حديث زُهير، واستشهد له بحديث عَمرو بن شُعيب، فهو عنده على شرط الحسن.

وأمَّا الذَّهبي فقال في «الميزان»: «عُبيد الله بن رُمَاحِس القيسي الرَّملي، كان مُعمَّرًا ما رأيت للمُتقدمين فيه جرحًا». قال: «ثمَّ رأيت لحديثه هذا عِلَّة قادحة، قال ابن عبد البر [هـ/١٨٠/أ] فيه: رواهُ عُبيد الله، عن زياد بن طارق، عن زياد بن صُرَد بن زُهير، عن أبيه، عن جدِّه زُهير، فعمد عُبيد الله إلى الإسْنَاد فأسقط منه رَجُلين»[١].

وبه إلى الطَّبراني، ثنا جعفر بن حُميد بن عبد الكريم بن فرُّوخ الأنصاري الدمشقي، حدَّثني جدي لأمِّي عُمر[٢] بن أبان بن مُفضَّل المَدَني، قال: أراني أنس بن مالك الوضُوء، أخذ رِكْوَةً فوضعها على يَسَاره، وصبَّ على يده اليُمنى فغسَلها ثلاثًا، ثمَّ أدار الرِّكْوَة على يده [ظ/١٢٩/ب] اليُمْنى، فتوضَّأ ثلاثًا ثلاثًا، ومسحَ برأسه ثلاثًا، وأخذ ماءً جديدًا لسماخه[٣]، فقلت له: قد مسحت أُذنيك، فقال: يا غُلام إنَّهما من الرَّأس، ليس هُمَا من الوجه، ثمَّ قال: يا غُلام هل رأيت، أو فهمت، أو أعيد عليك، فقلت: قد كفاني، قال: هكذا رأيت رَسُول الله ﷺ يتوضَّأ[٤].

هذا حديث [ح/٩٨/ب] غريب من هذا الوجه، قال الذَّهبي في «الميزان»: «انفرد به الطَّبراني عن جعفر، وعُمَر بن أبان لا يدرى من هو. قال: والحديث ثُمَاني لنا على ضعفه»[٥].

* * *

(الثَّاني: القُرْب من إمام من أئمة الحديث) كالأعمش، وهُشَيم،

(١) «ميزان الاعتدال» (٣/٤٠٣). (٢) في [هـ]: «عمرو».
(٣) في [ز]، و[ح]: «الصماخه»، وفي [هـ]: «السماحة»، وفي [ظ]: «الصماخيْه».
(٤) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣/٣٤٧)، و«الصغير» (١/٢٠١).
(٥) «ميزان الاعتدال» (١/٤٠٥).

وإن كَثُر العَدَد إلى رَسُول الله ﷺ.

الثَّالث: العُلوُّ بالنِّسبة إلى رِوَاية أحد الكُتب الخَمْسة أو غَيْرها من الكتب المُعْتمدةِ، وهو ما كَثُرَ اعتناءُ المُتأخِّرين به، من المُوافقة، والأبْدَال والمُسَاواة، والمُصَافحة، فالمُوافقة أن يَقَع لكَ حديثٌ عن شيخ مُسلم من غير جِهَتِهِ بعددٍ أقلَّ من عددك إذا رويتَهُ عن مُسْلم عنه، والبَدَلُ أن يَقَعَ هذا العُلو عن مثل شيخ مُسْلم.

وقد يُسَمَّى هذا مُوافقة بالنِّسبة إلى شَيْخ شَيْخ مُسْلم،

وابن جُريج، والأوزاعي، ومالك، وشُعبة، وغيرهم مع الصحَّة أيضًا (**وإن كَثُر العدد إلى رَسُول الله ﷺ**).

(**الثَّالث: العُلو**) المُقيد (**بالنِّسبة إلى رواية أحد الكُتب الخمسة أو غيرها من الكتب المُعتمدة**) وسمَّاه ابن دقيق العيد: «علو التنزيل»[(١)].

وليسَ بعلُو مُطْلق[(٢)]، [ز/١٠٢/ب] إذ الرَّاوي لو رَوَى الحديث من طريق[(٣)] كِتَاب منها، وقع أنزل ممَّا لو رواه من غير طريقها، وقد يَكُون عاليًا مُطْلقًا أيضًا.

(**وهو ما كَثُر اعتناء المُتأخِّرين به من المُوَافقة، والأبْدَال، والمُسَاواة، والمُصَافحة**). [هـ/١٨٠/ب]

(**فالمُوَافقة: أن يقع لك حديث عن شيخ مسلم**) مثلًا (**من غير جهته، بعدد أقلَّ من عددك إذا رويته**) [د/١٢١/ب] بإسنادك (**عن مُسْلم عنه**).

(**والبدل: أن يقع هذا العلو عن**) شيخ غير شيخ مسلم، وهو (**مثل شيخ مسلم**) في ذلك الحديث.

(**وقد يُسمَّى هذا موافقة بالنسبة إلى شيخ شيخ مُسْلم**) فهو مُوافقة مُقيدة.

---

(١) «الاقتراح» (٢٦٩).

(٢) في [ظ]: «مطلقًا».

(٣) في [ظ]: «طرق».

والمُسَاواة في أغصارنا: قِلَّة عدد إسْنَادك إلى الصَحابي، أو مَنْ قَاربهُ بحيث يقع بينكَ وبين صحابي مثلًا من العدد مِثْل ما وقعَ بين

وقد تُطْلق المُوافقة والبَدَل مع عدم العُلو، بل ومع النُّزول أيضًا، كما وقع في كلام الذَّهَبي[1] وغيره.

وقال ابن الصَّلاح: «هو مُوافقة وبدل، ولكن لا يُطْلق عليه ذلك لعدم الالْتفات إليه»[2].

تَنْبِيهٌ [هل يشترط استواء الإسناد بعد الشيخ المجتمع فيه؟!]:

لَمْ أقف على تَصْريح بأنَّه هل يُشْترط استواء الإسْنَاد بعد الشَّيْخ المُجتمع فيه أو لا؟

وقد وقع لي في الإملاء حديث أمْليتهُ من طريق التِّرمذي، عن قُتيبة، عن عبد العزيز الدَّرَاوَرْدي، عن سُهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هُريرة مرفوعًا: «**لا تجعلُوا بيوتكُم مَقَابر...**»[3] الحديث. وقد أخرجه مسلم[4]، عن قُتيبة، عن يعقوب القَارئ، عن سُهَيْل.

فقتيبة له فيه شَيْخَان عن سهيل، فوقع في «صحيح مسلم» عن أحدهما، وفي التِّرمذي عن الآخر[5]، فهل يُسمَّى هذا مُوافقةً لاجتماعنا معه في قتيبة، أو بدلًا للتخالف في شيخه، والاجتماع [ظ/١٣٠/أ] في سُهيل أو لا، ويكون[6] واسطةً بين الموافقة والبدل، احتمالات أقربها عندي الثَّالث.

(والمُسَاواة في أغصَارنا قِلَّة عدد إسنادك إلى الصَحابي، أو مَنْ قَاربهُ، بحيث يقع بينك وبين صحابي مثلًا من العدد، مثل ما وقع بين

---

(١) كما في «تاريخ الإسلام» (٥٠/٦٧) لما أورد حديث أنس أن رسول الله ﷺ دخل مكة وعليه المغفر؛ قال: «رواه مسلم عن قتيبة فوافقناه بنزول».
(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (٤٤٤).
(٣) «جامع الترمذي» [٢٨٧٧]، وقال: حسن صحيح.
(٤) «صحيح مسلم» [٢١٢].
(٥) في [ظ]: «الأخير».
(٦) في [د]، و[ز]، و[هـ]، و[ح]: «ولايكون».

مُسْلم وبينه.

والمُصَافحة: أنْ تَقَع هذه المُسَاواة لشيخكَ، فيَكُون لكَ مُصَافحة، ....

مسلم وبينه).

وهذا كان يُوجد قديمًا، وأمَّا الآن فلا يُوجد في حديث بعينه، بل يُوجد مطلق(١) العدد كما قال العِرَاقي(٢).

فإنَّه تقدَّم أنَّ بيني وبين النَّبي ﷺ [هـ/١٨١/أ] عشَرةَ أنْفُس في ثلاثة أحاديث، وقد وقع للنَّسائي حديث بينهُ وبين النَّبي ﷺ فيه عشرة أنْفُس، وذلك مُساواةٌ لنا.

وهو ما رواه في كتاب الصَّلاة قال: أخبرنا محمَّد بن بَشَّار، أخبرنا عبد الرَّحمٰن، أخبرنا زائدة، عن منصور، عن هلال، عن الرَّبيع بن خُثَيم، عن عَمرو بن مَيْمون، عن ابن أبي ليلى، عن امْرأة، عن أبي أيُّوب، عن النَّبي ﷺ قال: «﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ تَعْدلُ ثُلث القُرآن»(٣). قال النَّسائي: «ما أعلم في الحديث إسْنَادًا أطْول من هذا»(٤). وفيه ستة من التَّابعين أوَّلهم منصور.

وقد رواه التِّرمذي عن قُتيبة ومحمَّد بن بَشَّار، قالا: حدثنا ابن مهدي، ثنا زائدة به، وقال: «حسنٌ»(٥).

والمرأة هي امرأة أبي أيُّوب، وهو عُشَاري للتِّرمذي أيضًا.

(**والمُصَافحة أن تقع هذه المُسَاواة لشيخكَ، فيَكُون لكَ مُصافحة،**

---

(١) في [ظ]: «بمطلق».
(٢) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣١٣).
(٣) أخرجه النسائي (٢/ ١٧١، ١٧٢)، وفي «الكبرى» [١٠٥٢٣]، وأحمد (٥/ ٤١٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٥٤). وهو في «صحيح مسلم» [٢٥٩] من رواية أبي الدرداء.
(٤) في «الكبرى» (٦/ ١٧٤).
(٥) «جامع الترمذي» [٢٨٩٦].

كأنَّك صَافحتَ مُسْلمًا، فأخذتهُ عنهُ، فإن كَانت المُسَاواة لشَيْخ شَيْخكَ، كانت المُصَافحة لشيخكَ، وإن كانت لشَيْخ شيخ شيخكَ، فالمُصَافحة لشَيْخ شيخكَ، وهذا العُلو تابعٌ لِنُزولٍ، فَلَوْلا نُزول مُسْلم وشبهه، لَمْ تَعْلُ أنتَ.

الرَّابعُ: العُلو بتقدُّم وفَاةِ الرَّاوي، فمَا أرْويهِ عن ثَلاثةٍ عن البَيْهقي عن الحَاكم، أعْلَى مِمَّا أرْويهِ عن ثَلاثةٍ، عن أبي بَكْر بن خَلَف، عن الحَاكم، لتَقَدُّم وفَاة البَيْهقي، عن ابن خَلَفٍ.

وأمَّا عُلوُّه بتقدُّم وفَاةِ شَيْخكَ، فحدَّهُ الحافظ ابن جوصَا

[ح/٩٩/أ] **كأنك صافحت مُسلمًا فأخذته عنه، فإن كانت المُسَاواة لشيخ شيخكَ، كانت المُصَافحة لشيخكَ، وإن كانت)** [د/١٢٢/أ] المُساواة (**لشيخ شيخ شيخكَ، فالمُصَافحة لشيخ شيخكَ**).

(**وهذا العُلو تابع لنُزولٍ**)[1] غالبًا (**فلولا نُزول مسلم وشبهه، لم تعلُ أنت**) وقد يَكُون مع عُلوه أيضًا فيَكُون [ز/١٠٣/أ] عاليًا مُطْلقًا.

* * *

(**الرَّابع: العُلو بتقدُّم وفاة الرَّاوي**) وإن تَسَاويا في العدد.

قال المُصنِّف: (**فما أرويه عن ثلاثة، عن البَيْهقي عن الحاكم، أعلى مِمَّا أرويه، عن ثلاثة، عن أبي بكر بن خلف، عن الحاكم، لتقدُّم وفاة البَيْهقي، عن ابن خلف**).

وكذا من سمع «مسند أحمد» على الحَلاوِيِّ، عن أبي العبَّاس الحَلَبي، عن النَّجيب، أعلى مِمَّن سمعهُ على الجمال الكِنَاني، عن العُرْضِي، عن زينب بنت مَكِّي، لتقدُّم وفاة الثلاثة [هـ/١٨١/ب] الأولين على الثلاثة الآخرين.

(**وأمَّا عُلوه بتقدم**[2] **وفاة شيخك**) لا مع التفات لأمر آخر، أو شيخ آخر (**فحدَّه الحافظ**) أحمد بن عُمير (**ابن جوصا**) الدِّمشقي

---

(١) في [ظ]: «للنزول».

(٢) من [هـ]: وفي بقية النسخ: «بتقديم».

بمُضيِّ خمسين سنةً من وفَاةِ الشَّيْخ، وابن مَنْدة بثلاثين.

الخَامسُ: العُلوُّ بتقدُّم السَّماع، ويَدْخُل كثيرٌ منهُ فيمَا قبلهُ، ويَمْتازُ بأنْ يَسْمع شَخْصان من شَيْخ، وسَمَاع أحَدِهما مُن سِتِّين سنةً مثلًا، والآخَرِ من أرْبَعين، وتَسَاوَى العَدَد إليهمَا، فالأوَّل أعْلَى.

(**بمُضي خمسين سَنَة من وفاة الشَّيْخ** [ظ/١٠٣/ب] و) حدَّه أبو عبد الله (**بن مَنْده بثلاثين**) سنة تمضي من موته. وليس يقع في تلك المُدَّة أعلى من ذلك[(١)].

قال ابن الصَّلاح: «وهو أوسع»[(٢)].

* * *

(**الخامس: العُلو بتقدُّم السَّماع**) من الشَّيْخ، فمن سمع منه متقدمًا، كان أعلى مِمَّن سمع منه بعدهُ.

(**ويدخل كثير منه فيما قبله، ويمتاز**) عنه (**بأن يسمع شخصان من شيخ، وسماع أحدهما من ستين سَنَة مثلًا، والآخر من أربعين**) سَنَةً (**وتَساوى العدد إليهما، فالأوَّل أعلى**) من الثَّاني.

ويتأكد ذلك في حقِّ من اختلط شيخه أو خرف، وربَّما كان المتأخِّر أرجح، بأن يَكُون تحديثه الأوَّل قبل أن يبلغ درجة الإتْقَان والضَّبط، ثمَّ حصل له ذلك بعد، إلَّا أنَّ هذا عُلو مَعْنوي، كما سيأتي.

تَنْبِيهٌ [العلو إلى صاحبي الصحيحين ومصنفي الكتب المشهورة]:

جعل ابن طاهر[(٣)] وابن دقيق العيد[(٤)] هذا [والَّذي][(٥)] قبله قسمًا واحدًا، وزادا[(٦)] العُلو إلى صاحبي «الصَّحيحين» ومُصنِّفي الكُتب المشهورة[(٧)].

---

(١) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣١٤). (٢) «مقدمة ابن الصلاح» (٤٤٧).
(٣) «العلو والنزول» لابن طاهر (١/ ٦٥). (٤) «الاقتراح» لابن دقيق العيد (٢٧٠).
(٥) مكانها في [ظ]: «العلو مع ما»، وفي [ح]: «علو معنوي».
(٦) في [ز]، و[هـ]، و[ظ]، و[ح]: «وزاد». (٧) «الاقتراح» لابن دقيق العيد (٢٦٨).

وجعلهُ ابن طاهر قسمين:

أحدهما: العُلو إلى الشَّيخين وأبي داود وأبي حاتم ونحوهم.

والآخر: العُلو إلى كُتب مُصنَّفة لأقوام، كابن أبي الدُّنيا والخَطَّابي.

ثمَّ قال: «واعلم أنَّ كُل حديث عزَّ على المُحدِّث، ولم يجده عاليًا، ولا بُدَّ له من إيراده، فمن أي وجه أورده، فهو عال لعزَّته[(١)]»، ومثَّل ذلك بأنَّ البُخَاري روى عن أماثل أصْحَاب مالك، ثمَّ روى حديثًا لأبي إسْحَاق الفَزَاري عن مالك لمعنى فيه، فكَان فيه بينهُ وبين مالك ثلاثة رِجَال[(٢)].

نكتة [حديث اجتمع فيه أقسام العلو]:

وقع لنَا حديث اجتمعَ فيه أقْسَام العُلو:

أخْبَرتني أُم الفضل [هـ/١٨٢/أ] بنت محمَّد المَقْدسي، بقراءتي عليها في ربيع الآخر سَنَة سبعين وثمانمائة، أنا أبو إسْحَاق التَّنوخي ـ سَمَاعًا ـ، وكانت وفاتهُ سَنَة ثَمَانمائة، عن إسماعيل بن يوسف القيسي، وأبي روح[(٣)] بن عبد الرَّحمٰن المَقْدسي، قالا: أخبرنا أبو المُنَجَّا بن اللَّيثي[(٤)] قال الأوَّل سَنَة ثلاث وستين وستمائة: أنا أبو الوَقْت [د/١٢٢/ب] السِّجزي في شعبان سَنَة ثلاث[(٥)] وخمسين وخمسمائة، أنا أبو عاصم الفُضَيل بن يحيى الأنْصَاري في ذي الحجة سَنَة تسع وستين وأربعمائة، أخبرنا أبو محمَّد بن أبي شُريح، وكانت وفاتهُ في صفر سَنَة [اثنتين[(٦)] وتسعين وثلاثمائة، أنا أبو عبد الله بن محمَّد المُنِيفِي يعني أبا القاسم البَغَوي، وكانت وفاتهُ سَنَة][(٧)] سبعَ عشرة

(١) في [د]، و[ز]، و[هـ]: «بعزته»، وما أثبتناه من [ظ]، و[ح] موافق لما في كتاب ابن طاهر.
(٢) «العلو والنزول» لابن طاهر (٨٣ ـ ٨٦) بتصرف.
(٣) في [ظ]، و[ح]: «وابن أبي روح».
(٤) في [ظ]: «أبو النحاس الليثي».
(٥) في [ز]: «اثنين».
(٦) في [ز]: «اثنين»، وفي [هـ]: «ستة».
(٧) سقط من [ظ]، و[ح].

. . . .

وثلاثمائة، ثنا علي بن الجعد الجَوهري، وكانت وفاتهُ في رجب سَنَة ثلاثين ومائتين، أنا شُعبة بن الحَجَّاج ومات سَنَة ستين ومائة، وعلي بن الجعد آخر من روى عنه، [ز/١٠٣/ب] عن مُحمَّد بن المُنْكدر، سمعتُ [ظ/٣١/أ] جابر بن عبد الله يقول: استأذنتُ على النَّبي ﷺ فقال [له][(١)]: «مَنْ هَذَا؟» فقلت: أنا، فقال: «أنا أنا». كأنَّه كرهه[(٢)].

هذا الحديث اجتمعَ فيه أنواع العُلو، أمَّا العدد، فبيني وبين النَّبي ﷺ [ح/٩٩/ب] فيه اثنا عشر رَجُلًا ثقاتٌ بالسَّماع المُتَّصل، وهو أعلى ما يقع من ذلك.

وأمَّا بالنِّسبة إلى بعض الأئمة؛ فلأنَّ شُعبة بن الحجَّاج من كبار الأئمة الَّذين روى الأئمة السِّتة عن أصحابهم، ولم يقع حديثه بعلو إلَّا في كتاب البُخَاري، وأبي داود، وبينهما وبينه في كثير من الأحاديث رجل واحد.

وأمَّا بقية الجماعة فأقل ما بينهم وبينه اثْنَان، وهو مُتقدِّم الوَفَاة، وبيني وبينهُ تسعةُ أنْفُس، وهو [هـ/١٨٢/ب] نهاية العُلو.

وأمَّا عُلوه بالنِّسبة إلى أئمة الكُتب، فقد أخرجهُ البُخَاري عن أبي الوليد عن شُعبة، فوقعَ لي بدلًا عَاليًا، كأنِّي سمعتهُ من أبي الحسن بن أبي المجد، وأبي إسْحَاق التَّنوخي، وغيرهما من شُيوخ شُيوخنَا في «الصَّحيح».

ورواه مسلم، عن محمَّد بن عبد الله بن نُمَير، عن عبد الله بن إدريس. وعن يحيى بن يحيى وأبي بكر بن أبي شَيْبة، كلاهما عن وكيع. وعن إسْحَاق بن إبْرَاهيم، عن النَّضر بن شُميل، وأبي عَامر العَقَدي. وعن مُحمَّد بن مُثنى، عن وهب بن جرير. وعن عبد الرَّحمٰن بن بِشْر بن الحكم، عن بهز بن أسد.

---

(١) سقط من [ز]، و[هـ]، و[ظ]، و[ح].

(٢) أخرجه البخاري [٥٨٩٦]، ومسلم (٣/ ٢٦٥).

وأمَّا النُّزُول فضدُّ العُلو، فهو خَمْسةُ أقْسَامٍ أيضًا تعرفُ من ضِدِّها،

وأبو داود: عن مُسدَّد، عن بِشْر بن المُفضَّل[(١)] والتِّرمذي: عن سُويد بن نَصْر، عن ابن المُبَارك[(٢)]. والنَّسائي: عن حُميد بن مَسْعدة، عن بِشْر بن المُفضَّل[(٣)]. وابن ماجه: عن ابن أبي شَيْبة، عن وكيع[(٤)]. كلهم عن شُعبة.

فوقع لي بدلًا لهم عاليًا بثلاث درجات، فكأنِّي سمعتهُ من أبي إسْحَاق بن مُضر راوي «صحيح مسلم»، وكانت وفاته في رجب سَنَة أربع وستين وستمائة، ومنه سمع النووي «صحيح مسلم».

ومن أبي الحسن بن المُقيَّر[(٥)] راوي «سُنن أبي داود»، وكانت وفاته سَنَة ثلاث وأربعين وستمائة.

ومن أبي الحسن بن البُخَاري راوي التِّرمذي، وكانت وفاته سَنَة تسعين وستمائة[(٦)].

ومن إسماعيل بن أحمد [العِرَاقي راوي النَّسائي][(٧)]، وكانت وفاته سَنَة [تسعين وستمائة][(٨)].

ومن أبي السَّعادات راوي «سنن» ابن ماجه، وكانت وفاته سَنَة [اثنتين][(٩)] وستمائة.

* * *

(**وأمَّا النُّزول، فهو خمسة أقْسَام أيضًا تعرف من ضدها**) فَكُل قِسْم من أقْسَام العُلو، ضدهُ قِسْم من أقْسَام النُّزول

---

(١) «سنن أبي داود» [٥١٨٧].
(٢) «جامع الترمذي» [٢٧١١].
(٣) «السنن الكبرى» (٦/ ٩٠).
(٤) «سنن ابن ماجه» [٣٧٠٩].
(٥) في [هـ]: «المغير»، وفي [ظ]: «المقبر».
(٦) في [ح] بياض وبعده: «وثمانين وستمائة».
(٧) في [ح]: «راوي سنن ابن ماجه».
(٨) سقط من [د]، ومكانها بياض في [ز]، و[هـ]، و[ظ]، وفي [هـ]: «...كذا...».
(٩) سقط من [د]، ومكانها بياض في [ز]، و[هـ]، وفي [ظ]: «ست».

وهو مَفْضُول مَرْغُوبٌ عنهُ على الصَّواب، وهو قول الجمهور، وفضَّلهُ بعضهُم على العُلُو، فإن تميَّز بفَائدة، فهو مُخْتَار.

(**وهو مَفْضُول مَرْغُوب عنهُ على الصَواب،** [ظ/١٣١/ب] **و[هو]**[١] **قول الجمهُور**)[٢].

قال ابن [د/١٢٣/أ] المَدِيني: «النُّزُول شُؤم»[٣].

وقال ابن مَعِين: «الإسْنَاد النَّازل [هـ/١٨٣/أ] قُرحة في الوجه»[٤].

(**وفضَّله بعضهم على العلو**) حكَاهُ ابن خلاد عن بعض أهل النَّظر؛ لأنَّ الإسْنَاد كُلَّما زاد عدده، زاد الاجتهاد فيه، فيَزْداد الثَّواب[٥].

قال ابن الصَّلاح: «وهذا مَذْهب ضعيف الحُجَّة»[٦].

قال ابن دقيق العيد: «لأنَّ كَثْرة المشقة ليست مَطْلوبة لنفسها، ومراعاة المعنى المقصود من الرِّواية، وهو الصحَّة، أولى»[٧].

(**فإن تميَّز**) الإسْنَاد النَّازل (**بفائدة**) كزيادة الثِّقة في رِجَاله على العالي، أو كونهم أحفظ، أو أفقه، أو كونه مُتَّصلًا بالسَّماع، وفي العَالي حُضُور، أو إجَازة، أو مُنَاولة، أو تَسَاهُل بعض رُوَاته في الحمل ونحو ذلك (**[فهو مختار]**)[٨].

قال وكيع لأصْحَابه: «[ز/١٠٤/أ] الأعمش أحب إليكُم، عن [أبي][٩] وائل، عن عبد الله، أمْ[١٠] سُفيان، عن منصُور، عن إبْرَاهيم، عن عَلْقمة، عن عبد الله؟» فقالوا: الأعمش، عن أبي وائل أقرب. فقال: «الأعمش شيخ، وأبو وائل شيخ، وسُفيان، عن منصور، عن إبْرَاهيم، عن علقمة، فقيه عن فقيه عن فقيه عن فقيه»[١١].

---

(١) من [ظ].
(٢) «المنهل الروي» (٧١).
(٣) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ١٢٣).
(٤) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ١٢٣).
(٥) «المحدث الفاصل» (٢١٦).
(٦) «مقدمة ابن الصلاح» (٤٤٩).
(٧) «الاقتراح» لابن دقيق العيد (٢٦٧).
(٨) في [ظ]: «فهو المختار، والله أعلم».
(٩) من [ظ].
(١٠) في [ظ]: «أو».
(١١) «المحدث الفاصل» (٢٣٨)، و«الإرشاد» (١/ ١٧٧).

. . . .

قال ابن المُبَارك: «ليسَ جَوْدة الحديث قُرب الإسْنَاد، بل جَوْدة الحديث صحَّة الرِّجَال»[١].

وقال السِّلَفِي: «الأصل الأخذ عن العُلماء، فَنُزولهم أوْلَى من العُلو عن الجهلة[٢]، على مذهب المُحقِّقين من النَّقلة، والنازل حينئذ هو العَالي في المعنى عند النَّظر والتَّحقيق»[٣].

قال ابن الصَّلاح: «ليس هذا من قَبيل العُلو المُتعارف إطلاقه بين أهل الحديث، وإنَّما هو عُلو من حيث المعنى»[٤].

قال شيخ الإسلام: «ولابن حبَّان تفصيل حسن، وهو أنَّ النَّظر إن كان للسَّند فالشِّيوخ أوْلَى، وإن كان للمتن فالفُقهاء»[٥].

❊ ❊ ❊

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ١٠١).

(٢) في [ظ]: «الحملة».

(٣) «شرح التبصرة» (٣١٦).

(٤) «المقدمة» (٤٤٨).

(٥) «النكت الوفية» للبقاعي (٢/ ٤٣٤).

النَّوع الثَّلاثُون

المَشْهُور من الحديثِ

هو قِسْمَان: صحيحٌ وغيرهُ، ومَشْهورٌ بين أهْلِ الحديث خاصَّة، وبينهُم وبين غَيْرهم.

[(**النَّوع الثلاثون: المشهور من الحديث**).

قال ابن الصَّلاح: «ومعنى الشُّهْرة مفهوم»[1] فاكتفى بذلك عن حدِّه.

وقال البُلْقيني: «لم يذْكر له ضَابطًا، وفي كتب الأصُول: المشهور [هـ/١٨٣/ب] ويُقَال له المُستفيض الَّذي تزيد نقلته على ثلاثة][2]»[3].

وقال شيخ الإسلام: «المشهور ما له طُرق محصورة [ح/١٠٠/أ] بأكثر منَ اثنين، ولم يبلغ حد التَّواتر، سُمِّي بذلك لوضُوحه، وسمَّاه جماعة من الفُقهاء المُسْتفيض لانْتشَاره، من فاض الماء يفيضُ فيضًا. ومنهم من غَايرَ بينهما: بأنَّ المُستفيض يَكُون في ابْتدائه وانْتهَائه سواء، والمشهُور أعم من ذلك، ومنهم من عكس»[4].

(**هو قِسْمان: صحيح وغيره**) أي: حسنٌ وضعيف (**ومشهور بين أهل الحديث خاصة و**) مشهور (**بينهم وبين غيرهم**) من العُلماء والعامة.

وقد يُراد به ما اشْتهر على الألسنة، وهذا يُطْلق على ما لهُ إسْنَاد واحد فصاعدًا، بل [ما لا][5] يُوجد له إسْنَاد أصلًا.

وقد صنَّف في [ظ/١٣٢/أ] هذا القِسْم الزَّركشي: «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» وألفتُ فيه كتابًا مُرتبًا على حروف المعجم، استدركت فيه

---

(١) «المقدمة» (٤٥٠).
(٢) سقط من [ظ]، و[ح].
(٣) «محاسن الاصطلاح» (٤٥٠).
(٤) «نزهة النظر» (٤٦).
(٥) في [د]، و[ح]: «بل لا».

. . . .

مما[١] فاته الجم الغفير.

مثال المَشْهُور على الاصْطلاح، وهو صحيح، حديث: «إنَّ الله لا يقبض العِلْم انتزاعًا ينتزعهُ...»[٢]. وحديث: **«مَنْ أتى الجُمعة فليَغْتسل...»**[٣].

ومثَّلهُ الحاكم[٤] وابن الصَّلاح[٥] بحديث: **«إنَّما الأعْمَال بالنيَّات...»**.

فاعتُرض بأنَّ الشُّهرة إنَّما طَرأت لهُ من عند يحيى بن سعيد، وأوَّل الإسْنَاد فرد كما تقدَّم.

ومثالهُ، وهو حسن [د/١٢٣/ب] **حديث: «طلبُ العِلْم فَريضة على كلِّ مُسْلم»**[٦]. فقد قال المِزِّي: «إنَّ له طُرقًا يرتقي بها إلى رُتْبة الحسن»[٧].

ومثاله، وهو ضعيف: «الأُذنان من الرَّأس»[٨]. مثَّل به الحاكم[٩].

ومثال المشهور عندَ أهل الحديث خاصَّة: حديث «أنس أنَّ رَسُول الله ﷺ قنتَ شَهْرًا بعد الرُّكوع يدعُو على رِعْل وذَكْوان» أخرجه الشَّيخان من رِوَاية سُليمان التَّيمي عن أبي مِجْلز [هـ/١٨٤/أ] عن أنَس[١٠].

وقد رواه عن أنس غير أبي مِجْلَز، وعن أبي مِجْلَز، غير سُليمان، وعن

---

(١) في [د]، و[ز]، و[هـ]: «ما».
(٢) أخرجه البخاري [٤٦]، ومسلم [١٣، ٢٦٧٣].
(٣) أخرجه الترمذي [٤٩٢]، وابن ماجه [١٠٨٨]، وأحمد (٢/ ٤١) و(٢/ ٤٢).
(٤) «معرفة علوم الحديث» (٩٢). (٥) «المقدمة» (٤٥٠).
(٦) أخرجه ابن ماجه [٢٢٤]، والطبراني في «معجمه الكبير» (١٠/ ١٩٥).
(٧) «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» (٤٣).
(٨) حديث الأذنان من الرأس أخرجه الأئمة من حديث: أبي أمامة، وعبد الله بن زيد بن عاصم المازني، وابن عباس، وأبي موسى الأشعري، وعبد الله بن عمر، وعثمان بن عفان، وأبي هريرة، وأنس، وعائشة ﷺ وكل طرقه فيها مقال.
(٩) «معرفة علوم الحديث» (٩٢).
(١٠) أخرجه البخاري [٤٧]، ومسلم [٢٩٩].

. . . .

سليمان جماعة، وهو مشهور بين أهل الحديث؛ وقد يستغربه غيرهم؛ لأنَّ الغالب على رواية التيمي، عن أنس، كونها بلا واسطة.

ومثال المشهور عند أهل الحديث والعُلماء [ز/١٠٤/ب] **والعَوَام: «المُسْلم من سَلمَ المُسْلمُون من لِسَانهِ ويده»**[(١)].

ومثال المَشْهُور عند الفُقهاء: «أبغضُ الحَلال إلى الله الطَّلاق»[(٢)] صحَّحهُ الحاكم[(٣)].

«من سُئل عن عِلْم فكتمهُ...»[(٤)] الحديث، حسَّنه التِّرمذي[(٥)].

«لا غِيْبة لِفَاسق» حسَّنهُ بعض الحُفَّاظ، وضعَّفه البَيْهقي[(٦)] وغيره[(٧)].

«لا صَلاة لِجَار المَسْجد إلَّا في المَسْجد»[(٨)] ضعَّفهُ الحُفَّاظ.

«اسْتَاكوا عَرْضًا، وادَّهنُوا غِبًّا، واكْتحلُوا وترًا».

قال ابن الصَّلاح: «بحثتُ عنه فلم أجد له أصلًا، ولا ذكرًا في شيء من كُتب الحديث»[(٩)].

ومثال المشهُور عند الأُصوليين: «رُفع عن أُمَّتي الخطأ والنِّسْيان، وما

---

(١) أخرجه البخاري [٩]، ومسلم [٦٤].
(٢) أخرجه أبو داود [٢١٧٨] وابن ماجه [٢٠١٨]، وهو حديث منكر.
(٣) «المستدرك» [٢٨٤٣].
(٤) أخرجه الترمذي [٢٦٤٩]، والحاكم [٣٤٧]، وأحمد (٢/ ٢٦٣، ٣٠٥، ٤٩٥).
(٥) «جامع الترمذي» (٥/ ٣٠). (٦) «شعب الإيمان» (٧/ ١٠٨).
(٧) قال الزركشي في «التذكرة في الأحاديث المشتهرة»: «له طرق كثيرة، وقال الحافظان؛ الدارقطني والخطيب إنه حديث باطل، وكذا الحاكم...».
(٨) أخرجه الحاكم في «المستدرك» [٩٣٣]، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٥٧، ١١١، ١٧٤)، والدارقطني (١/ ٤١٩)، وعبد الرزاق في «المصنف» (١/ ٤٩٧)، وابن أبي شيبة (١/ ٣٠٣). قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٣٤٢): «هو حديث ضعيف» ثم ذكر علته. وقال ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٤١٠): «هذا حديث لا يصح».
(٩) ذكر في «البدر المنير» (١/ ٧٢٢) أن ابن الصلاح قال ذلك في كلامه على «المهذب».

. . . .

اسْتُكرهُوا عليه». صحَّحه ابن حبَّان[١] والحاكم[٢] بلفظ: **«إنَّ الله وضعَ...»**.

ومثال المَشْهُور عند النُّحاة: «نِعْم العَبْد صُهيب، لو لم يخف الله لم يَعْصه».

قال العِرَاقي وغيره: «لا أصل له، ولا يوجد بهذا اللفظ في شيء من كتب الحديث».

ومثال المَشْهور بين العَامة: «من دلَّ على خَيْرٍ فلهُ مثل أجْر فَاعله» أخرجه مسلم[٣].

«مُدَاراة النَّاس صَدَقة» صحَّحه ابن حبَّان[٤].

«البَرَكة مع أكَابركُم[٥]» صحَّحه ابن حبَّان والحَاكم[٦].

«ليسَ الخبر كالمُعاينة» صحَّحاه أيضًا[٧].

«المُسْتشار [ظ/١٣٢/ب] **مُؤتمن»** حسَّنه التِّرمذي[٨].

«العَجَلة من الشَّيطان» حسَّنه التِّرمذي أيضًا[٩].

«اختلاف أُمَّتي رحمة».

«نيَّةُ المُؤمن خيرٌ من عملِهِ».

«مَنْ بُوركَ لهُ في شيء فليَلْزمه».

«الخَيْرُ عادة».

«عَرِّفُوا ولا تُعنِّفوا».

---

(١) «صحيح ابن حبان» [٧٢١٩].
(٢) «المستدرك» [٢٨٥٥].
(٣) «صحيح مسلم» [١٨٩٣].
(٤) «صحيح ابن حبان» [٢٣٥٩].
(٥) في [هـ]: «أكابرهم».
(٦) «صحيح ابن حبان» [٥٥٩] و«المستدرك» [٢١٨].
(٧) «صحيح ابن حبان» [٦٢١٣] و«المستدرك» [٣٢٥٨].
(٨) «جامع الترمذي» [٢٣٦٦].
(٩) «جامع الترمذي» [٢٠١٢] لكنه قال: «هذا حديث غريب».

ومنهُ المُتواترُ المَعْرُوف في الفِقهِ وأُصُوله، ولا يَذْكُره المُحدِّثُون، وهو قَليلٌ لا يَكَادُ يُوجد في رِوَاياتهم، وهو ما نَقلهُ من

«**جُبلت القُلوب على حبِّ من أحسنَ إليها**».

«**أُمرنَا أن نُكلِّم النَّاس على قَدْر عُقولهم**».

وكُلها ضعيفة.

«**مَنْ عرفَ نفسه، فقد عرفَ ربه**».

«**كُنتُ كنزًا** [هـ/ ١٨٤/ب] **لا أعرف**».

«**البَاذنجَان لِمَا أُكلَ لهُ**».

«**يومُ صومكُم يوم نَحْرِكُم**».

«**من بَشرني [بخروج]**[١] **آذار بَشَّرتهُ بالجنَّة**».

وكلها باطلة لا أصلَ لهَا.

وكتابنا الَّذي أشرنَا إليه كافلٌ ببيان هذا النَّوع من الأحاديث [ح/ ١٠٠/ب] والآثار والموقوفات بيانًا شافيًا ولله الحمد.

* * *

(ومنه) أي من المشهور (**المُتواتر المعرُوف في الفقه وأُصُوله، ولا يذكره المحدِّثون**) باسمه الخاص المُشْعر بمعناه الخاص، وإن وقعَ في كلام الخَطِيب، ففي كلامه ما يُشْعر بأنَّه اتَّبع فيه غير أهل الحديث. قالهُ ابن الصَّلاح[٢].

قيل: وقد ذكرهُ الحاكم[٣] وابن عبد البر[٤] وابن حَزْم[٥].

وأجابَ العِرَاقي بأنَّهم لم يذكرُوه باسمِهِ المُشْعر بمعناه، بل وقعَ في كلامهم «تواتر عنه ﷺ كذا» و«إن الحديث الفُلاني مُتواتر»[٦].

(**وهو قليلٌ لا يكاد يُوجد في رِوَاياتهم، وهو ما نقلهُ من**

---

(١) من [ظ].

(٢) «المقدمة» (٤٥٣).

(٣) «المستدرك» (٣/ ٤٩٤).

(٤) «التمهيد» (٤/ ٥٢٠).

(٥) «المحلى» (١/ ٣٢١، ٣٢٢).

(٦) «التقييد والإيضاح» (٢٦٦).

يَحْصلُ العِلْم بِصْدقهم ضَرُورةً عن مثلهم من أوَّله إلى آخرهِ.

وحَدِيث: «مَنْ كَذَبَ عليَّ مُتعمِّدًا، فليتبوَّأ مَقْعدهُ من النَّار». مُتَواتِرٌ.

يحصل العلم بصدقهم ضرورة) [د/١٢٤/أ] بأن يَكُونُوا جمعًا لا يُمكن تواطؤهم على الكذب **(عن مثلهم من أوَله)** أي الإسْنَاد **(إلى آخره)**؛ ولذلكَ يجب العمل به من غير بَحْث عن رِجَاله، ولا يعتبر فيه عدد معين في الأصح.

قال القاضي الباقلاني: «ولا يكفي الأربعة، وما فوقها صالح، وتوقَّف في الخمسة».

وقال الإصطخري: «أقله عشرة، وهو المُخْتار؛ لأنَّها أوَّل جموع الكَثْرة».

وقيلَ: «اثنا عشر» عدَّة نُقباء بنى إسرائيل.

وقيلَ: «عشرُون» وقيلَ: «أربَعُون».

وقيلَ: «سبعون»[1] عدَّة أصحاب موسى [عليه الصلاة والسلام][2].

وقيلَ: «ثلاثمائة وبضعة عشر» عدَّة أصحاب طالوت، وأهل بدر؛ لأنَّ كل ما ذكر من العدد المذكور في الأدلة المذكورة أفاد العلم.

* * *

(وحديث: «مَنْ كَذَبَ عليَّ مُتعمِّدًا، [ز/١٠٥/أ] **فليتبوَّأ مَقْعدهُ من النَّار» متواتر).**

قال ابن الصَّلاح: «رواهُ اثنان وسِتُون من الصَّحابة»[3].

---

(١) في [ظ] «ستون». (٢) من [هـ].

(٣) «المقدمة» (٤٥٤) وليس من كلام الشيخ ابن الصلاح، بل عزاه إلى بعض الحفاظ.
قال الحافظ العراقي في «شرح التبصرة» (٣٢٢): «وما حكاه ابن الصلاح عن بعض الحفاظ وأبهمه هو في كلام ابن الجوزي، فإنه ذكر في مقدمة الموضوعات أنه رواه من الصحابة أحد وستون نفسًا، ثم روى بعد ذلك بأوراق عن أبي بكر محمد بن =

. . . .

وقال غيره: «رواهُ [هـ/١٨٥/أ] أكثر من مائة نفس»(١).

وفي «شرح مسلم» للمُصنّف: «رواه نحو مائتين»(٢).

قال العِرَاقي: «وليسَ في هذا المتن بعينه، ولكنَّهُ في مُطْلق الكذب، والخاص بهذا [ظ/١٣٣/أ] المتن رواية بضعة وسبعين صحابيًا:

العشرة المشهود لهم بالجنَّة. أُسامة «قا». أنس بن مالك «خ م». أوس بن أوس «طب». البراء بن عازب «طب». بريدة «عد». جابر بن حابس «نع». جابر بن عبد الله [«هـ»](٣). حُذيفة بن أسيد(٤). حُذيفة بن اليمان «طب». خالد بن عُرْفطة(٥) «حم». رافع بن خديج «طب». زيد بن أرقم «حم». زيد بن ثابت «خل». السائب بن يزيد(٦) «طب». سعد بن المدحاس(٧) «خل». سَفِينة «عد». سلمان(٨) بن خالد الخُزَاعي. سلمان الفَارسي «قط». سَلَمة بن الأكوع «خ». صُهيب بن سِنَان «طب». عبد الله بن أبي أوفى «قا». عبد الله بن زغب «نع». ابن الزُّبير «قط». ابن عبَّاس «طب». ابن عُمر «حم». ابن عَمرو «خ». ابن مَسْعُود «ت ن». عُتْبة بن غَزْوان «طب». العُرْس بن عَميرة(٩) «طب». عفَّان بن حبيب «ك». عُقبة بن عامر «حم». عمَّار بن ياسر «طب». عمران بن حُصين «بز». عَمرو بن حُريث «طب». عَمرو بن عَبسة

= أحمد بن عبد الوهاب الإسفراييني أنه ليس في الدنيا حديث اجتمع عليه العشرة غيره، ثم قال ابن الجوزي: قلت ما وقعت إلى رواية عبد الرحمٰن بن عوف إلى الآن. قال: ولا عرفت حديثًا رواه عن رسول الله ﷺ أحد وستون نفسًا إلا هذا الحديث». اهـ.

(١) هو الحافظ العراقي في «شرح التبصرة» (٣٢٣).
(٢) «شرح صحيح مسلم» للنووي (١/٦٨).
(٣) في [ز]: «م».
(٤) كتب فوقها في [هـ]: «د»، وفي [ح]: «طب».
(٥) في [د]، و[ز]، و[هـ]: «عرطفة».
(٦) في [ح]: «زيد».
(٧) في [ظ] «المرجاس».
(٨) في [هـ]: «سليمان»، وفي [ظ]: «سليم».
(٩) في [هـ]، و[ظ]، [ح]: «عمرة».

لا حديث: «إنَمَا الأعْمَالُ بالنيَات...».

«طب». عَمرو بن عوف. عَمرو بن مُرَّة الجُهني[١]. قيس بن سعد بن عُبادة «حم». كعب بن قُطبة «خل». مُعاذ بن جبل «طب». مُعَاوية بن حَيْدة[٢] [«خل»][٣]. مُعَاوية بن أبي سُفْيان «حم». المغيرة بن شُعْبة «نع». المنقع التميمي «خل». نبيط بن شريط «طب». واثلة بن الأسْقع «عد». يزيد بن أسد «قط». يعلى بن مُرَّة «مي». أبو أُمامة «طب». أبو الحمراء. أبو ذر. أبو رافع «قط». أبو رِمْثة «قط». أبو سعيد الخُدْري «حم». أبو قَتَادة «هـ». أبو قِرْصافة «عد». أبو كَبْشة الأنْمَاري «خل». أبو موسى الأشعري «طب». أبو موسى الغافقي «حم». أبو ميمون الكُرْدي[٤] «طب». أبو هُرَيرة «هـ». والد أبي العشراء[٥] الدَّارمي «خل». والد أبي مالك الأشجعي «بز». عائشة. أم أيمن «قط». [رضي الله تعالى عنهم أجمعين][٦].

وقد أعلمتُ[٧] على كلِّ واحد رمز[٨] من أخرج حديثه من الأئمة: فـ«حم» لأحمد في «مسنده»، و«طب» للطَّبراني، و«قط» للدَّارقُطْني، و«عد» [هـ/١٨٥/ب] لابن عَدي في «الكامل»، و«بز» «لمسند البزَّار» و«قا» لابن قانع في «معجمه»، و«خل» للحافظ يوسف بن خليل في كتابه الَّذي جمع [ح/١٠١/أ] فيه طرق هذا الحديث، و«نع» لأبي نُعيم، و«مي» «لمسند الدَّارمي» و«ك»[٩] «لمُسْتدرك» الحاكم، و«ت» للتِّرمذي، و«ن» للنَّسائي، و«خ م» للبُخَاري ومُسلم.

* * *

(**لا حديث: «إنَّما الأعمالُ بالنيَّات»**) [د/١٢٤/ب] أي: ليس بمتواتر

(١) فوقها في [هـ]، و[ح]: «طب».
(٢) في [ظ]: «معاوية بن جعد».
(٣) في [هـ]: «حم».
(٤) في [ظ]: «الكدوي».
(٥) في [د]، و[ظ]: «العشر» وفي [ز]: «عسر»، وفي [هـ]: «العثر».
(٦) من [ظ].
(٧) في [ظ]: «علمت».
(٨) في [ح]: «رمزًا».
(٩) في [ظ]: «س».

. . . .

كما تقدَّم تحقيقه في نَوْع الشَّاذ[١].

تنبيهان[٢]:

الأوَّل [الرد على ابن الصلاح في دعوى عزة التواتر، وتقرير كثرة وجوده، ومن صنف فيه]:

قال شيخ الإسلام: ما ادَّعاهُ ابن الصَّلاح من عِزَّة المتواتر، وكذا ما ادَّعَاهُ غيره من العدم ممنوع؛ لأنَّ ذلك نشأ عن قِلَّة الاطلاع على كثرة الطُّرق، وأحوال الرِّجَال، وصفاتهم المُقتضية لإبعاد العادة أن يَتَواطئوا على الكذب، أو يحصل منهم اتِّفاقًا.

قال: ومن أحسن [ظ/١٣٣/ب] ما يُقرَّر به كون المُتواتر موجودًا وجُود كثرة في الأحاديث، أن الكُتب المشهورة المُتداوَلة بأيدي أهل العلم شرقًا وغَربًا، المقطوع عندهم بصحَّة نسبتها إلى مُؤلفيها[٣]، إذا اجتمعت على إخراج حديث، وتعدَّدت طُرقه تعددًا[٤] تحيل العادة تواطُؤَهم على الكذب، أفاد العلم اليَقيني بصحته إلى قائله. قال: ومثل ذلك في الكُتب المَشْهُورة [ز/١٠٥/ب] كثير[٥].

قلتُ: قد أَلَّفتُ في هذا النَّوع كتابًا لم أُسبق إلى مثله، سمَّيتهُ «الأزْهَار المتناثرة في الأخبار المُتواترة» مُرتبًا على الأبواب، أوردت فيه كل حديث بأسانيد[٦] من خرَّجه وطرقه.

ثمَّ لخصتهُ في جزء لطيف سمَّيتهُ «قَطْف الأزْهَار» اقتصرتُ فيه على عزو كلِّ طريق لمن أخرجها من الأئمة، وأوردتُ فيه[٧] أحاديث كثيرة، منها:

---

(١) (٣٥٥).
(٢) في [د]، و[ظ]: «تنبيهات».
(٣) من [ز] وفي بقية النسخ: «مؤلفها».
(٤) في [ظ]: «تعدادًا».
(٥) «نزهة النظر» (١٣).
(٦) في [د]، و[ز]، و[هـ]: «بالمسانيد».
(٧) في [د]: «منه».

. . . .

حديث الحَوْض، من رِوَاية [نيف وخمسين][(١)] صحابيًا. وحديث المَسْح على الخُفَّين، من رواية [نيف وخمسين][(٢)] صحابيًا. وحديث: رفع اليدين في الصَّلاة، من رواية نحو خمسين. وحديث: «**نضَّر الله امرأ سمع مَقَالتي...**» من رواية نحو ثلاثين. وحديث: «**نزل القُرآن على سَبْعة أحرف...**» من رواية [هـ/١٨٦/أ] سبع[(٣)] وعشرين. وحديث: «**من بنى لله مَسْجدًا، بنى الله له بيتًا في الجنَّة**» من رواية عشرين. وكذا حديث: «**كُلُّ مُسْكرٍ حَرَامٌ**». وحديث: «**بَدَأ الإسْلامُ غَرِيبًا**». وحديث: سُؤالُ مُنكر ونَكير. وحديث: «**كُلٌّ مُيسَّر لما خُلِقَ له**». وحديث: «**المَرءُ مع مَن أحبَّ**». وحديث: «**إنَّ أحدَكُم ليَعْملُ بِعَمَلِ أهلِ الجنَّة**». وحديث: «**بَشِّر المَشَّائين في الظُّلَم إلى المَسَاجد بالنُّور التَّامِّ يومَ القيامة**». كُلُّها مُتواترة، في أحاديث جمة، أودعناها كتابنا المذكُور، ولله الحمد.

الثَّاني [أقسام المتواتر]:

قد قَسّم أهل الأصُول المُتواتر إلى: لَفْظي: وهو ما تواتر لفظه.

ومَعْنوي: وهو أن ينقل جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب وقائع مُختلفة، تَشْترك في أمرٍ يتواتر[(٤)] ذلك القدر المُشترك.

كما إذا نقلَ رَجُل عن حاتم - مثلًا - أنَّه أعْطَى جملًا، وآخرُ أنَّه أعْطَى فَرَسًا، وآخرُ[(٥)] أنَّه أعْطَى دينارًا، وهلمَّ جرًّا، فيتواتر القدر المُشترك بين أخبارهم، وهو الإعطاء؛ لأنَّ وجوده مشترك من جميع هذه القضايا.

قلتُ: وذلك أيضًا يأتي[(٦)] في الحديث، فمنه ما تواتر لفظه، كالأمثلة السَّابقة، ومنهُ ما تواتر معناهُ كأحاديث رفع اليدين في الدُّعاء، فقد ورد عنه ﷺ

---

(١) في [ظ]، و[ح]: «سبعين».
(٢) في [د]، [ز]، [هـ]: «سبعين» وما أثبتناه موافق لما في «قطف الأزهار».
(٣) في [ظ]: «سبعة».
(٤) في [ز]: «تواتر».
(٥) في [ظ]: «فآخر».
(٦) في [هـ]: «يتأتى».

. . . .

نحو مائة حديث فيه رفع يديه في الدُّعاء، وقد جمعتها في جزء، لكنَّها في قضايا [د/١٢٥/أ] مُختلفة، فكل قضية منها لم تتواتر، والقدر المُشْترك فيها، [ظ/١٣٤/أ] وهو الرَّفع عند الدُّعاء تواتر باعتبار المَجْموع.

* * *

النَّوع الحَادي والثَّلاثون

الغَريبُ والعَزيزُ

إذَا انفردَ عن الزُّهْري وشبههِ مِمَّن يُجْمَعُ حديثه رَجلٌ بحديثٍ، سُمِّـي غـريبًـا، وإن انـفـردَ اثْـنَـان، أو ثـلاثـة، سُـمِّـي عَـزيـزًا، فإن رواهُ جَمَاعةٌ، سُمي مَشْهورًا، ....

(**النَّوع الحَادي والثَّلاثون: الغريب والعزيز، إذا انفرد عن الزُّهْري وشبهه مِمَّن يُجْمَع حديثه**) من الأئمة، كقتادة (**رجل بحديث، سُمي غريبًا، وإن انفرد**) عنهم (**اثنان أو ثلاثة، سُمِّي عزيزًا؛ فإن رواه**) عنهم (**جماعة، سُمِّي مشهورًا**) كذا قال ابن الصَّلاح [ح/١٠١/ب] أخْذًا من كلام ابن مَنْده[١].

وأمَّا شيخ الإسلام [هـ/١٨٦/ب] وغيره، فإنَّهم خَصُّوا الثلاثة فما فوقها بالمشهور، والاثنين بالعزيز؛ لعزَّته ـ أي قوته ـ بمجيئه[٢] من طريق آخر، أو لقلة وجُوده.

قال شَيْخ الإسلام: «وقد ادَّعى ابن حبَّان أنَّ رِوَاية اثنين عن اثنين لا تُوجد أصْلًا فإن أرادَ رِوَاية اثنين فقط عن اثنين فقط، فمسلَّم؛ وأمَّا صُورة العزيز الَّتي جَوَّزها[٣] فموجودة بأن لا يَرْويَهُ أقلُّ من اثنين، عن أقلَّ من اثنين.

مثاله: ما رَوَاهُ الشَّيخان من حديث أنس، والبُخَاري من حديث أبي هُريرة، أنَّ رَسُول الله ﷺ قال: «**لا يُؤمنُ أحَدُكُم حتَّى أكُون أحَبَّ إليهِ مِنْ وَالِدِهِ** [ز/١٠٦/أ] **وَوَلَدِهِ**...» الحديث[٤].

---

(١) «المقدمة» (٤٥٦).
(٢) في [ظ]: «لمجيئه».
(٣) في [ظ]: «جوزوها» وفي «نزهة النظر»: «حررناها».
(٤) أخرجه البخاري [١٥]، ومسلم [٧٠].

ويدخُل في الغَرِيب ما انفردَ راوٍ بِروَايته، أو بِزَيادة في مَتْنِهِ، وإسْنَاده.

ولا يَدْخلُ فيه أفْرادُ البُلْدان، ويَنْقسمُ إلى صَحيحٍ وغَيْره، وهو الغَالبُ، ....

رواه عن أنَس: قَتَادة، وعبد العزيز بن صُهيب، ورواه عن قَتَادة: شُعبة، وسعيد، ورواهُ عن عبد العزيز: إسْمَاعيل ابن عُلَيَّة، وعبد الوارث، ورَوَاه عن كلٍّ جماعة»[(١)].

(**ويدخلُ في الغَريب ما انفردَ راوٍ بروايته**) فلم يَرْوِهِ غيره كمَا تقدَّم مِثاله في قسم الأفراد[(٢)] (**أو بزيادة في متنه وإسناده**) لم يذكرها غيره.

مثالهما: حديث رواهُ الطَّبراني في «الكبير»[(٣)] من رِوَاية عبد العزيز بن مُحمَّد الدَّرَاوَرْدِيِّ، ومن رِوَاية عبَّاد بن منصُور، فرَّقهما، كلاهما عن هِشَام بن عُروة، عن أبيه، عن عَائشة بحديث أمِّ زَرْع، ففيه غَرَابةُ بعض المَتن، حيثُ جعلاه مرفوعًا، وإنما المرفوع منه «**كنتُ لكِ كأبي زَرْعٍ لِأُمِّ زَرْعٍ**» وبعضِ السند حيث جعلاه: عن هِشَام، عن أبيه، عن عائشة.

والمحفُوظ ما رواهُ عيسى بن يُونس، عن هِشَام، عن أخيه عبد الله بن عُروة، عن عروة، عن عائشة، هكذا أخرجه الشَّيخان[(٤)].

وكذا رواه مُسلم أيضًا من رِوَاية سعيد بن سلمة بن أبي الحُسَام عن هِشَام[(٥)].

* * *

(**ولا يدخل فيه أفراد البُلدان**) الَّتي تقدَّمت في نوع الأفراد[(٦)] (**ويَنْقسم**) أي: الغَرِيب (**إلى صحيح**) كأفراد الصَّحيح (**و**) إلى (**غيره**) أي: غير صحيح (**وهو الغَالب**) على الغَرَائب.

---

(١) «نزهة النظر» (١٧ ـ ١٨).
(٢) (٣٨١).
(٣) «الكبير» (٢٣/ ١٧١).
(٤) البخاري (٩/ ٢٥٤)، ومسلم (٤/ ٣٩٦).
(٥) صحيح مسلم (٤/ ٢٠٨).
(٦) (٣٨١).

وإلى غَريبٍ مَتنًا وإسْنَادًا، كمَا لو تفردَ بِمَتنِهِ ....

قال أحمد بن حنبل: «لا تكتبُوا هذه الأحاديث الغَرَائب؛ فإنَّها مَنَاكيرُ، [هـ/١٨٧/أ] وعَامَّتها عن الضُّعفاء»[١].

وقال مالك: «شرُّ العِلْم الغَرِيب، وخير العلم الظَّاهر الَّذي قد رواه النَّاس»[٢].

وقال عبد الرزاق: «كُنَّا نرى أن غريب الحديث [ظ/١٣٤/ب] خير، فإذا هو شر»[٣].

وقال ابن المُبَارك: «العلم الَّذي يجيئك من ههنا وههنا. يعني: المشهور»[٤].

رواها البَيْهقي في «المدخل»[٥].

ورُوي عن الزُّهْري قال: «حدَّثتُ علي بن الحُسين بحديث، فلمَّا فرغتُ قال: أحسنت، بارك الله فيك!! هكذا حُدِّثنا. قلت: ما أُراني إلَّا حدَّثتك بحديث أنتَ أعلم به مِنِّي. قال: لا تَقُل ذلك، فليس من العلم ما لا يُعرف، [د/١٢٥/ب] إنَّما العلم ما عُرف وتواطأت عليه الألْسُن»[٦].

ورَوَى ابن عَدِي عن أبي يُوسف قال: «من طلبَ الدِّين بالكلام تَزَنْدَقَ؛ ومن طلب غريب الحديث كَذَب؛ ومن طلب المال بالكيمياء أفلس»[٧].

(و) ينقسم أيضًا (**إلى غريب متنًا وإسنَادًا كما لو تفرد**[٨] **بمتنه**)

---

(١) «الكامل» لابن عدي (١/ ٣٩). (٢) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ١٠٠).
(٣) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ١٠٠).
(٤) «تاريخ دمشق» (٣٤/ ٣٠٢) من طريق البيهقي.
(٥) لم أقف عليها في «المدخل» وأشار المحقق أنها من الجزء المفقود.
(٦) «تاريخ دمشق» (٤٤/ ١٦١) من طريق البيهقي، ولم أقف عليه في «المدخل» وأشار المحقق أيضًا إلى أنه من الجزء المفقود.
(٧) «الكامل» لابن عدي (٧/ ١٤٥). (٨) في [ظ]، و[ح] «انفرد».

واحدٌ، وغَريب إسْنَادًا كحديثٍ رَوَى متنهُ جماعةٌ من الصَّحَابة، انفردَ واحدٌ بروايتِهِ عن صَحَابي آخَرَ، وفيه يَقُولُ التِّرمذيُّ: غريبٌ من هَذَا الوَجْه.

ولا يُوجدُ غريبٌ متنًا لا إسْنَادًا، إلَّا إذا اشتهرَ الفردُ، فَرَوَاهُ عن المُنْفردِ كثيرونَ، صَارَ غَرِيبًا مَشْهورًا، غَرِيبًا مَتْنًا لا إسْنَادًا بالنِّسبةِ إلى أحَدِ طَرَفيهِ، كَحديث: «إنَّمَا الأعْمَالُ بالنيَّاتِ».

راوٍ (واحد، و) إلى (غريب إسْنادًا) لا متنًا (كحديث)[1] معروف (روى متنه جماعة من الصَّحابة، انفرد واحد بروايته عن صحابي آخر، وفيه يقول التِّرمذي: غريب من هذا الوجه).

ومن أمثلته كما قال ابن سَيِّد النَّاس: «حديث رواه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد، عن مالك، عن زيد بن أسْلم، عن عطاء بن يَسَار، عن أبي سعيد الخُدْري، عن النَّبي ﷺ قال: «**الأعْمَالُ بالنيَّة**»[2].

قال الخليلي في «الإرشاد»: «أخطأ فيه عبد المَجِيد، وهو غير محفوظ عن زيد بن أسلم بوجه» قال: فهذا مِمَّا[3] أخطأ فيه الثقة عن الثقة»[4].

قال ابن سيد النَّاس: «هذا إسناد غريب كله، والمتن صحيح».

(ولا يوجد) حديث (غريب متنًا) فقط (لا إسنادًا، إلَّا إذا اشتهرَ الفردُ، فرواه عن المُنفرد [ح/١٠٢/أ] كثيرونَ، صار غريبًا مَشْهورًا، غريبًا متنًا لا إسنادًا، بالنِّسبة إلى أحد طرفيه) [هـ/١٨٧/ب] المشتهر؛ وهو الأخير.

(كحديث: «إنَّما [ز/١٠٦/ب] الأعمال بالنيات») كما تقدَّم تحقيقه، وكسائر الغرائب المُشْتملة عليها التَّصانيف المُشتهرة.

---

(١) في [ظ]، و[ح] «الحديث».
(٢) «النفح الشذي» لابن سيد الناس، نقلًا عن «فتح المغيث» (٣/ ٣٩٣).
(٣) في [ظ]، و[ح]: «إنما». (٤) «الإرشاد» (١/ ١٦٧).

. . . .

وقال العِرَاقي: «قد أطلقَ ابن سيِّد النَّاس ثُبوت هذا القِسْم، من غير تَخْصيص له بما ذكر، ولم يمثله فيحتمل أن يريد ما كان إسناده مَشْهورًا جادة لعدَّة[١] من الأحاديث؛ بأن يَكُونوا مَشْهورين بِرواية بعضهم عن بعض، ويَكُون المتن غريبًا لانفرادهم به.

قال: وقد وقعَ في كَلامِهِ ما يَقْتضي تمثيله، وذلكَ [أنَّهُ لمَّا][٢] حكى قول ابنِ طاهر: الخامس من الغرائب أسانيد ومُتون تفرَّد بها أهل بلد لا تُوجد إلَّا من روايتهم، وسنن يَنْفرد[٣] بالعمل بها [أهل مصر][٤] [ظ/١٣٥/أ] لا يعمل بها في غير مصرهم.

قال: وهذا النَّوع يَشْمل الغريب كله سندًا ومتنًا، أو أحدهما دون الآخر.

قال: وقد ذكر ابن أبي حاتم بسند له: «أنَّ رَجُلًا سألَ مالكًا عن تخليل أصابع الرِّجْلين في الوضوء، فقال له: إن شئتَ خَلِّل[٥]، وإن شئتَ لا تُخلِّل، وكان عبد الله بن وهب حاضرًا، فعجب من جواب مالك، وذكر له في ذلك حديثًا بسندٍ مِصْري صحيح، وزعمَ أنَّه مَعْرُوف عندهم، فاسْتعَادَ مالك الحديث، واسْتعَادَ السَّائل، فأمرَهُ بالتَّخليل» انتهى.

قال: والحديث المَذْكُور رواه أبو داود[٦] من رواية ابن لَهِيعة، عن يزيد بن عَمرو المَعَافري[٧]، عن أبي عبد الرَّحمٰن الحُبلي[٨]، عن المُستورد بن

---

(١) في [ظ]: «كعدة».
(٢) بدله في [ظ]: «إنما».
(٣) في [ظ]، و[ح]: «تفرد».
(٤) من [ز]، و[ظ]، و[ح] وهو موافق لما في «التقييد».
(٥) في [ظ]، و[ح]: «فخلل».
(٦) (١/ ٥٧)، برقم [١٤٨]. وبعدها في «التقييد»: «والترمذي» ولكنها سقطت من جميع النسخ.
(٧) في [ظ]: «المغاوري». وفي [ح]: «المغافري».
(٨) في [ح]: «الجيلي».

. . . .

شدَّاد. قال التِّرمذي: «غريبٌ لا نعرفه إلَّا من حديث ابن لَهِيعة»(١).

ولم يَنْفرد به ابن لَهِيعة، بل تابعهُ اللَّيث بن سعد وعَمرو بن الحارث. كما رواه ابن أبي حاتم، عن أحمد بن عبد الرَّحمٰن بن وهب، عن عمِّه [د/١٢٦/أ] عبد الله بن وهب، عن الثلاثة المذكورين(٢). وصحَّحهُ ابن القطَّان، لتوثيقه لابن أخي ابن وهب(٣) فزالت الغرابة عن الإسناد [هـ/١٨٨/أ]، بمتابعة اللَّيث وعَمرو لابن لَهِيعة، والمتن غريب»(٤).

فائدة [قد يكون الحديث عزيزًا مشهورًا]:

قد يكون الحديث أيضًا عزيزًا مشهورًا، قال الحافظ العلائي فيما رأيته بخطِّه: «حديث «**نحنُ الآخرونَ السَّابقونَ يوم القِيَامة...**» الحديث، [عزيزٌ](٥) عن النَّبي ﷺ رواه عنه حُذيفة بن اليَمَان، وأبو هُريرة، وهو مَشْهور عن أبي هُريرة، رواه عنه سَبْعة: أبو سلمة بن عبد الرَّحمٰن، وأبو حازم، وطاوس، والأعرج، وهمَّام، وأبو صالح، وعبد الرَّحمٰن مولى أم برثن»(٦).

* * *

(١) [٤١].
(٢) «الجرح والتعديل» (١/ ٣١).
(٣) «الوهم والإيهام» (٥/ ٢٦٥).
(٤) «التقييد والإيضاح» (٢٧٣، ٢٧٤) بتصرف.
(٥) سقط من [هـ].
(٦) في جزء له في تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ (ل/١٦/ب) نقلًا عن «العلائي وجهوده في علم الحديث».

النَّوع الثَّاني والثَّلاثُون

غَريبُ الحَديثِ

هو مَا وقَعَ في مَتْن الحَديثِ من لَفْظةٍ غَامضةٍ، بعيدةٍ عن الفَهْم، لقلَّة اسْتِعْمَالها، وهو فَنٌّ مُهمٌّ، والخَوضُ فيه صعبٌ، فليتحرَّ خائضُهُ، وكان السَّلف يَتَثبتونَ فيه أشدَّ تَثبُّت، وقد أكثرَ العُلماء التَّصْنيف فيهِ، قيل: أوَّل من صنَّفهُ النَّضْر بن ....

(النَّوع الثَّاني والثَّلاثون: غَريب[1] الحديث).

(وهو ما وقعَ في مَتْن الحديث من لَفْظة غامضة، بعيدة عن[2] الفهم؛ لقلة استعمالها، وهو فنٌّ مُهم) يقبح جهله بأهل الحديث، (والخوض فيه صعب) حقيقٌ بالتَّحري، جديرٌ بالتَّوقي (فليتحرَ خائِضُه) وليتَّق الله أن يُقدم على تفسير كلام نبيِّه ﷺ بمُجرَّد الظُّنون (وكان السلف يتثبتون فيه أشد تثبت).

فقد رُوِّينَا عن أحمد، أنَّه سُئل عن حرف منهُ، فقال: «سلُوا أصْحَاب الغَريب[3]، فإنِّي أكره أن أتكلَّم في قول[4] رَسُول الله ﷺ بالظن[5]»[6].

وسُئل الأصْمَعي عن مَعْنى حديث: «**الجَار أحقُّ بِسَقَبِهِ**»[7]. فقال: «أنا لا أُفسِّر حديث [ظ/١٣٥/ب] رَسُول الله ﷺ ولكن العرب تَزْعُم أنَّ السَّقَبَ اللَّزيق»[8].

(وقد أكْثرَ العُلماء التَّصْنيف فيه، قيلَ: أوَّل من صَنَّفه النَّضر بن

---

(١) في [هـ]: «غريب ألفاظ».
(٢) في [ظ]: «من».
(٣) في [ظ]: «الحديث».
(٤) في [ظ]، و[ح]: «حديث».
(٥) في «سؤالات الميموني»: «بالظن فأخطئ».
(٦) «سؤالات الميموني» [٤١٣].
(٧) أخرجه البخاري [٢٢٥٨].
(٨) «سنن البيهقي» (٦/ ١٠٥)، و«تاريخ دمشق» (٣٩/ ٥٨).

شُمَيل، وقيلَ أبو عُبيدة مَعْمر، وبعدهما أبو عُبيد، فاسْتَقصَى وأجَادَ، ثمَّ ابن قُتيبة ما فاتَ أبا عُبيد، ثمَّ الخَطَّابي ما فاتهُمَا، فهذه أُمَّهاته.

ثمَّ بعدهَا كُتبٌ كثيرة، فيهَا زَوَائد وفَوائد كَثِيرة، ولا يُقلد منها إلَّا ما كان مُصنِّفُوها أئمةً أجِلَّة، ....

شُميل) قاله الحاكم[1].

(**وقيل: أبو عُبيدة مَعْمر**) بن المُثَنَّى، [ز/١٠٧/أ] ثمَّ النضر، ثمَّ الأصْمَعي، وكتبهم[2] صغيرة قليلة[3].

(و) ألَّف (**بعدهما** [ح/١٠٢/ب] **أبو عُبيد**) القاسم بن سلام كتابه المَشْهُور (**فاسْتقصَى وأجَادَ**) وذلك بعد المائتين. (**ثمَّ**) تتبع أبو محمَّد عبد الله بن مسلم (**بن قُتيبة**) الدِّينَورِيّ (**ما فات أبا عُبيد**) [هـ/١٨٨/ب] في كِتَابه المَشْهُور. (**ثمَّ**) تتبع أبو سُليمان (**الخَطَّابي ما فاتهما**) في كتابه المشهور، ونبَّه على أغاليط لهما، (**فهذه أُمهاته**)؛ أي: أُصوله.

(**ثمَّ**) أُلِّفَ (**بعدها كُتب كثيرة، فيها زوائد وفوائد كثيرة، ولا يُقَلَّد منها إلَّا ما كان مُصَنِّفوها أئمة أجلة**)[4] «كمجمع الغرائب» لعبد الغافر الفارسي، و«غريب الحديث» لقاسم السَّرَقُسْطِي، و«الفائق» للزَّمَخْشَري، و«الغريبين» للهَرَوي، وذيله للحافظ أبي مُوسى المَدِيني، ثمَّ «النهاية» لابن الأَثِير، وهي أحسن كُتب الغريب، وأجمعها وأشهرها الآن، وأكثرها تَدَاوُلًا، وقد فاته الكثير، فذيَّل عليه الصَّفي الأَرْمَوِي بذيل لم نقف عليه، وقد شرعت في تلخيصها تلخيصًا حَسَنًا مع زيادات جمة، والله أسأل الإعانة على إتمامه[5].

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (٨٨).
(٢) من [ظ] وفي باقي النسخ: «وكتبهما».
(٣) «تقريب المرام» للحافظ محب الدين الطبري. انظر: «شرح التبصرة» (٣٢٤).
(٤) في [ح]: «جلة».
(٥) في [ظ]: «إتمامها».

وأجْوَد تَفْسيره ما جَاء مُفسَرًا في رِوَاية.

(وأجود تفسيره ما جَاء مُفسرًا) به (في رواية) كحديث «الصَّحيحين» في قوله ﷺ لابن صائد: «**خبَّأتُ لكَ خبيئًا، فما هو؟**» قال: [د/ ١٢٦/ب] الدُّخ[1].

فالدخ ههنا [هو][2] الدخان، وهو لغة فيه، حكاه[3] الجوهري[4] وغيره، لما روى أبو داود، والتِّرمذي[5] من رِوَاية الزُّهْري، عن سالم، عن ابن عُمر رضي الله تعالى عنه في هذا الحديث، أنَّ النَّبي ﷺ قال له: «**إنِّي خَبَأتُ لك خبيئًا**». وخبأ له[6] ﴿يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الدخان: ١٠].

قال المَدِيني: «والسرُّ في كونه خبأ له الدُّخَان، أنَّ عيسى ﷺ يقتله بجبل الدخان، فهذا هو الصَّواب في تفسير «الدخ» هُنا»[7].

وقد فسَّره غير واحد على غير ذلك فأخطئوا، فقيل: الجماع، وهو تخليط فاحش، وقيلَ: «نبتٌ موجود بين النَّخيل»[8] وهو غير مرضي.



(١) صحيح البخاري [٣٠٥٥]، ومسلم [٢٩٣٠].
(٢) من [ظ]، و[ح].
(٣) في [ح]: «حكاها».
(٤) «مختار الصحاح» للرازي (٢٠٠).
(٥) أبو داود [٤٣٢٩]، والترمذي [٢٢٤٩].
(٦) بعدها في [هـ]: «ثمَّ».
(٧) «المغيث في غريبَي القرآن والحديث» لأبي موسى المديني (١/ ٨١٤).
(٨) حكاه النووي في «شرح صحيح مسلم» عن الخطابي.

النَّوع الثَّالث والثَّلاثُون

المُسَلسلُ

وهو ما تَتَابعَ رجَال إسْنَاده على صِفَةٍ أوْ حَالَةٍ، للرُّواة تَارةً، وللرِّوَاية أُخرى، وصِفَاتُ الرُّواة، إمَّا أقْوَال، أو أفعال، وأنْوَاع كثيرة غيرهما، كَمُسلسل التَّشْبيك باليَدِ والعَدِّ فيهَا.

(**النَّوع الثَّالث والثَّلاثون: المُسَلسل، وهو ما تتابع رجال إسناده**) واحدًا فواحدًا (**على صفة**) واحدة (**أو حالة**) واحدة (**للرواة تارة، وللرواية** [هـ/١٨٩/أ] **أُخرى، وصفات الرُّواة**) وأحوالهم أيضًا (**إمَّا أقوال أو أفعال**) أو هما معًا، وصفات الرِّواية إمَّا [ظ/١٣٦/أ] أن تتعلق بصيغ الأداء، أو بزمنها، أو مكانها.

(و) له (**أنواع كثيرة غيرهما**) فالمُسلسل بأحوال الرُّواة الفعلية (**كَمُسلسل التَّشْبيك باليد**) وهو حديث أبي هُرَيرة: شبك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال: «**خَلَقَ الله الأرْض يوم السَّبت...**»[(١)] الحديث. فقد تَسلسل لنا بتشبيك كل واحد من رُواته بيد من رواه عنه.

(**والعد فيها**) وهو حديث: «**اللهمَّ صلِّ على مُحمَّد...**» إلى آخرِهِ، مُسَلسل[(٢)] بعدِّ الكلمات الخمس في يد كل راوٍ[(٣)].

---

(١) أخرجه مسلم [٢٧٨٩] ورواه مسلسلًا بالتشبيك الحاكم في «المعرفة» (٣٣)، وأورده اللكنوي في «ظفر الأماني» (٢٩٠) ونقل قوله السخاوي: «التسلسل فيه ضعيف والحديث صحيح».

(٢) في [ظ]، و[ح]: «التسلسل».

(٣) أصل الحديث أخرجه أحمد (٢/ ٤٣، ٤/ ٤٤، ٢٧٤) وغيره، وأخرجه مسلسلًا الحاكم في «المعرفة» (ص٣٢) والبيهقي في «الشعب» (٢/ ٢٢٢) وقال: «وهو إسناد ضعيف»، وقال السخاوي في «القول البديع»: «ورجال سنده فيهم من اتهم بالكذب والوضع فالحديث بسبب ذلك تالف».

وكاتِّفاقِ أسْمَاء الرُّواة، أو صِفَاتهم، أو نِسْبتهم، كأحَاديثَ رُوِّيناهَا كلُّ رِجَالها دمَشْقيُّون، ....

وكذلك المُسلسل بالمُصَافحة، والأخذ باليدِ، ووضع اليد على رأس الرَّاوي.

والمُسلسل بأحوالهم القولية، كحديث مُعاذ بن جَبَل، أنَّ النَّبي ﷺ قال له: «**يا مُعاذ، إنِّي أحبُّكَ فَقُل في دبر كلِّ صلاة: اللهمَّ، أعنِّي على ذِكْرك وشُكْركَ وحُسْنِ عبادتك**»(١). تسلسل لنا بقول كل من رواته: «وأنا أحبُّكَ فقل».

والمُسلسل بهما معًا حديث أنس قال: قال [ز/١٠٧/ب] رَسُول الله ﷺ: «**لا يجدُ العبد حَلاوة الإيمَان حتَّى يُؤمن بالقَدَرِ خَيْرِهِ وشرِّه، حُلوه ومُره**»(٢). وقَبضَ رَسُول الله ﷺ على لحيته وقال: «**آمنتُ بالقَدرِ خيره وشرِّه، حُلوه ومُرِّه**»(٣). وكذا كل راو من رواته.

والمُسلسل بصفاتهم القولية، كالمسلسل بقراءة سُورة الصفِّ ونحوه.

قال العِرَاقي: [ح/١٠٣/أ] «وصفات الرُّواة القولية، وأحوالهم القولية مُتقاربة، بل مُتماثلة»(٤).

(و) المُسلسل بصفاتهم الفعلية (**كاتِّفاق أسماء الرُّواة**) كالمُسلسل بالمُحمدين(٥) (**أو صفاتهم، أو نسبتهم**).

فالثَّاني: (**كأحاديث رُوِّيناها، كل رجالها دمشقيون**) أو مِصْريون، أو كُوفيون، أو عراقيون.

---

(١) أخرجه أبو داود [١٥٠٨]، والنسائي (٣/ ٥٣)، وفي «الكبرى» [٩٩٣٧]، والبخاري في «الأدب المفرد» [٦٩٠]، وأحمد (٥/ ٢٤٤ ـ ٢٤٧)، وأخرجه مسلسلًا: العلائي في «المسلسلات المختصرة» (ص: ٤، ٥) مخطوط بدار صدام للمخطوطات برقم [١٧٢٧٨]، وإسناده وتسلسله صحيح.

(٢) بعدها في [ظ]: «قال».

(٣) أخرجه الحاكم في «المعرفة» (٤٠).

(٤) «شرح التبصرة» (٣٢٨).

(٥) في [ظ]، و[ح]: «المحمدين».

وكَمُسلسل الفُقَهاء، وصِفَات الرِّواية كالمُسَلسل بسمعتُ، أو بأخْبَرنا فلان، أو أخبرنا فُلان والله.

وأفْضلهُ ما دلَّ على الاتِّصالِ، ومن فوائدهِ زِيادةُ الضَّبط، وقلَّما يَسْلم مَنْ خَللٍ في التَّسلسُل، وقد يَنْقطعُ تَسَلسُلُهُ في وَسَطِهِ، كَمُسلسلِ أوَّل حَديثٍ سمعتهُ ....

(و) الأوَّل [هـ/١٨٩/ب] (**كمُسلسل الفُقهاء**) مُطلقًا، أو الشَّافعيين، أو الحُفَّاظ، أو النُّحاة، أو الكُتَّاب، أو الشُّعراء، أو المُعمِّرين.

(**وصفات الرِّواية**) المتعلقة بصيغ الأداء [د/١٢٧/أ] (**كالمسلسل بـ«سمعت»**) فلانا (**أو بـ«أخبرنا فُلان» أو «أخبرنا فُلان والله»**) أو «أشهد بالله لسمعت فُلانًا» يقول ذلك كل راو منهم.

والمُتعلِّقة بالزَّمان كالمُسَلسل بروايته[١] يوم العيد، وقَص الأظْفَار يوم الخميس، ونحو ذلك.

وبالمَكَان، كالمُسلسل[٢] بإجَابة الدُّعاء في «المُلْتَزَم».

وقد جمعتُ[٣] كتابًا فيما وقع في سَمَاعاتي من المُسَلسلات[٤] بأسانيدها، وجمع النَّاس في ذلك كثيرًا.

(**وأفضله ما دلَّ على الاتِّصال**) في السَّماع وعدم التدليس.

(**ومن فوائده**) اشْتمَاله على (**زيادة الضَّبط**) من الرُّواة.

(**وقلَّما يسلم من**[٥] **خلل في التسلسل وقد ينقطع تسلسله في وسطه**) أو أوله، أو آخره (**كمسلسل أوَّل حديث سمعته**) [ظ/١٣٦/ب] وهو حديث عبد الله بن عَمرو: «**الرَّاحمُون يَرْحمهم الرَّحمٰن...**»[٦].

---

(١) في [ظ]: «برواية التجمل»، وفي [ح]: «برواية».
(٢) في [هـ]: «المسلسل».
(٣) بعدها في [ظ]: «في ذلك»، وبعدها في [ح]: «ذلك».
(٤) في [ظ]، و[ح]: «المسلسل». (٥) في [د]، و[هـ]، و[ز]: «عن».
(٦) أخرجه أبو داود [٤٩٤١]، والترمذي [١٩٢٤]، وأحمد (٤/ ١٥٩).

على ما هُوَ الصَّحيح فيه.

فإنَّه انْتَهَى فيه التَّسلسل إلى [سفيان بن عيينة، وانقطع في سماع سفيان من][1] عَمرو بن دينار، وانقطع في سَمَاع عَمرو من أبي قَابُوس، و[في][2] سَمَاع أبي قابُوس من عبد الله بن عَمرو، وفي سماع عبد الله من النَّبي ﷺ (**عَلَى ما هو الصَّحيح فيه**)[3].

وقد رواهُ بعضهم كامل السلسلة، فوهم فيه.

فائدة [أصح مسلسل في الدنيا]:

قال شيخُ الإسلام: «من أصح مسلسل يُروى في الدُّنيا: المُسلسل بقراءة [سُورة][4] الصف»[5].

قلت: والمُسلسل بالحُفَّاظ والفُقهاء أيضًا، بل ذكر في «شَرْح النُّخبة» «أن المُسلسل بالحُفَّاظ مِمَّا يُفيد العلم القَطْعي»[6].

* * *

---

(١) من [ظ].
(٢) من [ظ].
(٣) بعدها في [ظ]: «والله أعلم».
(٤) سقط من [ظ].
(٥) «فتح الباري» (٨/ ٦٤١) بمعناه.
(٦) «نزهة النظر» (٢٥).

النَّوع الرَّابع والثَّلاثون

نَاسخُ الحَديثِ ومَنْسُوخه

هو فَنٌّ مُهمٌ صعبٌ، وكانَ للشَّافعيِّ فيه يدٌ طُولى، وسَابقةٌ أُولى، وأدْخلَ فيه بعضُ أهل الحَديثِ ما ليسَ مِنْهُ، ....

(**النَّوع الرَّابع والثلاثون: ناسخ الحديث ومنسوخه**)

(**وهو فنٌّ مُهِمٌّ**) فقد مرَّ عليٌّ على قاصٍّ، فقال: «تعرف النَّاسخ من المنسوخ؟ فقال: لا، فقال: هلكتَ وأهلكتَ»(١). أسنده الحازمي في كتابه، وأسند نحوه عن ابن عبَّاس(٢).

وأسند عن حُذيفة أنَّه سُئل عن شيء فقال: «إنَّما يُفتي من عرَف [هـ/١٩٠/أ] النَّاسخ [والمَنْسُوخ](٣). قالوا: ومن يعرف ذلك؟ قال: عُمر»(٤).

(**صعبٌ**) فقد روينا عن الزُّهْري قال: «أعيا الفُقهاءَ وأعْجَزَهُم أن يعرفوا ناسخ الحديث من منسوخه»(٥).

(**وكان للشَّافعي فيه يدٌ طُولى، وسابقة أُولَى**) فقد قال الإمام أحمد لابن وَارَة، وقد قدم من «مصر»: «كتبتَ كُتُبَ الشَّافعي؟ قال: لا. قال: فرَّطت، ما علمنا المُجْمل من المُفسَّر، ولا ناسخ الحديث من منسوخه، حتَّى جالسنا [ز/١٠٨/أ] الشَّافعي»(٦).

(**وأدخل فيه بعض أهل الحديث**) مِمَّن صنَّف فيه (**ما ليسَ منهُ،**

---

(١) «السنن الكبرى» للبيهقي (١٠/١١٧)، و«المصنف» لعبد الرزاق [٥٤٠٧].
(٢) «المعجم الكبير» (١٠/٢٥٩). (٣) في [ظ]: «من المنسوخ».
(٤) «المدخل إلى السنن الكبرى» (١/١٢٧)، و«الاعتبار في الناسخ والمنسوخ» للحازمي (٤٨ - ٥٠).
(٥) «حلية الأولياء» (٣/٣٦٥). (٦) «حلية الأولياء» (٩/٩٧).

لخَفَاء مَعْناهُ، والمُخْتار أنَّ النَّسخ رَفْعُ الشَّارع حُكمًا منهُ، مُتقدِّمًا بحكم منهُ مُتأخِّر.

فمنهُ ما عُرف بِتَصْريح رَسُول الله ﷺ كـ: «كُنتُ نهيتكُم عن زِيَارة القُبُور فَزُورها». ....

لخفاء معناه) أي: النَّسخ وشرطه.

(والمُختار) في حَدِّه **(أنَّ النسخَ رفعُ الشَّارع حُكمًا منه متقدِّمًا، بحُكْمٍ منه متأخِّر)**.

فالمُراد بـ«رفع الحُكم» قطع تعلقه عن المُكلَّفين، واحترزَ به عن بيان المُجْمَل، وبإضافته للشارع عن إخبار بعض من شاهد النَّسخ من الصَّحابة، فإنَّه لا يَكُون نسخًا، وإن لم يحصل التَّكليف به لمن لم يَبْلُغه قبل ذلك إلَّا بإخباره.

وبـ«الحكم» عن رفع الإبَاحة الأصلية، فإنَّه لا يُسمَّى نسخًا.

وبـ«المتقدّم»[(١)] عن التَّخصيص المُتَّصل بالتكليف، كالاستثناء ونحوه.

وبقولنا: بـ «حكم منه مُتأخِّر»، عن رفع [د/١٢٧/ب] الحكم بموت المُكلَّف، أو زَوَال تكليفه بجنُون ونحوه، وعن انتهائه [ح/١٠٣/ب] بانتهاء الوقت، كقوله ﷺ: **«إنَّكُم لاقُوا العَدُوَّ غدًا، والفِطْرُ أقْوَى لكُم فأفْطِرُوا»**[(٢)] فالصَّوم بعد ذلك اليوم ليس نسخًا.

* * *

(فمنه ما عرف) النسخ فيه **(بتصريح** [ظ/١٣٧/أ] **رَسُول الله ﷺ)** بذلك **(كـ: «كنتُ نهيتكُم عن زِيَارة القُبور فزُوروها)** **وكنتُ نهيتكُم عن لُحوم الأضَاحي فوق ثَلاثٍ، فكلوا ما بَدَا لكُم، وكنتُ نهيتكُم عن الظروف...»** الحديث أخرجه مسلم عن بُريدة[(٣)].

---

(١) في [ظ]، و[ح]: «وبالتقدم».
(٢) أخرجه مسلم [١١٢٠] وغيره بنحو من هذا اللفظ.
(٣) «صحيح مسلم» [٩٧٧].

ومنهُ ما عُرِفَ بقول الصَّحَابي كـ: كانَ آخرُ الأمْرينِ مِنْ رَسُول الله ﷺ تَرْكُ الوضُوء مِمَّا مسَّت النَّار. ومنهُ مَا عُرِفَ بالتاريخ.

(**ومنهُ ما عُرف بقول الصَّحابي، كـ: «كانَ آخرُ الأمرين من رَسُول الله ﷺ ترك الوضُوء مِمَّا مسَّت النَّار**») رواه أبو داود والنَّسائي عن [هـ١٩٠/ب] جابر[١].

وكقول أُبَيٍّ بن كَعْبٍ: «كانَ المَاءُ من المَاء رُخْصةً في أوَّل الإسْلام، ثمَّ أُمرَ[٢] بالغُسْل». رواه أبو داود والتِّرمذي وصحَّحه[٣].

وشرط أهل الأصُول في ذلك أن [يُخبر بتأخُره، فإن قال][٤]: «هذا ناسخ» لم يثبت به النَّسخ، لجَوَاز أن يقوله عن اجتهاد[٥].

قال العِرَاقي[٦]: «وإطلاق أهل الحديث أوضح وأشهر؛ لأن النَّسخ لا يُصَار إليه بالاجْتهاد والرَّأي، إنَّما يُصَار إليه عندَ مَعْرفة التَّاريخ، والصَّحَابة أوْرَع من أن يحكم أحد منهم على حُكم شرعي بنسخ، من غير أن يعرف تأخُّر الناسخ عنه، وقد أطلق الشَّافعي[٧] ذلك أيضًا»[٨].

(**ومنه ما عرف بالتاريخ**) كحديث شدَّاد بن أوْس مرفوعًا: «**أفطرَ الحَاجمُ والمَحْجُوم**» رواه أبو داود والنَّسائي[٩].

ذكر الشَّافعي أنَّه مَنْسُوخ بحديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما «أنَّ النَّبي ﷺ احتجمَ

---

(١) أبو داود [١٩٢]، والنسائي (١/ ١٠٨).
(٢) في [ظ]: «أمرنا».
(٣) أخرجه أبو داود [٢١٤، ٢١٥]، و«الترمذي» [١١٠] وغيرهما، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، وإنما كان الماء من الماء في أول الإسلام ثم نسخ بعد ذلك».
(٤) بدله في [ظ]: «يكون بحديث آخر؛ فإن قيل»، وفي [ح]: «يحدث آخره، فإن قيل».
(٥) «الإحكام» للآمدي (٣/ ١٩٧)، و«المحصول» (١/ ٤٧٠)، و«البحر المحيط» (٣/ ٢٢٨).
(٦) في [ح]: «القرافي».
(٧) «اختلاف الحديث» للشافعي (٤٨٧).
(٨) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣٣١).
(٩) «سنن أبي داود» [٢٣٦٨]، و«السنن الكبرى» للنسائي [٣١٣٨].

ومنهُ مَا عُرف بدلالة الإجْمَاع، كحديثِ قَتْل شَاربِ الخَمْر في الرَّابعة، ....

وهو مُحْرِم [واحتجم وهو][1] صائم» أخرجه مسلم[2] فإن[3] ابن عبَّاس إنَّما صحبهُ مُحرِمًا في حجَّة الوداع سَنَة عَشْرٍ، وفي بعض طُرق حديث شدَّاد أنَّ ذلك كان زمن الفَتْح سَنَة ثمان[4].

(**ومنهُ ما عُرف بدلالة الإجماع، كحديث قتل شَاربِ الخمر في الرَّابعة**) وهو ما رَواه أبو داود والتِّرمذي من حديث مُعَاوية: «**مَنْ شَرِبَ الخَمْر فاجلدُوه، فإن عَادَ في الرَّابعة فاقتلُوه...**»[5].

قال المُصنِّف في «شرح مسلم»: «دلَّ الإجْمَاع على نَسْخه»[6]. وإن كانَ ابن حَزْم خالف في ذلكَ[7]، فخلاف الظَّاهرية[8] لا يَقْدح في الإجْمَاع.

نعم وردَ نَسْخه في السُّنة أيضًا، كما قال التِّرمذي من رِواية مُحمَّد بن إسْحَاق، عن مُحمَّد بن المُنْكدر، عن جابر، أن النَّبي ﷺ قال: «**إنْ شَرِبَ الخَمْر فاجْلدُوه، فإن شربَ في الرَّابعة** [ز/١٠٨/ب] **فاقتلُوه**» قال: ثمَّ أُتي النَّبي ﷺ بعد ذلك برجُل قد شرب في الرَّابعة، فضربهُ ولم يقتله.

قال: «وكذلكَ رَوَى الزُّهْري عن قُبِيْصَةَ بنِ ذُؤَيْبٍ [هـ/١٩١/أ] عن النَّبي ﷺ نحو هذا.

قال: فرفع القَتْل وكانت رُخْصة»[9]. انتهى. [ظ/١٣٧/ب]

---

(١) من [ظ].

(٢) أخرجه مسلم [١٢٠٢] وغيره بغير لفظ الصيام. وأخرجه البخاري [١٨٣٦] بذكر الصيام. وأما الحديث بلفظ «محرم، صائم» فقد قال النسائي في «السنن الكبرى» (٢/ ٢٣٥): «هذا منكر».

(٣) في [د، وز]: «قال».

(٤) «اختلاف الحديث» للشافعي (٥٣٠).

(٥) «سنن أبي داود» [٤٤٨٢]، والترمذي [١٤٤٤].

(٦) «شرح مسلم» للنووي (٥/ ٣٠٤).

(٧) «المحلى» (١١/ ٣٦٨).

(٨) في [ظ]: «الظاهري».

(٩) «جامع الترمذي» (٤/ ٤٩).

والإجْمَاع لا يُنْسخ ولا يَنْسخ، ولكن يدلُّ على نَاسخٍ.

وما علَّقهُ التِّرمذي أسندهُ البَزَّار في «مسنده»[١].

وقَبيصة ذكرهُ ابن عبد البر في الصَّحابة، وقال: «ولد أوَّل سَنَة من الهِجْرة، [د/١٢٨/أ] وقيلَ: عامَ الفَتْح»[٢].

فالمِثَالُ الصَّحيح لذلك ما رواه التِّرمذي من حديث جابر قال: «كنا إذا حَجَجنا مع النَّبي ﷺ فكُنَّا نُلبي عن النِّساء، ونَرْمي عن الصِّبْيان».

قال التِّرمذي: «أجمعَ أهل العلم: أنَّ المَرْأة لا يُلبي عنها غيرها»[٣].

ثمَّ الحديث لا يُحكم عليه بالنَّسْخ بالإجماع على ترك العمل به، إلَّا إذا عرف صحَّته، وإلَّا فيحتمل[٤] أنَّه غلط، صرَّح به الصَّيرفي[٥].

(**والإجماع لا يُنسخ**) أي: لا ينسخه شيء (**ولا يَنْسخ**) هو غيره (**ولكن يدل على ناسخ**) أي: على وجود ناسخ غيره[٦].

* * *

---

(١) كما في «كشف الأستار» [١٥٦٢].

(٢) «الاستيعاب» (٣/ ٢٥٥).

(٣) «جامع الترمذي» [٩٢٧].

(٤) في [ظ]: «فيحمل».

(٥) في كتابه «الدلائل» كما نقله عنه العراقي في «التقييد والإيضاح» (٢٨٢).

(٦) راجع: «الحاوي الكبير» للماوردي (١٦/ ٨٣).

النَّوعُ الخَامسُ والثَّلاثون

مَعْرِفةُ المُصَحَّف

هو فنٌّ جَليلٌ، وإنَّما يُحقِّقهُ الحُذَّاق، والدَّارَقُطْني منهم، ولهُ فيه تَصْنيفٌ مُفيدٌ، ويَكُون تَصْحيف لفْظٍ وبَصَرٍ في الإسْنَاد والمَتْن، فمن الإسْنَاد: العَوَّام بن مُرَاجم، بالرَّاء والجيم، صحَّفهُ ابن مَعِين، فقالهُ بالزَّاي والحَاء.

(**النَّوعُ** [ح/١٠٤/أ] **الخامس والثلاثون: معرفة المُصحَف**).

(**هو فنٌّ جليل**) مُهِمٌّ (**وإنَّما يُحَقِّقُه الحُذَّاق**) من الحُفَّاظ (**والدَّارقطني منهم، وله فيه تصنيف مفيد**) وكذلك أبو أحمد العسكري.

وعن أحمد أنَّه قال: «وَمَنْ يَعْرَى عن الخطأ والتصحيف»(١).

(**ويكون تَصْحيف لفظ**) ويُقَابله تصحيف المعنى (**وبصر**) ومقابله(٢) تصحيف السَّمع.

ويَكُون (**في الإسْنَاد والمَتْن، فمن**) التَّصحيف في (**الإسْنَاد: العَوَّام بن مُراجم، بالرَّاء والجيم، صحَّفه ابن مَعِين فقاله**) مُزاحم (**بالزَّاي والحاء**)(٣).

وعُتبة بن النُّدَّر ـ بالنُّون المَضْمومة والمْهملة المُشَدَّدة المفتُوحة ـ صحَّفه ابن جرير الطَّبري بالمُوحدة والمُعجمة(٤).

---

(١) «تاريخ أسماء الثقات» [١٥٨٦] و«تاريخ بغداد» (١٦/ ٢١١).

(٢) في [ظ]: «ويقابله».

(٣) «العلل» للدارقطني (٣/ ٦٤)، و«مقدمة ابن الصلاح» (٤٧١)، و«الشذا الفياح» (٢/ ٤٦٧).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٧/ ٩٤).

ومن الثَّاني: حديثُ زَيْد بن ثابت أنَّ النَّبي ﷺ احتَجَرَ في المَسْجِدِ. أي: اتخذَ حُجْرَة مِنْ حَصيرٍ، أو نحوه يُصلِّي فيها، صحَّفَهُ ابن لَهِيعة فقال: احتجَمَ.

وحديثُ: «مَنْ صَامَ رَمَضانَ، وأتبعَهُ سِتًّا من شَوَّال...». صَحَّفَهُ الصُّولي فقالَ: شيئًا، بالمُعجمة ....

(ومن الثَّاني) أي: التَّصحيف[1] في المَتْن (حديث زيد بن ثابت أنَّ النَّبي ﷺ احتجرَ في المَسْجد) وهو بالرَّاء (أي: اتَّخذ حُجْرة من حصير، أو نحوِهِ يُصَلِّي فيها[2]، صحَّفه ابن لَهِيعة) بفتح اللام وكسر الهاء (فقال: احتجم) بالميم[3].

(وحديث: «من صَامَ رمضان، وأتبعه [هـ/١٩١/ب] ستًّا من شوَّال...»)[4] ـ بالسين المُهملة والتاء الفوقية ـ لفظ العدد (صحَّفه الصُّولي فقال: شيئًا بالمُعجمة) والتَّحتية[5].

وحديث أبي ذر: «**تُعين**[6] **صَانعًا**...» بالمهملة والنون، صحَّفه هِشَام بن عروة بالمُعجمة والتَّحتية[7].

وحديث مُعاوية: «لعنَ رَسُول الله ﷺ الَّذين يُشَقِّقُون الخُطَب»[8] بالمُعجمة، صحَّفهُ وكيع بفتح المُهملة[9] وكذا صحَّفه ابن شاهينٍ أيضًا، فقال بعض المَلَّاحين وقد سمعه: فكيف يا قَوْم والحاجة ماسَّة!

---

(١) في [ظ]: «المصحف».
(٢) في [هـ]، و[ظ]، و[ح]: «عليها».
(٣) «التمييز» للإمام مسلم (١/ ١٨٧).
(٤) أخرجه مسلم [١١٦٤].
(٥) «تاريخ بغداد» (٤/ ٦٨١)، و«الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٩٦).
(٦) في [هـ]، و[ظ]: «يعين».
(٧) «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (١/ ٣٤٨)، و«صيانة صحيح مسلم» [٢٦٢].
(٨) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٩/ ٣٦١/ ٨٤٨). وقال الهيثمي في «المجمع» (٢/ ٤١٨): «رواه الطبراني في الكبير وفيه جابر الجعفي والغالب عليه الضعف».
(٩) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٩٢).

ويَكُون تَصْحيف سَمْع، كحديث عن عَاصم الأحْوَل رواهُ بعضهُم فقال: واصلٌ الأحْدَب، ويَكُونُ في المَعْنَى، كقول مُحمَّد بن المُثَنى: نحنُ قومٌ لنَا شَرفٌ، نحنُ من عَنزةَ، صَلَّى إلينَا رَسُول الله ﷺ.

وحديث: «أوْ شَاة تَيْعر...»[(١)] بالياء التحتية، صحَّفه أبو مُوسَى محمَّد بن المُثنى بالنُّون[(٢)].

وصحَّف [ظ/١٣٨/أ] بعضهم حديث: «**زر غِبًّا تَزْدَد حُبًّا**»[(٣)] فقال: زَرْعُنا تَرَدَّدَ حِنًّا. ثمَّ فسَّره بأن قومًا كانُوا لا يُؤدُّون زكاة زُروعهم، فصَارت كلها حناء[(٤)].

(**ويَكُون تصحيف سَمْع**) بأن يَكُون الاسم واللَّقب، أو الاسم واسم الأب، على وزن اسم آخرَ [ولقبه، أو اسم آخر][(٥)] واسم أبيه، والحروف مُختلفة شكلًا ونَقْطًا، فيَشْتبه ذلك على السَّمع.

(**[كحديث عن عاصم] الأحْوَل، رَواهُ بعضهم فقال: واصل الأحدب**) أو عكسه [ز/١٠٩/أ] وحديث عن خالد بن علقمة، رواه شُعبة فقال: مالك بن عُرْفُطَة.

(ويَكُون) التَّصحيف (**في المَعْنَى، كَقول**) أبي مُوسى (**محمَّد بن المُثنى**) العَنَزي المُلقَّب بالزَّمِنْ، أحد شُيوخ الأئمة السِّتة [د/١٢٨/ب] (**نحنُ قومٌ لنا شَرَفٌ، نحن من عَنَزة، صلَّى إلينا رَسُول الله ﷺ**) يريدُ أنَّ النَّبي ﷺ صلَّى إلى عَنَزَة، فتوهَّم أنَّه صلَّى إلى قَبِيلتهم، وإنَّما العَنَزة هُنَا الحَرْبَة تُنْصب بين يديه[(٦)].

وأعجب من ذلك ما ذكرهُ الحاكم، عن أعْرَابي، أنَّه زعم أنَّه ﷺ صلَّى إلى شاة، صحَّفها عَنْزة ـ بسكون النُّون ـ ثمَّ رواه بالمعنى على وهمه، فأخطأ من وجهين[(٧)].

---

(١) أخرجه البخاري [٢٥٩٧]، ومسلم [١٨٣٢].
(٢) «تصحيفات المحدثين» (٥٦)، و«الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٩٥).
(٣) أخرجه الحاكم (٣/ ٣٤٧).
(٤) «معرفة علوم الحديث» (١٤٨).
(٥) سقط من [د].
(٦) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٩٥)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ١٢٥).
(٧) «معرفة علوم الحديث» (١٤٨).

. . . .

ومن ذلك أنَّ بعضهم سمع حديث النَّهي عن التَّحليق يوم الجُمعة قبل الصَّلاة، قال: ما حلقتُ رَأْسي قبل الصَّلاة منذ أربعين [هـ/١٩٢/أ] سَنَة. فَهِمَ منه تحليق الرأس، وإنما المراد تحليق النَّاس حِلَقًا[١].

قال ابن الصَّلاح: «وكثير من التَّصحيف المَنْقُول عن الأكَابر الْجِلَّةِ، لهم فيه أعْذَار، لم ينقلها ناقلوه»[٢].

تَنْبِيهٌ [تفريق ابن حجر بين المصحف والمحرف]:

قسم شيخ الإسلام هذا النَّوع إلى قسمين:

أحدهما: ما غُيِّر فيه النَّقط. فهو المُصحَّف.

والآخر: ما غُيِّر فيه الشَّكْل، مع بقاء الحُروف، فهو المُحَرَّف[٣].

فائدة [كتاب «التصحيف» للدارقطني جمع كل تصحيفات العلماء؛ حتى التي في القرآن]:

أورد الدَّارقُطْني في كتاب «التَّصحيف» كل تصحيف وقعَ للعُلماء حتَّى في القُرآن.

من ذلكَ ما رواهُ أن عُثمان [ح/١٠٤/ب] بن أبي شَيْبة، قرأ على أصْحَابه في التَّفسير: جعل السَّفينة في رحل أخيه. فقيل لهُ: إنَّما هو ﴿جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ﴾ [يوسف: ٧٠] فقال: أنا وأخي أبو بكر لا نقرأ لعاصم[٤].

قال: «وقرأ عليهم في التَّفسير: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ۝١﴾ [الفيل: ١] قالها: ا ل م، يعني كأوَّل البقرة»[٥].

---

(١) «الشذا الفياح» (٢/ ٤٧٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٣٣٥).
(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (٤٧٦).
(٣) «شرح النخبة» (٩٢).
(٤) «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٩٩)، و«تهذيب الكمال» (١٩/ ٤٨٦).
(٥) «تهذيب الكمال» (١٩/ ٤٨٦).

النَّوع السَّادس والثَّلاثون
مَعْرفةُ مُخْتَلف الحَديثِ وحُكْمهُ

هذا فَنٌّ من أهمِّ الأنْوَاعِ، ويُضطرُّ إلى مَعْرفتهِ جميعُ العُلَماء من الطَّوائف، وهو أن يأتي حَديثَان مُتَضَادَّان في المَعْنى ظاهرًا، فيُوفِّق بينهمَا، أو يُرَجِّح أحدهمَا، وإنَّمَا يكمُلُ لهُ الأئمةُ الجَامعُونَ بينَ الحَديثِ والفقه، والأصُولِيون الغَوَّاصُونَ على المَعَاني، وصنَّفَ فيه الإمامُ الشَّافعيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ولم يَقْصد رحمهُ الله تَعَالى استيفَاءه، بل ذَكرَ جُمْلةً يُنَبِّهُ بها على طريقه، ثمَّ صنَّف فيهِ ابن قُتَيبة، فأتَى فِيهِ بأشياء حَسَنة، وأشْيَاء غير حَسَنة، لِكَون غيرهَا أوْلَى وأقْوَى، وتركَ مُعْظَم المُختَلف.

(النَّوع السَّادس والثَّلاثون: معرفة مُختَلف الحديث وحُكمه).

(هذا فنٌّ من أهم الأنواع، ويضطرُّ إلى معرفته جميع العُلماء من الطَّوائف، وهو أن يأتي حديثان مُتضادَّان في المَعْنَى ظاهرًا، فيُوفِّق بينهما، أو يُرَجِّح أحدهما) [ظ/١٣٨/ب] فيعمل به دون الآخر (وإنَّما يَكْمُل[١] له الأئمة الجَامعُون بين الحديث والفِقْه، والأُصُوليون الغَوَّاصون على المَعَاني) الدَّقيقة.

(وصنَّف فيه الإمام الشَّافعي رحمه الله تعالى) وهو أوَّل من تكلَّم فيه (ولم يقصد - رحمه الله تعالى - استيفاءه) ولا أفردهُ بالتَّأليف (بَلْ ذكر جُمْلة) منهُ في كِتَاب «الأم» (يُنَبِّه بها على طريقه) أي: الجمع في ذلك.

(ثمَّ صنَّف فيه ابن قُتيبة، فأتَى فيه بأشياء حسنة، وأشياء غير حسنة) قَصُرَ فيها باعهُ (لِكَون غيرها أوْلَى وأقْوَى) منها (وتركَ مُعظم المُختلف).

---

(١) في [هـ]: «يعمل».

ومَنْ جمعَ مَا ذكَرْنا لا يُشْكل عليه إلَّا النَّادرُ في الأحيان، والمُختَلف قِسْمَان: أحدهما يُمكنُ الجَمْعُ بينهمَا، فيَتعيَّن ويجب العملُ بهمَا.

ثمَّ صنَّف في ذلك ابن جرير، والطَّحَاوي كتابه «مُشْكل الآثار».

وكان ابن خُزَيمة من أحْسَن النَّاس كلامًا فيه، حتَّى قال: «لا أعرفُ حديثين مُتضادين، فمن كان عندهُ فليَأتني به لأُؤَلِّفَ [هـ/١٩٢/ب] بينهما»(١).

(**ومن جمعَ ما ذكرنا**) من الحديث، والفقه، والأصُول، والغوص على المعاني الدَّقيقة، (**لا يُشكل عليه**) من ذلك (**إلَّا النَّادر في الأحيان**).

(**والمُختَلف قِسْمان: أحدهما يمكن الجمع بينهما**) بوجه صحيح (**فيتعيَّن**) ولا يُصَار إلى التَّعَارض، ولا النَّسخ (**ويجب العمل بهما**).

ومن أمْثلة ذلك في أحاديث الأحْكَام، حديث: «**إذَا بلغَ الماء قُلَّتين لم يَحْمل الخَبَث**»(٢) [ز/١٠٩/ب] وحديث [د/١٢٩/أ]: «**خلقَ الله المَاء طَهُورًا لا يُنَجِّسُه شيء، إلَّا ما غيَّر طَعْمه، أو لَوْنه، أو ريحه**»(٣).

فإن الأوَّل ظَاهرهُ طَهَارة القُلَّتين، تغيَّر أم لا، والثَّاني ظاهره طهارة غير المُتغيِّر، سواء كانَ قُلَّتين أم أقل، فخصَّ عُموم كل منهما بالآخر(٤).

وفي غَيْرها: حديث «**لا يُوردنَّ**(٥) **مُمْرَض على مُصَحّ**»(٦) و«**فِرَّ من المَجْذُوم فِرَارك من الأسَد**»(٧) مع حديث: «**لا عَدوَى [ولا طيرة]**(٨)»(٩) وكلها صحيحة.

---

(١) «اختصار علوم الحديث» (١٤٤، ١٤٥)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٣٣٦).

(٢) أخرجه أبو داود [٦٣].

(٣) أخرجه ابن ماجه [٥٢١] بإسناد ضعيف.

(٤) «اختلاف الحديث» (٥٠٠).

(٥) في [ز]، و[هـ]، و[ح]: «لا يورد»، وفي [ظ]: «لا يراد».

(٦) أخرجه البخاري [٥٧٧٤]، ومسلم [٢٢٢١].

(٧) علقه البخاري في كتاب الطب باب الجذام.

(٨) من [ظ]، و[ح].

(٩) أخرجه البخاري [٥٧٠٧]، ومسلم [٢٢٢٢].

والثَّاني: لا يُمكن بوجْهٍ، فإنْ عَلمنَا ....

وقد سلكَ النَّاس في الجَمْع مَسَالك:

أحدها: «أنَّ هذه الأمْرَاض لا تُعدي بطبعها، لكن الله تَعَالى جعلَ مُخَالطة المَرِيض بها للصَّحيح سببًا لإعدائه مرضه، وقد يتخلَّف ذلك عن سببه، كما في غيره من الأسْبَاب»، وهذا المَسْلك هو الَّذي ذكره[1] ابن الصَّلاح[2].

الثَّاني: «أنَّ نَفي العدوَى باقٍ على عُمومه، والأمر بالفِرَار من باب سدِّ الذرائع؛ لئلَّا يَتَّفق للذي يُخَالطه شيء من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداءً، لا بالعَدْوى المَنْفية؛ فيَظُن أنَّ ذلكَ بسبب مُخَالطته، فيَعْتقد صحَّة العَدْوَى، فيقع في الحَرَج، فأمرَ بتجنبه حسمًا للمادة» وهذا المَسْلك هو الَّذي اختارهُ شيخ الإسْلام[3].

الثَّالث: «أنَّ إثبات العدوَى في الجُذَام ونحوه مخصوص من عُموم نفي العدوَى، فيَكُون معنى قولهُ: «لا عدوَى». [ظ/١٣٩/أ] أي: إلَّا من الجُذام ونحوه، فكأنَّه قال: لا يعدي [شيء][4] شيئًا، إلَّا فيما تقدَّم تبييني له أنَّه يُعدي». قاله القاضي أبو بكر الباقلاني[5].

الرَّابع: «أنَّ الأمر بالفِرَار رعاية لخاطر المجذوم؛ لأنَّه إذا رأى الصَّحيح تَعْظُم مصيبته، [هـ/١٩٣/أ] وتزداد حسرتهُ، ويُؤيده حديث: «**لا تُديموا النَّظر** [ح/١٠٥/أ] **إلى المَجْذومين**[6]» فإنَّه مَحْمولٌ على هذا المعنى»[7] وفيه مسالك أُخر.

* * *

(و) القسم (**الثَّاني لا يُمكن**) الجمع بينهما (**بوجه: فإن علمنا**

(١) في [هـ]: «سلكه».
(٢) «مقدمة علوم الحديث» (٤٧٨).
(٣) «شرح النخبة» (٦٠).
(٤) سقط من [هـ].
(٥) نقله الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٠/ ١٦٩).
(٦) في [ظ]: «المجذوم».
(٧) «فتح الباري» (١٠/ ١٦٩).

أحدَهُمَا ناسخًا قدَّمناهُ، وإلَّا عملنا بالرَّاجح، كالتَّرْجيح بصفَاتِ الرُّواة وكَثْرتهم في خمسين وجهًا.

أحدهما ناسخًا) بطريق ممَّا سبق (**قدَّمناه؛ وإلَّا عملنا بالرَّاجح**) منهما (**كالتَّرجيح بصفات الرُّواة**)؛ أي: كَوْن رُواة أحدهما أتقن وأحفظ، ونحو ذلك مِمَّا سيذكر (**وكثرتهم**) في أحد الحديثين (**في خمسين وجهًا**) من المُرَجِّحَات، ذكرها الحازمي في كتابه «الاعتبار في النَّاسخ والمنسوخ»[(١)] ووصلها غيره إلى أكثر من مائة، كما استوفى ذلك العِرَاقي في «نكته»[(٢)].

وقد رأيتها مُنْقسمة إلى سَبْعة أقْسَام:

الأوَّل: التَّرجيح بحال الرَّاوي، وذلك بوجُوه:

أحدها: كثرة الرُّواة، كما ذكر المُصنِّف؛ لأنَّ احتمال الكذب والوَهَم على الأكثر أبعد من احتماله على الأقل.

ثانيها: قِلَّة الوسائط؛ أي: عُلُوّ الإسْنَاد، حيث الرِّجال ثقات؛ لأنَّ احتمال الكذب والوهَم فيه أقل.

ثالثها: فقه الرَّاوي، سَوَاء كان الحديث مَرْويًّا بالمعنى، أو اللفظ؛ لأنَّ الفقيه إذا سمع ما يمتنع حملهُ على ظاهره بحَثَ عنه، حتَّى يطلع على ما يزول به الإشْكَال، بخلاف العامي[(٣)].

رابعها: علمه بالنَّحْو؛ لأنَّ العالم به يتمكَّن[(٤)] من التحفُّظ عن مواقع الزَّلل ما[(٥)] لا يتمكَّن منهُ غيره.

خامسها: علمه باللُّغة.

سادسها: حفظهُ، بخلاف من يعتمد على كتابه. [د/١٢٩/ب]

---

(١) «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ» (٥٩ ـ ٨٩).
(٢) «التقييد والإيضاح» (٢٨٦ ـ ٢٨٧).
(٣) في [ظ]: «العابد»، وفي [ح]: «العابر».
(٤) في [ظ]: «متمكن».
(٥) في [هـ]: «مما».

. . . .

سابعها: أفضليتهُ في أحد الثَّلاثة، بأن يكونَا فَقِيهَيْن، أو نَحْويين، أو حافظين، وأحدهما في ذلك أفضل من الآخر.

ثامنها: زيادةُ ضبطه؛ أي اعتناؤه بالحديث، واهتمامه به.

تاسعها: شُهرته؛ لأنَّ الشُّهرة تمنع الشَّخص من الكذب، كما تمنعه من ذلك التقوى.

عاشرها إلى العشرين: كونه وَرِعًا، أو حَسَنَ الاعتقاد ـ أي: غير [ز/١١٠/أ] مبتدع ـ أو جليسًا لأهل الحديث، أو غيرهم من العُلماء، أو أكثر مُجَالسة لهم، أو ذكرًا، أو حُرًّا، أو مشهور النَّسب، أو لا لَبْس في اسمه، [هـ/١٩٣/ب] بحيث يشاركه فيه ضعيف، وصعب التمييز بينهما، أو له اسم واحد، ولذلك أكثر، أو لم[1] يختلط، أو له كتاب يرجع إليه.

حادي عشرينها: أن تثبت عدالته بالاختبار، بخلاف من تثبت بالتَّزكية، أو العمل بروايته، أو الرِّواية عنه، إن قلنا بهما.

ثاني عشرينها إلى سابع عشرينها: [ظ/١٣٩/ب] أن يعمل[2] بخبره من زكَّاه، ومعارضه لم يعمل به من زكَّاه، أو يتَّفق على عدالته، [أو يُذكر سبب تعديله][3] أو يكثُر مُزكُّوه، أو يكُونوا عُلماء، أو كثيري الفحص عن أحْوَال النَّاس.

ثامن عشرينها: أن يَكُون صاحب القِصَّة، كتقديم خبر أم سَلَمة زوج النَّبي ﷺ في الصَّوم لمن أصبحَ جُنُبًا على خبر الفضل بن العبَّاس في منعه؛ لأنَّها أعلم منه.

تاسع عشرينها: أن يُبَاشر ما رواه.

الثَّلاثون: تأخُّر إسلامه. وقيلَ: عكسه لقوة أصالة المُتقدِّم ومعرفته.

---

(١) في [هـ]: «و لم».

(٢) في [ح]: «العمل».

(٣) سقط من [ح].

. . . .

وقيلَ: إن تأخَّر موته إلى إسْلام المُتأخِّر، لم يرجح بالتأخير؛ لاحتمال تأخُّر رِوَايته عنهُ وإن تقدَّم، أو [علم أن أكثر رواياته مُتقدِّمة][1] على رواية المُتأخِّر، رُجِّح.

الحادي والثَّلاثون إلى الأرْبعين: كونهُ أحسنَ سِيَاقًا[2] واستقصَاءً لحديثه، أو أقرب مكانًا، أو أكثر مُلازمة لشيخه، أو سمع من مشايخ بلدهِ، أو مُشَافهًا مُشاهدًا لشيخه حال الأخذ، أو لا يُجيز الرِّواية بالمعنى، أو الصَّحابي من أكابرهم، أو عَلِيٌّ، وهو في الأَقْضية، أو مُعاذ، وهو في الحلال والحرام، أو زيد، وهو في الفرائض، أو [ح/١٠٥/ب] الإسْنَاد حِجَازي، أو رُوَاته من بلد لا يرضَون التَّدْليس.

القِسْم الثَّاني: التَّرجيح بالتحمُّل، وذلك بوجوه:

أحدها: الوقت، فيرجح[3] من لم[4] يتحمل الحديث إلَّا بعد البُلوغ، على من كان بعض تحمُّله قبله، وبعضه بعده؛ لاحتمال أن يَكُون هذا مِمَّا قبله، والمتحمل بعده أقوى، لتأهله للضَّبط.

ثانيها وثالثها: أن يتحمَّل تحديثًا[5]، والآخر عرضًا، أو عرضًا والآخر كِتَابة، أو مُنَاولة، [هـ/١٩٤/أ] أو وجَادة.

القِسْم الثَّالث: التَّرجيح بكيفية الرِّواية، وذلك بوجُوه.

أحدها: تقديم المَحْكي بلفظه، على المَحْكي بمعناه، والمُشْكُوك فيه، على ما عرف أنَّه مَرْوي بالمَعْنَى.

ثانيها: ما ذُكر فيه سبب ورُوده، على ما لَمْ يُذْكر فيه، لدلالته على اهتمام الرَّاوي به، حيث عرف سببه.

---

(١) في [ز]: «علم أنه أكثر رواية رواياته متقدمة».

(٢) في [ظ]: «قياسًا».

(٣) في [ظ]: «فرجح».

(٤) في [ظ]: «لا».

(٥) في [ز]: «حديثًا». وفي [هـ]: «بحدثنا».

. . . .

ثالثها: أن لا يُنكِرَه راويه، ولا يتردَّدَ فيه. [د/١٣٠/أ]

رابعها إلى عاشرها: أن تَكُون ألفاظه دالة على الاتِّصال، كـ«حدَّثنا» و«سمعتُ» أو اتُّفِق على رفْعِهِ، أو وصله، أو لم يُختلف في إسناده، أو لم يضطرب لفظه، أو رُوي بالإسناد وعُزي ذلك لكتاب معروف، أو عزيزٍ[1] والآخر مشهور.

القسم الرَّابع: التَّرجيح بوقت الورود، وذلك بوجوه:

أحدها وثانيها: تقديم المدني على المَكِّي، والدال على عُلو شأن المُصطفَى ﷺ على الدَّال على [الضَّعف: كـ: «**بَدَأَ الإِسْلام غريبًا...**»[2]. ثمَّ شهرته، فيكون الدَّال على العلو متأخِّرًا][3].

ثالثها: ترجيح المُتضمِّن للتَّخفيف؛ [ظ/١٤٠/أ] لدلالته على التأخُّر[4]؛ لأنَّه ﷺ كان يغلظ في أوَّل أمره، زجرًا عن عادات الجَاهلية، ثمَّ مال للتخفيف.

كذا قال صاحب «الحاصل»[5] و«المنهاج»[6] ورجَّح [ز/١١٠/ب] الآمدي[7] وابن الحاجب وغيرهما عكسه؛ وهو تقديم المُتضمِّن للتغليظ، وهو الحق؛ لأنَّه ﷺ جَاء أولًا بالإسلام فقط، ثمَّ شُرعت العبادات شيئًا فشيئًا.

رابعها: تَرْجيح ما تحمَّل بعد الإسْلام، على ما تحمَّل قبله، أو شكَّ لأنَّه أظهر تأخرًا.

خامسهَا وسَادسها: تَرْجيح غير المُؤرَّخ، على المُؤرَّخ بتاريخ مُتقدِّم، وترجيح المُؤرخ بمُقَارب[8] لوفَاته ﷺ على غير المؤرخ.

---

(١) من [هـ].
(٢) أخرجه مسلم [١٤٥]، وابن ماجه [٣٩٨٦]، وأحمد (٤/ ٧٣).
(٣) في [ظ]: «العلو متأخرًا أو متقدمًا».
(٤) في [ظ]، و[ح]: «المتأخر».
(٥) «المحصول» (٢/ ٤٠٣).
(٦) «الإبهاج» (١/ ٨١).
(٧) «الإحكام» (٣/ ١٥٢).
(٨) في [ظ]: «المقارب».

. . . .

قال الرَّازي: «والتَّرجيح بهذه السِّتة؛ أي: إفَادتها للرُّجْحان غير قوية»[(١)].

القِسْمُ الخامس: التَّرجيح بلفظ الخبر، وذلك بوجوه:

أحدها إلى الخامس والثلاثين: تَرْجيح الخاص على العام، والعام الَّذي لم يُخصص على المُخصَّص، لضعف دلالته بعد التخصيص على [هـ/١٩٤/ب] باقي أفْرَاده، والمُطْلق على ما ورد على سبب، والحقيقة على المَجَاز، والمَجَاز [المُشْبِه للحقيقة][(٢)] على غيره، والشَّرعية على غيرها، والعُرفية على اللُّغوية، والمستغني عن الإضمار [وما يقلُّ][(٣)] فيه اللَّبس، وما اتُّفق على وضعه لمُسمَّاه، والمُومئ للعلَّة، والمَنْطُوق، ومفهوم المُوافقة على المُخَالفة، والمَنْصُوص على حُكمه مع تشبيهه بمحل آخر، والمُسْتفاد عُمومه من الشَّرط والجزاء على النَّكِرَة المنفية، أو من الجمع المعرّف على «مَنْ» و«ما» أو من الكلِّ، وذلك من الجنس المعروف[(٤)]، وما خطابه تكليفي على الوضعي، وما حُكمه معقول المعنى، وما قدم فيه ذكر العِلَّة، أو دلَّ الاشْتقاق على حُكمه، والمقارن للتهديد، وما تهديده أشد، والمُؤكد بالتَّكرار، والفصيح، وما بلغة قريش، وما دل على المعنى المُراد بوجهين فأكثر، [أو بغير][(٥)] واسطة، وما ذكر معه مُعَارضه، كـ: «**كنتُ نهيتكُم عن زِيَارة القُبُور فَزُوروهَا**» والنص والقول، وقولٍ [ح/١٠٦/أ] قارنه الفعل، أو تفسير الرَّاوي وما قرن حكمه بصفة، على ما قرن باسم، وما فيه زيادة.

القِسْمُ السَّادس: التَّرجيح بالحُكم، وذلك بوجوه:

أحدها: تقديم النَّاقل عن البراءة الأصلية على المقرر لها، وقيلَ عكسه.

ثانيها: تقديم الدَّال على التَّحريم، على الدَّال على الإبَاحة والوجُوب. [د/١٣٠/ب]

---

(١) «المحصول» (٢/ ٤٠٤).
(٢) في [ظ]: «المشتبه على الحقيقة».
(٣) في [هـ]: «وما يقبل».
(٤) في [ظ]: «المعرف».
(٥) في [ح]: «وبغير».

. . . .

ثالثها: تقديم الأحْوط.

رابعها: تقديم الدَّال على نفي الحد.

القِسْمُ السَّابع: التَّرجيح بأمر خارجي، كتقديم ما وافق ظاهر القُرآن، [ظ/١٤٠/ب] أو سُنة أخرى، أو ما قبل الشَّرع، أو القياس، أو عمل[١] الأُمة، أو الخُلفاء الرَّاشدين، أو معه مُرْسل آخر، أو مُنقطع، أو لم يشعر بنوع قدح في الصَّحابة، أو له نظير مُتَّفق على حُكْمه، أو اتَّفق على إخراجه الشَّيْخان.

فهذه أكثر من مائة مُرجح، وثَمَّ مُرجحات أُخر لا تَنْحصر ومثارها غَلَبة الظَّن.

فوائد:

الأُولى [منع بعضهم الترجيح في الأدلة]:

منعَ بعضهم التَّرجيح في الأدلة، [هـ/١٩٥/أ] قياسًا على البينات، وقال: «إذا تعارضا، لزم التَّخيير أو الوقف»[٢].

وأُجيب بأنَّ مالكًا يرى تَرْجيح البينة على البينة، ومن لم يرَ ذلك يقول: «البينة مُستندة إلى توقيفات تعبدية»[٣] ولهذا لا تقبل إلَّا بلفظ الشَّهادة.

الثَّانية [إذا لم يوجد مرجح يوقف عن العمل]:

إن لم يوجد مُرَجِّح لأحد الحديثين، يوقف عن العمل به حتَّى يظهر.

الثَّالثة [التعارض إنما هو لخلل بالنسبة إلى ظن المجتهد؛ لا في نفس الأمر]:

التعارض بين الخبرين إنَّما هو لخلل في الإسناد بالنسبة إلى ظن المُجتهد؛ وأمَّا [ز/١١١/أ] في نفس الأمر فلا تعارض.

---

(١) من [ظ] وفي بقية النسخ: «على».

(٢) «البرهان» (٢/ ٧٤١)، و«البحر المحيط» (٤/ ٤٢٥).

(٣) «البرهان» (٢/ ٧٤٢)، و«الإبهاج» (٣/ ٢٠٩).

. . . .

الرَّابعة [المحكم من الحديث]:

ما سلم من المُعَارضة فهو «مُحْكم» وقد عقد له الحاكم في «عُلوم الحديث»[1] بابًا وعدَّه من الأنواع، وكذا شيخ الإسلام في «النُّخبة»[2].

قال الحاكم: «ومن أمثلته حديث: «**إنَّ أشد النَّاس عذابًا يوم القيامة الَّذين يُشبِّهون بخلق الله**»[3].

وحديث: «**لا يَقْبل الله صَلاةً بغيرِ طهور، ولا صَدَقة من غُلول**»[4].

وحديث: «**إذَا وُضِعَ العَشَاء وأُقيمت الصَّلاة، فابدءوا بالعشاء**[5]»[6].

وحديث: «**لا شغَار في الإسْلام**»[7].

قال: وقد صنَّف فيه عُثمان بن سعيد الدَّارمي كتابًا كبيرًا»[8].



---

(١) «معرفة علوم الحديث» (١٢٩).

(٢) «شرح النخبة» (٥٨).

(٣) أخرجه البخاري [٥٦٠٦]، ومسلم [٢١٠٦].

(٤) أخرجه مسلم [٢٢٤]، وأبو داود [٥٩]، والنسائي في «السنن الكبرى» [٧٩].

(٥) من [ظ] و«علوم الحديث» وفي بقية النسخ: «بالصلاة».

(٦) أخرجه البخاري [٦٤٠]، والترمذي [٣٥٤]، وابن ماجه [٩٣٣].

(٧) أخرجه مسلم [١٤١٥]، وابن ماجه [١٨٨٥].

(٨) «معرفة علوم الحديث» (١٢٩، ١٣٠).

النَّوعُ السَّابع والثَّلاثون

مَعْرفةُ المَزِيد في مُتَّصل الأسَانيد

ومِثَالهُ: ما رَوَى ابن المُبَارك، قال: حدَّثنا سُفيان، عن عبد الرَّحمٰن بن يزيد، حدَّثني بُسْر بن عُبيد الله، قال: سمعتُ أبا إدْرِيس قال: سمعتُ واثلة يقول: سَمعتُ أبا مَرْثد يقول: سَمعتُ رَسُول الله ﷺ يقول: «لا تَجلسُوا على القُبُور...» فذكرُ سُفيان وأبي إدريس زيادةُ وَهْم، فالوَهْم في سُفيان مِمَن دُون ابن المُبَارك؛ لأن ثِقَاتٍ رَووه عن ابن المُبَارك، عن ابن يزيد.

(**النَّوع السَّابع والثَّلاثون: معرفةُ المزيد في مُتَّصل الأسانيد**).

(**ومِثاله ما روى**) عبد الله (**ابن المبارك، قال: حدَّثنا سُفْيان، عن عبد الرَّحمٰن بن يزيد، حدَّثني بُسْر بن عُبيد الله**) بضمِّ المُوحدة وبالمُهملة، وأبوه مُصغَّر (**قال: سمعت أبا إدريس**) الخَوْلاني (**قال: سمعتُ واثلة**) ابن الأسْقَع (**يقول: سمعتُ أبَا مَرْثد**) الغَنَوي[١] (**يقول: سمعتُ رَسُول الله ﷺ يقول: «لا تَجْلسُوا على القُبُور**)، **ولا تُصلُّوا إليها**»[٢].

(**فذكرُ سُفيان وأبي إدْريس**) في هذا الإسْنَاد (**زيادةُ وَهم**[٣]**. فالوَهم في سُفْيان مِمَّن دون ابن المُبَارك؛ لأنَّ ثِقَات رووهُ عن ابن المُبَارك، عن ابن يزيد**) [نفسه، منهم: ابن مهدي، وحسن بن الرَّبيع، وهنَّاد بن السَّري [هـ/ ١٩٥/ب] وغيرهم.

* * *

---

(١) في [د]، و[هـ]: «الغفري» وفي [ظ]، و[ح]: «العفوي».
(٢) أخرجه مسلم [٩٧٢].
(٣) في [ح]: «ووهم».

ومِنْهم من صَرَّح فيه بالإخْبَار، وفي أبي إدْريس من ابن المُبَارك؛ لأن ثِقَاتٍ رَوَوهُ عن ابن يزيد فلم يذكُروا أبَا إدْريس، ومِنْهُم من صَرَّح بسَمَاع بُسْر من وَاثلة، وصَنَّف الخَطِيب في هذا كِتَابًا، في كَثِيرٍ منهُ نَظَرٌ؛ لأن الخَالي عن الزَّائد إنْ كَانَ بحرف: عَنْ، فيَنْبغي أن يُجْعلَ مُنقطعًا، وإن صَرَّح فيه بِسَماعٍ أو إخْبَار احتملَ أن

(**ومنهم من صرَّح فيه بالإخبار**) بينهما (**و**) الوهم (**في أبي إدريس من ابن المبارك؛ لأنَّ ثقات رَوَوهُ عن ابن يزيد**)][1] عن بُسْر، عن واثلة (**فلم يذكُروا أبا إدريس**) منهم علي بن حُجْر، والوليد بن مسلم، وعيسى بن يونس، وغيرهم.

(**ومنهم من صرَّح بسماع بُسْر من واثلة**) وقد حكم الأئمة على ابن المُبَارك [د/١٣١/أ] بالوهم في ذلك، كالبُخَاري[2] وغيره[3].

وقال أبو حاتم الرَّازي: «وكثيرًا ما يُحدِّث بُسْر عن أبي إدريس [ظ/١٤١/أ] فغلِط [ابن المُبَارك، وظنَّ أنَّ هذا مِمَّا رُوي عن أبي إدريس][4] عن واثلة [ح/١٠٦/ب] وقد سمعَ هذا بُسْر من واثلة نفسه»[5] ثمَّ الحديث على الوَجْهين عند مُسْلم والتِّرمذي[6].

(**وصنَّف الخَطِيب في هذا**) النَّوع (**كتابًا**) سمَّاه «تمييزَ المَزِيد في مُتَّصل الأسانيد» (**في كثير منه نظر؛ لأنَّ**) الإسناد (**الخالي عن**) الرَّاوي (**الزَّائد إن كان بحرف: «عن»**) ونحوها مِمَّا لا يقتضي الاتِّصال (**فينبغي أن يُجعل مُنقطعًا**) ويُعَلّ[7] بالإسناد الَّذي ذُكر فيه الرَّاوي الزَّائد؛ لأنَّ الزِّيادة من الثِّقة مَقْبُولة (**وإن صَرَّح فيه بسماعٍ أو إخبار**) أو تحديث (**احتمل أن**

---

(١) سقط من [ظ]. (٢) «علل الترمذي» (١٥١).
(٣) انظر: «علل الدارقطني» (٧/ ٤٣)، و«جامع التحصيل» للعلائي (١٤٧، ١٤٨).
(٤) سقط من [هـ]. (٥) «العلل» لابن أبي حاتم (١/ ٣٤٩).
(٦) «صحيح مسلم» [٩٧٢]، و«جامع الترمذي» [١٠٥١].
(٧) في [ظ]: «ويعمل».

يَكُون سَمعهُ من رَجُل عنه، ثمَّ سَمعهُ منه، إلَّا أن تُوجد قَرِينة تَدُل على الوَهْم، ويُمكن أن يُقَال: الظَّاهر مِمَّن وقع لهُ هذا أن يذكُر السَّمَاعين، فإذَا لم يَذْكُرهما حُملَ على الزِّيادة.

يَكُون سمعهُ من رَجُل عنه، ثمَّ سمعهُ منه) اللهمَّ (**إلَّا أن تُوجد قرينة تَدُل على الوهم**) كما ذكر أبو حاتم في المِثَال السَّابق.

(**ويُمكن أن يُقَال**) أيضًا: (**الظَّاهر ممَّن وقع له هذا أن يذكُر** [**السَّماعين؛ فإذا**][1] **لم يَذْكُرهما حُمل على الزِّيادة**) المَذْكُورة.

* * *

(١) في [ز]: «وإن لم».

النَّوعُ الثَّامن والثَّلاثون

المَرَاسيل الخَفي إرْسَالها

هو فن مُهمٌ عَظيمُ الفَائدة، يُدْركُ بالاتِّساعِ في الرِّوايةِ، وجَمْع الطُّرق مَعَ المَعْرفة التَّامة، وللخَطِيب فيه كِتَابٌ، وهُو مَا عُرفَ إرْسَالهِ لعَدَمِ اللِّقَاء أو السَّماع.

(**النَّوع الثَّامن والثَّلاثون: المَرَاسيل الخَفِي إرْسَالها**)؛ أي: انْقطاعهَا.

(**هو فنٌ مُهمٌ عظيم الفائدة، يُدرك بالاتِّساع في الرِّواية وجمع الطُّرق**) للأحاديث (**مع المعرفة التَّامة، وللخَطِيب فيه كتاب**) سمَّاه «التفصيل لمُبْهم المَرَاسيل».

وأصلُ الإرْسَال: ظاهر، كرواية الرَّجُل عمَّن [ز/١١١/ب] لم يُعاصره، كرواية القاسم بن محمَّد، عن ابن مسعود، ومالك عن ابن المُسيب. وخفي، وهو [هـ/١٩٦/أ] المَذْكُور هنا.

(**وهو ما عُرف إرساله لعدم اللِّقاء**) لمن روى عنه مع المُعَاصرة (**أو**) لعدم (**السَّماع**) مع ثُبوت اللِّقاء، أو لعدم سَمَاع ذلك الخَبَر بعينه، مع سَمَاع غيره، ويُعرف ما ذكر إمَّا بنصٍّ بعض الأئمة عليه، أو بوجه صحيح، كإخباره عن نفسه بذلك في بعض طرق الحديث، ونحو ذلك.

كحديث رواه ابن مَاجه، من رِوَاية عُمر بن عبد العزيز، عن عُقبة بن عَامر مرفُوعًا: «**رَحِمَ الله حَارس الحَرَس**»(١) فإنَّ عُمر لَمْ يلقَ عُقْبة، كما قال

---

(١) أخرجه ابن ماجه [٢٧٦٩]. قال البوصيري: «هذا إسناد ضعيف؛ صالح بن محمد ضعفه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والبخاري وأبو داود والنسائي وابن عدي وغيرهم».

ومنهُ ما يحكُمُ بإرْسَالِهِ، لمَجِيئه من وجْهٍ آخَرَ بزيادة شخص وهذا القسم مع النَّوع السَّابق يعترضُ بكلٍّ منهُمَا على الآخر، وقد يُجَابُ بنحو ما تقدَّم.

المِزِّي في «الأطراف»[(١)].

وكأحاديث [أبي عُبيدة، عن أبيه عبد الله بن مَسْعُود، فقد روى التِّرمذي أنَّ عَمرو بن مُرَّة قال لأبي عُبيدة][(٢)]: «هل تذكُر من عبد الله شيئًا؟ قال: لا»[(٣)].

(**ومنهُ ما يُحْكم بإرْسَاله، لمَجِيئه من وجه آخرَ بزيادة شخص**) بينهما، كحديث رواه عبد الرزاق، عن سُفْيان الثَّوري، عن أبي إسْحَاق، عن زيد بن يثيع، عن حذيفة مرفوعًا: «**إنْ وَلَّيْتمُوهَا أبَا بَكْر، فَقوِّي** [ظ/١٤١/ب] **أمين**».

فهو مُنْقطع في مَوْضعين؛ لأنَّه روي عن عبد الرزاق، قال: حدَّثني النُّعمان بن أبي شَيْبة، عن الثَّوري. ورُوي أيضًا عن الثَّوري، عن شَريك، عن أبي إسْحَاق[(٤)].

(**وهذا القِسْم مع النَّوع السَّابق**) وهو «المَزِيد في مُتَّصل الأسانيد» (**يعترض بكل منهما على الآخر**) لأنَّه ربَّما كان الحكم للزَّائد [د/١٣١/ب] وربَّما كان للناقص، والزَّائد وهم، وهو يشتبه على كثير من أهل الحديث، ولا يُدْركه إلَّا النُّقاد. (**وقد يجاب بنحو ما تقدَّم**). [والله أعلم][(٥)].

* * *

---

(١) «تحفة الأشراف» (٧/ ٣١٤).

(٢) سقط من: [ز].

(٣) «جامع الترمذي» (١/ ٢٦).

(٤) «معرفة علوم الحديث» (٢٨)، «جامع التحصيل» (١٦٠).

(٥) من [ظ].

النَّوعُ التَّاسع والثَّلاثون

مَعْرِفةُ الصَّحابة رضي الله عنهم

هَذَا علمٌ كبيرٌ جليلٌ عَظيمُ الفَائدةِ، وبهِ يُعرفُ المُتَّصل من المُرْسل، وفيه كُتبٌ كثيرةٌ، ومن أحسنهَا وأكثرها فوائد «الاسْتيعَاب» لابن عبد البر، لولا ما شَانهُ بذكر ما شَجرَ بين الصَّحابة، وحِكَايته عن الأخْبَاريين، وقد جَمَعَ الشَّيْخ ابن الأثِير الجَزَري في الصَّحابة كتابًا حَسَنًا، جمعَ فيه كُتبًا كَثِيرة، وضَبطَ وحقَّق أشْيَاء حَسَنةً،

(**النَّوع التَّاسع والثَّلاثُون: مَعْرفة الصَّحابة رضي الله تعالى عنهم**).

(**هذا علمٌ كبير جليلٌ، عظيم الفَائدة، وبه يُعرف المُتَّصل من المُرْسل**).

(**وفيه كُتب كثيرة**) مُؤَلَّفة، ككتاب «الصَّحابة» لابن حبَّان، وهو مُختصر في مُجلد، وكتاب أبي عبد الله بن مَنْده، وهو كبير جليل، وذيَّل عليه [هـ/ ١٩٦/ب] أبو مُوسى المَدِيني، وكتاب أبي نُعيم الأصْبَهاني، وكتاب العَسْكري.

(**ومن أحسَنها وأكْثَرها فوائد «الاستيعاب» لابن عبد البَر، لولا** [ح/ ١٠٧/أ] **ما شَانهُ بذكر ما شَجَر بين الصَّحابة، وحكايته عن الأخباريين**) والغالب عليهم الإكثار والتخليط فيما يروونه، وذيَّل عليه ابن فَتْحُون.

قال المُصنِّف زيادةً على ابن الصَّلاح: (**وقد جمع الشَّيْخ**) أبو الحسن علي بن مُحمَّد (**بن الأثير الجَزَري في الصَّحَابة كتابًا حسنًا**) سمَّاه «أُسْدَ الغابة» (**جمع فيه كتبًا كثيرة**) وهي كتاب ابن منده، وأبي موسى، وأبي نُعيم، وابن عبد البر، وزاد من غيرها أسماءً (**وضبط وحقق أشياء حسنة**) على ما فيه من التَّكْرار بحسب الاختلاف في الاسم أو الكنية.

وقد اختصرته بحمد الله.

فروعٌ: أَحَدُهَا: اخْتُلِفَ في حَدِّ الصَّحَابي، فالمَعْرُوف عندَ المُحدِّثين أنَّه كل مُسْلم رأى رَسُولَ الله ﷺ.

قال المُصنِّف، ﷺ: (**وقد اختصرتهُ بحمدِ الله**) تعالى ولم يشتهر هذا المُخْتصر، وقد اختصرهُ الذَّهَبي أيضًا في كتابٍ لَطِيفٍ[(١)] سَمَّاه «التجريد».

ولشيخ الإسْلام في ذلك «الإصابة في تمييز الصَّحابة» كتاب حافل، وقد اختصرته، ولله الحمد.

فائدة [ضبط «أخباري»، و«صحفي»]:

قول المُصنِّف: «الأخباريين» جمع «أخباري» عدَّه ابن هِشَام من لحن العُلماء وقال: «الصَّواب الخَبَرِي»[(٢)]؛ أي: لأنَّ النَّسب[(٣)] إلى الجمع يرد إلى الواحد، كما تقرَّر في علم التصريف، تقول في الفرائض: «فَرْضِي»[(٤)] ونكتته أنَّ المراد النسبة إلى هذا النَّوع وخصوصية [ز/١١٢/أ] الجمع مُلغاة، مع أنَّها مؤدية[(٥)] إلى الثقل[(٦)].

قال: «ومن اللَّحن أيضًا قولهم: لا يُؤخذ العلم من صُحُفي، بضمتين، والصَّواب بفتحتين ردًّا إلى صحيفة»، ثمَّ فعل بها ما فعل بحَنِيْفَة[(٧)].

* * *

(**فُروعٌ: أَحَدُها: اختلف في حَدِّ الصَّحابي، فالمعروف** [ظ/١٤٢/أ] **عند المُحدِّثين أنَّه كل مسلم رأى رَسُولَ الله ﷺ**) كذا قال ابن الصَّلاح،

---

(١) في [ظ]: «حافل».
(٢) في [ظ]: «خبري».
(٣) في [ز]، و[هـ]: «النسبة».
(٤) كتب في حاشية [د]: «لكنه صار علمًا فتجوز النسبة له كأنصاري».
(٥) في [د]، و[هـ]: «تؤديه» وفي [ز]: «أنه يؤديه».
(٦) في [هـ]، و[ظ]: «النقل».
(٧) من [د]: «بحقيقته».

. . . .

ونقله عن البُخَاري[١] وغيره[٢].

وأورد عليه: إن كان فاعل الرؤية الرَّائي، [خرج][٣] الأعمى، كابن [هـ/١٩٧/أ] أمّ مَكْتُوم ونحوه، فهو صحابي بلا خلاف، ولا رؤية له[٤].

ومن رآه كافرًا، ثمَّ أسلم بعد موته، كرسول قَيْصرَ، فلا صُحبة له.

ومن رآه بعد موته ﷺ قبل الدَّفن، وقد وقع ذلك لأبي ذُؤَيْبٍ خُوَيْلِد بن خالد الهُذَلِي، فإنَّه لا صُحبة له.

وإن كان فاعلها رَسُول الله ﷺ [د/١٣٢/أ] دخل فيه جميع الأمة، فإنَّه كُشف له عنهم ليلة الإسراء وغيرها، ورآهم[٥].

وأُورد عليه أيضًا: من صحبه ثمَّ ارتدَّ، كابن خطل ونحوه، فالأوْلَى أن يُقَال: «من لَقِي النَّبي ﷺ مُسْلمًا ومات على إسْلامهِ».

أمَّا من ارتدَّ بعده، ثمَّ أسلم ومات مُسلمًا، فقال العِرَاقي: «في دخوله[٦] فيهم نظر، فقد نصَّ الشَّافعي وأبو حنيفة على أنَّ الرِّدَّة مُحبِطَةٌ للعمل.

قال: والظَّاهر أنَّها مُحْبِطَة للصُّحبة السَّابقة، كقُرَّة بن هبيرة[٧] والأشْعَث بن قيس، أمَّا من رجع إلى الإسْلام في حياته، كعبد الله بن أبي سَرْح، فلا مَانعَ من دخوله في الصُّحْبة [بدخوله الثاني في الإسلام][٨]»[٩].

---

(١) «فتح الباري» (٧/٥).
(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (٤٨٧)، و«الكفاية» (١/١٨٩ ـ ١٩٤).
(٣) من [د] وسقط من بقية النسخ.
(٤) قال البلقيني في «محاسن الاصطلاح» (٤٨٦): «إطلاق الرؤية على الغالب، وإلا فالأعمى الذي حضر مع النبي ﷺ معدود في الصحابة وإن لم يره».
(٥) قال ذلك ردًّا على قول بعضهم: «الأحسن أن يقال: رآه النبي ﷺ». «محاسن الاصطلاح» (٤٨٦).
(٦) في [د]، و[ز]: «دخولهم».
(٧) من [ظ] و«شرح التبصرة والتذكرة» وفي بقية النسخ: «ميسرة».
(٨) من [ظ].
(٩) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣٤٣).

. . . .

وجزمَ شيخ الإسْلام في هذا، والَّذي قبله ببقاء اسم الصُّحبة له[1].

قال: «وهل يُشترط لُقِيُّه في حال النُّبوة؟ أو أعمّ من ذلك؟ حتَّى يدخل من رآه قبلها ومات على الحَنيفية[2] كزيد بن عَمرو بن نُفيل، وقد عدَّه ابن منده في الصَّحابة، وكذا لو رآه قبلها، ثمَّ أدرك البعثة وأسلم ولم يره».

قال العِرَاقي: «ولم أرَ من تعرَّض لذلك.

قال: ويدل على اعتبار الرُّؤية بعد النُّبوة ذكرهم في الصَّحابة ولَده إبْرَاهيم، دون من مات قبلها كالقاسم.

قال: وهل يُشترط في [ح/١٠٧/ب] الرَّائي[3] التَّمييز حتَّى لا يدخل من رآه [وهو لا يعقل، والأطفال][4] الذين حنَّكهُم ولم يَرَوْهُ بعد التَّمييز، أو لا يشترط؟ لم يذكروه أيضًا، إلَّا أن العلائي قال في «المراسيل»: «عبد الله بن الحارث بن نوفل حنَّكه النَّبي ﷺ ودعا له، [هـ/١٩٧/ب] ولا صحبة له، بل ولا رؤية أيضًا». وكذا قال في عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري: «حنَّكه ودعا له، ولا يعرف له رؤية، بل هو تابعي»[5]»[6].

وقال في «النُّكت»: «ظاهر كلام الأئمة ابن مَعِين، وأبي زُرْعة [ظ/١٤٢/ب] وأبي حاتم، وأبي داود، وغيرهم اشتراطه، فإنَّهم لم يثبتوا الصُّحْبة لأطفال حنَّكهم النَّبي ﷺ أو مسح وجوههُم، أو تفلَ في أفواههم، كمُحمَّد بن حاطب، وعبد الرَّحمٰن بن عُثمان التَّيمي، وعُبيد الله بن مَعْمر[7] ونحوهم.

قال: ولا يُشْترط البُلوغ على الصَّحيح، وإلَّا لخرجَ من أجمعَ على عدِّه في الصَّحابة، كالحسن، والحسين، وابن الزُّبير، ونحوهم.

---

(١) «شرح النخبة» (١١٥، ١١٦).
(٢) في [د]، [ز]: «الحنفية».
(٣) في [ظ]: «في ذلك».
(٤) في [ظ]: «من الأطفال».
(٥) «جامع التحصيل» (٢٩٨، ٣٠٧).
(٦) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣٤٤).
(٧) في [ظ]: «عمر».

وعَنْ أصْحَاب الأصُول، أو بَعْضهم: أنَّهُ من طَالَت مُجَالسته على طريق التَّبَع.

قال: والظَّاهر اشْتراط رُؤيته في عالم الشَّهادة[١]، فلا يُطلق[٢] اسم الصُّحبة [على من رآه من الملائكة والنَّبيين.

قال: وقد استشكلَ ابن الأثَير[٣] عليه ذِكرَ مُؤمني الجن في [ز/١١٢/ب] الصَّحابة، دونَ من رآه من الملائكة، وهم أولى بالذِّكر من هؤلاء.

قال: وليس كما زعم؛ لأنَّ الجن من جُملة المُكلَّفين الَّذين شملتهم الرِّسالة والبعثة، فكان ذكر من عُرف اسمه مِمَّن رآه حسنًا، بخلاف الملائكة.

قال: وإذا نزل عيسى وحكمَ بشرعِهِ، فهل يُطلق عليه اسم الصُّحبة][٤] لأنَّه ثبت أنَّه رآه في الأرض؟ الظَّاهر نعم»[٥] انتهى.

* * *

(**وعن أصحاب الأصُول، أو بعضهم: أنَّه من طالت مُجَالسته**) له (**على طريق التَّبع**) له والأخذ عنه، بخلاف من وفد عليه وانصرف بلا مُصَاحبة، ولا مُتابعة. قالوا[٦]: وذلك معنى الصَّحابي لُغةً[٧].

ورُدَّ بإجْمَاع أهل اللُّغة على أنَّه مُشْتقٌّ من الصُّحبة، لا من قدر منها مَخْصُوص، وذلك يُطلق على كلِّ من [د/١٣٢/ب] صحب غيره، قليلًا كانَ أو كثيرًا، يُقال: صحبتُ فُلانًا حولًا، وشَهْرًا، ويومًا، وساعةً[٨].

وقولُ المُصنِّف: «أو بعضهم» من زيادته؛ لأنَّ كثيرًا منهم مُوافقون لمَا

---

(١) بعدها في [ظ]: «ليخرج من رآه منامًا ميتًا قبل الدفن».
(٢) من [ظ]، و[ح].
(٣) «أسد الغابة» (١/ ٨٤٣).
(٤) سقط من [ح].
(٥) «التقييد والإيضاح» (٢٩٢ ـ ٢٩٦).
(٦) في [ظ]: «قال».
(٧) «المقدمة» (٤٨٦) نقلًا عن أبي المظفر السمعاني.
(٨) «الكفاية» (١/ ١٩٣).

وعَنْ سَعِيد بن المُسَيب: أنَّه لا يُعدُ صَحابيًا إلَّا من أقَامَ مع رَسُول الله ﷺ سنةً، أو سَنَتينِ، وغَزَا معهُ غَزْوةً، أو غَزْوتينِ، فإن صحَ عنهُ فضعيفٌ، فإنَّ مُقْتضاهُ أن لا ....

تقدَّم نقله عن أهل [هـ/١٩٨/أ] الحديث، وصحَّحه الآمدي[(١)] وابن الحاجب[(٢)]، وعن بعض أهل الحديث مُوافقة ما ذكر عن أهل الأصُول، لما رواه ابن سعد بسند جيِّد في «الطبقات» عن علي بن محمَّد، عن شُعْبة، عن مُوسَى السَّيلاني قال: «أتيتُ أنس بن مالك فقلت له: أنت آخر من بَقِي من أصْحَاب رَسُول الله ﷺ؟ قال: قد بَقِي قومٌ من الأعْرَاب؛ فأمَّا من أصْحَابه فأنا آخر من بَقِي»[(٣)].

قال العِرَاقي: «والجواب أنَّه أراد إثبات صُحْبة خاصَّة ليست لأولئك»[(٤)].

(**[وعن سعيد بن المُسيب]**[(٥)]: **أنَّه**) كان (**لا يعد صحابيًا إلَّا من أقام مع رَسُول الله** ﷺ سَنَة أو سنتين، [وغزا][(٦)] معهُ غزوة أو غزوتين)[(٧)].

ووجهه أنَّ لصُحبته ﷺ شرفًا عَظيمًا، فلا تُنال إلَّا باجتماعٍ طويلٍ، يظهر فيه الخُلق المطبوع عليه[(٨)] الشَّخص، كالغزو المُشتمل على السَّفر الَّذي هو قِطْعة من العَذاب، والسَّنَة المشتملة على الفصول الأربعة الَّتي بها يختلف المِزَاج.

(**فإن صحَّ**) هذا [ظ/١٤٣/أ] القول (**عنه فضعيف، فإن مُقتضاه أن لا**

---

(١) «الإحكام» (٢/ ١٠٤).
(٢) «شرح مختصر المنتهى» (٢/ ٤٥٨).
(٣) «الطبقات الكبرى» (٥/ ٣٤٨) ط. الخانجي.
(٤) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣٤٦).
(٥) في [ز]: «وعن ابن مسعود وابن المسيب».
(٦) في [ز]: «أو غزا».
(٧) «الكفاية» (١/ ١٩١).
(٨) في [د]: «على».

يُعَدَّ جَرِيرٌ البَجَلي وشبهُهُ صَحَابيًا، ولا خِلافَ أنَّهم صَحَابةٌ.

يُعد جرير) بن عبد الله **(البَجَلي وشبهه)** [مِمَّن فقد ما اشترطه][(١)] كوائل بن حُجْر **(صحابيًا، ولا خلاف أنَّهم صحابة)**.

قال العِرَاقي: «ولا يصح هذا عن ابن المُسيب، ففي الإسناد إليه محمَّد بن عُمر الواقدي، ضعيف في الحديث.

قال: «وقد اعْتُرض بأنَّ جريرًا أسلمَ في أوَّل البَعْثة، لما روى الطَّبراني عنه قال: لمَّا بُعث النَّبي ﷺ أتيتهُ لأُبايعه، فقال: «**لأي شيء جئتَ يا جَريرُ؟**» قلت[(٢)]: جئتُ لأُسْلِمَ [ح/١٠٨/أ] على يديك. فدعاني إلى: «**شَهَادة أن لا إله إلَّا الله، وأنِّي رَسُول الله، وتقيم الصَّلاة المَكْتُوبة، وتُؤتي الزَّكاة المَفْروضة...**»[(٣)] الحديث.

قال: والجَوَاب أنَّ [هـ/١٩٨/ب] الحديث غير صحيح، فإنَّه من رِوَاية الحُصَين بن عُمر الأحمسي، وهو مُنكر الحديث؛ ولو ثبت فلا دليلَ فيه؛ لأنَّه لا يلزم الفَوْريةُ في [جواب «لمَّا»][(٤)] بدليل ذِكْر الصَّلاة والزَّكاة، وفرضهما مُتراخٍ عن البَعْثة، والصَّواب ما ثبتَ عنهُ أنَّه قال: «ما أسلمتُ إلَّا بعد نُزُول المائدة». رواه أبو داود وغيره[(٥)] وفي «تاريخ البُخَاري الكبير»: «أنَّه أسْلمَ عام توفِّي النَّبي ﷺ»[(٦)] وكذا قال الواقدي، وابن حبَّان[(٧)]، والخطيب[(٨)]، وغيرهم»[(٩)].

---

(١) في [ظ]: «ممن فقد فيه اشتراطه» وفي [ح]: «ممن فقد اشتراطه».
(٢) في [هـ]: «قال».
(٣) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢/ ٣٤٤).
(٤) في [هـ]: «جوابه».
(٥) «سنن أبي داود» [١٥٤]، و«المستدرك» [٦٠٤]، و«سنن الدارقطني» (١/ ١٩٤).
(٦) «التاريخ الكبير» (٢/ ٢١١). (٧) «الثقات» (٣/ ٥٤).
(٨) «تاريخ بغداد» (١/ ٥٤٤).
(٩) «التقييد والإيضاح» (٢٩٧، ٢٩٨).

ثم تعرف صحبته بالتواتر، أو الاستفاضة، أو قول صحابي،

فائدة [تعريفات أخر للصحابي]:

في حدِّ الصَّحَابي قولٌ رابعٌ: «أنَّه من طالت صُحبته، ورَوَى عنه» قاله الجاحظ[(١)][(٢)].

وخامسٌ [ز/١١٣/أ]: «أنَّه من رآه بالغًا» حَكَاهُ الواقدي[(٣)] وهو شاذٌّ كما تقدَّم.

وسادسٌ: «أنَّه من أدرك زمنه ﷺ وهو مسلم، وإن لم يره» قاله يحيى بن عُثْمان بن صالح المصري، وعَدَّ من ذلك عبد الله بن مالك [د/١٣٣/أ] الجَيْشاني أبا تميم، ولم يرحل إلى المَدِينة إلَّا في خِلافة عُمر باتِّفاق [أهل السير][(٤)] ومِمَّن حكى هذا القول القَرَافي[(٥)] في «شرح التنقيح».

وكذا من حُكم بإسْلامه تَبَعًا لأبويه، وعليه عمل ابن عبد البر وابن مَنْده في كتابيهما.

وشَرَطَ المَاوردي في الصَّحابي أن يتخصَّص بالرَّسُول، ويتخصَّص به الرَّسول ﷺ[(٦)].

(**ثمَ تُعرف صُحبته**) إمَّا (**بالتَّواتر**) كأبي بَكْر، وعُمر، وبقية العشرة، في خلق منهم (**أو الاستفاضة**) والشُّهرة القاصرة عن التَّواتر، كضِمَام بن ثعلبة، وعُكَّاشَة بن مِحْصَن (**أو قول صَحَابي**) عنه أنَّه صحابي، [كحُمَمَة بن أبي حُمَمَة][(٧)] الدَّوسي الَّذي مات[(٨)] بـ«أصْبهان» مَبْطونًا، فشهدَ له أبو مُوسى الأشْعري [ظ/١٤٣/ب] أنَّه سمعَ النَّبي ﷺ حكم له بالشَّهادة، ذكر ذلك أبو نُعيم في «تاريخ أصبهان»[(٩)] وروينا قِصَّته في «مسند الطَّيالسي»[(١٠)] و«معجم

---

(١) في [ز]، [ظ]: «الحافظ».
(٢) «الإحكام» للآمدي (٢/ ١٠٤).
(٣) «الكفاية» (١/ ١٩١).
(٤) من [ظ].
(٥) في [هـ]: «العراقي».
(٦) «الحاوي الكبير» (١٧/ ١٧٣).
(٧) في [ز]: «كحمحمة بن أبي حمحمة».
(٨) سقط من [ح].
(٩) «تاريخ أصبهان» (١/ ٩٩).
(١٠) «مسند الطيالسي» [٥٠٧].

أو قوله إذا كان عدلًا.

الطَّبراني»[(١)].

وزاد شيخ الإسْلام ابن حجر بعد هذا «أن يُخبر آحاد التَّابعين بأنَّه صحابي» بناء على قَبُول التَّزكية من واحد، وهو الرَّاجح[(٢)]. [هـ/١٩٩/أ]

(**أو قوله**) هو: «أنا صحابي» (**إذا كان عدلًا**) إذا أمكن ذلك، فإن ادَّعاه بعد مائة سَنَة من وفاته ﷺ فإنَّه لا يُقبل، وإن ثبتت عدالته قبل ذلك؛ لقوله ﷺ في الحديث [الصحيح][(٣)]: «**أَرَأَيْتَكُم ليلَتَكُم هذه، فإنَّه على رأسِ مائة سَنَة [لا يبقَى أحدٌ]**[(٤)] **[ممن]**[(٥)] **على ظَهْرِ الأرض**»[(٦)] يُريد انْخرام ذلك القَرْنِ. قال ذلك سَنَة وفاته ﷺ.

وشرط الأُصوليون في قبوله أن تعرف مُعَاصرته له[(٧)]، وفي أصل المَسْألة احتمال أنَّه لا يُصَدَّق؛ لكونه مُتَّهَمًا بدعوى رُتبة يُثبتها لنفسه، وبهذا جزم الآمدي[(٨)] ورجَّحه أبو الحسن[(٩)] ابن القطَّان[(١٠)].

فائدة [حال رَتن الهندي]:

قال الذَّهَبي في «الميزان»: «رَتَنٌ الهندي. وما أدراك ما رَتَنٌ! شيخٌ دجَّال بلا ريب، ظهر بعد الستمائة، فادَّعى الصُّحْبة، وهذا جريء على الله ورَسُوله، وقد ألفت في أمره جُزءًا»[(١١)].

* * *

---

(١) «المعجم الكبير» [٣٦١٠].
(٢) «الإصابة» (١/ ٨).
(٣) من [ح].
(٤) في [هـ]: «لم يتوالد».
(٥) من [ظ]، و[ح].
(٦) أخرجه البخاري [١١٦]، ومسلم [٢٥٣٧].
(٧) «البحر المحيط» للزركشي (٣/ ٣٦٣ ـ ٣٦٥).
(٨) «الإحكام» للآمدي (٢/ ١٠٥).
(٩) في «البحر المحيط»: «أبو الحسين».
(١٠) «البحر المحيط» (٣/ ٣٦٤).
(١١) «ميزان الاعتدال» [٢٧٥٩].

الثَّاني: الصَّحَابةُ كلُّهم عُدولٌ، من لابسَ الفِتنَ وغيرهُم، بإجْمَاعِ من يُعتدُّ بهِ.

(الثَّاني: الصَّحَابةُ كلُّهم عُدولٌ، من لابَسَ الفِتنَ وغيرهُم، بإجْمَاعِ من يُعتدُّ بهِ) قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] الآية. أي: عدولًا.

وقال تعالى: [ح/١٠٨/ب] ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] والخِطَاب فيها للموجُودين حينئذٍ.

وقال ﷺ: «**خَيْرُ النَّاس قَرْني**...». رواه الشَّيخان(١).

قال إمام الحرمين: «والسَّبب في عدم الفحص عن عدالتهم أنَّهم حملةُ الشَّريعة؛ فلو ثبت توقف في روايتهم؛ لانحصرت الشَّريعة على عصره ﷺ ولما استرسلت على سائر الأعصار»(٢).

وقيلَ: «يجب البحثُ عن عدالتهم مُطلقًا». وقيلَ: «بعد وقُوع الفِتن». وقالت المُعتزلة: «عدولٌ، إلَّا من قاتل عليًّا». وقيلَ: «إذا انفرد». وقيلَ: «إلَّا المُقاتِلَ والمُقَاتَلَ».

وهذا كله ليس بصواب، إحسانًا للظَّن بهم وحملًا لهم في ذلك على الاجتهاد المأجور [هـ/١٩٩/ب] فيه(٣) كلٌّ منهم(٤).

وقال المازَري في «شرح البرهان»: [د/١٣٣/ب] «لسنا نعني بقولنا: الصَّحَابة عدول، كلَّ من رآه ﷺ يومًا ما، أو زارهُ(٥) لمامًا(٦)، أو اجتمع به لغرض وانصرف [ز/١١٣/ب]، وإنَّما نعني به الَّذين(٧) لازموه وعزَّروه ونصروه»(٨).

قال العلائي: «وهذا قولٌ غريب، يُخرج كثيرًا من المشهورين بالصُّحبة

---

(١) «صحيح البخاري» [٢٦٥٢]، ومسلم [٢٥٣٣].
(٢) «البرهان» (١/٤٠٧).
(٣) في [ح]: «منه».
(٤) «البحر المحيط» (٣/٣٥٧، ٣٥٨).
(٥) في [هـ]: «زارهم».
(٦) في [ظ]: «يومًا ما».
(٧) في [د]: «الذي».
(٨) «البحر المحيط» (٣/٣٥٨).

وأكْثرُهم حديثًا أبو هُريرة، ....

والرِّواية عن الحُكم بالعدالة، كوائل بن حُجْر، [ظ/١٤٤/أ] ومالك بن الحُويرث، وعثمان بن أبي العاص، وغيرهم، مِمَّن وفدَ عليه ﷺ ولم يقم عندهُ إلَّا قليلًا وانصرف، وكذلك من لم يُعرف إلَّا برواية الحديث الواحد، ولم يُعرف مقدار إقامته من أعراب القبائل»(١).

والقول بالتعميم هو الَّذي صرَّح به الجمهور، وهو المعتبر(٢).

* * *

(**وأكثرهم حديثًا أبو هُرَيرة**) روى خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثًا، اتَّفق الشَّيخان منها على ثلاثمائة وخمسة وعشرين حديثًا، وانفرد البُخَاري بثلاثة وتسعين، ومسلم بمائة وتسعة وثمانين، وروى عنه أكثر من ثمانمائة رجلٍ، وهو أحفظ الصَّحَابة.

قال الشَّافعي: «أبو هُريرة أحفظ من روى الحديث في دهره». أسنده البَيْهقي في «المدخل»(٣).

وكان ابن عُمر يترحَّم عليه في جنازته ويقول: «كان يحفظ على المُسلمين حديث النَّبي ﷺ». رواه ابن سعد(٤).

وفي «الصَّحيح»(٥) عنه قال: قلتُ: يا رَسُول الله، إنِّي أسمعُ منكَ حديثًا كثيرًا أنْسَاهُ. قال: «**ابْسُط رِدَاءَكَ**» فبَسطتهُ، فغرف بيديه ثمَّ قال: «**ضُمَّه**»(٦) فما نسيتُ شيئًا بعدُ.

وفي «المُسْتدرك»(٧) عن زيد بن ثابت قال: كنتُ أنا وأبو هُريرة وآخر

---

(١) «تحقيق منيف الرتبة» (٧٤).
(٢) «الإحكام» للآمدي (٢/ ١٠٢)، و«الإصابة» (١/ ١١).
(٣) لعله في الجزء المفقود منه، وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٧/ ٣٤١) من طريق البيهقي.
(٤) «الطبقات الكبرى» (٥/ ٢٥٧).
(٥) أخرجه البخاري [٣٦٤٨].
(٦) بعدها في [ظ]: «إلى صدرك، فضممته إلى صدري».
(٧) «المستدرك» (٤/ ٦٤٩).

ثمَّ ابن عُمر، وابن عبَّاس، وجَابر بن عبد الله، وأنس وعَائشة.
وأكثرهُم فُتْيا تُرْوَى ابن عبَّاس، ....

عند النَّبي ﷺ فقال: «**ادعُوا**» فدَعوتُ أنا وصَاحبي، وأمَّن النَّبي ﷺ ثمَّ دعا أبو هُريرة فقال: اللّهمَّ إنِّي أسألك مثل ما سألكَ صاحباي، وأسألك علمًا [هـ/٢٠٠/أ] لا يُنسى. فأمَّن النَّبي ﷺ فقلنا: ونحن يا رَسُول الله كذلك! فقال: «**سَبقكما الغُلام الدَّوسي**».

(**ثمَّ**) عبد الله (**بن عُمر**)[١] روى ألفي حديث وستمائة وثلاثين حديثًا.

(**وابن عبَّاس**) روى ألفًا وستمائة وستين حديثًا.

(**وجابر بن عبد الله**) روى ألفًا وخمسمائة وأربعين حديثًا.

(**وأنس**) بن مالك، روى ألفين ومائتين وستة وثمانين حديثًا[٢].

(**وعائشة**) أم المؤمنين، روت ألفين ومائتين وعَشَرَةً.

وليس في الصَّحابة من يزيد حديثه على ألف غير هؤلاء، إلَّا أبا سعيد الخُدْري، فإنَّه روى ألفًا ومائة وسبعين حديثًا.

فائدة [السبب في قلة ما روىٰ أبو بكر الصديق]:

السَّبب في قِلَّة ما رُوي عن أبي بكر الصِّديق ﷺ، مع تَقْديمه وسبقه ومُلازمته للنَّبي ﷺ أنَّه تقدَّمت وفاته قبل انتشار الحديث، واعتناء النَّاس [ح/١٠٩/أ] [ظ/١٤٤/ب] بسماعه وتحصيله وحفظه. ذكره المُصنِّف في «تهذيبه» قال: «وجُملة ما رُويَ له مائة حديث واثْنَان وأربعون حديثًا»[٣].

* * *

(**وأكثرهُم فُتيا تروى**)[٤] عنه (**ابن عبَّاس**). قاله أحمد بن حنبل.

---

(١) في [ظ]: «عمرو». (٢) من [ظ].
(٣) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ١٨٢). (٤) في [ظ]: «يروى».

وعن مَسْرُوق قال: انْتَهَى علمُ الصَّحَابة إلى ستَّة: عُمر، وعلي، وأُبي، وزيد، وأبي الدَّرداء، وابن مَسْعُود، ثمَّ انْتَهَى علمُ السِّتة إلى علي وعبد الله.

(**وعن مسروق**) أنَّه (**قال: «انتهى علم الصَّحابة إلى ستة: عُمر، وعلي، وأُبي**) [د/ ١٣٤/أ] بن كعب (**وزيد**) بن ثابت (**وأبي الدَّرداء، وابن مسعود، ثمَّ انتهى علمُ السِّتة إلى علي، وعبد الله**) بن مسعود»[(١)].

ورَوَى الشَّعبي عنهُ نحوه أيضًا، إلَّا أنَّه ذكر أبا مُوسى الأشْعَري بدل أبي الدَّرداء، وقد اسْتُشكل بأنَّ أبا مُوسى وزيد بن ثابت تأخَّرت وفاتهما عن ابن مَسْعُود وعلي، فكيفَ انتهى علمُ السِّتة إلى ابن مَسْعُود وعلي؟

قال العِرَاقي: «وقد يُجاب بأنَّ [ز/ ١١٤/أ] المُراد: ضمَّا علمهم[(٢)] إلى علمهما، وإن تأخَّرت وفاة من ذكر»[(٣)].

وقال الشَّعبي: «كان العلم يُؤخذ عن سِتَّة من أصْحَاب رَسُول الله ﷺ، وكان عُمر، وعبد الله، وزيد، يشبه بعضهم بعضًا، [هـ/ ٢٠٠/ب] وكان يقتبس بعضهم من بعض، وكان علي والأشْعَري وأُبَيّ يُشبه علم بعضهم بعضًا، وكان يقتبس بعضهم من بعض»[(٤)].

وقال ابن حزم: «أكثر الصَّحَابة فتوَى مُطلقًا سبعةٌ: عُمر، وعلي، وابن مسعود، وابن عُمر، وابن عبَّاس، وزيد بن ثابت، وعائشة.

قال: يُمكن أن يُجمع من فُتيا كُلِّ واحد من هؤلاء مُجلَّدٌ ضَخْمٌ.

قال: ويليهم عشرُون: أبو بَكْر، وعُثمانُ، وأبو مُوسى، ومُعَاذ بن جبل، وسعد بن أبي وقَّاص، وأبو هُريرة، وأنس، وعبد الله بن عَمرو بن العَاص، وسَلْمان، وجابر، وأبو سعيد، وطلحة، والزُّبير، وعبد الرَّحمن بن عوف،

---

(١) «تاريخ دمشق» (٣٢/ ٦٣).
(٢) في [ح]: «علمهما».
(٣) «التقييد والإيضاح» (٣٠٥).
(٤) «تاريخ دمشق» (٣٢/ ٦٤).

ومن الصَّحابة العَبَادلة، وهُمْ: ابن عُمر، وابن عبَّاس، وابن الزُّبير، وابن عَمرو بن العَاص، وليس ابن مسعود منهم.

وعِمْران بن حُصين، وأبو بَكْرة[(١)]، وعُبَادة بن الصَّامت، ومُعَاوية، وابن الزُّبَير، وأم سَلَمَة.

قال: يُمكن أن يُجمع من فُتيا كل واحد منهم جُزءٌ صغيرٌ.

قال: وفي الصَّحابة نحو من مائة وعشرين نفسًا مُقِلُّون في الفتيا جدًّا، لا يُروى عن الواحد منهم إلَّا المسألة والمسألتان والثلاث، كأُبي بن كعب، وأبي الدَّرداءِ، وأبي طَلْحة، والمِقْداد، وسَرَدَ البَاقين»[(٢)].

* * *

(**ومن الصَّحابة العَبَادلة؛ وهم**) أربعة: عبد الله (**بن عُمر**) بن الخَطَّاب (و) عبد الله (**بن عبَّاس و**) عبد الله (**بن الزُّبير و**) عبد الله (**بن عَمرو بن العَاص، وليس ابن مَسْعُود منهم**) قاله أحمد بن حنبل.

قال البَيْهقي: «لأنَّه تقدَّم موته، وهؤلاء عاشُوا حتَّى احتيج إلى علمهم؛ فإذا اجتمعوا على [ظ/١٤٥/أ] شيء قيل: «هذا قول العَبَادلة»[(٣)].

وقيلَ: «هُمْ ثلاثة» بإسْقَاط ابن الزُّبير، وعليه اقتصر الجَوْهري في «الصِّحاح».

وأمَّا ما حكاهُ المُصنِّف في «تهذيبه»[(٤)] عنهُ أنَّه ذكر ابن مَسْعود وأسقطَ ابن العاص فوهم.

نعم، وقع للرَّافعي في «الدِّيَات» وللزَّمخشري في «المُفصَّل»[(٥)] أنَّ العَبَادلة: «ابن مسعود، وابن عُمر، وابن عبَّاس» [هـ/٢٠١/أ] وغُلِّطَا في ذلك من حيث الاصطلاح.

---

(١) في [هـ]: «بكر».
(٢) «الإحكام» لابن حزم (٥/ ٨٧ ـ ٨٩).
(٣) «المقدمة» (٤٩٣).
(٤) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٢٦٧).
(٥) «المفصل» (٢٩).

وكذا سَائرُ من يُسمَّى عبد الله، وهم نحو مائتين وعشرين، قال أبو زُرْعة الرَّازي: قُبِضَ رَسُول الله ﷺ عن مائة ألف، وأربعة عشرَ ألفًا من الصَّحابة مِمَّن روى عنه، وسمعَ منهُ.

(**وكذا سائر من يسمَّى عبد الله**) من الصَّحابة لا يطلق عليهم العبادلة (**وهم نحو مائتين وعشرين**) نفسًا، كذا قال ابن الصَّلاح[1] أخذًا من «الاستيعاب» وزاد عليه ابن فتحونٍ جماعة يبلغون بهم نحو ثلاثمائة رجلٍ.

(**قال أبو زُرعة الرَّازي**) في جواب من قال له: أليس يُقال: حديث النَّبي ﷺ أربعة آلاف حديث؟ قال: «ومن قال ذا قَلْقَلَ الله أنيابه، هذا قولُ الزَّنادقة، ومن يُحْصِي حديث رَسُول الله ﷺ؟ [د/١٣٤/ب] (**قُبض رَسُول الله ﷺ عن مائة ألف وأربعة** [ح/١٠٩/ب] **عشر ألفًا من الصَّحابة، مِمَّن روى عنه، وسمع منه**)». فقيل له: هؤلاء أين كانوا؟ وأين سمعوا[2]؟ قال: «أهل المدينة وأهل مَكَّة، ومن بينهما، والأعراب، ومن شهدَ معهُ حجَّة الوداع، كل رآه وسمع منه بعرفة»[3].

قال العِرَاقي: «وهذا القول عن أبي زُرْعة لم أقف له على إسنادٍ، ولا هو في كُتب التواريخ المَشْهُورة، وإنَّما ذكرهُ أبو مُوسى المَدِيني في ذَيْله بغير إسناد»[4].

قلت: أخرجه الخَطِيب بإسناده، قال: «حدَّثني أبو القاسم الأزهري، ثنا [عبيد الله][5] بن محمَّد بن محمَّد بن حَمدان [ز/١١٤/ب] العُكْبَرِي، حدَّثنا [أبو بكر عبد العزيز][6] بن جعفر، ثنا أبو بكر أحمد بن محمَّد الخلَّال، ثنا محمَّد بن أحمد بن جامع الرَّازي، سمعتُ أبا زُرْعَة وقال له رَجُل: أليس

---

(١) «المقدمة» (٤٩٣).
(٢) في [هـ]: «جمعوا».
(٣) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٢٩٣).
(٤) «التقييد والإيضاح» (٣٠٦).
(٥) من [هـ]، و[ح] وفي بقية النسخ: «عبد الله».
(٦) في [ز]، و[ظ]: «أبو بكر بن عبد العزيز».

واخْتُلف في عَدَد طَبَقاتهم، وجعلهُم الحاكم اثْنَتي عشرةَ طَبَقةً.

يقال. . .»[١] فذكره بلفظه.

قال العِرَاقي: «وقريبٌ منهُ ما أسندهُ المَدِيني عنه، قال: «توفِّى النَّبي ﷺ ومن رآه وسمع منه زيادة على مائة ألف إنسان، من رجل وامرأة». وهذا لا تحديد فيه، وكيف يُمكن الاطلاع على تحرير ذلك، مع تفرق الصَّحابة في البُلْدان [هـ/٢٠١/ب] والبَوَادي والقُرى؟! وقد رَوَى البُخَاري في «صحيحه»[٢]: أنَّ كعب بن مالك قال في قِصَّة تخلفه عن تبوك: «وأصْحَاب رَسُول الله ﷺ كثير، لا يَجْمعهم كتابٌ حافظ» يعني الدِّيوان.

قال العِرَاقي: روى السَّاجي في [ظ/١٤٥/ب] «المناقب» بسند جيِّد عن الشَّافعي[٣] قال: قُبضَ رَسُول الله ﷺ والمُسْلمون سِتُون ألفًا، ثلاثون ألفًا بالمَدِينة، وثلاثون ألفًا في قبائل العرب، وغير ذلك.

قال: ومع هذا، فجميع من صنَّف في الصَّحَابة لم يبلغ مجموع ما في تصانيفهم عشرةَ آلاف، مع كونهم يَذْكُرون من توفِّي في حياته ﷺ ومن عَاصره، أو أدْركه صغيرًا»[٤].

* * *

(**واختُلف في عدد طبقاتهم**) باعتبار السَّبق إلى الإسلام، أو الهجرة، أو شُهود المشاهدِ الفاضلة، فجعلهم ابن سعد خمس طبقات (**وجعلهم الحاكم اثنتي عشرة طبقة**):

الأولى: قومٌ أسلموا بمكَّة، كالخلفاء الأربعة. **الثَّانية**: أصْحَاب دار النَّدْوَة. **الثَّالثة**: مُهَاجرة الحبشة. **الرَّابعة**: أصحَاب العَقَبة الأولى. **الخَامسة**: أصحاب العقبة الثَّانية، وأكثرهم من الأنصار. **السَّادسة**: أوَّل المُهاجرين الَّذين وصلوا إليه [بقباء قبل][٥] أن يدخل[٦] المدينة. **السَّابعة**: أهل بدر. **الثَّامنة**:

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/٢٩٣).
(٢) «صحيح البخاري» [٤١٥٦].
(٣) في [هـ]: «الرافعي».
(٤) «التقييد والإيضاح» (٣٠٥، ٣٠٦).
(٥) في [ح]: «بقبائل».
(٦) في [د]، و[هـ]، و[ح]: «يدخلوا».

الثَّالثُ: أفضَلُهم على الإطْلاقِ: أبو بَكْر، ثمَّ عُمر، ﵄، بإجْمَاع أهل السُّنة.

الَّذين هاجروا بين بدر والحُديبية. **التَّاسعة**: أهلُ بيعة الرضوان. **العاشرة**: من هاجر بين الحُديبية وفتح مَكَّة، كخالد بن الوليد، وعَمرو بن العاص. **الحادية عشرة**: مُسْلمة الفتح. **الثانية عشرة**: صبيان وأطفال رأوه يوم الفتح، وفي حجَّة الوداع وغيرهما[1].

* * *

(**الثَّالث: أفضلهم على الإطْلاقِ: أبو بكر، ثمَّ عمر، ﵄، بإجماع أهل السُّنة**).

ومِمَّن حكى الإجماع على ذلك أبو العبَّاس القُرطبي، قال: «ولا مُبَالاة بأقوال أهل التشيع، ولا أهل البدع»[2].

وكذلك حكى الشَّافعي [هـ/٢٠٢/أ] إجماع الصَّحابة والتَّابعين [د/١٣٥/أ] على ذلك، رواه عنهُ البَيْهقي في «الاعتقاد»[3].

وحكى المازري عن الخَطَّابية تفضيل عُمر، وعن الشِّيعة تفضيل علي، وعن الرَّاوَنْدِيَّة تفضيل العبَّاس، وعن بعضهم الإمساكَ عن التفضيل[4].

وحكى الخَطَّابي عن بعض مشايخه أنَّه قال: «أبو بكر خير، وعلي أفضل»[5]

وهذا تهافت من القول[6].

وحكى القاضي عياض: «أنَّ ابن عبدِ البر وطائفة ذهبوا إلى أنَّ من مات

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (٢٢ ـ ٢٤).
(٢) «الشذا الفياح» (٢/٥٠٦)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٢١٥).
(٣) «الاعتقاد» (٣٦٩).
(٤) «شرح مسلم» للنووي (١٥/٢١٢)، «شرح التبصرة والتذكرة» (٢١٥).
(٥) «معالم السنن» (٧/١٨).
(٦) هذه عبارة العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢١٥).

ثمَّ عُثْمان، ثمَّ عَلي، هذا قول جمهُور أهل السُّنة، وحكى الخَطَّابي عن أهل السُّنة من [أهل] الكُوفة تَقْديم عَلِيِّ على عُثْمان، وبه قال أبو بَكْر بن خُزيمة، ....

منهم في حياته ﷺ أفضل مِمَّن بقي بعده لقوله ﷺ: «**أنَا** [ح/١١٠/أ] **شَهِيدٌ على هؤلاء**»(١).

قال المُصنِّف: «وهذا الإطلاق غير مرضي ولا مقبول»(٢).

(**ثمَّ عُثْمان، ثمَّ علي، هذا قول جمهور أهل السُّنة**) وإليه ذهب مالك، والشَّافعي، وأحمد، وسفيان الثَّوري، وكافة [ظ/١٤٦/أ] أهل الحديث والفِقْه، والأشعري، والباقلاني، وكثير من المتكلمين.

لقول ابن عمر: «كُنَّا في زمن النَّبي ﷺ [ز/١١٥/أ] لا نعدل بأبي بكر أحدًا، ثمَّ عُمرَ، ثمَّ عُثمانَ» رواه البُخَاري(٣) ورواه الطَّبراني بلفظ أصرح كما تقدَّم في نوع المرفوع.

(**وحكى الخَطَّابي عن أهل السُّنة من [أهل]**(٤) **الكُوفة تقديم عَلِيِّ على عُثمان، وبه قال أبو بكر بن خُزيمة**) وهو رواية عن سُفْيان الثَّوري، ولكن آخر قوليه ما سبق.

وحكي عن مالك التَّوقف بينهما، حكاه المازري عن «المُدونة»(٥).

وقال القَاضي عياضٌ: «رجع مالك عن التوقف إلى تفضيل عُثمان»(٦).

قال القُرْطبي: «وهو الأصح إن شاء الله»(٧).

وتوقَّف أيضًا إمام الحرمين.

ثمَّ التفضيل عنده، وعند البَاقلاني وصاحب «المفهم» ظنِّي.

---

(١) «صحيح البخاري» [١٢٧٨].
(٢) «شرح مسلم» للنووي (١٥/ ٢١٢).
(٣) «صحيح البخاري» [٣٦٥٥].
(٤) من [ظ].
(٥) «المدونة الكبرى» (١٦/ ٤٥١).
(٦) «إكمال المعلم» (٧/ ٣٨٠).
(٧) «المفهم» (٦/ ٢٣٨).

قال أبو منصُور البَغْدادي: أصحابنا مُجمِعُون على أنَّ أفضَلَهُم الخُلفاء الأرْبعة، ثمَّ تمام العَشْرة، ثمَّ أهلُ بَدْر.

ثمَّ أُحد، ثمَّ بَيْعة الرِّضْوَان، ومِمَّن لهم مزيةٌ أهل العَقَبتين، من الأنْصَار والسَّابقون الأوَّلُون، وهُمْ من صلَّى إلى القِبْلتين في قَوْل ابن المُسَيب وطائفة، وفي قول الشَّعبي: أهلُ بَيْعة الرِّضْوان،

وقال الأشْعري: «قطعي»[١].

(**قال أبو منصور**) عبد القاهر التميمي (**البغدادي**[٢]: «**أصحابنا مُجْمعون على أنَّ أفضلهم** [هـ/٢٠٢/ب] **الخُلفاء الأربعة، ثمَّ تمام العشرة**) المشهود لهم بالجنَّة: سعد بن أبي وقَّاص، وسعيد بن زيد بن عَمرو بن نُفيل، وطلحة بن عُبيد الله، والزُّبير بن العَوَّام، وعبد الرَّحمٰن بن عَوْف، وأبو عُبيدة بن الجَرَّاح (**ثمَّ أهلُ بدر**) وهم ثلاثمائة وبضعة عشر، روى ابن ماجه عن رافع بن خديج قال: «جاء جبريل إلى النَّبي ﷺ فقال: ما تَعُدُّون مَنْ شَهِدَ بدرًا فيكُم؟ قال: «**خِيَارنَا**» قال: كذلك هم عندنا خيار الملائكة»[٣].

(**ثمَّ**) أهل (**أُحد، ثمَّ**) أهل (**بيعة الرِّضوان**) بالحديبية، قال ﷺ: «**لا يَدْخُل النَّار أحدٌ مِمَّن بايع تحتَ الشَّجرة**». صحَّحه التِّرمذي[٤].

(**ومِمَّن له مزيةٌ أهل العَقَبتين من الأنصار، والسَّابقون الأوَّلون**) من المهاجرين والأنصار (**وهُمْ من صلَّى إلى القبلتين، في قول**) سعيد (**بن المُسيب**[٥] **وطائفة**) منهم: ابن الحنفية، وابن سيرين، وقتادة[٦].

(**وفي قول الشَّعبي: «أهل بيعة الرِّضوان»**)[٧].

---

(١) انظر: «المعلم» (٧/ ٣٧٩)، و«المفهم» (٦/ ٢٣٨)، و«شرح مسلم» للنووي (١٥/ ٢١٢)، و«فتح الباري» (٧/ ٢٠).
(٢) انظر: «المقدمة» (٤٩٦)، و«المنهل الروي» لابن جماعة (١١٢).
(٣) «سنن ابن ماجه» [١٦٠]. (٤) «جامع الترمذي» [٣٨٦٠].
(٥) رواه الطبري في «التفسير» (١١/ ٦)، وابن عبد البر في «الاستيعاب» (٢/ ١).
(٦) «تفسير الطبري» (١١/ ٧)، و«تفسير البحر المحيط» (٥/ ٩٦).
(٧) «مصنف» ابن أبي شيبة (٧/ ٤٤٥)، و«تفسير» الطبري (١١/ ٧)، و«الاستيعاب» (١/ ٢).

وفي قول مُحمَّد بن كعب وعطاء: أهلُ بَدْر.

(**وفي قول مُحمَّد بن كعب**) القُرظي (**وعطاء**) بن يَسَار: (**أهل بدر**)[١] روى ذلك [سُنيد][٢] عنهما بسند فيه مجهول وضعيف، وسنيدٌ ضعيف أيضًا.

ورَوَى القولين السَّابقين عمَّن ذكر عبد بن حُميد في «تفسيره» وعبد الرزَّاق، وسعيد بن منصور في «سُننه» بأسانيد صحيحة.

وروى سُنيد بسند صحيح إلى الحسن: «أنَّهم مَن أسلم قبل الفتح».

[د/١٣٥/ب] **فوائد:**

الأوَّلى: [أحاديث فيها تفضيل أعيان من الصحابة؛ كل في أمر مخصوص]:

وردَ في أحاديث تَفْضيلُ أعيانٍ من [ظ/١٤٦/ب] الصَّحابة، كل واحد في أمر مَخْصُوص.

فرَوَى التِّرمذي عن أنس مرفوعًا: «**أرحم أُمَّتي بأُمَّتي أبو بكر، وأشدُّهم في دين الله عُمر، وأصدقُهُم حياء عُثْمان، وأعْلمهُم بالحَلال والحَرَام مُعاذ بن جَبَل، وأفْرضهُم زيد بن ثابت، وأقْرَؤهُم أُبي بن كعب، ولُكلِّ أُمَّة أمين،** [هـ/٢٠٣/أ] **وأمينُ هذه الأُمَّة أبو عُبيدة بن الجَرَّاح**»[٣].

وروى التِّرمذي حديث: «**أفْرَضُهم**[٤] **زيد**»[٥] وصحَّحه الحاكم بلفظ: «**أفْرض أُمَّتي زيد**»[٦].

الثَّانية: [التفضيل بين فاطمة وعائشة]:

اختلف في التَّفضيل بين فاطمة وعائشة على ثلاثة أقوال، ثالثها الوقف،

---

(١) «تفسير البغوي» (٢/٣١٨). (٢) في [ظ]: «بسند».
(٣) «جامع الترمذي» [٣٧٩١] وقال: «هذا حديث حسن صحيح».
(٤) من [ز] و«جامع الترمذي». وفي بقية النسخ: «أفرضكم».
(٥) «جامع الترمذي» [٣٧٩٠]. (٦) «المستدرك» (٤/٣٣٥).

الرَّابع: قيلَ: أَوَّلهم إسْلامًا أبو بَكْر، ....

والأصح تفضيل فاطمة، فهي بضعة منه، وقد صحَّحه السُّبكي في «الحلبيات» وبالغ في تصحيحه.

وفي «الصَّحيح»: «**فاطمة سَيَّدة نساء هذه الأُمة**»(١).

وروى النَّسائي عن حُذيفة أنَّ رَسُول الله ﷺ قال: «**هذا مَلَكٌ من المَلائكة اسْتَأذن** [ح/١١٠/ب] **ربه ليُسَلِّم عليَّ، وبَشَّرني أنَّ حَسَنًا وحُسَيْنًا سيِّدا شَبَاب أهل الجنَّة، وأَمَّهما سيِّدة نساء أهل الجنَّة**»(٢).

وفي «مسند» [ز/١١٥/ب] الحارث بن أبي أُسامة بسند صحيح، لكنَّه مرسل: «**مريم خيرُ نساء عالمها، وفاطمة خير نساء عالمها**»(٣).

ورواه التِّرمذي موصولًا من حديث علي بلفظ: «**خيرُ نسائها مريم، وخيرُ نسائها فاطمة**»(٤).

قال شيخ الإسلام: «والمُرسل يُفسِّر المُتَّصل»(٥).

الثَّالثة: [أفضل أزواجه ﷺ]:

أفضل أزْوَاجه ﷺ خديجة وعائشة.

وفي التَّفضيل بينهما أوجه حكاها المُصنِّف في «الرَّوضة»(٦)، ثالثها الوقف.

واختار السُّبكي في «الحلبيات» تفضيل خديجة، ثمَّ عائشة، ثمَّ حفصة، ثمَّ الباقيات سواء.

* * *

(**الرَّابع: قيل: أولهم إسلامًا أبو بكر**) الصِّديق. قاله ابن عبَّاس، وحسَّان، والشَّعبي، والنَّخعي في آخرين.

---

(١) «صحيح البخاري» [٢٤٨٤].
(٢) «السنن الكبرى» للنسائي [٨٢٨٩].
(٣) «مسند الحارث» [٩٩٠].
(٤) «جامع الترمذي» [٣٨٧٧].
(٥) «المطالب العالية» (١٦/ ١٦٧).
(٦) «روضة الطالبين» (٧/ ١٢).

وقيلَ: عَلي.

ويدلُّ له ما رواهُ مسلم[1] عن عَمرو بن عَبسة في قِصَّة إسْلامه وقوله للنَّبي ﷺ: «من معك على هذا الأمر[2]؟ قال: «**حُرٌّ وعبدٌ**». قال: ومعهُ يومئذٍ أبو بَكْر وبلالٌ، مِمَّن آمن به».

وروى الحاكم في «المستدرك»[3] من رواية مُجَالد[4] بن سعيد قال: سُئل الشَّعبي[5]: من أوَّل من أسلم؟ فقال: أمَا سمعت [هـ/٢٠٣/ب] قول حسَّان:

إذا تذكَّرتَ شَجْوًا من أخي ثقة ... فاذْكُر أخاكَ أبا بكر بما فعلا
خير البرية أتْقَاها وأعدلها ... بعد النَّبي وأوفاها بما حملا
والثَّاني التَّالي المحمود مَشْهَدُه ... وأوَّل النَّاس منهم صدَّق الرُّسلا!

[ظ/١٤٧/أ] ورواه الطَّبراني في «الكبير»[6] عن الشَّعبي قال: سألتُ ابن عبَّاس. . .» فذكره.

وروى التِّرمذي[7] من رواية أبي نَضْرة عن أبي سعيد قال: قال أبو بكر: «ألستُ أوَّلَ مَنْ أَسْلَم؟. . .» الحديث.

(وقيلَ: علي) بن أبي طالب. رواه الطَّبراني بسند صحيح عن ابن عبَّاس[8] وبسند ضعيف عنه مرفوعًا.

ورواه التِّرمذي[9] عنهُ من طريق أخرى موقوفًا.

وروى الطَّبراني[10] بسند فيه إسْمَاعيل السُّدِّي، عن أبي ذرٍّ وسَلْمان قالا: أخذ رَسُول الله ﷺ بيد علي فقال: «**إنَّ هذا أوَّل من آمن بي...**» ورواه أيضًا عن سَلْمان.

---

(١) «صحيح مسلم» [٨٣٢].
(٢) من [ظ].
(٣) المستدرك [٤٤٧٠].
(٤) في [هـ]: «خالد».
(٥) في «المستدرك»: «عن الشعبي قال: سألت ابن عباس أو سئل: من أول من أسلم. . .».
(٦) «المعجم الكبير» [١٢٥٦٣].
(٧) «جامع الترمذي» [٣٦٦٧].
(٨) «المعجم الكبير» [١٠٩٢٤].
(٩) «جامع الترمذي» [٣٧٣٤].
(١٠) «المعجم الكبير» [٦١٨٤].

وقيلَ: زيدٌ، وقيلَ: خَديجةُ، وهو الصَّواب عند جَمَاعة من المُحقِّقين، وادَّعى الثَّعلبي فيه الإجْمَاع، وأن الخِلاف فيمن بعدها.

وروى أحمد في «مسنده» بسند فيه مجهول وانقطاع عن علي [د/١٣٦/أ] مرفوعًا، وروي بسند آخر عنه قال: «أنا أوَّل من صلَّى»(١)

ورُوي ذلك أيضًا عن زيد بن أرقم، والمِقْداد بن الأسْوَد، وأبي أيُّوب، وأنس، ويعلى بن مُرَّة، وعفيف الكِنْدي، وخُزيمة بن ثابت، وخبَّاب بن الأرَتِّ، وجابر بن عبد الله، وأبي سعيد الخُدْري.

وروى الحاكم في «المستدرك»(٢) من رواية مسلم المُلائي قال: «نُبِّئَ النَّبي ﷺ يوم الاثنين، وأسلم عليٌّ يوم الثُّلاثاء». وادَّعى الحاكم(٣) إجْمَاع أهل التواريخ عليه، ونُوزعَ في ذلك.

وقال كعب بن زُهير(٤) في قَصيدة يمدحهُ فيها:

إنَّ عليًّا لميمون نقيبتهُ ... بالصَّالحات من الأعمال مشهورُ
صهرُ النَّبي وخير النَّاس مُفتخرًا ... فكل من رامه بالفخر مفخورُ[هـ/٢٠٤/أ]
صلَّى الطهور مع الأمِّي أوَّلهم ... قبلَ المعاد(٥) وربُّ النَّاس مكفورُ

(**وقيلَ: زيد**) بن حارثة. قاله الزُّهري(٦) (**وقيلَ: خديجة**) أم المؤمنين. قال المُصنِّف زيادة على ابن الصَّلاح: (**وهو الصَّواب عند جماعة من المُحقِّقين**).

ورُوي ذلك عن ابن عبَّاس والزُّهْري أيضًا، وهو قول قَتَادة [وابن إسْحَاق](٧) (**وادَّعى** [ز/١١٦/أ] **الثَّعْلبي فيه الإجماع** [ح/١١١/أ] **وأنَّ الخِلاف فيمن بعدهَا**).

---

(١) قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩/ ١٠٣): «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح، غير حبة العرني، وقد وثق».
(٢) «المستدرك» [٤٦٤٤].
(٣) «معرفة علوم الحديث» (٢٢).
(٤) «ديوان كعب بن زهير» (٨٣).
(٥) في [ظ]: «العباد».
(٦) «المعجم الكبير» للطبراني (٥/ ٨٤).
(٧) في [ز]: «وابن عباس».

. . . .

ورواه أحمد في «مسنده» والطَّبراني عن ابن عبَّاس(١).

وقال ابن عبد البر: «اتَّفقوا على أنَّ خديجة أوَّل من آمن، ثمَّ علي بعدها» ثمَّ ذكر أنَّ الصَّحيح أنَّ أبا بكر أوَّل من أظهر إسلامه، ثمَّ روى عن محمَّد بن كعب القُرَظي: «أنَّ عليًا أخفى إسْلامه من أبي طالب، وأظهر أبو بكر إسْلامه؛ ولذلك شُبِّه [ظ/١٤٧/ب] على النَّاس»(٢).

وروى الطَّبراني في «الكبير»(٣) من رواية محمَّد بن عُبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جدِّه قال: «صلَّى النَّبي ﷺ غداةَ الاثنين، وصلَّت خديجة يوم الاثنين من آخر النهَّار، وصلَّى علي يوم الثلاثاء».

وقال ابن إسْحَاق: «أوَّل من آمن خديجة، ثمَّ علي، ثمَّ زيد بن حارثة، ثمَّ أبو بكر، فأظهر إسلامه، ودعا إلى الله ﷻ، فأسلم بِدُعائه عُثمان بن عفَّان، والزُّبير بن العَوَّام، وعبد الرَّحمٰن بن عَوْف، وسعد بن أبي وقَّاص، وطَلْحة بن عُبيد الله، فكان هؤلاء الثَّمانية الَّذين سبقوا إلى الإسْلام»(٤).

وذكر عُمر بن شبَّة أيضًا: «أنَّ خالد بن سعيد بن العاص أسْلمَ قبل علي»(٥).

وقال غيره: «إنَّه أوَّلهم إسلامًا»(٦).

وحكى المَسْعُودي قولًا: «أنَّ أوَّلهم خبَّاب بن الأرت» وآخر: «أنَّ أوَّلهم بلالًا»(٧).

ونقل الماوردي في «أعلام النبوة»(٨) عن ابن قُتيبة: «أنَّ أوَّل من آمن [أبو بكر](٩) بن أسعد الحميري».

---

(١) «المسند» (١/ ٢٠٩)، و«معجم الطبراني» [٦٤٨].

(٢) «الاستيعاب» (٣/ ٢٩).

(٣) «المعجم الكبير» للطبراني (١/ ٣٢٠).

(٤) «السيرة» لابن إسحاق (١٢٠، ١٢١).

(٥) «الإصابة» (١/ ٤٠٧).

(٦) «الإصابة» (١/ ٤٠٦).

(٧) انظر: «محاسن الاصطلاح» (٤٩٨).

(٨) «أعلام النبوة» (٢٣٠).

(٩) في «أعلام النبوة»: «أبو كريب».

والأَوْرَعُ أن يُقال: من الرِّجَال الأحْرَار أبو بَكْر، ومن الصِّبْيان علي، ومن النِّساء خَديجة، ومن المَوَالي زيد، ومن العَبِيد بلال، وآخرهم مَوْتًا أبو الطُّفيل، مات سَنَة مائة.

ونقل ابن سبع في «الخصائص» عن عبد الرَّحمٰن بن عوف أنَّه قال: «كنتُ أوَّلهم إسلامًا»(١).

وقال [هـ/٢٠٤/ب] العِرَاقي: «ينبغي أن يُقَال: إنَّ أوَّل من آمن من الرِّجال ورقة بن نوفل؛ لحديث «الصَّحيحين»(٢) في بدء الوَحْي»(٣).

قال ابن الصَّلاح وتبعه المُصنِّف: «(**والأورع أن يقال:**) أوَّل من أسْلم (**من الرِّجَال الأحرار** أبو بكر، **ومن الصِّبيان** علي، **ومن النِّساء** خديجة، **ومن المَوَالي** زيد، **ومن العَبِيد** بلال)»(٤).

قال البرماوي(٥): «ويُحكى هذا الجمع(٦) عن أبي حنيفة»(٧).

[قلت: أخرجه عنه الحاكم](٨).

قال ابن [د/١٣٦/ب] خالويه: «وأوَّل امرأة أسْلمت بعد خَديجة لُبَابة بنت الحارث زوج العَبَّاس»(٩).

(**وآخرهم**) أي: الصَّحابة (**موتًا**) مُطلقًا (**أبو الطُّفيل**) عامر بن واثلة الليثي (**مات سَنَة مائة**) من الهجرة. قاله مسلم في «صحيحه»(١٠) ورواه الحاكم في «المستدرك»(١١) عن خليفة بن خيَّاط.

وقال خليفة في غير(١٢) رواية الحاكم: «إنَّه تأخَّر بعد المائة»(١٣).

---

(١) «المقنع» لابن الملقن (٢/ ٥٠١).
(٢) صحيح البخاري [٣]، ومسلم [١٦٠].
(٣) «التقييد والإيضاح» (٣١٢).
(٤) «مقدمة ابن الصلاح» (٤٩٧، ٤٩٨).
(٥) بعدها في [ظ]: «وغيره».
(٦) في [ز]: «الإجماع».
(٧) من [ظ] وفي [ح]: «قلت: أخرجه».
(٨) انظر: «فتح المغيث» (٤/ ٧٣).
(٩) «ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى» (٢٢٤).
(١٠) «صحيح مسلم» [٢٣٤٠].
(١١) «المستدرك» [٦٦٥٤].
(١٢) سقط من [ظ]، و[ح].
(١٣) «تهذيب الكمال» (١٤/ ٨١).

. . . .

وقيلَ: مات سَنَة اثنتين ومائة. قاله مُصعب بن عبد الله الزُّبيري[(١)].

وجزم ابن حبَّان[(٢)]، وابن قانع، وأبو زكريا بن منده: «أنَّه مات سَنَة سبع ومائة».

وقال وهب بن جرير بن حازم، عن أبيه: «كنتُ بمكَّة سَنَة عشر ومائة، فرأيتُ جنازة، فسألتُ عنها، فقالوا: هذا أبو الطُّفيل»[(٣)]. وصحَّحه الذَّهبي أنَّه سَنَة عَشْرٍ[(٤)].

وأمَّا كونه آخر الصَّحابة موتًا مُطْلقًا، فجزم به مسلم، ومصعب الزُّبيري، وابن منده، والمِزِّي في آخرين.

وفي «صحيح مُسلم»[(٥)] عن أبي الطُّفيل: [ظ/١٤٨/أ] «رأيت رَسُول الله ﷺ وما على وجه الأرض رجُل رآهُ غيري».

قال العِرَاقي: «وما حكاهُ بعض المتأخِّرين عن ابن[(٦)] دُريد[(٧)]، من أنَّ عكراش بن ذُؤيب تأخَّر بعد ذلك، وأنَّه عاشَ بعد الجمل مائة سَنَة، فهذا باطلٌ لا أصل له، والَّذي أوقع ابنَ دُريد في ذلك ابنُ قُتيبة[(٨)] [ز/١١٦/ب] فقد سبقهُ إلى ذلك، وهو إمَّا [هـ/٢٠٥/أ] باطل، أو مؤول بأنَّه استكمل المائة بعد الجمل، لا أنَّه بقي بعدها مائة سَنَة»[(٩)].

«وأمَّا قول جَرير بن حازم: إن آخرهم موتًا سَهْل بن سعد [ح/١١١/ب] فالظَّاهر أنَّه أراد بالمَدينة، وأخذه من قول سهل: «لو متُّ لم تسمعُوا أحدًا يقول: قال رَسُول الله ﷺ»[(١٠)] وإنَّما كان خطابه بهذا لأهل المدينة»[(١١)].

---

(١) «المستدرك» [٦٦٥٢].

(٢) «الثقات» (٣/ ٢٩١).

(٣) «تاريخ دمشق» (٢٦/ ١٣٤)، و«تهذيب الكمال» (١٤/ ٨١).

(٤) «تاريخ الإسلام» (٦/ ٥٢٨).

(٥) «صحيح مسلم» [٢٣٤٠].

(٦) في [د]، و[هـ]، و[ح]: «أبي».

(٧) «الاشتقاق» (٢٤٩).

(٨) «المعارف» (٣١٠).

(٩) «شرح التبصرة والتذكرة» (٢١٨).

(١٠) «الاستيعاب» (٢/ ٩٦).

(١١) «التقييد والإيضاح» (٣١٣).

وآخِرهُم قَبلَهُ أنَس.

(وآخرهم) موتًا (قبله أنس) بن مالك، مات بالبصرة سَنَة ثلاث وتسعين، وقيلَ: اثنتين. وقيلَ: إحدى. وقيلَ: تسعين. وهو آخر من مات بها.

قال ابن عبد البر: «لا أعلم أحدًا مات بعده، مِمَّن رأى رَسُول الله ﷺ إلَّا أبا الطُّفيل»[(١)].

وقال العِرَاقي: «بل مات بعده محمود بن الرَّبيع بلا خلاف في سَنَة تسع وتسعين، وقد رآه وحدَّث عنه، كما في «صحيح البُخَاري». وكذا تأخَّر بعده عبد الله بن بُسر المَازني، في قول من قال: وفاته سَنَة ست وتسعين»[(٢)].

وآخر الصَّحابة موتًا بالمدينة سهل بن سعد الأنْصَاري.

قاله ابن المَدِيني، والواقدي[(٣)] وإبراهيم بن المُنْذر[(٤)] وابن حبَّان [وابن قانع][(٥)] وابن مَنْدَه.

وادَّعى ابن سعد نفي الخِلاف فيه[(٦)].

وكانت وفاتهُ سَنَة ثَمَان وثَمَانين. وقيلَ: إحدى وتسعين.

وقال قَتَادة: بل مات بـ«مصر»[(٧)]. وقال ابن أبي داود: [بالإسكندرية[(٨)].

وقيلَ: «السائب بن يزيد» قاله أبو بكر بن أبي داود[(٩)].

وكانت وفاته سَنَة ثمانين][(١٠)] وقيل: ست وثمانين. وقيل: إحدى وتسعين.

وقيلَ: «جابر بن عبد الله» قاله قَتَادة[(١١)] وغيره.

---

(١) «الاستيعاب» (١/ ٧٣).
(٢) «شرح التبصرة والتذكرة» (٢٢٠).
(٣) «الطبقات الكبرى» (٥/ ٣٧٦).
(٤) «المستدرك» (٣/ ٦٦٢).
(٥) في [ز]: «وابن المنذر».
(٦) «الطبقات الكبرى» (٥/ ٣٧٦).
(٧) «تاريخ دمشق» (٦٢/ ٣٦٦).
(٨) «الإصابة» (٣/ ٢٠٠).
(٩) «الإصابة» (٣/ ٢٧).
(١٠) في [ظ]: «كان وفاته سنة خمس وثمانين».
(١١) «التاريخ الأوسط» رواية زنجويه (١/ ٢١٢).

. . . .

قال العِرَاقي: «وهو قولٌ ضعيف؛ لأنَّ السَّائب ماتَ بالمَدينة بلا خلاف، وقد تأخَّر بعده»[(١)].

وقيلَ: ماتَ بقُباء. وقيلَ: بمكَّة. وكانت وفاته [د/١٣٧/أ] سَنَة اثنتين وسَبْعين، وقيلَ: ثلاث. وقيلَ: أرْبع. وقيلَ: [هـ/٢٠٥/ب] سبع. وقيلَ: ثمان. وقيلَ: تِسْع.

قال العِرَاقي: «وقد تأخَّر بعد الثَّلاثة محمود بن الرَّبيع الَّذي عقلَ المَجَّةَ، وتوفِّي بها سَنَة تسع وتسعين، فهو إذًا آخر الصَّحابة موتًا بها»[(٢)].

وآخرهم بمكَّة تقدَّم أنَّه أبو الطُّفيل، وهو قول ابن المَديني وابن حبَّان، وغيرِهما.

وقيلَ: «جابر بن عبد الله» [ظ/١٤٨/ب] قاله ابن أبي داود[(٣)].

والمشهور وفاتهُ بالمَدِينة.

وقيلَ: «ابن عُمر» قالهُ قَتادة، وأبو الشَّيْخ بن حيَّان.

ومات سَنَة ثلاث، وقيلَ: أربع وسبعين.

وآخرهم بالكُوفة عبد الله بن أبي أوفى[(٤)]، مات سَنَة ست وثمانين، وقيلَ: سبع. وقيلَ: ثمان.

وقال ابن المَدِيني: «أبو جُحيفة».

والأوَّل أصح، فإنَّه مات سَنَة ثلاث وثمانين.

وقد اخْتُلف في وفاة عَمرو بن حُريث؛ فقيل: سَنَة خمس وثَمَانين. وقيلَ: سَنَة ثمان وتسعين. فإن صحَّ الثَّاني فهو آخرهم موتًا بها.

وابن أبي أوْفَى آخر من مات من أهل بيعة الرِّضْوان.

وآخرهم بالشَّام عبد الله بن بُسْر المَازني[(٥)]. قالهُ خلائقُ.

---

(١) «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٢١٩).
(٢) «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٢١٩).
(٣) «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ٢١٩).
(٤) «المستدرك» (٣/ ٦٦٠).
(٥) «أسد الغابة» (٣/ ١٨٦).

. . . .

ومات سَنَة ثمان وثمانين، وقيلَ[١]: ست وتِسْعين.

وهو آخر من مات مِمَّن صلَّى للقِبْلتين.

وقيلَ: «آخرهم بالشَّام أبو أُمَامة البَاهلي» قاله الحسن البصري وابن عُيينة، والصَّحيح الأوَّل، فوفاته سَنَة ست وثمانين. وقيلَ: إحدى وثمانين[٢].

وحكى الخليلي في «الإرشاد» القولين [ز/١١٧/أ] بلا ترجيح، ثمَّ قال: «وروى بعض أهل الشَّام أنَّه أدرك رَجُلًا بعدهما يُقال له: الهدار. رأى النَّبي ﷺ وهو مجهول»[٣]. انتهى.

وقيلَ: «آخرهم بالشَّام واثلة بن الأسْقَع» قالهُ أبو زَكَريا بن مَنْده.

وموتهُ بـ«دمشقَ» وقيلَ: بـ«بيت المَقْدس» وقيلَ: بـ«حمص» سَنَة خمس وثمانين. وقيلَ: ثلاث. وقيلَ: ست.

وآخرهم [ح/١١٢/أ] بـ«حمص» عبد الله بن [هـ/٢٠٦/أ] بُسْر.

وآخرهم بـ«الجزيرة» العُرْس بن عَميرة الكندي.

وآخرهم بـ«فلسطين» أبو أُبيّ[٤] عبد الله بن حرام[٥] ربيب عُبَادة بن الصَّامت.

وقيلَ: مات بـ«دمشق». وقيلَ: بـ«بيت المَقْدس».

وآخرهم بـ«مصر» عبد الله بن الحارث بن جَزْء الزبيدي[٦].

مات سَنَة ست وثمانين. وقيلَ: سنة خمس[٧]. وقيلَ: سنة سبع. وقيلَ: ثَمَان. [وقيلَ: تسع][٨] قاله الطَّحاوي، وكانت وفاته بـ«سَفْط القُدُور»[٩]

---

(١) بعدها في [هـ]: «سنة».
(٢) «أسد الغابة» (٣/١٧).
(٣) «الإرشاد» (١/ ٤٤٠، ٤٤١).
(٤) سقط من [هـ].
(٥) في [ظ]: «أم حرام».
(٦) «العبر في خبر من غبر» (١/١٧).
(٧) بعدها في [ظ]، و[ح]: «وثمانين».
(٨) سقط من [هـ].
(٩) «الإصابة» (٤/٤٦).

. . . .

وتعرف الآن بـ«سَفْط أبي تراب» [بالغربية من أعمال الديار المصرية][1].

وقيلَ: بـ«اليمامة». وقيلَ: إنَّه شهد بدرًا. ولا يصح. فعلى هذا هو آخر البدريين موتًا.

وآخرهم باليَمَامة الهِرْماس بن زِيَاد البَاهلي. سَنَة اثنتين ومائة، أو بعدها.

وآخرهم بـ«برقة» رُويفع بن ثابت الأنْصَاري.

وقيلَ: بـ«أفريقية». وقيلَ: بـ«أنطابلس». وقيلَ: بـ«الشَّام».

ومات سَنَة ثلاث وستين، وقيلَ: سنة ست وستين.

وآخرهم بـ«البَادية» سلمة بن الأكوع. قاله أبو زكريا بن مَنْده.

والصَّحيح [ظ/١٤٩/أ] أنَّه مات بالمدينة.

ومات سَنَة أرْبع وسبعين، وقيلَ: سنة أربع وستين.

هذا آخر ما ذكرهُ ابن الصَّلاح.

وآخرهُم بـ«خُراسانَ» بُريدة بن الحَصِيب.

وآخرهُم بـ«سجستان» العَدَّاء بن خالد بن هَوْذة. ذكرهما أبو زكريا بن مَنْده.

قال العِرَاقي: «وفي بُريدة نظر؛ فإنَّ وفاته سَنَة ثلاث وسبعين، وقد تأخَّر بعده أبو بَرْزة الأسْلمي، ومات بها سَنَة أربع وسبعين»[2].

وآخرهم بـ«الطَّائف» ابن عبَّاس.

وآخرهُم بـ«أصبهان» [د/١٣٧/ب] النَّابغة الجَعْدي. قاله أبو الشَّيْخ[3] وأبو نُعيم[4].

---

(١) من [د] وسقط من بقية النسخ.

(٢) «التقييد والإيضاح» (٣١٦).

(٣) «طبقات المحدثين بأصبهان» (١/ ٢٧٣).

(٤) «تاريخ أصبهان» (١/ ١٠٢).

الخامسُ: لا يُعرفُ أبٌ وابنه شَهِدَا بدرًا، إلَّا مَرْثد وأبُوه، ......

وآخرهم بـ«سمرقند» [قُثَم][(١)] بن العبَّاس.

* * *

(**الخامسُ: لا يُعرف أب وابنه شهدَا بدرًا إلَّا مَرْثد وأبوه**) أبو مَرْثد بن الحصين الغَنَوي.

قُلتُ: أغرب من هذا ما أخرجه البَغَوي في «معجم الصَّحَابة» قال: «حدثنا ابن هانئ، ثنا [ابن بُكير][(٢)] حدثنا [هـ/٢٠٦/ب] اللَّيث، عن يزيد بن أبي حبيب: أنَّ معن بن يزيد بن الأخنس[(٣)] السلمي شهد هو وأبوه وجده بدرًا. قال: ولا نعلم أحدًا شهد هو وابنه وابن ابنه بدرًا مسلمين، إلَّا الأخنس»[(٤)].

وقال ابن الجَوْزي: لا نَعْرف سبعةَ إخوةٍ شهدُوا بدرًا مُسْلمين إلَّا بنو عَفْراء: معاذ، ومُعوِّذ، وإياس، وخالد، وعاقل، وعامر، وعَوْف.

قال: ولم يَشْهدها مُؤمن ابن مُؤْمِنَيْنِ إلَّا عمَّار بن ياسر.

قال: ومن غريب ذلك امرأة لها أربعة إخوة وعمَّان، شهدُوا بدرًا: أخَوَان وعم من المُسْلمين، وأخَوَان وعم من المُشْركين، وهي أم أبَان بنت عُتبة بن ربيعة. أخَوَاها المُسلمان: أبو حُذيفة بن عتبة ومُصعب بن عُمير، والعم المُسلم: مَعْمر بن الحارث، وأخواها المُشْركان: الوليد بن عتبة وأبو عزيز، والعم المُشْرك: شَيْبة بن ربيعة»[(٥)].

---

(١) من [ظ] وفي بقية النسخ: «الفضل» وهو غلط لأن الفضل مات في طاعون عمواس بناحية الأردن في خلافة عمر ﷺ، وانظر: «الطبقات الكبرى» (٦/ ٣٥٠)، و«أسد الغابة» (٤/ ٤١٥)، و«القند في علماء سمرقند» [١١٨٨].

(٢) في [ظ]، و[ح]: «أبو بكر».

(٣) بعدها في [هـ]: «وقال ابن الجوزي».

(٤) انظر: «أسد الغابة» (٥/ ٢٥١)، و«تاريخ دمشق» (٦٥/ ٩٥)، و«تهذيب الكمال» (٢٨/ ٣٤٢).

(٥) «تلقيح فهوم أهل الأثر» (٥١٦، ٥١٧).

ولا سَبْعةُ إخْوَة صَحابة مُهَاجُرون، إلَّا بنو مُقَرِّن، وسيأتون في الإخْوة، ولا أربعة أدْرَكُوا النَّبي ﷺ مُتوالدُون إلَّا عبد الله بن أسْمَاء بنت أبي بَكْر بن أبي قُحَافة، وإلَّا أبو عَتِيق مُحمَّد بن عبد الرَّحمٰن بن أبي بَكْر بن أبي قُحَافة ﷺ.

(ولا) يُعرف (**سبعة إخْوة صحابة مُهَاجرون إلَّا بنو مُقرِّن، وسيأتون**) في النَّوع الثَّالث والأربعين[1] (**في الإخوة**) وهناك ذكرهم ابن الصَّلاح[2] ويأتي ما عليه منَ [ز/١١٧/ب] اعْتراض، فإنَّ أولاد الحارث بن قيس السَّهمي كلهم صَحِبُوا وهاجروا، وهم سبعة، أو تسعة.

(**ولا أربعة أدركُوا النَّبي ﷺ مُتوالدُون إلَّا عبد الله بن أسماء بنت أبي بكر**) الصِّديق (**بن أبي قُحافة، وإلَّا أبو عتيق محمَّد بن عبد الرَّحمٰن بن أبي بكر بن أبي قُحَافة** ﷺ).

قال شيخ الإسْلام ابن حجر: «وقد ذكرُوا أنَّ أُسَامة بن زيد وُلد له في حياة النَّبي ﷺ فعلى هذا يَكُون كذلك؛ إذ حارثة والد زيد [ح/١١٢/ب] [ظ/١٤٩/ب] صحابي، كما جزم به المُنْذري في[3] «مُختصر مسلم» وحديث إسلامه في «مستدرك» الحاكم[4] وكذا زيد وأسامة. [هـ/٢٠٧/أ]

قال: وكذا إياس بن سلمة بن عَمرو بن الأكوع، الأربعة ذكروا في الصَّحابة.

وطلحة بن مُعاوية بن جاهمة[5] بن العبَّاس بن مِرْداس، في أمثلة أخرى لا تصح»[6].

---

(١) (٨٥٠).
(٢) «المقدمة» (٥٢٨).
(٣) بعدها في [ظ]: «أماليه على».
(٤) «مستدرك الحاكم» [٤٩٩٩].
(٥) في [د]: «حمامة»، وفي [ز]: «جاهة» والمثبت هو الصواب، انظر: «الإصابة» (٣/ ٥٥٦)، و«أسد الغابة» (١/ ٥٤٦).
(٦) «فتح الباري» (٣/ ٢٩٢).

. . . .

فوائد [ليس في الصحابة ولا التابعين من اسمه «عبد الرحيم»]:

ليس في الصَّحَابة من اسمه «عبد الرَّحيم» بل ولا في التَّابعين، ولا من اسمه «إسْمَاعيل» من وجه يصح، إلَّا واحد بَصْري، روى عنه أبو بَكْر بن عمارة حديث: «**لا يلج النَّار أحدٌ صلَّى قبل طُلوع الشَّمس وقبلَ غُروبها**». أخرجه ابن خُزيمة(١).



---

(١) «صحيح ابن خزيمة» [٣١٧]، وهو في «صحيح مسلم» [٦٣٤] من حديث إسماعيل بن أبي خالد عن أبي بكر بن عمارة، وليس فيهما رواية أبو بكر بن عمارة عن من اسمه «إسماعيل»؛ فالله أعلم.

النَّوع الأرْبعُون

مَعْرفةُ التَّابعين ﷺ

هُو ومَا قَبْلهُ أصْلانِ عَظيمَان، بهمَا يُعْرف المُرْسلُ والمُتَّصلُ، واحدُهُم تابعيٌّ وتَابعٌ، قيلَ: هُو من صحبَ الصَّحابي، وقيلَ: مَنْ لقيهُ، وهُو الأظْهرُ.

(النَّوع الأربعون: معرفةُ التَّابعين رضي الله تعالى عنهُم. هو وما قبله أصْلان عَظِيمان، بهما يُعرف المُرْسل والمُتَّصل، واحدهم تابعيٌّ وتابع) واختلف في حدِّه.

(قيل) أي قال الخَطِيب: «(هو مَنْ صحب صحابيًا)[١]» ولا يُكتفى فيه بمجرد اللقي، بخلاف الصَّحابي مع النَّبي ﷺ لشرف مَنْزلة النَّبي ﷺ فالاجتماع به يُؤثر في النُّور القلبي أضعاف ما يُؤثره الاجتماع الطَّويل بالصَّحابي وغيره من الأخيار.

(وقيلَ:) هو «(من لقيه)» وإن لم يصحبه»[٢] كما قيل في الصَّحابي، وعليه الحاكم[٣].

قال ابن الصَّلاح: «وهو أقرب»[٤].

قال المُصنِّف: «(وهو الأظْهرُ)».

قال العِرَاقي: «وعليه عمل الأكثرين من أهل الحديث، فقد ذكر مسلم[٥] وابن حبَّان[٦] الأعمش في طبقة التَّابعين»[٧].

---

(١) الكفاية (١/ ٩٨).
(٢) «الباعث الحثيث» (١٦٢).
(٣) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (٨٦).
(٤) «المقدمة» (٥٠٦).
(٥) «الطبقات» لمسلم (١/ ٣٣٠).
(٦) «الثقات» (٤/ ٣٠٢).
(٧) «التقييد والإيضاح» (٣١٧، ٣١٨).

. . . .

وقال ابن حبَّان: «أخرجناه في هذه الطبقة؛ لأن له لقيًا وحفظًا، رأى أنسًا، وإن لم يصح له سماع المُسند عنه»(١).

وقال التِّرمذي: «لم يسمع من أحد من الصَّحابة»(٢).

وعدَّهُ أيضًا فيهم الحافظ عبد الغني، وعدَّ فيهم يحيى بن أبي كثير لكونه لقي أنسًا، وموسى بن أبي عائشة لكونه لقي عَمرو بن حُريث(٣).

واشترط ابن حبَّان أن يَكُون رآه في سن من يحفظ عنه، فإن كان صغيرًا لم يحفظ عنه، فلا عبرة برؤيته، كخلف [هـ/٢٠٧/ب] بن خليفة عدَّه في أتباع التَّابعين، وإن رأى عَمرو بن حُريث، لكونهِ كان صغيرًا(٤).

قال العِرَاقي: «وما اختاره [د/١٣٨/أ] ابن حبَّان له وجه، كما اشترط في الصَّحابي رؤيته وهو مُميز»(٥).

قال: «وقد أشَار النَّبي ﷺ إلى الصَّحابة والتَّابعين بقوله: «**طُوبَى لمَنْ رآني وآمنَ بي، وطُوبَى لمَنْ رأى من رآني...**» الحديث(٦) فاكتفى فيهما بمجرد الرؤية»(٧). [ظ/١٥٠/أ]

تَنْبِيهٌ [مطلق التابعي مخصوص بالتابع بإحسان]:

قال ابن الصَّلاح: «مُطْلق التَّابعي مخصوصٌ بالتَّابع بإحْسَان»(٨).

قال العِرَاقي: «إن أراد بالإحْسَان الإسلام فواضح، إلَّا أنَّ الإحْسَان أمر زائد عليه، فإن أراد به الكمال في الإسْلام والعَدَالة، فلم أر من اشترَط ذلك في حدِّ التَّابعي، بل من صنَّف في الطبقات أدخل فيهم الثِّقات وغيرَهم»(٩).

---

(١) «الثقات» (٤/ ٣٠٢).
(٢) «جامع الترمذي» (١/ ٢٢).
(٣) في «جزء له جمع فيه من روى من التابعين عن عمرو بن شعيب» «التقييد والإيضاح» (٣١٨).
(٤) «الثقات» (٦/ ٢٧٠).
(٥) «التقييد والإيضاح» (٣١٩).
(٦) «المسند» (٣/ ٧١).
(٧) «شرح التبصرة» (٢٢٢).
(٨) «المقدمة» (٥٠٦).
(٩) «التقييد والإيضاح» (٣٢٠).

قال الحاكمُ: هُم خَمْس عَشْرة طَبَقة، الأولى: من أدرك العَشرة: قَيْس بن أبي حَازم، وابن المُسيب. وغيرهما، وغلط في ابن المُسيب، فإنَّه وُلد في خِلافة عُمر، ولم يَسْمع أكثر العشرة، وقيلَ: لم يَصح سَمَاعهُ من غير سَعْد، ....

ثمَّ اخْتُلف [ز/١١٨/أ] في طبقات التَّابعين، فجعلهم مسلم ثلاث طبقات، وابن سعد أربع طبقات.

و(**قال الحاكم: هم خمس عشرة طبقة**):

(**الأولى: من أدرك العشرة**) منهم: «(**قيس بن أبي حازم، وابن المُسيب، وغيرهما**) قال: كأبي عُثمان النَّهدي، وقيس بن عباد، وأبي ساسان حُضَين بن المُنذر، وأبي وائل، وأبي رجاء العُطَاردي»[١].

(**وغلط في ابن المُسيب، فإنَّه وُلد في خِلافة عُمر**) فلم يسمع من أبي بكر، ولا من عُمر على الصَّحيح (**ولم يَسْمع**) أيضًا (**أكثر العشرة**) قاله ابن الصَّلاح[٢].

(**وقيلَ: لم يصح سماعه من**) أحد منهم (**غير سعد**)[٣]. [ح/١١٣/أ]

قال العِرَاقي: «كأنَّ ابن الصَّلاح أخذ هذا من قول قَتَادة الَّذي رواه مُسلم في مُقدمة «صحيحه» من رِوَاية همَّام قال: دخلَ أبو داود الأعمى على قَتَادة، فلمَّا قام قالوا[٤]: إنَّ هذا يزعم أنَّه لقي ثمانية عشر بَدْريًا، فقال قَتَادة: هذا كان سائلًا قبل الجَارف، لا يعرض[٥] في شيء من هذا ولا يتكلم فيه، فوالله ما حدَّثنا الحسن عن بَدْري مُشَافهة، ولا حدَّثنا سعيد [هـ/٢٠٨/أ] بن المُسيب عن بدري مُشافهة، إلَّا عن سعد بن مالك»[٦].

نعم أثبتَ أحمد بن حنبل سماعهُ من عُمر[٧].

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (٨٦).
(٢) «المقدمة» (٥٠٧).
(٣) «المقدمة» (٥٠٧).
(٤) في [ظ]: «قال».
(٥) في [هـ]: «يعرف».
(٦) «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ١٢).
(٧) «الجرح والتعديل» (٤/ ٦١).

وأما قَيْس فسمعهُم وروى عنهم، ولم يُشَارِكه في هذا أحد، وقيلَ: لم يَسْمع عبد الرَّحمٰن.

ويَليهم الَّذين ولدُوا في حَيَاةِ النَّبي ﷺ من أولاد الصَّحَابة.

وقال ابن مَعِين: «رأى عُمر وكان صغيرًا»[1].

وقال أبو حاتم: «رآه على المِنْبر ينعى النُّعْمان بن مُقرِّن»[2].

قال العِرَاقي: «وأمَّا سماعه من عُثمانَ وعلي، فإنَّه مُمكن غير مُمتنع، لكن لم أر في الصَّحيح التصريح بسماعه منهما.

نعم في «مسند» أحمد من رواية مُوسى بن وردان: سمعتُ سعيد بن المُسيب يقول: سمعتُ عُثمان يقول وهو يخطب على المِنْبر: كنتُ أبتاع التَّمر من بَطْن الوادي[3] من اليَهُود، فبلغ ذلك رَسُول الله ﷺ فقال: «**إذَا اشْتَرَيتَ فاكْتَلْ...**»[4] الحديث. وهو عند ابن ماجه بلفظ: «عن» دُون التَّصريح بالسَّماع.

وفي «المُسند» أيضًا بسند جيِّد قال: «حدثنا الوليد بن مُسلم، حدَّثني شُعيب أبو شيبة، سمعتُ عَطَاءً الخُرَاساني يقول: سمعتُ سعيد بن المُسيب يقول: رأيتُ عُثمان قاعدًا في المَقَاعد، فدعا بطعام ما مسَّته النَّار، فأكله ثمَّ قام إلى الصَّلاة...»[5] الحديث. فثبت سماعه من عُثْمان، والله أعلم»[6].

(**وأمَّا قَيْس فسمعهم، ورَوَى عنهم، ولم يُشَاركه في هذا أحد، وقيلَ: لم يسمع عبدَ الرَّحمٰن**) بن عوف. قاله أبو داود[7].

(**ويليهم**) أي: «يلي الطبقة الأولى [د/١٣٨/ب] (**الَّذين ولدوا في حياة النَّبي ﷺ من أولاد الصَّحابة**)» «كعبد الله بن أبي طلحة، وأبي أُمَامة

---

(١) «تاريخ ابن معين» رواية الدوري [٨٥٨]، ومن طريقه ابن أبي حاتم في «المراسيل» (٧٢).
(٢) «المراسيل» (٢٥٥).
(٣) من [هـ].
(٤) «المسند» [٤٤٤].
(٥) «المسند» [٥٠٥].
(٦) «التقييد والإيضاح» (٣٢١ ـ ٣٢٢).
(٧) «سؤالات الآجري» [٣٩٧].

. . . .

أسعد بن سهل بن حُنيف، وأبي إدريس [ظ/١٥٠/ب] الخَوْلاني» كذا قال ابن الصَّلاح[(١)].

وقال البُلْقيني: «هذا كلام لا يَسْتقيم، لا معنى ولا نقلًا:

أمَّا المعنى، فكيف يُجعل من ولد في حياة رَسُول الله ﷺ يلي من ولدَ بعدهُ! والصَّواب أن يجعل هذا مُقدمًا، وتلك الطبقة تليه. [هـ/٢٠٨/ب]

وأمَّا النقل، فلم يذكر الحاكم ذلك، ولكنَّه عدَّ المُخَضْرَمين، ثمَّ قال: «ومن التَّابعين بعد المُخضرمين طبقة ولدُوا في زمانه ﷺ ولم يسمعوا منه، فذكر أبا أُمامة ومحمَّد بن أبي بكر الصِّديق ونحوهما، ولم يذكر عبد الله بن أبي طلحة، ولا أبا إدريس»[(٢)].

ثمَّ إنَّ الحاكم لما ذكر الطَّبقة الأولى قال: «والطبقة الثانية: الأسود [ز/١١٨/ب] بن يزيد، وعلقمة بن قيس، ومسروق، وأبو سلمة بن عبد الرَّحمٰن، وخارجة بن زيد، وغيرهم.

والطَّبقة الثَّالثة: الشَّعبي، وشُريح بن الحارث، وعُبيد الله بن عبد الله بن عُتبة، وأقرانهم، ثمَّ قال: وهُمْ خمس عشرة طبقة، آخرهم من لقي أنس بن مالك من أهل البَصْرة، وعبد الله بن أبي أوفى من أهل الكوفة، والسَّائب بن يزيد من أهل المدينة، وعبد الله بن الحارث بن جَزْء من أهل الحِجَاز، وأبا أُمامة البَاهلي من أهل الشَّام»[(٣)] انتهى. فلم يعد من الطَّبقات سوى الثلاثة الأولى والأخيرة»[(٤)].

وأمَّا أولاد الصَّحابة فلم يذكرهم إلَّا بعد المُخَضرمين، فقدَّمه ابن الصَّلاح والمُصنِّف هنا، فحصل فيه وهم وإلبَاس.

* * *

---

(١) «المقدمة» (٥٠٨).

(٢) «معرفة علوم الحديث» (٨٦).

(٣) «معرفة علوم الحديث» (٨٦).

(٤) «محاسن الاصطلاح» (٥٠٨، ٥١٢).

ومن التَّابعين: المُخَضْرَمون، واحدهم مُخَضْرَم ـ بفتح الرَّاء ـ وهُو الَّذي أدْرَك الجَاهلية وزمن النَّبي ﷺ وأسْلَم ولم يَرَه.

(**ومن التَّابعين: المُخضرَمون، واحدهم مُخَضْرَم ـ بفتح الراء ـ وهو الَّذي أدركَ الجاهلية وزمن النَّبي ﷺ وأسلم ولم يره**) ولا صُحبة له.

هذا مُصطلح أهل الحديث فيه؛ لأنه مُتردد بين طبقتين لا يُدرى من أيتهما هو، من قولهم: «لحم مُخَضْرَم»: لا يُدرى من ذكر هو أو أُنثى. كما في «المُحكم»(١) و«الصِّحَاح»(٢).

و«طعامٌ مُخَضْرَم»: ليس بحلو ولا مُر. حكاه ابن الأعرابي(٣).

وقيلَ: من «الخضرمة» بمعنى القطع، مِن «خَضْرَمُوا آذان الإبل»: قطعوها. [ح/١١٣/ب] لأنَّه أُقْتُطِع عن الصَّحابة، وإن عاصر؛ لعدم الرؤية.

أو من قولهم: «رجلٌ [هـ/٢٠٩/أ] مُخضرم»: ناقص الحسب. وقيلَ: ليس بكريم النَّسب. وقيلَ: دعيٌّ، وقيلَ: لا يُعرف أبَوَاه. وقيلَ: ولدتهُ السَّراري. لكونه ناقص الرُّتبة عن الصَّحَابة، لعدم الرؤية مع إمكانه.

وسواء أدركَ في الجَاهلية نصف عُمره أم لا.

والمُراد بإدراكها قال المُصنِّف في «شرح مسلم»: «ما قبل البعثة»(٤).

قال العِرَاقي: «وفيه نظر. والظَّاهر إدراك قومه أو غيرهم على الكُفر قبل فتح مَكَّة، فإنَّ العرب بعدهُ بادروا [ظ/١٥١/أ] إلى الإسْلام، وزال أمر الجَاهلية، وخَطَب ﷺ في الفتح بإبطال أمرها. وقد ذكر مسلم في المُخَضرمين: يُسير(٥) بن عَمرو، وإنَّما ولد بعد الهجرة»(٦).

أمَّا المُخضرم في اصطلاح أهل اللغة فهو: الَّذي عاش نصف عُمره في

---

(١) «المحكم» لابن سيده (٥/ ٣٣٠). (٢) «الصحاح» للجوهري (١/ ١٧٦).
(٣) «تهذيب اللغة» للأزهري (٧/ ٢٦٤).
(٤) «شرح صحيح مسلم» للنووي (١/ ١٩٧).
(٥) في [ز]: «بشير»، وفي [هـ]، و[ظ]: «بسير».
(٦) «التقييد والإيضاح» (٣٢٤).

وعدَّهُم مُسلم عِشْرِينَ نفسًا، ....

الجاهلية، ونصفه في الإسْلام، سواء أدرك الصُّحْبة أم لا(١).

فبين الاصْطلاحين [د/١٣٩/أ] عمومٌ وخُصُوص من وجه:

فحكيم بن حِزَام مُخضرم باصطلاح أهل اللغة لا باصطلاح أهل الحديث.

ويُسير(٢) بن عَمرو مُخَضرم باصْطلاح الحديث لا اللُّغة.

وحكى بعض أهل اللغة: «مُخضرِم، بالكسر»(٣).

وحكى ابن خَلِّكَان: «مُحَضرِم، بالحاء المُهملة والكسر أيضًا»(٤).

وذكر العَسْكري في «الأوائل»(٥) أنَّ المُخضرم من المَعَاني الَّتي حدثت في الإسلام، وسُميت بأسماء كانت في الجاهلية لمعانٍ أخر، ثمَّ ذكر أنَّ أصله من «خضرمت الغُلام» إذا ختنته(٦)، والأذن إذا قطعت طرفها، فكأنَّ زمان الجَاهلية قطع عليه، أو من الإبل المُخضرمة، وهي الَّتي نتجت من العِرَاب واليَمَانية.

قال: «وهذا أعجب القولين إليَّ».

(**وعدَّهم مُسلم**) بن الحجَّاج، فبلغ بهم (**عشرين نفسًا**) وهم:

أبو عَمرو سعد بن إياس الشَّيباني، وسُويد بن غَفَلة، وشُريح بن هانئ، ويُسَير بن عَمرو بن(٧) جابر، وعَمرو بن ميمون الأَوْدِي، والأسود بن يزيد النَّخعي، [هـ/٢٠٩/ب] والأسْود بن هلال المُحَاربي، والمَعْرُور بن سُويد، وعبد خير(٨) بن يزيد الخَيْوَاني، وشُبيل بن عوف الأحْمسي، ومَسْعود بن

---

(١) انظر: «لسان العرب» و«الصحاح» و«تاج العروس»: مادة «خ ض ر م».
(٢) من [ح]. وفي [د]: «بشر» وفي [ز]: «بشير»، وفي [هـ]: «يسر»، وفي [ظ]: «بسير».
(٣) «تاج العروس»: مادة (خ ض ر م).
(٤) «وفيات الأعيان» (٢/ ٢١٤).
(٥) الأوائل (٨).
(٦) في [ظ]: «احتته».
(٧) في [ز]: «وابن».
(٨) في [ح]: «حبير».

وهُمْ أكثرُ، ومِمَّن لم يَذْكُره: أبو مُسْلم الخَوْلاني، والأحْنَفُ.

حِرَاش، أخو ربعي، ومالك بن عُمير، وأبو عُثمان النَّهدي، وأبو رجاء العُطَاردي، وغُنيم بن قيس، وأبو [ز/١١٩/أ] رافع الصَّائغ، وأبو الحلال العتكي، واسمه ربيعة بن زُرَارة، وخالد بن عُمير العدوي، [وثُمامة][1] بن حَزَن القُشَيري، وجُبير بن نُفير الحَضْرمي.

(**وهم أكثر**) من ذلك (**ومِمَّن لم يذكره**) مسلم: (**أبو مُسلم**) عبد الله بن ثُوَب، بوزن عُمر (**الخولاني، والأحنف**) واسمه الضحَّاك بن قيس، وعبد الله بن عُكيم[2]، وعَمرو بن عبد الله بن الأصم، وأبو أُمية الشَّعباني، وأسلم مولى عُمر، وأُويس القرَني، وأوسط البَجَلي، وجُبير بن الحُويرث، وجابر اليَمَاني، وشُريح بن الحارث القَاضي، وأبو وائل شقيق بن سَلَمة، وعبد الرَّحمٰن بن عُسَيلة الصُّنَابحي، وعبد الرَّحمٰن بن غَنْم، وعبد الرَّحمٰن بن يَرْبوع، وعَبيدة بن عَمرو السَّلماني، وعلقمة بن قيس [ظ/١٥١/ب] بن أبي حازم، وكعب الأحْبَار، ومُرَّة بن شَرَاحيل، ومسروق بن الأجدع، وأبو فالج[3] الأنماري، قيل: وأبو عِنَبَة الخَوْلاني. هذا ما ذكرهُ العِرَاقي[4].

ومنهم ممن لم يذكره: الأَبَّاء بن قَيْس الأسَدي، والأجْدَع بن مالك الهمداني، والد مسروق، وأبو رُهْم أحزاب بن أسيد السَّمَعِي، [ح/١١٤/أ] وأَرْطَاة ابن سُهَيّة، وهي أُمُّه، وأبوه زُفَر بن عبد الله الغَطَفاني المُزني [وأَرْطَبَان][5] المُزَني[6]، جد عبد الله بن عون، وأرطاة بن كعب الفَزَاري، في

---

(١) في جميع النسخ: «يمامة» والمثبت هو الصواب. انظر: «أسد الغابة» (١/ ١٥٧)، و«الإصابة» (١/ ٢٠٦).
(٢) في [ظ]: «حكيم».
(٣) من [د] وفي بقية النسخ: «صالح». وانظر: «الإصابة» (١/ ١٩١).
(٤) «التقييد والإيضاح» (٣٢٤ ـ ٣٢٥).
(٥) في جميع النسخ: «أرطاة» والمثبت هو الصواب. انظر: «الإصابة» (١/ ١٩١).
(٦) في [ظ]: «ابن الزبير»، وفي [ح]: «الزبير».

ومن أكَابر التَّابعين الفُقَهاء السَبْعة: ابن المُسيب، والقَاسم بن مُحمَّد، وعُروة، وخارجة بن زيد، وأبو سَلَمة بن عبد الرَحمٰن، وعُبيد الله بن عبد الله بن عُتبة، وسُليمان بن يَسَار، وجعلَ ابن المُبَارك سَالمَ بن عبد الله بَدَل أبي سَلَمة، وجَعَلَ أبو الزِّناد بدلهُمَا أبا بَكْر بن عبد الرَّحمٰن.

وعن أحمد بن حنبل قال: أفْضلُ التَّابعين ابن المُسيب،

خلائق آخرين ذكرهم شيخ الإسلام ابن حجر في كتاب «الإصابة»(١) وأرْجُو أن أُفردهم في مؤلف إن شاء الله تعالى.

* * *

(**ومن أكابر التَّابعين: الفُقَهاء السبعة**) من أهل المدينة: سعيد (**بن المُسيب، والقاسم بن مُحمَّد**) بن أبي بكر الصِّديق (**وعُروة**) [هـ/ ٢١٠/أ] بن الزُّبير (**وخارجة بن زيد**) بن ثابت (**وأبو سلمة بن عبد الرَحمٰن**) بن عَوْف (**وعُبيد الله بن عبد الله بن عُتبة**) بن مسعود (**وسُليمان**(٢) **بن يَسَار**) الهلالي أبو أيُّوب، هكذا عدَّهم أكثر علماء أهل الحجاز.

(**وجعل ابن المُبَارك سالمَ بن عبد الله**) بن عمر [د/١٣٩/ب] (**بدل أبي سلمة**(٣) **وجعل أبو الزِّناد بدلهما**) أي: سالم وأبي سلمة (**أبا بكر بن عبد الرحمٰن**).

وعدَّهم ابن المَدِيني اثني عشر: ابن المُسيب، وأبو سلمة، والقاسم، وخارجة، وأخوه إسماعيل، وسالم، وحمزة، وزيد، وعُبيد الله، وبلال، بنو عبد الله بن عُمر، وأبان بن عُثمان، وقَبِيصة بن ذُؤيب.

(**وعن أحمد بن حنبل قال: أفضل التَّابعين**) سعيد (**بن المُسيب،**

---

(١) الإصابة (١/ ١٨٩ ـ ١٩٠). (٢) في [ظ]: «سليم».
(٣) «تاريخ دمشق» (٢٠/ ٥٧)، و«تهذيب الكمال» (١٠/ ١٥٠).

قيل: فعلقمة والأسْود؟ فقال: هُو وهُمَا. وعنه: لا أعلمُ فيهم مثلَ أبي عُثمان النَّهْدي وقَيْس. وعنه: أفْضَلهُم قَيْس، وأبو عُثمان، وعَلْقمة، ومَسْروق، وقال أبو عبد الله بن خَفِيف: أهلُ المَدينة يَقُولون: أفضلُ التَّابعين ابن المُسيب، وأهلُ الكُوفة: أُوَيسٌ، والبَصْرة: الحسن.

قيل) له: (**فعلقمة والأسود؟ قال: هو وهما**)[١].

(**وعنه**) أيضًا: (**لا أعلم فيهم**) أي: التَّابعين (**مثل أبي عُثمان النَّهْدِي، وقيس**) بن أبي حازم[٢].

(**وعنه**) أيضًا: «(**أفضلهم قيس، وأبو عُثمان**) النَّهدي (**وعلقمة، ومسروق**) هؤلاء كانوا فاضلين، ومن عِلية التَّابعين»[٣].

(**وقال أبو عبد الله**) مُحمَّد (**بن خَفِيفٍ**) الشِّيرازي: «(**أهل المدينة يقولون: أفضل التَّابعين ابن المُسيب، وأهل الكُوفة**) يقولون: (**أُويس**) القَرَني (**و**) أهل (**البَصْرة**) يقولون: (**الحسن**) البصري»[٤].

واستحسنهُ ابن الصَّلاح[٥].

وقال العِرَاقي: «الصَّحيح، بل الصواب ما ذهب إليه أهل الكُوفة، لما روى مُسْلم في «صحيحه»[٦] عن عُمر بن الخَطَّاب قال: سمعتُ رَسُول الله ﷺ يقول: «**إنَّ خير التَّابعين رَجُل يُقَال له: أُويس...**» الحديث. قال: فهذا قاطعٌ للنِّزاع.

قال: [ظ/١٥٢/أ] وأمَّا تفضيل أحمد لابن المُسيب وغيره، فلعله لم يبلغه الحديث، أو لم يصح عندهُ، أو أراد بالأفضلية [ز/١١٩/ب] في العلم، [هـ/٢١٠/ب] لا الخيرية»[٧].

---

(١) «طبقات الحنابلة» (٢/١١٦)، «تهذيب الكمال» (١١/٧٣).
(٢) «تهذيب الأسماء» للنووي (١/٢٩).
(٣) «سؤالات ابن هانئ» [٢٠٧٠].
(٤) «التقييد والإيضاح» (٣٢٥)
(٥) «المقدمة» (٥١٦).
(٦) «صحيح مسلم» [٢٥٤٢].
(٧) «التقييد والإيضاح» (٣٢٦).

وقال ابنُ أبي دَاود: سَيِّدتا التَّابعيات: حَفْصةُ بنت سِيرين، وعَمْرة بنت عبد الرَّحمٰن، وتَلِيهُمَا أُم الدَّرداء، وقد عدَّ قومٌ طَبَقةً في التَّابعين، ولم يلقُوا الصَّحَابة، وطَبَقةً وهُم صَحَابةٌ، ....

وقال البُلْقيني: «الأحسن أن يُقال: الأفضل من حيث الزُّهْد والورع أُويس، ومن حيث حفظ الخبر والأثر سعيد»(١).

وقال أحمد: «ليس أحد أكثر فتوى في التَّابعين من الحسن وعطاء، كان عطاء مفتي مَكَّة، والحسن مُفتي البَصْرة»(٢).

* * *

(وقال) أبو بكر **(بن أبي داود: سيدتا التابعيات: حفصة بنت سيرين، وعمرة بنت عبد الرَّحمٰن، وتليهما أم الدَّرداء)** الصُّغْرى هُجَيْمَة، ويقال: جُهَيْمَة، وليست كهما(٣).

وقال إياس بن مُعاوية: «ما أدركتُ أحدًا أُفضِّله على حفصة. يعني: بنت سيرين، فقيل له: الحسن وابن سيرين؟ فقال: أمَّا أنا فما أُفضِّل عليها(٤) أحدًا»(٥).

(وقد عدَّ قومٌ طبقةً في التَّابعين ولم يلقَوا الصَّحابة) «فهم من أتباع التَّابعين، كإبراهيم بن سُوَيد النَّخعي، لم يُدرك أحدًا من الصَّحابة، وليس بإبراهيم بن يزيد النَّخعي الفقيه. وبُكير بن أبي السَّميط ـ بفتح السين وكسر الميم ـ لم يصح له عن أنس رواية، إنَّما أسقط قَتَادة من الوسط»(٦).

ووقع لقومٍ عكس ذلك، فعدُّوا طبقةً من التَّابعين في أتباع التَّابعين، لكون الغالب [ح/١١٤/ب] عليهم روايتهم عنهم، كأبي الزِّنَاد عبد الله بن ذكوان، لقي ابن عُمر وأنسًا.

(و) عدَّ قوم في التَّابعين **(طبقة وهُم صحابة)** إمَّا غلطًا، كالنُّعمان

---

(١) «محاسن الاصطلاح» (٥١٧).
(٢) «المقدمة» (٥١٧).
(٣) «مقدمة ابن الصلاح» (٥١٧).
(٤) في [د]، و[ز]: «عليهما».
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٤/٥٠٧).
(٦) «معرفة علوم الحديث» (٨٦).

فليُتفطَّن لذلك.

وسُويد ابنَي مُقرِّن المُزَنِي، عدَّهما الحاكم(١) في الإخوة من التَّابعين، وهما صحابيان معروفان.

أو لكون ذلك الصَّحَابي من صغار الصَّحَابة [د/١٤٠/أ] يُقارب التَّابعين في كون روايته، أو غالبها عن الصَّحَابة، كما عدَّ مسلم(٢) في التَّابعين يُوسف بن عبد الله بن سلام، ومحمُود بن لَبيد.

ووقع لِقَومٍ عكس ذلك، فعدُّوا بعض التَّابعين في الصَّحَابة.

وكثيرًا ما يقع ذلك لمن يُرسل، كما عد مُحمَّدُ بن الرَّبيع الجِيزي عبدَ الرَّحمٰن بن غَنْم الأشعري مِمَّن دخل مصر من الصَّحَابة، وليس منهم على الأصح (**فليُتفطَّن** [هـ/٢١١/أ] **لذلك**) وأمثاله.

فَوَائِدُ [أول التابعين موتًا]:

قالَ البُلْقينيُّ: «أوَّلُ التَّابعين موتًا: أبو زيد مَعْمر بن زيد، قُتل بخراسان. وقيلَ: بأذربيجان سَنَة ثلاثين، وآخرهم موتًا: خَلَف بن خَليفة سَنَة ثمانين ومائة»(٣).

تَنْبِيهٌ [أفرد الحاكم نوعًا لأتباع التابعين]:

أفرد الحاكم في «علوم الحديث»(٤) نوعًا لأتباع التَّابعين، وسيأتي في الأنواع المزيدة.

❊ ❊ ❊

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (٨٦).
(٢) «الطبقات» لمسلم (١/٢٢٨) و(١/٢٣١).
(٣) «محاسن الاصطلاح» (٥١٩).
(٤) «معرفة علوم الحديث» (٤٦).

النَّوعُ الحَادي والأرْبعُون

رِوَايةُ الأكَابر عن الأصَاغرِ

مِنْ فَائدتهِ أنْ لا يتوهَم أنَّ المَرْوي عنهُ أكبرُ، لكَونهِ الأغْلبَ،

(**النَّوع الحادي والأرْبَعُون**: [ظ/١٥٢/ب] **رواية الأكابر عن الأصَاغر**).

والأصل فيه رِوَاية النَّبي ﷺ عن تميم الدَّاري حديث الجَسَّاسة، وهي عند مسلم[(١)].

وروايته عن مالك بن مُزَرِّد ـ وقيلَ: ابن مُرَارَة، وقيلَ: ابن مُرَّة ـ الرُّهَاوي فيما أخرجه ابن منده في «الصَّحَابة» بسنده عن زُرْعَة بن سيف بن ذي يَزَن أنَّ النَّبي ﷺ كتبَ إليه كِتابًا: «**وأنَّ مالك بن مُرَرِّد الرهاوي قد حدَّثني أنَّك أسلمت وقاتلت المُشْركين، فأبشر بخير...**»[(٢)] الحديث.

(**من فائدته**) أي: من فائدة معرفة هذا النَّوع (**أن لا يتوهم أنَّ المروي عنه**) أفضل و(**أكبر**) من الرَّاوي (**لكونه الأغلب**) في ذلك، تنزيلًا لأهل العلم منازلهم، للأمر بذلك في حديث عائشة، أخرجه أبو داود[(٣)] وغيره.

ومنها: أن لا يظن أنَّ في السَّند انقلابًا. [ز/١٢٠/أ]

* * *

---

(١) «صحيح مسلم» [٢٩٤٢].

(٢) رواه ابن سعد في «الطبقات» (٥/٥٢٩)، وأبو نعيم (٣/١٢٣٣)، وابن منده كما في «الإصابة» (٥/٧٤٩)، والطبري في «تاريخه» (٢/١٩١).

(٣) «سنن أبي داود» [٤٢٠٢].

ثمَّ هو أقْسَامٌ:

أحدهَا: أن يَكُون الرَّاوي أكبر سِنًّا وأقْدمَ طبقةً، كالزُّهْري عن مالكٍ، وكالأزْهَريِّ عن الخَطِيب.

والثَّاني: أكبر قدرًا، كحَافظٍ عَالمٍ عن شيخٍ، كمَالكٍ عن عبد الله بن دينار.

والثَّالث: أكبرُ من الوَجْهينِ، كعبد الغَنيِّ عن الصُّوريِّ، وكالبَرْقَانيِّ عن الخَطِيب، ومنهُ رِوَاية الصَّحَابة عن التَّابعين، كالعَبَادلة وغيرهم ....

(ثمَّ هو أقسامٌ):

(أحدها: أن يَكُون الرَّاوي أكبر سنًّا وأقدم طبقة) من المروي عنه (**كالزُّهْري**) ويحيى بن سعيد الأنصاري في روايتهما (**عن مالك**) بن أنس.

(**وكالأزهري**) أبي القاسم عُبيد الله بن أحمد، في روايته (**عن**) تلميذه (**الخَطِيب**) البغدادي، وهو إذ ذاكَ شابٌّ.

(**والثاني**): أن يَكُون الرَّاوي (**أكبر قدرًا**) لا سِنًّا (**كحافظٍ عالمٍ**) روى (**عن شيخ**) مُسِنّ لا علم عنده (**كمالك**) في روايته (**عن عبد الله بن دينار**).

وأحمد بن حنبل وإسْحَاق بن [هـ/٢١١/ب] رَاهُويه، في روايتهما عن عُبيد الله بن مُوسى العبسي.

(**والثَّالث**): أن يَكُون الرَّاوي (**أكبر**) من المروي عنه (**من الوجهين**) معًا (**كعبد الغني**) بن سعيد الحافظ، في روايته (**عن**) محمَّد بن علي (**الصُّوري**) تلميذه.

(**وكالبرقاني**) في روايته (**عن الخَطِيب**).

وكالخَطِيب في رِوَايته عن ابن مَاكُولا.

(**ومنه**) أي: من القِسْم الثَّالث، من رواية الأكابر عن الأصَاغر: (**رواية الصَّحَابة عن التَّابعين، كالعبادلة وغيرهم**) من الصَّحَابة،

عن كعب الأحْبَار، ومنه رِوَاية التَّابعي عن تابعيه، كالزُّهْري والأنْصَاري عن مالكٍ، وكعَمْرو بن شُعَيب ليسَ تَابعيًا، ورَوَى عنه منهُم أكثر من عِشْرين نفسًا، وقيلَ: أكثر من سَبْعين.

كأبي هُرَيرة ومُعاوية وأنس، في رِوَايتهم (**عن كعب الأحْبَار**).

(**ومنه**) أيضًا: (**رواية التَّابعي عن تابعيه، كالزُّهْري والأنصاري عن مالك، وكعَمْرو بن شُعيب**) بن مُحمَّد بن عبد الله بن عَمرو بن العاص [د/١٤٠/ب] (**ليسَ تابعيًا، وروى عنه منهم**) أي: التَّابعين (**أكثر من عشرين نفسًا**) فيما جمعهم [ح/١١٥/أ] الحافظ عبد الغني بن سعيد في جزء له، بلغ بهم تسعة وثلاثين.

(**وقيلَ: أكثر من سبعين**) قاله الحافظ أبو الفضل الطَّبَسي.

وعدَّهم الحافظ أبو الفضل العِرَاقي نيِّفًا وخمسين: «إبْرَاهيم بن ميسرة، وأيُّوب السَّخْتياني، وبُكَير بن الأشج، وثابت بن عَجْلان، وثابت البُنَاني، [ظ/١٥٣/أ] وجرير بن حازم، و[حَسَّان][(١)] بن عَطية، وحَبيب بن أبي مُوسى، وحَرِيز[(٢)] بن عُثمان الرَّحبي، والحَكَم بن عُتيبة[(٣)]، وحُميد الطَّويل، وداود بن قَيْس، وداود بن أبي هِنْد، والزُّبير بن عَدي، وسعيد بن أبي هلال، وسَلَمة بن دينار، وأبو إسْحَاق سُليمان الشيباني[(٤)]، وسليمان الأعمش، وعاصم الأحول، وعبد الله بن [عبد الرَّحمٰن بن يعلى الطَّائفي، وعبد الله بن عون، وعبد الله بن][(٥)] أبي مُليكة، وعبد الرَّحمٰن بن حَرْملة، وعبد العزيز بن رُفَيع، وعبد الملك بن جُرَيج، وعبيد الله بن عُمر العُمَري، وعطاء[(٦)] [هـ/٢١٢/أ] بن أبي رباح، وعطاء بن السَّائب، وعطاء الخُرَاساني، والعلاء بن الحارث

---

(١) في جميع النسخ: «حبان» وهو خطأ، والصواب: «حسان» انظر: «تهذيب الكمال» (٦/٢٢).

(٢) في [ظ]، و[ح]: «جرير».

(٣) في [هـ]: «عتبة»، وفي [ظ]: «عيينة».

(٤) ذكر بعده في «التقييد والإيضاح» (٣٢٢): «وابنه سليمان بن أبي سليمان».

(٥) سقط من [ظ].

(٦) في [ظ]: «عمر».

. . . .

الَّشامي، وعلي بن الحكم البُنَاني، وعَمرو بن دينار، وأبو إسْحَاق عَمرو السَّبيعي، وقتادة، ومحمَّد بن إسْحَاق بن يسار، ومحمَّد بن جُحَادة، ومحمَّد بن عَجْلان، وأبو الزُّبير محمَّد بن مسلم، ومحمد بن مسلم الزُّهْري، ومطر الورَّاق، ومَكْحُول، وموسى بن أبي عائشة، وأبو حنيفة النُّعمان بن ثابت، وهشام بن عُروة، وهشام بن الغاز، ووهب بن مُنَبِّه(١) ويحيى بن أبي كثير، ويزيد بن أبي حبيب، ويزيد بن الهاد، ويعقوب بن عطاء بن أبي رباح»(٢).

وما جزم به المُصنِّف، كابن الصَّلاح(٣) من كونه ليس تابعيًّا تَبِعَا فيه عبدَ الغني وأبا بكر النقَّاش.

وردَّه الحافظ أبو الفضل العِرَاقي(٤) وقبله المِزِّي [ز/١٢٠/ب] وقال: «قد سمع من غير واحد من الصَّحَابة، منهم زينب بنت أبي سلمة، والرُّبَيع بنت مُعوِّذ بن عَفْراء، وهُمَا صحابيتان»(٥).



---

(١) ذكر بعده في «التقييد والإيضاح» (٣٢٢): «يحيى بن سعيد».
(٢) «التقييد والإيضاح» (٣٢٢).
(٣) «المقدمة» (٥٢٢).
(٤) «التقييد والإيضاح» (٣٣٢).
(٥) «تهذيب الكمال» (٢٢/٧٣).

النَّوعُ الثَّاني والأرْبَعُون

المُدَبَّج وروايةُ القَرِين

القَرينَانِ هُمَا المُتقَاربَانِ في السِّنِّ والإسْنَاد، ورُبَما اكتفَى الحَاكمُ بالإسْنَاد، فإن رَوَى كلُّ واحدٍ منهما عن صَاحبهِ، كعَائشةَ وأبي هُرَيرة، ومالك والأوْزَاعي، فهوَ المُدَبَّج.

(**النَّوع الثَّاني والأربعُون: المُدبج ورواية القرين**) عن القرين. ومن فوائد معرفة هذا النَّوع أن لا يظن الزيادة في الإسناد أو إبدال «عن» بالواو.

(**القرينان هُمَا المُتقاربان في السِّن والإسْنَاد، وربما اكتفى الحاكم**[1] **بالإسْنَاد**) أي: بالتَّقُارب فيه، وإن لم يتقَاربَا في السِّن (**فإن رَوَى كُل واحد منهما عن صَاحبه، كعائشة وأبي هُرَيرة**) في الصَّحَابة، والزُّهْري وأبي الزُّبَير في التابعين (**ومالك والأوزاعي**) في أتباعهم (**فهو المُدبَج**) بضم الميم وفتح الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة، وآخره جيم.

قال العِرَاقي: «وأوَّل من سمَّاه بذلك الدَّارقُطْني فيما أعلم.

قال: إلَّا أنَّه لم يُقيِّدهُ بكونهما قرينين [بل كل اثنين][2] روى كل منهما عن الآخر، يُسمَّى بذلك، وإن كان أحدهما أكبر، وذكر منهُ [هـ/٢١٢/ب] رواية النَّبي [ظ/١٥٣/ب] ﷺ عن أبي بَكْر وعُمر وسَعْد بن عُبَادة، وروايتهم عنه، ورواية عُمر عن كعب، وكعب عنه. [د/١٤١/أ] وبذلك يندفع اعتراض ابن الصَّلاح على الحاكم في ذكره في هذا رواية أحمد عن عبد الرزاق [وعبد الزراق][3] عنه؛ لأنه ماشٍ على ما قالهُ شيخه ونقله عنه»[4].

ثمَّ وجه التَّسمية، قال العِرَاقي: «لم أرَ من تعرَّض لها.

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (٢٩٥).
(٢) سقط من [د].
(٣) سقط من [ح].
(٤) «التقييد والإيضاح» (٣٣٤).

. . . .

قال: إلَّا أنَّ الظاهر [ح/١١٥/ب] أنَّه سُمِّي به لحُسْنه؛ لأنه لغةً: المُزيَّن[1]. والرواية كذلك إنَّما تقع لنكتة يعدل فيها عن العُلو إلى المُسَاواة أو النُّزول، فيحصل للإسناد بذلك تزيين.

قال: ويحتمل أن يَكُون سُمِّي بذلك لِنُزول الإسْنَاد، فيَكُون ذمًّا، من قولهم: رَجُل مُدبَّج؛ قبيح الوجه والهامة. حكاه صاحب «المُحكم»[2].

وقد قال ابن المَدِيني والمُسْتَمْلِي: «النزُّول شُؤم»[3].

وقال ابن مَعِين: «الإسناد النازل قرحة[4] في الوجه»[5].

قال: وفيه بُعدٌ، والظَّاهر الأوَّل.

قال: ويَحتمل أن يُقَال: إنَّ القَرِينين الواقعين في المُدبَّج في طبقة واحدة، بمنزلة واحدة، شُبِّهَا[6] بالخَدَّين؛ إذ يُقَال لهما: «الدِّيباجتان» كما قالهُ الجَوْهري وغيره[7].

قال: وهذا المعنى مُتجِّه على ما قالهُ ابن الصَّلاح[8] والحاكم[9] أنَّ المُدبَّج مُختص بالقَرِينين»[10].

وجزم بهذا المأخذ في «شرح النخبة» فإنَّه قال: «لو رَوَى الشَّيْخ عن تلميذه، فهل يُسمَّى مُدبَّجًا؟ فيه بحثٌ، والظَّاهر لا؛ لأنَّه من رواية الأكابر عن الأصَاغر، والتَّدبيج مأخوذٌ من ديباجتي الوجه، فيقتضي أن يكون مُستويًا من الجانبين»[11].

---

(١) في [ظ]: «التزيين».
(٢) «المحكم» لابن سِيْدَه (٧/ ٣٤٨).
(٣) «الجامع لأخلاق الراوي» [١١٩، ١٢٠].
(٤) في [د]، و[ز]: «حدرة» وفي [هـ]: «حدوة».
(٥) «الأربعين البلدانية» (١/ ٣٩).
(٦) في [د]، و[ح]: «مشبهًا».
(٧) «تهذيب اللغة» للأزهري (١٠/ ٣٥٦).
(٨) «المقدمة» (٥٢٣).
(٩) «معرفة علوم الحديث» (٢٩٥).
(١٠) «التقييد والإيضاح» (٣٣٣ ـ ٣٣٥).
(١١) «نزهة النظر» (١٢٧).

أَمَّا رِوَاية القَرِين عن قَرِينه من غير أن يَعْلم رِوَاية الآخر عنهُ، فلا يُسمَّى مُدَبَّجًا، كَرواية زائدة بن قُدَامة عن زُهَير بن مُعَاوية، ولا يعلم لزُهَير رواية عنهُ.

وأمَّا تمثيل ابن الصَّلاح برواية التَّيمي عن مِسْعر، وقوله: «ولا يعلم لمِسْعر [هـ/٢١٣/أ] رِوَاية عنه»[١].

فاعْتُرِضَ بأنَّه أيضًا روى عنه، فيما ذكرهُ الدَّارقُطْني في المُدبَّج.

وتمثيل الحاكم بِرواية يزيد بن الهاد عن إبْرَاهيم بن سعد، وسُليمان بن طَرْخان عن رَقَبة بن مَصْقَلة، وقوله: «لا أعلم لابن سعد ورَقَبة رِوَاية عن يزيد وسُليمان»[٢].

فاعْتُرِض أيضًا بوجودها، فرواية ابن سعد عن يزيد [ز/١٢١/أ] في «صحيح مسلم»[٣] والنَّسائي[٤] ورواية رَقَبة عن سُليمان في «المُدبَّج» للدَّارقُطْني»[٥].

لطيفة [جماعة من الأقران في حديث واحد]:

قد يَجْتمع جماعة من الأقران في حديث، كما روى أحمد بن حنبل، عن أبي خَيْثَمة زُهَير بن حرب، عن [ظ/١٥٤/أ] يحيى بن معين، عن علي بن المَدِيني، عن عُبيد الله بن مُعَاذ، عن أبيه، عن [شعبة][٦]، عن أبي بكر بن حفص، عن أبي سَلَمة، عن عَائشة قالت: كُنَّ أزواج النَّبي ﷺ يأخُذن من شُعورهنَّ حتَّى يَكُون كالوَفْرة[٧].

فأحمد والأرْبعة فَوقه خمستهم أقران.



(١) «المقدمة» (٥٢٤).
(٢) «معرفة علوم الحديث» (٢١٥).
(٣) «صحيح مسلم» [٢٥٥٢].
(٤) «السنن الكبرى» للنسائي [٨٢٤٤].
(٥) «التقييد والإيضاح» (٣٣٣ ـ ٣٣٥).
(٦) في جميع النسخ: «سعيد» والمثبت هو الصواب، انظر: «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٢٠٢).
(٧) أخرجه الذهبي بسنده في «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٢٠٢).

النَّوعُ الثَّالث والأَرْبعُون

مَعْرِفَةُ الإِخْوةِ

هُو إِحْدَى مَعَارِفِهم أَفردهُ بالتَّصنيف ابن المَدِيني، ثمَّ النَّسَائي، ثمَّ السَّرَّاج، وغيرهم.

مثالُ الأَخَوَين في الصَّحَابة: عُمر وزَيْدٌ ابنا الخطَّاب، وعبد الله وعُتبة ابنا مَسْعُود.

ومِنَ التَّابعين: عَمرو وأرقم ابنا شُرَحبيل.

(النَّوع الثَّالث والأَرْبَعُون: معرفة الإخوة) والأخوات.

(هو إحدى معارفهم، أفرده بالتَّصنيف) علي (ابن المَدِيني، ثمَّ النَّسَائي، ثمَّ) أبو العبَّاس (السَّرَّاج وغيرهم) كمسلم وأبي داود.

ومن فوائده: أن لا يُظَنَّ من ليس بأخٍ أخًا عند الاشتراك في اسم الأبِ. [د/١٤١/ب]

(مثال الأخوين في الصَّحَابة: عُمر وزيد ابنا الخَطَّاب) هذا المثال مزيد على ابن الصَّلاح (وعبد الله وعتبة ابنا مسعود) وزيد ويزيد [ح/١١٦/أ] ابنا ثابت، وعَمرو وهِشَام ابنا العاص.

* * *

(ومن التَّابعين عَمرو وأَرْقَم ابنا شرحبيل) كلاهما من أفاضل أصْحَاب ابن مسعُود.

ثمَّ قال ابن الصَّلاح: «هُذيل بن شُرَحْبيل وأرقم أخوان آخران من أصحابه أيضًا»[1].

---

(١) «المقدمة» (٥٢٩).

وفي الثَّلاثة: عليٌّ وجَعْفر، وعَقِيلٌ بنو أبي طالب، وسَهْلٌ وعُثْمان وعبَّاد بنو حُنَيف.
وفي غَيْرِ الصَّحَابة: ....

واعْتُرض بأن جعله أرقم اثنين ـ أحدهما أخو عَمرو، والآخر أخو هُذيل ـ ليس بصحيح، وإنَّما اختلف [هـ/٢١٣/ب] أهل التاريخ والأنساب في أنَّ الثلاثة إخوة، أو ليسَ عَمرًا أخًا لهُمَا.

فذهب ابن عبد البر إلى الأوَّل.

والصَّحيح الَّذي عليه الجمهور الثَّاني أن أرقم وهذيلًا أخوان فقط، وهو الَّذي اقتصر عليه البُخَاري[(١)] وابن أبي حاتم[(٢)] وحكاه عن أبيه وعن أبي زُرْعَة، وابنُ حبَّان[(٣)] والحاكمُ[(٤)]. وجزم به المِزِّي في «التهذيب»[(٥)] وردَّ على ابن عبد البر بأنَّ عَمرو بن شرحبيل هَمْداني، وأرقم وهُذيلًا أوديّان[(٦)] ولا يجتمع «همدان» في «أود»[(٧)].

[قال العراقي][(٨)]: «فما ذكرهُ ابن الصَّلاح لا يتأتَّى على قول الجمهُور ولا قول ابن عبد البر»[(٩)].

وكذلك ما صنعه المُصنِّف، وإن حذف هذيلًا؛ لأنه على قول ابن عبد البر يعد في الثلاثة لا في الأخوين.

(و) مثاله (في الثلاثة) في الصَّحَابة (علي، وجعفر، وعَقيل، بنو أبي طالب) هذا المثال مزيد على ابن الصَّلاح (وسهل وعُثمان وعَباد) بالفتح والتَّشديد (بَنُو حُنَيف).

(وفي غير الصَّحَابة) في التَّابعين: أبَان وسعيد وعَمرو أولاد عُثمان.

---

(١) «التاريخ الكبير» (٢/ ٤٦).
(٢) «الجرح والتعديل» (٢/ ٣١٠).
(٣) «الثقات» (٤/ ٥٤).
(٤) «معرفة علوم الحديث» (٢٢٣).
(٥) «تهذيب الكمال» (٢/ ٣١٤).
(٦) في [ظ]: «أزديان».
(٧) في [ظ]: «الأزد».
(٨) سقط من [د].
(٩) «التقييد والإيضاح» (٣٣٨).

عَمرو وعُمر وشُعيبٌ بنو شُعَيبٍ.

وفي الأرْبَعةِ: سُهَيل وعبد الله ومُحمَّد وصَالح، بنو أبي صَالح.

وفي الخَمْسة: سُفْيان وآدم وعِمْران ومُحمَّد وإبراهيم، بنو عُيينة، حَدَّثوا كُلهم.

وبعدهُم (**عَمرو**) بالفتح (**وعُمر**) بالضم (**وشُعيب بنو شُعيب**) بن محمَّد بن عبد الله بن عَمرو بن العاص.

(و) مثاله (**في الأربعة**) [ظ/١٥٤/ب] في الصَّحَابة: عبد الرَّحمٰن ومحمَّد وعَائشة وأسْمَاء، أولاد أبي بكر الصِّديق. ذكرهُ البُلْقيني(١).

وفي التَّابعين: عُروة وحمزة [ويعفور](٢) والعقَّار، أولاد المغيرة بن شُعْبة.

وبعدهم (**سُهيل وعبد الله ومحمَّد وصالح، بنو أبي صالح**) السَّمان.

وأمَّا قول ابن عَدي: «إنَّه ليس في ولد أبي صالح مُحمَّد، إنَّما هُمْ سُهيل ويَحْيى وعباد وعبد الله وصالح»(٣) فوهْم كما قال العِرَاقي: «حيث أبدل مُحمَّدًا بيحيى، وجعل عبادًا وعبد الله اثنين، وإنَّما هو لقبه»(٤).

(و) مثاله (**في الخَمْسة**) لم أقف عليه في الصَّحَابة.

وفي التَّابعين: موسى وعيسى ويحيى وعِمْران [هـ/٢١٤/أ] وعائشة، أولاد [ز/١٢١/ب] طلحة بن عُبيد الله.

وبعدهم: (**سُفْيان وآدم وعِمْران ومُحمَّد وإبراهيم، بنو عُيينة، حَدَّثوا كُلهم**) وأجَلُّهم سُفْيان. وقيلَ إنَّهم عشرة، إلَّا أنَّ الخمسة الآخرين لم يُحدِّثوا، وسُمِّي منهم: أحمد ومَخْلد.

---

(١) «محاسن الاصطلاح» (٥٢٨).

(٢) ورد في جميع النسخ «يعقوب» والمثبت هو الصواب، انظر: «الإكمال» (٧/ ٤٣٧)، و«تبصير المنتبه» (٤/ ١٤٩٥).

(٣) «الكامل» (٦/ ٢٣٥).

(٤) «شرح التبصرة والتذكرة» (٢٣٠).

وفي السِّتة: مُحمَّد وأنَس ويَحْيى ومَعْبد وحَفْصة وكريمة، بنو سيرين. وذكر بعضهم خالدًا بدل كريمة. ورَوَى مُحمَّد عن يحيى عن أنَسٍ عن أنَسِ بن مالك حديثًا، وهَذهِ لطيفةٌ غَريبةٌ؛ ثلاثةُ إخْوَة رَوَى بعضهُم عن بَعْض.

(و) مثاله (**في السِّتة**) لم أقف عليه في الصَّحَابة.

وفي التَّابعين: (**محمَّد وأنس ويحيى ومعبد وحفصة وكريمة، بنو سيرين**) هكذا سمَّاهم ابن مَعِين[(١)] والنَّسائي[(٢)] والحاكم[(٣)].

(**وذكر بعضهم**) وهو أبو علي الحافظ[(٤)] [د/١٤٢/أ] (**خالدًا بدل كريمة**).

وزاد ابن سعد فيهم: عَمْرة، وسَوْدة[(٥)].

قال العِرَاقي: «ولا رِوَاية لهما، فلا يردان»[(٦)].

وفي «المَعَارف» لابن قتيبة: «ولد لسيرين ثلاثة وعِشْرون ولدًا من أُمَّهات أولاد»[(٧)].

(**وروى مُحمَّد**) بن سيرين (**عن**) أخيه (**يحيى، عن**) أخيه (**أنس، عن**) مولاه (**أنس بن مالك حديثًا**) وهو أنَّ رَسُول الله ﷺ قال: «**لبَّيك حقًّا حقًّا تَعبُّدًا ورقًّا**». أخرجه الدَّارقُطْني في «العلل» من رِوَاية هِشَام بن حسَّان عنه[(٨)].

(**وهذه لطيفةٌ غريبة، ثلاثة إخوة روى بعضهم عن بعض**) في إسْنَاد واحد، وذكر ابن طاهر[(٩)] أنَّ هذا الحديث [ح/١١٦/ب] رواه محمَّد، عن

---

(١) «فتح المغيث» (٤/ ١٧٣).
(٢) «فتح المغيث» (٤/ ١٧٣).
(٣) «معرفة علوم الحديث» (٢٢٣).
(٤) «تاريخ نيسابور» كما في «التقييد والإيضاح» (٣٣٩)، و«فتح المغيث» (٤/ ١٧٣).
(٥) «الطبقات الكبرى» (٧/ ٢٠٦).
(٦) «التقييد والإيضاح» (٣٣٩).
(٧) «المعارف» (٤٤٢).
(٨) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢١٥ ـ ٢١٦)، والصوري في «الفوائد المنتقاة» (٣٥)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٦٢٤).
(٩) «أطراف الغرائب والأفراد» [٦٤٩].

وفي السَّبْعة: النُّعْمان ومَعْقِل وعَقيلٌ وسُوَيد وسِنَان وعبد الرَّحمٰن وسَابعٌ لم يُسمَّ، بنو مُقرِّن، صَحَابة مُهاجرون، لَمْ يُشَارِكهم أحدٌ، وقيلَ: شَهِدُوا الخَنْدق.

أخيه يحيى، عن أخيه معبد، عن أخيه أنس[١] وهو في «جزء أبي الغنائم النَّرْسي» فعلى هذا اجتمعوا أربعة في إسْنَاد.

(و) مثاله (**في السَّبعة: النعمان، ومَعْقل، وعَقيل، وسُوَيد، وسِنان، وعبد الرَّحمٰن، وسابع لم يُسم**) كذا قال ابن الصَّلاح[٢] وقد سمَّاه ابن فَتْحُون في ذيل «الاستيعاب»: عبد الله (**بنو مُقَرِّن**) وكلهم (**صحابة مُهاجرون، لم يُشَاركهم أحد**) في هذه المَكْرمة من كونهم سَبْعة هَاجَرُوا وصَحِبُوا (**وقيلَ: شهدوا الخندق**). [ظ/١٥٥/أ]

ومثالهُ في التَّابعين: سالم وعبد الله وعُبيد الله وحمزة وورش وواقد وعبد الرَّحمٰن، أولاد عبد الله بن عُمر.

تنبيهات:

أحدها: [أولاد مقرن أكثر من سبعة]:

ما ذكره [هـ٢١٤/ب] كابن الصَّلاح من كون بني مُقرِّن سبعة، اعْتُرض عليه بأنَّ ابن عبد البر[٣] زاد فيهم: ضِرَارًا ونُعيمًا، وحكى غيره أنَّ أولاد مُقرِّن عشرة[٤].

فالمثال الصَّحيح أولاد عفراء: مُعاذ ومُعوِّذ وأنس وخالد وعاقل وعامر وعوف، كلهم شَهِدُوا بدرًا.

---

(١) أخرجه الصوري في «الفوائد المنتقاة» (٣٤).
(٢) «المقدمة» (٥٣٦).
(٣) ذكر ابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/٤٧٦) نعيم بن مقرن، ولم أجد عنده ذكر الضرار بن مقرن، وإنما ذكره ابن الأثير في «أسد الغابة» (١/٥٣٢٣)، والحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٣/٤٨٥).
(٤) «تاريخ الطبري» (٢/٣١٦).

. . . .

والثَّاني: [أولاد الحارث السهمي كلهم هاجروا وصحبوا]:

أنَّ قوله: «لم يُشاركهم أحد في الهِجْرة والصُّحْبة والعدد» ذكره أيضًا ابن عبد البر وجماعة.

واعْتُرِض بأولاد الحارث بن قيس السَّهمي، كُلهم هَاجرُوا وصَحِبُوا، وهم سَبْعة أو تِسْعة: بشر وتميم[1] والحارث والحجَّاج والسَّائب وسعيد وعبد الله ومَعْمر وأبو قَيْس، وهُمْ أشرف نسبًا في الجَاهلية والإسلام من بني مُقرِّن، وزادوا عليهم بأن استُشْهدَ منهم سبعة في سبيل الله.

الثَّالث: [مثال الثمانية إلى الأربعة عشر من الإخوة كلهم صحابي]:

مثال الثَّمانية في الصَّحَابة: أسماء وحمران وخِرَاش وذؤيب وسلمة وفَضَالة ومالك وهند، بنو حارثة بن سعد، شَهدُوا بَيْعة الرِّضْوان بالحُديبية، ولم يشهد البَيْعة أحد بعددهم[2].

وفي التَّابعين أولاد سعد بن أبي وقَّاص: مُصعب وعامر ومحمّد وإبراهيم وعَمرة ويحيى وإسحاق وعائشة.

ومثال التِّسعة في الصَّحَابة: أولاد الحارث المُتقدِّمين.

وفي التَّابعين: أولاد أبي بَكْرة: عبد الله وعُبيد الله وعبد الرَّحمٰن وعبد العزيز ومسلم وروَّاد ويزيد وعُتبة وكَبْشة.

ومثال العشرة في الصَّحَابة أولاد [ز/١٢٢/أ] العبَّاس: عبد الله وعُبيد الله وعبد الرَّحمٰن والفضل وقُثَم ومَعْبد وعَوْن والحَارث وكثير وتمَّام، وهو أصغرهم.

قال ابن عبد البر: «لكلِّ ولد العبَّاس رُؤية [د/١٤٢/ب] والصُّحْبة للفضل وعبد الله»[3].

---

(١) في [ظ]: «نعيم».

(٢) في [ز]، و[هـ]: «بعدهم».

(٣) «الاستيعاب» (١/١٩٦).

. . . .

وفي التَّابعين أولاد أنَس الَّذين رَوَوا فقط: النَّضر ومُوسَى وعَبد الله وعبيد الله وزيد وأبو بكر وعُمر ومالك وثُمَامة ومَعْبد.

ومثال الاثني عَشَر في الصحابة أولاد عبد الله بن أبي طلحة: [هـ/٢١٥/أ] إبْرَاهيم وإسحاق وإسماعيل وزيد وعبد الله وعمارة وعمر وعمير والقاسم ومحمَّد ويعقوب ومَعْمر.

ومثال الثلاثة عشر أو الأربعة عشر، أولاد العبَّاس الذكور، وله أربع إنَاث أو ثلاث: أم كلثوم وأم حبيب وأميمة وأم تميم.

❊ ❊ ❊

النَّوعُ الرَّابع والأَرْبعُون

رِوَايةُ الآبَاء عن الأَبْنَاء

للخَطيبِ فيه كِتَابٌ، فيه عن العبَّاس، عن ابنه الفَضْل: أَنَّ رَسُول الله ﷺ جمعَ بين الصَّلاتين بالمُزْدلفة. وعن وائل بن داود، عن ابْنهِ بَكْر، عن الزُّهْري حديثًا. وعن مُعْتمر بن سُليمان، قال: حدَّثني أبي، ....

(**النَّوع الرَّابع والأَرْبَعُون: رواية الآباء عن الأبناء**).

(**للخطيب فيه كتاب**) روى (**فيه عن العبَّاس**) بن عبد المُطَّلب [ظ/١٥٥/ب] (**عن ابنه الفضل أنَّ رَسُول الله ﷺ جمعَ بين الصَّلاتين بالمُزْدلفة**)[١].

(و) روى فيه [ح/١١٧/أ] (**عن** [**وائل بن داود**][٢]، **عن ابنه بكر، عن الزُّهْري حديثًا**) عن سعيد بن المسيب، عن أبي هُرَيرة مرفوعًا: «**أخِّرُوا الأحمال، فإن اليد مُعلَّقة والرجل موثقة**»[٣].

وأورد أصحاب «السُّنن» الأربعة من طريقه، عن الزُّهْري، عن أنس: «أنَّ النَّبي ﷺ أوْلَمَ على صفية بِسَويق وتَمْر»[٤].

(و) روى فيه (**عن مُعتمر بن سُليمان**) التيمي (**قال**: «**حدَّثني أبي،**

---

(١) «أطراف الغرائب والأفراد» (٤/ ٢٥٩).

(٢) في [ز]، و[هـ]: «داود بن وائل»، وفي [ح]: «داود بن أبي وائل».

(٣) «السنن الكبرى» للبيهقي [١١٤٤٣]، و«أطراف الغرائب والأفراد» [٥٠٣٨]، و«معجم ابن عساكر» [١٣٣٧].

(٤) أخرجه أبوداود [٣٧٤٤]، والترمذي [١٠٩٥]، والنسائي في «السنن الكبرى» [٦٥٦٦]، وابن ماجه [١٩٠٩].

قال: حدَّثتني أنتَ عنِّي، عن أيُّوب، عن الحسن قال: ويْحَ كلمَةٌ رَحْمة. وهذا طريفٌ يجمعُ أنواعًا بَيَنتُها في الكبير.

قال: حدَّثَتني أنت عنّي، عن أيُوب) السَّخْتياني **(عن الحسن قال: «ويْحَ كلمة رحمة»)**[(١)].

قال المُصنِّف، كابن الصَّلاح[(٢)]: «(وهذا) مثال **(طريف يجمع أنواعًا)**[(٣)]».

قال المُصنِّف: **(بينتها في «الكبير»)** أي: «الإرشاد».

قال فيه: «منها رواية الأب عن ابنه، ورواية الأكبر عن الأصغر، ورواية التَّابعي عن تابعيه، ورواية ثلاثة تابعين بعضهم عن بعض، وأنَّه حدَّث عن[(٤)] واحد عن نفسه.

قال: وهذا في غاية من الحُسْن والغَرَابة، ويَبْعُد أن يوجد مجموع هذا في حديث» انتهى.

وقد أورده الخطيب في كتاب «رواية الآباء عن الأبناء» وفي كتاب «من حدَّث ونسي».

وأورده في كتاب «من حدَّث ونسي» من طريق أُخرى عن يحيى بن معين، عن مُعتمر بن سُليمان قال: حدَّثني مُنقذ قال: حدَّثْتِني أنت عنِّي [هـ/ ٢١٥/ب] عن أيُّوب. فذكره وقال: هكذا روى الحديث يحيى بن معين، عن معتمر، عن منقذ، عن نفسه[(٥)]. ثمَّ رجع عن ذلك فرواه عن مُعْتمر، عن أبيه، عن نفسه. ورواه صالح بن حاتم بن وردان ونُعيم بن حمَّاد، كلاهما عن

---

(١) انظر: «التمهيد» (٢/ ١٤١)، و«فتح الباري» (١٠/ ٥٦٨، ٥٦٩).
(٢) «المقدمة» (٥٣٧).
(٣) يعنى: رواية الأباء عن الأبناء وعكسه، ومن حدث ونسي وغيره. انظر «فتح الباقى» لزكريا الأنصاري (٥٦٠).
(٤) في [د]، و[هـ]: «غير».
(٥) «تاريخ ابن معين» برواية الدورى [٤٢٢٦].

. . . .

مُعتمر عن رَجُل غير مُسمًّى. وقال نُعيم: قلت لمُعتمر: من الرَّجُل؟ فقال: ابن المُبَارك[١].

فائدة [ذكر جماعة من الآباء رووا عن أبنائهم]:

رَوَى أنس [بن مالك][٢] عن ابنه[٣] ـ غير مسمى ـ حديثًا، وزكريا بن أبي زائدة عن ابنه حديثًا، ويُونس بن أبي إسْحَاق عن ابنه إسرائيل حديثًا، وأبو بكر بن عيَّاش عن ابنه إبْرَاهيم حديثًا، وشُجَاع بن الوليد عن ابنه أبي هِشَام[٤] الوليد حديثًا، وعُمر بن يونس اليَمَامي عن ابنه مُحمَّد حديثًا، وسعيد بن الحكم المِصْري عن ابنه مُحمَّد حديثًا، وإسحاق بن البُهْلُول عن ابنه يعقوب حديثين، ويحيى بن جعفر بن أعين عن ابنه [الحُسين حديثين، وأبو داود [ز/١٢٢/ب] صاحب «السنن» عن ابنه][٥] أبي بكر حديثين، والحسن بن سُفْيان عن ابنه أبي بكر حديثين[٦].

قال ابن الصَّلاح: «وأكثر ما رويناه لأب عن [ابنه][٧] ما في كتاب الخَطِيب [د/١٤٣/أ] عن حفص [ظ/١٥٦/أ] الدُّوري المقرئ عن ابنه أبي جعفر مُحمَّد ستة عشر حديثًا، أو نحو ذلك.

قال: وأمَّا الحديث الَّذي رويناه عن أبي بكر الصِّديق، عن عائشة، عن رَسُول الله ﷺ أنَّه قال: «**في الحَبَّة السَّوداء شِفَاء من كُلِّ دَاء**» فهو غَلَط مِمَّن رواهُ، إنَّما هو عن أبي بَكْر بن أبي عَتيق مُحمَّد بن عبد الرَّحمٰن بن أبي بَكْر،

---

(١) «الكامل» لابن عدى (١/ ١٩٢). (٢) في [ظ]: «بن المبارك».
(٣) في [هـ]: «أبيه»، وفي «تلقيح فهوم أهل الأثر»: «ابنته».
(٤) في «تلقيح فهوم أهل الأثر»: «أبي همام». وهي كنيته على الصحيح. انظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٧)، و«الثقات» لابن حبان (٩/ ٢٢٧)، و«لسان الميزان» (٧/ ٤٢٦)، و«تقريب التهذيب» [٧٤٢٨].
(٥) سقط من [ظ]، و[ح].
(٦) «تلقيح فهوم أهل الأثر» (٧٠٤، ٧٠٥). (٧) في [ح]: «أبيه».

. . . .

عن عائشة»[١] كما رواه البُخَاري في «صحيحه»[٢].

قال العِرَاقي[٣]: «لكن ذكر ابن الجَوْزي أنَّ الصِّديق روى عن ابنته عائشة حديثين» وروت عنها أمُّ رومان أمُّها حديثين»[٤].

قال البلْقِيني: «فإن كان ابن الجَوْزي أخذ رِوَاية الصِّديق [هـ/٢١٦/أ] من ذلك الحديث، فقد تبين أنَّه وهمٌ.

قال: وذكر رواية العَبَّاس وحمزة عن ابن أخيهما رَسُول الله ﷺ [ح/١١٧/ب] والعَم بمنزلة الأب. قال: وفي هذا التَّمثيل نظر!.

قال: وروى [مصعب][٥] الزُّبيري عن ابن أخيه الزُّبَير بن بَكَّار، وإسْحَاق بن حنبل عن [ابن][٦] أخيه الإمام أحمد، وروى مالك عن ابن أخته[٧] إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس»[٨].

قلت: ومن ألطف هذا النَّوع رِوَاية أبي طالب عن النَّبي ﷺ![٩].



(١) «المقدمة» (٥٣٧، ٥٣٨).
(٢) «صحيح البخاري» [٥٣٦٣].
(٣) «التقييد والإيضاح» (٣٤٦).
(٤) «تلقيح فهوم أهل الأثر» (٧٠٥).
(٥) من [ظ] و«محاسن الاصطلاح» وفي بقية النسخ: «شعيب».
(٦) سقط من [هـ]، و[ظ]، و[ح] «والتلقيح» و«محاسن الاصطلاح».
(٧) من [ز] وفي بقية النسخ: «أخيه». انظر: «الكاشف» (١/٢٤٧).
(٨) «محاسن الاصطلاح» (٥٣٩).
(٩) انظر: «تلقيح فهوم أهل الأثر» (٧٠٦).

النَّوعُ الخَامس والأَرْبَعُون

رِوَايةُ الأبْنَاء عن آبَائهم

لأبي نَصْر الوَائليِّ فيهِ كِتَابٌ، وأهمُّهُ ما لَمْ يُسمَّ فيهِ الأبُ والجدُّ، وهو نَوْعان:

أحدهُمَا: عن أبَيهِ فحَسْبُ، وهو كثيرٌ.

والثَّاني: عن أبَيهِ عن جَدِّه، ....

(**النَّوع الخَامس والأَرْبَعُون: رواية الأبناء عن آبائهم**).

(**لأبي نصر الوائلي فيه كتاب، وأهمه ما لم يُسمَّ فيه الأب والجد**) فيحتاج إلى معرفة اسمه.

(**وهو نوعان**):

(**أحدهما**): رواية الرَّجُل (**عن أبيه فحسب، وهو كثير**) كرواية أبي العُشَراء الدَّارمي، عن أبيه، عن رَسُول الله ﷺ. وهي في «السنن» الأربعة[(١)] ولم يُسمَّ أبوه، واختُلف فيه، وسيأتي[(٢)].

(**والثَّاني**): روايته (**عن أبيه عن جَدِّه**).

قال ابن الصَّلاح: «حدَّثني أبو المُظفَّر السَّمعاني، عن أبي النَّضر عبد الرَّحمٰن بن عبد الجبار، قال: سمعتُ السَّيد أبا القاسم منصُور بن مُحمَّد العلوي يقول: الإسناد بعضه عوالٍ وبعضه مَعَال، وقول الرَّجُل: حدثني أبي عن جَدِّي، من المَعَالي»[(٣)].

وقال الحاكم في «المَدْخل»: «سمعتُ الزُّبَير بن عبد الواحد الحافظ

---

(١) أخرجه أبوداود [٣١٨٤]، والترمذي [١٤٨١]، والنسائي في «السنن الكبرى» [٤٤٩٧]، وابن ماجه [٣١٨٤].

(٢) (٨٨٤).

(٣) «المقدمة» (٥٤٤، ٥٤٥).

كعَمرو بن شُعَيب بن مُحمَّد بن عبد الله بن عَمْرو بن العَاص عن أبيهِ عن جَدِّه، له هَكَذا نُسْخةٌ كبيرةٌ، أكْثَرُها فِقْهياتٌ جِيَادٌ، واحتَجَّ به هَكَذا أكثرُ المُحَدِّثين.

يقول: حدَّثني محمَّد بن عبد الله بن سُليمان العطَّار، حدثنا سعيد بن عَمرو بن أبي سَلَمة: سمعتُ أبي يَقُول: سمعتُ مالك بن أنس يقول في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف:٤٤] قال: «قول الرَّجُل: حدَّثني أبي عن جدي»[(١)].

وألَّف فيهِ الحافظ أبو سعيد العَلائي «الوَشْي المُعلَّم». [ظ/١٥٦/ب]

ثمَّ تَارة يُريدُ بالجد أبا الأب، وتَارة يُريد الأعْلَى، فيَكُون [هـ/١١٦/ب] جدًّا للأب (**كعَمرو بن شُعيب بن مُحمَّد بن عبد الله بن عَمرو بن العَاص، عن أبيه، عن جَدِّه، له هكذا نُسْخة كبيرة**[(٢)] **أكثرها فِقْهياتٌ جِيَاد، واحتجَّ به هكذا أكثر المُحدِّثين**) إذا صحَّ السَّند إليه[(٣)].

قال البُخَاري: «رأيتُ أحمد بن حنبل، وعلي بن المَدِيني، وإسحاق بن راهويه، وأبا عُبيدة، وعامةَ أصحابنا يحتجُّون بحديثه، ما تركهُ أحد من المُسْلمين» قال البُخَاري: «مَن النَّاسُ بَعْدَهُم؟!»[(٤)] وزاد مرَّة: «والحُميدي»[(٥)]. وقال مرة: «اجتمع عليٌّ، ويحيى بن مَعِين، وأحمد، وأبو خَيْثمة، وشُيوخ من أهل العلم، فتذاكروا حديث عَمرو بن شُعيب، فثبَّتُوه وذكرُوا أنَّه حُجَّة»[(٦)].

وقال أحمد بن سعيد [ز/١٢٣/أ] الدَّارمي: [د/١٤٣/ب] «احتجَّ أصحابنا بحديثه»[(٧)].

---

(١) «المدخل إلى الإكليل» (٢٧، ٢٨). (٢) في [ظ]: «كثيرة».
(٣) «المقدمة» (٥٤٠).
(٤) «علل الترمذي» (١٠٨)، و«التاريخ الكبير» (٦/ ٣٤٣)، و«تاريخ دمشق» (٤٦/ ٨٧).
(٥) «السنن الكبرى» للبيهقي (٧/ ٣١٨)، و«تاريخ دمشق» (٤٦/ ٨٧).
(٦) «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٧٣).
(٧) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢٤)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٤٥).

حملًا لجدِّهِ عَلَى عبد الله دُونَ مُحمَّد التَّابعيّ.

قال المُصنِّف في «شرح المُهذَّب»: «وهو الصَّحيح المُختار الَّذي عليه المُحقِّقُون من أهل الحديث، وهم أهل هذا الفن، وعنهم يؤخذ»(١).

(**حملًا لجده على عبد الله**) الصَّحابي (**دون محمَّد التَّابعي**) لما ظهر لهم من إطلاقه ذلك، وسماعُ شعيب من عبد الله ثابتٌ، وقد أبطل الدَّارقُطْني وغيره(٢) إنكار ابن حبَّان ذلك(٣).

وحكى الحسن بن سُفْيان عن إسْحَاق بن راهويه قال: «عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، كأيُّوب عن نافع عن ابن عُمر»(٤).

قال المُصنِّف: «وهذا التَّشبيه نهاية الجلالة من مثل إسْحَاق»(٥).

وقال أبو حاتم: «عَمرو عن أبيه عن جده، أحب إلي من بَهْز بن حكيم عن أبيه عن جده»(٦).

وقد ألَّف العلائي جُزءًا مُفردًا في صِحَّة الاحتجاج بهذه النُّسْخة، والجَوَاب [ح/١١٨/أ] عمَّا طُعن به عليها، قال: «ومِمَّا يُحتجُّ به لصحَّتها احتجاج مالك بها في «الموطأ» فقد أخرج عن عبد الرَّحمٰن بن حرملة عنه حديث: «**الرَّاكب شَيْطانٌ، والرَّاكبان شَيْطانان، والثَّلاثة ركبٌ**»(٧).

وذهبَ قومٌ إلى ترك الاحتجاج به، وحكاه الآجُرِّي [هـ/٢١٧/أ] عن أبي داود(٨) وهو رواية عن ابن مَعِين، قال: «لأنَّ روايته عن أبيه عن جده كِتَابٌ ووجَادة، فمن هنا جاء ضعفه»(٩) لأنَّ التَّصحيف يدخل على الرَّاوي من

---

(١) «المجموع» للنووى (١/ ١٠٧).
(٢) «التحقيق في أحاديث الخلاف» لابن الجوزي (٤/ ٣٢١).
(٣) «المجروحين» (٢/ ٣٨).
(٤) «الكامل» لابن عدي (٦/ ٢٠٢).
(٥) «المجموع» للنووي (١/ ١٠٧).
(٦) «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٣١).
(٧) «الموطأ» [٣٥].
(٨) «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٧٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٥/ ١٦٩).
(٩) «تاريخ ابن معين» برواية الدوري (٤/ ٤٦٢)، و«ميزان الاعتدال» (٤/ ١٨٤)، و«تهذيب التهذيب» (٨/ ٤٥).

. . . .

الصُّحف[١] ولذا تَجَنَّبها أصحاب الصَّحيح.

وقال ابن عدي: «روايته عن أبيه عن جده مرسلة؛ لأن جده مُحمَّدًا لا صحبة له»[٢].

وقال ابن حبَّان: «إن أراد جده عبد الله، فشعيب لم يلقه فيكون مُنقطعًا، وإن أراد مُحمَّدًا فلا صُحبة له، فيَكُون مُرسلًا»[٣].

قال [ظ/١٥٧/أ] الذَّهَبي وغيره: «وهذا القول لا شيء؛ لأن شُعيبًا ثبت سماعهُ من عبد الله، وهو الَّذي ربَّاه لما مات أبوه مُحمَّد»[٤].

وهذا القول اختاره الشَّيْخ أبو إسْحَاق في «اللمع»[٥] إلَّا أنَّه احتجَّ بها في «المهذب»[٦].

وذهب الدَّارقُطْني إلى التَّفرقة بين أن يُفصح بجده أنَّه عبد الله، فيحتج به، أوْ لا فلا»[٧].

وكذا إذا قال: «عن جده قال: سمعت النَّبي ﷺ. ونحوه مِمَّا يدل على أنَّ مراده عبد الله».

وذهب ابن حبَّان إلى التَّفرقة بين أن يستوعب ذكر آبائه بالرِّواية، أو يَقْتصر على أبيه عن جده، فإن صرَّح بهم كلهم فهو حُجَّة، وإلَّا فلا[٨].

وقد أخرج في «صحيحه» له حديثًا واحدًا هكذا: عن عَمرو بن شُعيب، عن أبيه، عن مُحمَّد بن عبد الله بن عَمرو، عن أبيه مرفوعًا: **«ألا أُحدِّثكم بأحبكم إليَّ، وأقربِكُم مِنِّي مجلسًا يوم القيامة...»**[٩] الحديث.

قال العلائي: «ما جاء فيه التَّصريح برواية مُحمَّد عن أبيه في السَّند فهو

(١) في [ظ]، و[ح]: «المصحف».
(٢) «الكامل» لابن عدي (٦/ ٢٠٥).
(٣) «المجروحين» (٢/ ٣٨).
(٤) «ميزان الاعتدال» (٤/ ١٨٦).
(٥) «اللمع» (١/ ٧٥).
(٦) انظر: «المجموع» (١/ ١٠٦).
(٧) «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٧٣)، و«الشذا الفياح» (٢/ ٥٦٥).
(٨) «المجروحين» (٢/ ٣٨).
(٩) «صحيح ابن حبان» [٤٨٥].

وبَهْز بن حَكيم بن مُعَاوية بن حَيْدةَ عن أبيهِ عن جَدِّهِ، له هكذا نُسْخةٌ حسنةٌ، وطَلْحة بن مُصرِّف بن عَمْرو بن كَعْب، وقيلَ: كَعْب بن عَمرو.

شاذ نادر»[1].

(و) من أمثلة ما أُريد به الجد الأدنى (بَهْز بن حَكيم بن مُعَاوية بن حَيدة) بفتح المهملة وسكون التحتية، القُشَيري البصري (عن أبيه عن جدِّه، له هكذا نسخة حسنة) صحَّحها ابن مَعِين، واستشهد بها البُخَاري في الصَّحيح[2].

وقال الحَاكم: «إنَّما أسقط من الصَّحيح روايتهُ عن أبيه عن جدِّه؛ لأنها [هـ/٢١٧/ب] شاذَّة، لا مُتابع له فيها»[3].

ورجَّحها بعضهم على نُسْخة عَمرو بن شُعيب عن أبيه عن جده؛ لأن البُخَاري استشهد بها في «الصَّحيح» [دونها][4].

ومنهم من عكس، كأبي حاتم[5] لأنَّ البُخَاري صحَّح نُسخة عَمرو، وهو أقوى من استشهاده [ز/١٢٣/ب] بنسخة بهز.

(وطلحة بن مُصَرِّف بن عَمرو بن كعب) [د/١٤٤/أ] اليَامي (وقيلَ: كعب بن عَمرو).

قال البلْقِيني: «في هذه الطَّريقة نظر من جهة أنَّ أبا داود قال في «سننه» في حديث الوضوء: «سمعتُ أحمد بن حنبل يقول: ابن عُيَينة ـ زعَمُوا ـ كان يُنكره ويقول: «أيش هذا؟ طلحة عن أبيه عن جدِّه؟»[6]. وقال عُثمان بن سعيد الدَّارمي: «سَمعتُ ابن المَدِيني يقول: قلتُ لسُفيان: إنَّ ليثًا يروي عن طلحة،

---

(١) «الشذا الفياح» (٢/ ٥٦٦)، وعزاه العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» (٣٨٢) إليه في كتاب «الوشي المعلم».
(٢) «صحيح البخاري» [٢٧٨].
(٣) انظر: «تهذيب الكمال» (٤/ ٢٦٢).
(٤) سقط من [د].
(٥) «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٣٩).
(٦) «سنن أبي داود» (١/ ٣٣).

ومِنْ أحْسَنهِ رِوَايةُ الخَطِيب عن عبد الوهَّاب بن عبد العَزِيز بن الحَارث بن أسَد بن اللَّيث بن سُليمان بن الأسْود بن سُفْيان بن يَزِيد بن أُكَيْنة التَّميمي، قال: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ علي بن أبي طالب ﵁ يَقُول: الحنَّانُ الَّذي يُقْبلُ على من أعرضَ عنهُ، والمَنَّان الَّذي يَبْدأ بالنَّوالِ قَبْلَ السُّؤال.

عن أبيه، عن جدِّه: أنَّه رأى النَّبي ﷺ يتوضَّأ[١]. فأنكر سُفْيان ذلك، وعَجبَ أن يكون جد طلحة لقي النَّبي ﷺ [ظ/١٥٧/ب]»[٢].

(ومن أحسنه) أي: «رواية الأبناء عن الآباء» (رواية الخَطِيب) في «تاريخه» (عن) أبي الفرج (عبد الوهاب بن عبد العزيز [ح/١١٨/ب] بن الحارث بن أسد بن الليث بن سليمان بن الأسود بن سفيان بن يزيد بن أُكَينة) بضم الهمزة وفتح الكاف وسكون التحتية ونون (التميمي)[٣] الفقيه الحنبلي (قال: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ أبي يقول: [سمعتُ أبي يقول: سمعتُ أبي يقول:][٤] سمعتُ علي بن أبي طالب ﵁ يَقُول) وقد سئل عن الحنَّان المنَّان فقال: («الحنَان الَّذي يُقبل على من أعرضَ عنهُ، والمَنَّان الَّذي يبدأ بالنَوال قبل السُّؤال»).

قال الخَطِيب: «بين عبد الوهاب [وبين علي][٥] في هذا الإسناد تسعة آباء، آخرهم أُكينة بن عبد الله، وهو [هـ/٢١٨/أ] السَّامعُ عليًّا»[٦] أخرجه في كتاب «الأبناء».

---

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٥١).
(٢) «محاسن الاصطلاح» (٥٤٢).
(٣) في [ح]: «التيمي».
(٤) سقط من [ح].
(٥) من [هـ].
(٦) «تاريخ بغداد» (١٢/ ٢٩٣).

. . . .

وروى بهذا الإسْنَاد في كتاب «اقتضاء العلم العمل» عن علي أيضًا: «هتفَ العلمُ بالعمل، فإن أجابه وإلَّا ارتحل»[(١)].

وأحسن من هذا ما وقع التَّسلسل فيه بأكثر من هذا العدد، فوقع لنا باثني عشر أبًا:

أخبرتني أُم هانئ بنت أبي الحسن الهوريني سماعًا عليها، أخبرنا أبو العبَّاس المَكِّي، أنا أبو سعيد العلائي (ح)[(٢)].

وأنبأني عاليًا شَيْخنا شيخ الإسْلام البُلْقِيني، عن خديجة بنت سلطان، قالا: أنا القاسم بن مُظفَّر، قال العلائي: [بقراءتي عليه، أنبأتنا][(٣)] كريمة بنت عبد الوهاب حُضُورًا، أنا القاسم بن الفَضْل الصَّيدلاني وغيره، أنا رِزْق الله بن عبد الوهَّاب التَّميمي: سمعتُ أبي أبا الفرج عبد الوهّاب يقول: سمعتُ أبي عبد العزيز يقول: [سمعتُ أبي الحارث][(٤)] يقول سمعت أبي أسَدًا يقول: [سمعتُ أبي اللَّيث يَقُول:][(٥)] سمعتُ أبي سُليمان يَقُول: سمعتُ أبي الأسْوَد يَقُول: سمعتُ أبي سُفْيان، يقول: سمعتُ أبي يزيد[(٦)] يقول: سمعتُ أبي أُكينة يقول: سمعتُ أبي الهَيْثم يقول: سمعتُ أبي عبد الله يقول: سمعتُ رَسُول الله ﷺ يقول: «ما اجْتمعَ قَوْمٌ على ذِكْرٍ، إلَّا حَفَّتهم المَلائكة وغَشيتهم الرَّحْمة».

قال العلائي: «هذا إسنادٌ غريب جدًّا، ورِزْقُ الله كان إمام الحنابلة [ظ/١٥٨/أ] في زَمَانه، من الكِبَار المَشْهورين، وأبوه أيضًا إمامٌ مَشْهور، ولكن جده عبد العزيز مُتكلم فيه على إمَامته، واشْتهر بوضع الحديث، وبَقِية آبائه مَجْهولون، لا ذِكْر لهم في شيء من الكُتب أصْلًا، وقد خبط فيهم عبد العزيز

---

(١) «اقتضاء العلم العمل» (٣٦).
(٢) سقط من [ظ]، و[ح].
(٣) من [ز] وفي [د]، و[ح]: «أبنا»، وفي [هـ]، و[ظ]: «أنتنا».
(٤) سقط من [ظ]، و[ح].
(٥) سقط من [ظ]، و[ح].
(٦) في [ز]: «زيدًا».

. . . .

أيضًا، فزاد [د/١٤٤/ب] [ز/١٢٤/أ] أبًا لأكينة، وهو الهيثم»(١).

قال العِرَاقي: «وأكثر ما وقع لنا التَّسلسل بأرْبَعة عَشَرَ أبًا من رِوَاية أبي مُحمَّد الحسن بن علي بن أبي طالب [بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن](٢) علي بن الحسن بن الحسين بن جعفر بن عبيد الله بن الحسين(٣) الأصغر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي عن آبائه مرفوعًا بأربعين حديثًا منها: «**المَجَالس بالأمَانة**» وفي الآباء من لا يعرف حاله»(٤).

فائدة [رواية المرأة عن أمها، عن جدتها]:

يلتحق برواية الرَّجُل عن أبيه عن جده، رواية المَرْأة عن أُمِّها عن جَدَّتها، وهو عزيزٌ جدًّا، ومن ذلك ما رواهُ أبو داود في «سننه» عن بُنْدار، ثنا عبد الحميد(٥) بن عبد الواحد، قال: [ح/١١٩/أ] حدَّثتني أم جَنُوب بنت نُمَيْلة، عن أُمِّها سُوَيْدَة بنت جابر، عن أُمِّها عَقِيلَة بنت أَسْمَر بن مُضَرِّس، عن أبيها أسمر بن مُضرِّس قال: أتيتُ النَّبي ﷺ فبايعتهُ فقال: «**مَنْ سبقَ إلى مَا لم يَسبق إليه مُسْلم فهو له**»(٦).



(١) «الشذا الفياح» (٢/٥٦٧)، و«التقييد والإيضاح» (٣٤٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٣٨٤)، نقلًا عن العلائى في كتابه «الوشي المعلم».

(٢) المثبت من «التقييد» و«شرح التبصرة» وهو الصواب، وفي النسخ الخطية: «الحسن بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن» وليس بشيء. والله أعلم.

(٣) في «شرح التبصرة»: «الحسن».

(٤) «التقييد والإيضاح» (٣٤٨، ٣٤٩)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٣٨٤).

(٥) في [ظ]، و[ح]: «العزيز».

(٦) «سنن أبي داود» [٣٠٧١]، والطبراني في «الكبير» (١/ ٢٨٠). قال الحافظ في «الإصابة» (١/ ٦٨): «بإسناد حسن».

النَّوعُ السَّادس والأَرْبَعُون

مَنْ اشْتَرَكَ فِي الرِّوايةِ عنهُ اثْنَانِ تَبَاعدَ ما بينَ وَفَاتَيهما

للخَطِيبِ فيهِ كِتَابٌ حسنٌ، ومن فَوَائده حَلاوة عُلوِّ الإسْنَاد، مِثَالهُ: محمَّد بن إسْحَاق السَّراج، روى عنهُ البُخَاري والخَفَّاف، وبين وفَاتَيْهما مئة وسَبْعٌ وثلاثُون سَنةً أو أكْثرُ، والزُّهري وزَكَريا بن دُويدٍ، عن مالك، وبَيْنهما كذلك.

(النوع السَادس والأَربَعُون): «السَّابق واللاحق»، وهو معرفة (من اشترك في الرَواية عنه اثنان، تباعد ما بين وفاتيهما).

(للخطيب فيه كتاب حسن) سمَّاه «السَّابق واللاحق».

(ومن فوائده حلاوة علو الاسناد) في القلوب وأن لا يظن سقوط الشيء من الإسناد.

(مثالهُ: مُحمَّد بن إسْحَاق السَراج، روى عنهُ البُخاري) في «تاريخه» (و) أبو الحسين[1] أحمد بن مُحمَّد (الخفَّاف) النيسابوري (وبين وفاتيهما مائة وسبع وثلاثون سَنَة أو أكثر) لأنَّ البُخَاري مات سَنَة ست وخمسين ومائتين، والخفَّاف مات سَنَة ثلاث، وقيلَ: أربع، وقيلَ: خمس وتسعين وثلاثمائة.

(والزُّهري وزكريا بن دُويد) رَوَيَا (عن مالك، وبينهما كذلك) فإن[2] الزُّهْري مات سَنَة أربع وعشرين ومائة، وزكريا حدَّث سَنَة نيف وستين ومائتين، ولا نعرف وقت وفاته.

---

(١) في [ظ]، و[ح]: «الحسن».

(٢) في [د]، و[ح]: «قال».

. . . .

قال العِرَاقي: «والتَّمثيل بزكريا سبق إليه الخَطِيب، ولا ينبغي أن يُمثل به؛ لأنَّه أحد [هـ/١١٩/أ] الكذَّابين الوضَّاعين، ولا نعرف سماعه من مالك، وإن حدَّث عنه فقد زاد وادَّعَى أنَّه سمع [ظ/١٥٨/ب] من حُميد الطَّويل، وروى عنه نُسخة موضوعة. فالصَّواب أنَّ آخر أصحاب مالك أحمد بن إسماعيل السَّهمي، ومات سَنَة تسع وخمسين(١) ومائتين، فبينه وبين الزُّهْري مائة وخمس وثلاثون سنة(٢)»(٣).

ومن أمثلة ذلك في المُتأخرين: أنَّ الفخر ابن(٤) البُخَاري سمع منه المُنْذري والصَّلاح بن أبي عُمر شيخ شيخنا، ومات المُنْذري سَنَة ست وخمسين وست مائة، والصَّلاح سَنَة ثمانين وسبع مائة.

والبُرْهان التَّنوخي شيخ شُيوخنا، سمع منه الذَّهَبي، وروى عنه فيما ذكر شيخ الإسلام أبو الفضل بن حجر، ومات سَنَة ثمان وأربعين وسبع مائة، وآخر أصحابه أبو العبَّاس الشَّاوي(٥) مات سَنَة أربع وثمانين وثمانمائة.

قال شيخ الإسلام: «وأكثر ما وقفنا عليه في ذلك مائة وخمسُون سَنَة، وذلك أنَّ أبا علي البَرَداني(٦)، سمع من السِّلَفِي حديثًا ورواهُ عنه [د/١٤٥/أ] ومات البَرَداني(٧) على رأس الخمسمائة. وآخر أصْحَاب السِّلَفي سبطه أبو القَاسم(٨) بن مَكِّي، مات سَنَة خمسين(٩) وستمائة»(١٠).

* * *

---

(١) في [ظ]: «وتسعين». (٢) من [ظ].
(٣) «التقييد والإيضاح» (٣٥٠)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٣٥٠، ٣٥١) وعزاه للمزي.
(٤) في [د]، و[ز]: «عن».
(٥) في [ز]: «المكاوي»، وفي [ظ]، و[ح]: «الشاذلي».
(٦) في [د]: «البردالي». (٧) من [ظ].
(٨) بعدها في [ظ]: «عبد الله» لكن سبط السِّلَفي اسمه: «عبد الرحمٰن بن مكي».
(٩) في [هـ]، و[ظ]، و[ح]: «خمس».
(١٠) «الغاية في شرح الهداية في علم الرواية» للسخاوي (٢٢٠).

النَّوعُ السَّابع والأرْبَعُون

مَنْ لم يَرْو عنهُ إلَّا واحدٌ

لمُسْلم فيه كِتَاب. مِثَالُه: وَهْبُ بن خَنْبَش.

وعَامرُ بن شَهْر، وعُروةُ بن مُضَرِّس، ومُحمَّد بن صَفْوان، ومُحمَّد بن صَيْفي، صَحَابيُّون لم يرو عنهُم غير الشَّعبي،

(**النَّوع السَّابع والأرْبَعُون**): معرفةُ [د/١٢٤/ب] الوحدان وهو (**من لم يرو عنه إلَّا واحد**).

ومن فوائده: مَعْرفة المَجْهُول إذا لم يكن صَحَابيًا، فلا يُقبل كما تقدَّم في النَّوع الثالث والعشرين[(١)].

(**لمُسْلم فيه كتاب**[(٢)]. **مثاله**) في الصَّحَابة: (**وهب بن خَنْبش**) بفتح المعجمة والموحدة، بينهما نونٌ سَاكنة، الطَّائي الكُوفي[(٣)].

قال ابن الصَّلاح: «وسمَّاه الحاكم[(٤)] وأبو نُعيم: هرمًا، وذلك خطأ»[(٥)].

وكذا وقع عند ابن ماجه[(٦)].

قال المِزِّي: «ومن قال «وهب» أكثر وأحفظ»[(٧)]. [ح/١١٩/ب]

(**وعامر بن شهر، وعُروة بن مُضرِّس،** [هـ/٢١٩/ب] **ومُحمَد بن صفوان**) الأنصاري (**ومُحمَد بن صَيْفِي**) الأنصاري، وليس بالذي قبله على الصَّحيح، هؤلاء (**صَحَابيون لم يرو عنهم غير الشَّعبي**).

قال العِرَاقي: «ما ذكره في عامر قاله مسلم[(٨)] وغيره، وفيه نظر، فإنَّ ابن

---

(١) (٤٨١).

(٢) اسمه: «المنفردات والوحدان».

(٣) «المنفردات والوحدان» (٥١).

(٤) «معرفة علوم الحديث» (١٥٨).

(٥) «المقدمة» (٥٥٢).

(٦) «سنن ابن ماجه» [٢٩٩٢].

(٧) «تهذيب الكمال» (١٢٨/٣١).

(٨) «المنفردات والوحدان» (٥٠).

وانفردَ قَيْس بن أبي حازم بالرِّواية عن أبيه، ودُكَيْن، والصُّنَابح بن الأعْسَر، ومِرْدَاس من الصَّحَابة.

عبَّاس روى عنه قِصَّة رواها سيف بن عُمر في «الردة»[1] قال: حدثنا طلحة الأعلم، عن عِكْرمة عن ابن عبَّاس قال: أوَّل من اعترض على الأسود العَنْسي وكابره عامر بن شهر الهمداني...»[2] إلى آخر كلامه.

وما قالهُ في عُروة قاله أيضًا ابن المَدِيني والحاكم[3] وليس كذلك، فقد روى عنه أيضًا ابن عمِّه حُميد الطَّائي. ذكره المِزِّي في «التهذيب»[4].

(**وانفرد قَيْس بن أبي حازم بالرِّواية عن** [ظ/١٥٩/أ] **أبيه**، و) عن (**دُكين**) بالكاف مُصغرًا، ابن سعد. ويقال: سعيد [بزيادة ياء، وقيل بالتصغير][5] الخثعمي، ويقال: المزني[6] (و) عن (**الصنابح بن الأعسر، ومرداس**) بن مالك الأسلمي (**من الصَّحَابة**).

قال العِرَاقي: «لم يَنْفرد عن الصُّنَابح، بل روى عنه أيضًا الحارث بن وَهْب، ذكره الطَّبراني»[7].

قُلتُ: لكن قال شيخ الإسلام: «إنَّه وهمٌ[8] والصَّواب أنَّ الَّذي روى عنه الحارثُ: الصُّنَابحيُّ التَّابعيُّ»[9] وسيأتي[10].

وقال المِزِّي: «روى عن مِرْداس أيضًا زياد بن عِلاقة»[11].

قال العِرَاقي: «والصَّواب خلافهُ، فإنَّما روى زياد عن مِرْداس بن عُروة صَحَابيٌّ آخر»[12].

---

(١) في [د]: «الدرة».
(٢) «التقييد والإيضاح» (٣٥٢).
(٣) «معرفة علوم الحديث» (١٥٨).
(٤) «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٣٦).
(٥) من [ظ].
(٦) من [ظ] وفي بقية النسخ: «المزي».
(٧) «التقييد والإيضاح» (٣٥٢).
(٨) في [ظ]: «وفقه»، وفي [ح]: «وقفه».
(٩) «تهذيب التهذيب» (٤/ ٣٨٤).
(١٠) (٨٧٨).
(١١) «تهذيب الكمال» (٢٧/ ٣٧٠).
(١٢) «التقييد والإيضاح» (٣٥٢).

ومِمَّن لم يرو عنهُ من الصَّحَابة إلَّا ابنه: المُسيبُ والدُ سَعيدٍ، ومُعاويةُ والدُ حكيم، وقُرَّة بن إياس والد مُعَاوية، وأبو لَيْلَى والد عبد الرَّحمٰن.

قال الحاكم: لم يُخْرجا في «الصَّحيحين» عن أحَدٍ من هَذَا القَبيل.

وغَلَّطُوه بإخراجهما حديث المُسيب أبي ....

(**ومِمَّن لم يرو عنه من الصَّحَابة إلَّا ابنه: المُسيب**) بن حَزْن القُرشي (**والد سعيد، ومعاوية**) بن حَيْدة (**والد حكيم**).

قال العِرَاقي: «بل روى عن مُعاوية أيضًا عُروةُ بن رُوَيم اللخمي، وحُميدُ المُزَني، ذكرهما المِزِّي[1]»[2].

(**وقُرَّة بن إياس والد معاوية**) (**وأبو ليلى**) الأنصاري (**والد عبد الرَّحمٰن**) وإن كان عدي بن ثابت أيضًا روى عنه، فلم يُدْركه كما قاله المِزِّي[3].

(**قال**) أبو عبد الله (**الحاكم**) في «المدخل»: [هـ/ ٢٢٠/أ] «(**لم يخرجا**) أي: الشَّيخان (**في «الصَّحيحين» عن أحد من هذا القَبِيل**) من الصَّحَابة»[4].

وتبعهُ على ذلك البَيْهقي فقال في «سننه»[5] عند ذكر بَهْز بن حَكيم عن أبيه عن جدِّه: «**ومن كتمها فإنَّا آخذُوها وشطر ماله...**» الحديث، ما نصه: «فأمَّا البُخَاري ومسلم فإنَّهما لم يُخرجاهُ، جريا على عادتهما في أنَّ الصَّحابي، أو التَّابعي، إذا لم يَكُن له إلَّا راو واحد لم يُخرجَا حديثه في «الصَّحيحين». [د/ ١٤٥/ب]

(**وغلَّطُوه**) في ذلك[6] ونُقض (**بإخراجهما حديث المسيب أبي**

---

(١) «تهذيب الكمال» (٢٨/ ١٧٢).
(٢) «التقييد والإيضاح» (٣٥٣).
(٣) «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٢٣٨).
(٤) «المدخل الي الإكليل» (٣٨).
(٥) «السنن الكبرى» للبيهقي (٤/ ١٠٥).
(٦) «شرح التبصرة» (٣٨٧) وذكر منهم محمد بن طاهر والحازمي. انظر: «شروط الأئمة =

سعيد في وفَاةِ أبي طَالب، وبإخْراج البُخَاري من حديث الحَسَن عن عَمرو بن تَغْلب، وقَيْس عن مِرْداس.

وبإخْرَاج مُسْلم حديث عبد الله بن الصَّامت عن رَافع بن عَمرو.

ونَظَائره في «الصَّحيحين» كثيرة، ....

سعيد في وفاة أبي طالب) مع أنَّه لا راوي له غير ابنه.

(**وبإخراج البُخَاري من حديث الحسن**) البصري (**عن عَمرو بن تَغْلب**) مرفوعًا: «**إني لأُعطي الرَّجُل والَّذي أدع أحب إليَّ...**»[(١)] ولم يرو عنه [غير الحسن، كما قاله مسلم في «الوحدان»[(٢)] وغيره[(٣)] وإن قال ابن عبد البر[(٤)] وابن أبي حاتم[(٥)]: «روى عنه][(٦)] الحكم بن الأعرج» فقد قال العِرَاقي: «لم أر لهُ رواية عنه في [ز/١٢٥/أ] شيء من طُرقِ الحديث»[(٧)].

(و) بإخراجه أيضًا حديث (**قيس**) بن أبي حازم (**عن مِرْداس**) الأسْلمي: «**يَذْهب الصَّالحُون الأوَّل فالأوَّل...**»[(٨)] ولا راوي له غير قيس كما تقدَّم تحريره.

(**وبإخراج مُسْلم حديث عبد الله بن الصَّامت عن رافع بن عَمرو**) الغِفَاري، ولا راوي[(٩)] له غيره. [ح/١٢٠/أ]

وقال العِرَاقي: «بل روى عنه ابنه عِمْران، كما قال [ظ/١٥٩/ب] المِزِّي[(١٠)] وأبو جبير[(١١)] مولى أخيه، كما في «جامع التِّرمذي»[(١٢)]»[(١٣)].

(**ونظائره في «الصَّحيحين» كثيرة**).

= الستة» (١٤)، و«شروط الأئمة الخمسة» (٣٣).

(١) «صحيح البخاري» [٧٥٣٥].

(٢) «المنفردات والوحدان» (٤٦).

(٣) الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (١٥٩).

(٤) «تهذيب التهذيب» (٨/٨).

(٥) «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٢٢).

(٦) سقط من [ز].

(٧) «شرح التبصرة» (٣٨٧).

(٨) «صحيح البخاري» [٦٤٣٤].

(٩) في [ح]: «أدري».

(١٠) «تهذيب الكمال» (٩/ ٢٩).

(١١) من [ز] وفي بقية النسخ: «أبو جسر» وانظر: «لسان الميزان» [٥٤٢٣].

(١٢) «جامع الترمذي» [١٢٨٨].

(١٣) «التقييد والإيضاح» (٣٥٤، ٣٥٥).

وقد تَقدَّم في النَّوع الثَّالث والعِشْرين.
وفي التَّابعين: أبو العُشَراء، لَمْ يرو عنهُ غير حمَّاد بن سَلَمة.
وتفرَّد الزُّهْري عن نَيِّف وعِشْرين من التَّابعين.
وعَمرو بن دِينَار عن جَمَاعة، وكذا يَحْيَى بن سعيد الأنْصَاري،

قال ابن الصَّلاح: «كإخراجه حديث أبي رِفَاعة العَدِوي، ولم يرو عنه غير حُميد بن هِلال العَدوي، وحديث الأغر المُزَني، ولم يرو عنه غير أبي بُرْدة»[١].

وقال العِرَاقي: «بل روى عن أبي رِفَاعة أيضًا صِلةُ بن أشيم العدوي[٢]، وعن الأغرِّ عبدُ الله بن عمر، ومعاويةُ بن قُرَّة»[٣].

(**وقد تقدَّم في النَّوع الثَّالث والعشرين**) شيء من هذا النَّوع[٤].

(و) مثاله [هـ/ ٢٢٠/ب] (**في التَّابعين: أبو العُشَراء**) الدَّارمي (**لم يرو عنه غير حمَّاد بن سلمة**).

قال العِرَاقي: «بل روى عنه يزيد[٥] بن أبي زياد، وعبد الله بن[٦]»[٧].

(**وتفرد الزُّهْري عن نيف وعِشْرين من التَّابعين**) لم يرو عنهم غيره، منهم فيما ذكره الحاكم[٨]: محمَّد بن أبي سُفْيان بن [جارية][٩] الثَّقفي، وعَمرو بن أبي سُفْيان بن العلاء الثَّقفي.

(و) تفرد (**عَمرو بن دينار عن جَمَاعة، وكذا يَحْيَى بن سعيد الأنصاري،**

---

(١) «المقدمة» (٥٥٥). (٢) «المعجم الكبير» للطبراني (٢/ ٥٩).
(٣) «التقييد والإيضاح» (٣٥٥). (٤) (٤٨١).
(٥) من [د] وفي بقية النسخ: «زياد».
(٦) كتب فوقها في [د]: «بيض له المصنف» وكتب في حاشية [هـ]: «كذا وُجد» وسقط من بقية النسخ. وفي «التقييد»: «وعبد الله بن محرر، كلاهما روى عنه حديث الزكاة، متابعين لحماد بن سلمة».
(٧) «التقييد والإيضاح» (٣٥٥). (٨) «معرفة علوم الحديث» (١٦٠).
(٩) في النسخ كلها: «حارثة» وقد نص عليه الحافظ ابن حجر فى«التقريب» [٥٩٢٠] فقال: «محمد بن أبي سفيان بن العلاء بن جارية، بالجيم، الثقفي...».

وأبو إسْحَاق السَّبيعي، وهِشَام بن عُرْوة، ومَالك، وغيرهم ﷺ.

وأبو إسحَاق السَبيعي، وهِشَام بن عُروة، ومالك وغيرهم ﷺ) تفرَّد كل منهم[(١)] بالرِّواية عن جَمَاعة لم يرو عنهم غيره.

قال الحاكم: «والَّذين تفرَّد عنهم مالك نحو عشرة من شُيوخ المدينة، منهم مِسْوَر بن رِفَاعة القُرَظي.

قال: وتفرَّد سُفْيان الثوري[(٢)] عن بِضْعة عشر شيخًا، منهم عبد الله بن شدَّاد اللَّيثي، وتفرَّد شُعْبة عن نحو ثلاثين شيخًا، منهم المُفضَّل بن فَضَالة»[(٣)].

* * *

(١) من [ظ] وفي بقية النسخ: «منهما».
(٢) سقط من [د]، و[ظ].
(٣) «معرفة علوم الحديث» (١٦٠، ١٦١).

النَّوعُ الثَّامن والأَرْبَعُون

مَعْرفة من ذُكِرَ بأسْمَاء أو صِفَات مُخْتلفة

هُو فُنٌّ عَويصٌ تمسُّ الحَاجة إليهِ، لمَعْرفة التَّدْليس، وصنَّف فيه عبد الغَني بن سعيد وغيرُه.

مِثَالهُ: مُحمَّد بن السَّائب الكَلْبي المُفَسِّر، وهُو أبو النَّضْر، المَرْوي عنهُ حديث تَميمٍ الدَّاري وعَدي، ....

(النَّوع الثَّامن والأَرْبَعُون: معرفة من ذُكر بأسماء أو صفات مُختلفة) من كُنَى، أو ألْقَاب، أو أنْسَاب، إمَّا من جَمَاعة من الرُّواة عنه، يعرفه كل واحد بغير ما عرفه الآخر، أو من راو واحد عنه، يعرفه مرَّة بهذا، ومرَّة بذاك، فيلتبس على من لا معرفة عنده، بل على كثير من أهل المعرفة والحفظ.

و(هو فنٌّ عويص) بمُهملة أوَّله وآخره؛ أي: صعب (تمسُّ الحاجة إليه، لمعرفة التدليس).

(وصنَّف فيه) الحافظ [د/١٤٦/أ] (عبد الغني بن سعيد) الأزدي كتابًا نافعًا سمَّاه «إيضاح الإشكال» وقفتُ عليه، وسأُلخص هاهُنا منهُ أمثلة (و) صنَّف (غيره) أيضًا كالخطيب.

* * *

(مثالهُ: محمَّد بن السَّائب الكَلْبي المُفسِّر) العَلَّامة في الأنساب، أحد الضعفاء (هو «أبو النَّضر»، المَرْوي عنه حديث تميم الدَّاري وعَدي) بن بَدَّاء في قِصَّتهما النازل فيها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ﴾ [المائدة: ١٠٦] [هـ/٢٢١/أ] الآية [ظ/١٦٠/أ] رواها عنه، عن باذان، عن ابن عبَّاس: ابن إسْحَاق، وهي كنيته[1].

---

(١) «جامع الترمذي» [٣٠٥٩].

وهو حمَاد بن السَائب رَاوي: «ذَكَاةُ كُل مَسْكٍ دِبَاغه». وهُو أبو سَعِيد الَّذي رَوى عَنهُ عَطيَّةُ التَّفْسير.

ومثلُهُ سَالم الرَّاوي عن أبي هُرَيرة وأبي سَعِيد وعَائشة، وهو سالم أبو عبد الله المَدَني، وسَالم مَوْلَى مالك بن أوْس، ....

(وهو حماد بن السَائب راوي) حديث: («ذَكَاة كل مَسْك) بفتح الميم؛ أي: جِلْد (دباغه») رواه عنه، عن إسْحَاق بن عبد الله بن الحارث، عن ابن عبَّاس: أبو أُسَامة حمَّاد بن أُسَامة، وسمَّاه حمَّادًا أخذًا من مُحمَّد[1]، وقد غلط فيه حمزة بن مُحمَّد الكِنَاني الحافظ والنَّسائي.

(وهو أبو سعيد الذي روى عنه عطية) العَوْفي[2] (التفسير) وكنَّاهُ بذلك [ز/١٢٥/ب] ليُوهم النَّاس أنَّه إنَّما يروي عن أبي سعيد الخُدْري.

وهو أبو هِشَام الَّذي روى عنه القاسم بن الوليد الهمداني، عن أبي صالح، عن ابن عبَّاس حديث: «لما نزلت» ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ﴾ [الأنعام: ٦٥] الحديث. كنَّاه بابنه هِشَام.

وهو [ح/١٢٠/ب] مُحمَّد بن السائب بن بشر، الَّذي روى عنه ابن إسْحَاق أيضًا[3].

* * *

(ومثلهُ سالم الرَّاوي عن أبي هُرَيرة وأبي سعيد) الخُدْري (وعائشة) وسعد بن أبي وقَّاص وعُثمان بن عفَّان.

(وهو سالم أبو عبد الله المدني).

(و) هو (سالم مولى مالك بن أوس) بن الحَدَثان النَّصْرِي.

---

(١) «المستدرك» [٧٢٣٥]، و«الأسماء والكنى» للدولابي (١/ ٣٢٠).
(٢) في [د]: «العولي».
(٣) «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٣٥٤ ـ ٣٥٩).

وسَالم مَوْلى شَدَّاد بن الهَادِ، وسَالم مَوْلى النَّضريين، وسَالم مَوْلى المَهْري، وسَالم سَبَلان، وسَالم أبو عبد الله الدَّوْسي، وسَالم مَوْلى دَوْس، وأبو عبد الله مَوْلَى شَدَّاد.

(و) هو (**سالم مولى شَدَاد بن الهَاد**) النَّصري[١] الَّذي روى عنهُ أبو سَلَمة بن عبد الرَّحمٰن ونُعيم المُجْمِر.

(و) هو (**سالم مولى النَضرِيين**) [بالمهملة والنون، الذي روى عنه سعيد المقبري][٢].

(و) هو (**سالم مولى المَهري**)[٣] الَّذي روى عنه عبد الله بن يزيد الهُذَلي.

(و) هو (**سالم سَبَلان**) بفتح المهملة والموحدة، الَّذي روى عنه عمران بن بشير.

(و) هو (**سالم أبو عبد الله الدَوسي**) الَّذي روى عنه يحيى بن أبي كثير.

(و) هو (**سالم مولى دوس**) الَّذي روى عنه يحيى أيضًا.

(و) هو (**أبو عبد الله مولى شدَاد**) الَّذي روى عنه محمَّد بن عبد الرَّحمٰن، وأبو الأسود.

وهو أبو عبد الله الَّذي روى عنه [بُكَير الأشج[٤]][٥].

ومثلهُ محمَّد بن أبي قَيْس الشَّامي المَصْلُوب في الزَّنْدقة، كان يضع الحديث قال [هـ/٢٢١/ب] ابن الجَوْزي: «دُلِّس اسمه على خمسين وجهًا»[٦].

---

(١) في [هـ]: «النضر»، وفي [ظ]: «المقصري».
(٢) من [ز].
(٣) في [د]، و[هـ]: «المقبري».
(٤) في [ز]، و[هـ]، و[ح]: «بكير بن الأشج».
(٥) «موضح أوهام الجمع والتفريق» (١/ ٢٨٩ ـ ٢٩٤).
(٦) «الضعفاء والمتروكين» (٣/ ٦٥).

واستَعملَ الخَطِيب كثيرًا مِنْ هَذَا في شُيُوخه.

وقال عبد الله بن أحمد بن سَوَادة: «قلبُوا اسمه على مائة اسم وزيادة، قد جمعتها في كتاب»(١) انتهى.

فقيل فيه: محمَّد بن سعيد، وقيلَ: محمَّد مولى بني هاشم، وقيلَ: محمَّد بن أبي قيس، وقيلَ: مُحمَّد بن الطبري، وقيلَ: مُحمَّد بن حسَّان، وقيلَ: أبو عبد الرَّحمٰن الشَّامي، وقيلَ: مُحمَّد الأسدي(٢)، وقيلَ: مُحمَّد بن سعيد بن حسَّان بن قيس، وقيلَ: مُحمَّد بن سعيد الأسدي، وقيلَ: أبو عبد الله الأسدي، وقيلَ: مُحمَّد بن أبي حسَّان، وقيلَ: مُحمَّد بن أبي سهل، وقيلَ: مُحمَّد الشَّامي، وقيلَ: مُحمَّد بن أبي زينب(٣)، وقيلَ: مُحمَّد بن أبي زكريا، وقيلَ: مُحمَّد بن أبي الحسن، وقيلَ: مُحمَّد بن أبي سعيد، وقيلَ: أبو قيس [ظ/١٦٠/ب] الدِّمشقي، وقيلَ: عبد الرَّحمٰن، [د/١٤٦/ب] وقيلَ: عبد الكريم على معنى التعبد لله، وقيلَ غير ذلك(٤).

[وزعم](٥) العُقَيلي أنَّه عبد الرَّحمٰن بن أبي شُمَيْلة، ووهَّموه(٦).

* * *

(**واستعمل الخَطِيب كثيرًا من هذا في شُيوخه**) فيروي في كتبه عن أبي القاسم الأزهري، وعن عُبيد الله بن أبي الفتح الفارسي، وعن عُبيد الله بن أحمد بن عُثْمان الصَّيرفي، والكل واحد.

وتبعَ الخَطِيبَ في ذلك المُحدِّثون خُصوصًا المُتأخِّرين، وآخرهم شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حَجَر. نعم، لم أرَ العِرَاقي في أماليه يصنع شيئًا من ذلك.

---

(١) «الضعفاء والمتروكين» (٣/ ٦٥)، و«ميزان الاعتدال» (٥/ ٩).
(٢) في [ز]، و[هـ]: «الأردني».   (٣) في [ظ]: «ذئب».
(٤) «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٣٤٣ ـ ٣٤٩).
(٥) في [ظ]، و[ح]: «وقيل زعم».
(٦) «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٢٠)، و«تهذيب الكمال» (٢٥/ ٢٦٧)، و«ميزان الاعتدال» (٥/ ٩).

النَّوعُ التَّاسع والأرْبَعُون

مَعْرِفَة المُفْرداتِ

وهُو فَنٌّ حَسَنٌ يُوجدُ في أوَاخِرَ الأبْوابِ، وأُفرِدَ بالتَّصْنيف، وهُو أقْسَام:

الأوَّل: في الأسْمَاء.

فمن الصَّحَابة: أجْمَدُ ـ بالجيم ـ بن عُجَيَان، كسُفيان، وقيلَ: كعُليان.

(النَّوع التاسع والأرْبَعُون: معرفة المفردات) من الأسماء والكنى والألقاب، في الصَّحَابة والرُّواة والعُلماء.

(وهو فنٌّ حسن يُوجد في أواخر الأبواب) من الكتب المُصنَّفة في الرِّجَال، بعد أن يذكروا الأسماء المُشتركة.

(وأُفرد بالتصنيف) أفردهُ البَرْديجي، واستدركَ عليه أبو عبد الله بن بُكَيْر[1] مواضعَ ليست بمفاريد، وأُخَر ألقابًا لا أسماء، كالأجلح[2].

(وهو أقسام): [ز/١٢٦/أ]

(الأوَّل: في الأسماء، فمن [هـ/٢٢٢/أ] الصَّحَابة: أجمد بالجيم) وضبطه القاضي أبو بكر ابن العربي بالحاء المهملة، فوهم (ابنُ عُجْيَان) بضم المُهْملة وسُكون الجيم وتحتية (كسُفيان، وقيل:) بالضم والفتح والتَّشديد (كَعُلَيَّان) همداني شهد فتح مصر، قال ابن يُونس: «لا أعلم له رواية»[3].

* * *

(١) في [د]، و[ز]، و[ح]: «بكر».
(٢) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣٩٠).
(٣) «أسد الغابة» (١/ ٨٢).

جُبَيب، بضم الجيم، سَنْدر، شَكَل، بفتحهما، صُدَيّ أبو أُمَامة، صُنَابِح بن الأَعْسَر.

(جُبيب) بن الحارث (**بضم الجيم**) وموحدتين.

وغلط ابن شاهين فجعله بالخاء المُعجمة(١).

وغلط بعضهم فجعله بالرَّاء آخره(٢). [ح/١٢١/أ]

(سَنْدر) بفتح المُهملتين، بينهما نُون ساكنة، الخَصِيّ، مولى زِنْبَاع الجُذَامي، نزل مصر، ويُكنى أبا الأسْود، وأبا عبد الله، باسم ابنه، وظنَّ بعضهم أنهما اثنان.

فاعْتُرض على ابن الصَّلاح في دعوى أنَّه فرد، وليس كذلك، كما قال العِرَاقي(٣).

(شَكَل، **بفتحهما**) ابن حُميد العَبْسي، من رهط حُذيفة، نزل الكُوفة، روى حديثه أصحاب «السنن»(٤).

(صُدَيّ) بالضم والفتح والتشديد، ابن عَجْلان (**أبو أمامة**) البَاهلي.

(صُنابِح) بالضم، آخره مُهملة (**ابن الأَعْسَر**) البَجَلي الأحمسي.

قال العِرَاقي: «وقد اعتُرض بأنَّ أبا نُعيم ذكر في الصَّحَابة آخر اسمه صُنَابح، والجواب(٥) أنَّه بعد أن ذكره قال: «هو عندي المُتقدِّم(٦)»(٧).

تَنْبِيهٌ [تمييز «الصنابح» عن «الصنابحي»]:

قال ابن عبد البر: «ليسَ الصُّنَابِح هذا الصُّنَابِحي الَّذي روى عن أبي بكر؛ لأنَّ هذا اسم وذاك نسب، وهذا صحابي وذاك تابعي، وهذا كوفي وذاك

---

(١) «أسد الغابة» (٢/ ١٤٧)، و«الإصابة» (٢/ ٣٧٨).
(٢) «الإصابة» (١/ ٤٥٩).
(٣) «التقييد والإيضاح» (٣٦٢، ٣٦٣).
(٤) «سنن أبي دواد» [١٥٥١]، و«جامع الترمذي» [٣٤٩٢]، و«السنن الكبرى» للنسائي [٧٨٢٦].
(٥) في [د]: «والصواب».
(٦) «معرفة الصحابة» (٣/ ١٥٢٢).
(٧) «التقييد والإيضاح» (٣٦٣).

كَلَدة، بفتحهما، ابنُ حَنْبل، وَابِصَةُ بن مَعْبد، نُبَيْشة الخَيْر، شَمْغُون أبو رَيْحَانة، بالشّين والغين

[ظ/١٦١/أ] شامي»[١].

وقال شيخ الإسلام في «الإصابة»: «قيل في كل منهما: «صُنَابِح وصُنَابِحي» لكن الصَّواب في ابن الأعْسر «صُنابح» وفي الآخر «صُنابحي» ويظهر الفرق بينهما بالرُّواة عنهما، فحيث جاءت الرِّواية عن قيس بن أبي حازم عنه، فهو ابن الأَعْسَر، وهو الصحابي، وحديثه موصول، وحيث جاءت عن غير قيس عنه، فهو الصُّنابحي، وهو التَّابعي، وحديثه مُرسل»[٢].

قلت: أضبط من هذا أنَّ الصُّنَابح[٣] لم يرو غير حديثين، فيما ذكر ابن البَرْقِي[٤]. وزاد الطَّبراني ثالثًا من رِوَاية الحارث بن وهب عنه[٥] وغُلِّط فيه بأنَّه الصُّنابحي.

(كَلَدة، بفتحهما، ابن حَنْبَل) بلفظ جدِّ الإمام أحمد.

(وابِصَة) بكسر الموحدة ومهملة (ابن معبد).

(نُبَيْشَة الخير) بضم النُّون، وفتح الموحدة، وسكون التحتية، ومعجمة.

قال العِرَاقي: «وليس فردًا، ففي الصَّحَابة نُبيشة غيره، المذكور في حديث الحج[٦] ونُبيشة بن أبي سُلْمَى[٧] رجل روى عنه رُشَيد أبو مَوْهب، ذكره ابن أبي حاتم[٨]»[٩].

(شَمْغُون[١٠]) بن يزيد القُرَظي (أبو رَيْحانة. بالشين والغين

(١) «الاستيعاب» (٢/ ٧٤٠).
(٢) «الإصابة» (٣/ ٤٤٧).
(٣) في [ظ]: «الصنابحي».
(٤) في [ز]: «البرني»، وفي [ظ]: «الزقي»، وفي [ح]: «الرقي».
(٥) «المعجم الكبير» (٨/ ٨٠).
(٦) «سنن الدارقطني» (٢/ ٢٦٨)، و«سنن البيهقي» (٤/ ٣٣٧).
(٧) في [ظ]: «سلمان»، وفي «التقييد»: «السلمي»، وفي «الجرح والتعديل»: «سلمة».
(٨) «الجرح والتعديل» (٨/ ٥٠٦).
(٩) «التقييد والإيضاح» (٣٦٤، ٣٦٥).
(١٠) في [ظ]، و[ح]: «شمعون».

المُعْجَمتين، ويُقَال بالعين المُهْملة.

هُبَيبٌ، مُصَغَّر بالمُوَحَّدة المُكَرَّرة، ابن مُغْفِل، بإسكان المُعجمة، لُبَيّ باللام كأُبَيّ، ابن لَبَا، كعَصَا.

ومن غير الصَّحَابة: أوْسَطُ بن عَمْرو، تَدُوم بفتح المُثنَّاة من فوق، وقيلَ: من تحتٍ، وبضمِّ الدَّال، جِيلانُ بِكَسْرِ الجيم،

(**المُعجمتين، ويُقال بالعين المُهْملة**) مع إعجام الشين.

وبذلك جزمَ ابن الصَّلاح أولًا، ثمَّ حكى الثَّاني بصيغة «يقال» وقال: «إن ابن يُونس صحَّحه»(١).

وحكى فيه [هـ/٢٢٢/ب] شيخ الإسلام في «الإصابة» قولًا ثالثًا: «أنَّه بالمُهملتين، وأنَّه «أزدي» ويقال: «أنصاري» ويقال: «قُرشي» ويقال فيه: «أسْدِي» بِسُكُون [السين](٢) المُهملة.

قال شيخ الإسلام: «والأَسْد لُغة في الأَزْد، والأنصار كلهم [د/١٤٧/أ] من الأَزْد، ولعله حالف بعض قُريش، فتجتمع الأقوال، نزل الشَّام، وله خمسة أحاديث»(٣).

(**هُبيب، مصغر بالموحدة المُكررة، ابن مُغْفِل، بإسكان المعجمة**) وضم الميم وكسر الفاء، الغِفَاري.

(**لُبَيّ** [ز/١٢٦/ب] **باللام**) أوله، مصغر (**كأُبَيّ**) بن كعب، وغلط ابن قانع(٤) فسماه «أُبيًّا» (**ابن لَبَا**) بالفتح والتخفيف (**كعصا**) من بني أسد.

(**ومن غير الصَّحَابة: أوسط بن عَمرو**) البجلي تابعي.

(**تَدُوم، بفتح المثناة من فوق، وقيلَ: من تحت، وبضم الدَّال**) ابن صُبْح الكَلاعي.

(**جِيلان، بكسر الجيم**) ابن فَرْوة.

---

(١) «المقدمة» (٥٦٤).
(٢) من [هـ].
(٣) «الإصابة» (٢/١٥٦).
(٤) «معجم الصحابة» (١/٨).

أبو الجَلدِ بفتحهما، الدُجَين بالجيم مُصغَّر.

زِرُّ بن حُبَيش، ....

(أبو الجَلَد، بفتحهما) الأخباري.

(الدُّجَين، بالجيم، مُصغَّر) ابن ثابت، أبو الغُصْن.

قال ابن الصَّلاح: «قيل إنَّه جُحا المعروف، والأصح أنَّه غيره»[(١)].

وعلى الأوَّل [ظ/١٦١/ب] مَشَى الشِّيرازي في «الألقاب»[(٢)] [ح/١٢١/ب] ورواه عن ابن مَعِين[(٣)]، واختار ما صحَّحه ابن حبان[(٤)] وابن عَدي وقال: «قد روى عنه ابن المُبَارك، ووكيع، ومسلم بن إبْرَاهيم [وغيرهم][(٥)] وهؤلاء أعلم [بالله من أن يرووا][(٦)] عن جُحَا»[(٧)].

وما ذُكر من أنَّه فرد قاله أيضًا البُخَاري[(٨)] وابن أبي حاتم[(٩)] وغيرهما، وهو دُجين العُريني الَّذي حدَّث عنهُ ابن المُبَارك[(١٠)].

(زِرُّ بن حُبَيش) التَّابعي الكبير.

قال العِرَاقي: «في عَدِّه في الأفراد نظر، فإنَّهم[(١١)] غير واحد يُسمَّون هكذا، منهم: زِرّ بن عبد الله الفُقَيمي، صحابي، ذكرهُ أبو مُوسى المَدِيني،

---

(١) «المقدمة» (٥٦٤).

(٢) حكاه العراقي في «التقييد والإيضاح» (٣٦١).

(٣) أورد ابن عدي هذا القول عن ابن معين وعقب عليه بقوله: «وهذه الحكاية عن يحيى أن الدجين هذا هو جحا أخطأ عليه من حكاها عنه؛ لأن يحيى أعلم بالرجال من أن يقول هذا...». «الكامل» (٣/ ٥٨٤).

(٤) «المجروحين» (١/ ٣٦٠).

(٥) سقط من [د]، و[ز]، وفي [هـ]: «وغيره».

(٦) في [ظ]: «بالذين يروون».

(٧) «الكامل» لابن عدي (٣/ ٥٨٤).

(٨) «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٥٧).

(٩) «الجرح والتعديل» (٣/ ٤٤٤).

(١٠) جزم بذلك ابن عدى في «الكامل» (٣/ ٥٨٦)، وانظر ما قاله العراقي في ذلك في «التقييد والإيضاح» (٣٦١).

(١١) في [هـ]: «فلهم».

سُعَير بن الخِمْسِ، [قُرْدَان]، مُسْتمر بن الرَّيان، . . . .

وابن فَتْحُون، والطَّبري[١]. وزِرّ بن أَرْبَد بن قَيْس، ابن أخي لَبِيد بن ربيعة. وزر بن مُحمَّد الثعلبي[٢]، شاعران ذكرهما ابن ماكولا[٣]»[٤].

قال العِرَاقي: «ولا يردان[٥] على ابن الصَّلاح [هـ/٢٢٣/أ] لأنَّه ترجم النَّوع للصحابة والرُّواة والعُلماء، فخرَّجَ الشُّعراء الَّذين لا صُحْبة لهم، فيرد عليه الأوَّل فقط»[٦].

(سُعَير) مُصغَّر بمُهملتين (ابن الخِمْس) بكسر المُعْجمة وسُكُون الميم ومُهملة.

قال ابن الصَّلاح: «انفرد في اسمه واسم أبيه»[٧].

وقال العِرَاقي: «لم يَنْفرد في اسمه، ففي الصَّحَابة: سُعير بن عَدَّاء[٨] البَكَّائي، ذكرهُ ابن فتحُون، وسُعير بن سَوَادة العَامري، ذكره ابن مَنْده وأبو نُعيم[٩]»[١٠].

قلتُ: وسُعَير بن خفاف[١١] التَّميمي، ذكره سيف في «الفُتوح» وأنَّهُ كان عاملًا للنَّبي ﷺ على بُطُون تميم[١٢] وأقرَّهُ أبو بكر، اسْتدركه [شيخ الإسلام في «الإصابة»[١٣].

([قُرْدَان])[١٤] بالضم، وهذا مزيد على ابن الصَّلاح.

(مُسْتَمِرّ) بصيغة الفاعل من استَمَرَّ (ابن الرَّيان) تابعي رأى أنسًا.

---

(١) «تاريخ الطبري» (٤/ ٨٦).
(٢) في [د]، و[ز]: «التغلبي».
(٣) «الإكمال» (٤/ ١٨٣).
(٤) «التقييد والإيضاح» (٣٦٢).
(٥) في [ظ]: «يرد».
(٦) «التقييد والإيضاح» (٣٦٢).
(٧) «المقدمة» (٥٦٤).
(٨) في [ظ]: «عدي».
(٩) «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٣/ ١٤٥١).
(١٠) «التقييد والإيضاح» (٣٦٢).
(١١) من [ز]، وفي [د] ونسخة على [هـ]، و[ح]: «فتان»، وفي [ظ]: «خفاق». وانظر: «الإصابة».
(١٢) في [د]: «عنهم».
(١٣) «الإصابة» (٢/ ٥٣).
(١٤) كذا هو في جميع النسخ، ولعل الصواب: «وُرْدَان». والله أعلم.

عَزْوان، بفتح المُهْملة وإسْكان الزَّاي.

نَوْف البِكَاليُ، بكسر المُوحَّدة وتخفيف الكاف، وغلبَ على ألسنتهم الفَتْح والتَّشديد، ضُرَيب بن نُقَير بن سُمَير،

قال العِرَاقي: «وليس فردًا، فلهم المُستَمِرُّ النَّاجي، والد إبْرَاهيم، روى له ابن ماجه حديثًا[1]، وكلاهما بصري»[2].

(**عَزْوان، بفتح المُهْملة، وإسْكان الزاي**) بن زيد[3] الرَّقَاشي تابعي.

وقد اعتُرض هذا بأمرين:

أحدهُمَا: «أنَّه لا يُعرف له رِوَاية، وإنَّما روى عن أنس شيئًا من قوله».

الثَّاني: «أنَّ لهم عزوان آخر لم يُنسب».

وأُجيب بأنَّ ابن ماكولا بعد أن ذكره قال: «لعلَّه الأوَّل»[4].

(**نَوْف**) بالفتح والسُّكون، ابن فَضَالة (**البِكَالي، بكسر الموحدة وتخفيف الكاف، وغلب على ألسنتهم الفتح والتشديد**) والصَّواب الأوَّل، ونسبته إلى بني بِكَال بن دُعْمي، [ظ/١٦٢/أ] بطن من حِمْيَر، وهو ابن امرأة كعب الأحبار وقيل: ابن أخيه.

قال العِرَاقي: «وليسَ فردًا، بل لهم [د/١٤٧/ب] نوف بن عبد الله، رَوَى عن علي بن أبي طالب، وعنهُ سالم بن أبي حَفْصة وفَرْقد السَّبخي، وذكره ابن حبَّان في «الثقات[5]»[6].

(**ضُريب**) بالمُعجمة والرَّاء (**بن نُقَير[7] بن سُمير[8]**) الثَّلاثة [هـ/٢٢٣/ب]

---

(١) «سنن ابن ماجه» [٢٢٣٤].
(٢) «التقييد والإيضاح» (٣٦٤).
(٣) من [د] وفي بقية النسخ: «يزيد». وانظر: «الجرح والتعديل» (٧/ ٤٠)، و«توضيح المشتبه» (٦/ ٤٢٤).
(٤) «الإكمال» (٧/ ١٨).
(٥) «الثقات» (٥/ ٤٨٣).
(٦) «التقييد والإيضاح» (٣٦٥، ٣٦٦).
(٧) في [د]، و[ز]، و[ح]: «نفير».
(٨) من [ظ]، وفي [هـ]: «شهير» وفي [د]، و[ز]، و[ح]: «شمير».

مصغرات، ونُقَير بالقاف، وقيلَ: بالفاء، وقيلَ: نفيل بالفَاء واللام، هَمَذَانُ بريدُ عُمر بن الخَطَّاب ﷺ بالمُعْجمة وفتح الميم، كالبَلْدة، وقيلَ: بالمُهملة وإسْكَان الميم كالقَبِيلة.

القِسْمُ الثَّاني: الكُنَى: أبُو العُبَيدين، بالتَّثنية والتَّصْغير، اسمهُ مُعَاوية بن سَبْرَة. أبو العُشَراء أُسَامةُ، وقيلَ غيرُ ذلكَ. أبو المُدِلَّة، بكسر المُهْملة وفتح اللام المُشدَّدة، لم يُعرف اسمهُ، وانفردَ أبو نُعَيم بتسميته عُبيد الله بن عبد الله. ....

(**مُصَغَرَاتٌ**[1]، **ونُقَير**) والده (**بالقاف، وقيلَ: بالفاء، وقيلَ: نفيل، بالفاء واللام**). [ز/١٢٧/أ]

(**هَمَذان، بريد عُمر بن الخَطَّاب** ﷺ، **بالمعجمة وفتح الميم، كالبَلْدة، وقيلَ بالمهملة وإسكان الميم كالقبيلة**).

* * *

(**القسم الثَّاني: الكُنَى: أبو العُبَيدين، بالتثنية والتَّصغير، اسمه مُعَاوية بن سبرة**) من أصحاب ابن مَسْعُود، له حديثان أو ثلاثة.

(**أبو العُشَراء**) الدَّارمي اسمه (**أسامة**) بن مالك بن قِهْطم، بكسر القاف [ح/١٢٢/أ] فيما ذكر ابن الصَّلاح في النَّوع الخامس والأربعين أنَّه الأشهر.

(**وقيلَ غير ذلك**) فقيل: «يَسَار بن بكر بن مَسْعُود» وقيلَ: «عُطَارد بن بكر» وقيلَ: «ابن برز» براء ساكنة، وقيلَ: مفتوحة، ثمَّ زاي»[2].

(**أبو المُدلَّة، بكسر المهملة**[3] **وفتح اللام المُشدَّدة، لم يعرف اسمه، وانفرد أبو نعيم بتسميته عُبيد الله بن عبد الله**) كذا قال ابن الصَّلاح أيضًا[4].

---

(١) في [ظ]: «مصغرون».
(٢) «الثقات» لابن حبان (٥/٥٦)، و«تهذيب التهذيب» (١٢/١٨٦).
(٣) في [هـ]: «الميم».
(٤) «المقدمة» (٥٦٧).

أَبُو مُرَايةَ، بالمُثنَّاة من تحت وضمِّ الميم وتخفيف الرَّاء، اسمهُ عبد الله بن عَمْرو. أبو مُعَيْد مُصغَّر، حفصُ بن غَيْلان.

القِسْمُ الثَّالث: الألقابُ: سَفِينةُ مَوْلَى رَسُول الله ﷺ مِهْرَان، وقيلَ غيرهُ. مِنْدل، بكسرِ الميم عن الخَطِيب وغيره، ويقولونه بفتحها،

قال العِرَاقي: «وليس كذلك، بل سمَّاه كذلك ابن حبَّان في «الثِّقات» وقال أبو أحمد الحاكم: «هو أخو سعيد بن يسار» وأخطأ إنَّما ذاكَ «أبو مُزَرِّد» وهو أيضًا فرد، واسمهُ عبد الرَّحمٰن بن يَسَار»[1].

قال ابن الصَّلاح في أبي المُدِلَّة: «روى عنه الأعمش وابن عُيَينة وجماعة»[2].

قال العِرَاقي: «وهو وهمٌ عَجِيب، فلم يرو عنه واحد منهم أصلًا، بل انفردَ عنهُ أبو مُجَاهد سعد الطَّائي، كما صرَّح به ابن المَدِيني، ولا أعلمُ في ذلك خلافًا بين أهل الحديث»[3].

(أبو مُرَاية، بالمُثناة من تحت وضم الميم وتخفيف الرَّاء، اسمه عبد الله بن عَمرو) تابعي، روى عنه قَتَادة.

(أبو مُعَيْد، مصغَّر) مخفَّف الياء (حفص بن غَيْلان) الهمداني، روى عن مكحول وغيره.

* * *

(القسم الثَّالث: الألقاب: سَفِينة مولى رَسُول الله ﷺ) لقب فرد، اسمه (مِهْران) بالكسر (وقيلَ غيره) وسيأتي [هـ/٢٢٤/أ] [ظ/١٦٢/ب] في النَّوع الآتي، وسبب تلقيبه سفينة أنَّه حمل متاعًا كثيرًا لرفقته في الغزو، فقال له النَّبي ﷺ: **«أنتَ سَفينة»**[4].

(مِنْدَل، بكسر الميم عن الخَطِيب وغيره، ويَقُولونه بفتحها).

---

(١) «التقييد والإيضاح» (٣٦٧).
(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (٥٦٧).
(٣) «التقييد والإيضاح» (٣٦٦).
(٤) «المسند» (٥/ ٢٢٠).

اسمهُ عَمرو. سُحْنُون، بضم السِّين وفتحها، عبد السَّلام. مُطَيَّن، ومُشْكدَانه، وآخَرُون.

قال الحافظ أبو الفضل ابن ناصر: «وهو الصَّواب» نقلهُ العِرَاقي في نكته[1] (اسمه عَمرو) بن علي.

(سُحنُون بضم السين وفتحها، عبد السلام) بن سعيد التنوخي القيرواني، صاحب «المُدَوَّنة».

(مُطَيَّن) مُصغَّر، الحَضْرمي.

(ومُشْكَدَانه) بضم الميم وسُكُون المعجمة وفتح الكاف والمهملة وبعد الألف نون (وآخرُون).

تَنْبِيهٌ [ينبغي أن يزاد هنا قسم رابع في الأنساب]:

ينبغي أن يُزاد في هذا قِسْمٌ رابع في الأنساب.

* * *

---

(١) «التقييد والإيضاح» (٣٦٧).

النَّوعُ الخَمْسُون
الأسْمَاء والكُنَى

(النوع الخمسون: الأسماء والكنى).

أي: مَعْرفة أسْمَاء من اشْتهر بكنيته، وكُنَى من اشتهر باسمهِ.

ويَنْبغي العِنَاية بذلك، لئلا يُذكر مرَّة الرَّاوي باسمه، ومرَّة بكنيته، فيظنهما من لا معرفة له رَجُلين، وربَّما ذُكر بهما معًا، فيُتوهَّم رَجُلين.

كالحديث الَّذي رواه الحاكم من رِوَاية أبي يُوسف، عن أبي حنيفة، [د/١٤٨/أ] عن موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شَدَّاد، عن أبي الوليد، عن جابر مرفوعًا: «**مَنْ صَلَّى خلفَ الإمام، فإنَّ قِرَاءتَهُ لهُ قِرَاءة**».

قال الحاكم: «عبد الله بن شدَّاد هو أبو الوليد، بيَّنه ابن المَدِيني.

قال الحاكم: ومن تَهَاون بمعرفة الأسَامي أورثهُ مثل هذا الوهم»[١].

قال العِرَاقي: «وربَّما وقع عكس ذلك، كحديث أبي أُسَامة عن حمَّاد بن السَّائب السَّابق، أخرجه النَّسَائي [ز/١٢٦/ب] وقال: «عن أبي أُسامة [ح/١٢٢/ب] حمَّاد بن السَّائب[٢]» وإنَّما هو عن حمَّاد، فأسقط «عن» وخفي عليه أنَّ الصَّواب: «عن أبي أُسامة حمَّاد بن أُسَامة[٣]».

قال: ولقد بَلَغني عن بعض من دَرَس في الحديث أنَّه أرادَ الكشف عن ترجمة أبي الزِّناد، فلم يهتد إلى موضعه مِن كُتب الأسْمَاء، لعدم مَعْرفته باسمه»[٤].

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (١٧٨). (٢) في [ظ]: «أسامة».
(٣) «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢/ ٣٥٨).
(٤) «شرح التبصرة» (٣٩٢).

صَنَّفَ فيهِ ابن المَدِيني، ثمَّ مُسْلم، ثمَّ النَّسَائي، ثمَّ الحَاكم أبو أحمد، ثمَّ ابن مَنْده وغيرهم.

والمُرَاد منهُ بَيَانُ أسْمَاء ذَوي الكُنَى. ومُصَنِّفهُ يُبوِّب على حُروفِ في الكُنَى.

وهو أقْسَامٌ: الأوَّل: من سُمِّيَ بالكُنْية، لا اسْمَ لهُ غيرُهَا.

وهُو ضَرْبَان: مَنْ لهُ كُنيةٌ.

قال المُصنِّف: (صنَّف فيه) [هـ/ ٢٢٤/ب] أي: في هذا النَّوع جماعة، منهم: علي (ابن المَدِيني، ثمَّ مسلم) بن الحجَّاج (ثمَّ النَّسَائي، ثمَّ الحاكم أبو أحمد) وهو غير أبي عبد الله صاحب «علوم الحديث» و«المستدرك» (ثمَّ ابن منده، وغيرهم) كأبي بشر الدُّولابي.

قال العِرَاقي: «وكتاب أبي أحمد أجل تصانيف هذا النَّوع، فإنَّه يذكر فيه من عرف اسمهُ ومن لم يعرف اسمه [ظ/١٦٣/أ] [وكتاب مسلم والنَّسائي لم يذكرفيه إلَّا من عرف اسمه»[(١)].

(والمراد منه بيان أسماء ذوي الكُنَى، ومُصنَّفه يُبوِّب) تصنيفه (على حُروف) المُعجم (في الكُنَى) ويذكر أسماء أصحابها، فيذكر في حرف الهمزة أبا إسْحَاق، وفي البَاء أبا بِشْر ونحوها.

* * *

(وهو أقْسَام) تِسْعة ابتكرها ابن الصَّلاح:

(**الأوَّل: من سُمِّي بالكُنية، لا اسمَ لهُ غيرها، وهو ضَرْبان: من له كنية**) أُخرى زيادة على الاسم.

قال ابن الصَّلاح: «فصار كأنَّ للكنية كنية» قال: «وذلك ظريف عجيب»[(٢)].

---

(١) «شرح التبصرة» (٣٩٢).
(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (٥٧١).

كأبي بَكْر بن عبد الرَّحمٰن، أحد الفُقَهاء السَّبْعة، اسمهُ أبو بَكْر، وكُنْيتهُ أبو عبد الرَّحمٰن، ومِثْلهُ أبو بَكْر بن مُحمَّد بن عَمرو بن حَزْم، كُنْيتهُ أبو مُحمَّد. قال الخَطِيب: لا نَظِير لَهُما. وقيلَ: لا كُنْية لابن حَزْم.

الثَّاني: مَنْ لا كُنْيةَ لهُ، كأبي بِلال عن شَرِيكٍ، وكأبي حَصِين بفتح الحَاء، عن أبي حَاتم الرَّازي.

(كأبي بكر بن عبد الرَّحمٰن) بن الحارث بن هِشَام المخزومي (أحد الفُقهاء السبعة) بالمدينة (اسمهُ أبو بكر، وكنيته أبو عبد الرحمٰن).

قال العِرَاقي: «هذا قولٌ ضعيف، رواه البُخَاري في «التاريخ» عن سُمَيٍّ مولى أبي بكر، وفيه قولان آخران:

أحدهما: أنَّ اسمهُ مُحمَّد، وأبو بكر كنيته، وبه جزم البُخَاري.

والثَّاني: أنَّ اسمه كُنيته، وهو الصَّحيح، وبه جزم ابن أبي حاتم وابن حبَّان، وقال المِزِّي: إنَّه الصَّحيح»[(١)].

(ومثلهُ أبو بكر بن مُحمَّد بن عَمرو بن حزم) الأنصاري (كُنيته أبو مُحمَّد، قال الخَطِيب: لا نظير لهما) في ذلك.

(وقيلَ: لا كُنية لابن حزم) غير الكنية الَّتي هي اسمه.

(الثَّاني) من الضَّربين (من لا كنية له) غير الكُنية الَّتي هي اسمه (كأبي بلال) الأشْعري الرَّاوي (عن شريك).

(وكأبي حَصِين بفتح الحاء) ابن يحيى بن سليمان الرازي الرَّاوي [هـ/٢٢٥/أ] ([عن أبي حاتم][(٢)] الرَّازي) قال كل منهما: «اسمي وكنيتي واحد»[(٣)].

---

(١) «التقييد والإيضاح» (٣٦٩).

(٢) الصواب: «عنه أبو حاتم» قال ابن الصلاح (٥٧٢): «روى عنه جماعة، منهم أبو حاتم الرازي» وأبو حاتم مذكور في مصادر التخريج في الرواة عن أبي حصين، وصرّح بذلك ابن كثير في الباعث الحثيث فقال: «شيخ أبي حاتم وغيره».

(٣) «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٥٠، ٣٦٤)، و«مقدمة ابن الصلاح» (٥٧٢)، و«شرح التبصرة» (٣٩٣).

القِسْم الثَّاني: من عُرِفَ بِكُنيتِهِ، ولم يُعْرف أَلَهُ اسْمٌ أم لا؟ كأبي أنَاسٍ، بالنُّون، صَحَابي، وأبي مُوَيْهبة، مولى رَسُول الله ﷺ، وأبي شَيْبةَ الخُدْري، وأبي الأبْيَض عن أنَسٍ، وأبي بَكْر بن نَافع مَوْلى ابن عُمر، وأبي النَّجِيب بالنُّون المَفْتوحة، وقيلَ: بالتَّاء المَضْمُومة،

وكذا قال أبو بكر بن عيَّاش المقرئ: «ليس لي اسم غير أبي بكر»(١).

* * *

(القِسْم [الثَّاني](٢): من عُرِف بكنيته، ولم يُعرف أله اسم) ولكن لم نقف عليه (أم لا) اسم له أصلًا (كأبي أنَاسٍ، بالنُّون صحابي) كِنَاني، ويقال: دِيْلِيّ.

(وأبي مُويهبة مولى رَسُول الله ﷺ).

(وأبي شيبة الخُدْري) الَّذي مات في حصار القُسْطنطينية.

(وأبي الأبيض) التَّابعي الرَّاوي (عن أنس) بن مالك.

وقال العِرَاقي: «[د/١٤٨/ب] سمَّاه ابن أبي حاتم في «الكُنَى»، وفي «الجرح والتعديل» في الأسماء: عيسى، لكن أعادهُ في آخره في الكُنَى الَّذين لا يُعرف أسماؤهم» وقال: «سمعتُ أبي يقول: سئل أبو زُرْعَة عن أبي الأبيض؛ فقال: لا نعرف [ح/١٢٣/أ] اسمه»(٣).

قال ابن عساكر: «ولعلَّ ابن أبي حاتم وجد في بعض رواياته «أبو الأبيض عبسي» فتصحَّف عليه بـ«عيسى»»(٤).

(وأبي بكر بن نَافع مَوْلَى ابن عُمر).

(وأبي [ظ/١٦٣/ب] النَّجيب، بالنُّون المفتوحة. وقيلَ [ز/١٢٨/أ] بالتاء) الفوقية (المضمومة).

---

(١) «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٤٩)، و«مقدمة ابن الصلاح» (٥٧٢)، و«شرح التبصرة» (٣٩٣).
(٢) في [ز]، [ظ]: «الثالث».
(٣) «التقييد والإيضاح» (٣٧٠).
(٤) «تاريخ دمشق» (٧٠/ ٦).

وأبي حَرِيز ـ بالحَاء والزَّاي ـ المَوْقِفي، والمَوقِف مَحلَّة بِمصْر.

القِسْمُ الثَّالث: من لُقِّب بكُنْيةٍ ولهُ غيرهَا اسمٌ وكُنْيةٌ، كأبي تُرَاب عليِّ بن أبي طَالبِ أبي الحَسَن، وأبي الزِّنَاد عبد الله بن ذَكْوان أبي عبد الرَّحمٰن، وأبي الرِّجَال مُحمَّد بن عبد الرَّحمٰن أبي عبد الرَّحمٰن، وأبي تُمَيلة يَحْيى بن وَاضِح، وأبي الآذَان الحافظ عُمر بن إبْرَاهيم أبي بَكْر، ....

قال ابن الصَّلاح: «مولى عبد الله بن عَمرو بن العاص»[1].

وقال العِرَاقي: «بل مولى عبد الله بن سَعْد بن أبي سَرْح بلا خِلاف. قال: وقد جزم ابن ماكُولا بأنَّ اسمهُ «ظُليم» وحَكَاهُ قبلهُ ابن يُونس»[2].

([وأبي][3] حَرِيز بالحاء) المفتوحة والرَّاء المكسورة (والزَّاي) آخره (المَوقِفي) بفتح الميم وسُكون الواو وكسر القاف ثمَّ فاء (والموقف محلة بمصر)[4].

* * *

(القسم الثَّالث: من لُقِّب بكنية[5] وله غيرها اسم وكنية، كأبي تُراب علي بن أبي طالب) [اسمًا (أبي الحسن][6]) كنيةً[7]، لقَّبه بذلك النَّبي ﷺ حيث قال له: «**قُمْ أبا تُراب**»[8] وكان نائمًا عليه.

(وأبي الزِّناد عبد الله بن ذكوان أبي عبد الرَّحمٰن).

(وأبي الرِّجال مُحمَّد بن عبد الرَّحمٰن [هـ/٢٢٥/ب] أبي عبد الرَّحمٰن) لُقِّب بذلك؛ لأنَّه كان له عشرة أولاد رجال.

(وأبي تُميلة) بضم الفوقية مُصغَّر (يحيى بن واضح) أبي محمد (وأبي الآذان) بالمد، جمع أُذن (الحافظ عُمر بن إبْرَاهيم أبي بكر) لُقِّب به؛ لأنَّه كان كبير الأُذنين.

---

(١) «المقدمة» (٥٧٣).

(٢) «التقييد والإيضاح» (٣٧٠).

(٣) في [ظ]، و[ح]: «وابن».

(٤) «الأنساب» للسمعاني (٥/٤٠٩).

(٥) في [ظ]، و[ح]: «بكنيته».

(٦) بدلها في [ظ]: «اسم أبي الحسين».

(٧) في [هـ]: «كنيته».

(٨) «صحيح البخاري» [٤٤١، ٦٢٨٠].

وأبي الشَّيْخ الحَافظ عبد الله بن مُحمَّد أبي مُحمَّد، وأبي حَازم العَبْدُويِّ عُمر بن أحمد أبي حَفْص.

الرَّابع: من لَهُ كُنْيتان أو أكْثرُ، كابن جُرَير أبي الوَليد وأبي خَالد، ومنصُور الفرَاوي أبي بَكْر وأبي الفَتْح وأبي القَاسم.

الخَامسُ: من اخْتُلفَ في كُنيته، كأُسَامة بن زَيْد أبي زَيْد، وقيلَ: أبو مُحمَّد، وقيلَ: أبو عبد الله، وقيلَ: أبو خَارجة، وخلائق لا يُحْصونَ، وبعضهم كالَّذي قبله.

(وأبي الشَّيْخ الحافظ عبد الله بن مُحمَّد) بن حيَّان [بفتح الحاء المهملة، والياء التحتية المشددة][1] الأصبهاني (أبي مُحمَّد).

(وأبي حازم العبدُوي)[2] بضم الدال، نسبة إلى «عبدويه» جد (عُمر بن أحمد أبي حفص).

* * *

القسم (الرَابع: من له كُنيتان أو أكثر كابن جرير؛ أبي الوليد وأبي خالد. ومنصور الفَرَاوي) شيخ ابن الصَّلاح (أبي بكر وأبي الفتح وأبي القاسم) وكان يُقال له: ذو الكُنَى.

القسم (الخامس: من اخْتُلف في كُنيته) دون اسمه، وقد ألَّف فيه عبد الله بن عطاء الهروي مُؤلفًا.

(كأُسامة بن زَيْد) الحِبّ (أبي زيد، وقيلَ: أبو مُحمَّد، وقيلَ أبو عبد الله، وقيلَ: أبو خَارجة).

(وخَلائق لا يُحْصون) كأُبي بن كَعْب أبو المُنْذر، وقيلَ: أبو الطُّفيل.

(وبعضهم كالَّذي قبله) عبارة ابن الصَّلاح: «وفي بعض من ذُكر في هذا القسم من هو في نفس الأمر مُلْتحقٌ بالَّذي قبله»[3].

---

(١) من [ظ] وسقط من بقية النسخ.

(٢) في [هـ]: «العبدوني». وراجع في ضبطها: «الإكمال» حاشية (١/ ٥٣٢)، «وتوضيح المشتبه» (٦/ ١١١).

(٣) «المقدمة» (٥٧٧).

السَّادسُ: من عُرفت كُنيتهُ واخْتُلفَ في اسْمِهِ، كأبي بُصْرة الغِفَاريِّ، حُمَيلٌ بضمِّ المُهْملة على الأصح، وقيلَ: بجيم مَفْتُوحة، وأبي جُحَيفة وَهْب، وقيلَ: وَهْب الله، وأبي هُرَيرة عبد الرَّحمٰن بن صَخْر، على الأصح من ثَلاثينَ قولًا، ....

القسم (السَادس: من عُرفت كُنيته، واختُلفَ في اسمه. كأبي بُصْرة الغِفَاري) بلفظ البلد.

(حُميل، بضم المُهملة) مُصغَّرًا (على الأصح، وقيلَ بجيم مفتوحة) مُكبرًا.

(وأبي جُحيفة وَهْب، [ظ/١٦٤/أ] وقيلَ: وَهْب الله).

(وأبي هُرَيرة عبد الرَّحمٰن بن صَخْر، على الأصح من ثلاثين قولًا) في اسمه واسم أبيه، وهذا قول ابن إسْحَاق، وصحَّحه أبو أحمد الحاكم في «الكنى»(١) والرَّافعي في «التذنيب»(٢) وآخرون.

ونقله المُصنِّف في «تهذيب الأسماء» عن البُخَاري والمُحقِّقين والأكثرين(٣).

روى الحاكم في «المستدرك» من [د/١٤٩/أ] طريق ابن إسْحَاق قال: [هـ/١/٢٢٦أ] حدَّثني بعض أصحابي، عن أبي هُرَيرة قال: كان اسمي في الجَاهلية عَبْد شَمْس [بن صخر](٤) فسُميت في الإسْلام عبد الرَّحمٰن(٥).

وقيلَ: اسْمهُ عُمير بن عامر، قاله: هِشَام بن الكلبي(٦)، وخليفة بن

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (٥٧٨).
(٢) في [ز] وفي [ظ]: «التهذيب». و«التذنيب» من متعلقات «الوجيز» في الفروع لأبي القاسم الرافعي، انظر: «كشف الظنون» (١/ ٣٩٤).
(٣) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢٧٠). (٤) سقط من [د].
(٥) «المستدرك» [٦١٩٧].
(٦) «تاريخ دمشق» (٧١/ ٢٣٠)، و«تهذيب الكمال» (٣٤/ ٣٦٦)، و«سير أعلام النبلاء» (٢/ ٥٧٨)، و«الإصابة» (٤/ ٢٠٢).

وهو أوَّل مَكْني بهَا.

خيَّاط(١)، وصحَّحهُ الشَّرف الدِّمياطي أعلم [ح/١٢٣/ب] المُتأخِّرين بالأنساب(٢).

وقيلَ: عبد الرَّحمٰن بن غنم، وقيلَ: عبد الله بن عائذ، وقيلَ: عبد الله بن عامر، وقيلَ: عبد الله بن عَمرو، وقيلَ: سُكين بن وذمة(٣)، وقيلَ: سُكين بن هانئ، وقيلَ: سُكين بن مَلْ، وقيلَ: سُكين بن صخر، وقيلَ: عامر بن عبد شمس، وقيلَ: عامر بن عُمير، وقيلَ: برير(٤) بن عشرقة، وقيلَ: [عبد تميم](٥) [ز/١٢٨/ب] وقيلَ: عبد شمس، وقيلَ: غنم، وقيلَ: عُبيد بن غنم، وقيلَ: عَمرو بن غنم، وقيلَ: عَمرو بن عامر، وقيلَ: سعيد بن الحارث.

هذه عِشْرون قولًا اقتصر على حكايتها الحافظ جمال الدِّين المِزِّي(٦).

وقال القُطب الحلبي: «اجتمع لنا(٧) في اسمه واسم أبيه نحو أربعين قولًا مذكُورة بالسَّند في ترجمته في «تاريخ» ابن عَسَاكر(٨)»(٩).

(**وهو أوَّل مَكْنيّ بها**) رُوي عنه: إنَّما كُنيت بأبي هُرَيرة؛ لأني وجدتُ أولاد هرة وحشية، فحملتها في كُمِّي، فقيل: ما هذه؟ فقلتُ: هِرَّة. قيل: فأنت أبو هُرَيرة(١٠).

قيلَ: وكان يُكنى قبلها أبا الأسود(١١).

وقال ابن سَعْد في «الطبقات»(١٢) أخبرنا روح بن عُبَادة، ثنا أُسامة بن

---

(١) «طبقات خليفة» (١١٤).
(٢) «شرح التبصرة» (٣٩٥).
(٣) في [ز]: «دومة»، وفي [ظ]: «رزمة» والمثبت موافق لما في «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٣٦٦).
(٤) في [هـ]: «بريد»، وفي [ظ]: «أربز»، وكتب في حاشيتها: «في نسخة بدير».
(٥) في [ز]: «عبد تيم» وفي المصادر التي ترجمت لأبي هريرة: «عبد نهم».
(٦) «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٣٦٦).
(٧) من [ظ].
(٨) «تاريخ دمشق» (٧١/ ٢٢٥ ـ ٢٣٢).
(٩) «الإصابة» (٤/ ٢٠٤).
(١٠) «المستدرك» [٦١٩٧].
(١١) «تاريخ دمشق» (٧١/ ٢٢٥ ـ ٢٣٢).
(١٢) «الطبقات» (٤/ ٣٢٩).

وأبي بُرْدة بن أبي مُوسَى. قال الجمهُور: عامر، وقال ابن مَعِين: الحَارث، وأبي بَكْر بن عَيَّاش المقرئ فيه نَحْو أحَدَ عَشَرَ، قولًا قيل: أصَحُّها شُعْبة، وقيلَ: أصَحُّها اسمهُ كُنْيته.

القسم السَّابع: من اخْتُلف فيهما، كسَفِينة مولَى رَسُول الله ﷺ قيل: عُمَير، وقيلَ: صَالح، وقيلَ: مِهْران ....

زيد، عن عبد الله بن رافع، قال: قلتُ لأبي هُرَيرة: لِمَ كَنَوك أبا هُرَيرة؟ قال: كانت لي هُرَيرة صغيرة، فكنت إذا كان الليل وضعتها في شجرة، فإذا أصبحت أخذتها، فلعبتُ بها، فكنَّوني: أبا هُرَيرة.

(**وأبي بُرْدة بن أبي مُوسى**) الأشعَري (**قال الجمهور:**)[1] اسمهُ (**عَامر، وقال**) يَحْيى (**ابن معين: الحارث**).

(**وأبي بَكْر بن عَيَّاش المُقرئ، فيه نحو أحد عشر قولًا. قيلَ: أصحها** [هـ/٢٢٦/ب] **شُعْبة**).

عِبَارةُ ابن الصَّلاح: «قال ابن عبد البر: إن صحَّ له اسم فهو شُعْبة لا غير، وهو الَّذي صحَّحه أبو زُرْعَة»[2].

(**وقيلَ: أصحها اسمهُ كُنيته**) قال ابن عبد البر: «وهذا أصح إن شاء الله تعالى؛ لأنَّه رُوي عنه أنَّه قال: مَا لي اسمٌ غير أبي بكر»[3] وصحَّحه المِزِّي[4].

وقيلَ: اسمهُ مُحمَّد. وقيلَ: عبد الله. وقيلَ: سالم. وقيلَ رُؤبة. وقيلَ: مُسلم. وقيلَ: خِدَاش. وقيلَ: حَمَّاد. وقيلَ: حبيب. وقيلَ: مُطرِّف.

(**القسم السَّابع: من اخْتُلف فيهما**) أي: اسمه وكُنيته معًا (**كسَفِينة مولى رَسُول ﷺ قيل**): اسمه (**عُمير، وقيلَ: صالح،** [ظ/١٦٤/ب] **وقيلَ: مهران**) وقيلَ: بجران، وقيلَ: رومان، وقيلَ: قيس، وقيلَ: شَنْبَة، بفتح

---

(١) في [ز]: «قاله الجوهري».
(٢) «المقدمة» (٥٧٨).
(٣) «المقدمة» (٥٧٨).
(٤) «تهذيب الكمال» (٣٣/ ١٣٠).

أبو عبد الرَّحمٰن، وقيلَ: أبو البَخْتري.

الثَّامن: من عُرِفَ بالاثنين، كآباء عبد الله أصحَاب المَذَاهب: سُفْيان الثَّوري، ومَالك، ومُحمَّد بن إدريس الشَّافعي، وأحمد بن حَنْبل.

القسم التَّاسع: من اشْتُهر بها مع العِلْم باسْمِهِ، كأبي ....

المعجمة والموحدة بينها نون ساكنة، وقيلَ: سَنبة، بالمهملة، وقيلَ: طهمان، وقيلَ: مروان، وقيلَ: ذكوان، وقيلَ: كيسان، وقيلَ: سُليمان، وقيلَ: أيمن، وقيلَ: أحمر، وقيلَ: رَبَاح، وقيلَ: مفلح، وقيلَ: مرقنة[١]، وقيلَ: معقب[٢]، وقيلَ: عبس، وقيلَ: عيسى.

فهذه اثنان وعشرون قولًا، حكاها شيخ الإسلام في «الإصابة»[٣] إلَّا القول الثَّاني.

وكُنيتهُ (**أبو عبد الرَّحمٰن، وقيلَ: أبو البختري**).

* * *

القسم (**الثَّامن: من عُرف بالاثنين**) ولم نختلف في واحد منهما (**كآباء**[٤] **عبد الله أصحَاب المَذَاهب: سُفْيان الثَّوري، ومالك، ومحمَّد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن حنبل**) وكأبي حَنيفة النُّعْمان بن ثابت وغيرهم ممن لا يُحصى.

ومن الصَّحَابة: الخُلفاء الأرْبَعة: أبو بَكْر [د/١٤٩/ب] عبد الله، وأبو حفص عمر، وأبو عَمرو عُثمان، وأبو الحسن علي.

(**القسم التَّاسع: من اشتهرَ بها**) أي: بكُنيته (**مع العلم باسمه، كأبي**

---

(١) في [ز]: «مرقة»، وفي [هـ]: «رفعه»، وفي [ظ]: «مرقبة»، وذكر في حاشيتها: «مرقة»، وفي [ح]: «مرقبة».

(٢) غيرمقروءة في [ز]، وفي [هـ]: «متعب»، وفي [ظ]: «مبعث»، وذكر في حاشيتها: «وفي نسخة صعب»، وفي [ح]: «مبعث».

(٣) «الإصابة» (٢/٥٨).

(٤) في [هـ]: «كأبي».

إدْريس الخَوْلاني عائذ الله.

إدريس الخولاني عائذ الله) بالمعجمة (ابن عبد الله) وكأبي إسْحَاق [هـ/ ٢٢٧/أ] السَّبيعي عَمرو، وأبي الضُّحى مسلم.

قال [ح/ ١٢٤/أ] ابن الصَّلاح: «ولابن عبد البر فيه تأليف مليح، فيمن بعد الصَّحَابة منهم»(١).

* * *

---

(١) «المقدمة» (٥٧٩).

النَّوعُ الحادي والخَمْسُون

مَعْرفةُ كنى المَعْرُوفين بالأسْمَاء

مِنْ شَأنهِ أنْ يُبَوَّب على الأسْمَاء، فممن يُكْنَى بأبي مُحمَّد من الصَّحَابة رَضِي الله تعالَى عَنْهُم: طَلْحة، وعبد الرَّحمٰن بن عَوْف، والحَسَن بن عليّ، وثَابت بن قَيْس، ....

(النَّوع الحادي والخَمْسُون معرفة كنى المعروفين بالأسماء).

قال ابن الصَّلاح: «وهذا من وجه ضد النَّوع الَّذي قبله، ومن وجه آخر يصلح أن يجعل قسمًا من أقْسَام ذلك، من حيث كونه قسمًا من أقسام أصحاب [ز/١٢٩/أ] الكُنى، وألَّف فيه ابن حبَّان»(١) انتهى.

وعلى الاصطلاح الثَّاني مَشَى ابن جماعة في «المنهل الروي» فعدَّ أقسامه عشرة(٢).

وتبعه العِرَاقي قال: «لأنَّ الَّذين صنَّفوا في الكنى جمعوا النَّوعين معًا»(٣).

وعلى الأوَّل قال المُصنِّف كابن الصَّلاح: **(من شأنه أن يبوب على الأسماء)** ثمَّ يُبين كُنَاها بخلاف ذلك.

(فممن يُكنى بأبي مُحمَّد من الصَحَابة رضي الله تعالى عنهم: طلحة) بن عُبيد الله **(وعبد الرَّحمٰن بن عوف، والحسن بن علي، وثابت بن قيس)** بن الشَّمَّاس، فيما جزمَ به ابن مَنْده(٤)، ورجَّحه ابن عبد البر(٥)،

---

(١) «المقدمة» (٥٨٠).
(٢) «المنهل الروى» (١١٦، ١١٧).
(٣) «شرح التبصرة» (٣٩٣).
(٤) «الشذا الفياح» (٢/٦٠٧)، و«التقييد والإيضاح» (٣٧٤).
(٥) «الاستيعاب» (٢/١٩٢).

وكَعْب بن عُجْرة، والأشْعَث بن قَيْس، وعبد الله بن جَعْفر، وابن عَمرو، وابن بُحَينة، وغيرهم.

وقيلَ: كُنيته أبو عبد الرَّحمٰن، ورجَّحه ابن حبَّان والمِزِّي(١).

فعلى هذا هو من أمثلة القِسْم الخامس السابق.

(**وكعب بن عُجْرة، والأشعث بن قيس، وعبد الله بن جعفر**) بن أبي طالب.

قال العِرَاقي: «في هذا نظر، فإن المعروف أن كُنيته أبو جعفر، وبذلك كنَّاهُ البُخَاري في «التاريخ»، وحكاهُ عن ابن الزُّبَير وابن إسْحَاق(٢) [ظ/١٦٥/أ] وتبعهُ ابن أبي حاتم(٣) والنَّسائي، وابن حبَّان(٤) والطَّبراني(٥) وابن مَنْده، وابن عبد البر(٦).

قال: وكأنَّ ابن الصَّلاح اغترَّ بما وقع في «الكُنى» للنَّسائي في حرف الميم: «أبو مُحمَّد عبد الله بن جعفر» ثمَّ روى بإسناده أنَّ الوليد بن عبد الملك قال لعبد الله بن جعفر: يا أبا مُحمَّد. مع أنَّه أعاده في حرف الجيم، فذكره أبا جعفر.

قال: وابن الزُّبَير أعرف بعبد الله من الوليد [هـ/٢٢٧/ب] إن كان النَّسَائي أراد بالمذكور أولاً(٧) ابن أبي طالب، وهو الظاهر، وإن أراد به غيره فلا مخالفة(٨)»(٩).

(و) عبد الله (**بن عمرو**) بن العاص (و) عبد الله (**ابن**(١٠) **بُحينة وغيرهم**).

* * *

---

(١) «الثقات» لابن حبان» (٣/ ٤٣)، و«تهذيب الكمال» (٤/ ٣٦٩).
(٢) «التاريخ الكبير» (٥/ ٧).
(٣) «الجرح والتعديل» (٥/ ٢١).
(٤) «الثقات» (٣/ ٢٠٧).
(٥) في [هـ]: «الطبري».
(٦) «الاستيعاب» (١/ ٢٦٥).
(٧) في [د]: «أولاد».
(٨) في [د]، و[هـ]، و[ح]: «يخالفه».
(٩) «التقييد والإيضاح» (٣٧٥).
(١٠) في [د]، و[هـ]، و[ز]: «أبي».

وبأبي عبد الله: الزُّبَير، والحُسَين، وسَلْمان، وحُذيفة، وعَمرو بن العَاص، وغيرهم.

(و) مِمَّن يكنى (بأبي عبد الله) من الصَّحابة: (الزُّبَير) بن العوَّام (والحسين) بن علي (وسَلْمان) الفارسي (وحذيفة) بن اليَمَان (وعَمرو بن العاص، وغيرهم).

وعدَّ منهم ابن الصَّلاح: «عُمَارة بن حَزْم»[(١)].

قال العِرَاقي: «وفيه نظر، فلم أرَ أحدًا ذكر له كنية»[(٢)].

و: «عُثمان بن حنيف».

قال: «وتبع في ذلك ابن حبَّان، والمشهور أنَّ كنيته أبو عَمرو، ولم يذكر المِزِّي غيرها»[(٣)].

و: «المُغيرة بن شُعْبة».

قال: «وتبع في ذلك البُخَاري وابن حبَّان وابن أبي حاتم، والمشهور أنَّ كُنيته أبو عيسى، كذا جزمَ به النَّسَائي وأبو أحمد [د/١٥٠/أ] الحاكم»[(٤)].

و: «مَعْقِل بن يَسَار وعَمرو بن عامر، المُزَنِيَّيْن».

قال: «وفيهما نظر، فالمَشْهُور أنَّ كُنْية معقل: أبو علي، وبه قال الجمهور، علي أن ابن المَدِيني، وخليفة، والعِجْلِي، وابن مَنْده، والبُخَاري، وابن أبي حاتم، وابن حِبَّان، والنَّسائي، زاد العجلي: ولا نعلم أحدًا في الصَّحَابة يُكنى أبا علي غيره»[(٥)].

قال العِرَاقي: «بلى، قيس بن عاصم وطَلْق بن علي يُكْنَيان بذلك، كما جزمَ به النَّسَائي.

---

(١) «المقدمة» (٥٨١). (٢) «التقييد والإيضاح» (٣٧٥).

(٣) «التقييد والإيضاح» (٣٧٦) وفيه: «ولم يذكر المزى في التهذيب له كنية» وفي «تهذيب الكمال» (١٩/٣٥٨) أن كنيته: «أبو عمرو».

(٤) «التقييد والإيضاح» (٣٧٦). (٥) «التقييد والإيضاح» (٣٧٦، ٣٧٧).

وبأبي عبد الرَحمٰن: ابن مَسْعُود، ومُعَاذ بن جبل، وزَيْد بن الخَطَّاب، وابن عُمر، ومُعَاوية بن أبي سُفْيان، وغَيْرهُم، وفي بعضهم خِلافٌ.

قال: وأمَّا عَمرو بن عامر [ح/١٢٤/ب] ففي الصَّحَابة اثنان فقط.

أحدهما: ابن ربيعة بن هَوْذَة، أحد بني عامر بن صعصعة، ليس مُزَنيًّا، ولا يكنى أبا عبد الله.

والثَّاني: ابن مالك بن خنساء المازني، أحد بني مازن بن النجّار، يُكنى أبا داود، ذكره ابن منده، وسمَّاه ابنُ إسْحَاق عُميرًا، وهو الصَّواب، فليس بعمرو، ولا مُزَني، بل مَازِني، ولا يُكنى أبا عبد الله.

قال: والظَّاهر: أنَّ ما ذكرهُ ابن الصَّلاح سَبْق قلم، وإنَّما هو عَمرو بن عوف [المُزَني][1] فإنَّه يُكنى بذلك»[2].

* * *

(و) مِمَّن [هـ/٢٢٨/أ] يكنى (**بأبي عبد الرَحمٰن**) من الصَّحَابة: عبد الله (**ابن مسعود، ومُعاذ بن جبل، وزيد بن الخَطَّاب**) أخو عُمر، وقِيلَ: كُنيته أبو عبد الله. [(و) عبد الله][3] [ظ/١٦٥/ب] (**ابن عُمر**، [ز/١٢٩/ب] **ومُعاوية بن أبي سُفْيان وغيرهم**).

(**وفي بعضهم**) أي: المَذْكورين في هذا النَّوع (**خلاف**) كما تقدَّم في ثابت بن قيس، وعَمرو بن العاص، وزيد بن الخَطَّاب.

قال العِرَاقي: «واللائق بهؤلاء أن يُذكرُوا في القِسْم الخامس»[4].

* * *

---

(١) كذا في النسخ كلها، وفي «التقييد والإيضاح»: «المدني». وانظر: «أسد الغابة» (٢/ ٣٦١)، و«الإصابة» (٣/ ٩).

(٢) «التقييد والإيضاح» (٣٧٦ ـ ٣٧٧).

(٣) سقط من [د]، و[ز].

(٤) «التقييد والإيضاح» (٣٧٨).

النَّوعُ الثَّاني والخَمْسُون

الألْقَاب

وهِيَ كثيرةٌ، ومَنْ لا يعرفُهَا قَدْ يَظُنُّها أسَامِيَ، فيَجْعل مَنْ ذُكِرَ باسْمِهِ في مَوْضع، وبِلَقَبه في آخَرَ شَخْصين، وألَّف فيه جَماعةٌ.

ومَا كَرِههُ المُلَقَّب لا يَجُوز، ومَا لا فيَجُوز، ....

(**النَّوع الثَّاني والخَمْسُون: الألقاب**).

أي: معرفة ألقاب المُحدِّثين ومن يُذكر معهم، كما ذكره ابن الصَّلاح (**وهي كثيرة، ومن لا يعرفها قد يظُنها أسامي، فيجعل من ذُكر باسمه في موضع، وبلقبه في آخر شَخْصين**) كما وقعَ ذلك لجماعة من أكابر الحُفَّاظ، منهم ابن المَدِيني، فرَّقُوا بين عبد الله بن أبي صالح، أخي سُهيل، وبين عباد بن أبي صالح، فجعلوهما اثنين، وإنَّما عباد لقب لعبد الله، لا أخ له، باتِّفاق الأئمة[1].

(**وألَّف فيه جَمَاعة**) من الحُفَّاظ، منهم أبو بكر الشِّيرازي، وأبو الفضل الفَلَكِيّ، وأبو الوليد الدَّبَّاغ، وأبو الفرج بن الجَوْزي، وآخرهم شيخ الإسلام أبو الفضل بن حَجَر، وتأليفه أحسنها وأخصرها وأجمعها.

(**وما كرههُ المُلقَّب**) به من الألقاب (**لا يَجُوز**) التَّعْريف به (**وما لا**) يَكْرهُه (**فيَجُوز**) التَّعريف به.

كذا جزمَ به المُصنِّف هنا تبعًا لابن الصَّلاح، وتبعهما العِرَاقي، وليس كذلك، فقد جزم المُصنِّف في سائر كتبه كـ«الرَّوضة» و«شرح مسلم» و«الأذكار» بجوازه للضَّرورة، غير قاصد عيبه، وقد سبق على الصَّواب في آداب المُحدِّث، ثمَّ ظهرَ لي حمل ما هنا على أصل التلقيب، فيَجُوز بما لا يكره دون ما يكره.

---

(١) «التاريخ الكبير» (٥/ ٨٣)، و«الجرح والتعديل» (٦/ ٧٨، ٧٩)، و«الشذا الفياح» (٢/ ٦١٦)، و«شرح التبصرة» (٣٩٦).

وهذه نُبذٌ منهُ: مُعَاويةُ الضَّال، ضَلَّ في طريق مَكَّة، عبد الله بن مُحمَّد الضَّعيف، كانَ ضَعيفًا في جِسْمِهِ.

مُحمَّد بن الفَضْل أبو النُّعْمان عَارمٌ، كانَ بَعيدًا من العَرَامة، وهي الفَسَاد، ....

قال الحاكم: «وأوَّل لقب في الإسلام لقب أبي بكر الصِّديق رضي الله عنه»[١] وهو «عَتِيق» [هـ/٢٢٨/ب] لُقِّب به لعتاقة وجهه؛ أي: حُسْنه. وقِيلَ: لأنَّه عَتيق الله تعالى من النَّار.

ثمَّ الألقاب منها ما لا يعرف سبب التلقيب به، وهو كثير، [د/١٥٠/ب] ومنها ما يعرف، ولعبد الغني بن سعيد فيه تأليف مُفيد.

(**وهذه نُبذ منه**) أي: من نوع الألقاب على غير ترتيب.

(**مُعاوية**) بن عبد الكريم (**الضَال، ضلّ في طريق مَكَة**) فلُقِّب به[٢] وكان رَجُلًا عظيمًا.

(**عبد الله بن مُحمَّد الضَّعيف، كان ضعيفًا في جِسْمه**) لا في حديثه. وقِيلَ: «لُقِّب به من باب الأضْدَاد، لشدَّة إتْقَانه وضَبْطه». قالهُ ابن حبَّان[٣].

وعلى الأوَّل قال عبد الغني بن سعيد: «رَجُلان جَليلان، لزمهما لقَبان قَبِيحان: الضَّال والضَّعيف».

قال ابن الصَّلاح: «وثالث وهو (**مُحمَّد بن الفضل أبو النُّعمان**) السَّدوسي (**عَارم، كان**) عبدًا صالحًا (**بعيدًا من العَرَامة**»[٤] [ظ/١٦٦/أ] **وهي الفساد**).

ونظير ذلك أبو [ح/١٢٥/أ] الحسن يونس بن يزيد القوي، يروي عن التَّابعين، وهو ضعيف، وقِيلَ له: «القوي» لعبادته.

ويُونس بن مُحمَّد الصَّدوق، من صِغَار الأتْبَاع، كذَّاب.

ويُونس الكَذُوب في عصر أحمد بن حنبل ثقة، قِيلَ: له الكَذُوب، لحفظه وإتقانه.

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (٢١٠).
(٢) «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٨١).
(٣) «الثقات» (٨/ ٣٦٢).
(٤) «المقدمة» (٥٨٤).

غُنْدر، لَقَبُ جَمَاعة كُل منهم مُحمَّد بن جَعْفر، أوَلهم مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَر صَاحِبُ شُعْبة، والثَّاني يَرْوي عَنْ أبي حاتم، والثَّالث عنهُ أبو نُعَيم، والرَّابع عن أبي خَلِيفةَ الجُمَحي، وآخَرُون لُقِّبوا بِهِ.

(**غُنْدَر لقب جماعة، كل منهم مُحمَد بن جعفر أولهم محمد بن جعفر**) البَصْري أبو بكر (**صاحب شُعْبة**) قدم ابن جُرَيج البَصْرة، فحدَّث بحديث عن الحسن البَصْري، فأنكروه عليه، وأكثر مُحمَّد بن جعفر من الشَّغب عليه، فقال له: «اسْكُت يا غُنْدر»[(١)].

قال ابن الصَّلاح: «وأهل الحجاز يُسمُّون المُشَغِّبَ: غُندرًا»[(٢)].

(**والثَّاني**) أبو الحُسين الرَّازي نَزيل طَبرستان (**يروي عن أبي حاتم**) الرَّازي.

(**والثَّالث**) أبو بكر البَغْدادي الحافظ الجَوَّال الورَّاق، جده الحسين، سمع الحسن بن علي المَعْمَرِي[(٣)]، وأبا جعفر الطَّحاوي، وأبا عَرُوبة الحرَّاني، [ز/١٣٠/أ] حدَّث [هـ/٢٢٩/أ] (**عنهُ أبو نُعيم**) الأصْبَهاني، والحاكم، وابن جُميع، وأبو عبد الرَّحمٰن السُّلمي، مات سَنَة سبعين وثلاثمائة.

(**والرَّابع**) أبو الطَّيب البَغْدادي [جَدُّه][(٤)] دُرَّان، صوفي مُحدِّث جَوَّال، روى (**عن أبي خليفة الجُمَحِي**) وأبي يَعْلى المَوْصلي، وعنه الدَّارقُطْني، توفِّي سَنَة تسع وخمسين وثلاثمائة.

(**وآخرون لُقِّبوا به**) مِمَّن ليس بمحمد بن جعفر.

قلت: بقي مِمَّن لُقِّب به واسمه مُحمَّد بن جعفر اثنان: أبو بكر القاضي[(٥)] البَغْدادي، يروي عن أبي[(٦)] شاكر مَسَرَّة[(٧)] بن عبد الله، وأبو بكر

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي» (١٢٢٤). (٢) «المقدمة» (٥٨٤، ٥٨٥).
(٣) في [ز]، [ظ]: «العمري» والمثبت هو الصواب، قال السمعاني في «الأنساب» (٥/ ٣٤٦): «إنما اشتهر بهذه النسبة لأنه عني بجمع حديث معمر».
(٤) تكررت في [د] وسقطت من بقية النسخ.
(٥) في [ز]، [هـ]، و[ح]: «الفامي». (٦) في [هـ]: «ابن».
(٧) في [ز]: «ميسرة».

غُنْجَارٌ: اثْنَانِ بُخَارِيَان: عيسَى بن مُوسَى عن مَالك والثَّوري، والثَّاني صَاحبُ تَاريخهَا.
صَاعِقةُ مُحمَّد بن عبد الرَّحيم لِشدَّة حِفْظهِ، عنهُ البُخَاري،

مُحمَّد بن جعفر بن العبَّاس النجَّار، سمع ابن صاعد ومنه الحسن بن مُحمَّد الخَلَّال، مات في المُحرّم سَنَة تسع وسبعين وثلاثمائة، ذكرهما الخَطِيب(١).

ومِمَّن لُقِّب به وليس اسمه ذلك: أحمد بن آدم الجُرْجَاني [الخَلَنْجِي](٢) يروي عن ابن المَدِيني وغيره.

ومحمد بن المُهلَّب الحراني أبو الحسين، ذكره الشِّيرازي، وقال ابن عَدي: «كانَ يَكْذب»(٣).

ومُحمَّد بن يوسف بن بشر بن النَّضْر بن مِرْداس الهَرَوي، حافظٌ فقيه شَافعي، سمعَ الرَّبيع المُرَادي، روى عنهُ الطَّبراني، ووثَّقه الخَطِيب(٤)، ومات في رمضان سَنَة ثلاث وثلاثمائة، عن مائة سَنَة.

* * *

(**غُنْجار: اثْنَان بُخَاريان: عيسى بن مُوسى**) التَّيْمي أبو أحمد [د/١٥١/أ] روى (**عن مالك والثَّوري**) قال ابن الصَّلاح: «لُقِّب به لِحُمرة وَجْنتيه»(٥).

(**والثَّاني**) أبو عبد الله مُحمَّد بن [ظ/١٦٦/ب] أحمد الحافظ (**صاحب تاريخها**) أي: بُخَارى. مات سَنَة ثنتي عشرة وأربعمائة.

* * *

(**صاعقة: مُحمَّد بن عبد الرَّحيم**) الحافظ أبو يحيى، لُقِّب به (**لشدَّة حفظه**) ومُذاكراته، روى (**عنه البخاري**).

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٥٣٠، ٥٤٠، ٥٤١).
(٢) في [د]: «الحليمي»، وفي [هـ]: «الحليحي»، وسقط من [ظ]، و[ح].
(٣) الكامل (٧/ ٥٥٧) ولفظه: «كان يضع الحديث».
(٤) «تاريخ بغداد» (٤/ ٦٤١). (٥) «المقدمة» (٥٨٥).

شَبَابٌ لقبُ خَليفَةَ صَاحب «التاريخ»، زُنَيج بالزَّاي والجيم، أبو غَسَّان مُحمَّد بن عَمْرو شَيْخُ مُسْلم، رُسْته عبد الرَّحمٰن الأصْبَهاني، سُنَيد لقب وله تفسير الحُسَين بن دَاود، بُنْدَار مُحمَّد بن بَشَّار، قَيْصَر أبو النَّضر هاشمُ بن القَاسم.

(شَبَاب) بلفظ ضد [الشيخوخة][(١)] ابن خَيَّاط (**لقب خليفة**) العُصْفُرِي (**صاحب «التاريخ»**). [هـ/٢٢٩/ب]

(**زُنَيْج، بالزَّاي والجيم**) والنُّون مُصغَّرًا (**أبو غَسَّان مُحمَّد بن عمرو**) الرَّازي (**شيخ مسلم**).

(**رُسْتَه**) بالضمِّ وسُكون المُهْملة وفتح الفَوْقية (**عبد الرَّحمٰن**) بن (**الأصبهاني**) عُمر.

(**سُنَيْد**) مُصغَّر (**لقب، وله تفسير**) مسند، هو (**الحسين بن داود**) المِصِّيْصِي.

(**بُنْدار مُحمَّد بن بَشَّار**) البَصْري شيخ الشَّيخين[(٢)] والنَّاس.

قال ابن الصَّلاح: «قال ابن الفَلَكي: لُقِّب بهذا لأنَّه كان بُنْدار الحديث»[(٣)] أي: حافظه.

وذكر الحافظ ابن حَجَر أنَّه لُقِّب به أيضًا [ح/١٢٥/ب] جماعة، منهم: أبو بكر مُحمَّد بن إسماعيل البَصْلاني شيخ أبي بكر الآجري. وأبو الحُسين حامد بن حمَّاد، روى عن إسْحَاق بن بشار[(٤)] وغيره. والحسين[(٥)] بن يوسف بندار، روى عن أبي عيسى التِّرمذي، وعنه ابن عَدي في «الكامل»[(٦)].

(**قَيْصر أبو النَّضْر هاشم بن القاسم**) المعروف، شيخ أحمد بن حنبل وغيره[(٧)].

* * *

---

(١) في [د]، [هـ]: «الشيوخة».

(٢) أي: البخاري ومسلم، وقد رويا عنه في صحيحيهما.

(٣) «المقدمة» (٥٨٦).

(٤) في [ز]، [ظ]، و[ح]: «يسار».

(٥) في [ح]: «الحسن».

(٦) «الكامل» (١/ ٧٢).

(٧) «التاريخ الكبير» (٨/ ٢٣٥)، و«الجرح والتعديل» (٩/ ١٠٥)، و«الثقات» (٩/ ٢٤٣).

الأخْفَشُ نَحْوِيُّون: أحمدُ بن عِمْران مُتقدِّم، وأبو الخَطَّاب المَذْكُور في سِيبَوَيه، وسَعِيد بن مَسْعَدة الَّذي يُروى عنهُ كِتَابُ سِيبَوَيه، وعَليُّ بن سُلَيمان صاحبُ ثَعْلَب والمُبَرِّد.

(**الأخفش**) لُقِّب به جماعة (**نحويُّون**) ولهم رِوَاية أيضًا، كما خرجتُ ذلك في «طبقات النُّحاة».

أوَّلهم: (**أحمد بن عِمْران**) البَصْري النَّحوي (**مُتَقَدِّم**) روى عن زيد بن الحُبَاب وغيره، وله «غريب[١] الموطأ»[٢] وذكره ابن حبَّان في «الثقات»[٣] ومات قبل الخمسين ومائتين.

(و) الثَّاني: الأكبر (**أبو الخَطَّاب المذكور في**) كتاب (**سيبويه**)[٤] [ز/١٣٠/ب] وهو شيخه، عبد الحميد بن عبد المجيد، أخذ عن أبي عَمرو بن العلاء، وهو أوَّل من فسَّر الشِّعر تحت كل بيت، وَرِعٌ ثقة.

(و) الثَّالث: الأوسط (**سعيد بن مَسْعَدة**) أبو الحسن البلخي، ثمَّ البصري (**الَّذي يُرْوَى**) بالضم (**عنه كتابُ سيبويه**) وهو صاحبه، روى عن هِشَام بن عروة والنَّخعي والكلبي، وعنه أبو حاتم السجستاني، وله «معاني القرآن» وغيره، مات سَنَة عشر، وقِيلَ: خمس عشرة. وقِيلَ: إحدى وعشرين [هـ/٢٣٠/أ] ومائتين، هو المراد حيث أُطلق في كتب النحو.

(و) الرَّابع: الأصغر (**علي بن سُليمان**) بن الفضل أبو الحسن (**صاحب ثعلب والمُبرِّد**) مات في شعبان سَنَة خمس عشرة وثلاثمائة.

وفي النُّحاة أخفشٌ خامس: وهو أحمد بن مُحمَّد الموصلي، شافعي [ظ/١٦٧/أ] في أيام أبي حامد الإسفراييني، قرأ عليه ابنُ جِنِّي.

---

(١) في [ظ]: «غرائب».

(٢) «بغية الوعاة» (١/ ٣٥١)، و«معجم المؤلفين» (٢/ ٣٥).

(٣) «الثقات» (٨/ ٣٤) وفيه: «روى عنه زيد بن الحباب» والمثبت هو الصواب، وانظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٦٥)، و«تاريخ بغداد» (٥/ ٥٤٦)، و«بغية الوعاة» (١/ ٣٥١).

(٤) «الكتاب» (١/ ١٦، ٢٦، ٤٠) وغيرها من المواضع الكثير.

مُرَبَّع، مُحمَّد بن إبْرَاهيم، جَزَرة، صَالح بن مُحمَّد، الحافظ عُبَيدٌ العِجْلُ، بالتَّنْوين، الحُسين بن مُحمَّد، ....

وسادسٌ: وهو خلف بن عُمر البَلَنْسِي أبو القاسم، مات بعد السِّتين وأربعمائة.

وسابعٌ: وهو عبد الله بن مُحمَّد البغدادي أبو مُحمَّد، روى عن الأصْمَعِي.

وثامنٌ: وهو عبد العزيز بن أحمد الأندلسي أبو الأصبغ، روى عنه ابن عبد البر.

وتاسعٌ: وهو علي بن مُحمَّد المغربي الشَّاعر، أبو الحسن[1] الشريف الإدريسي، كان حيًّا سَنَة ثنتين وخمسين وأربعمائة. [د/١٥١/ب]

وعاشرٌ: وهو علي بن إسماعيل بن رجَاء الفَاطمي أبو الحسن.

وحادي عشر: وهو هارون بن مُوسى بن شَرِيك القَارئ، قرأ على ابن ذكوان، وحدَّث عن أبي مُسْهِر الغَسَّاني، ومات سَنَة إحدى، وقِيلَ: سنة ثنتين وتسعين ومائتين.

وقد بسطتُ تراجم هؤلاء في «طبقات النُّحاة»[2].

* * *

(**مُرَبَّع**) بفتح الباء المشددة (**مُحمَّد بن إبْرَاهيم**) الحافظ البغدادي.

(**جَزَرة**) بفتح الجيم والزاي والرَّاء (**صالح بن مُحمَّد**) البغدادي (**الحافظ**) لُقِّب بها؛ لأنَّه لمَّا قدم عَمرو بن زُرَارَة بغداد سمع عليه في جملة الخلق، فقيل له: من أين سمعت؟ فقال: من حديث الجَزَرة، يعني حديث عبد الله بن بُسْر «أنَّه كان يرقي بِخَرَزَة» فصحَّفها[3].

(**عُبيدٌ العجل، بالتنوين**) ورَفْعِ العِجْل لا بالإضافة، (**الحُسين بن مُحمَّد**) بن حاتم البغدادي الحافظ.

---

(١) في [ز]: «الحسين».

(٢) «بغية الوعاة» (١/٣٥١، ٣٨٩، ٥٥٥، ٥٩٠) و(٢/٦٢، ٧٤، ٩٨، ١٤٩، ١٦٧، ٢٠٢، ٣٢٠).

(٣) «معرفة علوم الحديث» (٢١٣)، و«تاريخ بغداد» (١٣/٣٨).

كَيْلجة، مُحمَّد بن صَالح، مَا غَمَّهُ، هو علَّان، وهو علي بن الحَسَن بن عبد الصَّمد، ويُجْمع بَيْنهُمَا، فيُقَال: علَّان ما غَمَه، سَجَّادة المشهُور، الحسين بن حَمَّاد، وسَجَّادة، الحُسَين بن أحمد.

عَبْدان، عبد الله بن عُثْمان وغيره، ....

(**كَيْلَجَة**[1] **مُحمَد بن صالح**) البَغْدادي الحافظ، ويُقال: اسمه أحمد.

ويُلقَّب كَيْلجة [هـ/ ٢٣٠/ب] أيضًا[2]: أبو طالب أحمد بن نصر البَغْدادي، [ح/١٢٦/أ] شيخ الدَّارقُطْني، ذكره الحافظ ابن حجر في «ألقابه».

(**ما غَمَه**) بلفظ النَّفي لفعل الغَمّ (**هو علَّان. وهو علي بن [الحسن]**[3] **بن عبد الصَّمد**) الحافظ البغدادي (**ويجمع**) فيه (**بينهما**) أي: اللَّقبين (**فيُقال: علَّان مَا غَمَه**).

(**سَجَّادة**) بالفتح (**المشهور**) بهذا اللَّقب (**الحُسين بن حمَّاد**) من أصحاب وكيع (**و**) يُلقَّب (**سَجَّادة**) أيضًا (**الحُسين بن أحمد**) شيخ ابن عَدي.

(**عبدان، عبد الله بن عُثْمان**) المروزي، صاحب ابن المُبَارك، لُقِّب به فيما نقله ابن الصَّلاح عن ابن طاهر؛ لأنَّ اسمه عبد الله، وكنيته أبو عبد الرَّحمٰن، فاجتمع فيهما العبدان[4].

قال ابن الصَّلاح: «وهذا لا يصح، بل ذلك من تغيير العامة للأسماء، كما قالوا في عَلِيّ: «عَلَّان» وفي أحمد بن يُوسف السلمي: «حَمْدَان» وفي [ز/ ١٣١/أ] وهب بن بَقِية الواسطي: وَهْبَان»[5].

(**وغيره**) أيضًا لُقِّب عبدان، منهم: عبد الله بن أحمد بن مُوسَى [ظ/

---

(١) ترجمة في «تاريخ دمشق» (٣/ ٣٣٠)، و«تهذيب الكمال» (٣٥/ ٥٤)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٢٤).

(٢) من هنا سقط في نسخة [هـ] حتى قوله: «غنجار وغيره».

(٣) في جميع النسخ: «الحُسَين»، والصواب: «الحسن». انظر: «المقدمة» (٥٨٨)، و«المنهل الروي» (١٢٠)، و«الباعث الحثيث» (١٨١).

(٤) «المقدمة» (٥٨٩).

(٥) «المقدمة» (٥٨٩).

مُشْكدانه ومُطَيَّن.

١٦٧/ب] العسكري الأهوازي، وعبد الله بن مُحمَّد بن يزيد العسكري، وعبد الله بن يوسف بن خالد السُّلَمي[١]، وعبد الله بن خالد القَرْقَسَاني[٢] أبو عُثْمان البَجَلي، وعبد الله بن عبدان بن مُحمَّد بن عبدان، أبو الفضل الهمداني، وعبد الله بن مُحمَّد بن عيسى المروزي، وعبد الله بن يزيد بن يعقوب الدَّقيقي.

(**مُشْكَدَانه**) بضم الميم وسُكون المعجمة وفتح الكاف.

قال ابن الصَّلاح: «ومعناهُ بالفارسية: حبة المسك، أو وعاؤه. لقب عبد الله بن عمر بن مُحمَّد بن أبَان»[٣] القُرشي الأموي أبي عبد الرَّحمٰن.

(**ومُطَيَّن**) بفتح الياء، لقب أبي جعفر الحضرمي.

قال ابن الصَّلاح: «خاطبهما بذلك الفضل بن دُكَين، فلقَّبا به[٤]».

زاد غيره في الأوَّل: «لأنَّه كان إذا جاءه يلبس ويتطيَّب»[٥] وفي الثَّاني: «لأنَّه كان وهو صغير يلعب مع الصِّبيان في المَاء، فيُطَيِّنُون ظهره، فقال له أبو نُعيم: يا مُطَيَّن، لمَ لا تحضر مجلس العلم؟!»[٦].



---

(١) في [ظ]: «الأسلمي».
(٢) من [ز] وفي [د]: «العرقساني»، وفي [ظ]: «الفرقشاني»، وفي [ح]: «الغرقساني» وانظر: «الأنساب» (٤/٤٧٦).
(٣) «المقدمة» (٥٨٩). (٤) «المقدمة» (٥٨٩).
(٥) «معرفة علوم الحديث» (٢١٢)، و«الجامع لأخلاق الراوي» (١٢٢٥).
(٦) «معرفة علوم الحديث» (٢١٢، ٢١٣)، و«الجامع لأخلاق الراوي» (١٢٢٩).

النَّوعُ الثَّالث والخَمْسُون

المُؤتَلفُ والمُخْتلف

هُو فَنٌّ جَليلٌ، يقبحُ جَهْلهُ بأهلِ العِلْم، لا سِيَما أهل الحَدِيث، ومَنْ لم يعرفهُ يَكْثُر خَطؤه، وَهُوَ ما يَتَّفقُ في الخَطّ دُونَ اللَفظ، وفِيهِ مُصنَّفاتٌ أحسَنُهَا وأكْمَلُهَا «الإكمال» لابن مَاكُولا، وأتَمَّه ابنُ نُقْطة.

(**النَّوع الثَّالث والخَمْسُون: المُؤتَلِف والمُختَلف**) من الأسماء والألقاب والأنساب [د/١٥٢/أ] ونحوها.

(**هو فنٌ جليل، يقبح جهله بأهل العلم، لا سيَما أهل الحديث، ومن لم يعرفه يكثر خَطَؤه**) ويُفْتضح بين أهله.

(**وهو ما**[١] **يَتَّفق في الخطّ دون اللَفظ، وفيه مُصنفات**) لجماعة من الحُفَّاظ، وأول من صنَّف فيه: عبد الغني بن سعيد، ثمَّ شيخه الدَّارقُطْني، وتلاهما النَّاس، ولكن (**أحسنها وأكملها «الإكمال» لابن ماكولا**) قال ابن الصَّلاح: «على إعْوَاز فيه»[٢].

قال المُصنِّف: (**وأتمه**) الحافظ أبو بكر (**ابن نُقطَة**) بذيل مُفيد، ثمَّ ذَيَّل على ابن نُقطة الحافظُ جمال الدِّين ابن الصَّابوني، والحافظ منصور بن سليم، ثمَّ ذيَّل عليهما الحافظ علاء الدِّين[٣] مُغْلَطَاي بذيل كبير، وجمع فيه الحافظ أبو عبد الله الذَّهَبي مُجلدًا سمَّاه «مُشتبه النِّسبة» فأجحف في الاختصار، واعتمد على ضبط القلم، فجاء شيخ الإسْلام أبو الفضل ابن حَجَر، فألَّف «تبصير المُنتبه بتحرير المشتبه» فضمَّنهُ وحرَّرهُ، وضبطه بالحروف،

---

(١) من [ظ] وفي بقية النسخ: «مما». (٢) «المقدمة» (٥٩٠).

(٣) في [ح]: «ابن».

وهُو مُنْتشرٌ لا ضَابطَ في أكْثَرِه، وما ضُبطَ قِسْمان:

أحدهُمَا: على العُمُوم، كسَلَّام، كُله مُشَدَّد إلَّا خمسة: والدُ عبد الله بن سَلَام، ومحمَّد بن سَلَام شَيْخ البُخَاري، الصَّحيح تَخْفيفه، وقِيلَ: مُشدَّد، ....

واستدرك ما فاتهُ في مُجلَّد ضخم، وهو أجل كتب هذا النَّوع وأتمها.

* * *

(وهو) أي: هذا النَّوع (**منتشر لا ضابط في أكثره**) وإنَّما يُضبط بالحفظ تفصيلًا (**وما ضُبط**) منه (**قسمان**):

(**أحدهما: على العموم**) من غير اختصاص بكتاب (**كـ«سلّام» كُله مُشدَّد إلَّا خمسة: والد عبد لله بن سلام**) [ح/١٢٦/ب] الإسرائيلي الصَّحابي.

(**ومحمَّد بن سلام**) بن الفرج البِيكَنْدِي (**شيخ البُخَاري، الصَّحيح تخفيفه**) كما رُوي عنه، ولم يحك الخَطِيب[١] وابن [ظ/١٦٨/أ] ماكولا[٢] والدَّارقطني[٣] وغنجار[٤] غيره][٥] [هـ/٢٣١/ب] (**وقِيلَ**): هو (**مُشدَّد**) حكاه صاحب «المطالع»[٦] وجزمَ به ابن أبي حاتم[٧]، وأبو علي الجَيَّاني[٨].

قال ابن الصَّلاح: «والأوَّل أثبت»[٩].

قال العِرَاقي: «وكأنَّ من شدَّد التبسَ عليه بشخص آخر يُسمَّى مُحمَّد بن سلَّام بن السَّكن البِيكَنْدِي الصَّغير، فإنَّه بالتشديد»[١٠].

---

(١) «تلخيص المتشابه» (١٢٧). (٢) «الإكمال» (٤٠٥).
(٣) «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٣/ ١١٩٣).
(٤) عزاه السمعاني في «الأنساب» (١/ ٤٣٤) إلى غنجار في «تاريخ بخارى».
(٥) هنا ينتهى السقط المشار إليه سابقا من [هـ].
(٦) حكاه عنه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٧١).
(٧) «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٧٨). (٨) «تقييد المهمل» (٢/ ٢٩١).
(٩) «المقدمة» (٥٩١). (١٠) «شرح التبصرة والتذكرة» (٣٩٩).

وسَلَام بن مُحمَّد بن ناهضٍ، وسَمَّاه الطَّبراني: سَلَامةَ.

وجد مُحمَّد بن عبد الوهَّاب بن سَلَام الجبَائي المُعْتزلي، قال المُبَرِّد: ليسَ في كلام العرب سَلَام مُخفَّف إلَّا والد عبد الله بن سَلَام الصَّحَابي، وسَلَام بن أبي الحُقَيق، قال: وزادَ آخَرُون: سَلَام بن مِشْكم خَمَّارٌ في الجَاهلية، والمَعْروف تَشْديدهُ.

(**وسَلام بن مُحمَّد بن ناهض**) المَقْدسي (**وسمَّاه الطَّبراني: «سلامة»**) بزيادة هاء[(١)].

(**وجدُّ مُحمَّد** [ز/١٣١/ب] **بن عبد الوهاب بن سَلام الجُبَائي**[(٢)] **المعتزلي، قال المُبرِّد**) في «كامله»: (**ليس في كلام العرب سَلام مُخفف إلَّا والد عبد الله بن سَلَام الصَحَابي، وسَلَام بن أبي الحُقَيق**).

(**قال**[(٣)]: «**وزاد آخرون: سَلام بن مِشْكم**) بتثليث الميم فيما حُكي (**خمَّار**) كان (**في الجاهلية، والمعروف تشديده**»)[(٤)].

قال شيخ الإسلام: «ويُؤيد التَّخفيف قول أبي سُفْيان بن حرب يمدحه:

سَقَاني فرواني كُمَيْتًا مُدَامَةً ... على ظَمَأٍ مِنِّي سَلَامُ بن مِشْكَمِ[(٥)]

قال العِرَاقي: «وبقي أيضًا: سَلام ابن أخت عبد الله بن سلام، صَحَابي عَدَّه ابن فَتْحُون، وسعد بن جعفر بن سلام السِّيدي، روى عن ابن البَطِّي، ذكرهُ ابن نقطة[(٦)]، ومحمد بن يعقوب بن إسْحَاق بن محمد بن موسى بن سلام النَّسفي، روى عن زاهر بن أحمد، ذكره الذَّهَبي وأمَّا سلمة بن سلام، أخو عبد الله بن سلام، فلا يُعد رابعًا؛ لأنَّ أباهما ذكر»[(٧)].

* * *

---

(١) «المعجم الكبير» (٨/ ١٤٥).

(٢) في [هـ]، و[ح]: «الجياني»، وفي [ظ]: «الحناني».

(٣) أي: ابن الصلاح.

(٤) «المقدمة» (٥٩٢).

(٥) «تبصير المنتبه» (٢/ ٧٠٣، ٧٠٤).

(٦) «تكملة الإكمال» (٣/ ٢٥٨).

(٧) «شرح التبصرة والتذكرة» (٤٠٠)، و«التقييد والإيضاح» (٣٨١، ٣٨٢).

عُمَارةُ، ليس فيهم بِكَسْر العين إلّا أُبَي بن عِمَارة الصَّحَابي، ومنهم من ضمَّه، ومن عَدَاه جمهُورهم بالضَّمِّ، وفيهم جَمَاعة بالفتح وتَشْديد الميم.

كَرِيزٌ. بالفتح في خُزَاعة، وبالضمِّ في عَبْدِ شَمسٍ وغيرهم.

(**عُمارة، ليس فيهم بكسر العين إلَّا أُبَي بن عِمَارة الصَّحابي**) ممن صلَّى للقبلتين، حديثهُ عند أبي داود[1] والحاكم[2].

(**ومنهم من ضمَّه**)[3] ومنهم من قال فيه: «ابن عُبَادة»[4]، وقال أبو حاتم: «صوابه أبو أُبَي»[5].

(**ومن عَداهُ جمهورهم بالضمِّ**) ذِكْرُ الجمهور زيادة من المُصنِّف على ابن الصَّلاح؛ [د/١٥٢/ب] لأنَّه عمَّم الضم. فاعْتُرض عليه بما زاده المُصنِّف أيضًا في قوله:

(**وفيهم جماعة** [هـ/٢٣٢/أ] **بالفتح وتشديد الميم**) فمن الرِّجَال: عَمَّارة، أحد أجداد ثعلبة، والد يزيد وعبد الله وبحاث. وأحد أجداد عبد الله بن زياد البَلَوِي. وجد عبد الله بن مُدْرِك بن القَمْقَام وغيرهم.

ومن النِّساء: عَمَّارة بنت عبد الوهَّاب الحمصية. وعَمَّارة بنت نافع بن عُمر الجُمحي، وغيرهما.

* * *

(**كَرِيزٌ. بالفتح**) وكسر الرَّاء مُكبَّرًا (**في خُزاعة، وبالضمِّ**) مُصغَّرًا (**في عبد شمس وغيرهم**) خلافًا لما حَكَاهُ الجَيَّاني عن مُحمَّد بن وضَّاح من تخصيصه بهم[6].

قال ابن الصَّلاح: «ولا يُسْتدرك في المفتوح بأيوب [ظ/١٦٨/ب] بن

---

(١) «سنن أبي داود» [١٥٨].
(٢) «المستدرك» (١/ ٢٧٦).
(٣) كابن عبد البر في «الاستيعاب» (١/ ٥٢).
(٤) «معجم الصحابة» للبغوي (١/ ٢٠ ـ ٢٣).
(٥) «الجرح والتعديل» (٢/ ٢٩٠).
(٦) «تقييد المهمل» (٢/ ٤٣٢).

حِزَام بالزّاي في قُرَيش، وبالرّاء في الأنْصَار. العَيْشِيُون، بالمُعْجمة بَصْريون، وبالمُهْملة مع المُوحَدة كُوفيُون، ومع النُون شَاميُون

كريز، الرَّاوي عن [عبد الرحمٰن][١] بن غَنْم، لكون عبد الغني ذكره بالفتح[٢] لأنَّه بالضم، كذا ذكره الدَّارقُطْني[٣] وغيره[٤]»[٥].

(**حِزَام. بالزّاي**) والحاء المُهملة المكسورة (**في قريش، وبالزاء**) وفتح الحاء (**في الأنصار**).

قال العِرَاقي: «قد يتوهم من هذا أنَّه لا يقع الأوَّل إلَّا في قريش، ولا الثَّاني إلَّا في الأنصار، وليس مُرادًا، بل المُراد أنَّ ما وقع من ذلك في قريش يكون بالزَّاي، وفي الأنصار يَكُون بالرَّاء، وقد ورد الأمران في عِدَّة قبائل غيرهما، فوقع بالزَّاي في [ح/١٢٧/أ] خُزاعة، وبني عامر بن صَعْصعة وغيرهما، وبالرَّاء في بَلِيٍّ، وخَثْعم، وجُذَام، وتَميم بن مُرّ، وفي خُزاعة أيضًا، وفي عُذْرة، وبني فَزَارة، وهُذَيل، وغيرهم كما بَيَّنه ابن مَاكُولا[٦] وغيره»[٧].

(**العَيْشيون، بالمُعجمة**) قبلها تحتية، وأوله عين مهملة (**بَصْريون**) منهم عبد الرَّحمٰن بن المُبارك (**وبالمُهملة مع الموحَدة كُوفيون**) منهم: عُبيد الله بن مُوسى. (و) بالمهملة (**مع النون شاميون**) منهم: عُمير بن هانئ، وبلال بن سعد التابعيين. قال ذلك الخَطِيب[٨] [ز/١٣٢/أ] والحاكم[٩] وزادوا: بالقاف أوَّله والمهملة، [قيسيون][١٠] بطن من تميم.

---

(١) من [ظ]، و[ح] وفي بقية النسخ: «عبد الله».
(٢) «المؤتلف والمختلف» لابن سعيد الأزدي (١٤٧).
(٣) «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٤/١٩٥٧).
(٤) «الإكمال» لابن ماكولا (٧/١٦٨). (٥) «المقدمة» (٥٩٣).
(٦) «الإكمال» (٤١١ ـ ٤١٩). (٧) «التقييد والإيضاح» (٣٨٤، ٣٨٥).
(٨) «شرح التبصرة والتذكرة» (٤٠٢) نقلًا عن الخطيب.
(٩) «معرفة علوم الحديث» (٢٢١).
(١٠) من [ظ]: «قيسيون» وليست في بقية النسخ.

غالبًا.

أبو عُبيدة كُلهم بالضمِّ. السَّفَر، بفتح الفَاء كُنيةٌ، وبإسْكَانها في البَاقي. عِسْلٌ، بِكَسر ثمَّ إسْكَانٌ، إلَّا عَسَلَ بن ذَكْوان الأخْبَاريِّ بفَتْحهما.

وقال المُصنِّف كابن الصَّلاح: (**غالبًا**)[١] فإن عمَّار بن ياسر عَنْسي مع أنَّه مَعْدود في أهل [هـ/٢٣٢/ب] الكوفة.

وعبارةُ ابن مَاكولا والسَّمعاني: «وعُظْم عَنْسٍ في الشَّام، وعامة العَيْش في البَصْرة»[٢].

* * *

(**أبو عُبيدة**) بالهاء (**كلهم بالضَم**) قال الدَّارقُطْني: «لا نعلم أحدًا يُكنى أبا عَبيدة بالفتح»[٣].

(**السَّفَر بفتح الفاء، كُنْيةٌ، وبإسْكانها في البَاقي**) أي: الأسماء.

قال ابن الصَّلاح: «ومن المَغَاربة من سكَّن الفاء من أبي السَّفَر سعيد بن يحمد[٤]، وذلك خلاف ما يقوله أهل الحديث»[٥].

قال العِرَاقي: «ولهم في الأسْمَاء والكُنَى «سَقْر» بسكُون القاف، وقد يرد ذلك على إطلاقه، ولهم أيضًا «شَقَر» بفتح المعجمة والقاف»[٦].

ولم يظهر لي وجه الإيراد.

(**عِسْل**) كله (**بكسر**) العين (**ثمَّ إسْكَان**) السين المهملتين (**إلَّا عَسَل بن ذكوان الأخباري**) البَصْري (**بفتحهما**) ذكره الدَّارقُطْني[٧] وغيره[٨].

---

(١) «المقدمة» (٥٩٥).
(٢) «الإكمال» (٣٥٥، ٣٥٦)، و«الأنساب» (٢٥٢، ٢٦٩).
(٣) «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٣/ ١٥٠٦).
(٤) من نسخة على [د]، و«المقدمة»، وفي البقية: «محمد».
(٥) «المقدمة» (٥٩٦). (٦) «شرح التبصرة والتذكرة» (٤٠٢).
(٧) «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٣/ ١٧٣٥).
(٨) «الإكمال» (٢٠٧)، «توضيح المشتبه» لابن ناصر (٦/ ٢٨١).

غَنَّام كُلُّه بالمُعْجمة والنُّون، إلَّا والد عليّ بن عَثَّام، فبالمُهملة والمُثَلَّثة. قُمَيرٌ، كُلُّه مَضْمومٌ إلَّا امرأة مَسْروق، فبالفتح. مِسْوَرٌ، كُلُّه مَكْسورٌ مُخفَّف الواو، إلَّا ابن يزيد الصَّحَابي، وابن عبد المَلكِ اليَرْبوعي، فبالضَّمِّ والتَّشْديد.

قال ابن الصَّلاح: «ووجدته بخط أبي منصُور الأزهري بالكسر والإسكان، ولا أراه ضبطه»[(١)].

(**غَنَّام كلُّه بالمُعْجمة**) المفتوحة (**والنُّون**) المُشدَّدة (**إلا والد عليّ بن عَثَّام**) بن علي العامري الكُوفي (**فبالمُهملة والمُثلثة**) وحفيده أيضًا.

(**قُمير كلُّه مَضْمومٌ**) مُصغَّر (**إلا امرأة مَسْروق**) بن الأجدع (**فبالفتح**) وكسر الميم بنت عَمرو.

(**مِسْوَر كلُّه مَكْسُور**) [د/١٥٣/أ] الميم ساكن السِّين [ظ/١٦٩/أ] (**مُخفَّف الواو**) المفتوحة (**إلَّا ابن يزيد الصَّحابي، وابن عبد الملك اليَرْبوعي. فبالضم والتَّشْديد**) للواو المفتوحة.

قال العِرَاقي: «لم يذكُر ابن ماكولا بالتَّشْديد إلَّا ابن يزيد فقط، ولم يَسْتدركه ابن نُقطة، ولا من ذيَّل عليه، وذكر البُخَاري في «التاريخ الكبير» ابن عبد الملك في باب مِسْوَر بن مَخْرَمة[(٢)]، وهذا يدل على أنَّه عنده مخفَّف، [وذكر][(٣)] مع ابن يزيد مُسَوَّر بن مرزوق[(٤)]، وهو يدل على أنَّه عنده بالتشديد»[(٥)].

* * *

---

(١) «المقدمة» (٥٩٦). وقد اعترض عليه البلقيني في «محاسن الاصطلاح» بأنه كشف عن ذلك في نسختين فلم يوجد الاسم بالكلية، وكذا قد اعترض بعض المتأخرين كما نقله العراقي في «التقييد والإيضاح» (٣٨٧) وأجاب بأنه إن أراد أنه ليس في «التهذيب» في باب العين والسين مع اللام فهو كما ذكر، لكن لا يلزم من كونه ليس في هذا الباب أن لا ينقل الأزهري عنه شيئًا في بقية كتابه فإنه أخباري، والمصنف رآه في «التهذيب» بخطه. انتهى كلام العراقي بتصرف.

(٢) «التاريخ الكبير» (٧/ ٤١١).

(٣) في [ح]: «وذكره».

(٤) «التاريخ الكبير» (٨/ ٤٠).

(٥) «التقييد والإيضاح» (٣٨٨)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٤٠٣).

الجَمَالُ كلُّهُ بالجيم في الصِّفات، إلَّا هارون بن عبد الله الحَمَّال، فبالحَاء [المهملة]، وجاء في الأسْمَاء: أبيضُ بن حَمَّال، ...

(**الجَمال كله بالجيم في الصِّفات**) منهم مُحمَّد بن مَهْران الجَمَّال شيخ الشَّيخين (**إلَّا هارون** [هـ/٢٣٣/أ] **بن عبد الله الحَمَّال فبالحاء [المهملة]**)(١) كان بزَّازًا(٢) فلمَّا تزهَّد حمل(٣).

وحكى ابن الجارود عن ابنه مُوسى [الحافظ](٤): «أنَّه كان حَمَّالًا، فتحوَّل إلى البَزِّ»(٥).

وقال الخَلِيلي وابن الفَلَكِي: «لُقِّب به لكثرة ما حمل من العلم»(٦).

قال ابن الصَّلاح: «ولا أراه يصح»(٧).

واستدرك العِرَاقي على هذا الحصر: «بنان(٨) ابن مُحمَّد الحمَّال الزَّاهد، سمع من يُونس بن عبد الأعلى وغيره، ورافع بن نصر الحَمَّال، سمع من يونس بن عبد الأعلى وغيره، ورافع بن نصر الحَمَّال سمع من أبي عُمر بن مُحمَّد، وأحمد بن مُحمَّد الحَمَّال أحد شُيوخ أُبَيّ النَّرْسِي»(٩).

قال المُصنِّف زيادة على ابن الصَّلاح لبيان ما احترز عنه بقوله في «الصفات»: [ح/١٢٧/ب] (**وجاء في الأسماء أبيض بن حَمَّال**) المَأربي السبائي، صحابي عداده في أهل اليمن، حديثه في «السُّنن»(١٠).

---

(١) من [ظ].
(٢) البزاز: بائع البز؛ وهي الثياب أو متاع البيت «القاموس المحيط» (ب ز ز).
(٣) «الأنساب» للسمعاني (٢/ ٢٥٣)، و«اللباب» لابن الأثير (١/ ٣٨٤)، و«توضيح المشتبه» لابن ناصر (٢/ ٤١٤).
(٤) سقط من [د]، [ز].
(٥) عزاه العراقي إليه في كتاب «الكنى». وانظر: «التقييد والإيضاح» (٣٩٠).
(٦) «الإرشاد» للخليلي (٢/ ٥٩٩).
(٧) «المقدمة» (٥٩٢).
(٨) في [ز]، و[ظ]، و[ح]: «بيان» والمثبت هو الصواب. وانظر: «الأنساب» (٤/ ٢٠٦).
(٩) «التقييد والإيضاح» (٣٩٠، ٣٩١).
(١٠) «سنن أبي داود» [٣٠٦٦]، و«الترمذي» [١٣٨٠]، و«السنن الكبرى» للنسائي (٥/ ٣٢٦)، و«ابن ماجه» [٢٤٧٥].

وحَمال بن مالك بالحَاء وغَيْرهما. الهَمْداني بالإسْكَان، والمُهْملة في المُتقدِّمين أكثر، وبالفَتْح والمُعْجمة في المُتأخِّرين أكثرُ.

عِيسَى بن أبي عِيسَى الحَنَّاط، بالمُهْملة والنُّون، وبالمُعْجمة مع المُوحَّدة، ومع المُثنَّاة من تحت كُلها جَائزة، وأوَّلها أشهر، ومثلهُ مُسْلم الخَيَّاط وفيه الثَّلاثة.

(**وحَمَال بن مالك**) الأسدي، شهد القَادسية (**بالحاء، وغيرهما**).

(**الهَمْداني بالإسْكَان**) في الميم (**والمُهْملة**) بعدها، نسبة إلى قبيلة هَمْدَان (**في المُتقدِّمين أكثر**) منه في المتأخِّرين، ومنهُ فيهم أبو العبَّاس بن عُقْدة، وجعفر بن علي الهَمْدَاني، من أصحاب السِّلَفِي.

(**وبالفتح والمُعْجمة**) [ز/١٣٢/ب] نسبة إلى البلد (**في المُتأخِّرين أكثر**) منه في المُتقدِّمين.

قال الذَّهَبي: «الصَّحَابة والتَّابعون وتابعوهم من القَبيلة، وأكثر المتأخِّرين من المدينة، ولا يمكن استيعاب هؤلاء ولا هؤلاء»[(١)].

وسيأتي أنَّه لم يقع في «الصَّحيحين» و«الموطأ» من الثَّاني شيء.

* * *

(**عيسَى بن أبي عيسَى**) مَيْسرة الغِفَاري أبو مُوسى (**الحنَاط بالمُهملة والنُّون**) نسبة إلى بيع الحِنْطَة.

(**وبالمُعجمة مع الموحَّدة**) نسبة إلى بيع الخَبَط الَّذي يأكله الإبل.

(و) بالمُعجمة (**مع المُثناة من تحت**) نسبة إلى الخياطة (**كلها جائزة**) فيه؛ لأنَّه باشر الثلاثة.

قال ابن سعد: «كان يقول: أنا خَيَّاط وحنَّاطٌ وخَبَّاط، كلًّا [قد][(٢)] عالجت»[(٣)].

(**وأوَّلها أشهر، ومثلهُ مسلم**) بن أبي مسلم (**الخَيّاط، وفيه الثَّلاثة**)

---

(١) «توضيح المشتبه» (١٥٣/٩).
(٢) سقط من [د]، و[ظ].
(٣) «الطبقات الكبرى» (٥٦٥/٧).

القِسمُ الثَّاني: ما وقعَ في «الصَّحيحين» أو «المُوطأ»: يَسَارٌ كُلهُ بالمُثنَّاة، ثمَّ المُهْملة، إلَّا مُحمَّد بن بَشَّار، فبالمُوحَّدة والمُعْجمة، وفيها سَيَّار بن سَلامة، وابن أبي سَيَّار بتقديم السِّين.

بِشْرٌ، كلُّهُ بكَسْرِ [الباء] المُوحَّدة وإسْكَان المُعْجمة، إلَّا أرْبعةً فبضَمِّها وإهْمَالِهَا: عبد الله بن بُسْر، وبُسْر بن سَعيد، وابن عُبيد الله،

ولكن الثَّاني أشهر [فيه][1] ومثل هذا يُؤمن [هـ/٢٣٣/ب] فيه الغلط ويَكُون اللافظ فيه مُصيبًا كيف [ظ/١٦٩/ب] نطق.

* * *

(**القسم الثَّاني**): ضبط (**ما وقع في «الصَّحيحين»**) فقط (**أو**) فيهما مع (**«الموطأ»**) أو في أحد الثَّلاثة:

(**يَسَارٌ، كُله بالمُثناة**) التحتية (**ثمَ المُهملة، إلَّا مُحمَّد بن بشَّار**) بُنْدار (**فبالمُوحَّدة والمُعْجمة**).

قال الذَّهَبي: «وهو نادرٌ في التَّابعين معدومٌ في الصَّحَابة»[2].

(**[وفيها][3]: سيَّار بن سَلامة، وابن أبي سيَّار، بتقديم السِّين**) [د/١٥٣/ب] على الياء المُشددة.

* * *

(**بِشْر، كله بكسر [الباء][4] الموحَّدة وإسكان المُعْجمة، إلَّا أربعة فبضمِّها**) أي: المُوحَّدة (**وإهمالها**) أي: السِّين (**عبد الله بن بُسْر**) المَازني، صحابي ابن صحابي.

(**وبُسْر بن سعيد**).

(**و**) بُسْر (**بن عُبيد الله**) الحضرمي.

---

(١) سقط من [د].

(٢) «توضيح المشتبه» لابن ناصر (١/٥١٨).

(٣) في [د]، و[ز]: «ومنها».

(٤) من [هـ].

وابن مِحْجَن الدَّيْلِي، وقِيلَ: هذا بالمُعْجمة. بَشِيرٌ كلُّه بفتح المُوحَدة وكَسْرِ المُعْجمة، إلَّا اثْنَين فبالضَّمِّ، ثمَّ الفتح: بُشَير بن كَعْب، وبُشَير بن يَسَار، وثالثًا بضمِّ المُثناة من تَحْت وفَتْحِ المُهْملة: يُسَير بن عَمرو،

(و) بُسْر (**بن محجن الدَيلي**[١] **وقِيلَ: هذا بالمعجمة**) قاله سُفْيان الثَّوري[٢] وحكى الدَّارقُطْني أنَّه رجع عنه[٣] وحديثه في «الموطأ» فقط.

قال العِرَاقي في «شرح الألفية»: «ولم يذكر ابن الصَّلاح بُسرًا المازني، فحديثه في «صحيح» مسلم على ما ذكرهُ المِزِّي في «التهذيب»[٤] إنَّما ذكر ابنه عبد الله»[٥].

وقال في «نُكته»: «قلدت في ذلك المِزِّي، ثمَّ تبيَّن لي أنَّه وهمٌ، فلم يُخرِّج مسلم لبُسْر، ولا له ذِكْر فيه باسمه، إلَّا في نسب ابنه[٦]».

قال: نعم يرد عليه أبو اليَسَر كعب بن عَمرو، فهو بفتح التحتية والمُهْملة، وحديثه في «صحيح مسلم»[٧] ولكنَّه مُلازم لأداة التَّعريف غالبًا، فلا يشتبه، بخلاف الأولين»[٨].

(**بَشِير كله بفتح الموحَدة وكسر المُعْجمة، إلَّا اثنين فبالضمِّ ثمَّ الفتح: بُشَير بن كعب**) العَدوي، وحديثُه عند البُخَاري[٩].

(و) (**بُشَير بن يسار**[١٠]) الحارثي المدني.

(**وثالثًا بضمِّ المثناة من تحت وفتح المهملة: يُسَير بن عَمرو**)

---

(١) في [د]، و[هـ]: «الديلمي». قال في «الاستيعاب» (١/ ٤٢٤): «من بني الديل بن بكر بن عبد مناة».
(٢) «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٢٣).
(٣) وحكاه أيضًا البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ١٢٤) عن أبي نعيم.
(٤) «تهذيب الكمال» (٤/ ٦٩).
(٥) «شرح التبصرة والتذكرة» (٤٠٧).
(٦) في [د]، و[ز]: «أبيه».
(٧) «صحيح مسلم» [٣٠٠٦].
(٨) «التقييد والإيضاح» (٣٩٢).
(٩) «صحيح البخاري» [٥٩٤٧].
(١٠) في [هـ]: «سيار»، وفي [ظ]: «بشار».

ويُقال فيه: أُسَيرٌ، ورَابعًا بِضَمِّ النُّون وفَتْح المُهْملة: قَطَن بن نُسَير.

يَزِيد، كُلُّه بالزَّاي إلَّا ثَلاثة: بُرَيد بن عبد الله بن أبي بُرْدة، بضمِّ المُوحَّدة، وبالرَّاء، ....

وقِيلَ: ابن جابر (**ويقال فيه: أسير**) بالهمزة[١].

(**ورابعًا بضمِّ النُّون وفتح المُهْملة: قَطَن بن نُسَير**)[٢].

* * *

(**يزيد كُله بالزَّاي**) المكسُورة [هـ/٢٣٤/أ] والتَّحتية المَفْتُوحة أوَّله (**إلَّا ثلاثة: بُريد**[٣] **بن عبد الله بن أبي بُرْدة**) [ح/١٢٨/أ] بن أبي مُوسَى الأشْعَري (**بضمِّ الموحَّدة وبالراء**) المفتوحة.

ووقع عند البُخَاري في حديث مالك بن الحُويرث: كصَّلاة شيخنا أبي بُريد عَمرو بن سَلَمة، فذكر الهروي، عن الحَمُّويي، عن الفربري، عن البُخَاري: «أنَّه بضمِّ المُوحَّدة وفتح الرَّاء»[٤].

وكذا ذكره مسلم والنَّسائي في «الكنى» وبه جزمَ الدَّارقُطْني[٥] وابن مَاكولا[٦].

والَّذي عند عَامة رُواة البُخَاري بالتَّحتية والزَّاي، كالجَادَّة، وقال عبد الغَني: «لم أسمعهُ من أحد [إلا][٧] [ز/١٣٣/أ] بالزَّاي، ومسلم أعلم»[٨]. وبه جزم الذَّهَبي[٩].

---

(١) «توضيح المشتبه» (١/ ٥٤١).
(٢) في [ح]: «بشير».
(٣) في [هـ]، و[ظ]: «بريد»، وفي [ح]: «يزيد».
(٤) «فتح الباري» (٢/ ٣٣٨).
(٥) «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (١/ ١٧٤).
(٦) «الإكمال» (١/ ٢٢٨).
(٧) من [ظ] و«المؤتلف» وسقط من بقية النسخ.
(٨) «المؤتلف والمختلف» للأزدي (٣٩).
(٩) «توضيح المشتبه» لابن ناصر (٩/ ٢٢٨).

ومُحمَّد بن عَزْعَرة بن البِرنْدِ، بالمُوحَدة، والرَّاء المَكْسُورتين، وقِيلَ: بفتحهما، ثمَّ النُّون، وعليِّ بن هَاشم بن البَرِيد، بفتح المُوحَدة وكسر الرَّاء ومُثناة من تَحْت.

البَرَاء كُلُّه بالتَّخْفيف، إلَّا أبَا مَعْشر البَرَّاء، وأبَا العَالية فبالتَّشْديد.

حَارثةُ، كلُّه بالحَاء، إلَّا جَاريةَ بن قُدَامة، ويزيد بن جَارية فبالجيم.

(**ومحمَّد بن عَزْعَرَة بن البِرِند**)[1] الشَّامي (**بالموحدة والرَّاء المكسورتين، وقِيلَ: بفتحهما ثمَّ النُّون**) السَّاكنة.

(**وعليِّ بن هاشم** [ظ/١٧٠/أ] **بن البَرِيد، بفتح الموحَدة وكسر الرَّاء ومُثنَّاة من تحت**).

(**البَرَاء كله بالتخفيف، إلَّا أبا معشر**) يوسف بن يزيد (**البَرَّاء**).

(**وأبا العالية**) زِيَاد بن فيروز البرَّاء (**فبالتَّشديد**).

* * *

(**حَارثة، كلهُ بالحاء**) المهملة والمثلثة (**إلَّا جَارية بن قُدَامة، ويزيد بن جَارية، فبالجيم**).

قال العِرَاقي: «والأسود بن العلاء بن جارية الثَّقفي، وعَمرو بن أبي سُفْيان بن أسيد بن جارية الثَّقفي أيضًا، روى مسلم للأوَّل حديث: «البئرُ جُبَار...»[2] في الحُدود، وللثَّاني حديث: «لكلِّ نبي دَعْوة...»[3]. وروى له البُخَاري قِصَّة قتل خُبيب[4]»[5].

---

(١) بعدها في [هـ]: «معًا».
(٢) «مسلم» [١٤٢٨]، والبخاري [١٧١٠].
(٣) «مسلم» [٨٣٧].
(٤) «مسلم» [٤٠٨٦].
(٥) «التقييد والإيضاح» (٣٩٣، ٣٩٤).

جَرِير بالجيم والرَّاء، إلَّا حَرِيز بن عُثْمان، وأبَا حَرِيز عبد الله بن الحُسَين الرَّاوي عن عِكْرمة فبالحَاء والزَّاي أخِيرًا، ويُقَارِبُهُ: حَدِير بالحَاء والدَّال، والد عِمْران، ووالدُ زَيْد وزِيَاد.

خِرَاش كُلُّه بالخاء المُعْجمة، إلَّا والد رِبْعي فبالمُهْملة.

(**جَرير**) كلهُ (**بالجيم**) المَفْتوحة (**والرَّاء**) المَكْسُورة المُكررة (**إلَّا حريز بن عُثْمان**) الرَّحبي الحِمْصي.

(**وأبا حَريز**[1] **عبد الله بن الحُسين**) الأزْدي (**الزَاوي عن عِكْرمة، فبالحاء**) المفتوحة (**والزاي أخيرًا**).

(**ويُقَاربه حُدَير بالحَاء**) المُهْملة المَضْمُومة (**والدَّال**) المُهملة المَفْتُوحة، آخره راء (**والد عِمْران**) روى له مُسلم[2].

(**ووالد زيد وزياد**) [د/١٥٤/أ] لهما [هـ/٢٣٤/ب] ذكر في المَغَازي من «صحيح» البُخَاري بلا رِوَاية[3].

(**خِرَاش كلهُ بالخَاء المُعجمة**) المكسُورة والرَّاء، وآخره مُعجمة (**إلَّا والد رِبْعي فبالمُهْملة**) أوَّله.

وأدخلَ ابن ماكُولا هنا[4]: «خِدَاشًا بالدَّال»[5] فقد رَوَى مسلم عن خالد بن خِدَاش[6]

قال الذَّهَبي: «ولا يَلْتبس»[7].

قال العِرَاقي: «فلذا لم أسْتدركهُ»[8].

---

(١) بعدها في [ح]: «بن».
(٢) أي: روى لعمران. انظر: «صحيح مسلم» [٧٠٥، ٧٤٩].
(٣) «صحيح البخاري» [٤١٣٠].
(٤) في [ظ]: «في هذا»، وفي [ح]: «هذا».
(٥) «الإكمال» (٢/ ٤٢٧).
(٦) «صحيح مسلم» [١٥٦٣].
(٧) «توضيح المشتبه» لابن ناصر (٣/ ١٦٢).
(٨) «شرح التبصرة والتذكرة» (٤١٠).

حُصَينٌ، كلهُ بالضَّم والصَّاد المُهملة، إلَّا أبا حَصِين عُثْمان بن عَاصم، فبالفتح، وأبا سَاسَان حُضَين بن المُنْذر، فبالضمِّ والضَّاد المُعْجمة.

حَازمٌ بالمُهْملة، إلَّا أبا مُعَاوية مُحمَّد بن خَازم بالمُعْجمة.

حيَّان كُلهُ بالمُثناة إلَّا حِبَّان بن مُنقذ، ....

قلت: هو من نمط حُدير ونحوه.

* * *

(**حُصَين كلهُ بالضمِّ**) للمُهملة[1] (**والصَّاد المُهْملة، إلَّا أبا حَصِين عُثْمان بن عاصم**) الأسدي (**فبالفتح، وأبا سَاسَان حُضَين بن المُنْذر، فبالضمِّ والضَّاد المُعجمة**) مفتوحة، ولا نعرف في رُواة الحديث من اسمهُ حضين سِواهُ، وهو تابعي جليل، قاله الحاكم[2] وتبعه المِزِّي[3].

قال العِرَاقي: «لكن في «الصَّحيحين» في قِصَّة عِتْبان بن مالك من طريق ابن شهاب: «سألتُ الحُضَين بن مُحمَّد الأنصاري عن حديث محمود بن الرَّبيع فصدَّقه» فزعم الأصيلي والقابسي[4] أنَّهُ بالمُعجمة»[5].

قال المِزِّي: «وهو وهم فاحش، وصوابه بالمُهملة»[6].

وأدخل في هذا القسم: «حُضَير» بالرَّاء، وهو والد أُسيد الأشْهَلي، أحد النُّقباء ليلة العقبة.

(**حازم**) كلهُ (**بالمُهملة**) والزَّاي (**إلَّا أبا مُعاوية مُحمَّد بن خازم**) الضَّرير، فإنَّه (**بالمُعجمة**).

(**حَيَّان، كُله بالمثناة**) من تحت، مع فتح المهملة (**إلَّا حَبَّان بن مُنْقذ**

---

(١) في [هـ]: «المهملة».
(٢) «معرفة علوم الحديث» (١٨١).
(٣) «تهذيب الكمال» (٦/ ٥٤١).
(٤) حكاه عنه القاضي عياض في«مشارق الأنوار» (١/ ٢٢٢) وقال: «هو وهم».
(٥) «شرح التبصرة التذكرة» (٤١١).
(٦) «تهذيب الكمال» (٦/ ٥٤١).

والد واسع بن حَبَّان، وجد مُحمَّد بن يحيى بن حَبَّان، وجد حَبَّان واسع بن حَبَّان.

وحَبَّان بن هلال مَنْسوبًا وغير منسوب، عن شُعْبة ووُهَيب وهمَّام وغيرهم، فبالمُوحَّدة وفتح الحَاء، وحبَّان بن عطية، وابن مُوسَى منسوبًا وغير مَنْسُوب، عن عبد الله هو ابن المُبَارك، وحِبَّان بن العَرقة فبالكسر والموحَّدة.

والد واسع بن حَبَّان، وجد مُحمَّد بن يحيى بن حَبَّان، وجد حَبَّان بن واسع بن حبَّان).

(**وحَبَّان بن هلال**) الباهلي (**منسوبًا**) إلى أبيه (**وغير منسوب**) [ظ/١٧٠/ب] إليه، فيتميز بشيوخه، كقولهم حَبَّان (**عن شُعْبة، و**) حَبَّان عن (**وُهَيب، و**) حَبَّان عن (**همَّام وغيرهم**) كحَبَّان [ح/١٢٨/ب] عن أبان، وحَبَّان عن سُليمان بن المغيرة (**فبالموحَّدة وفتح الحاء**) المُهْمَلة.

(و) إلَّا (**حِبَّان بن عطية**) السُّلَمِي (و) حِبَّان (**بن مُوسى**) السُّلَمي أيضًا المروزي (**منسوبًا**) إلى أبيه (**وغير منسوب**) فيتميَّز بشيوخه، كحِبَّان [هـ/٢٣٥/أ] (**عن عبد الله هو ابن المُبَارك**) (**وحِبان بن العَرِقَة فبالكسر**) للحاء (**والموحَّدة**).

وقِيلَ: «إنَّ ابن عَطية بفتح الحاء»[1].

وقِيلَ: [ز/١٣٣/ب] «إنَّ ابن العَرِقَة بالجيم»[2] والأوَّل فيهما أصح وأشهر. والعَرِقَة أُمه فيما قالهُ القاسم بن سلام، والمشهور أنَّها بفتح العين، وكسر الرَّاء، ثمَّ قاف.

وقال الوَاقدي: «بفتح الرَّاء»[3] وقِيلَ لها ذلك لطيب ريحها، واسمها

---

(١) «شرح التبصرة والتذكرة» (٤١٢) عن أبي الوليد الفَرْضِي وأبي على الجَيَّانى فى«تقييد المهمل» (١/ ٢٠١)، و«تهذيب التهذيب» (٢/ ١٥١).
(٢) «الإكمال» (٢/ ٣١١) وعزاه لابن عقبة في المغازي.
(٣) «الإكمال» (٢/ ٣١١).

حَبيبٌ كُلهُ بفتح المُهْملة، إلَا خُبَيب بن عَدي، وخُبَيب بن عبد الرَحمٰن بن خُبَيب وهو خبيب غير مَنْسُوب، عن حَفْص بن عَاصم، وأبَا خُبَيبٍ، كُنية ابن الزُبَير، فبضمِّ المُعجمة.

حَكيمٌ، كُلهُ بفتح الحَاء، إلَّا حُكَيم بن عبد الله، ....

قِلابة، بكسر القاف، بنت سُعيد[1] بضم السين، ابن سهم، وتُكْنى أُم فاطمة[2]، واسم أبيه حبَّان بن قيس. وقيل: ابن أبي قيس[3].

ويدخل في هذه المادة: «جَبار» بفتح الجيم والموحَّدة، ابن صخر. و«عَدي ابن الخيار» بكسر المُعْجمة وتحتية مُخفَّفة.

* * *

(**حَبيب كلهُ بفتح المُهْملة، إلَا خُبيب بن عدي، وخُبيب بن عبد الرَحمٰن بن خُبيب**) الأنْصَاري، (**وهو خُبيب غير مَنسوب**) الرَّاوي (**عن حَفْص بن عاصم**) في «الصَّحيحين» وعن عبد الله بن مُحمَّد بن معن[4] في «صحيح مُسْلم»[5] وَجَدُّهُ كذلك إلَّا أنَّه لا رواية له في «الصَّحيحين» ولا في «الموطأ».

(**وأبا خُبيب، كنية**) عبد الله (**ابن الزُبَير**) كُني بابنه خُبيب، ولا ذكر له في شيء من الكتب الثَّلاثة (**فبضم المُعْجمة**).

* * *

(**حَكيم، كله بفتح الحاء، إلَّا حُكَيم بن عبد الله**) بن قيس بن مَخْرمة القُرَشي [د/١٥٤/ب] المِصْري، ويُسمَّى أيضًا الحكيم، بالألف واللام.

---

(١) من [ظ] وفي بقية النسخ: «شعبة» وما أثبتناه موافق لما في «الإكمال».
(٢) «الإكمال» (٢/ ٣١١)، و«تهذيب الكمال» (١٠/ ٣٠١).
(٣) «الإكمال» (٢/ ٣١٠).
(٤) من [ظ]، وفي [ز]، و[هـ]، و[ح]: «معين»، والمثبت موافق لما في «صحيح مسلم» [٨٧٣] و«التاريخ الكبير» (٥/ ١٨٧)، و«الجرح والتعديل» (٥/ ١٥٥).
(٥) «صحيح مسلم» [٨٧٣].

ورُزَيْق بن حُكيم فبالضمّ.

رَبَاح، كُلهُ بالمُوحَّدة، إلَّا زِيَاد بن رِيَاح عن أبي هُرَيرة في أشْرَاط السَّاعة، فبالمُثنَّاة عِندَ الأكْثرين، وقال البُخَاري بالوَجْهين.

(ورُزَيْق) بتقديم الرَّاء مُصغَّرًا (ابن حُكَيْم) ويُكنى أيضًا أبا حُكَيم، كأبيه (فبالضمّ) وقِيلَ: «الثَّاني بالفتح»[1].

(رَبَاح كله بالمُوحَّدة) وفتح الرَّاء (إلَّا زياد بن رياح) القَيْسي [البصري][2] يُكنى أيضًا «أبا رياح»[3] كأبيه، وقِيلَ: «أبا قيس» وهو الصواب[4] الرَّاوي (عن أبي هُرَيرة) حديثًا (في أشراط الساعة) وهو: «**بَادرُوا بالأعْمَال سِتًّا...**»[5] الحديث، وحديث: «**مَنْ خرجَ من الطَّاعة، وفَارقَ الجَمَاعة...**»[6] الحديث، وكلاهما في «صحيح مسلم».

(فبالمُثناة) من تحت وكَسْر الرَّاء (عند [هـ/٢٣٥/ب] الأكثرين) وقال ابن الجَارُود: «بالموحَّدة»[7]

(وقال البُخَاري بالوجهين) حكاه عنه صاحب «المشارق»[8].

قال العِرَاقي: «ووهم في ذلك، فلم يَحْكِ البُخَاري في «التاريخ» فيه الموحَّدة أصلًا، وإنَّما [ظ/١٧١/أ] حكى الاختلاف في وروده بالاسم أو الكُنْية، وفي اسم أبيه، ولا ذكر له في «صحيحه»[9].

---

(١) حكى الأبناسي في «الشذا الفياح» (٢/ ٦٤٤) عن ابن عيينة أنه كثيرًا ما يقوله بالفتح.

(٢) من [ظ] وفي بقية النسخ: «المصري» وما أثبتناه موافق لما في «المقتنى في سرد الكنى» (٢/ ٢٦)، و«الشذا الفياح» (٢/ ٦٤٢).

(٣) في [ز]: «رباح».

(٤) فإن زياد بن رياح، الذي يكنى أبا رباح، رأى أنس بن مالك، روى عن الحسن البصري، وعنه حكام بن سليم. «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٣١)، و«المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٢/ ١٠٣٦، ١٠٣٧)، و«المؤتلف والمختلف» للأزدي (٩٥)، وذكره الحافظ ابن حجر تمييزًا في «التهذيب» [٦٧٣].

(٥) «صحيح مسلم» [١١٨].

(٦) «صحيح مسلم» [١٨٤٨].

(٧) «مشارق الأنوار» (١/ ٣٠٦).

(٨) «مشارق الأنوار» (١/ ٣٠٦).

(٩) «التقييد والإيضاح» (٣٩٦).

زُبَيدٌ، لَيسَ فيهمَا إلَّا زُبَيْد بن الحَارث بالمَوحَّدة، ثمَّ المُثنَّاة، ولا في «الموطأ» إلَّا زُيَيد بن الصَّلت بمُثناتين يكسر أوَّله ويُضم.

سُلَيم، كُلهُ بالضَّم، إلَّا ابن حيَّان فبالفَتْح.

شُرَيح، كُلهُ بالمُعْجمة والحَاء، إلَّا ابن يُونس، وابن النُّعْمان، وأحمد بن أبي سُرَيج فبالمُهْملة والجيم.

سَالم كُلهُ بالألف، إلَّا سَلْم بن زَرِير، وابن قُتَيبة، وابن أبي الذَّيَّال، وابن عبد الرَّحمٰن فبحذفها.

(**زُبيد ليسَ فيهما**) أي: «الصحيحين» (**إلَّا زُبيد بن الحارث**) اليَامِي (**بالموحَّدة، ثمَّ المُثناة ولا في «المُوطأ» إلَّا زُيَيد بن الصَّلت**) بن مَعْدي كرب الكِنْدي (**بمثناتين**) تحتيتين (**يُكسر أوَّله ويضم**)[1].

* * *

(**سُلَيم كُلّه بالضَّمِّ**) وفتح اللام (**إلَّا**) سَلِيم (**ابن حيان**[2] **فبالفتح**) للسين وكسر اللام.

(**شُريح كُلهُ بالمُعْجمة والحَاء إلَّا**) سُرَيج[3] (**بن يُونس**) شيخ مسلم، وروى عنهُ البُخَاري بواسطة.

(**و**) سُريج (**بن النُّعْمان**) (**وأحمد بن أبي سُرَيج**) الصبَّاح، كلاهما سمع منه البُخَاري (**فبالمُهملة والجيم**).

(**سالم كُله بالألف، إلَّا سَلْم بن زَرِير**)[4] بوزن كبير.

(**و**) سَلْم (**بن قتيبة و**) سَلْم (**بن أبي الذَّيَّال و**) سَلْم (**بن عبد الرَّحمٰن، فبحذفها**).

قال العِرَاقي: «وبَقِي عليه حَكَّام بن سَلْم الرَّازي، روى له مُسلم حديث:

---

(١) «توضيح المشتبه» (٤/ ٢٧٠).
(٢) في [هـ]، و[ظ]، و[ح]: «حبان».
(٣) في [هـ]، و[ظ]: «سريح»، وفي [ح]: «شريح».
(٤) من [ح]. وفي [هـ]، و[د]، و[ز]: «زبير» في [ظ]: «زدير».

سُليمان، كُلهُ بالياء، إلَّا سَلْمان الفَارسي، وابن عَامر، والأَغَرّ، وعبد الرَّحمٰن بن سَلْمان فبحذفها.

«قُبضَ النَّبي ﷺ وهو ابن ثَلاثٍ وستين»[1] وذكرهُ البُخَاري عند حديث النَّهى عن بَيْع الثِّمار[2] غير مَنْسُوب. [ح/١٢٩/أ]

قال: ثمَّ إنَّ أصْحَاب المُؤتلف والمُخْتلف لم يَذْكُروا هذه الترجمة في كتبهم؛ لأنَّها لا تأتلف خطًّا لزيادة الألف في سالم، وإنَّما ذكرها صاحب «المَشَارق»[3] فتبعهُ ابن [ز/١٣٤/أ] الصَّلاح[4]»[5].

قلتُ: قوله: «لا تأتلف خطًّا» ممنوع؛ لأنَّ القاعدة في علم الخط: «أنَّ كل عَلَم زاد على ثلاثة تُحذف ألفه خطًّا، كما ذكره ابن مالك في آخر «التسهيل»[6] وغيره، فـ«صالح» و«مالك» ونحوهما، كل ذلك يُكتب بلا ألف، و«سالم» من هذا القَبِيل.

(**سُليمان كله بالياء، إلَّا سَلْمان الفَارسي و**) سَلْمان (**بن عامر و**) سَلْمان (**الأغر وعبد الرَّحمٰن بن سَلْمان، فبحذفها**).

قال ابن الصَّلاح: «وأبو حازم [هـ/٢٣٦/أ] الأشْجَعي الرَّاوي عن أبي هُرَيرة، وأبو رَجَاء مولى أبي قِلابة، كل منهما اسمه سَلْمان، لكن ذُكرا بالكُنْيَة»[7].

وقال العِرَاقي: «هذه التَّرجمة لم يُوردها أصْحَاب المُؤتلف والمُختلف لعدم اشْتبَاهها بزيادة اليَاء، إلَّا أنَّ صاحب «المشارق»[8] ذكرها، فتبعه ابن الصَّلاح.

قال: وبقي سَلْمان بن ربيعة البَاهلي، حديثه عند مسلم[9]»[10].

* * *

---

(١) «صحيح مسلم» [٢٣٤٨].
(٢) «صحيح البخاري» [٢٠٨١].
(٣) «مشارق الأنوار» (٢/ ٢٣٤).
(٤) «المقدمة» (٦٠٥).
(٥) «التقييد والإيضاح» (٣٩٧).
(٦) لم أقف عليه في «التسهيل» وهو بنحوه من كلام السيوطي في«صبح الأعشى» (٣/ ١٨٥).
(٧) «المقدمة» (٦٠٦).
(٨) «مشارق الأنوار» (٢/ ٢٣٤).
(٩) «صحيح مسلم» [١٠٥٦]، [١٧٢٣].
(١٠) «التقييد والإيضاح» (٣٩٧).

سَلَمة بفتح اللام، إلَّا عَمرو بن سَلِمة إمَام قَوْمه، وبني سَلِمة من الأنْصَار فبالكَسْر، وفي عبد الخالق بن سلمة الوَجْهان.

شَيْبَان، كُله بالمُعْجمة، وفيها سِنَان بن أبي سِنَان، وابن رَبِيعة، وابن سَلَمة، وأحمد بن سِنَان، وأبو سِنَان ضِرَار بن مُرَّة، وأم سِنَان فبالمُهْملة والنُّون.

(**سَلَمة**) كُلُّهُ (**بفتح اللام، إلَّا عَمرو بن سَلِمة**) الجَرْمي[1] (**إمام قومه، وبني سَلِمة**) القبيلة (**من الأنْصَار ـ فبالكسر**).

(**وفي عبد الخالق بن سلمة**) الَّذي روى له مسلم حديث قُدوم [وفد][2] عبد القيس (**الوجهان**) قال يزيد بن هارون: «بالفتح»[3] وابن عُليَّة: [د/١٥٥/أ] «بالكسر»[4].

(**شَيْبَان كُله بالمُعجمة**) والفتح والتَّحتية، بعدها موحدة.

(**وفيها سِنَان بن أبي سِنَان**) الدُّؤَلي[5] (و) سِنَان (**بن ربيعة**) أبو[6] ربيعة (و) سِنَان (**بن سلمة**[7]، **وأحمد** [ظ/١٧١/ب] **بن سنان، وأبو سنان ضِرَار بن مُرَّة**) الشَّيباني (**وأم سِنَان، فبالمُهْملة والنُّون**).

قال العِرَاقي: «وكذا الهيثم بن سِنَان، ومحمد بن سِنَان العَوَقي[8] في «صحيح» البُخَاري[9] وسعيد بن سِنَان أبو سِنَان عند مسلم[10]».

---

(١) من [د]، و[هـ]. وفي [ز]، و[ظ]، و[ح]: «الحرمي» والمثبت موافق لما في «الأنساب» (٢/ ٤٧).
(٢) من [هـ]، و[ح].
(٣) «التاريخ الكبير» (٦/ ١٢٥)، و«توضيح المشتبه» (٥/ ١٣٩).
(٤) «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٣/ ١١٩٩)، و«توضيح المشتبه» (٥/ ١٣٩).
(٥) في [د]، و[هـ]، و[ح]: «الدوني».
(٦) في [د]، و[ز]: «أو».
(٧) بعدها في [ح]: «وأحمد بن سلمة».
(٨) من [د] وفي بقية النسخ: «العوفي» والمثبت هو الصواب.
(٩) حديث الهيثم بن أبي سنان رقم [١١٠٤]، وحديث محمد بن سنان [١٢٦٩]، [٣٣٤١].
(١٠) «صحيح مسلم» [٥٦٩].

عُبَيْدة بالضمِّ، إلَّا السَّلْماني وابن سُفْيان، وابن حُمَيد، وعَامر بن عَبِيدة فبالفَتْح.

عُبَيد، كُله بالضَّمِّ.

عُبَادة بالضَّمِّ إلَّا مُحمَّد بن عَبَادة شيخ البُخَاري فبالفتح.

عَبْدة بإسْكَان المُوحَّدة، إلَّا عامر بن عَبَدة، وبجَالة بن عَبَدة فبالفتح والإسْكَان.

قال: وليس لأُمِّ سنان رواية في الكتب الثلاثة، إنَّما لها ذكر في حديث الحج(١).

قال: وهذه التَّرجمة لم يُوردها أصحاب المؤتلف والمختلف لزيادة الياء في شَيْبان، إنَّما أوردوا سِنَان، وشُبان، وسيار»(٢).

* * *

(**عُبيدة**) كله (**بالضَّمِّ، إلَّا**) عَبِيدة (**السَّلْمَاني و**) عَبِيدة (**بن سُفْيان**) الحَضْرمي (**و**) عَبِيدة (**بن حُميد، وعامر بن عَبِيدة**) البَاهلي (**فبالفتح**).

وقِيلَ في عبيدة بن سعيد بن العاص: «إنَّه بالفتح»(٣) والمعروف فيه الضَّم.

(**عُبَيد**) بغير هاء (**كُله بالضَّم**) وأمَّا بالفتح فجماعة من الشُّعراء منهم(٤) عَبيد(٥) بن الأبْرص.

(**عُبَادة**) كله (**بالضَّم**) وتخفيف المُوحدة (**إلَّا مُحمَّد** [هـ/٢٣٦/ب] **بن عَبَادة**) الواسطي (**شيخ البُخَاري فبالفتح**).

(**عَبْدة**) كلهُ (**بإسْكَان المُوحَّدة إلَّا عامر بن عَبَدَة**) البَجَلي الكوفي (**وبَجَالة بن عَبَدَة**) التميمي البَصْري التَّابعي (**فبالفتح والإسْكَان**) أي: قيل

---

(١) «صحيح البخاري» [١٧٦٤]، «صحيح مسلم» [١٢٥٦].
(٢) «التقييد والإيضاح» (٣٩٩).
(٣) «مشارق الأنوار» (٢/ ١٠٩).
(٤) بعدها في [ظ]: «دثار بن».
(٥) بعدها في [ح]: «الله».

عَبَّاد، كُلهُ بالفَتح والتَّشْديد، إلَّا قَيْس بن عُبَاد، فبالضَّم والتَّخْفيف.

عَقِيلٌ بالفتح، إلَّا ابن خَالد، وهو عن الزُّهْري غير مَنْسُوب، ويَحْيى بن عُقَيل وبَنِي عُقَيل فبالضم.

وَاقِد، كله بالقاف.

الأنْسَاب: الأَيْليُّ، كُله بفتح الهمزة وإسْكَان المُثناة.

فيهما الأمران، وقِيلَ: فيهما عبد بغير هاء أيضًا، وعلى الفتح فيهما الدَّارقُطْني(١) وابن ماكولا(٢).

(**عَبَّاد كُله بالفتح والتَّشْديد، إلَّا قيس بن عُبَاد**) القَيْسي الضُّبَعي البَصْري (**فبالضم**) للعين (**والتَّخفيف**) للموحَّدة.

وحكى صاحب «المَشَارق» أنَّه وقع عند أبي عبد الله مُحمَّد بن مطرف بن المرابط في «الموطأ»: «عباد بن الوليد» قال: «وهو خطأ، والصَّواب: عبادة»(٣).

(**عَقِيل**) كله (**بالفتح**) للعين وكسر القاف (**إلَّا**) [ح/١٢٩/ب] عُقيل (**بن خالد**) الأَيْلِي (**وهو**) الرَّاوي (**عن الزُّهْري غير مَنسوب**).

(و) إلَّا (**يحيى بن عُقَيل**) الخُزَاعي البَصْري (و) إلَّا (**بني عُقيل**) القبيلة المَعْروفة، يُنْسب إليها العُقَيلي صاحب «الضعفاء» (**فبالضم**) [ز/١٣٤/ب] وفتح القاف.

(**واقد كُله بالقاف**) وأمَّا بالفاء، ففي غير الكُتب الثلاثة: وافد بن سلامة، ووافد بن مُوسى الذَّرَّاع.

* * *

(**الأنساب**) من هذا النَّوع: (**الأيْليُّ، كُله بفتح الهَمْزة، وإسْكَان المُثناة**) من تحت، نِسْبة إلى أَيْلة، قرية على بحر القَلْزَم.

---

(١) «المؤتلف والمختلف» (٣/١٥١٧، ١٥١٨).

(٢) «الإكمال» (٦/٢٩، ٣٠).

(٣) «مشارق الأنوار» (٢/١١٠).

البَزَّان بِزَايين، إلَّا خَلَف بن هِشَام البَزَّار، والحَسَن بن الصَّباح فآخِرُهما رَاءٌ.

البَصْرِيُّ بالبَاء مفتوحة ومَكْسُورة، نِسْبة إلى البَصْرة، إلَّا مالك بن أَوْسِ بن الحَدَثان النَّصْري، وعبد الواحدِ النَّصْري، وسَالمًا مَوْلَى النَّصْريين، فبالنُّون.

قال القاضي عِيَاض: «وليسَ في الكُتب الثَّلاثة الأُبُلِّي بالموحَّدة»[1].

وتعقَّبه ابن الصَّلاح بـ«أن شيبان بن فَرُّوخ أُبُلِّي وقد روى له مسلم الكثير» قال: لكن إذا لم يكن في شيء من ذلك منسوبًا، فلا يلحق عياضًا منه تخطئة»[2].

قال العِرَاقي: «وقد تتبَّعتُ كتاب مسلم، فلم أجد فيه منسوبًا، فلا تخطئة حينئذٍ»[3].

(**البـزَّاز**) كُله (**بزايين إلَّا خلف بن هِشَام البـزَّار**) شيخ مسلم (**والحسن** [ظ/١٧٢/أ] **بن الصَّباح**) البَزَّار شيخ البُخَاري (**فآخرهما راء**).

قال العِرَاقي: «وقد اعترض ذلك بأنَّ أبا علي الجَيَّاني ذكر في «تَقْييد المهمل»[4] [هـ/٢٣٧/أ] في هذه التَّرجمة: «يحيى بن مُحمَّد بن السَّكن البزَّار، وبشر بن ثابت البزَّار، وكلاهما في «صحيح البُخَاري».

قال: والجَوَاب أنَّهما وقَعَا غير منسوبين، فلا يردان»[5].

(**البَصْري، بالباء مفتوحة ومَكْسورة**) [د/١٥٥/ب] والكسر أفصح[6] (**نسبة إلى البصرة**) البلدة[7] المعروفة (**إلَّا مالك بن أوس بن الحَدَثَان النَّصْري**) مُخَضْرَم مُختلف في صُحبته (**وعبد الواحد**) بن عُبيد[8] الله (**النَّصري، وسالمًا مولى النَّصريين، فبالنُّون**).

* * *

---

(١) «مشارق الأنوار» (١/ ٦٩).
(٢) «المقدمة» (٦٠٨).
(٣) «التقييد والإيضاح» (٤٠٠).
(٤) «تقييد المهمل» (١/ ١٢٨، ١٢٩).
(٥) «التقييد والإيضاح» (٤٠١).
(٦) كتب فوقها في [د]: «تبع فيه العراقي والراجح ترجيح الفتح».
(٧) من [ظ] وفي بقية النسخ: «البلد».
(٨) في [ز]، و[هـ]: «عبد».

الثَّوْرِيُّ، كُلُّه بالمُثلثة، إلَّا أبا يَعْلى، مُحمَّد بن الصَّلت التَّوَزي، فبالمُثناة فوق، وتَشْديد الواو المَفْتُوحة، وبالزَّاي.

الجُرَيريُّ، كُلُّه بضمِّ الجيم، وفتح الرَّاء، إلَّا يَحْيى بن بِشْر شَيْخهما فبالحاء المَفْتوحة.

(**الثَّوري، كُله بالمُثلثة، إلَّا أبا يعلى مُحمَّد بن الصَّلت التَّوَزي فبالمثناة فوق**) مفتوحة (**وتشديد الواو المفتوحة وبالزَّاي**) نسبة إلى «تَوَّز» من بلاد فارس.

(**الجُرَيْرِي، كله بضم الجيم وفتح الرَّاء**) وسُكون التحتية ثمَّ راء، نسبة إلى «جُرير» مصغرًا.

قال ابن الصَّلاح: «فيها من ذلك: سعيد الجُرَيري، وعبَّاس الجُرَيري، والجُريري غير مُسمَّى عن أبي نَضْرة»[1].

وأسقط ذلك المُصنِّف ليعم ما فيها غير مَنْسوب.

(**إلَّا يحيى بن بشر شيخهما**) أي: الشَّيخين (**فبالحاء**) المُهملة (**المفتوحة**).

قال العِرَاقي: «وقول ابن الصَّلاح: إنَّه شيخهما، تبع فيه صاحب «المشارق»[2] وصاحب «تقييد المُهْمل»[3] والحاكم[4] والكلاباذي[5] ولم يصنعوا شيئًا، إنَّما أخرج له مسلم وحده، وأمَّا شيخ البُخَاري فهو يَحْيى بن بِشْر البَلْخي، وهُمَا رَجُلان مُختلفا البَلْدة والوَفَاة، فرَّق بينهما ابن أبي حاتم[6] والخطيب[7] وجزم به المِزِّي[8]»[9].

---

(١) «المقدمة» (٦٠٩).
(٢) «مشارق الأنوار» (١/ ١٧٣).
(٣) «تقييد المهمل» (١/ ١٨٣).
(٤) في«التقييد والإيضاح» بدلًامن «الحاكم»: «أبو أحمد بن عدي» فذكر في كتاب له جمع فيه من اتفق الشيخان على إخراج حديثه.
(٥) «رجال صحيح البخاري» (٢/ ٧٨٨).
(٦) «الجرح والتعديل» (٩/ ١٣١).
(٧) «المتفق والمفترق» (٣/ ٣٧٤، ٣٧٥).
(٨) «تهذيب الكمال» (٣١/ ٢٤٢، ٢٤٤).
(٩) «التقييد والإيضاح» (٤٠٣).

الحَارِثيُّ كله بالحَاء والمُثَلثة، وفيهَا سَعْدٌ الجَارِيُّ، بالجيم.

الحَرَاميُّ، كُلُّه بالرَّاء، وقولُهُ في مُسْلم في حديث أبي اليَسَر: كانَ لي على فُلان الحَرَامي، قيل بالرَّاء، وقِيل: بالزاي، وقِيلَ: الجُذَامي بالجيم والذَّال.

وزادَ الجياني في هذه التَّرجمة: «الجَريري بالجيم مُكبرًا، وهو يحيى بن أيُّوب، من ولد جَرِير البَجَلِي عند البُخَاري في «الأدب»[1]»[2] إلَّا أنَّه فيه غير منسوب.

(**الحَارِثيُّ، كله بالحاء والمثلثة، وفيها: سعدٌ الجَارِيّ، بالجيم**) وبعد الرَّاء ياء النِّسْبة، مولى عُمر بن الخَطَّاب، نِسْبة إلى «الجار» موضع بالمدينة.

(**الحَرَامي، كله بالرَّاء**) المهملة.

قال المُصنِّف زيادة على ابن الصَّلاح: (**وقوله في**) صحيح (**مسلم** [هـ/٢٣٧/ب] **في حديث أبي اليَسَر**: «**كان لي على فُلان**) بن فُلان (**الحَرَامي**) مال، فأتيت أهله...»[3] الحديث، مختلف فيه (**قِيلَ**:) هو (**بالراء**) وجزم به عياض (**وقِيلَ: بالزَّاي**) وعليه الطَّبري[4].

(**وقِيلَ: الجُذَامي، بالجيم والذَّال**) المُعْجمة. قاله ابن مَاهَان[5].

وقد قال ابن الصَّلاح في [ح/١٣٠/أ] حاشية أملاها على كِتَابه: «لا يرد هذا؛ لأنَّ المُرَاد بكلامنا المذكور ما وقعَ من ذلك في أنْسَاب الرُّواة» وتبعه المُصنِّف في «الإرشاد». [ز/١٣٥/أ] [ظ/١٧٢/ب]

قال العِرَاقي: «وهذا ليسَ بجيد؛ لأنهما ذكرا في هذا القسم غير واحد ليس لهم في «الصَّحيح»[6] ولا في «الموطأ» رواية، بل مُجرد ذكر، منهم بنو عقيل، وبنو سلمة، وخُبيب بن عدي، وحبان بن العرقة، وأم سنان»[7] فما صنعه في «التقريب» أحسن.

* * *

---

(١) «صحيح البخاري» [٥٦٢٦].
(٢) «تقييد المهمل» (١/ ١٨١).
(٣) «صحيح مسلم» [٣٠٠٦].
(٤) «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٨/ ٥٦٠).
(٥) «مشارق الأنوار» (١/ ٢٢٧).
(٦) في «التقييد والإيضاح»: «الصحيحين».
(٧) «التقييد والإيضاح» (٤٠٥).

السَّلَميُّ، في الأنصَار بفتحها، ويَجُوز في لُغَيَة كَسْرُ اللام وبضمِّ السِّين في سُلَيم.

الهَمْدانيُّ، كُلُّه بالإسْكَان والمُهْملة.

(**السَّلَمي في الأنصار بفتحها**) أي اللام كالسين، نسبة إلى سَلِمة بالكسر، كما قيل في نَمِر: «نَمَرِي» هذا مقتضى العربية (**ويَجُوز في لُغَيَةٍ**[١] **كسر اللام**).

قال السَّمعاني: «وعليها أصحاب الحديث»[٢] وذكر ابن الصَّلاح أنَّه لحن[٣].

(**وبضم السِّين**) وفتح اللام (**في**) النسبة إلى (**سُليم**).

وهذه الترجمة قال العِرَاقي: «الأولى ذكرها في القسم العام، إذ لا يختص «بالصَّحيحين» و«الموطأ»».

(**الهَمْدَاني كُله بالإسْكَان والمُهملة**) وليس فيها بالفتح والمُعْجمة، قال صاحب «المشارق»: «لكن فيها من هو من مدينة هَمَذَان إلَّا أنَّه غير منسوب.

قال: إلَّا أنَّ في البُخَاري: «مسلم بن سالم الهَمْداني» ضبطهُ الأصيلي بالسكون، وهو الصَّحيح، وفي بعض نسخ النَّسفي [د/١٥٦/أ] بالفتح والإعجام، وهو وهم»[٤].

وقال العِرَاقي: «هذا اللفظ وقع في البُخَاري على الوهم»[٥] والصَّواب النَّهْدِي[٦] الجُهَني، وهذا آخر ما ذكره المُصنِّف كابن الصَّلاح من الأمثلة.

قال ابن الصَّلاح: «هذه جُملة، لو رحل الطَّالب فيها لكانت رحلة رابحة، ويحق على الحديثي إيداعها [هـ/٢٣٨/أ] في سُويداء قلبه»[٧].

* * *

---

(١) في [هـ]: «لقبه»، و«لغية» تصغير «لغة».
(٢) «الأنساب» (٣/ ٢٨٠).
(٣) «المقدمة» (٦١١).
(٤) «مشارق الأنوار» (٢/ ٢٧٦).
(٥) «شرح التبصرة والتذكرة» (٤٢٥).
(٦) في [هـ]، و[ح]: «الهندي».
(٧) «المقدمة» (٦١٢).

النَّوعُ الرَّابعُ والخَمْسُون

المُتَّفقُ والمُفْترق

وهُو مُتَّفقٌ خطًا ولفظًا، وللخَطِيبِ فيه كتابٌ نَفِيسٌ، وهُو أقْسامٌ:

الأوَّل: من اتَّفقت أسْمَاؤهم وأسْمَاء آبائهم، كالخَليلِ بن أحمد، سِتَّة: أوَّلهم شيخ سيبَويْه، ولَمْ يُسمَّ أحدٌ أحمد بعد نَبِينا ﷺ قبل أبي الخَليل هَذَا.

(**النَّوع الرَّابع والخَمْسُون: المُتفق والمُفترق**) من الأسماء والأنساب ونحوها:

(**وهُو مُتفق خطًا ولفظًا**) افترقت مُسمياته (**وللخطيب فيه كتابٌ نفيس**) على إعْوَاز فيه.

وإنَّما يحسن إيراد ذلك فيما إذا اشتبه الرَّاويان المُتفقان في الاسم، لكونهما مُتعاصرين واشْتركَا في بعض شُيوخهما، أو في الرُّوَاة عنهما، وقد زلق بسببه غير واحد من الأكابر (**وهو أقسام**):

(**الأوَّل: من**[١] **اتَّفقت أسْمَاؤهم وأسماء آبائهم، كالخليل بن أحمد ستَّة**):

(**أوَّلهم شيخ سيبويه**) صاحب النحو والعَرُوض بَصْري، روى عن عاصم الأحول وآخرين، ولد سَنَة مائة، ومات سَنَة سبعين، وقِيلَ: بضع وستين.

(**ولم يُسم أحد أحمد بعد نَبينا ﷺ قبل أبي الخليل هذا**) قاله أبو بكر بن أبي خيثمة[٢].

---

(١) في [ظ]: «ما».

(٢) «مقدمة» ابن الصلاح (٦١٣)، وذكره عنه المرزباني في «المقتبس» (١/١٧٨) كما في «وفيات الأعيان» (٢/٢٤٨)، و«شرح التبصرة» (٤٢٦).

الثَّاني: أبو بِشْر المُزَني البَصْري.

وقال المُبرِّد: «فَتَّش المفتشون فما وجدوا بعد نَبينا ﷺ من اسمه أحمد قبل أبي الخليل»(١).

قال ابن الصَّلاح: «واعترض ذلك بأبي السَّفر سعيد بن أحمد، فقد سَمَّاه بذلك ابن معين، [ظ/١٧٣/أ] وهو أقدم»(٢).

وأُجيب بأنَّ أكثر أهل العلم قالوا فيه: «يحمد» بالياء.

وذكر الواقدي: «أنَّ لجعفر بن أبي طالب ولدًا اسمه أحمد، ولدته له أسماء بأرض الحبشة»(٣).

قال الذَّهَبي: «وقد تفرد به».

وذكر النَّسَائي: «أنَّ أبا عَمرو بن حفص بن المُغيرة الصَّحَابي زوج فاطمة بنت قيس اسمه أحمد» لكن ذكره البُخَاري فيمن لا يُعرف اسمه(٤)، ومن الأقوال في سفينة: أنَّ اسمه أحمد(٥).

(**الثَّاني أبو بِشْر المُزَني البصري**) حدَّث(٦) عن المُسْتَنِير بن أَخْضَر، وعنه العبَّاس العَنْبري.

قال الخَطِيب: «ورأيتُ شيخًا من شُيوخ أصْحَاب الحديث يُشَار إليه [ح/١٣٠/ب] بالفَهْم والمَعْرفة [ز/١٣٥/ب] جمع أخبار الخليل العَرُوضي وما رُوي عنه، [هـ/٢٣٨/ب] فأدخل في جمعه أخبار الخليل هذا. قال: ولو أمعن(٧) النَّظر لعلم أنَّ ابن أبي سَمِينَة(٨) والمُسْنَدِي وعبَّاسًا العَنْبري يَصْغرون عن إدراك الخليل العَرُوضي»(٩).

---

(١) «المتفق والمفترق» (١/٣٧).
(٢) «المقدمة» (٦١٣).
(٣) «الإصابة» (١/٩٧).
(٤) «الكنى» للبخاري (٥٤).
(٥) «الإصابة» (٢/٥٨).
(٦) في [ح]: «حديث».
(٧) في [د]، و[ز]، و[ح]: «أنعم».
(٨) في [ز]، و[ح]: «سمية»، وفي [هـ]: «سمينه»، وفي [ظ]: «شيبة».
(٩) «المتفق والمفترق» (١/٣٨).

الثَّالثُ: أصْبَهاني.

الرَّابعُ: أبو سَعيد السِّجْزي القَاضي الحَنَفي.

الخَامسُ: أبو سَعيد البُسْتي القَاضي، روى عنه البَيْهقي.

(**الثَّالث: أصبهاني**) قال ابن الصَّلاح: «روى عن روح بن عُبَادة»(١).

قال العِرَاقي: «قد سبق إلى ذكر هذا ابن الجَوْزي وأبو الفَضْل الهَرَوي، وهو وهمٌ، إنَّما هو الخليل بن مُحمَّد العجلي، يُكنى أبا العبَّاس، وقِيلَ: أبو مُحمَّد، هكذا سمَّاه أبو الشيخ ابن حيان في «طبقات الأصبهانيين» وأبو نُعَيم في «تاريخ أصبهان» وروى في ترجمته أحاديث عن روح وغيره.

قال: ولم أرَ أحدًا من الأصبهانيين يُسمَّى الخليل بن أحمد، بل لم يذكر أبو نُعيم من اسمه الخليل غير العجلي هذا.

قال: فيُجعل مكان هذا الخليل بن أحمد البَصْري، الذي يروي عن عكرمة، ذكره أبو الفضل الهروي، إن لم يكن هو العروضي، فإن كان، فالخليل بن أحمد(٢) البَغْدادي [د/١٥٦/ب] الرَّاوي عن سيَّار بن حاتم، أو الخليل بن أحمد أبو القاسم المِصْري، روى عنه الحافظ أبو القاسم بن الطحَّان، وأبو طاهر الخليل بن أحمد بن علي الجَوْسقي، سمع من [أبيه وابن البطي وشهدة](٣) وروى عنه ابن النجَّار»(٤).

* * *

(**الرَّابع: أبو سعيد السِّجْزي القاضي**) بسمرقند (**الحَنَفي**) حدَّث عن ابن خُزيمة، وابن صاعد، والبَغَوي، وعنهُ الحاكم، مات سَنَة سبع وثمانين وثلاثمائة.

(**الخَامس: أبو سَعيد البُسْتي القَاضي**) المُهَلَّبي، سمعَ من الخليل السِّجزي المَذْكُور قبله، وأحمد بن المُظفَّر البَكْرِي (**روى عنه البَيْهقي**).

---

(١) «المقدمة» (٦١٤).

(٢) بعدها في [د]، و[ز]، و[ظ]، و[ح]: «بن الخليل».

(٣) من [ظ] وفي بقية النسخ: «سمع من شهدة» والمثبت موافق لما في «التقييد والإيضاح».

(٤) «التقييد والإيضاح» (٤٠٧، ٤٠٨).

السَّادس: أبو سَعيد البُستي الشَّافعي، روى عنهُ أبو العبَّاس العُذْري.

(**السَّادس: أبو سَعيد البُستي الشَّافعي**) فاضلٌ مُتصرِّف في عُلوم، دخل الأندلس [وحدَّث عن][١] أبي حامد الإسفراييني (**روى عنه أبو العبَّاس**) أحمد بن عُمر (**العُذْري**).

قال العِرَاقي: «وأخْشَى [ظ/١٧٣/ب] أن يَكُون هذا هو الَّذي قبله، فيُحرَّر من فرَّق [هـ/٢٣٩/أ] بينهما غير ابن الصَّلاح، فإن كانا واحدًا فيُعوَّض واحدًا مِمَّا[٢] تقدَّم»[٣].

ومِمَّن يُسمَّى بذلك: الخليل بن أحمد بن إسْمَاعيل القاضي أبو سعيد السِّجزي الحنفي، روى عنه أبو عبد الله الفارسي.

قال: وهذا غير السِّجزي السَّابق، فإنَّ ذاك اسم جده الخليل، ذكره الحاكم في «تاريخ نيسابور» وهذا اسم جده إسماعيل، ذكره عبد الغافر في ذيله عليه.

والخليل بن أحمد أبو سليمان بن أبي جعفر [الخالدي][٤] سمع خلائق، ومات سَنَة ثلاث [وخمسمائة][٥] ذكره عبد الغافر.

فائدتان:

الأولى: [التنبيه على تغيير وقع من بعض الرواة في حديث في «صحيح ابن حبان»]:

وقع في النَّوع التاسع والمائة، من القسم الثَّاني من «صحيح» ابن حبَّان: «أخبرنا الخليل بن أحمد بواسط، ثنا جابرُ[٦] بن الكُرْدِيّ...» فذكر حديثًا[٧].

---

(١) في [ز]: «سمع من».
(٢) في [ظ]: «كما».
(٣) «التقييد والإيضاح» (٤٠٧، ٤٠٨).
(٤) في [د]: «البخاري».
(٥) في [ظ]، و[ح]: «وخمسين» وما أثبتناه هو الصواب، انظر: «المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور» (٢٣٢).
(٦) في [د]: «حامد».
(٧) «صحيح ابن حبان» [٥٤٦٦]، [٥٧٥٢].

الثَّاني: من اتَّفقت أسمَاؤهم وأسمَاء آبائهم وأجدَادهم، كأحْمَد بن جَعْفر بن حَمْدان أربعةٌ، كُلُّهم يَروون عمَّن يُسَمَّى عبد الله وفي عَصْرٍ واحد، ....

قال العِرَاقي: «الظَّاهر أنَّ هذا تغيير من بعض الرُّواة، وإنَّما هو الخليل بن مُحمَّد، فإنَّه سمع [منه](١) عدَّة أحاديث بواسط، متفرقة في أنواع الكتاب»(٢).

الثَّانية: [أنس بن مالك عشرة]:

من أمثلة هذا القسم: أنس بن مالك عشرة، روى منهم الحديث خمسة:

الأوَّل: خادم النَّبي ﷺ أنْصَاري نَجَّاري، يُكنى أبا حمزة، نزل البصرة.

والثاني: كَعْبي قُشَيري، يُكنى أبا أُمية [ح/١٣١/أ] نزل البَصْرة أيضًا، ليس له عن النَّبي ﷺ إلَّا حديث: «**إنَّ الله وضَعَ عن المُسَافر الصِّيام وشَطْرَ** [ز/١٣٦/أ] **الصَّلاة**» أخرجه أصحاب «السُّنن» الأربعة(٣).

والثَّالث: أبو مالك الفقيه.

والرَّابع: حِمْصِي.

والخامس: كُوفي.

* * *

(**الثَّاني**) من الأقسام: (**من اتَّفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم**) قال ابن الصَّلاح: «أو أكثر من ذلك»(٤).

(**كأحمد بن جعفر بن حمدان أربعةٌ، كلهم يروون عمَّن يُسمَّى عبد الله**، و) كلهم (**في عصر واحد**).

---

(١) من [ز]، و[هـ].

(٢) «شرح التبصرة» (٤٢٨).

(٣) أبو داود [٢٤٠٨]، والترمذي [٧١٥]، والنسائي (٤/ ١٨٠)، وابن ماجه [١٦٦٧].

(٤) «المقدمة» (٦١٥).

أحدهم: القَطِيعي أبو بَكْر، عن عبد الله بن أحْمَد بن حَنْبل.
الثَّاني: السَقَطي أبو بَكْر، عن عبد الله بن أحمد الدَّوْرَقي.
الثَّالث: دِينَوَرِي، عن عبد الله بن مُحمَّد بن سِنَان.
الرَّابع: طَرَسُوسي، عن عبد الله بن جَابر الطَّرَسُوسي.
مُحمَّد بن يَعْقُوب بن يُوسف النَيْسابوري اثْنَان في عَصْرٍ، روى عنهُما الحاكم، أحدهما: أبو العبَّاس الأصم، والثَّاني: أبو عبد الله [بن] الأَخْرَم.

(**أحدهم: القَطِيعي أبو بكر**) البَغْدادي، يروي (**عن عبد الله بن أحمد بن حَنْبل**) [هـ/٢٣٩/ب] «المسند» وغيره، وعنه أبو نُعيم الأصبهاني، مات سَنَة ثمان وستين وثلاثمائة.

(**الثَّاني: السَقَطِي أبو بَكْر**) البَصْري يروي (**عن عبد الله بن أحمد الدَّوْرَقِي**) وعنه أبو نُعيم أيضًا، مات سَنَة أربع وثلاثمائة.

(**الثَّالث: دِينَوَرِي**) يروي (**عن عبد الله بن مُحمَّد بن سِنَان**) صاحب مُحمَّد بن كثير، صاحب سُفْيان الثَّوري، وعنه علي بن القاسم بن شاذَان الرَّازي.

(**الرَّابع: طَرَسوسي**) يُكنى أبا الحسن، يروي (**عن عبد الله بن جابر الطَّرَسوسي**) وعنه القاضي أبو الحسن الخَصِيب بن عبد الله الخَصِيْبي. [د/١٥٧/أ]

* * *

ومن ذلك: (**مُحمَّد بن يعقوب بن يوسف النَيْسابوري، اثنان في عصرٍ، روى عنهما**) أبو عبد الله (**الحاكم، أحدهما: أبو العبَّاس الأَصَمّ، والثَّاني: أبو عبد الله [بن]**(١) [ظ/١٧٤/أ] **الأخرم**).

قال ابن الصَّلاح: «ويُعرف بالحافظ دون الأوَّل»(٢).

---

(١) من [هـ]، و[ظ].
(٢) «المقدمة» (٦١٦).

والثَّالث: ما اتَّفقَ في الكُنْية والنِّسْبة، كأبي عِمْران الجَوْني، اثْنَان: عبد المَلك التَّابعي، ومُوسَى بن سَهْل البَصْري.

وأبو بَكْر بن عَيَّاش، ثلاثة: القَارئ، والحِمْصي، عن جَعْفر بن عبد الواحد، والسُّلَمي البَاجَدَّائي.

قال العِرَاقي: «ومن غرائب الاتِّفاق في ذلك: مُحمَّد بن جعفر بن مُحمَّد، ثلاثة مُتعاصِرون، ماتوا في سَنَة واحدة، [وكل منهم][(1)] في عشر المائة، وهُم: أبو بكر مُحمَّد بن جعفر بن مُحمَّد بن الهيثم الأنْبَاري، والحافظ أبو عَمرو مُحمَّد بن جعفر بن مُحمَّد بن مَطَر النَّيْسابوري، وأبو بكر مُحمَّد بن جعفر بن مُحمَّد بن كِنَانة البَغْدادي، ماتُوا سَنَة ستين وثلاثمائة»[(2)].

(**والثَّالث**) من الأقسام: (**ما اتَّفق في الكُنْية والنِّسبة**) معًا (**كأبي عِمْران الجَوْني اثنان**):

أحدهما: (**عبد الملك**) بن حَبِيب الجَوْنِي (**التَّابعي**) وسمَّاه الفَلَّاس: «عبد الرَّحمٰن» ولم يُتابع عليه، مات سَنَة تسع وعشرين ومائة.

(**و**) الآخر: (**مُوسَى بن سهل**) بن عبد الحميد (**البَصْري**) متأخِّر الطَّبقة، روى عن الرَّبيع بن سُليمان، وعنه الإسماعيلي والطَّبراني.

(**و**) من ذلك (**أبو بكر بن عيَّاش، ثلاثة**): أحدهم: (**القَارئ**).

(**و**) الثَّاني (**الحِمْصي**) الَّذي روى (**عن جعفر بن عبد الواحد**) الهَاشمي، قال ابن الصَّلاح: «وهو مَجْهول، وجعفر غير ثقة»[(3)].

(**و**) الثَّالث (**السُّلَمي الباجَدَّائي**) صاحب «غريب الحديث» واسمه حسين. [هـ/ ٢٤٠/أ] مات سَنَة أربع ومائتين.

وأفرد العِرَاقي هذا المثال بقسم، وهو ما اتَّفق فيه الكُنية[(4)] واسم الأب[(5)].

* * *

---

(١) من [ظ] وفي بقية النسخ: «وكلهم».
(٢) «شرح التبصرة» (٤٢٩).
(٣) «المقدمة» (٦١٧).
(٤) بعدها في [ظ]: «والاسم».
(٥) «شرح التبصرة» (٤٣٠).

الرَّابعُ: عَكسُهُ، كَصَالح بن أبي صَالح أرْبَعةٌ: مولى التَّوْأمة، والَّذي أبوهُ أبو صَالحٍ السَّمَّان، والسَّدُوسي، عن علي وعَائشةَ، ومَوْلَى عَمرو بن حُرَيث.

الخَامِسُ: من اتَّفقت أسْمَاؤهم وأسْمَاء آبائهم ....

(**الرَّابعُ**) من الأقْسَام: (**عكسه**) بأن اتَّفق فيه الاسم، وكنى الأب (**كصالح بن أبي صالح، أربعةٌ**) تابعيون:

أحدهم: (**مولى التوأمة**) واسم أبيه نَبْهان، وكُنيته هو أبو مُحمَّد، مدني، روى عن أبي هُرَيرة، وابن عبَّاس، وأنس، وغيرهم، مُختلف في الاحتجاج به[1]، والتوأمة بنت أُمية بن خلف الجُمَحي.

(و) الثَّاني: (**الَّذي أبوه أبو صالح**) ذَكْوان (**السمَّان**) مَدَني، يُكنى أبا عبد الرَّحمٰن. [ح/١٣١/ب] روى عن أنس، وأخرج له مسلم.

(و) الثَّالث: (**السَّدوسي**) روى (**عن علي وعائشة**) وعنه خلَّاد بن عمرو، ذكره [ز/١٣٦/ب] البُخاري في «التاريخ»[2] وابن حبَّان في «الثقات»[3].

(و) الرَّابع: (**مولى عَمرو بن حُرَيث**) واسم أبيه مهران، روى عن أبي هُرَيرة، وعنه أبو بكر بن عيَّاش. ذكره البُخَاري في «التاريخ»[4]، وضعَّفه ابن مَعِين[5] وجهَّله[6].

ولهم خامس أسدي، روى عن الشَّعبي، وعنه زكريا بن أبي زائدة، وأخرج له النَّسَائي[7].

(**الخَامس**) من الأقسام: (**من اتَّفقت أسماؤهم وأسْمَاء آبائهم**

(١) في [ح]: «بهم».
(٢) «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٨٣).
(٣) «الثقات» (٤/ ٣٧٧).
(٤) «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٨٣).
(٥) «التاريخ» رواية الدارمي [١٣٤].
(٦) لعل الصواب: «وجهله النسائي» كما في «شرح التبصرة» (٤٣٢)، و«تهذيب الكمال» (١٣/ ٥٩)، و«ميزان الاعتدال» (٣/ ١٥).
(٧) النسائي في «الكبرى» [٩٠٨٤].

وأنْسَابُهم، كمُحمَّد بن عبد الله الأنصاري القَاضي المَشْهُور عنه البُخَاري، والثَّاني أبو سَلَمة ضعيفٌ.

السَّادسُ: في الاسْمِ أو الكُنْية فقط، كحمَّاد.

وأنْسَابهم، **كمُحمَّد بن عبد الله الأنصاري**) اثنان مُتقاربان في الطَّبقة.

أحدهما: (**القاضي المشهور**) البَصْري الَّذي روى [ظ/١٧٤/ب] (**عنه البُخَاري**) والنَّاس، وجده المُثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك، مات سَنَة خمس عشرة ومائتين.

(**والثَّاني: أبو سلمة، ضعيفٌ**) واسم جده زياد، وهو بصري أيضًا.

ولهم ثالثٌ، جدهُ خضر[١] بن هِشَام بن زيد بن أنس بن مالك، روى عنه ابن ماجه، ووثَّقه ابن حبَّان.

ورابعٌ، جده زيد بن عبد ربه الأنصاري، ذكره ابن حبَّان في ثقات التَّابعين[٢].

* * *

(**السَّادس**) من الأقسام: أن يتفقا (**في الاسم**) فقط (**أو الكنية فقط**) ويقع ذكره [هـ/٢٤٠/ب] في السَّند من غير ذكر أبيه، أو نِسْبة تميزه (**كحمَّاد**) لا يُدرى؛ هل هو ابن زيد أو ابن سَلَمة!

ويُعرف بحسب من رَوَى عنه، فإن كان سُليمان بن حرب أو عارمًا، فالمُراد ابن زيد. قاله مُحمَّد بن [د/١٥٧/ب] يحيى الذُّهْلي[٣]، والرَّامهُرْمزي[٤]، والمِزِّي[٥].

أو مُوسَى بن إسماعيل التَّبُوذَكِي، فابن سلمة، قاله الرَّامهرمزي[٦]، لكن قال ابن الجوزي: «إنَّه لا يروي إلَّا عنه»[٧] فلا إشكال حينئذٍ.

---

(١) في [ظ]: «حفص».
(٢) «الثقات» (٥/٣٥٦).
(٣) «شرح التبصرة» (٤٣٢).
(٤) «المحدث الفاصل» (٢٨٤).
(٥) «تهذيب الكمال» (٧/٢٦٩).
(٦) «المحدث الفاصل» (٢٨٤).
(٧) «تلقيح فهوم أهل الأثر» (٤٢٨).

. . . .

وروى الذُّهْلي عن عفَّان قال: «إذا قلتُ لكُم: حدَّثنا حمَّاد ولم أنسبهُ، فهو ابن سلمة»[1] وكذا إذا أطلقهُ حجَّاج بن مِنْهال، أو هُدْبة بن خالد، ذكرهُ المِزِّي[2].

ومِمَّن انفرد بالرِّواية عن ابن زيد:

أحمد بن إبْرَاهيم الموصلي، وأحمد بن عبد الملك الحرَّاني، وأحمد بن عبدة الضَّبي، وأحمد بن المِقْدام العِجْلي، وأزْهَر بن مروان الرَّقاشي، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وإسحاق بن عيسى الطَّباع، والأشعث بن إسْحَاق، وبشر بن معاذ، وجُبَارة بن المُغلِّس، وحامد بن عمر البَكْراوي، والحسن بن الربيع، والحسين بن الوليد، وحفص بن عمر الحَوْضي، وحمَّاد بن أسامة، وحُميد بن مَسْعدة، وحَوْثرة بن مُحمَّد المِنْقَرِي، وخالد بن خِدَاش، وخلف بن هِشَام البزَّار، وداود بن عمرو، وداود بن معاذ، وزكريا بن عدي، وسعيد بن عَمرو الأشْعَثي، وسعيد بن منصور، وسعيد بن يعقوب الطَّالقاني، وسُفْيان بن عُيَينة، وسُليمان بن داود الزَّهْراني، وصالح بن عبد الله التِّرمذي، والصَّلت بن مُحمَّد الخَارِكي، والضحَّاك بن مَخْلد النبيل، وعبد الله بن الجراح القُهَستاني، وعبد الله بن داود التمَّار الواسطي، وعبد الله بن عبد الوهاب الحَجَبي، وعبد الله بن وهب، وعبد الرَّحمٰن بن المُبَارك [العَيْشِي][3] وعبد العزيز بن المُغيرة، [وعبيد][4] الله بن سعيد السَّرخسي، وعُبيد الله [ح/١٣٢/أ] بن عُمر [القَوَاريري][5] وعلي بن [هـ/٢٤١/أ] المَدِيني، وعُمر بن [زيد السياري][6]، [وعمرو بن عون][7] الواسطي، وعمران بن موسى القزَّاز، وغسَّان بن الفضل

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٢٨٣). (٢) «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٦٩).

(٣) في جميع النسخ: «العنسى»، والصواب: «العيشي» نسبة إلى «بني عايش» انظر: «الأنساب» (٤/ ٢٧٠).

(٤) في [هـ]: «وعبد». (٥) سقط من [ظ]، وفي [ح]: «القزاز».

(٦) في [ظ]: «أوس».

(٧) في جميع النسخ: «عمر بن عوف» وهو خطأ، والمثبت من «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٤٤).

....

السِّجستاني، [وفضيل][(١)] [ز/١٣٧/أ] بن عبد الوهَّاب القنَّاد، وفِطْر بن حمَّاد، وقُتيبة بن سعيد، وليث بن حمَّاد الصفَّار، وليث بن خالد [ظ/١٧٥/أ] البَلخي، ومحمَّد بن إسماعيل السُّكَّري، ومحمَّد بن أبي بكر المُقدَّمي، ومحمَّد بن زُنبور المَكِّي، ومحمَّد بن زياد الزيادي[(٢)]، ومحمَّد بن سليمان لُوَيْن، ومحمَّد بن عبد الله الرَّقَاشي، ومحمَّد بن عُبيد بن حساب، ومحمَّد بن عيسى بن الطَّباع، ومحمَّد بن مُوسى الحَرَشي، ومحمَّد بن النَّضر بن مُساور المروزي، ومحمَّد بن أبي نُعيم الواسطي، ومَخْلَد بن الحسن البَصْري، ومَخْلد بن خِدَاش البَصْري، ومُسدَّد بن مُسَرْهَد، ومُعلَّى بن منصُور الرازي، ومهدي بن [حفص][(٣)] وهلال بن بشر، والهيثم بن سهل التُّسْتَرِي - وهو آخر من روى عنه - ووهب بن جرير بن حازم، ويحيى بن بحر الكِرْماني، ويحيى بن حبيب بن عربي، ويحيى بن دُرُسْت البَصْري، ويحيى بن عبد الله بن بُكَير المصري، ويحيى بن يحيى النَّيْسابوري، ويوسف بن حمَّاد المعني.

ومِمَّن انفرد بالرِّواية عن ابن سلمة:

إبْرَاهيم بن الحجَّاج [السامي][(٤)] وإبراهيم بن أبي سُويد الذارع، وأحمد بن إسْحَاق الحَضْرمي، وآدم بن أبي إياس، وإسْحَاق بن أبي عُمر بن سليط، وإسْحَاق بن منصور السَّلولي، وأسد بن مُوسى، وبِشْر بن السَّري، وبِشْر بن عُمر الزَّهْراني، وبَهْز بن أسد، وحبَّان بن هلال، والحسن بن بلال، والحسن بن موسى الأشْيَب، والحسين بن عُروة، وخَليفة بن خيَّاط، وداود بن شَبيب، وزيد بن الحُبَاب، وزيد بن أبي الزرقاء، [وسُرَيْج][(٥)] بن النُّعْمان، وسعيد بن عبد الجبار البَصْري، وسعيد بن يحيى اللخمي، وأبو داود الطَّيالسي، وشعبة، وشهاب [هـ/٢٤١/ب] بن مَعْمر البلخي، وطالوت بن عباد،

(١) في جميع النسخ: «وفضل» وهو خطأ، والمثبت من «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٤٤).
(٢) في [ز]، و[هـ]، و[ظ]: «الزنادي». (٣) في [د]: «جعفر».
(٤) من [ح] وفي بقية النسخ: «الشامي». (٥) من [ح] وفي بقية النسخ: «وشريح».

....

والعبَّاس بن بكَّار الضَّبي، [د/١٥٨/أ] وعبد الله بن صالح العجلي، وعبد الرَّحمٰن بن سلام الجُمحي، وعبد الصمد بن حسَّان، وعبد الصَّمد بن عبد الوارث، وعبد الغفَّار بن داود الحراني، وعبد الملك بن جُرَيج، وهو من شُيوخه، وعبد الملك بن عبد العزيز [أبو نصر](١) التمَّار، وعبد الواحد بن غِيَاث، وعُبيد الله بن مُحمَّد [العَيشي](٢) وعَمرو بن خالد الحراني، وعَمرو بن عاصم الكلابي، والعلاء بن عبد الجبار، وغسَّان بن الرَّبيع، وأبو نُعيم الفَضْل بن دُكَين، والفضل بن عَنْبسة الواسطي، وقَبِيصة بن عُقْبة، وقُريش بن أنس، وكامل بن طلحة الجَحْدري، ومالك بن أنس ـ وهو من أقْرَانه ـ ومحمَّد بن إسْحَاق ـ وهو من شُيوخه ـ ومحمَّد بن بكر(٣) البُرْساني، ومحمَّد بن عبد الله الخُزَاعي، ومحمَّد بن كثير المِصِّيصي، ومسلم بن أبي عاصم النَّبيل، وأبو كامل مظفَّر بن مُدْرِك، ومعاذ بن خالد بن شقيق، ومعاذ [ظ/١٧٥/ب] بن معاذ، ومهنا بن عبد الحميد، وموسى بن داود الضَّبي، والنَّضر بن شُميل، والنَّضر بن مُحمَّد [الجرشي](٤) والنُّعمان بن عبد السَّلام، وهشام بن عبد الملك الطَّيالسي، والهيثم بن جميل، ويحيى بن إسْحَاق السَّيْلحيني، ويحيى بن حمَّاد الشَّيباني، ويحيى بن الضُّرَيس الرَّازي، ويعقوب بن إسْحَاق الحضرمي، وأبو سعيد مولى [ح/١٣٢/ب] بني هاشم، وأبو عامر العَقَدِي. ذكر ذلك المِزِّي [ز/١٣٧/ب] في «تهذيبه»(٥).

* * *

(١) في [ز]، و[ح]: «نصير».
(٢) من [ظ] وفي [ح]: «العنسي»، وفي [د]، و[ز]، و[هـ]: «العبسي». انظر: «الأنساب» (٤/ ٣٦٩).
(٣) في [ظ]: «بكير».
(٤) في جميع النسخ: «الحرشي» بالحاء المهملة، والمثبت موافق لما في «الأنساب» (٢/ ٤٥).
(٥) «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٤٢ ـ ٢٤٥، ٢٥٧ ـ ٢٥٩)، وراجع ما ذكره الذهبي في «السير» (٧/ ٤٦٤ ـ ٤٦٦).

وعبدُ الله، وشَبهُهُ، قال سَلَمة بن سُليمان: إذَا قيل بمكَّة: عبدُ الله؛ فهو ابن الزُّبَير، وبالمَدِينة فابنُ عُمر، وبالكُوفة ابنُ مَسْعُود، وبالبَصْرة ابنُ عبَّاس، وبخُرَاسان ابن المُبَارك، وقال الخَلِيلي: إذا قالهُ المِصْري فابنُ عَمْرو، أو المَكِّي فابنُ عبَّاس.

وقال بعضُ الحُفَّاظ: إنَّ شُعْبة يَرْوي عن سَبْعةٍ عن ابن عبَّاس، كلُّهم أبو حَمْزة بالحَاء والزَّاي، إلَّا أبا جَمْرة ....

(و) من ذلك إذا أطلقَ (**عبدُ الله، وشبهُهُ**).

(**قال سلمة بن سُليمان: إذا قيل بمكَّة: عبد الله؛ فهو ابن الزُّبَير،** و) إذا قيل (**بالمَدِينة فابنُ عُمر،** و) إذا قيلَ (**بالكوفة**) فهو (**ابن مسعود،** و) إذا قيلَ (**بالبَصْرة**) فهو (**ابن عبَّاس،** و) إذا قيل (**بخُرَاسان**) فهو (**ابن المُبَارك**)[1].

(**وقال الخَليلي**) في «الإرْشَاد»: «(**إذا قاله المِصْري فابنُ عَمرو**) بن العاص [هـ/٢٤٢/أ] (**أو المَكِّي فابن عبَّاس**)، أو الكُوفي فابن مسعُود، أو المَدَني فابن عمر»[2].

وقال النَّضر بن شُمَيل: «إذا قال[3] الشَّامي: عبد الله فابنُ عَمرو بن العاص، أو المَدَني فابنُ عُمر».

قال الخَطِيب: «وهذا القول صحيح، وكذلك يفعل بعض المصريين في ابن عمرو»[4].

* * *

(**وقال بعضُ الحُفَّاظ:** «**إن شُعْبة يروي عن سبعة عن ابن عبَّاس كلهم**) يقال له: (**أبو حَمْزة بالحاء**) المُهملة (**والزَّاي، إلَّا أبا جَمْرة،**

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٧٢). (٢) «الإرشاد» (١/ ٤٤٠).
(٣) في [ز]: «قيل».
(٤) عزاه العراقي في «التقييد والإيضاح» (٤١٣) للخطيب في «الكفاية» ولم أقف عليه.

بالجِيم والرَّاء، نَصْر بن عِمْران الضُّبَعي، فإنَّه إذا أطْلَقهُ فهو بالجيم.

السَّابع: في النِّسْبة ....

بالجيم والرَّاء، نَصْر بن عِمْران الضُّبَعي، فإنَّه إذا أطلقهُ فهو بالجيم) وإذا روى عن غيره ذكرهُ باسمه ونسبه»[(١)].

قال العِرَاقي: «وربَّما أطلق[(٢)] غيره أيضًا، مثالهُ: ما روى أحمد في «مسنده» ثنا مُحمَّد بن جعفر، ثنا شُعْبة، عن أبي [حمزة][(٣)]: سمعتُ ابن عبَّاس يقول: «مرَّ بي رَسُول الله ﷺ وأنا ألعب مع الغِلْمان، فاخْتَبأتُ منهُ خلف بَاب...» الحديث. فهذا شُعْبة قد أطلق الرِّواية عن أبي [حَمْزة][(٤)] وليسَ هو نَصْر بن عِمْران، إنَّما هو بالحاء والزَّاي القَصَّاب، واسمهُ عِمْران بن أبي عَطَاء، كما بيَّنه مُسْلم في روايته[(٥)]»[(٦)].

قلت: والخمسة الباقون: [أبو حمزة][(٧)] عبد الرَّحمٰن بن كيسان[(٨)].

فائدة [المصنفات في هذا القسم]:

صنَّف الخَطِيب في هذا القِسْم كتابًا [مفيدًا][(٩)] سَمَّاه «المكمل في بيان المهمل» وأفرد النَّاس التصنيف فيما وقع في «صحيح البُخَاري» من ذلك.

* * *

(**السَّابع**) من الأقسام: أن يتَّفقا (**في النِّسبة**) من حيث اللفظ، ويفترقا في المَنْسوب إليه، ولابن طاهر فيه تأليف حسن[(١٠)].

---

(١) «المنهل الروي» (١/ ١٢٨).
(٢) في [د]: «ألحق».
(٣) في [ز]، و[ح]: «جمرة».
(٤) في [ز]، و[ح]: «جمرة».
(٥) «صحيح مسلم» [٢٦٠٤].
(٦) «التقييد والإيضاح» (٤١٤).
(٧) في [ز]: «أبو جمرة»، وفي [ح]: «أبو حمرة».
(٨) كذا في الأصول، ولم يستكمل سرد الباقين.
(٩) في [د]: «نفيسًا».
(١٠) وكتابه هو: «الأنساب المتفقة» نص عليه ابن الصلاح في «المقدمة» (٦٢٠) وهو متداول.

كالآمُلِيُّ، قال السَّمعاني: أكثر عُلماء طَبَرسْتَان من آمُلها، وشُهِرَ بالنِّسْبة إلى آمُل جَيْجُون، عبدُ الله بن حمَّاد شيخ البُخَاري، وخُطِّئَ أبو علي الغَسَّاني، ثمَّ القاضي عِيَاض في قَوْلهما: إنَّه إلى آمُل طَبَرستان.

ومن ذلكَ الحَنَفيُّ، إلى بني حَنِيفة، وإلى المَذْهب، وكثير من المُحدِّثين يُنْسبُون إلى المَذْهب حَنِيفي، بِزيادة يَاء، وَوَافقهُم من النَّحْويِّين ابنُ الأنْبَاري وحْدهُ.

(**كالآمُلي، قال**) أبو سَعْد (**السَّمعاني: «أكثر عُلماء طَبَرستان من** [ظ/١٧٦/أ] **آمُلها**»[1] **وشُهر بالنِّسْبة إلى آمُل جَيْحون عبد الله بن حمَّاد**) [د/١٥٨/ب] الآمُلي[2] (**شيخ البُخَاري، وخُطِّئَ أبو علي الغَسَّاني، ثمَّ القاضي عِيَاض في قولهما: إنَّه**) مَنْسُوب (**إلى آمُل طَبَرستان**).

(**ومن ذلك الحَنَفي**) نِسْبة (**إلى بني حنيفة**) قبيلة (**وإلى المَذْهب**) لأبي حنيفة [هـ/٢٤٢/ب] ومن الأوَّل أبو بَكْر عبد الكبير بن عبد المَجِيد الحَنَفي، وأخُوه عُبيد الله، أخرج لهما الشَّيْخان.

(**وكثير من المُحدِّثين ينسبون إلى المَذْهب «حنيفي»[3] بزيادة ياء**) للفرق، وأكثر النُّحَاة يأبون ذلك.

(**ووافقهم من النَّحويين**): الكَمَال أبو البَرَكات (**ابن الأنْبَاري وحده**).

قلتُ: والصَّواب معه، وقد اخترتهُ في كتاب «جمع الجوامع» في العربية[4] فقد قال ﷺ: «**بُعثتُ بالحَنِيفية السَّمحة**»[5] فأثبت الياء في اللفظة المنسُوبة إلى الحنيف[6] فلا مانع من ذلك.

* * *

---

(١) «الأنساب» (١/٦٧).
(٢) في [ح]: «الأيلي».
(٣) في [هـ]: «الحنفي».
(٤) «همع الهوامع» (٣/٤٠٠).
(٥) أخرجه أحمد (٥/٢٦٦).
(٦) في [هـ]: «الحنيفة».

ثمَّ مَا وُجدَ من هَذَا البَاب غَيرَ مُبين، فيُعرف بالرَّاوي، أو المَرْوي عنهُ، أو بِبَيانه في طَريقٍ آخَرَ.

(**ثمَّ ما وُجدَ من هذا الباب**) في الأقسام كلها [ح/١٣٣/أ] (**غير مُبين، فيعرف بالراوي**) عنه (**أو المروي عنه، أو ببيانه في طريق آخر**) كما تقدَّم، فإن لم يُبين، واشْتركت الرُّواة، فمُشكل جدًّا يرجع فيه إلى غالب الظُّنون والقَرَائن، أو يتوقَّف.

قال ابن الصَّلاح: «وربَّما قيل في ذلك بظن لا [ز/١٣٨/أ] يقوى، كما حدَّث القاسم بن زكريا المُطَرّز يومًا بحديث عن أبي همَّام، عن الوليد بن مسلم، عن سُفْيان، فقال له أبو طالب بن نصر الحافظ: مَنْ سُفْيان هذا؟ فقال: هذا الثَّوري. فقال له أبو طالب: بل هو ابن عُيينة. فقال له المُطَرّز: من أين؟ قال: لأنَّ الوليد قد روى عن الثَّوري أحاديث معدودة محفُوظة، وهو مليٌّ بابن عُيَينة»(١).

قال العِرَاقي: «وفيه نظر؛ لأنَّه لا يلزم من كونه مليًّا به أن يَكُون هذا من حديثه عنه إذا أطلقه، بل يَجُوز أن يكون من تلك الأحاديث المعدودة.

قال: على أنّي لم أرَ في شيء من كتب التواريخ وأسماء الرِّجال رواية الوليد عن ابن عُيَينة البتة، وإنَّما ذكروا روايته عن الثَّوري، ويُرجِّحُ ذلك وفاةُ الوليد قبل ابن عُيَينة بزمن»(٢).

❊ ❊ ❊

---

(١) «المقدمة» (٦٢١).

(٢) «التقييد والإيضاح» (٤١٦).

النَّوعُ الخَامسُ والخَمْسُون

المُتَشَابه

يَتَركَّب من النَّوعين قبلهُ، وللخَطِيب فيه كِتَابٌ، وهُو أن يَتَّفق أسْمَاؤهما، أو نَسَبُهما، ويَأتلف ويَخْتلف ذلكَ في أبَويهِمَا أو عَكْسه، كمُوسَى بن علي بالفتح كَثيرُون.

(**النَّوع الخامس والخَمْسُون: المتشابه**).

وهو نوع (**يتركَّب من النَّوعين**) اللَّذين (**قبلهُ، وللخَطيب فيه كتابٌ**) سمَّاه [هـ/٢٤٣/أ] «تلخيص المُتشابه» وهو من أحسن كُتبهِ.

(**وهو أن يتَّفق أسْمَاؤهما، أو نَسَبهما**) في اللَّفظ والخطِّ، ويَفْترقَا في الشَّخص (**ويأتلف ويختلف ذلك في**) أسْمَاء (**أبويهما**) بأن يأتلفا خطًّا ويختلفا لفظًا (**أو عكسه**) بأن يأتلف أسماؤهما خطًّا، ويختلفا لفظًا، ويتفق أسماء أبويهما [ظ/١٧٦/ب] لفظًا وخطًّا، أو نحو ذلك، بأن يتَّفق الاسمان، أو الكُنيتان لفظًا، ويختلف نسبتهما نُطقًا، أو يتفق النِّسبة لفظًا، ويختلف الاسْمَان، أو الكُنيتان وما أشبه ذلك.

(**كمُوسَى بن عَلِي بالفتح**) للعين (**كثيرون**) في المتأخِّرين، ليسَ في الكُتب السِّتة، ولا في «تاريخ البُخَاري» وابن أبي حاتم، وابن أبي خَيْثمة، والحاكم، وابن يُونس، وأبي نُعيم، و«ثقات» ابن حبَّان، و«طبقات» ابن سعد، و«كامل» ابن عَدي منهم أحد.

وفي «تاريخ بغداد»[1] للخطيب منهم رَجُلان متأخِّران:

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٥/ ٥٤)، و«تلخيص المتشابة» (١/ ٥٤).

وبضَمِّها: مُوسَى بن عُلَيِّ بن رَبَاح المِصْري، ....

موسى بن علي أبو بَكْر الأَحْوَل البزَّار[(١)] روى عن جعفر الفِرْيَابي.

ومُوسى بن عَلِي [أبو عيسى [د/١٥٩/أ] الخُتَّلِي][(٢)] روى عنه ابن الأنْبَاري، وابن مِقْسم.

وفي «تاريخ ابن عساكر»[(٣)]: مُوسى بن عَلِي أبو عِمْران الصِّقِلِّي النَّحوي، روى عن أبي ذر الهَرَوي.

وذكر في «تلخيص المتشابه»[(٤)] رابعًا: مُوسى بن علي القُرشي[(٥)] مجهول.

ومنهم: مُوسى بن علي بن قدَّاح أبو الفَضْل بن[(٦)] الخيَّاط المُؤذِّن، سمع منه ابن عَسَاكر وابن السَّمعاني[(٧)].

ومُوسَى بن علي بن غالب الأموي الأنْدَلُسي.

وموسى بن علي بن عامر الحَرِيري الإشْبِيْلِي النَّحوي، ذكرهما ابن الأبار[(٨)].

قال العِرَاقي: «فهؤلاء المَذْكورون في تواريخ الإسلام من المشرق والمغرب إلى زَمَنِ ابن الصَّلاح، لم يبلغُوا عشرة، فوصف النَّووي لهم بأنَّهم كثيرون فيه تجوُّز»[(٩)].

(**وبضَمِّها مُوسى بن عُلَي بن رَبَاح**) اللَّخْمِي (**المِصْري**) أميرُ مصر، [ح/١٣٣/ب] اشْتهر بضمِّ العين[(١٠)].

---

(١) في [ظ]: «البزاز».
(٢) في [هـ]: «أبو عيسى الحنبلي»، وفي [ح]: «أبو علي الجيلي».
(٣) «تاريخ دمشق» (٦٤/٨ ـ ١١).
(٤) «تلخيص المتشابه» (١/ ٥٢، ٥٣).
(٥) في [د]: «القدسي».
(٦) سقط من [ظ]، و[ح].
(٧) «تاريخ الإسلام» (٣٦/ ٤٥٦). وانظر: «معجم ابن عساكر» [١٥٢٢].
(٨) «الشذا الفياح» (٢/ ٦٨٧، ٦٨٨)، و«التقييد والإيضاح» (٤١٩).
(٩) «التقييد والإيضاح» (٤١٩).
(١٠) «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٣/ ١٥٦٠)، و«المؤتلف والمختلف» لعبد الغني بن =

ومنهُم من فَتَحها، وقِيلَ: بالضمِّ لقَبٌ، وبالفَتْح اسم.

(**ومنهُم من فَتَحها**) نقلهُ ابن سعد عن أهل مِصْر[1] وصحَّحه البُخَاري[2] وصاحب «المشارق»[3]. [هـ/٢٤٣/ب]

(**وقِيلَ: «بالضمِّ لقبٌ، وبالفتح اسم»**) قاله الدَّارقُطْني[4].

وروينا عن موسى أنَّه قال: «اسمُ أبي عَليّ، ولكن بنو أمية قالوا: عُلَيّ، وفِيْ حَرَجٍ مَنْ قال: عُلَيّ»[5].

وعنهُ أيضًا: «من قال: مُوسَى بن عُلَيّ، لم أجعلهُ في حِلٍّ»[6].

وعن أبيه: «لا أجعل [ز/١٣٨/ب] في حِلٍّ أحدًا يُصغِّر اسْمِي»[7].

قال أبو عبد الرَّحمٰن المُقْرئ: «كانت بنو أُمية إذا سمعُوا بمولود اسمهُ عليٌّ قتلوه، فبلغ ذلك رَبَاحًا، فقال: هو عُلَيّ»[8].

وقال ابن حبَّان في «الثقات»: «كان أهل الشَّام يجعلون كل عَلِي عندهم عُلَيًّا لبُغْضهم عليًّا ﷺ ومن أجله قيل لوالد مَسْلمة، ولابن رَبَاح: عُلَيّ»[9].

= سعيد (١٢٩)، و«تلخيص المتشابه» (١/ ٥٤، ٥٥)، و«الإكمال» لابن ماكولا (٦/ ٢٥٠، ٢٥١)، و«تبصير المنتبه» لابن حجر (٣/ ٩٦٧). وانظر: «تاريخ دمشق» (٦٤/ ٣ ـ ٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٩/ ١٢٢ ـ ١٢٥).

(١) «الطبقات» (٧/ ٥١٢) في ترجمة علي دون ضبط حيث قال: «أما أهل مصر فيقولون: علي بن رباح. وأما أهل العراق، فيقولون: علي بن رباح». وانظر: «شرح التبصرة» (٤٣٥).

(٢) «التاريخ الكبير» (٦/ ٢٧٤) في ترجمة علي بدون ضبط، لكنه أدخله في باب علي مكبرًا، ثم قال: «ويقال: علي، والصحيح علي» فدل على المراد، وقد ضبط ذلك محققه، وهو في ترجمة موسى (٧/ ٢٨٩) بضبط القلم. وانظر: «النكت» للزركشي (٣/ ٦٥٦)، و«الشذا الفياح» (٢/ ٦٨٨)، و«شرح التبصرة» (٤٣٥).

(٣) «مشارق الأنوار» (٢/ ١١٠).

(٤) «المؤتلف والمختلف» (٣/ ١٥٦٠).

(٥) «تاريخ دمشق» (٤٤/ ٢٤٧).

(٦) «المؤتلف والمختلف» للأزدي (١٢٩)، و«تلخيص المتشابه» (١/ ٥٥).

(٧) «الثقات» لابن حبان (٧/ ٤٥٤)، و«تاريخ دمشق» (٤٤/ ٢٤٧).

(٨) «تلخيص المتشابه» (١/ ٥٥)، و«تاريخ دمشق» (٤٤/ ٢٤٧).

(٩) «الثقات» (٧/ ٤٥٤).

وكمُحمَّد بن عبد الله المُخَرِّمي، بضَمَّةٍ، ثمَّ فَتْحةٍ، ....

قلتُ: ولمَّا وقع الاختلاف في والد مُوسى، فيَنْبغي أن يُمثل بمثال غيره، وذلك أيُّوب بن بَشِير، وأيُّوب بن بُشَير.

الأوَّل أبوه مُكبَّر، عِجْلِي شامي[1]، روى عنه ثعلبة بن مسلم الخَثْعَمِي.

والثَّاني أبوه مُصغَّر، عَدَوِي بصري[2]، روى عنه [ظ/١٧٧/أ] أبو الحُسين خالد البَصْري، وقتادة، وغيرهما.

ومِنْ أمثلة عَكْسه: سُرَيج بن النّعْمان، وشُرَيح بن النُّعْمان، وكلاهما مُصغَّر.

الأوَّل بالمهملة والجيم، جدُّه مروان اللؤلؤي البَغْدادي، روى عنه البُخَاري[3].

والثَّاني بالمُعجمة والحاء المُهْملة الكوفي[4] تابعي له في «السُّنن» الأربعة حديث واحد عن عليّ بن أبي طالب[5].

* * *

(**وكمُحمَّد بن عبد الله المُخَرِّمي بضَمَّة**) للميم (ثمَّ فتحة) للخاء

---

(١) «تلخيص المتشابه» (١/ ٥٠)، و«الإكمال» (١/ ٢٩٠). وانظر: «تهذيب الكمال» (٣/ ٤٥٦).

(٢) في [د]، و[هـ]: «مصري» والمثبت من بقية النسخ، و«المؤتلف والمختلف» لعبد الغني بن سعيد (٢٦)، و«تلخيص المتشابه» (١/ ٥١، ٥٢).

(٣) «تهذيب الكمال» (١٠/ ٢١٩)، و«السير» (١٠/ ٢١٩، ٢٢٠)، و«ميزان الاعتدال» [٣٠٨٤] (٢/ ٣٠٦).

(٤) «المؤتلف والمختلف» للدراقطني (٣/ ١٢٧٨)، و«المؤتلف والمختلف» لعبد الغني (١١٧)، و«تلخيص المتشابه» (١/ ٤٩٧، ٤٩٨)، و«الإكمال» (٤/ ٢٧٧)، و«تبصير المنتبه» (٢/ ٧٧٨).

(٥) أبو داود [٢٨٠٤]، والترمذي [١٤٩٨]، والنسائي (٧/ ٢١٦، ٢١٧)، وابن ماجه [٣١٤٢].

ثمَّ كَسْرةٍ، إلى مخرِّم بغداد، مشهُورٌ، ومحمَّد بن عبدُ الله المَخْرَمي، إلى مَخْرمة، غير مشهُور، روى عن الشَّافعي.

وكَثَوْر بن يَزِيد الكَلاعي، وثور بن يزيد الدِّيلي في «الصَّحيحين» والأوَّل في «صحيح» مسلم خَاصَّة.

وكأبي عَمرو الشَّيْبَاني التَّابعي بالمُعْجمة، سَعْد بن إياس، .....

المُعجمة (**ثمَّ كَسْرة**) للرَّاء المُشدَّدة[1] نسبة (**إلى مُخَرِّم بغداد**) محلَّة بها (**مشهور**) جده المُبَارك، ويكنى أبا جعفر القُرشي البَغْدادي الحافظ، قاضي حلوان، روى عنه البُخَاري وأبو داود[2].

(**ومحمَّد بن عبد الله المَخْرَمي**)، بفتح الميم [والراء][3] وسُكون الخاء المُعْجمة المكي، نسبة (**إلى مَخْرَمَة**) بن نَوْفَل (**غير مشهُور، روى عن الشَّافعي**) وعنه عبد العزيز بن زَبَالَة[4].

(**وكَثَور بن يزيد الكلاعي، وثور بن زيد الدِّيلي**)[5] روى عنهما مالك، والثاني أخرج له (**في «الصحيحين»، والأول في «صحيح» مسلم خاصَّة**).

قال العِرَاقي: «هذا وهمٌ، بل في البُخَاري خاصة، روى له في الأطعمة عن خالد بن مَعْدان [هـ/٢٤٤/أ] عن أبي أُمَامة، [د/١٥٩/ب] كان النَّبي ﷺ إذا رفع مائدته قال: «**الحَمدُ لله...**» الحديث[6]. وثلاثة أحاديث أُخَر»[7].

* * *

(**وكأبي عَمرو الشَّيباني التَّابعي بالمُعجمة**) المفتوحة (**سعد بن إياس**) الكوفي[8] مُخَضْرَم، حديثه في الكتب الستة[9].

---

(١) «تلخيص المتشابه» (١/ ١٧٨).
(٢) «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٥٣٤، ٥٣٦).
(٣) من [ظ] وفي بقية النسخ: «والواو».
(٤) «تلخيص المتشابه» (١/ ١٧٧)، و«الإكمال» (٧/ ٣١١).
(٥) في [هـ]: «الديلمي».
(٦) البخاري [٥٤٥٨].
(٧) «التقييد والإيضاح» (٤٢٠).
(٨) «تلخيص المتشابه» (١/ ٥٧٢، ٥٧٣).
(٩) «تهذيب الكمال» (١٠/ ٢٥٨ ـ ٢٦٠).

ومثلهُ اللُّغوي إسْحَاق بن مِرَار ـ كضِرَار، وقِيلَ: كغَزَال، وقِيلَ: كعَمَّار ـ وأبو عَمرو السَّيباني التَّابعي، بالمُهْملة زُرْعَة، والد يَحْيَى.

وكعَمرو بن زُرَارة، بفتح العين جَمَاعة، ....

«(ومثله) أبو عَمرو الشَّيباني (اللغوي إسْحَاق بن مِرَار)[١] الكوفي، نزيل بغداد، وأبوه بكسر الميم والتخفيف (كضرار) قاله عبد الغني بن سعيد[٢] (وقِيلَ): بفتحها (كغَزَال) قاله الدَّارقُطْني[٣] (وقِيلَ): بالفتح وتشديد الراء (كعمَّار) له ذكر في «صحيح» مسلم بكنيته في تفسير حديث: **«أخْنَع اسم عندَ الله رَجُل تَسمَّى مَلِك الأمْلاك»**[٤].

«ولهم ثالثٌ أيضًا، وهو: أبو عَمرو الشَّيباني هارون بن عنترة بن عبد الرَّحمٰن الكُوفي[٥]، من أتباع التَّابعين، حديثه في «سنن» أبي داود والنَّسائي[٦]. كنَّاه كذا يحيى بن سعيد، وابن المَدِيني، وأحمد، والبُخَاري، والنَّسائي، وأبو أحمد الحاكم، والخطيب، وغيرهم، وما اقتصر عليه المِزِّي[٧] من أن كُنيته أبو عبد الرَّحمٰن فوهم» قاله العِرَاقي[٨].

(**وأبو عَمرو السَّيْبَاني**[٩] **التَّابعي بالمُهملة**) المفتوحة[١٠] [ح/١٣٤/أ] مُخَضْرَم من أهل الشَّام اسمهُ (زُرْعَة) وهو عم الأوزاعي، و(والد يحيى) له عند البُخَاري في كتاب «الأدب» حديث واحد موقوف على عقبة[١١].

[(**وكعَمرو بن زُرَارة، بفتح العين جماعة**)[١٢]:

---

(١) «تلخيص المتشابه» (١/ ٥٧٣، ٥٧٤). (٢) «المؤتلف والمختلف» (١٥١).

(٣) «المؤتلف والمختلف» (٣/ ١٤٠١)، (٤/ ٢١٢٧) وعنده بالفتح والتشديد، وكذا نقله عنه ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» (٨/ ٦٨)، ولكن نقله عنه الأبناسي في «الشذا» (٢/ ٦٩٠)، والعراقي في «شرح التبصرة» (٤٣٧) بالفتح فحسب.

(٤) «صحيح مسلم» [٢١٤٣]. (٥) «تلخيص المتشابه» (١/ ٥٧٣).

(٦) «تهذيب الكمال» (٣٠/ ١٠٠ ـ ١٠٢). (٧) «تهذيب الكمال» (٣٠/ ١٠٠).

(٨) «شرح التبصرة» والتذكرة» (٤٣٦).

(٩) في [د]، و[ح]: «الشيباني». انظر: «الأنساب» (٣/ ٣٥٤).

(١٠) «تلخيص المتشابه» (١/ ٥٧٤).

(١١) «الأدب المفرد» [١١١٢]، وحسنه الألباني في «صحيح الأدب المفرد» [٨٤٧].

(١٢) «تالي تلخيص المتشابه» (١/ ١٤٩ ـ ١٥٣).

منهم [شيخ مُسْلم] أبو مُحمَّد النَّيسابوري، وبضمِّها معرُوف بالحَدثي.

(منهم[(١)] أبو مُحمَّد النَيسابوري)[(٢)] روى عنه الشَّيخان[(٣)].

(وبضمها معروف [ز/١٣٩/أ] بالحَدَثي)[(٤)].

قال الدَّارقُطْني: «نسبة إلى مدينة [ظ/١٧٧/ب] في الثَّغر يقال لها: الحَدَث»[(٥)].

وقال أبو أحمد الحاكم: «إلى الحديثة»[(٦)].

روى عنه البَغَوي[(٧)] وغيره[(٨)].

ومن أمثلته: حَنَان الأسَدي، وحيَّان الأسدي.

الأوَّل بفتح المُهملة وتَخْفيف النُّون[(٩)] من بني أسد بن شُريك، بضمِّ الشِّين[(١٠)] البَصْري روى عن أبي عُثْمان النَّهْدِي حديثًا مُرْسلًا، روى عنهُ حجَّاج الصوَّاف، وهو عم مُسَرْهَد[(١١)] والد مُسدَّد.

والثَّاني بتشديد التَّحتية ابن حُصين [هـ/٢٤٤/ب] الكُوفي، أبو الهَيَّاج[(١٢)] تابعي أيضًا، له في «صحيح مسلم» حديث عن علي في الجنائز[(١٣)].

---

(١) بعدها في [ظ]: «شيخ مسلم».

(٢) «تالي تلخيص المتشابه» (١/ ١٥١ ـ ١٥٣).

(٣) في «تالي التلخيص»، و«مقدمة ابن الصلاح» (٦٢٥): «روى عنه مسلم». لكن نبه الأبناسي في «الشذا» (٢/ ٦٩١)، والعراقي في «التقييد والإيضاح» (٤٢١، ٤٢٢) على أن البخاري وى له أحاديث كثيرة، وقال: «وكأن المصنف ـ أي: ابن الصلاح ـ تبع الخطيب في اقتصاره على مسلم». وقد رمز له المزي في «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٢٩): «خ م س».

(٤) «تالي تلخيص المتشابه» (١/ ١٥٤، ١٥٥).

(٥) «سؤالات البرقاني» [٣٥٤]. (٦) «المقدمة» (٦٢٥).

(٧) في [هـ]: «المبتعي»، وفي [ظ]، و[ح]: «المنيعي».

(٨) «تالي تلخيص المتشابه» (١/ ١٥٤)، و«الإكمال» (٢/ ٢٦٤).

(٩) «تلخيص المتشابه» (١/ ٥٨٥). (١٠) «الإكمال» لابن ماكولا (٢/ ٣١٧).

(١١) «تهذيب الكمال» (٧/ ٤٢٧، ٤٢٨). وانظر: «تلخيص المتشابه» (١/ ٥٨٥)، و«مقدمة ابن الصلاح» (٦٢٦).

(١٢) «تلخيص المتشابه» (١/ ٥٨٣، ٥٨٤). (١٣) مسلم [٩٦٩].

....

وحيَّان الأسدي أبو النَّضر، شَامي تَابعي[١] أيضًا له في «صحيح» [ابن حبَّان][٢] حديث عن واثلة[٣].

أبو الرِّجَال الأنْصَاري، وأبو الرحَّال الأنصاري.

الأوَّل بكسر الرَّاء وتخفيف الجيم، مُحمَّد بن عبد الرَّحمٰن[٤]، مَدَني، روى عن أُمِّه عمرة بنت عبد الرَّحمٰن[٥]، حديثه في «الصَّحيحين»[٦].

والثَّاني بفتح الرَّاء وتشديد المُهْملة، مُحمَّد بن خالد[٧]، بَصْري[٨] له عند التِّرمذي حديث واحد عن أنس[٩]، وهو ضعيف[١٠].

ابن عُفَير المِصْري، وابن غُفَير المِصْري، كلاهما مُصغَّر.

الأوَّل بالمُهملة، سعيد بن كثير بن عُفير أبو عُثْمان[١١]، روى عنه البُخَاري.

والثَّاني بالمُعْجمة اسمهُ [الحُسين][١٢]، متروك.

* * *

(١) «تلخيص المتشابه» (١/ ٥٨٤).
(٢) في [ظ]: «مسلم» وكتب في حاشيتها: «في نسخة: ابن حبان».
(٣) «صحيح ابن حبان» [٦٣٣]، [٦٣٤]، [٦٣٥]، [٦٤١].
(٤) «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٢/ ١٠٦٤)، و«المؤتلف والمختلف» لعبد الغني (١٠٠)، و«الإكمال» (٤/ ٣٢).
(٥) «الإكمال» (٤/ ٣٢)، و«تهذيب الكمال» (٢٥/ ٦٠٢).
(٦) «البخاري» [٢٧٠٥] و«مسلم» [١٩٢٦].
(٧) قال العراقي: «وقيل: خالد بن محمد».
(٨) «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٢/ ١٠٦١)، و«المؤتلف والمختلف» لعبد الغني (١٠٠)، و«الإكمال» (٤/ ٣٠، ٣١).
(٩) الترمذي [٢٠٢٢].
(١٠) «الضعفاء» للعقيلي [٤٢٥]، و«تهذيب الكمال» (٣٣/ ٣١٠).
(١١) «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٣/ ١٧١٧)، و«تلخيص المتشابه» (١/ ٨٥٦).
(١٢) كذا في جميع النسخ، وكل من ترجم له وضعه في ترجمة من اسمه: «الحسن». انظر: «لسان الميزان» (٢/ ٢٤٣).

النَّوعُ السَّادس والخَمْسُون

المُتَشَابهون في الاسْمِ والنَّسب المُتَمَايزون بالتَّقديم والتَّأخير

كيَزِيد بن الأَسْوَدِ الصَّحَابي الخُزَاعي ....

(**النَّوع السَّادس والخَمْسُون**): المُشتبه المقلوب.

وهو ما[(١)] يقع فيه الاشتباه في الذِّهن لا في الخط، والمُراد بذلك الرُّواة (**المُتشابهون في الاسم والنَّسب، المتمايزون بالتقديم والتأخير**) بأن يكون اسم أحد الراويين، كاسم أبي الآخر [د/١٦٠/أ] خطًّا ولفظًا، واسم الآخر كاسم أبي الأوَّل، فينقلب[(٢)] على بعض أهل الحديث، كما انقلبَ على البُخَاري ترجمة مسلم بن الوليد المَدَني، فجعله الوليد بن مسلم، كالوليد بن مسلم الدِّمشقي، وخطَّأهُ في ذلك ابن أبي حاتم في كتاب له في خطأ البُخَاري في «تاريخه»، حكاية عن أبيه[(٣)].

وصنَّف الخَطِيب في هذا النَّوع كتابًا سمَّاه: «رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب».

«(**كيزيد بن الأسود الصَّحابي الخُزَاعي**) له في «السُّنن»[(٤)] حديث واحد. قال ابن حبَّان: «عِدَاده في أهل مَكَّة»[(٥)]. وقال المِزِّي: «في الكوفيين»[(٦)].

---

(١) من [ظ] وفي بقية النسخ: «مما». (٢) في [ح]: «فيقلب».

(٣) «بيان خطأ البخاري في تاريخه» (١٣٠). وانظر: «التاريخ الكبير» (٨/ ١٥٣، ١٥٤). وقال العراقي: «وهذه الترجمة ليست في بعض نسخ التاريخ».

(٤) إلا ابن ماجه. انظر: «سنن أبي داود» [٥٧٥]، والترمذي [٢١٩]، والنسائي (٢/ ١١٢، ١١٣)، ولهذا رمز له في «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٨٢): «د ت س».

(٥) «الثقات» (٣/ ٤٤٢). (٦) «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٨٢).

والجُرَشي المُخَضْرم المُشْتهر بالصَّلاح، وهو الَّذي اسْتَسْقَى به مُعَاوية، والأسْوَد بن يزيد النَّخعي التَّابعي الفَاضل.

وكالوَليدِ بن مُسْلم التَّابعي البَصْري، والمَشْهُور الدِّمشقي صاحب الأوْزَاعي، ومُسْلم بن الوَلِيد بن رَبَاح المَدَني.

(و) يزيد بن الأسود (**الجرشي**)(١) التَّابعي (**المُخَضْرَم المُشتهر بالصَّلاح**) يُكنى أبا الأسود، سكن الشَّام، (**وهو الَّذي استسقى به مُعاوية**) فسقُوا للوقت حتَّى كادوا لا يبلغون مَنازلهم(٢).

(**والأسود بن يزيد النَّخعي التَّابعي**) الكبير (**الفاضل**) حديثه في الكتب الستة(٣).

(**وكالوليد بن مسلم التَّابعي البصري**) روى [ظ/١٧٨/أ] [هـ/٢٤٥/أ] عن جندب بن عبد الله البجلي.

(و) الوليد بن مسلم (**المشهور الدِّمشقي، صاحب الأوزاعي**) روى عنه أحمد والناس(٤).

(**ومسلم بن الوليد بن رباح المَدَني**) روى عن أبيه وعنه الدَّراوردي، وانقلب اسمه على البُخَاري كما تقدَّم.

* * *

---

(١) في [ح]: «الخرشي».
(٢) «طبقات ابن سعد» (٧/ ٤٤٤)، و«تاريخ دمشق» (٦٨/ ٢٢١).
(٣) «تهذيب الكمال» (٣/ ٢٣٣). (٤) «تهذيب الكمال» (٣١/ ٨٦ ـ ٩٩).

النَّوعُ السَّابع والخَمْسُون

مَعْرفةُ المَنْسُوبين إلى غَيْرِ آبَائهم

هُمْ أقْسَامٌ: الأوَّل: إلى أُمِّه، كمُعَاذ، ومُعَوِّذ، وعَوْذ ـ ويُقال: عَوْف ـ بني عَفْراء، وأبُوهُم الحَارثُ. وبلال ابن حَمَامة، أبوه رَبَاح. سُهَيل، وسَهْل، وصَفْوان، بنو بَيْضاء، أبُوهم وَهْبٌ. ....

(**النَّوع السَابع والخَمْسُون**: [ح/١٣٤/ب] **معرفة المَنْسوبين إلى غير آبائهم**).

وفائدة هذا النَّوع دفع توهم التعدُّد عند نسبتهم إلى آبائهم (**هم أقسام**):

(**الأوَّل**): من نسبهُ (**إلى أُمِّه، كمُعاذ، ومعوِّذ، وعوذ، ويقال: عوف**) بالفاء (**بني عَفْراء**) بنت عُبيد بن ثَعْلبة، من بني النَّجّار (**وأبوهم الحارث**) بن رِفَاعة بن الحارث [ز/١٣٩/ب] من بني النجَّار أيضًا.

وشهد بنو عفراء بدرًا، فقُتِل بها مُعوذ وعوف، وبقي مُعاذ إلى زمن عُثْمان، وقِيلَ: إلى زمن علي، فتوفي بصفّين، وقِيلَ: جُرح ببدر أيضًا، فرجع إلى المدينة فمات بها.

(**وبلال ابن حمامة**) الحَبَشي المؤذِّن (**أبوه رباح**).

(**سُهيل، وسَهْل، وصَفوان، بنو بَيْضَاء، أبوهم وهب**) بن رَبِيعة بن عَمرو بن عامر القُرَشي الفِهْري، واسم بيضاء: دَعْد[١].

قال سُفْيان بن عُيَينة: «أكبر أصحاب النَّبي ﷺ في السِّن أبو بَكْر، وسُهيل بن بَيْضاء»[٢].

---

(١) في [هـ]: «دعا»، وفي [ح]: «دعاة».

(٢) «العلل» برواية عبد الله (٣/ ٤١٤)، و«معجم الصحابة» للبغوي (٣/ ١٠٤).

شُرَحبيل ابن حَسَنة، أبوهُ عبدُ الله بن المُطَاع.

ابنُ بُحَينةَ، أبوه مَالك. مُحمَّد ابن الحَنفية، أبوهُ عَليّ بن أبي طَالب. إسْمَاعيل ابن عُلَيَّة، أبوهُ إبْرَاهيم. ....

مات سُهيل وسَهْل في حياته ﷺ وصلَّى عليهما في المسجد كما في «صحيح مسلم عن عائشة[1] وكانت وفاة سُهيل سَنَة تسع.

(**شُرحبيل ابن حَسَنة، [أبوه][2] عبد الله بن المُطَاع**) الكِنْدِي، وحسنة مولاة لمَعْمر الجُمَحي[3].

وما ذكرهُ المُصنِّف، كابن الصَّلاح[4]، من أنَّها أُمه جزمَ به غير واحد[5] وقال الزُّبَير بن بَكَّار: «لَيْست أُمه، وإنَّما تبنته»[6].

* * *

عبد الله (**ابن بُحينة، أبوه**[7] **مالك**) بن القشب الأزْدي الأسدي[8]، وهؤلاء صحابة.

ومن التَّابعين [د/١٦٠/ب] فمن بعدهم: (**مُحمَّد ابن الحنفية، أبوه علي بن أبي طالب**) واسم أُمه: خَوْلة، من بني حنيفة.

(**إسماعيل ابن عُلَيَّة، أبوه إبْراهيم**) وعُلَيَّة أُمه بنت حسَّان مولاة لبني

---

(١) «صحيح مسلم» [٩٧٣].
(٢) من [هـ] وفي بقية النسخ: «أبو» وهو خطأ، والمثبت هو الصواب. انظر: «الإصابة» (١٤٣/٢).
(٣) «المحدث الفاصل» (٢٦٩)، و«الجامع لأخلاق الراوي» (٧٩/٢).
(٤) «المقدمة» (٦٢٩).
(٥) قاله ابن حجر في «الإصابة» (١٤٣/٢). وانظر: «المحدث الفاصل» (٢٦٩)، و«الجامع» للخطيب (٧٩/٢).
(٦) عزاه إليه ابن عبد البر في «الاستيعاب» بهامش «الإصابة» (١٤٠/٢)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (١٩٠/١)، وحكاه الخطيب في «الجامع» (٧٩/٢) دون أن ينسبه إلى أحد.
(٧) في [ح]: «أبو».
(٨) «المحدث الفاصل» (٢٧٠)، و«الجامع لأخلاق الراوي» (٧٨/٢).

الثَّاني: مِنْ نَسَب إلى جَدَّته، كيَعْلَى بن مُنية، كرُكْبة، هي أُم أبيه، وقِيلَ: أُمه.

شيبان[١] [هـ/٢٤٥/ب] وزعم علي بن حُجْر «أنَّها ليست أُمه، بل جدته أم أمه[٢]»[٣].

وقد صنَّف في هذا القسم الحافظ علاء الدِّين مُغلْطاي تصنيفًا حسنًا في ثلاث وستين ورقة، وذكر المُصنِّف في «تهذيبه» أنَّه ألَّف فيه جُزءًا[٤] ولم نقف[٥] عليه.

(**الثَّاني: من نُسب إلى جدَّته**) دُنيا أو عُليا:

(**كيَعلَى بن مُنْيَة**)[٦] بضمِّ الميم وسُكون النون وتخفيف التحتية[٧] (**كَرُكْبَة**) صَحَابي مشهور (**هي أم أبيه**) قاله الزُّبَير بن بكَّار[٨] وابن ماكولا[٩].

(**وقِيلَ: أمه**) هو من زوائد المُصنِّف، وعُزي للجمهُور؛ البُخَاري، وابن المَدِيني، والقَعْنبي، ويعقوب بن شَيْبة، وابن أبي حاتم، وابن جرير، وابن قانع، والطَّبراني، وابن حبَّان، وابن مَنْدَه، وآخرين، ورجَّحه المِزِّي وابن عبد البر[١٠].

وقال ابن وضَّاح: «أبوه، ووهَّموه»[١١] وهي بنت الحارث بن جابر. قاله ابن ماكولا[١٢].

---

(١) «طبقات ابن سعد» (٧/ ٣٢٥)، و«تهذيب الكمال» (٣/ ٣١).
(٢) في [هـ]: «أبيه»، وكتب في حاشيتها: «أمه».
(٣) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٧٩). (٤) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٨٩).
(٥) في [ح]: «يقف».
(٦) «المحدث الفاصل» (٢٧٠)، و«الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٧٨). وعند الأول: «ومنية أمه».
(٧) «الإكمال» (٧/ ٢٩٦)، و«تبصير المنتبه» (٤/ ١٣٢١).
(٨) «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٤/ ٢١١٩).
(٩) «الإكمال» (٧/ ٢٩٦). (١٠) «الشذا الفياح» (٢/ ٦٩٨).
(١١) «مشارق الأنوار» للقاضي عياض (١/ ٣٩٦)، وعنده: «ووهم».
(١٢) «الإكمال» (٧/ ٢٩٦).

بَشيرُ بن الخَصَاصِيَة بِتَخْفِيف اليَاء، هِيَ أُم الثَّالث من أجْدَادِهِ، وقِيلَ: أُمُه، أبوهُ مَعْبدٌ.

وقال الطَّبري: «بنت جابر، عمّة[١] عُتبة بن غزوان»[٢].

وقال الدَّارقُطْني: «بنت غزوان أخت عتبة»[٣] ورجَّحه المِزِّي[٤]. وأبوه أمية بن أبي [عبيد][٥].

* * *

(**بَشِير بن الخَصَاصية**[٦] [ظ/١٧٨/ب] بتخفيف الياء) صَحَابي مشهُور (**هي أُم الثَّالث من أجداده**)[٧] أي: ضبارى الآتي (وقِيلَ: أمه)[٨] واسمها كَبْشة، وقِيلَ: مَارِيَّة[٩] بنت عَمرو بن الحارث الغِطْرِيف[١٠] (**أبوه معبد**) وقِيلَ: نذير، وقِيلَ: يزيد[١١]، وقِيلَ: شرَاحيل بن سبع بن ضبارى بن سدوس بن شيبان بن ذهل[١٢].

ومن ذلك في المُتأخِّرين: عبد الوهَّاب بن سُكينة، هي أم أبيه، وأبُوه علي بن علي[١٣].

---

(١) من [هـ] وفي بقية النسخ: «عم» وانظر: «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٤/ ٢١٢٠)، و«الإكمال» (٦/ ٤٦)، و«تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٧٨).
(٢) «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٤/ ٢١٢٠).
(٣) «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٤/ ٢١٢٠).
(٤) «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٧٨).
(٥) كذا في الأصول، وفي «المحدث الفاصل» (٢٧٠)، و«تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٧٨)، و«الشذا الفياح» (٢/ ٦٩٨)، و«شرح التبصرة» (٤٣٩): «ابن أبي عبيدة». قال المزي: «واسمه عبيد، ويقال: زيد». وفي «المؤتلف والمختلف» للدارقطني (٤/ ٢١٢٠) نقلًا عن الطبري، وعنه ابن ماكولا في «الإكمال» (٧/ ٢٩٦): «ابن أبي بن عبيدة».
(٦) «المحدث الفاصل» (٢٦٩)، و«الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٧٨، ٧٩).
(٧) «المحدث الفاصل» (٢٦٩)، و«الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ٧٨، ٧٩).
(٨) «الثقات» لابن حبان (٣/ ٣٣)، و«الاستيعاب» بهامش «الإصابة» (١/ ١٥٠).
(٩) في [ز]، و[ظ]: «ماوية».
(١٠) «المحدث الفاصل» (٢٦٩).
(١١) في [هـ]: «زيد».
(١٢) «تاريخ دمشق» (١٠/ ٢٣٩)، و«تهذيب الكمال» (٤/ ١٧٥)، و«الإصابة» (١/ ١٥٩).
(١٣) «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٥٠٢)، و«تاريخ الإسلام» (٤٣/ ٢٥٢).

الثَّالث: إلى جَدِّهِ، أبو عُبَيدة بن الجرَّاح ﷺ عَامِر بن عبدُ الله بن الجَرَّاح. حَمَلُ بن النَّابِغَة، هو حمل بن مَالكِ بن النَّابِغَة، مُجَمِّع بالفَتْحِ والكَسْرِ ابن جَارِيَةَ بالجِيم، هو ابنُ يَزِيدَ بن جَارِيةَ.

ابنُ جُرَيج: عبدُ المَلكِ بن عبد العَزِيز بن جُرَيج. بنو المَاجِشُون، بكسر الجيم وضَمِّ الشِّين، منهُم: ....

وابن تَيْمية: هي جدَّة عُليا من وادي التيم.

(**الثَّالث:**) من نُسبَ (**إلى جدِّه**) منهم:

(**أبو عُبيدة بن الجَرَّاح** ﷺ، **عامر بن عبد الله بن الجَرَّاح**).

(**حَمَل**) [ز/١٤٠/أ] بالحَاء المُهملة والميم المَفْتوحتين[١] (**ابن النَّابغة، هو: حمل بن مالك بن النابغة**) ابن جابر بن ربيعة الهُذَلي أبو نَضْلة، له رواية، عاشَ إلى خِلافة عُمر[٢].

وفي الصَّحَابة أيضًا: حَمَل بن [هـ/٢٤٦/أ] سَعْدَانة[٣] الكَلْبي، من أهل دَوْمة الجَنْدل[٤]، لا ثالثَ لهما في الاسم.

(**مُجَمِّع - بالفتح والكسر**[٥] **- ابن جَارية،** [ح/١٣٥/أ] **بالجيم**) والتحتية (**هو ابن يزيد بن جارية**)[٦] هؤلاء صحابة.

(**ابن جُرَيج**[٧]: **عبد الملك بن عبد العَزيز بن جُرَيج**).

(**بَنُو المَاجِشُون**[٨] **بكسر الجيم وضم الشين**)[٩] المُعجمة (**منهم:**

---

(١) «المحدث الفاصل» (٢٦٧)، و«الإكمال» (٢/ ١٢٢).

(٢) «الإصابة» (١/ ٣٥٥).

(٣) في [ح]: «سعد».

(٤) «الإصابة» (١/ ٣٥٥).

(٥) نقل القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (١/ ٣٩٧)، ضبطه هكذا عن القاضي أبي علي وغيره. ثم قال: «وضبطناه عن الأسدي عن الكناني بالكسر لا غير، وكان ينكر الفتح».

(٦) «المحدث الفاصل» (٢٦٧).

(٧) في [ز]: «جرير».

(٨) «المحدث الفاصل» (٢٦٦).

(٩) كذا ضبطه القاضي عياض في «مشارق الأنوار» (١/ ٣٩٧، ٣٩٨).

يُوسفُ بن يَعْقُوب بن أبي سَلَمة المَاجِشُون، هو لقَبُ يَعْقُوب جَرَى على بنيهِ وبَنِي أخيهِ عبد الله بن أبي سَلَمة، ومَعْناهُ الأبْيَض والأحْمَر. ابنُ أبي لَيْلَى الفَقيه: مُحمَّد بن عبد الرَّحمٰن بن أبي لَيْلَى. ابنُ أبي مُلَيْكَة: عبدُ الله بن عبيد الله بن أبي مُلَيكة. أحمدُ بن حَنْبل، هو ابنُ مُحمَّد بن حَنْبل. بنو أبي شَيْبة: أبو بَكْر وعُثمان والقَاسمُ بنو مُحمَّد بن أبي شَيْبة.

الرَّابع: إلى أجْنَبي لسَببٍ، كالمِقْداد بن عَمرو الكِنْدي، يُقَال له: ابنُ الأسْوَد؛ لأنه كانَ في حِجْر الأسْوَدِ بن عَبْد يَغُوث فتبنَّاه،

يُوسف بن يعقوب بن أبي سَلَمة المَاجِشُون، هو لقب يعقوب، جرى على بنيه وبني أخيه عبد الله بن أبي سَلَمة، ومعناهُ) بالفارسية (الأبيض الأحْمَر)[1].

(ابن أبي ليلى[2] الفَقِيه: مُحمَّد بن عبد الرَّحمٰن بن أبي لَيْلَى).

(ابن أبي مليكة[3]: عبدُ الله بن عُبيد الله بن أبي مُليكة).

(أحمد بن حنبل، هو ابن مُحمَّد بن حَنْبل).

(بَنُو أبي شَيْبة[4]: أبو بَكْر وعُثمان) الحافظان (والقاسم، بنو مُحمَّد بن أبي شَيْبة) إبْرَاهيم بن عُثْمان الواسطي.

* * *

(الرَّابع): من نُسب (إلى أجنبي لسبب): [د/١٦١/أ]

(كالمِقْداد بن عَمرو) بن ثَعْلبة (الكِنْدي، يُقال له: ابن الأسْود: لأنَّه كان في حجر الأسْود بن عَبْد يَغُوث فتبناه) فنُسبَ إليه[5].

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (٦٣٢)، وفي «مشارق الأنوار» (١/ ٣٩٨): «ومعناه المورد لحمرة وجهه، وقيل غير ذلك».

(٢) «المحدث الفاصل» (٢٦٨).

(٣) «المحدث الفاصل» (٢٦٨).

(٤) «المحدث الفاصل» (٢٦٦).

(٥) «التاريخ الكبير» للبخاري (٨/ ٥٤)، و«الجرح والتعديل» (٨/ ٤٢٦)، و«الثقات» لابن حبان (٣/ ٣٧١)، و«الإصابة» (٣/ ٤٥٤).

الحَسنُ بن دينَارٍ هو زَوْجُ أُمِّه، وأبُوهُ واصِلٌ.

(**الحَسَن بن دينار**)[١] أحدُ الضُّعفاء[٢] (**هو زَوْج أُمِّه، وأبوه واصل**).

قال ابن الصَّلاح: «وكأنَّ هذا خفي على[٣] ابن أبي حاتم حيث قال: «هو الحسن بن دينار بن واصل»[٤] فجعل واصلًا جده»[٥].

وقال العِرَاقي: «جعلَ بعضهم دينارًا جده، أبا واصل»[٦].

* * *

(١) «المحدث الفاصل» (٢٦٥).
(٢) «ضعفاء العقيلي» [٢٧٣].
(٣) في [ز]، و[هـ]: «عن».
(٤) «الجرح والتعديل» (٣/ ١١).
(٥) «المقدمة» (٦٣٣).
(٦) «شرح التبصرة» (٤٤١).

النَّوعُ الثَّامن والخَمْسُون

النِّسبة الَّتي عَلَى خِلاف ظَاهِرِهَا

أبُو مَسْعُود البَدْرِيُّ: لَمْ يَشْهَدها في قَوْلِ الأكْثَرين، بَلْ نَزَلها.
سُلَيمان التَّيْمي، نزلَ فيهم، ليسَ منهُم.

(**النَّوع الثَّامن والخَمْسُون: النِّسبة الَّتي على خلاف ظاهرها**).

قد يُنْسب الرَّاوي إلى نِسْبة من مكان، أو وقعة به، أو قَبِيلة، أو صَنْعة، وليسَ الظَّاهر الَّذي يَسْبق إلى الفَهْم من تلكَ النِّسبة مرادًا، بل العارض عرضَ من نُزوله ذلكَ المكان، أو تلك القَبِيلة، ونحو ذلك.

من ذلك: (**أبو مَسْعُود**) عُقبة بن عَمرو الأنْصَاري الخَزْرجي (**البَدْري، لم يشهدها**) أي: بدرًا (**في قول الأكثرين**) منهم: الزُّهْري، وابن إسْحَاق، [ظ/١٧٩/أ] والواقدي، وابن سعد، وابن مَعِين، والحَرْبي، وابن عبد البر (**بل نزلها**).

وقال الحربي: «سَكَنها»[١].

وقال البُخَاري: «شهدها»[٢].

واختارهُ أبو عُبيد القاسم بن سلام، وجزمَ به ابن[٣] الكلبي، [هـ/٢٤٦/ب] ومُسْلم في «الكنى»[٤] وآخرون.

(**سُليمان**) بن طَرْخَان (**التيمي**) أبو المُعْتَمِر (**نزل فيهم**) أي: في بني تيم[٥] (**ليس منهم**).

---

(١) «شرح التبصرة» (٤٤١).
(٢) «صحيح البخاري» [٤٠٠٧].
(٣) سقط من [د].
(٤) «الكنى والأسماء» (٢/٧٧٨).
(٥) في [هـ]: «تميم».

أبو خَالد الدَّالاني، نَزَلَ في بني دَالانَ بَطْن مِنْ هَمدان، وهُو أسَدِي مَوْلاهُم.

إبْرَاهيمُ الخُوزيُّ، بضمِّ المُعْجمة، وبالزَّاي، ليسَ من الخُوزِ، بَلْ نَزَلَ شِعْبهُم بمكَّة.

عبدُ المَلك العَرْزميُّ، نزلَ جَبَّانةَ عَرْزَم، قَبيلة مِنْ فَزَارَة بالكُوفة.

مُحمَّد بن سِنَان العَوَقي بفَتْحها، وبالقَاف، بَاهِليٌّ نَزلَ في العَوَقة، بَطْنٌ من عبد القَيْس.

أحمدُ بن يُوسف السُّلَميُّ، عنهُ مُسْلم، هو أزْديٌّ، وكَانت أُمُّه سُلَميةً.

وأبو عَمْرو بن نُجَيد كذلك، فإنَّه حافدُهُ.

(أبو خالد الدَّالاني، نزلَ في بني دَالان، بَطْن من هَمدان، وهُو أسَدي، مولاهم).

(إبْرَاهيم) بن يزيد (الخُوزي، بضمِّ المُعجمة وبالزَّاي، ليسَ من الخُوز، بل نَزلَ شِعْبهم بمكَّة).

(عبد الملك) بن [أبي][1] سُليمان (العَرْزمي، نزلَ جبَّانة عَرْزم) وهي (قَبيلة من فزَارة بالكوفة) فنُسب إليهم.

(مُحمَّد بن سِنَان العَوَقي بفتحها) أي الواو [ز/١٤٠/ب] (وبالقاف باهلي، نزلَ في العَوَقة بطنٌ من عبد القيس) فنسب إليهم[2].

(أحمد بن يُوسف السُّلَمي) الَّذي روى (عنه مُسلم، هو أزدي، وكانت أُمه سُلمية) فنُسب إليهم.

(وأبو عَمرو بن نُجيد[3] كذلك، فإنَّه حافده)؛ أي: ولد ولده.

---

(١) سقط من [ز]، و[هـ]، و[ظ]. (٢) «الأنساب» للسمعاني (٤/٢٥٩).

(٣) في [ح]، و[هـ]، و[ظ]: «محمد» والمثبت موافق لما في «تهذيب الكمال» (١/١٨٨).

وأبو عبد الرَّحمٰن السُّلَمي الصُّوفي كذلك، فإنَّ جدهُ ابنُ عمِّ أحمد بن يُوسف، كانَتْ أُمُّه بنتَ أبي عَمرو المَذْكُور.

مِقْسمٌ مَوْلَى ابن عبَّاس، هو مَوْلَى عبدُ الله بن الحَارث، قيل له: مَوْلَى ابن عبَّاس للزُومهِ إيَّاهُ.

يَزِيد الفَقِير، أُصيب [بعلة] في فَقَار ظَهْره.

خَالد الحَذَّاء، لم يَكُن حَذَّاء، وكانَ يَجْلس فيهم.

(وأبو عبد الرَّحمٰن السُّلَمي الصُّوفي كذلك. فإنَّ جده ابن عم أحمد بن يوسف، كانت أُمه بنت أبي عَمرو) بن نُجَيد (المذكُور).

(مِقْسم مولى ابن عبَّاس، هو مولى عبد الله بن الحارث. قيلَ له: مَوْلَى ابن عبَّاس للزُومه إيَّاه).

(يزيد الفَقِير، أُصيب [بعلة][1] في فَقَار ظَهْره) وكان يَشْكُو منه، فقيل له ذلك.

(خالد) بن مِهْرَان (الحَذَّاء لم يكن حذَّاء، وكان يَجْلس فيهم) فقيل له ذلك، وقِيلَ: كان يقول: «احذ على هذا النحو»، فلقِّب بذلك[2].

* * *

---

(١) من [ظ].

(٢) «طبقات ابن سعد» (٧/ ٢٥٩).

النَّوعُ التَّاسع والخَمْسُون

المُبْهمات

صَنَّف فيهِ عبدُ الغَني بن سعيد المصري، ثُمَّ الخَطِيب، ثُمَّ غيرهُمَا، وقَدْ اخْتَصَرتُ أنَا كتَاب الخَطِيب وهذَّبته ورَتَّبته تَرْتيبًا حَسَنًا، وضَممتُ إليه نَفَائس.

(**النَّوع** [ح/١٣٥/ب] **التاسع والخَمْسُون: المُبْهمات**).

أي: معرفة من أُبهم ذكرهُ في المَتْن أو الإسْنَاد من الرِّجَال والنِّساء.

(**صنَّف فيه**) الحافظ (**عبد الغَنِي بن سعيد المصري**[١] **ثُمَّ الخَطِيب**) فذكر في كِتَابه مائة وواحدًا وسبعين حديثًا [د/١٦١/ب] ورتَّب كِتَابه على الحُروف في الشَّخص المُبْهم، وفي تَحْصيل الفَائدة منهُ عُسر، فإنَّ العارف باسم المُبهم لا يحتاج إلى الكَشْف عنهُ، والجَاهلُ به لا يَدْري مَظِنَّته.

(**ثمَّ غيرهما**) كأبي القَاسم بن بَشْكُوَال، وهو أكبر كِتَاب في هذا النَّوع وأنْفَسهُ، جمعَ فيه ثلاثمائة [هـ/٢٤٧/أ] وواحدًا وعشرين حديثًا، لكنَّه غير مُرتَّب، وكأبي الفَضْل ابن طاهر، لكنَّه جمع فيه ما ليسَ من شَرْط المُبْهمات.

قال المُصنِّف: (**وقد اختصرتُ أنا كتاب الخطيب، وهذَّبته ورتَّبته ترتيبًا حسنًا**) على الحُروف في راوي الحديث، وهو أسهل للكشف (**وضممتُ إليه نفائس**) أُخر زيادة عليه.

ومع ذلك فالكَشْف منهُ قد يَصْعُب، لعدم استحضار[٢] اسم صحابي ذلك الحديث، وقد فاته أيضًا الجم [ظ/١٧٩/ب] الغفير.

فجمعَ الشَّيخ ولي الدِّين العِرَاقي في ذلك كتابًا سمَّاه «المُسْتفاد من

---

(١) من [ح]. وفي [ز]، و[هـ]، و[ظ]: «البصري». انظر: «الأنساب» (١/ ١٢٠).

(٢) في [هـ]: «اختصار».

ويُعْرف بورُودِهِ مُسَمَّى في بعض الرِّوَايات.

وهُو أقْسَامٌ: أبْهَمها رَجُلٌ أو امْرَأةٌ، كحديث ابن عبَّاس: أنَّ رَجُلاً قال: يا رَسُول الله الحَجُّ كلَّ عَام؟ هُو الأقْرَع بن حَابِس.

مُبْهمات المتن والإسناد» جمعَ فيه كتاب الخَطِيب وابن بَشْكوال والمُصنِّف، مع زِيادات أُخر، ورتَّبه على الأبواب، وهو أحسن ما صُنِّف في هذا النَّوع.

ومن النَّاس من أفرد مبْهمات كتاب مَخْصوص، كشيخ الإسْلام في «مُقدمة شرح البخاري» عقد فيها فصلًا لمبهمات البخاري استوعب ما وقع فيه(١).

قال الشَّيْخ ولي الدين: «ومن فوائد تبيين الأسماء المُبْهمة: تحقيق الشَّيء على ما هو عليه، فإن النَّفس متشوقة إليه. وأن يَكُون في الحديث منقبة له، فيُسْتفاد بمعرفته فضيلته. وأن يَشْتمل على نسبة فعل غير مناسب، فيحصل بتعيينه السَّلامة من جولان الظَّن في غيره من أفاضل الصَّحَابة، خُصوصًا إذا كان ذلك من المُنافقين. وأن يَكُون سائلًا عن حُكم عارضه حديث آخر، فيُسْتفاد بمعرفته، هل هو ناسخ أو مَنْسوخ، إن عُرف زمن إسلامه. وإن كان المُبْهم في الإسْنَاد، فمَعْرفته تُفيد ثقته أو ضعفه، ليُحْكم للحديث بالصحَّة أو غيرها».

* * *

(ويُعرف) المُبْهم (بورُوده مُسمًّى في بعض [ز/١٤١/أ] الرِّوايات) وذلك واضح، وبتَنْصيص أهل السِّيَر على كثير منهم، وربَّما استدلُّوا بورود حديث آخر أسند فيه لمُعين ما أسند لذلك الرَّاوي المُبهم في ذلك. [هـ/٢٤٧/ب]

قال العِرَاقي: «وفيه نَظَر لجَوَاز وقُوع تلك الواقعة لاثنين»(٢).

(وهو أقسام): الأوَّل وهو (أبهمها: رجل أو امرأة) أو رجلان أو امرأتان، أو رجال أو نساء.

(كحديث ابن عبَّاس «أنَّ رَجُلًا قال: يا رَسُول الله، الحجُّ كلَّ عام؟» هو الأَقْرَعُ بن حَابِس) بن عِقَال. قاله الخَطِيب(٣). واقتصر عليه المُصنِّف في

---

(١) «هدي الساري» (٥٠٠ ـ ٥٠١). (٢) «شرح التبصرة» (٤٤٣).
(٣) «الأسماء المبهمة» (١٣).

وحَديث السَّائلة عن غُسْل الحَيْض، فقال النَّبي ﷺ: «خُذِي فِرْصَةً...» هي أسْمَاء بنت يزيد بن السَّكن، ....

كتاب «المُبْهمات» وكذا سُمِّي في «مسند» أحمد[١] وغيره.

وقِيلَ: «هو سُراقة بن مالك» كذا في حديث سُفْيان من رواية ابن المُقرئ.

وقِيلَ: [د/١٦٢/أ] «عُكَّاشَة بن مِحْصَن» قاله ابن السَّكَن.

وحديث «أنَّ النَّبي ﷺ رأى رَجُلًا قائمًا في الشَّمس...» الحديث.

قال الخَطِيب: «هو أبو إسرائيل قَيْصر العَامري». [ح/١٣٦/أ]

قال عبد الغني: «ليسَ في الصَّحابة، ﷺ، من يُشَاركه في اسمه وكنيته، ولا يُعرف إلَّا في هذا الحديث»[٢].

ومن ذلك في الإسناد ما رواه أبو داود من طريق حجَّاج بن فُرَافصة، عن رَجُل، عن أبي سَلَمة، عن أبي هُرَيرة: «**المُؤمنُ غِرٌّ كَرِيم...**»[٣].

يحتمل أنَّ هذا الرَّجُل: يَحْيى بن أبي [ظ/١٨٠/أ] كثير، فقد رواه أبو داود والتِّرمذي من حديث بِشْر بن رافع عنه، عن أبي سَلَمة، عن أبي هُرَيرة[٤].

(**وحديث السَّائلة عن غُسْل الحيض، فقال النَّبي ﷺ: «خُذي فرصة**) مِنْ مِسْك فتَطهري بها (**...»**) الحديث.

رواه الشَّيخان من رواية منصور بن صَفِيَّة، عن أُمه، عن عائشة: أنَّ امرأة سَألت النَّبي ﷺ عن غُسْلها من الحيض... فذكره[٥].

(**هي أسْماء بنت يزيد بن السَّكَن**) الأنْصَارية. قاله الخَطِيب[٦] وغيره.

---

(١) «المسند» (١/ ٢٥٥، ٣٥٢).
(٢) أسنده الخطيب في «الأسماء المبهمة» (٢٧٤) عن عبد الغني.
(٣) تقدم تخريجه في (٤٠١).
(٤) أبو داود [٤٧٩٠]، والترمذي [١٩٦٤].
(٥) البخاري [٣١٤]، ومسلم [٣٣٢]. (٦) «الأسماء المبهمة» (٢٩).

وفي رِوَاية لمُسْلم: أسْمَاء بنت شَكَل.

(وفي رواية لمسلم: أسْمَاء بنت شَكَل)[١] بفتح المعجمة والكاف، وقِيلَ: بسكون الكاف.

قال المُصنِّف في «مبهماته»: «فيحتمل أن تَكُون القِصَّة جرت للمرأتين في مَجْلس أو مَجْلسين»[٢].

وحديث البُخَاري عن عائشة أيضًا: «دخلَ النَّبي ﷺ فرأى امْرأة فقال: **«مَنْ هذه؟»** قلت: فُلانة لا تَنَام. فقال: **مَهْ**...»[٣] الحديث.

قال الخَطِيب: [هـ/٢٤٨/أ] «هي الحَوْلاء بنت تُوَيْت بن حبيب بن أسد بن عبد العُزَّى»[٤] وذلك مُصرَّح به عند مسلم[٥].

وحديثه في ليلة القدر: «فَتَلاحى رَجُلان...»[٦].

هُمَا: كعب بن مالك، وعبد الله بن أبي حَدْرَد. قاله ابن دِحْيَة[٧].

وحديث أبي هُرَيرة: «أنَّ امرأتين من هُذَيل اقْتَتلتَا...»[٨] الحديث.

اسمُ الضَّاربة «أم عَفِيف بنت مَسْرُوح» وذات الجنين «مُلَيكة بنت عُوَيْمِر» وقِيلَ: «عويم»[٩].

وحديث: «إنَّ عُبَادة بن الصَّامت، وهُو أحد النُّقباء ليلة العقبة...» الحديث[١٠].

بقية النُّقَباء: أسعد بن زُرَارة، وسعد بن الرَّبيع، وسعد بن خَيْثمة[١١] [وسعد بن عبادة][١٢] والمُنْذر بن عَمرو، وعبد الله بن رَوَاحة، والبَرَاء بن

---

(١) «صحيح مسلم» [٣٣٢].
(٢) «شرح التبصرة» (٤٤٣).
(٣) «صحيح البخاري» [١١٥١].
(٤) «الأسماء المبهمة» (٦٢).
(٥) «صحيح مسلم» [٧٨٥].
(٦) «صحيح البخاري» [٤٩].
(٧) «فتح الباري» (١/ ١٣٩).
(٨) «صحيح البخاري» [٥٧٥٨].
(٩) «فتح الباري» (١٠/ ٢٢٨)، والإصابة (٤/ ٤١٠).
(١٠) «صحيح البخاري» [١٨].
(١١) في [ز]: «حثمة».
(١٢) من [ظ].

الثَّاني: الابنُ والبِنتُ، كحَدِيث أُم عَطِيةَ في غَسْل بنت النَّبي ﷺ بمَاء وسِدْر. وهِيَ: زَيْنب ﵂.

مَعْرُور، وأبو الهَيْثم بن التَّيِّهان، وأُسَيد بن حُضَير، وعبد الله بن عَمرو بن حَرَام، ورافع [ز/١٤١/ب] بن مالك.

وحديث أم زَرْع بِطُوله(١).

الأولى والتَّاسعة لم يُسَمَّيا، والثَّانية «عَمْرة بنت عَمرو» والثَّالثة «حُبَّى بنت كعب» والرَّابعة «مَهْدَد بنت أبي هَرُومة»(٢) والخامسة: «كَبْشة» والسَّادسة: «هِنْد» والسَّابعة «حُبَّى بنت عَلْقمة» والثَّامنة «بنت دَوْس بن عبد» [ويُروى «أسماء بنت عبد»](٣) والعاشرة: «كَبْشة بنت الأرْقم» والحَادية عَشْرة «أُم زَرْع بنت [أكيمل](٤) بن [سَاعدة»](٥) وقِيلَ: «عاتكة».

* * *

(**الثَّاني: الابن والبنت**) والأخ والأخت، والابنان والأخوان، [د/١٦٢/ب] وابن الأخ وابن الأخت.

(**كحديث أُمِّ عَطِية في غَسْل بنت النَّبي ﷺ بمَاء وسِدْر. وهي زينب ﵂**) زَوْجة أبي العَاص بن الرَّبيع.

---

(١) «صحيح البخاري» [٥١٨٩].

(٢) كتب في حاشية [د]: «قوله في اسم الرابعة «مهدد بنت هزدمة» كذا هو فيما كتبه على الشمائل كما رأيته بخطه والذي رأيته في مبهمات الخطيب في النسخة القديمة مقروءة مصححة في اسم الرابعة «مَهرة بنت أبي هرومة» وقال البدر العيني في «عمدة القاري» (٢٠/ ١٧٠): «هي: مهدد، بفتح الميم وإسكان الهاء وفتح الدال المهملة الأولى، ويقال: «مهرة» بالراء «بنت أبي هرومة» بالراء المضمومة، ويقال: أرومة».

(٣) سقط من [ز]، و[ح]، و[ظ].

(٤) في «شرح النووي» (١٥/ ٣٠٥)، و«الديباج على صحيح مسلم» (٥/ ٤١٤): «أكهل»، وفي [ظ]: «أكمل».

(٥) في [د]: «ساعد» وفي [ز]: «سعادة».

ابن اللُّتْبية: عبد الله، إلى بني لُتْب، بإسكان التَّاء، وقِيلَ: الأتبية، ولا يصح.

ابن أُمِّ مَكْتُوم: عبدُ الله، وقِيلَ: عَمرو، وقِيلَ غيره، ....

(**ابن اللُّتْبية**) الَّذي اسْتَعمله النَّبي ﷺ على الصَّدقة فقال: «هذا لَكُم، وهذا لي» اسمه (**عبد الله**) كما في «صحيح البُخَاري»[(١)] وهذه النِّسبة (**إلى بني لُتب، بإسكان التاء**) الفوقية وضم اللام، [ظ/١٨٠/ب] بطنٌ من الأزد (**وقِيلَ**) فيه: ابن (**الأتبية**) بالهمزة (**ولا يصح**)[(٢)].

(**ابن أم مكتوم**) تكرر في الأحاديث، اسمه (**عبد الله**) [هـ/٢٤٨/ب] بن زائدة. قاله قَتَادة[(٣)]، ورجَّحهُ البُخَاري وابن حبَّان[(٤)].

(**وقِيلَ: عَمرو**)[(٥)] بن قَيْس، حكاهُ [ح/١٣٦/ب] ابن عبد البر عن الجمهور، منهم: الزُّهْري، وابن إسْحَاق، ومُوسى بن عقبة، والزُّبير بن بكَّار، وأحمد بن حَنْبل[(٦)]. ورجَّحه ابن عَسَاكر والمِزِّي، وجعل زائدة جده[(٧)].

قال ابن حبَّان وغيره: «من قال: ابن زائدة، فقد نسبهُ إلى جده»[(٨)].

(**وقِيلَ غيره**) فقيلَ: عبد الله بن شُرَيح بن قيس بن زائدة. واختاره ابن أبي حاتم، وحكاهُ عن ابن المَدِيني، والحُسَين بن واقد[(٩)].

وقِيلَ[(١٠)]: عبد الله بن عَمرو[(١١)] بن شُرَيح بن قيس بن زائدة[(١٢)].

---

(١) «صحيح البخاري» [٢٥٩٧].
(٢) «صحيح البخاري» [٧١٧٤]، و«مسلم» [١٨٣٢/٢٧].
(٣) «الجرح والتعديل» (٥/ ٧٩)، و«الاستيعاب» (٢/ ٣٠٧).
(٤) «التاريخ الكبير» (٥/ ٧)، و«الثقات» (٣/ ٢١٤).
(٥) في [هـ]: «عمر».
(٦) «الاستيعاب» (٢/ ٢٦٠، ٥٠١)، و«مسند أحمد» (٢٤/ ٢٤٣)، و«التقييد والإيضاح» (٤٣٠).
(٧) «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٤٨٧).
(٨) «الثقات» (٣/ ٢١٤).
(٩) «الجرح والتعديل» (٥/ ٧٩).
(١٠) بعدها في [ظ]، و[ح]: «هو».
(١١) في [ظ]: «عمر».
(١٢) «التاريخ الكبير» (٥/ ٧)، و«الثقات» (٣/ ٢١٤)، و«الإصابة» (٢/ ٣٠٨، ٣٥١).

واسْمُها عَاتكة.

وقِيلَ: عبد الله بن الأصم.

قال ابن حبَّان: «وكان اسمه [الحُصَين][(١)] فسمَّاه النَّبي ﷺ: «عبد الله».

(و) أمه (**اسمها عاتكة**)[(٢)].

ومن ذلك: حديث «أنَّ عُمر رأى حُلَّة سِيَرَاء...» الحديث، وفيه: «فَكَساها عُمر أخًا لهُ مُشْركا بمَكَّة»[(٣)].

هو أخُوه لأمِّه: عُثْمان بن حَكِيم بن أُمَّية السلمي. قاله ابن بَشْكُوال[(٤)].

وحديث رِبْعي بن حِرَاش، عن امرأته، عن أُخت حُذيفة في التَّحلي بالفِضَّة[(٥)].

هي: فاطمة، وقِيلَ: خولة[(٦)].

وحديث عُقبة بن عامر: «قلتُ: يا رَسُول الله، إنَّ أُختِّي نَذَرت أن تَمْشي...»الحديث.

هي أم حِبَّان بالكسر والمُوحَّدة بنت عامر، ذكره ابن ماكولا[(٧)].

وحديث اليهود «فأسلمَ منهُم ابنا سُعَية»[(٨)].

---

(١) في [ز]، و[ظ]، و[ح]: «الحسين»، وفي [هـ]: «الحين».
(٢) «الثقات» (٣/ ٢١٤).
(٣) «صحيح البخاري» [٨٨٦]، و«مسلم» [٢٠٦٨].
(٤) «الغوامض والمبهمات» لابن بشكوال (١/ ٢٠٧).
(٥) أخرجه أبو داود [٤٢٣٧]، والنسائي [٥١٣٧]، والإمام أحمد (٥/ ٣٩٨).
(٦) «تهذيب الكمال» (٣٥/ ٧٣) وسماها الطبراني في «الأوسط» (٧/ ٥١): «خولة بنت اليمان».
والحديث أخرجه أبو داود (٤٢٣٧)، والنسائي (٨/ ١٥٦، ١٥٧).
(٧) «الإكمال» (٢/ ٣١١)، والحديث أخرجه أبو داود [٣٢٩٣]، والترمذي [١٥٤٤].
(٨) في [ز]: «سغية»، وفي [هـ]، و[ظ]، و[ح]: «شعبة». وانظر: «طبقات ابن سعد» (١/ ١٦١)، و«الجرح والتعديل» (٢/ ٤٦٢)، و«الثقات» (١/ ٢٧٦)، و«الإكمال» (١/ ٥٣)، و«تهذيب الأسماء» (٢/ ٢٩٨).

الثَّالث: العَمُّ والعَمَّةُ، كَرَافع بن خَدِيج عن عَمِّه، ....

أحدهما: ثَعْلبة، والآخر [أسد، أو أَسِيد، أو أُسَيد][١] أقوال[٢].

وحديث: قول أبي بَكْر لعائشة: «إنَّما هُمَا[٣] أخَوَاك وأخْتَاك».

هم: عبد الرَّحمٰن، ومحمَّد، وأسْمَاء، وأم كلثوم[٤].

وحديث: «جَاءت أُم كُلثوم بنت عُقبة بن أبي مُعَيط مُسْلمة، فجاء أخَوَاها يَطْلبانِها».

هُمَا: عمارة والوليد ابنا عُقبة. قاله ابن هِشَام وغيره[٥].

وحديث «هَلْ في البَيْت إلَّا قُرَشي؟» قالوا: غير ابن أختنا...» الحديث.

هو: النُّعْمان بن مُقَرِّن[٦].

* * *

(**الثَّالث: العم والعمَّة**) قال ابن الصَّلاح: «ونحوهما»[٧] أي: [ز/١٤٢/أ] كالخال والخالة، والأب والأم، والجد والجدة، وابن أو بنت العم والعمة، والخال والخالة.

(**كرافع بن خَدِيج** [هـ/٢٤٩/أ] **عن عمِّه**) في النَّهْي عن المُخَابرة[٨].

---

(١) في [ظ]: «وأسيد وزيد».
(٢) «الاستيعاب» (١/ ٦٨، ٢٠١)، و«أسد الغابة» (١/ ٥٦، ١٥٢)، و«تهذيب الأسماء» (٢/ ٢٩٨)، و«الإصابة» (١/ ٣٣، ٤٨، ٤٩، ١٩٩) والحديث أخرجه البيهقي (٩/ ١١٣).
(٣) في [ز]: «هي»، وفي [هـ]: «هو».
(٤) «تهذيب الأسماء» (٢/ ٣٠٣، ٣٦٩)، والحديث أخرجه مالك في «الموطأ» (٢/ ٧٥٢).
(٥) «سيرة ابن هشام» بهامش «الروض الأنف» (٤/ ٦٢)، و«طبقات ابن سعد» (٨/ ٢٣٠)، و«تاريخ الطبري» (٢/ ٦٤٠).
(٦) «الأسماء المبهمة» (٣٠٥) والحديث أخرجه أحمد (٤/ ٣٩٦).
(٧) «مقدمة ابن الصلاح» (٦٤٠).
(٨) أخرجه النسائي في «الكبرى» [٤٦٠٨]، وأبو عوانة في «مسنده» [٥١٢٩]، والطبراني [٤٢٧٩ ـ ٤٢٨٢]، والبيهقي (٦/ ١٢٩).

هو: ظُهَير بن رَافِع.

زِيَاد بن عِلاقَةَ عن عمِّه، هو: قُطْبة بن مَالك.

عَمَّة جَابر الَّتي بَكَت أبَاهُ يوم أُحُد، هي: فَاطمةُ بنت عَمرو، وقِيلَ: هِنْد.

(**هو ظُهَير**) بضم الظَّاء المُعْجمة (**ابن رافع**) ابن عَدي. وقِيلَ: أسيد بن ظُهير بن الحارث.

(**زياد بن علاقة عن عمِّه**) [د/١٦٣/أ] مرفوعًا: «**اللهمَّ، إنِّي أعوذ بِكَ من مُنْكرات الأخلاق...**» الحديث، رواهُ التِّرمذي(١).

(**هُو قُطْبة بن مَالك**) الثَّعْلبي كما في «صحيح مسلم» في حديث آخر(٢).

ومن ذلك (**عمَّة جابر الَّتي بَكَت أبَاهُ**) لمَّا قُتل (**يوم أُحد**) كما في «الصَّحيح».

(**هي فَاطمة بنت عَمرو**) [ظ/١٨١/أ] ابن حَرَام، ووقعت مُسَمَّاةً في «مسند» الطَّيالسي(٣).

(**وقيلَ: هند**) قاله الواقدي(٤).

ومن ذلك حديث ابن عبَّاس: «أهدت خَالتي إلى النَّبي ﷺ سَمْنا وأقِطًا وأضبًّا»(٥).

قيلَ: اسمها هُزَيلة، وقِيلَ: حُفَيدة بنت الحارث، وتُكْنى: أُم حُفَيد،

---

(١) الترمذي [٣٥٩١] وقال عقبه: «وعم زيادة بن علاقة هو قطبة بن مالك صاحب النبي ﷺ».

(٢) مسلم [٤٥٧].

(٣) لم أقف عليه في «مسند الطيالسي» وهو عند «مسلم» [٢٤٧١/ ١٣٠]، وفي «البخاري» [١٢٤٤] قول جابر ﷺ: «عمتي فاطمة».

(٤) «المغازي» (١/ ٢٦٤، ٢٦٥).

(٥) أخرجه البخاري [٥٤٠٢]، ومسلم [١٩٤٧].

الرَّابع: الزَّوْج والزَّوْجة، زَوْج سُبَيعة: ....

وقِيلَ: أم عتيق[١].

وحديث أبي هُرَيرة: «كنتُ أدعو أُمِّي إلى الإسلام...» الحديث[٢].

اسمها أُميمة[٣] بنت صبيح[٤] بن الحارث بن دَوْس. قالهُ ابن قُتيبة[٥].

وحديث [أنَّ][٦] كَرْدَم بن سُفْيان قال: «يا رَسُول الله، خرجتُ أنا وابن عم لي في الجاهلية، فحفي، فقال: من يُعطيني نَعْلًا أُنكحهُ ابْنَتي...» الحديث[٧].

قال الخَطِيب: «ابن عمه [طارق][٨] بن المُرَقَّع».

وحديث نافع: «تزوَّج ابن عُمر بنت خاله[٩] عُثْمان بن مَظْعُون، فقالت أُمها: بنتي تكره ذلك»[١٠].

اسم بنت خَاله[١١] زَيْنب، وأُمها خَوْلة بنت حكيم [ح/١٣٧/أ] بن أُمية[١٢].

* * *

(الرَّابع: الزَّوج والزَّوجة) والعَبْد وأُم الولد (زَوْج سُبَيعة) الأسْلَمية الَّتي ولدت بعد وفَاته بليال... الحديث في «الصَّحيحين»[١٣].

---

(١) في [د]: «عفيق»، وفي [ظ]: «عنين»، وفي [ح]: «عنبن».

(٢) أخرجه مسلم [٢٤٩١].

(٣) في [ز]، و[هـ]، و[ح]: «أمية».

(٤) في [ز]، [هـ]، و[ح]: «صفيح».

(٥) «المعارف» (٢٧٧)، وفيه: «أمية بنت صفيح» «الإصابة» (٤/ ٢٤٠)، وفي «معجم» الطبراني (٢٥/ ٤٠)، و«أسد الغابة» (٣/ ٤١٧): «ميمونة بن صبيح أو صفيح».

(٦) في [ز]، و[ظ]، و[ح]: «ابن»، وفي [د]، و[هـ]: «أم» والمثبت من مصدر التخريج.

(٧) «الأسماء المبهمة» (١٥٦).

(٨) في النسخ: «ثابت» والمثبت من مصادر التخريج.

(٩) في [د]، و[ح]: «خالة».

(١٠) «الأسماء المبهمة» (٥٢٠).

(١١) في [د]، و[ح]: «خالة».

(١٢) «الأسماء المبهمة» (٥٢٠)، و«تهذيب الأسماء» (٢/ ٣٧١).

(١٣) «صحيح البخاري» [٤٩٠٩]، و«مسلم» [١٤٨٥].

سَعْد بن خَوْلة.

زَوْج بَرْوَع بالفَتْح، وعند المُحدِّثين بالكَسْر هِلال بن مُرَة.

هو (سعد بن خَوْلة).

(زوج بَرْوَع) بنت واشق (بالفتح) للباء عند أهل اللغة (وعند المُحدِّثين بالكسر) هو (هلال بن مُرَة) الأشْجَعي[١].

ومثَّل ابن الصَّلاح[٢] للزَّوجة بزوجة عبد الرَّحمٰن بن الزَّبِير الَّتي كانت تحت رِفَاعة القُرَظي فطلَّقها.

اسمهَا تميمة بنت وهب، وقِيلَ: تُميمة بضم التاء. وقِيلَ: سُهَيْمة[٣].

ومثالُ أُم الولد: حديث [هـ/٢٤٩/ب] أم ولد لإبراهيم بن عبد الرَّحمٰن بن عوف: «أنَّها سألت أُم سَلَمة فقالت: إنِّي أُطيل ذيلي وأمشي...» الحديث.

هي: «حُميدة» ذكره النَّسَائي[٤].

ومثالُ العبد حديث جابر «أنَّ عبدًا لحاطب قال: يا رَسُول الله، ليَدْخُلن حاطب النَّار» اسمهُ سَعْد[٥].

تنبيه [المفهوم من السياق ما لم يصرح باسمه: مبهم]:

من المُبْهم ما لم يُصرّح بذكرِهِ، بل يَكُون مفهومًا من سِيَاق الكلام، كَقول البُخَاري: «وقال مُعَاذ: اجْلس بنا نُؤمن سَاعة»[٦].

فالمَقُول له ذلك مَطْويٌّ، وهو: الأسْوَد بن هلال[٧].

* * *

---

(١) «الأسماء المبهمة» (٤٧٥)، و«الاستيعاب» (٤/ ٢٥٥)، و«الإصابة» (٤/ ٢٥١).

(٢) «المقدمة» (٦٤٢).

(٣) في [د]: «شهيبة».

(٤) «تهذيب الكمال» (٢٦/ ١٦٩، ٣٥/ ١٦٠)، والحديث رواه مالك في «الموطأ» [١٦]، والشافعي في «مسنده» [٣٢].

(٥) أخرجه مسلم [٢١٩٥].

(٦) علقه البخاري في كتاب «الإيمان» (فتح ١/ ٦٠).

(٧) جاء مصرحًا به عند ابن أبي شيبة [٣٠٨٧٨، ٣٥٧٠٥].

النَّوعُ السِّتُّون

التَّواريخُ والوَفيات

هُو فَنٌّ مُهِمٌّ، بِهِ يُعْرف اتِّصال الحَديثِ وانْقِطاعهُ، وقد ادّعَى قومٌ الرِّواية عن قَوْمٍ، فنُظِرَ في التَّاريخ، فظهَرَ أَنَّهُم زَعمُوا الرِّواية عنهُم بعدَ وفَاتِهِمْ بسنينَ.

(**النَّوعُ السِّتون: التواريخ**) لمواليد الرُّواة، والسَّماع، والقُدوم للبلد الفُلاني (**والوفيات**) لهم.

(**هو فنٌّ مُهِم، به يُعرف اتِّصال الحديث وانْقطَاعه، وقد ادّعى قومٌ الرِّواية عن قوم، فنُظر في التَّاريخ، فظهرَ أنهم زَعمُوا الرِّواية عنهم بعد وفاتهم بسنين**).

كما سألَ إسْماعيل بن عيَّاش رَجُلًا اختبارًا: أيَّ سَنَة كتبتَ عن خالد بن مَعْدان؟ فقال: سَنَة ثلاث عشرة ومائة. فقال: أنت تزعُم أنَّك سمعت منه بعد موته بسبع سنين[(١)]. [د/١٦٣/ب]

فإنَّه مات سَنَة ست ومائة، [ظ/١٨١/ب] وقِيلَ: خمس. وقِيلَ: أربع. وقِيلَ: ثلاث. وقِيلَ: ثَمَان.

وسأل الحاكمُ [ز/١٤٢/ب] مُحمَّدَ بن حاتم الكَشِّي عن مولده، لمَّا حدَّث عن عبد بن حُميد، فقال: سَنَة ستين ومائتين. فقال: هذا سمع من عَبْد[(٢)] بعد موته بثلاثَ عشْرة سَنَة[(٣)].

قال حفص بن غِيَاث القاضي: «إذا اتَّهمتم الشَّيْخ فحاسبوه بالسِّنين» يعني

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي» (١٤٥). (٢) في [ز]: «عبد الله».

(٣) «الوافي بالوفيات» للصفدي (١/ ٢١).

فُرُوعٌ: الأَوَّل: الصَّحيح في سنِّ سيِّدنا سَيِّد البَشر رَسُول الله ﷺ وصَاحبيهِ أبي بَكْر وعُمر ﵄: ثَلاثٌ وسِتُّون، ....

سِنَّه وسِنّ من كتب عنه[(١)].

وقال سُفْيان الثَّوري: «لمَّا استعمل الرُّواة الكذب، اسْتعملنا لهم التَّاريخ»[(٢)].

وقال حسَّان بن يزيد: «لم نستعن على الكَذَّابين بمثل التاريخ، نقول للشَّيخ: سَنَة كم وُلِدْتَ؟ فإذا أقرَّ بمولده، عَرَفنا صِدْقه من كَذبه»[(٣)].

وقال أبو عبد الله الحُمَيدي: «ثلاثة أشياء من عُلوم الحديث يجب تقديم التَّهَمُّم بها: العلل، والمُؤتلف والمُختلف، وَوَفَيَات الشُّيوخ، وليس فيه كتاب»[(٤)]. [هـ/ ٢٥٠/أ]

«يعني[(٥)] على الاستقصاء، وإلَّا ففيه كُتب: «كالوفيات» لابن زَبْر، ولابن قَانع، وذيَّلَ على ابن زَبْر الحافظ عبد العزيز بن أحمد الكناني، ثمَّ أبو مُحمَّد الأكفاني، ثمَّ الحافظ أبو الحسن بن المُفَضَّل، ثمَّ المُنْذِري، ثمَّ الشَّريف عِزّ الدِّين أحمد بن مُحمَّد [بن][(٦)] الحُسَيني، ثمَّ المُحدِّث أحمد بن أَيْبَك الدِّمياطي، ثمَّ الحافظ أبو الفَضْل العِرَاقي»[(٧)].

* * *

(فُروعٌ) في عُيون من ذلك:

(**الأوَّل:**) في وفاة النَّبي ﷺ وأصحابه العَشرة:

(**الصَّحيح في سنِّ سيدنا سيد البشر رَسُول الله ﷺ [وصاحبيه]**[(٨)] **أبي بكر وعُمر** [ح/١٣٧ب] ﵄: **ثلاث وستون**) سَنَة. قاله الجمهور من

(١) الخطيب في «الكفاية» (١/ ٣٦٥)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٤٩).
(٢) «الكامل» لابن عدي (١/ ١٦٩، ١٧٠)، و«الكفاية» (١/ ٣٦٤)، و«تاريخ دمشق» (٤٩/١) من طريق ابن عدي.
(٣) «تاريخ بغداد» (٨/ ٣٤٠، ٣٤١)، و«الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ١٣١).
(٤) أخرجه ابن شكوال في «الصلة» (٢/ ٥٦١).
(٥) في [ز]: «معني».
(٦) سقط من [ز]، و[هـ]، و[ح].
(٧) «شرح التبصرة» (٤٤٦، ٤٤٧)، و«الشذا الفياح» (٢/ ٧١٩).
(٨) في [د]، و[ز]: «وصاحبه».

قُبِضَ رَسُول الله ﷺ ضُحَى الاثْنَينِ، لِثِنْتي عَشْرَة خَلَتْ، من شَهْر رَبيع الأوَّل، سَنَة إحْدَى عَشْرةَ من هِجْرتهِ ﷺ إلى المَدِينةِ.

الصَّحَابة والتَّابعين فمن بعدهم، وصحَّحه ابن عبد البر[(١)] والجمهور.

وقِيلَ: «سن النَّبي ﷺ سِتُّون» رُوي عن أنس[(٢)] وفاطمة البَتُول[(٣)] وعُرْوة بن الزُّبَير[(٤)] ومالك.

وقِيلَ: «خمس وستُّون» رُوي عن ابن عبَّاس[(٥)] وأنس[(٦)] أيضًا، ودَغْفَل بن حَنْظَلة[(٧)].

وقِيلَ: «اثنتان وستُّون» قاله قَتَادة[(٨)].

وحُكي الآخران أيضًا في أبي بكر، وحُكي الأوَّلان في عُمر.

وقِيلَ: «عاشَ عُمر ستًّا وستين» وقِيلَ: «إحدى وستين» وقِيلَ: «تسعًا وخمسين» وقِيلَ: «سبعًا وخمسين» وقِيلَ: «ستًّا وخمسين» وقِيلَ: «خمسًا وخمسين».

(**قُبِضَ رَسُول الله ﷺ ضُحى**) يوم (**الاثْنين، لثنتي عشْرةَ** ليلة **خلت من شهر ربيعِ الأوَّل، سَنَة إحدى عَشْرة من هِجْرته ﷺ إلى المَدِينة**) لا خِلاف بين أهلِ السِّيَر في ذلك، إلَّا في تعيين اليوم من الشَّهر، فالجمهُور على ما ذكرهُ المُصنِّف أنَّه يوم الثَّاني عشر.

وقال مُوسى [ظ/١٨٢/أ] بن عُقْبة[(٩)] والليث بن سعد[(١٠)]: «مُسْتَهلّ الشَّهر».

---

(١) «التمهيد» (٣/ ٢٣ ـ ٢٥).
(٢) البخاري [٥٩٠٠]، ومسلم [٢٣٤٧].
(٣) «الآحاد والمثاني» لابن أبي عاصم [٢٩٧٠]، و«المعجم الكبير» للطبراني (٢٢/ ٤١٧، ٤١٨).
(٤) «الطبقات» لابن سعد (٢/ ٣٠٨).
(٥) أخرجه مسلم [٢٣٥٣].
(٦) الطبراني في «الأوسط» (٨/ ٢٢٥)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٣/ ١٨)، و«الاستذكار» (٨/ ٣٢٨).
(٧) الترمذي في «الشمائل» [٣٨٢]، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» [١٦٧٢]، والطبراني في «الكبير» (٤/ ٢٢٦)، وابن عبد البر في «الاستذكار» (٨/ ٣٢٨).
(٨) «تاريخ خليفة بن خياط» (٩٦).
(٩) أخرجه البيهقي في «الدلائل» (٧/ ٢٣٤) عن موسى بن عقبة عن ابن شهاب.
(١٠) ذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» (٥/ ٢٢٤) عن الليث وفيه «لليلة خلت من ربيع =

. . . .

وقال سُليمان التَّيمي: «ثانيه»[(١)].

قال العِرَاقي: «والقَوْل الأوَّل، وإن كان قول الجمهور، فقد استشكله السُّهَيلي[(٢)] من حيث [هـ/ ٢٥٠/ب] التاريخ؛ وذلك لأنَّ يوم عَرَفة في حجَّة الودَاع كان يوم الجُمعة بالإجْمَاع؛ لحديث عُمر المُتَّفق عليه[(٣)]، وحينئذٍ فلا يُمْكن أن يَكُون ثاني عشر ربيع الأوَّل من السَّنة الَّتي تليها يوم الاثنين، لا على تقدير كمال الشهور ولا نَقْصها، ولا كمال [د/ ١٦٤/أ] بعض ونقص بعض؛ لأنَّ[(٤)] ذا الحجة أوَّله الخميس، فإن نقصَ هو والمحرم وصفر، كان ثاني عشر ربيع [الأول][(٥)] يوم الخميس؛ وإن كملت[(٦)] الثَّلاثة [ز/ ١٤٣/أ] فثاني عشره الأحد؛ وإن نقص بعض وكمل بعض، فثاني عشره الجُمعة أو السَّبت.

قال: وقد رأيتُ بعض أهل العلم يُجيب بأن تفرض الشُّهور الثَّلاثة كوامل، ويكون قولهم: «لاثنتي عشر ليلة خلت منه» أي: بأيامها كاملة، فيكون وفاته بعد استكمال ذلك، والدخول في الثَّالث عشر.

قال: وفيه نظر؛ من حيث إن الَّذي يظهر من كلام أهل السِّير نُقْصان الثَّلاثة أو اثنين منها، بدليل ما رواه البَيْهقي بسندٍ صحيح إلى سُليمان التَّيمي «أنَّ رَسُول الله ﷺ مرض لاثنتين وعشرين ليلة من صَفَر، وكان أوَّل يوم مرض فيه يوم السَّبت، وكانت وفاته اليوم العاشر، يوم الاثنين لليلتين خلتا من ربيع [الأول][(٧)]»[(٨)] وهذا يدل على أنَّ أوَّل صَفَر السَّبت؛ فلزم نُقْصان ذي الحجة والمُحرم.

وقوله: «كانت وفاته ﷺ اليوم العاشر» أي: من مرضهِ. فيدل على نُقْصان صفر أيضًا.

= الأول» وعزاه العراقي في «شرح التبصرة» (٤٤٨) إلى أبي الشيخ في «تاريخه» عن الليث.
(١) أخرجه البيهقي في «الدلائل» (٧/ ٢٣٤).
(٢) «الروض الأنف» (٤/ ٤٣٩، ٤٤٠).
(٣) البخاري [٤٥]، ومسلم [٣٠١٧].
(٤) في [هـ]: «إلا أن».
(٥) من [ح].
(٦) في [ظ]: «كانت».
(٧) من [ظ]، و[ح] وسقط من بقية النسخ.
(٨) «دلائل النبوة» للبيهقي (٧/ ٢٣٤).

. . . .

وروى الواقدي عن أبي مَعْشر، عن مُحمَّد بن قَيْس، قال: «اشتكى رَسُول الله ﷺ يوم الأربعاء لإحدى عشرة بقيت من صَفَر...» إلى أن قال: «اشتكى ثلاثة عشر يومًا، وتوفِّي يوم الاثنين لليلتين خلتا من ربيع»[1] فهذا يَدُلُّ على نقص الشَّهور أيضًا، إلَّا أنَّه جعل مُدَّة مرضه أكثر مِمَّا في حديث التَّيمي.

ويُجمَع بينهما بأنَّ المُرَاد بهذا [ح/١٣٨/أ] ابتداء مرضه، وبالأوْل اشتداده.

والواقدي، وإن ضُعِّف في الحديث، فهو من أئمة السِّير، وأبو مَعْشر نَجِيح مُختلف فيه.

وروى الخَطِيب في «الرُّواة عن مالك» من رواية [سعيد بن سلمة][2] بن قُتيبة البَاهلي، ثنا مالك، عن نافع، عن ابن عُمر، قال: «لمَّا قُبضَ رَسُول [هـ/ ٢٥١/أ] الله ﷺ مَرِضَ ثَمانية، فتوفِّيَ لليلتين خَلتَا من ربيعِ الأوَّل...» الحديث[3] فاتَّضح أنَّ قول التَّيمي ومن وافقه راجحٌ من حيث التاريخ»[4].

قال: «وقول [ظ/١٨٢/ب] المُصنِّف كابن الصَّلاح[5]: «ضُحى» يشكل عليه ما في «صحيح مسلم»[6] من رواية أنس: «آخر نَظْرة نَظرتُها إلى رَسُول الله ﷺ...» الحديث، وفيه: «وتوفِّيَ من آخر ذلك اليوم» وهذا يَدُل على أنَّه تأخَّر بعد الضُّحى، ويجمع بينهما أن المُرَاد أوَّل النصف الثَّاني، فهو آخر وقت الضحى، وهو من آخر النهار، باعتبار أنَّه من النِّصف الثاني، ويدل عليه ما رواه ابن عبد البر، بسنده عن عائشة ﵂ قالت: «مات رَسُول الله ﷺ ارتفاع الضحى وانْتصَاف النهَّار يوم الاثنين» وذكر مُوسى بن عُقْبة في «مغازيه»

---

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٢٧٢)، ومن طريقه البيهقي في «الدلائل» (٧/ ٢٣٤، ٢٣٥).
(٢) في [د]: «سعيد وسلمة» وفي [هـ]: «سعيد بن مسلمة».
(٣) «التقييد والإيضاح» (٤٣٥)، وعزاه للخطيب في «أسماء الرواة عن مالك».
(٤) «شرح التبصرة» و«التذكرة» للعراقي (٤٤٨ ـ ٤٥٠)، و«التقييد والإيضاح» (٤٣٣ ـ ٤٣٥).
(٥) «المقدمة» (٦٤٥).
(٦) مسلم [٤١٩] (٩٨)، (٩٩).

ومنْهَا التَّاريخ.

عن ابن شهاب: «توفِّي يوم الاثنين، حين زاغت الشَّمس»(١)(٢).

* * *

(ومنها)؛ أي: من الهِجْرة **(التاريخ)** هذه فائدة زادها المُصنِّف.

[د/١٦٤/ب] روى البُخَاري في «صحيحه»(٣) عن سهل بن سعد قال: «ما عدُّوا من مَبْعث النَّبي ﷺ ولا من مُتوفَّاه، وإنَّما عَدُّوا من مَقْدمه المَدِينة».

وروى في «تاريخه الصَّغير»(٤) عن ابن عبَّاس قال: «كان التَّاريخ في السَّنة الَّتي قدم فيها النَّبي ﷺ [المدينة]»(٥).

وروى أيضًا عن ابن المُسيب قال: «قال عُمر: [متى يكتب](٦) [ز/١٤٣/ب] التَّاريخ؟ فجمع المُهَاجرين، فقال له علي: من يوم هَاجرَ النَّبي ﷺ. فكتب التَّاريخ»(٧).

ورَوَى ابن أبي خَيْثمة في «تاريخه» عن ابن سِيرين: «أنَّ رَجُلًا من المُسْلمين قَدِمَ من أرض اليَمن، فقال لعُمر: رأيتُ باليَمن شيئًا يُسمُّونه «التَّاريخ» يكتُبون من عام كذا، وشهر كذا. فقال عُمر: إنَّ هذا لحَسَن؛ فأرِّخوا. فلمَّا أجمع على أن يُؤرِّخ شاور(٨) فقال قومٌ: بمولد النَّبي ﷺ. وقال قَوْمٌ: بالمَبْعث. وقال قَوْمٌ: حين خرج مُهاجرًا من مَكَّة. وقال قائل: بالوفَاة حين توفِّيَ. فقال: أرِّخُوا خُروجه من مَكَّة إلى المدينة. ثمَّ قال: بأي شَهْر نَبْدأ

---

(١) أخرجه البيهقي في «الدلائل» (٧/ ٢٣٤).
(٢) «التقييد والإيضاح» (٤٣٥)، و«شرح التبصرة والتذكرة» (٤٥٠).
(٣) «صحيح البخاري» [٣٩٣٤].
(٤) «التاريخ الأوسط» برواية زنجويه (١/ ٤١، ٤٢)، وبرواية الخفاف (١/ ٨٨).
(٥) سقط من [د]، و[ح]، و[هـ] وبعدها في [ح]: «وروى أيضًا عن النبي ﷺ».
(٦) في [د]: «من يكتب».
(٧) «التاريخ الكبير» (١/ ٩)، و«التاريخ الأوسط» برواية زنجويه (١/ ٤١)، وبرواية الخفاف (١/ ٨٧).
(٨) في [د]: «شيئًا» وفي [ز]، و[هـ]: «شيئاور».

. . . .

[هـ/٢٥١/ب] فنُصيره أوَّل السَّنة؟ فقالوا: رجب؛ فإنَّ أهل الجاهلية كانُوا يُعظِّمونه. وقال آخرون: شهر رمضان. وقال بعضهم: ذو الحجة؛ فيه الحج. وقال آخرون: الشَّهر الَّذي خرج فيه من مَكَّة. وقال آخرون: الشَّهر الَّذي قَدِمَ فيه. فقال عُثْمان: أرِّخُوا من المُحرَّم أوَّل السَّنة، وهو شهر حرام، وهو أوَّل الشُّهور في العِدة، وهو مُنْصرَف النَّاس عن الحج. فصيَّرُوا أوَّل السَّنة المُحرم، وكان ذلك في سَنةِ سبعَ عشْرةَ»[1].

وقد روى [ظ/١٨٣/أ] سعيد بن منصُور في «سُننه» بسند حَسَن، عن ابن عبَّاس، في قوله تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ ۝١﴾ قال: «الفجر شهر المُحرَّم، وهو فجر السَّنة»[2].

قال شيخ الإسلام ابن حَجَر في «أماليه»: «بهذا يحصل [ح/١٣٨ب] الجواب عن الحِكْمة في تأخير التاريخ من ربيعِ الأوَّل إلى المُحرَّم، بعد أن اتَّفقوا على جعل التاريخ من الهجرة، وإنَّما كانت في ربيعِ الأول»[3].

وروى ابن عساكر في «تاريخه»[4] بسنده عن ميمون بن مهران، قال: «رُفع إلى عُمر صَكٌّ مَحِلُّه[5] شَعْبان، فقال: أي شعبان؟ الَّذي نحنُ فيه، أو الَّذي مَضَى، أو الَّذي هو آتٍ؟ ثمَّ قال للصَّحابة: ضَعُوا للنَّاس شيئًا يَعْرفُونه من التَّاريخ. فأجمعُوا على الهِجْرة».

لكن رأيتُ في مجموع بخطِّ ابن القَمَّاح، عن ابن الصَّلاح أنَّه قال: «ذكر

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع من «التاريخ الكبير» لابن أبي خيثمة، وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٤٣) من طريقه.

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من «سنن سعيد بن منصور»، وقد أخرجه البيهقي في «الشعب» [٣٤٩٤]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٤٨)، وقال ابن حجر في «الأمالي المطلقة» (٢٤): «هذا موقوف حسن الإسناد، ولعله أن يكون له حكم الرفع».

(٣) «الأمالي المطلقة» (٢٥).

(٤) أخرجه أبو عروبة في كتاب «الأوائل» [١٢٧]، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/ ٤١).

(٥) في [هـ]: «سجله».

وأبو بَكْر ﷺ في جُمَادى الأولَى سَنة ثَلاثَ عَشْرةَ، وعُمر في ذِي الحجَّةِ سَنة ثَلاث وعِشْرين.

وعُثْمان ﷺ فيهِ سَنةَ خَمْس وثَلاثينَ، ....

أبو طاهر بن مَحْمِش الزِّيادي في كتاب الشُّروط أنَّ رَسُول الله ﷺ أرَّخ بالهجرة حينَ كتب الكِتَاب لنَصارى نَجْران، وأمرَ عليًّا أن يَكْتُب فيه أنَّه كُتب لخمس من الهجرة».

قال: «فالمُؤرخ بها إذَنْ رَسُول الله ﷺ وعُمر تَبِعَهُ في ذلك».

وقد أشبعتُ الكلام في ذلك في مُؤَلَّف مُسْتَقِل مختص بهذه المَسْألة.

* * *

(و) توفِّي (**أبو بَكْر ﷺ في جُمادى الأولى سَنَة ثَلاثَ عشْرةَ**) يوم الاثْنين، وقِيلَ: لَيْلة الثُّلاثاء بين المَغْرب والعِشَاء لثَمانٍ. وقِيلَ: لثَلاثٍ بَقِينَ. وقِيلَ: في جُمَادى الآخرة لَيْلة الاثنين، لسَبْع عَشْرة مَضَت منهُ. وقِيلَ: يوم الجُمعة، لسَبْع ليال بقين. وقِيلَ: لثمان بقين منه.

والصَّحيح الَّذي جزمَ به الأئمة وصحَّحه [هـ/٢٥٢/أ] الحفاظ وثبت بأسَانيدَ صَحيحةٍ [د/١٦٥/أ] عن عائشة وغيرها عَشِية (ليلة) يوم الثُّلاثاء، لثَمان بَقِين من جُمادى الآخرة[١].

(و) توفِّي (**عُمر في ذي الحجَّة**) آخر يوم منه، يوم الجُمعة (**سَنَة ثلاث وعِشْرين**) ودُفنَ يوم السَّبت مُسْتَهَل المُحرَّم.

* * *

(و) قتل (**عُثْمان فيه**) أي: [في][٢] ذي الحجَّة، يوم الجُمعة، ثامن عشره، وقِيلَ: ثامنه. وقِيلَ: ثامن عشريه. وقِيلَ: ثاني [ز/١٤٤/أ] عشره. وقِيلَ: ثالث عشره (**سَنَة خمس وثلاثين**) وقِيلَ: أوَّل سَنَة ست وثلاثين.

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ١٨٥)، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٥) وعنده: «من جمادى الأولى». والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣/ ٣٩٧) من طريق الواقدي. وفي البخاري [١٣٨٧] عنها توفي ليلة الثلاثاء ودفن قبل أن يصبح.

(٢) من [ظ]، و[ح].

ابن اثْنتين وثَمَانينَ، وقِيلَ: ابنُ تِسْعينَ، وقِيلَ غَيرهُ، وعليٌّ ﷺ في شَهْر رَمَضَان سَنة أرْبعين، ابنُ ثَلاث وستِّينَ، وقِيلَ: أرْبعٍ، وقِيلَ: خَمْس، ....

وفي «تاريخ البُخَاري»: «سَنَة أربع وثلاثين»[(١)].

قال ابن ناصر: «وهو خطأ من راويه»[(٢)].

وهو (**ابن اثنين وثمانين**) قاله أبو اليقظان[(٣)]. وادَّعى الواقدي الاتفاق عليه[(٤)].

(**وقِيلَ: ابن تسعين. وقِيلَ غيره**) فقال ابن إسْحَاق: «ابن ثمانين»[(٥)]. وقال قَتَادة: «ست وثمانين»[(٦)]. وقِيلَ: «ثمان وثَمَانين». [ظ/١٨٣/ب]

(و) قُتل (**عليٌّ ﷺ في شهر رَمَضان**) ليلة الحادي والعِشْرين منهُ. وقِيلَ: يوم الجُمعة. وقِيلَ: ليلتها، سابع عشره. وقِيلَ: حادي عشره. وقِيلَ غير ذلك.

(**سَنَة أربعين**) «وقال ابن زَبْر: «سَنَة تسع وثلاثين»[(٧)] وهو وهمٌ، ولم يُتابع عليه.

وهو (**ابن ثلاث وستين، وقِيلَ: أربع**) وستين. (**وقِيلَ: خمس**) وستين. وقِيلَ: اثنتين وستين. وقِيلَ: ثمان وخمسين. وقِيلَ: سبع وخمسين.

---

(١) «التاريخ الكبير» (٦/ ٢٠٩).
(٢) «الشذا الفياح» (٢/ ٧٢٥)، و«شرح التبصرة» (٤٥١) وعنده: «رواته».
(٣) أخرجه خليفة في «تاريخه» (١٧٧) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١/ ٣٤٧) عن أبي اليقظان، عن أبي المقدام. وعزاه ابن عبد البر في «الاستيعاب» بهامش «الإصابة» (٣/ ٨١)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٩/ ٤٥٧) إلى أبي اليقظان.
(٤) «الطبقات الكبرى» (٣/ ٧٧) ولفظه: «وكانت خلافته اثنتي عشرة سنة غير اثني يومًا، وقتل وهو ابن اثنتين وثمانين سنة». وانظر: «الاستيعاب» بهامش «الإصابة» (٣/ ٨١)، و«تهذيب الكمال» (١٩/ ٤٥٧). وعبارة الواقدي فيهما: «لا خلاف عندنا أنه قتل وهو ابن اثنتين وثمانين سنة».
(٥) «تاريخ دمشق» (٤١/ ٣٤٣). (٦) «تاريخ دمشق» (٤١/ ٣٤٧).
(٧) «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» (١/ ١٣٢).

وطَلْحةُ والزُّبير في جُمَادى الأولَى سَنة سِت وثَلاثين، قال الحاكم: كانَا ابْنَي أرْبع وسِتينَ. وقِيلَ غيرُ قَوْله.

(**وطَلْحة والزُّبير**) ماتا معًا (**في**) يوم واحد، قُتلا في وقعة الجمل يوم الخميس، وقِيلَ: يوم الجُمعة عاشر (**جُمادى الأولى**). وقيل: الآخرة. وعليه الجمهُور.

(**سَنَة ست وثلاثين**) ومن قال «في رجب أو ربيع» فقَوْلان مَرْجُوحان.

(**قال الحاكم: «كانَا ابْنَي أربع وسِتين**) سَنَة»[1] وهو قول الوَاقدي[2] وتابعهُ ابن حبَّان[3].

(**وقِيلَ غير قوله**) فقال أبو نُعيم: «كان لطلحة ثلاث وسِتُون»[4] وقال عيسى بن طلحة: «اثْنَتان [ح/١٣٩/أ] وستون»[5] وقال المَدَائني: «سِتّون»[6] وقِيلَ: خمس وسبعون. وقِيلَ: كان للزُّبير سبع وسِتّون. وقِيلَ: ست وستون. وقِيلَ: سِتُّون. وقِيلَ: بضع وخمسون. وقِيلَ: [هـ/٢٥٢/ب] خمس وسَبْعون.

فائدة [أعرق الناس في القتل]:

قال الزُّبَير بن بَكَّار: «أَعْرَق النَّاس في القَتْل: عمارة بن حمزة بن مُصْعب بن الزُّبَير بن العوَّام، قُتل عمارة وأبوه حَمْزة يوم قديد، وقَتَل مُصْعبًا عبدُ الملك بن مروان، وقُتل الزُّبَير يوم الجمل، وقُتل العَوَّام يوم الفجار»[7].

زاد أبو مَنْصُور الثَّعالبي في كتابه «لطائف المَعَارف»: «وقُتل خُويلد أبو[8] العوَّام في حرب خُزَاعة»[9] قال: ولا نعرف من العرب[10] والعجم ستَّة مقتولين في نسق إلَّا في آل الزُّبَير»[11].

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (٢٠٣).
(٢) «طبقات ابن سعد» (٣/ ٢٠٥، ٢٠٣).
(٣) «الثقات» (٢/ ٣٣٩، ٣٤٠).
(٤) «تاريخ دمشق» (٢٥/ ١٢١).
(٥) «طبقات ابن سعد» (٣/ ٢٠٥).
(٦) «تاريخ دمشق» (٢٧/ ٨٦).
(٧) «جمهرة نسب قريش وأخبارها» (٧٥).
(٨) في [هـ]، و[ظ]، و[ح]: «ابن».
(٩) «صبح الأعشى» (١/ ٤٣٨).
(١٠) في [ح]: «العرف».
(١١) «صبح الأعشى» (١/ ٤٣٨).

وسَعْدُ بن أبي وقَّاصٍ سَنَة خَمْسٍ وخَمْسينَ على الأصَحِّ، ابن ثَلاثٍ وسَبْعين، وسَعِيدٌ سَنَة إحْدَى وخَمْسين، ابنُ ثَلاثٍ أو أرْبَع وسَبْعينَ، وعبدُ الرَّحمٰن بن عَوْف سَنَة اثْنَتينِ وثَلاثينَ، ابنُ خَمْس وسَبْعينَ، وأبو عُبَيدة سَنَة ثَماني عَشْرةَ، ابنُ ثَمَان وخَمْسينَ، وفي بَعْض هذا خِلافٌ رَضِي الله تَعالَى عنهُم أجْمَعينَ.

الثَّاني: صَحَابيان عَاشَا سِتِّين سَنَة في الجَاهِليَّة، وسِتِّين في الإسْلام، ومَاتَا بالمَدِينة سَنَة أرْبَع وخَمْسينَ: ....

(و) تُوفِّي **(سعد بن أبي وقَّاص سَنَة خمس وخمسين على الأصح)** وقِيلَ: سَنَة خمسين. وقِيلَ: إحدى. وقِيلَ: أربع. وقِيلَ: ست. وقِيلَ: سبع. وقِيلَ: ثمان **(ابن ثلاث وسبعين)** وقِيلَ: أربع وسبعين. وقِيلَ: اثنتين وثمانين. وقِيلَ: ثلاث وثمانين. وهو آخر العَشَرة مَوْتًا.

(و) توفِّي **(سعيد)** بن زيد **(سَنَة إحدى وخمسين)** وقِيلَ: اثنتين. وقِيلَ: ثمان وخمسين **(ابن ثلاث)** وسبعين **(أو أربع وسبعين)** [د/١٦٥/ب] قال الأوَّل المدائني، والثَّاني الفلاس[(١)].

(و) توفِّي **(عبد الرَّحمٰن بن عوف سَنَة اثنتين وثلاثين)** وقِيلَ: إحدى. وقِيلَ: ثلاث **(ابن خمس وسبعين)**، وقِيلَ: [ظ/١٨٤/أ] اثنتين وسبعين. وقِيلَ: ثمان وسبعين.

(و) توفِّي **(أبو عُبيدة)** بطَاعُون عَمْواس **(سَنَة ثماني عَشْرة)** وهو **(ابن ثَمَان وخمسين)** بلا خلاف في الأمرين **(وفي بعض هذا خلاف)** كما تقدَّم التنبيه عليه. **(رضي الله تعالى عنهم أجمعين)**.

* * *

(الثَّاني: صَحَابيان عاشا ستين سَنَة في الجَاهلية، وستِّين في الإسْلام، وماتَا بالمَدِينة سَنَة أرْبع وخَمْسين). [ز/١٤٤/ب]

---

(١) «تاريخ دمشق» (٢٣/ ٦٦).

حَكِيم بن حِزَام، وحَسَّانُ بن ثَابت بن المُنْذر بن حَرَام بالراء قال ابن إسْحَاق: عَاشَ حَسَّان وآبَاؤهُ الثَّلاثَة كلُّ وَاحدٍ مائة وعِشْرين سنة، ولا يُعْرفُ لغَيْرهم من العَرَب مثلُهُ، وقِيلَ: ماتَ حَسَّان سَنَة خَمْسين.

أحدهما: (حَكِيم بن حِزَام) بن خُويلد بن أسَد بن عبد العُزَّى بن قُصَي الأسَدي، ابن أخي خَدِيجة، وكانَ مَوْلده في جَوْف الكَعْبة قبل عام الفيل بثلاثَ عشْرَةَ. وقِيلَ: مات سَنَة خمسين. وقِيلَ: سَنَة ثمان وخمسين. وقِيلَ: سَنَة ستين. [هـ/٢٥٣/أ]

(و) **الثَّاني (حسَّان بن ثابت بن المنذر بن حَرَام بالرَّاء)** الأنْصَاري الخَزْرجي النجَّاري.

(قال ابن إسْحَاق: «عاش حسَّان وآباؤه الثلاثة) ثابت والمُنْذر وحَرَام **(كل واحد)** منهم **(مائة وعِشْرين سَنَة[1]. ولا يعرف لغيرهم من العرب مثله)**[2].

(وقِيلَ: مات حسَّان سَنَة خمسين) وقِيلَ: في خِلافة عليٍّ. وقِيلَ: سَنَة أربعين أيام قتل علي. وقِيلَ: مات وهو ابن مائة [وأربع سنين][3] وكذا أبوهُ وجدُّه. قالهُ ابن حبَّان[4]. والجمهور على الأوَّل.

تنبيهان:

أحدهما: [جماعة من الصحابة شاركوا حكيمًا وحسانًا في بلوغ مائة وعشرين سنة]:

في الصَّحَابة أيضًا من شارك حكيمًا وحسَّانًا في ذلك، كحُويطب بن عبد العُزَّى القُرَشي العَامري، من مُسْلمة الفتح، عاش ستِّين سَنَة في الجَاهلية،

---

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٥٥٤) من طريق ابن إسحاق، عن سعيد بن عبد الرحمٰن بن حسان بن ثابت قال: «عاش جدنا حرام أبو المنذر عشرين ومائة سنة، وعاش ابنه المنذر عشرين ومائة سنة، وعاش ابنه ثابت عشرين ومائة سنة، وعاش ابنه حسان بن ثابت عشرين ومائة سنة».

(٢) «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٢/ ٨٤٥).

(٣) في [د]، و[هـ]: «سنة أربع وستين».

(٤) «الثقات» (٣/ ٧٢) وقاله في حق حسان. وأخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٩٠ - ٩١) وهو عنده في حق الثلاثة.

. . . .

وستِّين في الإسْلام، كما رواهُ الواقدي[١] وماتَ سَنَة أربع وخمسين، وقِيلَ: اثنتين وخمسين.

وسعيد بن يَرْبُوع القُرَشي، مات سَنَة أرْبع وخَمْسين، ولهُ مائة وعِشْرون. وقِيلَ: وأربع وعِشْرون.

وحَمْنَن، بفتح الحاء المُهْملة وسُكُون الميم وفتح النُّون الأولى، آخره نون، فيما ضبطهُ ابن ماكولا[٢]. وقال بعضهم: «حَمْنز» آخره زاي[٣] [ح/١٣٩/ب] أخو عبد الرَّحمٰن بن عوف، ذكر الزُّبَير بن بكَّار[٤]، والدَّارقُطْني في كتاب «الإخوة» وابن عبد البر[٥]: «أنَّهُ عاشَ ستِّين في الجَاهلية، وستِّين في الإسْلام، ومات سَنَة أربع وخمسين».

ومَخْرَمة بن نَوْفل، والد المِسْوَر، مات سَنَة أربع وخمسين، وله مائة وعِشْرون، جزم به أبو زكريا بن مَنْدَه في جزء له جمع فيه من عاش [ظ/١٨٤/ب] من الصَّحَابة مائة وعِشْرين، وقِيلَ: عاش مائة وخمس عشْرَةَ.

وقد ذكر ابن مَنْده في كتابه هذا جَمَاعة عاشُوا مائة وعِشْرين، لكن لم يعلم كون نِصْفها في الجَاهلية، ونِصْفها في الإسْلام.

كَعَاصم بن عَدي العَجْلاني، مات سَنَة خَمْس وأرْبَعين.

والمُنْتَجِع، جد ناجية.

ونافع بن[٦] سُليمان العَبْدي.

واللَّجْلاج [د/١٦٦/أ] العَامري.

---

(١) «الطبقات الكبرى» (٥/ ٤٥٤). (٢) «الإكمال» (٢/ ٥٣٤).

(٣) انظر: «الإصابة» (١/ ٣٥٥).

(٤) انظر: «الاستيعاب» بهامش الإصابة (١/ ٣٨٧)، و«الإصابة» (١/ ٣٥٥)، و«نسب قريش» للزبيري (٢٦٦).

(٥) «الاستيعاب» بهامش «الإصابة» (١/ ٣٨٧).

(٦) في [ز]: «أبي». وانظر: «الإصابة» (٣/ ١٨١).

. . . .

وسَعيد بن جُنَادة العَوْفي والد عَطِية. [هـ/٢٥٣/ب]

وفَاتَهُ: عَدي بن حاتم الطَّائي.

قال [ابن سَعد][١] وخليفة: توفِّي سَنَة ثمان وستِّين، عن مائة وعِشْرين[٢].

وقِيلَ: سَنَة ستِّين. وقِيلَ: سبع.

والنَّابغة الجَعْدي.

ولَبيد بن رَبِيعة.

وأوس بن مَغْراء[٣] السَّعدي.

ذكر الثَّلاثة الصَّريفيني.

ونَوْفل بن مُعاوية. ذكره ابن قُتيبة وعبد الغني في «الكمال»[٤].

ومن التَّابعين:

أبو عَمرو الشَّيباني، صاحب ابن مَسْعُود.

وزِر بن حُبَيش.

وقد لَخَّصتُ جزء ابن منده المذكُور، وزدتُ عليه ما فاتَهُ.

الثَّاني: [مولد حكيم في جوف الكعبة]:

قال الزُّبَير بن بَكَّار: «كان مَوْلد حكيم في جَوْف الكعبة»[٥].

---

(١) في [د]: «أبو سعيد».
(٢) انظر: «الطبقات الكبرى» (٦/ ٢٢)، و«طبقات خليفة» (٦٩).
(٣) في [ظ]: «معز».
(٤) «المعارف» لابن قتيبة (٣١٥)، و«تهذيب الكمال» (٣٠/ ٧١).
(٥) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤/ ٦١٠) عن علي بن غنام العامري، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥/ ٩٨). وقاله الإمام مسلم في «صحيحه» عقب حديث [١٥٣٢]، وابن حبان في «الثقات» (٣/ ٧١).

الثَّالث: أصْحَاب المَذاهب المَتْبُوعة: سُفْيان الثَّوري، ماتَ بالبَصْرة سَنَة إحْدَى وستِّين ومائة، مَوْلدهُ سَنَة سَبْع وتِسْعين. ومَالكُ بن أنَس، ماتَ بالمَدِينة سَنَة تسع وسَبْعين ومائة، قِيلَ: ولدَ سَنَة ثَلاث وتِسْعين، وقِيلَ: إحْدَى، وقِيلَ: أرْبَع، وقِيلَ: سَبْع. أبو حَنِيفة النُّعْمَان بن ثَابت مَاتَ بِبَغْداد سَنَة خَمْسين ومائة، ابن سَبْعينَ. أبو عبد الله مُحمَّد بن إدْرِيس الشَّافعي، مات بمِصْر ....

قال شيخ الإسْلام: ولا يُعرف ذلك لغيره، وما وقع في «مُسْتدرك الحاكم»(١) من أنَّ عليًّا ولد فيها ضعيفٌ.

* * *

(**الثَّالث**) في وفيات (**أصْحَاب المَذَاهب المَتْبُوعة**): أبو عبد الله (**سُفْيان**) ابن سعيد (**الثَّوري**) كان له مُقلِّدون(٢) إلى بعد الخمسمائة (**ماتَ بالبَصْرة سَنَة إحدى وستين ومائة**) قال ابن حبَّان: «في شَعْبان»(٣).

(**مولده سَنَة سبع وتسعين**) وقِيلَ: خمس [ز/١٤٥/أ] وتسعين.

(و) أبو عبد الله (**مَالك بن أنس، مات بالمَدِينة سَنَة تسع وسبعين ومائة**) قِيلَ: في صَفَر. وقِيلَ: صَبِيحة أرْبع عَشْرة من ربيع الأوَّل (**قيل: وُلد سَنَة ثلاث وتِسْعين. وقِيلَ:**) سَنَة (**إحدى**) وتسعين. (**وقِيلَ: أربع**) وتسعين (**وقِيلَ: سبع**) وتسعين، وقِيلَ: سنة تسعين.

(**أبو حنيفة النُّعْمان بن ثابت، مات ببغداد سَنَة خمسين ومائة**) في رجب، وقِيلَ: إحْدَى وخمسين. وقِيلَ: ثلاث (**ابن سبعين**) سَنَة، فإنَّ مولده سَنَة ثمانين.

(**أبو عبد الله مُحمَّد بن إدريس الشَّافعي، مات بمصر**) ليلة الخميس

---

(١) «المستدرك» (٦١١/٤) من قول الحاكم نفسه.
(٢) في [ظ]: «المقلدون».
(٣) «الثقات» (٤٠٢/٦)، «ومشاهير علماء الأمصار» (١٦٩، ١٧٠).

آخِرَ رَجَب سَنَة أَرْبَع ومائتين، وَوُلدَ سَنَة خَمْسينَ ومائة.

أبو عبد الله أحْمَدُ بن حَنْبل، مات بِبَغْداد في شَهْرِ رَبِيع الآخِرِ سَنَة إحْدَى وأَرْبَعين ومائتين، وُلد سَنَة أَرْبَع وستِّين ومائة رَضِيَ الله تَعَالى عَنْهُمْ أَجْمَعِين.

الرَّابع: أصْحَاب الكُتُب المُعْتَمدة أبو عبد الله ....

(**آخر رجب، سَنَة أربع ومائتين**) وقال ابن حبَّان: «آخر ربيع الأوَّل»[1]. والأوَّل أشهر. (**وولد سَنَة خمسين ومائة**) بغزَّة من الشَّام، وقِيلَ: بعسقلان. وقِيلَ: باليمن.

* * *

(**أبو عبد الله أحمد بن حَنْبل،** [هـ/٢٥٤/أ] **مات ببغداد في**) ضَحْوة يوم الجُمْعة، لاثْنَتَي عشرة ليلة خَلَت من (**شَهْر ربيع الآخر**) وقِيلَ: لثلاث عشرة بَقِين منه. وقِيلَ: من ربيع الأوَّل (**سَنَة إحْدَى وأَرْبَعين ومائتين، ولد سَنَة أربع وستين ومائة**) في ربيعٍ الأوَّل، (**رضي الله تعالى عنهم أجمعين**).

تَنْبِيهٌ [من أصحاب المذاهب المتبوعة غير الأربعة]:

من أصْحَاب المَذَاهب المَتْبوعة: الأوْزَاعي، وكان [ظ/١٨٥/أ] له مُقلِّدُون بالشَّام نحوًا من مائتي[2] سَنَة، ومات [ح/١٤٠/أ] ببيروت سَنَة سبع وخمسين ومائة.

وإسْحَاق بن راهُويَه، ومات سَنَة ثمان وثلاثين ومائتين.

وأبو جعفر بن جَرِير الطَّبري، ووفاته سَنَة عشر وثلاثمائة.

وداود الظَّاهري، ووفاته في ذِي القعدة، وقِيلَ: في رَمَضان ببغداد سَنَة تسعين ومائتين، ومولده بالكوفة سَنَة ثنتين ومائتين[3].

* * *

(**الرَّابع**): في وفيات (**أصْحَاب الكتب المُعْتمدة: أبو عبد الله**)

---

(١) «الثقات» (٩/ ٣١).
(٢) في [د]، و[ز]، و[ظ]: «مائتين».
(٣) انظر: «اختصار علوم الحديث» لابن كثير (١٩٦)، و«فتح المغيث» (٤/ ٤١٨، ٤١٩).

البُخَاري، ولدَ يَوْم الجُمعة، لثَلاث عَشْرَة خَلَت من شَوَّال سَنَة أرْبَع وتِسْعين ومائة، وماتَ لَيْلَة الفِطْرِ سَنَة ست وخَمْسين ومائتين.

مُحمَّد بن إسماعيل [د/١٦٦/ب] بن إبْرَاهيم بن المُغيرة بن بَرْدِزْبَه ـ بفتح الموحَّدة، وسُكون الراء، وكسر الدال المهملة، وسُكون الزَّاي، وفتح الموحَّدة، ثمَّ هاء[١] ـ الجُعْفي (**البُخَاري**) نِسْبة إلى بُخَارى بالقَصْر، أعظم مدينة وراء النهر.

(**ولدَ يوم الجُمعة**) بعد الصَّلاة (**لثلاثَ عشرة خلت من شوَّال سَنَة أربع وتسعين ومائة، ومات ليلة**) السَّبت، وقت العشاء، ليلة عيد (**الفِطْر سنة ست وخمسين ومائتين**) بـ«خَرْتَنْك» قرية بقُرْب سَمْرقند.

خرجَ إليها لمَّا طلب منهُ والي بُخَارى خالد بن أحمد الذُّهْلي أن يَحْمل له «الجامع» و«التاريخ» ليسمَعهُ منه، فقال لرسُوله: قل له: أنا لا أُذل العِلْم، ولا أحمله إلى أبواب السَّلاطين، فأمرهُ بالخُروج من بلده، فخرج إلى خَرْتَنك، وكان له بها أقْرِبَاء، فنزل عندهم، وسأل الله أن يقبضهُ، فما تمَّ الشَّهر حتَّى مات[٢].

له من التصانيف غير «الصَّحيح»: «الأدب المُفْرد» و«رفع اليَدين [هـ/٢٥٤/ب] في الصَّلاة» و«القراءة خلف الإمام» و«بر الوالدين» و«التاريخ الكبير» و«الأوسط» و«الصَّغير» و«خلق أفعال العباد» و«الضُّعفاء».

وكُلها موجُودة الآن، ومما لم نقف عليه:

«الجامع الكبير» ذكرهُ ابن طاهر.

و«المسند الكبير» و«التفسير الكبير» ذكره الفَرَبْري.

---

(١) «الإكمال» (١/ ٢٥٩)، و«توضيح المشتبه» (١/ ٤٤٠)، و«تبصير المنتبه» (١/ ٧٧)، و«هدي الساري» (٥٠١).

(٢) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٥٥ ـ ٣٥٧)، و«تاريخ دمشق» (٥٥/ ٧٠، ٧١)، و«تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٦٤ ـ ٤٦٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٦٤ ـ ٤٦٧)، و«هدى الساري» (٥١٧، ٥١٨).

ومُسْلم مَاتَ بنيْسَابُور لخَمْسٍ بقينَ من رَجَبٍ سَنَة إحدى وسِتِّين ومائتين، ابنُ خَمْسٍ وخَمسينَ.

و«الأشْربة» [ز/١٤٥/ب] ذكره الدَّارقُطْني[(١)].

و«الهبة» ذكره ورَّاقه[(٢)].

و«أسامي الصَّحَابة» ذكره [أبو القاسم][(٣)] ابن منده وأبو القاسم البَغَوي.

و«الوحدان» وهو من ليس له إلَّا حديث واحد من الصَّحَابة، ذكره البَغَوي.

و«المبسوط» ذكره الخليلي[(٤)].

و«العلل» ذكره ابن منده.

و«الكُنى» ذكره أبو أحمد الحاكم.

و«الفوائد» ذكره التِّرمذي في «جامعه»[(٥)].

و(**مُسْلم**) بن الحجَّاج بن مُسلم القُشَيري النَّيْسَابوري أبو الحُسين (**مات بنيسابور**) عَشِية يوم الأحد (**لِخَمس بَقِين من رجب سَنَة إحدى وستِّين ومائتين، ابن خمس وخمسين**) وقِيلَ: ستِّين. وقِيلَ: سَبْع وخمسين؛ لأنَّ المَعْروف أنَّ مَوْلده [ظ/١٨٥/ب] سَنَة أرْبَع ومائتين.

قال الحاكم: «له من الكُتب غير «الصَّحيح»: «الجامع» على الأبواب، رأيت بعضه، و«المُسْند الكبير» على الرِّجال، ما أرى أنَّه سمعه منه أحد، و«الأسماء والكنى» و«التمييز» و«العلل» و«الوحدان» و«الأفراد» و«الأقران» و«الطبقات» و«أفراد الشَّاميين» و«أولاد الصَّحَابة» و«أوْهَام المُحدِّثين» و«المُخَضْرَمون» و«حديث عَمرو بن شُعيب» و«الانتفاع بأُهب السِّباع[(٦)]»

---

(١) «المؤتلف والمختلف» (٤/ ١٩٧٣).
(٢) «هدى الساري» (٥١٢).
(٣) في [هـ]: «القاسم».
(٤) «الإرشاد» (٣/ ٩٧٣).
(٥) «جامع الترمذي» عقب الحديث [٣٧٤٢]. وانظر: «هدي الساري» (٥١٦، ٥١٧).
(٦) في [د]، و[ح]: «السماع».

وأبو دَاود السِّجِسْتَاني، ماتَ بالبَصْرة في شَوَّال سَنَة خَمْس وسَبْعين ومِائتَين. وأبو عِيسَى التِّرمذي، مَاتَ بِترْمِذ لِثَلاث عَشْرة مَضَت من رَجَب سَنَة تِسْع وسَبْعين ومِائتَين. ....

و«سُؤالات أحمد» و«مشايخ مالك والثَّوري وشُعْبة»[1].

(وأبو داود) سُليمان بن الأشْعَث بن إسحاق بن بَشِير بن شَدَّاد بن عَمرو بن عِمْران الأزْدي **(السِّجِسْتَاني)** بكسر المُهْملة والجيم وسُكون السِّين المُهْملة أيضًا، نِسْبة إلى سجستان[2] ويُنْسب إليها سِجْزي أيضًا، على غير قِيَاس[3] **(ماتَ بالبَصْرة في)** يوم الجُمعة سادس عشر **(شوَّال سَنَة خمس وسبعين ومائتين)** ومولده سَنَة [ح/ ١٤٠/ب] ثنتين ومائتين.

له من التصانيف: «السُّنن» و«المَرَاسيل» و«الرد على القَدَرية» و«النَّاسخ والمَنْسُوخ» [هـ/ ٢٥٥/أ] و«ما تفرَّد به أهل الأمْصَار» و«فضائل [د/ ١٦٧/أ] الأنْصَار» و«مُسند مالك بن أنس» و«المسائل» و«مَعْرفة الأوقات» و«الإخوة» وغير ذلك.

(وأبو عيسى) مُحمَّد بن عيسى بن سَوْرة بن مُوسَى بن الضحَّاك **(التِّرمذي)** السُّلمي الضَّرير **(مات بتِرْمِذ)** وهي مَدِينة على طرف جَيْحُون ـ بكسر التاء، وقِيلَ: بفتحها. وقِيلَ: بضمِّها. وكسر الميم، وقِيلَ: مَضْمُومة، وذال مُعْجمة[4] ـ ليلة الاثنين **(لثلاثَ عشْرَةَ مَضَت من رجب، سَنَة تسع وسبعين ومائتين)** وقال الخليلي: «بعد الثَّمانين»[5] وهُو وَهمٌ[6].

لهُ من التَّصَانيف: «الجامع» و«العلل المفرد» و«التاريخ» و«الزهد» و«الشَّمائل» و«الأسماء والكُنى».

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٧٩)، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٩٠)، و«تاريخ الإسلام» (٢٠/ ١٨٨، ١٨٩).
(٢) «الأنساب» للسمعاني (٣/ ٢٢٥).
(٣) «الإكمال» لابن ماكولا (٤/ ٥٤٩، ٥٥٠)
(٤) «الأنساب» للسمعاني (١/ ٤٥٩). (٥) «الإرشاد» (٣/ ٩٠٥).
(٦) «الشذا الفياح» (٢/ ٧٣٦)، و«شرح التبصرة» (٤٦٠)، و«فتح المغيث» (٤/ ٤٢٢).

وأبو عبد الرَّحمٰن النَّسائي، مَاتَ سَنَة ثَلاث وثَلاثمائة.

ثمَّ سَبْعة من الحُفَّاظ في سَاقتهم، أحسَنُوا التَّصْنيف، وعَظُم النَّفع بِتَصَانيفهم: أبو الحَسَن الدَّارقُطْني، ماتَ بِبَغْداد ....

(**وأبو عبد الرَّحمٰن**) أحمد بن شُعيب بن علي بن سِنَان بن بَحْر بن دِينَار الخُرَاساني (**النَّسَائي**) ويُقَال: النَّسَوي، نِسْبة إلى نَسَا بالفتح والقصر[1] مدينة بخُرَاسان (**مات**) بفلسطين يوم الاثنين لثلاثَ عشْرَةَ خلت من صفر، وقِيلَ: بمكَّة في شعبان (**سَنَة ثلاث وثلاثمائة**) ومولده سَنَة أربعَ عشْرَةَ، وقِيلَ: خمس عشرة ومائتين.

وله من الكُتب: «السُّنن الكُبرى» و«الصُّغْرى» و«خصائص علي» و«مُسْند علي» و«مُسْند مالك» و«الكُنَى» و«عمل اليوم والليلة» و«أسْمَاء الرُّواة والتَّمييز بينهم» و«الضُّعفاء» و«الإخوة» و«ما أغرب شُعْبة على سُفْيان وسُفيان على شُعْبة» و«مُسْند منصور بن زاذان» [ز/١٤٦/أ] وغير ذلك.

وأبو عبد الله مُحمَّد بن يزيد بن مَاجه القَزْويني، مات في رمضان سَنَة ثلاث [ظ/١٨٦/أ] وسَبْعين ومائتين. ولم يذكُر المُصنِّف كابن الصَّلاح وفَاته[2] كما لم يذكُرَا كتابه في الأُصُول[3].

ولهُ من التَّصَانيف: «السُّنن» و«التَّفسير».

* * *

(**ثمَّ سَبْعة من الحُفَّاظ في سَاقتهم، أحسَنُوا التصنيف، وعَظُم النَّفع بتصانيفهم: أبو الحسن**) علي بن عُمر بن أحمد بن مهدي بن مَسْعود بن النُّعْمان بن دينار بن [هـ/٢٥٥/ب] عبد الله (**الدَّارقُطْني**) ـ بفتح الرَّاء وضم القاف وسُكون الطاء ـ، نِسْبة إلى دار القُطْن، محلَّة ببغداد[4] (**مات ببغداد**)

---

(١) «الأنساب» للسمعاني (٥/ ٤٨٣، ٤٨٧)، و«توضيح المشتبه» (٥/ ١٠).
(٢) «المقدمة» (٦٥١).
(٣) «المقدمة» (١٨٣).
(٤) «الأنساب» للسمعاني (٢/ ٤٣٧، ٤٣٨).

في ذِي القعدة، سَنَة خَمْس وثَمَانين وثلاثمائة، وَوُلدَ فيه سَنَة سِت وثَلاثمائة. ثمَّ الحَاكم أبو عبد الله النَيْسابوري، مَاتَ بها في صَفَر، سَنَة خَمْس وأرْبَعمائة، وَوُلدَ بها في شَهْر ربيع الأوَل سَنَة إحْدَى وعِشْرين وثلاثمائة. ثمَّ أبو مُحمَّد عبد الغَنِي بن سعيد حافظُ مِصْر، ولد في ذي القعدة سَنَة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة، ومات بِمِصْر في صفر سَنَة تِسْع وأربعمائة.

أبو نُعَيم أحْمَد بن عبد الله ....

(**في**) يوم الأربعاء لثمان خَلَون من (**ذي القعدة سَنَة خمس وثمانين وثلاثمائة، وولد فيه**) [أي: في ذي القعدة][1] (**سَنَة ست وثلاثمائة**) [له: «السُّنن» و«العلل» و«التَّصحيف» و«الأفراد» وغير ذلك][2] (**ثمَ الحاكم أبو عبد الله**) [مُحمَّد بن عبد الله بن مُحمَّد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم بن البَيِّع][3] (**النَيْسَابوري، مات بها في**) [ثالث][4] (**صفر، سَنَة خمس وأربعمائة، وولد بها في**) صَبيحة الثَّالث من (**شهر ربيع الأوَل، سَنَة إحدى وعشرين وثلاثمائة**).

له «المستدرك» و«تاريخ نيسابور» و«علوم الحديث» و«التفسير» و«المدخل» و«الإكليل» و«مناقب الشَّافعي» وغير ذلك.

(**ثمَ أبو مُحمَد عبد الغني بن سعيد**) بن علي بن سعيد بن بشير بن مروان الأزدي (**حافظ مصر، ولد في ذي القعدة، سَنَة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة، ومات بمصر في صفرٍ**) لسبع خلون منه (**سَنَة تسع** [ح/١٤١/أ] **وأربعمائة**).

له: «المؤتلف والمختلف» [د/١٦٧/ب] وغيره.

(**أبو نُعيم أحمد بن عبد الله**) بن أحمد بن إسْحَاق بن موسى بن

---

(١) سقط من [د].
(٢) سقط من [د].
(٣) سقط من [د].
(٤) سقط من [د].

الأصْبَهَاني، ولدَ سَنَة أرْبعٍ وثَلاثينَ وثلاثمائةٍ، ومَاتَ في صَفَر سَنَة ثلاثين وأربعمائة بأصْبَهان. وبعدهم: أبو عُمر بن عبد البَرِّ حَافظُ المَغْرب، ولدَ في شَهْر رَبِيع الآخر سَنَة ثمانٍ وستِّين وثلاثمائةٍ، وتوفِّي بِشَاطبة سَنَة ثَلاث وستِّين وأرْبَعمائة.

مهران (**الأصبهاني**) نسبة إلى أصْبَهان ـ بفتح الهمزة وكسرها وفتح الباء ـ، ويُقَال بالفاء أيضًا، أشْهر بلاد الجبال[١] (**ولد**) في رجب (**سَنَة أربع**) وقِيلَ: ست (**وثَلاثين وثلاثمائة، ومات في**) يوم الاثنين، الحادي والعشرين من (**صفر، سَنَة ثلاثين وأربعمائة بأصبهان**).

له من التَّصَانيف: «الحِلْية» و«مَعْرفة الصَّحَابة» و«تاريخ أصْبَهان» و«دلائل النُّبوة» و«عُلوم الحديث» و«المُسْتخرج على البُخَاري» و«المُسْتخرج على مُسْلم» و«فضائل الصَّحَابة» و«صِفَة الجنَّة» و«الطِّب» وغيرها.

(**وبعدهُم أبو عُمر**) يُوسف بن عبد الله بن مُحمَّد (**بن عبد البر**) بن عاصم [هـ/٢٥٦/أ] النَّمِري[٢] القُرْطبي (**حافظ المَغْرب، ولد في**) يوم الجُمُعة والخَطيبُ على المِنْبر، لخمس بَقِينَ من (**شَهْر ربيع الآخر، سَنَة ثَمان وستِّين وثلاثمائة، وتوفي بشاطبة**) وهي مَدينة بالأندلس، في ليلة الجُمُعة، سلخ [ظ/١٨٦/ب] ربيع الآخر (**سَنَة ثلاث وستين وأربعمائة**).

له من التَّصانيف: «التَّمْهيد في شرح المُوطأ» و«**الاستذكار**» مُختصره[٣] [و«التقصي على][٤] المُوطأ» و«الاسْتِيعاب في الصَّحَابة» و«فضل العلم» و«قبائل الرُّواة[٥]» و«الشَّوَاهد في إثبات خبر الواحد» و«الكُنَى» و«المَغَازي» و«الأنْسَاب» وغير ذلك.

---

(١) «مشارق الأنوار» (١/ ٥٨)، و«الأنساب» للسمعاني (١/ ١٧٥)، و«معجم البلدان» (١/ ١٦٧)، و«تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (٣/ ١٨).

(٢) في [د]: «النميري».

(٣) [د]: «ومختصره».

(٤) سقط من [د] وهي في [ز]: «و«التبصر على».

(٥) في [ظ]، و[ح]: «النبوة».

ثمَّ أبو بَكْر البَيْهقي، ولدَ سَنَة أَرْبَع وثَمَانين وثَلاثمائة، ومَاتَ بنَيْسَابُور في جُمَادى الأولى سَنَة ثَمَان وخَمْسين وأربعمائة. ثمَّ أبو بَكْر الخَطِيب البَغْدَادي، ولدَ في، سَنَة إحْدَى وتِسْعين وثلاثمائة، ومَاتَ في ذي الحجَّة، سَنَة ثلاث وستِّين وأربعمائة.

(**ثمَّ أبو بَكْر**) أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن مُوسَى (**البَيْهقي**) نِسْبة إلى بَيْهق بفتح الموحَّدة والهاء بينهما [ز/١٤٦/ب] تَحْتية ساكنة، كَوْرة بنواحي نَيْسَابور[١] (**وُلد**) في شعبان (**سَنة أربع وثمانين وثلاثمائة، ومَاتَ بنيسابور في**) عاشر (**جُمَادى الأولى، سَنَة ثَمَان وخمسين وأربعمائة**) ونُقل تابوته[٢] إلى بَيْهق.

له من التَّصَانيف: «السُّنن الكبرى» و«الصَّغْرى» و«المَعْرفة» و«المَبْسُوط» و«المَدْخل» و«شُعَب الإيمان» و«الأسْمَاء والصِّفات» و«البَعْث والنُّشور» و«الزُّهْد الكبير» و«الصَّغير» و«مَنَاقب الشَّافعي» و«الخِلافيات» و«الأدب» و«الاعتقاد» وغير ذلك.

(**ثمَّ أبو بَكْر**) أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مَهْدي (**الخَطِيب البَغْدادي، وُلدَ في**) يوم الخميس، لستٍّ بقين من جُمَادى الآخرة (**سَنَة إحْدَى وتسعين وثلاثمائة**) وقِيلَ: اثنتين (**ومَاتَ في**) سابع (**ذي الحجَّة سَنَة ثلاث وستِّين وأرْبَعمائة**) ببغداد.

له من التَّصَانيف: «تاريخ بغداد» و«الجامع في آداب الرَّاوي والسَّامع» و«الكِفَاية في قَوَانين الرِّواية» و«الرِّحلة» و«تَلْخيص المُتَشابه» و«الذَّيل عليه» و«الفَصْل للمُدْرج» و«المُبْهمات» وأشياء كثيرة جدًّا في الفن.

* * *

---

(١) «الأنساب» للسمعاني (١/٤٣٨)، و«معجم البلدان» (٢/٤٢٢).

(٢) في [د]: «لتابوته».

النَّوعُ الحَادي والستُّون

مَعْرِفةُ الثِّقَات والضُّعَفاء

هُوَ مِنْ أجلِّ الأنْوَاع، فبهِ يُعْرفُ الصَحيحُ والضَعيفُ، وفيهِ تَصَانيفُ كَثيرةٌ: مِنْهَا مُفْردٌ في الضُعفَاء، ككتاب البُخَاري، والنَّسَائي، والعُقَيلي، والدَّارقُطْني، وغيرهَا، وفي الثِّقات: «كالثِّقات» لابن حبَّان، ومُشْترك «كتاريخ» البُخَاري، ....

(**النَّوع الحادي والستون: معرفة الثِّقات [هـ/٢٥٦/ب] والضُّعفاء**).

(**هو من أجلِّ الأنواع، فبه يُعرف الصَحيح [د/١٦٨/أ] والضَعيف، وفيه تَصَانيف كثيرة**) لأئمة الحديث.

(**منها: مُفْرد في الضُعفاء، ككتاب البُخَاري، والنَّسائي، والعُقَيلي، والدَارقُطْني، وغيرها**) ككتاب السَّاجي، وابن حبَّان، والأزدي، و«الكامل» لابن عَدي، إلَّا أنَّه ذكر كل من تكلَّم فيه وإن كان ثقة، وتبعهُ على ذلك الذَّهَبي في «الميزان»، إلَّا أنَّه لم يذكر أحدًا من الصَّحَابة والأئمة المتبوعين، وفاتهُ جَمَاعة ذيَّلهم عليه الحافظ أبو الفضل العِرَاقي في مجلد.

وعمل شيخ الإسلام «لسان الميزان» [ح/١٤١/ب] ضمَّنه «الميزان» وزوائد.

وللذَّهبي في هذا النَّوع «المُغْني» كتاب صغير الحجم نافع جدًّا، من جهة أنَّه يحكم على كل رجل بالأصح فيه بكلمة واحدة، على إعْوَاز فيه، سأجمعه إن شاء الله تعالى في ذيل عليه.

(و) منها: مفرد (**في الثِّقات «كالثِّقات» لابن [ظ/١٨٧/أ] حبَّان**) ولابن شَاهين، وللعِجْلي وغيرهم.

(و) منها (**مشترك**) جمع فيه الثِّقات والضُّعفاء «(**كتاريخ» البُخَاري،**

وابن أبي خَيْثمة، وما أغْزَر فَوَائده، وابنُ أبي حاتم وما أجَلهُ.
وجُوِّزَ الجَرْحُ والتَّعْديلُ صِيَانةً للشَّرِيعة، . . . .

وابن أبي خَيْثمة، وما أغزر فوائده، و) «الجرح والتعديل» تصنيف **(ابن أبي حاتم، وما أجله)** و«طبقات» ابن سَعْد، و«تمييز» النَّسائي، وغيرها.

* * *

(وجُوِّز الجَرْح والتَعديل صيانة للشَريعة) وذبًّا عنها، قال تعالى: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦].

وقال ﷺ في التعديل: «**إنَّ عبد الله رَجُل صَالح**»(١).

وفي الجَرْح: «**بئسَ أخُو العَشِيرة**»(٢).

وقال: «**حتَّى مَتَى تَرْعون عن ذِكْر الفَاجر! هتِّكوه يَحْذرهُ النَّاس**»(٣).

وتكلَّم في الرِّجَال جَمْع من الصَّحَابة والتَّابعين فمن بعدهم.

وأمَّا قول صالح جَزَرة: «أوَّل من تكلَّم في الرِّجَال: شُعْبة، ثمَّ تبعهُ يَحْيى بن سعيد القَطَّان، ثمَّ أحمد، وابن مَعِين»(٤) فيعني أنَّه أوَّل من تصدَّى لذلك.

وقد قال أبو بَكْر بن خَلَّاد ليَحْيى بن سعيد: «أما تخشى أن يَكُون هؤلاء الَّذين تركت حديثهم خُصَماءك(٥) [ز/١٤٧/أ] عند الله؟ فقال: لأن [هـ/٢٥٧/أ] يَكُونوا خُصَمائي أحب إليَّ من أن يَكُون خَصْمي رَسُول الله ﷺ يَقُول: لِمَ لَمْ تذب الكذب عن حديثي؟»(٦).

---

(١) أخرجه البخاري [٣٧٤٠، ٣٧٤١].
(٢) أخرجه البخاري [٦٠٣٢]، ومسلم [٢٥٩١] واللفظ للبخاري.
(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» [٤٣٧٢] بلفظ «الفاسق». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ١٤٩): «رواه الطبراني في الثلاثة، وإسناد «الأوسط» و«الصغير» موثقون، واختلف في بعضهم اختلافًا لا يضر»، قلت: بل هو ضعيف.
(٤) «الجامع لأخلاق الراوي» [١٦١٢].
(٥) في [هـ]، و[ح]: «خصمان».
(٦) «الكفاية» [٨٧].

ويَجبُ على المُتكلِّم فيه التَّثبُت، فقدْ أخْطَأ غيرُ واحدٍ بِجَرْحِهِم بِمَا لا يَجْرح.

وقال أبو تُراب النَّخْشَبِي لأحمد بن حنبل: لا تَغْتبْ العُلماء. فقال له أحمد: «ويحك! هذا نصيحة، ليس هذا غيبة»(١).

وقال بعض الصُّوفية لابن المُبَارك: تَغْتاب! قال: «اسْكُت؛ إذا لم نبيِّن، كيف نعرف الحق من الباطل؟!»(٢).

(ويجبُ على المُتكلِّم فيه التَّثبت) فقد قال ابن دقيق العيد: «أعراض المُسلمين حُفْرة من حُفَر النَّار، وقف على شفيرها طائفتان من النَّاس: المُحدِّثون والحُكَّام»(٣).

ومع ذلك **(فقد أخْطَأ غير واحد)** من الأئمة **(بجَرْحِهم)** لبعض الثِّقات **(بما لا يَجْرَح)** كما جرح النَّسَائيُّ أحمدَ بن صالح المصري بقوله: «غير ثقة ولا مأمون»(٤) وهو ثقة [د/١٦٨/ب] إمام حافظ، احتجَّ به البُخَاري(٥) ووثَّقه الأكثرون(٦).

قال الخَلِيلِي: «اتَّفق الحُفَّاظ على أنَّ كلام النَّسَائي فيه تَحَامُل، ولا يَقْدَح كلام أمثاله فيه»(٧).

قال ابن عدي: «وسبب كلام النَّسَائي فيه أنَّه حضرَ مَجْلسه فطردَهُ، فحملهُ ذلك على أن تكلَّم فيه»(٨).

قال ابن الصَّلاح: «وذلكَ لأنَّ عين السُّخْط تُبْدِي مَسَاوِئ لها في البَاطن

---

(١) «الكفاية» [٩٤].
(٢) «الكفاية» [٩٢].
(٣) «الاقتراح» (٣٠٢).
(٤) «الضعفاء والمتروكين» للنسائي (١٥٧).
(٥) روى له البخاري في أكثر من موضع من صحيحه، منها [٣٣٧٢، ٣٨٨٩، ٤٠٠٣، ٤٥٣٧]
(٦) «الجرح والتعديل» (٢/ ٥٦)، و«الثقات» لابن حبان (٨/ ٢٥)، و«تاريخ الثقات» للعجلي (٤٨)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٣٤٠).
(٧) «الإرشاد» (١/ ٤٢٤).
(٨) «الكامل» (١/ ١٨٣).

. . . .

مَخَارِجُ صحيحة، يُعمَى عنها بحجاب السُّخْط، لا أنَّ ذلك يقع منهم تعمدًا للقَدْح مع العلم ببُطْلانه»[١].

وقال ابن يُونس: «لم يَكُن أحمد بن صالح كما قال النَّسائي، لم تَكُن له آفة غير [ظ/١٨٧/ب] الكِبْر»[٢].

وقد تكلَّم فيه ابن معين بما يُشير إلى ذلك، فقال: «كَذَّاب يَتَفَلْسَف، رأيتهُ يَخطر في جامع مصر»[٣]. فنسبه إلى الفلسفة، وأنَّه يخطر في مشيته، ولعلَّ ابن مَعِين لا يدري ما الفلسفة، فإنَّه ليس من أهلها.

وقال شيخ الإسلام: «إنَّما ضعَّف ابنُ معين أحمدَ بن صالح الشمومي، لا المصري المُتكلَّم عليه هنا»[٤].

قال ابن دقيق العيد: «والوجُوه الَّتي تدخل الآفة منها خمسة:

أحدها: الهوى والغَرَض، وهو شَرُّها، وهو في تواريخ المتأخِّرين كثير.

الثَّاني: [هـ/٢٥٧/ب] المُخَالفة [ح/١٤٢/أ] في العقائد.

الثَّالث: الاختلاف بين المُتَصَوِّفة وأهل علم الظَّاهر.

الرَّابع: الكلام بسبب الجَهْل بمراتب العُلوم، وأكثر ذلك في المتأخِّرين، لاشتغالهم بعلوم الأوائل وفيها الحق: كالحساب، والهندسة، والطب، والباطلُ: كالطَّبيعي وكثير من الإلهي، وأحكام النجوم.

الخامس: الأخذ بالتَوَهُّم مع عدم الوَرَع»[٥].

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (٦٥٧).

(٢) «تاريخ بغداد» (٥/ ٣٣٠)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٣٤٥).

(٣) «تاريخ بغداد» (٥/ ٣٣٠)، و«تهذيب الكمال» (١/ ٣٤٦)، و«ميزان الاعتدال» (١/ ٢٤٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ١٦٥، ١٦٦).

(٤) «تهذيب التهذيب» (١/ ٤٢)، و«مقدمة فتح الباري» (١/ ٣٨٦). وقد نقله الحافظ ابن حجر من قول ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٢٥ ـ ٢٦) وقال: «هو في غاية التحرير».

(٥) «الاقتراح» (٢٨٨ ـ ٣٠١).

وتَقَدَّمت أحكَامه في الثَّالث والعِشْرين.

وقد عقد ابن عبد البر في كتاب «العلم» بابًا لكلام الأقْرَان المُتعاصرين في بعضهم، ورأى أنَّ أهل العلم لا يقبل جرحهم إلَّا ببيان واضح(١).

* * *

(**وتقدَّمت أحكامه في**) النَّوع (**الثَّالث والعشرين**) فأغنى عن إعادتها هنا.

فائدتان(٢):

الأولى: [كيف تعرف ثقة الراوي؟]:

قال في «الاقتراح»: «تعرف ثقة الرَّاوي بالتنصيص عليه من رواته، أو ذكره في تاريخ الثِّقات، أو تخريج أحد الشَّيخين له في الصَّحيح، وإن تُكلِّم في بعض من خرجا(٣) له، فلا يُلتفت إليه، أو تخريج من اشترط الصحَّة له، أو من خرج على كتب الشَّيخين»(٤).

الثَّانية: [طبقات المجروحين]:

قال الحاكم في «المَدْخل»: «المَجْروحون(٥) عشر طبقات:

الأولى: قومٌ وضَعُوا الحديث.

الثانية: قومٌ قلبوهُ، فوضعوا [ز/١٤٧/ب] لأحاديثَ(٦) أسانيدَ غير أسانيدها.

الثالثة: قومٌ حَمَلَهم الشَّرَهْ على الرِّواية عن قوم لم يُدْرِكُوهم.

الرَّابعة: قومٌ عمدُوا إلى الموقوفات فرَفَعُوها.

الخَامسة: قومٌ عمدُوا إلى مَرَاسيل فوصلوها.

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٢٩١، ٣١٣).
(٢) من [ظ] وفي بقية النسخ: «فوائد».
(٣) في [د]: «خرج».
(٤) «الاقتراح» (٢٨٢، ٢٨٤).
(٥) في [ظ]: «المخرجون».
(٦) في [ظ]: «الأحاديث».

. . . .

السَّادسة: قومٌ غلب عليهم الصَّلاح، فلم يتفرَّغوا لضبط الحديث، فدخل عليهم الوَهم.

السَّابعة: قومٌ سمعُوا من شُيوخ، ثمَّ حدَّثوا عنهم بما لم [د/١٦٩/أ] يسمعوا.

الثَّامنة: قومٌ سمعُوا كُتبًا، ثمَّ حدَّثوا من غير أُصول سماعهم.

التَّاسعة: قومٌ جيء لهم بكتب ليُحدِّثوا بها، فأجَابُوا من غير أن يَدْرُوا أنَّها سماعهم.

العاشرة: قومٌ تَلِفَتْ كُتبُهم، فحدَّثوا من حفظهم على التَّخْمِين، كابن لَهِيعة»[1].

* * *

(١) «المدخل إلى الإكليل» (٥١، ٦٧).

ومنهم: أبو إسْحَاق السَّبِيعيُ، ويُقَال: سَماعُ ابنُ عُيَينة منهُ بعد اخْتلاطه، ....

رَوَى له البُخَاري في «صحيحه»[(١)] حديثًا من رِوَاية هُشيم [هـ/٢٥٨/ب] عنهُ، فقد قَرنهُ بأبي بِشْر جَعْفر بن إياس، وليس له عنده غيره.

ومِمَّن سمع منهُ في الحالتين أبو عَوَانة.

* * *

(**ومنهم: أبو إسْحَاق**) عَمرو بن عبد الله (**السَّبيعي**) اختلط أيضًا، وأنكر ذلك الذَّهَبي وقال: «شاخ ونسي ولم يختلط»[(٢)].

(**ويُقَال:** [ز/١٤٨/أ] **سماع**) سُفْيان (**ابن عُيَينة منه بعد اختلاطه**) قاله الخَليلي[(٣)] ولذلكَ لم يُخرج له الشَّيْخان من روايته عنه شيئًا، وقال الذَّهَبي: «سمع منه [د/١٦٩/ب] وقد تغيَّر قليلًا»[(٤)]. [ظ/١٨٨/ب]

ومِمَّن سمع منه حينئذٍ: إسرائيل بن يُونس، وزكريا بن أبي زائدة، وزُهير بن معاوية، وزائدة بن قُدَامة. قاله ابن معين وأحمد[(٥)].

وخالف ابن مهدي[(٦)] وأبو حاتم[(٧)] في إسرائيل وروايته، ورواية زكريا[(٨)] وزهير[(٩)] عنه في «الصَّحيحين» وكَذَا رِوَاية الثَّوري[(١٠)] وأبي الأحْوَص سلَّام بن سليم[(١١)] وشُعْبة[(١٢)] وعُمر بن أبي زائدة[(١٣)] ويُوسف بن

---

(١) «الكامل» (٥/ ٣٦٢).
(٢) «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٩٠).
(٣) الإرشاد (١/ ٣٥٥).
(٤) «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٩٠).
(٥) «التقييد والإيضاح» (٤٤٥).
(٦) «الكامل» (١/ ٤٢٣)، و«ميزان الاعتدال» (١/ ٢١٠)، و«تهذيب التهذيب» (١/ ٢٦٣).
(٧) «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٣١).
(٨) «صحيح البخاري» [٢٨٥٩]، و«صحيح مسلم» [١٧٨٣].
(٩) «صحيح البخاري» [٣٣٥٩]، و«صحيح مسلم» [٦٦].
(١٠) «صحيح البخاري» [٢٢٥٣]، و«صحيح مسلم» [٢٣٨٣].
(١١) «صحيح البخاري» [٢٧٠١]، و«صحيح مسلم» [٣٠].
(١٢) «صحيح البخاري» [٢٥٥١]، و«صحيح مسلم» [١٧٨٣].
(١٣) «صحيح البخاري» [٦٠٤١]، و«صحيح مسلم» [٢٦٩٣].

ومنهُم سَعِيد الجُرَيري.

أبي إسْحَاق[(١)].

وأخرج له البُخَاري من رِوَاية جَرِير بن حازم[(٢)]، ومُسْلم من رواية إسْمَاعيل بن أبي خالد[(٣)] وَرقَبَة بن مَصْقَلَة[(٤)] والأعْمش[(٥)] وسُليمان بن مُعاذ[(٦)] وعمَّار بن زُرَيْق[(٧)] ومالك بن مِغْوَل[(٨)] ومِسْعَر بن كِدَام[(٩)].

(**ومنهم سعيد**) ابن إياس (**الجُرَيْرِي**) اختلط وتغَيَّر حفظه قبل موته، ولم يَشْتَدّ تغيره.

قال النَّسَائي وغيره: «وأنكر أيَّام الطَّاعون»[(١٠)].

ومِمَّن سمع منه قبل التَّغير: شُعْبة، وابن عُلَيه، والسُّفْيانان، والحَمَّادان، ومَعْمر، وعبد الوارث، ويزيد بن زُرَيع، ووهب بن خالد، وعبد الوهَّاب الثَّقفي، وكل من أدرك أيُّوب السَّخْتياني كما قاله أبو داود[(١١)].

وسمعَ بعدهُ: يحيى القَطَّان ولم يُحدِّث عنه شيئًا، وإسحاق الأزرق، ومحمَّد بن أبي عَدي، وعيسى بن يُونس، ويزيد بن هارون.

وقد روى له الشَّيخان من رِوَاية بِشْر بن المُفضَّل[(١٢)] وخالد بن عبد الله[(١٣)] وعبد الأعلى بن عبد الأعلى[(١٤)] وعبد الوارث بن سعيد[(١٥)].

---

(١) «صحيح البخاري» [٣٠١٣]، و«صحيح مسلم» [١١٩٠].
(٢) «صحيح البخاري» [٦٦٢٠].
(٣) «صحيح مسلم» [١٢٨٨].
(٤) «صحيح مسلم» [٢٣٨٠].
(٥) «صحيح مسلم» [٢١٣].
(٦) «صحيح مسلم» [١٤٨٠].
(٧) «صحيح مسلم» [١٤٨٠].
(٨) «صحيح مسلم» [٢٢١].
(٩) «صحيح مسلم» [١٨٩٨].
(١٠) «التعديل والجرح» (٣/ ١٢١٨)، «تهذيب الكمال» (١٠/ ٣٤١).
(١١) «سؤالات الأجرى» لأبي داود (١/ ٤٠٤).
(١٢) «صحيح البخاري» [٢٥١١]، و«صحيح مسلم» [٩١٣].
(١٣) «صحيح البخاري» [٥٦٣١]، و«صحيح مسلم» [١٨٥٣].
(١٤) «صحيح البخاري» [١٣٤٢]، و«صحيح مسلم» [٨١٠].
(١٥) «صحيح البخاري» [١٣٤٢]، و«صحيح مسلم» [٦٦٥].

النَّوعُ الرَّابع والستُّون

مَعْرفة المَوَالِي

أهَمُّه المَنْسُوبون إلى القَبَائل مُطْلقًا، كَفُلان القُرَشِي، ويَكُون مَوْلًى لَهُم، ثمَّ منهُم من يُقَال: مَوْلَى فُلان، ويُرَادُ مَوْلَى عَتَاقة، وهو الغَالبُ، ومِنْهُم مَوْلَى الإسْلام، كالبُخَاري الإمَام، مولى الجُعْفيِّين ولاء إسْلام؛ لأن جدَّهُ كانَ مَجُوسيا فأسْلَمَ على يَدِ اليمَان الجُعْفي. وكذلكَ الحَسَنُ ....

(**النَّوع الرَّابع والستُّون: مَعْرفةُ الموالي**) من العُلماء والرُّواة.

وصنَّف في ذلك أبو عُمر الكِنْدي بالنِّسْبة إلى المصريين.

(**أَهَمُّه المَنْسُوبون إلى القَبَائل مُطْلقًا، كفُلان القُرَشي، ويكون مولى لهم**) فربَّما ظُنَّ أنَّه منهم بحكم ظاهر الإطلاق، فيترتَّب على ذلك خلل في الأحكام الشَّرْعية في الأُمُور المُشترط فيها النسب، كالإمامة العُظْمى، والكفاءة في النِّكاح، ونحو ذلك[(١)].

(**ثمَّ منهم من يُقَال**) فيه (**مَوْلى فُلان، ويُراد مَوْلَى عتاقة، وهو الغَالب**) وستأتي أمثلته.

(**ومنهُم**) من يراد به (**مَوْلى الإسْلام، كالبُخَاري الإمام مولى الجُعْفيين، ولاء إسْلام؛ لأنَّ جده**) المُغيرة (**كان مَجُوسيًا فأسلم على يد اليَمَان**) بن أخنس (**الجُعْفي**). [ز/١٥٠/ب]

(**وكذلك الحسن**) بن عيسى. ذكره المُصنِّف في «تهذيبه»[(٢)] ابن

---

(١) «شرح التبصرة والتذكرة» (٤٧٥).

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٢١٣).

المَاسَرْجِسِيُّ، مَوْلَى عبد الله بن المُبَارك، كانَ نَصْرانيا فأسْلَمَ على يَدَيه، ومنهُم مَوْلَى الحِلْف، كمَالك بن أنَسٍ الإمَام ونَفَرِهِ أصْبَحيُّونَ صَلِيبةً، مَوَالٍ لتَيْم قُرَيش بالحِلْف، ومن أمْثلَةِ مَوَالِي القَبِيلة: أبو البَخْتري الطَّائيُّ التَّابعيُّ مَوْلَى طَيِّئ، وأبو العَاليةِ الرِّيَاحيُّ التَّابعيُّ مولى امْرَأة من بني رِيَاح، واللَّيث بن سَعْد المِصْري الفَهْمي مولاهم، عَبْدُ الله بن المُبَارك الحَنْظليُّ مولاهم، عبدُ الله بن وَهْبٍ القُرَشي مولاهم، عبدُ الله بن صَالحٍ الجُهَنيُّ مولاهم، ورُبَّمَا نُسبَ إلى القَبِيلة مَوْلى مَوْلاها، كأبي الحُبَاب ....

مَاسَرْجِس (**المَاسَرْجِسِي**) [هـ/٢٦٢/ب] أبو علي النَّيْسابوري، من [ح/١٤٥/أ] رجال مُسْلم (**مولى عبد الله بن المُبَارك، كان نَصْرانيًا فأسلمَ على يديه**).

(**ومنهم: مَوْلى الحِلْف كمالك بن أنس الإمَام ونَفرِهِ**) هُمْ (**أصْبَحِيُّون صَلِيبَةً**) ويُقَال له: التَّيْمي؛ لأنَّ نفره «أَصْبَح» (**مَوَالٍ لتَيم قُرَيش بالحِلْف**).

(**ومن أمثلة مَوَالي القَبِيلة**) عتاقة:

(**أبو البَخْتَري الطَّائي التَّابعي مَوْلى طيِّئ**).

(**وأبو** [ظ/١٩١/ب] **العَالية**) رُفَيع بن مهران (**الرِّياحي**) بالتَّحْتية[1] (**التَّابعي، مولى امرأة من بني رِيَاح**) ابن يَرْبُوع، حي من بني تميم.

(**واللَّيث بن سَعْد المِصْري الفَهْمي مولاهم**).

(**عبدُ الله بن المُبَارك الحَنْظلي مولاهم**). [د/١٧٢/أ]

(**عبد الله بن وهب القُرَشي مولاهم**).

(**عبد الله بن صالح الجُهَني مولاهم**).

(**وربَّما نُسبَ إلى القَبِيلة مَوْلى مولاها، كأبي الحُبَاب**) سعيد بن

---

(١) «مشارق الأنوار» (١/٣٠٨)، و«الأنساب» (٣/١١١)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٢/٣١٥).

الهَاشِميّ، مَوْلى شُقْران، مَوْلَى رَسُول الله ﷺ.

يَسَار (**الهاشمي**) لأنَّه (**مولى شُقران مولى رَسُول الله ﷺ**) وقِيلَ: هو مَوْلَى ميمونة أم المؤمنين. وقِيلَ: مولى الحُسَين بن علي، فليسَ حينئذٍ من هذا القسم[1].

ومنهُ عبدُ الله بن وهب القُرَشي الفِهْري، فإنَّه مَوْلى يزيد بن رمانة، مولى يزيد بن أُنيس الفهري.

* * *

(١) «شرح التبصرة» (٤٧٥).

النَّوعُ الخَامسُ والستُّون

مَعْرِفةُ أوْطَان الرُّوَاة وبُلدَانهم

هُو مِمَّا يَفْتَقِرُ إلَيْهِ حُفَّاظ الحَدِيث في تَصرُّفَاتهم ومُصَنَّفاتهم، ومِنْ مَظَانِّه «الطَّبقات» لابن سَعْد، وقد كانت العَربُ إنَّما تَنْتَسبُ إلى قَبَائلهَا، فلمَّا جَاء الإسْلام، وغلبَ عَليهم سُكْنَى القُرَى انْتَسبُوا إلى القُرَى كالعَجَم، ثمَّ من كانَ نَاقِلَة من بَلدٍ إلى بَلدٍ، وأرادَ الانْتِسَاب إليهمَا، فليَبْدأ بالأوَّل، فيَقُولُ في نَاقِلة مصر إلى دِمَشق: المِصْريُّ الدِّمشقيُّ، والأحسَنُ: ثمَّ الدِّمَشقي، ....

(النَّوع الخامس والستُّون: معرفة أوطان الرُّواة وبلدانهم).

(هو مِمَّا يفتقر إليه حُفَّاظ الحديث في تصرفاتهم ومُصنفاتهم) فإن بذلك يُميَّز بين الاسمين المُتَّفقين في اللفظ[(١)].

(ومن مَظَانِّه «الطبقات» لابن سَعْد، وقد كانت العرب إنَّما تنتسب إلى قبائلها، فلمَّا جاء الإسْلام وغلب عليهم سُكنى القُرَى انتسبوا إلى القُرَى) والمَدَائن **(كالعجم)**.

(ثمَّ من كان نَاقِلَةً من بلد إلى بلد، وأراد الانتساب إليهما، فليبدأ بالأوَّل، فيقول في ناقلة مصر إلى دمشق: المِصْري الدِّمشقي. والأحسن: ثمَّ الدِّمشقي) لدلالة «ثمَّ» على التَّرتيب.

وله أن ينتسب [هـ/٢٦٣/أ] إلى أحدهما فقط، وهو قليلٌ. قاله المُصنِّف في «تهذيبه»[(٢)].

(١) «شرح التبصرة» (٤٧٦)، و«الشذا الفياح» (٢/ ٧٩١).

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ١٣).

ومن كان من أهْلِ قَرْيَة بَلْدة فيَجُوز أن يُنْسب إلى القَرْيَة، وإلى البَلْدةِ، وإلى النَّاحيةِ، وإلى الإقْلِيمِ.

(**ومن كان من أهل قريةِ بَلْدَةٍ**) بإضافة قرية إليها (**فيَجُوز أن يُنسب إلى القرية**) فقط (**وإلى البلدة**) فقط (**وإلى الناحية**) الَّتي فيها تلكَ البلدة فقط، زاد المُصنِّف (**وإلى الإقليم**) فقط.

فيقول فيمن هو من «حَرَسْتَا» مثلًا، وهي قرية من قرى الغُوطة، الَّتي هي كَوْرة من كُوَرِ دمشق: الحَرَسْتاني، أو الغُوطي، أو الدِّمشقي، أو الشَّامي.

وله الجمع فيها، فيبدأ بالأعم، وهو الإقليم، ثمَّ النَّاحية، ثمَّ البلد، ثمَّ القرية، فيُقال: الشَّامي الدِّمشقي الغُوطي الحَرَسْتَاني.

وكذا في النسب إلى القَبَائل، يبدأ بالعام قبل الخاص، ليحصل بالثَّاني فائدة لم تَكُن لازمة في الأوَّل، فيقال: القُرَشِي ثمَّ الهاشمي، ولا يقال: الهاشمي القُرَشي؛ لأنَّه لا فائدة في الثَّاني حينئذٍ؛ إذ يلزم من كَوْنه هَاشميًّا كونه قُرشيًّا بخلاف العَكْس. ذكرهُ المُصنِّف في «تهذيبه»[1].

قال: «فإن قيل: فينبغي أن لا يَذْكر الأعم، بل يَقْتصر على الأخص.

فالجَوَاب أنَّه قد يَخْفى على بعض [ز/١٥١/أ] النَّاس كون الهاشمي قُرشيًّا، ويظهر هذا الخفاء في البُطُون الخفية، كَالأشْهَلِ [ظ/١٩٢/أ] من الأنصار؛ إذ لو اقتصر على «الأشهلي» لم يعرف كثير من النَّاس أنَّه من الأنصار أم لا، فذُكر العام ثمَّ الخاص، لدفع هذا التوهم.

قال: وقد يقتصرون على الخاص، وقد يقتصرون على العام، وهذا قليل.

قال: وإذا جُمع بين النَّسب[2] [ح/١٤٥/ب] إلى القَبِيلة والبلد، قُدِّم النَّسب إلى القَبِيلة»[3] انتهى.

* * *

---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ١٣، ١٤).

(٢) من ها هنا وقع سقط في [ح].

(٣) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ١٣).

قال عبدُ الله بن المُبَارك وغيرهُ: من أقَامَ في بَلْدة أرْبَع سنين، نُسَب إليهَا.

(قال عبد الله بن المُبَارك وغيره: «من أقام في بَلْدة أربع سنين نُسِبَ إليها»)[1].

فائدة [المصنفات في الأنساب]:

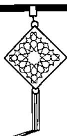
صنَّف في الأنساب: الحازمي كتاب «العُجَالة» وهو صَغير الحجم، والرَّشَاطي، ثمَّ الحافظ أبو سَعْد السَّمعاني كتابًا ضَخْمًا حافلًا، واختصره ابن الأثير [د/١٧٢/ب] في ثلاث مُجلدات، وسمَّاه «اللباب» وزاد فيه شيئًا يسيرًا، وقد اختصرته أنا في مُجلدة لطيفة، وزدتُ فيه الجم [هـ/٢٦٣/ب] الغفير، وسميته «لُبَّ اللباب» ولله الحمد.

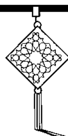
هذا آخر ما أوردهُ المُصنِّف، رحمه الله تعالى، من أنواع عُلوم الحديث، تبعًا لابن الصَّلاح، وقد بَقِيت أنواع أُخر، ها أنا أُوردها، وبالله ﷻ المُسْتعان.



---

(١) «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ١٤)، و«المنهل الروي» (١٣٩).





النوع السادس والسابع والستون

المُعَلَّق والمُعَنْعَن

تقدَّم ذكرهما في نوع المُعْضل.



النوع الثامن والتاسع والستون

المُتَوَاتِر والعَزِيز

تقدَّما في نوعي: المَشْهُور والغريب.



النوع السبعون

المُسْتَفِيض

أشرتُ إليه في نَوْع المَشْهُور.



النَّوع الحَادي والثَّاني والسَّبْعون

المَحْفُوظ والمَعْروف

حرَّرتهما في نَوْعي الشَّاذ والمُنْكر.

النَّوع الثَّالث والسَّبْعون

المَتْرُوك

تقدَّم في نوع المُنْكر، وعَقِيب المقلُوب.

* * *

النَّوع الرَّابع والسَّبْعون

المُحرَّف

تقدَّمت الإشَارةُ إليه في نوع المُصَحَّف.

* * *

النَّوع الخامس والسَّبْعُون

مَعْرفة أتْبَاع التَّابعين

قد ذكرهُ الحاكم في «علوم الحديث» عَقب مَعْرفة التَّابعين[١].

* * *

(١) «معرفة علوم الحديث» (٤٦ ـ ٤٨).

النَّوع السَّادس والسَّابع والسَّبْعُون

رِوَاية الصَّحَابة بعضهم عن بعض، والتَّابعين بعضهم عن بعض

هذان ذكرهُمَا البُلْقِيني في «محاسن الاصطلاح» وقال: «إنَّهما مُهمان؛ لأنَّ الغالب رواية التَّابعين عن الصَّحَابة، ورواية أتباع التَّابعين عن التَّابعين، فيحتاج إلى التنبيه على ما يُخالف الغالب»[(١)].

قلتُ: هذا تقدَّم في نوع الأقران.

ومن أمثلة الأوَّل: حديث اجتمعَ فيه أرْبَعة صَحَابة، وهو حديث الزُّهْري، عن السَّائب بن يزيد، عن حُوَيْطِب بن عبد العزى، عن عبد الله بن السَّعْدي، عن عُمر بن الخَطَّاب مرفوعًا: «**ما جَاءكَ الله به من هَذَا المَال منْ غَيْرِ إشْرَاف ولا سَائل، فخذهُ، ولا تُتبعه نفسك**»[(٢)].

وحديث خالد بن مَعْدان، عن كثير بن مُرَّة، عن نُعَيم بن هَبَّار، عن المِقْدام بن [ظ/١٩٢/ب] معدي كَرِب، عن أبي أيُّوب، عن عوف بن مالك، قال: [هـ/٢٦٤/أ] خرجَ علينا رَسُول الله ﷺ وهو مرعوب متغيِّر اللَّون، فقال: «**أطِيعُوني ما دُمتُ فيكُم، وعليكُم بكتاب الله، فأحلُّوا حلالَهُ، وحرِّمُوا حَرَامَهُ**»[(٣)].

وحديثٌ اجتمع فيه أربع من نساء الصَّحَابة: ثنتان من أُمَّهات المُؤمنين، ورَبيبتَان للنَّبي ﷺ. [ز/١٥١/ب]

---

(١) «محاسن الاصطلاح» (٦٨٠، ٦٩٠).

(٢) أخرجه البخاري [٧١٦٣] بمعناه من هذا الطريق.

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨/٣٨)، و«مسند الشاميين» [١١٧٠] (٢/ ١٩٢)، وعبد الغني الأزدي في «الرباعي في الحديث» (٢١)، وتمام في «الفوائد» [٧٤٨] (١/٢٩٧، ٢٩٨) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٢/٣٧) وليس عندهم: «متغير اللون».

وهو ما رواه مسلم، والترمذي، والنَّسائي، وابن مَاجه، من طريق ابن عُيَينة عن الزُّهْري، عن عُرْوة، عن زينب بنت أُمِّ سلمة، عن حَبِيبة بنت أم حَبِيبة، عن أُمِّها أُم حبيبة، عن زينب بنت جَحْش، قالت: أتيتُ رَسُول الله ﷺ يومًا مُحْمرًّا وجههُ، وهو يَقُول: «**لا إله إلَّا الله**» ثلاث مَرَّات «**ويلٌ للعَرَبِ من شَرٍّ قد اقترب، فُتحَ اليَوْم من رَدْم يأجُوج ومأجُوج مثل هذه**» وعقدَ [د/١٧٣/أ] عشرًا، قلت: يا رَسُول الله أنَهْلِك وفينَا الصَّالحُون؟ قال: «**نعم، إذا كَثُر الخَبَث**»(١).

وقد أفردَ بَعْضهم هذه الأحاديث الثَّلاثة في جُزء.

قلتُ: وقع في بعض الأجْزَاء حديثٌ اجتمع فيه خَمْسة من الصَّحَابة، أخبرني أبو عبد الله بن مُقْبل مُكَاتبة، عن أحمد بن عبد العزيز ومحمَّد بن علي الحراوي، كلاهما عن الحافظ شَرَف الدِّين الدمياطي، أنا الحافظ يُوسف بن خليل، أبنا ذَاكِر(٢) بن كامل، أنبأنا أبو زكريا يحيى بن أبي عُمر الأصبهاني، أنا عمي أحمد بن الفَضْل، أنا أبو(٣) الحُسَين بن أحمد البردعي، ثنا مُحمَّد بن العباس الحُوَيزي، ثنا محمد بن حبان الأنصاري، ثنا الشَّاذَكُونِي، ثنا سُفْيان بن عُيَينة، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المُسَيّب، عن عبد الله بن عَمرو بن العَاص، عن عُثْمان بن عفَّان، عن عُمر بن الخَطَّاب، عن أبي بكر الصِّديق، عن بلال قال: قال رَسُول الله ﷺ: «**المَوْت كَفَّارة لكلِّ مُسْلم**».

* * *

---

(١) أخرجه مسلم [٢٨٨٠]، والترمذي [٢١٨٧]، والنسائي في «الكبرى» [١١٢٤٩]، وابن ماجه [٣٩٥٣].

(٢) في [ظ]: «زكريا».

(٣) بعدها في [ز]، و[هـ]: «علي».

النوع الثامن والسبعون

ما رواه الصحابة عن التابعين [هـ/٢٦٤/ب] عن الصحابة

هذا النَّوع زِدتهُ أنا، وقد ألَّف فيه الخَطِيب، وقد أنكر بعضهم وجود ذلك وقال: إنَّ رواية الصَّحابة عن التَّابعين إنَّما هي في الإسرائيليات والموقوفات. وليس كذلك.

فمن ذلك حديث سَهْل بن سعد السَّاعدي، عن مَرْوان بن الحكم، عن زيد بن ثابت: «أنَّ النَّبي ﷺ أمْلَى عليه: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ٩٥] فجاء ابن أم مكتوم...» الحديث، رواه البُخَاري، والتِّرمذي، والنَّسائي(١).

وحديث السَّائب بن يزيد، عن عبد الرَّحمٰن بن [ظ/١٩٣/أ] عَبْدٍ القَارِّي، عن عُمر بن الخَطَّاب، عن النَّبي ﷺ قال: «**من نَامَ عن حِزْبِهِ، أو عَنْ شَيء منهُ فَقَرأَهُ ما بينَ صَلاة الفَجْر إلى صَلاةِ الظُّهْر، كُتبَ له كأنَّما قَرَأهُ من اللَّيلِ**» رواه مسلم، وأصحاب السُّنن الأربعة(٢).

وحديث جابر بن عبد الله، عن أمِّ كُلثوم بنت أبي بكر الصِّديق، عن عائشة: أنَّ رَجُلًا سألَ رَسُول الله ﷺ عن الرَّجُل يُجَامع ثمَّ يكسل، هل عليهما من غُسْل؟ وعائشة جَالسة، فقال: «**إنِّي لأفْعَل ذلكَ أنَا وهَذهِ، ثمَّ نَغْتسل**» رواه مسلم(٣).

وحديث عَمْرو بن الحارث بن المُصْطلق، عن ابن أخي زينب امْرَأة عبد الله بن مَسْعُود، عن زينب امرأة ابن مَسْعُود قالت: خَطَبنا رَسُول الله ﷺ

---

(١) أخرجه البخاري [٢٨٣٢]، [٤٥٩٢]، والترمذي [٣٠٣٣]، والنسائي (٦/ ٩، ١٠).
(٢) أخرجه مسلم [٧٤٧]، وأبو داود [١٣١٣]، والترمذي [٥٨١]، والنسائي (٣/ ٢٥٩)، وابن ماجه [١٣٤٣].
(٣) أخرجه مسلم [٣٥٠].

فقال: «**يا مَعْشر النِّساء، تَصَدَّقنَّ ولو من حُلِيِّكُنَّ، فإنَّكُنَّ أكثر أهل جهنَّم يومَ القِيَامة**» رواهُ التِّرمذي والنَّسائي(١).

والحديث [ز/١٥٢/أ] مُتَّفق عليه من رواية عَمرو، عن زينب نَفْسها(٢).

وحديث يَعْلَى بن أُمَيَّة، عن عَنْبَسة بن أبي سُفْيان، عن أُختِهِ أم حَبيبة، عن النَّبي ﷺ: «**مَنْ صلَّى ثنتي عَشْرة رَكْعة بالنَّهار أو باللَّيل، بنيَ لهُ بيت في الجنَّة**» رواه النَّسَائي(٣).

وحديث جابر بن عبد الله، عن أبي عَمْرو مولى عَائشة، واسمه ذَكْوان، عن عائشة: أنَّ النَّبي [هـ/٢٦٥/أ] ﷺ كان [د/١٧٣/ب] يَكُون جُنبًا، فيُريد الرُّقاد، فيتوضَّأ وضُوءه للصَّلاة، ثمَّ يَرْقُد. رواه أحمد في «مسنده»(٤).

وحديث أبي هُرَيرة، عن أُمِّ عبد الله بن أبي ذباب، عن أُمِّ سَلَمة مرفوعًا: «**مَا ابتَلَى الله عبدًا ببلاء، وهُو على طَرِيقة يكرهُهَا، إلَّا جعلَ الله ذلكَ البَلاء كفَّارة له**»(٥) [ح/١٤٦/ب] رواه ابن أبي الدُّنيا في كتاب «المرض والكفَّارات»(٦).

وقد جمعَ الحافظ أبو الفضل العِرَاقي الأحاديث الَّتي بهذه الشَّريطة، فبلغت عِشْرينَ حديثًا(٧).



(١) أخرجه الترمذي [٦٣٥]، والنسائي في «الكبرى» [٩١٥٦].
(٢) أخرجه البخاري [١٤٦٦]، ومسلم [١٠٠٠].
(٣) النسائي في «المجتبى» (٣/ ٢٦٢).
(٤) «المسند» (٦/ ١٢٠).
(٥) انتهى هنا السقط الذي في [ح].
(٦) «المرض والكفارات» (٤٣، ٢٠٥).
(٧) «التقييد الإيضاح» (٧٦ ـ ٧٩).

النَّوع التَّاسع والسَّبعُون والثَّمَانون

مَعْرفة من وافَقت كُنيتهُ اسم أبيهِ وعَكْسه

ذكرهما شيخ الإسلام في «النخبة»(١).

وصنَّف الخَطِيب في النَّوع الأوَّل كتابًا قال فيه: [وجُلْتُ في أسماء رُواة الحديث، فوجدت جَماعة منهم وَاطَأَتْ كُنَاهم أسماء آبائهم، ولبعضهم نُظَراء بخلاف](٢) ذلك، فربَّما جاءت رِوَاية عن بعضهم باسمه وكنيته مُضَاهيًا لآخر في اسمه وكنيته، وهُمَا اثنان، فلا يُؤمن وقوع الخطأ فيها.

وقال شيخ الإسلام: «فائدة مَعْرفة ذلك نَفْي الغلط عمَّن نَسَبَه إلى أبيه»(٣).

وصنَّف أبو الفتح الأزدي في النَّوع الثَّاني كتابًا.

ومن أمثلة(٤) [ظ/١٩٣/ب] الأوَّل في الصَّحَابة وفي غيرهم: أبو مسلم الأغر بن مسلم المَدَني(٥)، روى عن أبي هُرَيرة وغيره.

وأبو خالد أوس بن خالد البصري(٦) روى عن أبي هُرَيرة وسَمُرة.

[وأبو إسْحَاق إبْرَاهيم بن إسْحَاق المَدِيني(٧)](٨) من أتباع التَّابعين.

وأبو إسماعيل إدريس بن إسماعيل الكوفي(٩) روى عن الأعمش وطلحة بن مُصرِّف.

---

(١) «شرح نخبة الفكر» (١٥٦).
(٢) في [ظ]، و[ح]: «وجدت في نظري إطلاق».
(٣) «شرح نخبة الفكر» (١٥٦).
(٤) من هنا بداية سقط في [ظ].
(٥) «انتخاب كتاب الخطيب: من وافقت كنيته اسم أبيه» لمغلطاي (١٧).
(٦) «الانتخاب» لمغلطاي (١٨).
(٧) «شرح نخبة الفكر» (١٥٦).
(٨) في [ح]: «وأبي إسحاق المدني».
(٩) «الانتخاب» لمغلطاي (١٨).

وأبو زياد أيُّوب بن زياد الحِمْصي، روى عن عُبَادة بن الوليد بن عُبَادة.

وأبو الجَوَّاب الأحوص بن جَوَّاب الكوفي الضَّبي[(١)] روى عن أسْبَاط بن نَصْر وغيره.

ومن أمثلة الثَّاني في الصَّحَابة: أوس بن أبي أوس.

وسِنَان [هـ/ ٢٦٥/ب] بن أبي سِنَان الأسدي[(٢)].

ومَعْقِل بن أبي مَعْقِل[(٣)].

وفي غيرهم: الحسن بن أبي الحسن البَصْري[(٤)].

وإسحاق بن أبي إسْحَاق السَّبيعي[(٥)].

وعَامر بن أبي عَامر الأشْعري[(٦)].

---

(١) «الانتخاب» لمغلطاي (١٩).

(٢) سقط من [ح].

(٣) «من وافق اسمه كنية أبيه» للأزدي (٤).

(٤) «من وافق اسمه كنية أبيه» (٤٠).

(٥) «شرح نخبة الفكر» لابن حجر (١٥٦).

(٦) «من وافق اسمه كنية أبيه» (٣).

النَّوع الحَادي والثَّمَانون

مَعْرفة من وافقت كُنْيته كُنْيةَ زَوْجه

وهذا النَّوع ذكره شَيْخ الإسْلام في «النخبة»[(١)].

وصنَّف فيه أبو الحَسَن بن حَيُّويَه جُزءًا خاصًّا بالصحابة، ثمَّ الحافظ أبو القاسم ابن عساكر.

وقد رأيتُ جُزء ابن حَيُّويَهْ، وهذه أسماء من ذُكر فيه:

أبو أُسَيد السَّاعدي مالك بن ربيعة الأنصاري، وزوجه أم أُسيد الأنصارية[(٢)].

وأبو أيُّوب الأنصاري خالد بن زيد، وزوجه أُم أيُّوب بنت قيس بن سعد الأنصارية[(٣)]. [ز/١٥٢/ب]

أبو بَكْر الصِّديق، وزوجه أم بَكْر، في الجَاهلية، لم يصح إسلامها[(٤)].

أبو الدَّحْداح، وزوجه أُم الدَّحْداح[(٥)].

أبو الدَّرداء، وزَوْجه أم الدَّرداء الكُبْرى خيرة بنت أبي حَدْرد صَحَابية[(٦)].

وأم الدَّرْداء الصُّغْرى هُجَيْمة تَابعية.

أبو ذر الغِفَاري، وزَوْجه أُم ذر[(٧)].

---

(١) «نخبة الفكر» مع شرحها (١٥٦).

(٢) «من وافقت كنيته كنية زوجه من الصحابة» لابن حيويه (٤١ ـ ٤٣).

(٣) «من وافقت كنيته كنية زوجه» (٣٨ ـ ٤٠).

(٤) «من وافقت كنيته كنية زوجه» (٤٤ ـ ٥٠).

(٥) «من وافقت كنيته كنية زوجه» (٥٩، ٦٠).

(٦) «من وافقت كنيته كنية زوجه» (٥١ ـ ٥٥).

(٧) «من وافقت كنيته كنية زوجه» (٦٣ ـ ٦٩).

أبو رافع أسْلَم مولى النَّبي ﷺ وزوجه أم رافع سُلْمَى مولاته أيضًا[١].

أبو سَلَمة عبد الله بن عبد الأسد، وزوجه [د/١٧٤/أ] أم سلمة هند بنت أبي أمية، تزوَّجها بعده النَّبي ﷺ[٢].

أبو سيف القَين، ظِئْر إبْرَاهيم، وزَوْجه أم سيف[٣].

أبو طَليق، وزوجه أُم طَليق[٤].

أبو الفَضْل العبَّاس بن عبد المُطَّلب، وزوجه أم الفَضْل لُبَابة بنت الحارث[٥].

أبو مَعْقِل الأسَدي هيثم بن أبي مَعْقل، وزوجه أُم مَعْقِل الأسدية[٦].

هذا ما ذكره ابن حَيُّوَيْهْ، وقد روى عن كل من المذكورين حديثًا[٧].

وفاتَهُ: أبو مَعْبد وأم مَعْبد.

وأبو رِعْلة، وأم رِعْلة.



(١) «من وافقت كنيته كنية زوجه» (٧٠ ـ ٧٤).
(٢) «من وافقت كنيته كنية زوجه» (٧٧ ـ ٨٠).
(٣) «من وافقت كنيته كنية زوجه» (٨١ ـ ٨٢).
(٤) «من وافقت كنيته كنية زوجه» (٨٣).
(٥) «من وافقت كنيته كنية زوجه» (٨٤ ـ ٨٧).
(٦) «من وافقت كنيته كنية زوجه» (٨٩ ـ ٩٥).
(٧) وقال في أبي طليق وأم طليق (٨٣): «لم نذكر حديثهما».

النَّوع الثَّاني والثَّمَانُون

مَعْرفة من وافق [هـ/٢٦٦/أ] اسمُ شَيْخه اسم أبيه

هذا النَّوع ذكره شَيْخ [ح/١٤٧/أ] الإسْلام في «النخبة»[(١)].

ومَثَّله: بالرَّبيع بن أنس عن أنس هكذا يأتي في الرِّوايات[(٢)] فيُظن أنَّه يروي عن أبيه، كما وقع في «الصَّحيح»[(٣)] عامر بن سعد عن سعد، وهو أبوه، وليس أنس شيخ الرَّبيع والده، بل هو أنس بن مالك الصَّحَابي المشهور، وأبوه[(٤)] بكري[(٥)].

* * *

(١) «شرح نخبة الفكر» (١٥٦).

(٢) «سنن أبي داود» [٢٥٧١]، و«جامع الترمذي» [٢٦٤٧].

(٣) «صحيح البخاري» [٦٥].

(٤) يعني: أبو «الربيع بن أنس» بكري. انظر: «تهذيب التهذيب» (٣/ ٢٠٧)، و«تهذيب الكمال» (٩/ ٦٠).

(٥) «شرح نخبة الفكر» (١٥٦).

النَّوع الثَّالث والثَّمَانُون

مَعْرفة من اتَّفقَ اسمهُ واسم أبيه وجدِّه

هذا النَّوع ذكره شيخ الإسْلام في «النخبة»[١].

ومَثَّله: بالحَسَن بن الحَسَن بن الحَسَن بن علي بن أبي طالب[٢].

وقد صنَّف أبو الفتح الأزدي كتابًا فيمن وافق اسْمهُ اسم أبيه، كالحجَّاج بن الحجَّاج الأسْلَمي، له صُحْبة[٣].

وعَدي بن عَدي الكِنْدي[٤].

وهند بن هند بن أبي هالة[٥].

وحُجْر بن حُجْر الكَلاعي[٦].

وهاشم بن هاشم بن عُتْبة[٧].

وعبَّاد بن عبَّاد المُهَلَّبي[٨].

وصالح بن صالح بن حَيٍّ الهَمْدَاني[٩].

وسعيد بن سعيد بن العاص[١٠] وغيرهم.

وقد يتَّفق الاسم واسم الأب مع الاسم واسم الأب فصاعدًا، كأبي اليُمْن الكِنْدي زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن[١١].



(١) «شرح نخبة الفكر» (١٥٧).
(٢) «شرح نخبة الفكر» (١٥٧).
(٣) «من وافق اسمه اسم أبيه» للأزدي (١).
(٤) «من وافق اسمه اسم أبيه» (١٠).
(٥) «من وافق اسمه اسم أبيه» (٩).
(٦) «من وافق اسمه اسم أبيه» (٩٧).
(٧) «من وافق اسمه اسم أبيه» (١٩).
(٨) «من وافق اسمه اسم أبيه» (٢٠).
(٩) «من وافق اسمه اسم أبيه» (٣٣).
(١٠) «من وافق اسمه اسم أبيه» (٣٩).
(١١) «شرح النخبة» (١٥٧، ١٥٨).

النَّوع الرَّابع والثَّمَانون

مَعْرِفة من اتَّفق اسْمهُ واسمُ شَيْخه وشَيْخ شَيْخه

ذكرهُ شَيْخ الإسْلام في «النخبة»[١].

«كعِمْران، عن عِمْران، عن عمران، الأوَّل يُعرف بالقَصِير، والثاني أبو رَجَاء العُطَاردي، والثالث ابن حُصَين الصَّحَابي.

وكسُليمان، عن سُلَيمان، عن سُلَيمان، الأوَّل ابن أحمد بن أيُّوب الطَّبراني، والثاني ابن أحمد الواسطي، والثالث ابن عبد الرَّحمٰن الدِّمشقي المَعْرُوف بابن بنت شُرَحْبِيل.

قال: وقد يقع ذلك للرَّاوي ولشَيْخه معًا، كأبي العَلاء الهمداني العَطَّار، يروي عن أبي علي الأصبهاني الحدَّاد، وكل منهما اسمهُ الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد، فاتَّفقا في ذلك، وافترقا في الكُنْية [ز/١٥٣/أ] والبَلَد والصَّنْعة. [هـ/٢٦٦/ب] وصنَّف في ذلك أبو مُوسَى المَدِيني جُزءًا حافلًا[٢]»[٣].

قلت: وقال الحاكم في أواخر «علوم الحديث»: «ثنا خَلَف، ثنا خَلَف، ثنا خَلَف، ثنا خَلَف، ثنا خَلَف.

فالأوَّل الأمير خلف بن أحمد السِّجْزي، والثاني أبو صالح خلف بن مُحمَّد البُخَاري، والثَّالث خلف بن سُليمان النَّسَفي صاحب «المسند»، والرابع خلف بن مُحمَّد الواسطي كردوس، والخامس خلف بن موسى بن خلف»[٤].

قلت: ومن هذا النَّوع الحديث المُسَلسل بالمُحمَّدين في كلِّ رواته:

---

(١) «شرح النخبة» (١٥٨).
(٢) لعله يقصد «نزهة الحفاظ».
(٣) «شرح النخبة» (١٥٨، ١٥٩).
(٤) «معرفة علوم الحديث» (٢٣٦).

أخبرني مُحمَّد بن إبْرَاهيم المالكي الأديب [د/١٧٤/ب] إجَازة، عن مُحمَّد بن أحمد المَهْدوي، أنَّ مُحمَّد بن رَزِين بن مُشَرّف أخبره، عن الزَّكي مُحمَّد بن يوسف البِرْزَالي الحافظ، ثنا مُحمَّد بن أبي الحسين[(١)] الصُّوفي، ثنا مُحمَّد بن عبد الله بن محمُود الطَّائي، ثنا الحافظ أبو عبد الله مُحمَّد بن عبد الواحد الدَّقَّاق، ثنا مُحمَّد بن علي الكرَّاني، ثنا الحافظ أبو عبد الله مُحمَّد بن إسْحَاق بن مُحمَّد بن يَحْيى العَبْدي، ثنا أبو مَنْصُور مُحمَّد بن سَعْد البَاوَرْدِي، ثنا مُحمَّد بن عبد الله الحَضْرَمي، ثنا أبو بكر مُحمَّد بن عبد الله بن المُثَنى، ثنا مُحمَّد بن بِشْر، ثنا محمَّد بن عَمرو، ثنا محمَّد بن سيرين، عن أبي كثير مولى مُحمَّد بن جَحْش ـ ويقال: إنَّ اسمَهُ محمَّد أيضًا ـ عن مُحمَّد بن جَحْش، عن رَسُول الله ﷺ[(٢)] [ح/١٤٧/ب] أنَّه مرَّ في السُّوق على رَجُل وفَخِذَاهُ مَكْشُوفتان، فقال له: «**غَطِّ فَخِذَيْك؛ فإنَّ الفَخِذَيْن عَوْرة**»[(٣)].

قال شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حَجَر: «هذا حديث عجيب التَّسلسل، وليسَ في إسْنَاده من ينظر في حاله سوى مُحمَّد بن عَمرو، واسم جدِّه سَهْل[(٤)] ضعَّفه يَحْيى القَطَّان[(٥)] ووثَّقهُ ابن حبَّان[(٦)]. وله مُتَابع رواه أحمد وابن خُزَيمة من طريق العلاء بن عبد الرَّحمٰن، عن أبي كثير، أتم منه[(٧)]. وعلَّقهُ البُخَاري في «الصَّحيح»[(٨)]»[(٩)].

---

(١) انتهى هنا السقط الذي في [ظ].
(٢) من هنا بداية سقط في [ح].
(٣) «الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع» لابن حجر (٧٣، ٧٤) من طريق محمد بن يوسف البرزالي، و«العجالة في الأحاديث المسلسلة» للفاداني (٧٣ ـ ٧٥) من طريق محمد بن أحمد المهدوي بنحوه.
(٤) في «التاريخ الكبير» (١/ ١٩٤)، و«الجرح والتعديل»، و«الثقات»: «محمد بن عمرو بن عبيد أبو سهل».
(٥) «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٢).
(٦) «الثقات» (٧/ ٤٣٩) وقال: «يخطئ».
(٧) «المسند» (٥/ ٢٩٠)، و«المستدرك» (٤/ ٢٠٠)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (٢/ ٢٢٨)، و«شرح المعاني» (١/ ٤٧٤)، و«المعجم الكبير» (١٩/ ٢٤٥/ ٥٥٠). وقال الهيثمي في «المجمع» (٢/ ١٨٥): «ورجال أحمد ثقات».
(٨) «فتح الباري» (١/ ٥٧٠) بصيغة التمريض.
(٩) «الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع» (٧٤).

النَّوع الخَامس والثَّمَانُون

مَعْرفة من اتَّفقَ اسْمُ شَيْخه [هـ/٢٦٧/أ] والرَّاوي عنه

ذكرهُ شَيْخ الإسْلام في «النخبة» وقال: «هو نَوْع لطيف لم يتعرَّض له ابن الصَّلاح.

وفائدته: رَفْع اللبس عمَّن يظن أنَّ فيه تكْرارًا أو انقلابًا.

ومن أمثلته: أنَّ البُخَاري روى عن مسلم، وروى عنه مسلم.

فشيخه مسلم بن إبْرَاهيم بن مسلم الفَرَادِيْسِي[(١)] البصري، والراوي عنه مسلم بن الحجَّاج صاحب «الصَّحيح».

[وكذا وقع لعبد بن حميد أيضًا، روى عن مسلم بن إبراهيم][(٢)] وروى عنه مسلم بن الحجَّاج في «صحيحه»[(٣)] حديثًا بهذه التَّرجمة بعينها.

ومنها: يحيى بن أبي كثير. روى عن هِشَام، وروى عنه هِشَام.

فشيخه هِشَام بن عُروة، وهو من أقْرَانه، والرَّاوي عنه هِشَام الدَّسْتُوَائي.

ومنها: ابن جُرَيج. روى عن هِشَام، وروى عنه هِشَام.

فشيخه ابن عروة، والرَّاوي عنهُ ابن يُوسف الصَّنْعاني.

ومنها: الحكم بن عُتَيبة. روى عن ابن أبي ليلى، وروى عنه ابن أبي ليلى.

فالأعلى عبد الرَّحمٰن، والأدنى مُحمَّد بن عبد الرَّحمٰن المذكُور»[(٤)].

---

(١) كذا في النسخ كلها، وهو «أبو عمرو الفراهيدي» انظر: «رجال البخاري» (٢/٧٠٧) و«من روى عنه البخاري» (١/٢٠٨)، و«تهذيب التهذيب» (١٠/١٠٩).

(٢) سقط من جميع النسخ، وأثبتناه من «شرح نخبة الفكر» (١٥٩) والمعنى يقتضيه.

(٣) مسلم [١٥٥٣].

(٤) «شرح النخبة» (١٥٩، ١٦٠).

النَّوع السَّادس والثَّمَانُون

مَعْرفة من اتَّفق اسْمهُ وكُنْيته

ذكره شَيْخ [ز/١٥٣/ب] الإسْلام في أوَّل «نُكَته»(١) على ابن الصَّلاح ولم يذكره في «النخبة» وصنَّف فيه الخَطِيب.

وفائدته نفي الغلط عمَّن ذكره بأحدهما.

ومن أمثلته: ابن الطَّيلسان الحافظ، مُحدِّث الأندلس، اسمه القاسم، وكنيته أبو القاسم(٢).



(١) أشار في «النكت» (١/ ٢٣٤) إلى زيادات له على ابن الصلاح وقال: «سنسردها إن شاء الله تعالى عند فراغ هذه النكت» ولم يكمل كتابه، ولم يفصح في هذا الموطن بالنوع الذي ذكره المصنف.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ١١٤).

النَّوع السَّابع والثَّمَانون

مَعْرفة من وافق اسمهُ [ظ/١٩٤/أ] نَسَبهُ

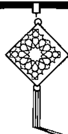
لم يذكره أيضًا، من ذلك:

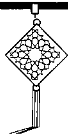
حِمْيَرِي بن بَشِير الحِمْيَرِي، روى عن جُنْدُب البَجْلي وأبي الدَّرْداء ومَعْقل بن يسار وغيرهم(١).

وقريب منه الأسماء الَّتي بلفظ النَّسب، كالحَضْرَمِي وَالدِ العَلاء.

* * *

(١) «تهذيب الكمال» (٧/٤١٩).





النَّوع الثَّامن والثَّمانون

مَعْرفة الأسْمَاء [د/١٧٥/أ] الَّتي يَشْتَرك فيها الرِّجَال والنِّسَاء

وهو قسمان:

أحدهما: أن يَشْتركا في الاسم فقط.

كأسْمَاء بن حارثة، وأسْمَاء بن رِئَاب. صَحَابيان.

وأسْمَاء بنت [هـ/٢٦٧/ب] أبي بكر، وأسْمَاء بنت عُميس. صَحَابيتان.

وبُرَيدة بن الحُصَيب، صحَابي. وبُرَيدة بنت بِشْر، صَحَابية.

وبَرَكة أُم أيمن صَحَابية، وبَرَكة بن العريان[1] عن ابن عُمر وابن عبَّاس.

وهُنيدة بن خالد الخُزَاعي، عن علي، وهُنَيْدة بنت شَرِيك، عن عَائشة.

وجُويرية أُم المُؤمنين، وجُويرية بن أسْمَاء الضُّبَعي.

والثاني: أن يَشْتركَا في الاسْمِ واسم الأب.

كبُسْرة بن صَفْوان. حدَّث عن إبْرَاهيم بن سعد، وبُسْرة بنت صَفْوان، صحابية.

وهِنْد بن المُهلَّب. روى عنه مُحمَّد بن الزِّبْرقان، وهِنْد بنت المُهَلَّب، حدَّثت عن أبيها.

وأُمية بن عبد الله الأموي، عن ابن عُمر، وأُمية بنت عبد الله، عن عائشة، وعنها علي بن زيد بن جُدعان، أخرج لها التِّرمذي[2].

---

(١) هو «بركة المجاشعي، أبو الوليد البصري» قال الحافظ ابن حجر: «قرأت بخط مغلطاي - «إكمال تهذيب الكمال» (٢/ ٣٦٩) - أن ابن خلفون سمى أباه «العريان» والذي رأيت في «ابن خلفون»: «بركة أبو الوليد، ويقال: أبو العريان». «تهذيب الكمال» (١/ ٣٧٦).

(٢) «جامع الترمذي» [٢٩٩١].

النَّوع التَّاسع والثَّمَانُون

مَعْرفة أسْبَاب الحديث

هذا النَّوع ذكرهُ البلْقِيني في «محاسن الاصطلاح»[١] وشَيْخ الإسْلام في «النخبة»[٢]

وصنَّف فيه أبو [حَفْص العُكْبَري][٣] وأبو حامد بن كُوتاه الجُوباري[٤].

قال الذَّهَبي: «ولم يُسبق إلى ذلك»[٥].

وقال ابن دقيق العيد في «شرح العمدة»: «شرع بعض المتأخِّرين في تصنيف أسباب الحديث، كما صُنِّف في أسباب النزول»[٦].

ومن أمثلته: «حديث «**إنَّما الأعْمَال بالنِّيات...**» سببه أنَّ رَجُلًا هاجر من مَكَّة إلى المَدِينة لا يُريد بذلك الهِجْرة، بل ليتزوَّج امرأة يُقال لها «أُم قَيْس» فسُمي «مُهَاجر أُم قَيْس»[٧] ولهذا حسُن في الحديث ذكر المَرْأة دُون سائر الأُمور الدنيوية»[٨].

قال البلْقِيني: «والسَّبب قد يُنقل في الحديث، كحديث سُؤال جبريل عن الإيمان والإسلام والإحْسَان[٩]. وحديث القُلَّتين؛ سئل عن الماء يَكُون بالفَلاة

---

(١) «محاسن الاصطلاح» (٦٩٨ ـ ٧١٣). (٢) «نخبة الفكر» مع شرحها (١٦٧).

(٣) في [د]، و[ز]، و[ح]: «أبو جعفر العسكري».

(٤) في [هـ]: «الجورباني». (٥) «تاريخ الإسلام» (٤١/ ١٦٠).

(٦) «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» (٦٦).

(٧) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩/ ١٠٣) وقال في «مجمع الزوائد» (٢/ ٢٦٩): «رجاله رجال الصحيح». قال ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ١٦): «وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، لكن ليس فيه أن حديث الأعمال سيق بسبب ذلك، ولم أرَ في شيء من الطرق ما يقتضي التصريح بذلك».

(٨) «إحكام الأحكام» لابن دقيق العيد (٦٦) بفحواه.

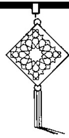
(٩) أخرجه البخاري [٥٠]، ومسلم [٩، ١٠].

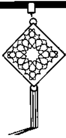
وما يَنُوبه من السِّبَاع والدَّواب[1]. وحديث: «**صَلِّ فإنَّكَ لم تُصلِّ**»[2] وحديث: «**خُذِي فِرْصة من مِسْك**»[3] وحديث: سُؤال: «أي الذَّنب أكبر؟»[4] وغير ذلك. [هـ/٢٦٨/أ]

وقد لا يُنقل فيه [ظ/١٩٤/ب] أو يُنقل في بعض طُرقه، وهو الَّذي يَنْبغي الاعْتناء به، فبِذْكر السَّبب يتبيَّن الفِقْه في المَسْألة، من ذلك حديث: «**الخَرَاج بالضَّمان**» في بعض طُرقه عند أبي داود وابن ماجه: أنَّ رَجُلًا ابْتَاع عبدًا، فأقامَ عندهُ ما شَاء الله أن يُقيم، ثمَّ [ز/١٥٤/أ] وجَدَ به عيبًا، فخَاصمهُ إلى النَّبي ﷺ فردَّهُ عليه، فقال الرَّجُل: يا رَسُول الله، قد استعمل غُلامي. فقال: «**الخَرَاجُ بالضَّمان**»[5]»[6].

* * *

(١) أخرجه أبو داود [٦٣]، والترمذي [٦٧]، والنسائي (١/ ٤٦)، وابن ماجه [٥١٧].
(٢) أخرجه البخاري [٧٥٧]، ومسلم [٣٩٧].
(٣) أخرجه البخاري [٣١٤]، ومسلم [٣٣٢].
(٤) أخرجه البخاري [٦٨٦١]، [٧٥٣٢]، ومسلم [٨٦].
(٥) أخرجه أبو داود [٣٥١٠]، وابن ماجه [٢٢٤٣].
(٦) «محاسن الاصطلاح» (٦٩٨ ـ ٧٠٧).





النَّوع التسعُون

مَعْرفة تَوَاريخ المُتُون

ذكره البلْقِيني وقال: «فوائده كثيرة، وله نفع في معرفة النَّاسخ والمَنْسُوخ.

قال: والتاريخ يُعرف بـ:«أوَّل ما كان كذا» وبذكر القَبْلية والبَعْدية، وبـ«آخر الأمرين» ويَكُون بذكر السَّنة والشَّهر وغير ذلك.

فمن الأوَّل: «أوَّل ما بُدئ به رَسُول الله ﷺ من الوَحْي الرُّؤيا الصَّالحة»(١).

و«أوَّل ما نَهَاني عنهُ ربِّي بعد عِبَادة الأوثَان: شُرب الخَمْر، [د/١٧٥/ب] ومُلاحاة الرِّجَال» رواه ابن ماجه(٢).

وقد صنَّف العُلماء في الأوائل، وأفرد ابن أبي شيبة في «مصنفه» بابًا للأوائل.

ومن القَبْلية ونحوها: حديث جابر: «كانَ رَسُول الله ﷺ نَهَانا أن نَسْتدبر القِبْلة أو نَسْتقبلها بفروجنا إذا أهْرَقنا المَاء، ثمَّ رأيتهُ قبل موتهِ بعام يستقبلها» رواه أحمد، وأبو داود، وغيرهما(٣).

وحديثه: «كان آخر الأمْرَين من رَسُول الله ﷺ تَرْك الوضُوء مِمَّا مسَّته النَّار» رواه أبو داود وغيره(٤).

---

(١) «البخاري» [٣]، ومسلم [١٦٠].

(٢) لم أقف عليه عند ابن ماجه، وأخرجه ابن أبي شيبة في كتاب الأوائل من «مصنفه» [٣٦٩٧٢]، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/ ٢٦٣)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠/ ١٩٤).

(٣) أخرجه أحمد (٣/ ٣٦٠)، وأبو داود [١٣]، والترمذي [٩]، وابن ماجه [٣٢٥].

(٤) أخرجه أبو داود [١٩٢]، والنسائي (١/ ١٠٨).

وحديث جرير «أنَّه رأى النَّبي ﷺ يمسح على الخُفِّ، فقيل له: أقبلَ نُزول سُورة المَائدة أم بعدها؟ فقال: ما أسلمتُ إلَّا بعد نزول المَائدة»[١].

ومن المُؤرَّخ بذكر السَّنة ونحوها: حديث بُرَيدة: «كانَ رَسُول الله ﷺ يتوضَّأ لكلِّ صَلاة، فلمَّا كانَ يوم الفَتْح صلَّى الصَّلوات [هـ/٢٦٨/ب] بوضُوء واحد» أخرجه مسلم[٢].

وحديث عبد الله بن عُكَيم: أتَانَا كِتَاب رَسُول الله ﷺ قَبْل مَوْتهِ بِشَهْر: «أنْ لا تَنْتفعُوا من المَيْتة بإهَابٍ ولا عَصَب» [ح/١٤٨/ب] رواه الأربعة[٣][٤].

* * *

(١) أخرجه البخاري [٣٨٧]، ومسلم [٢٧٢]، وأبو داود [١٥٤]، والترمذي [٩٣، ٩٤]، وابن ماجه [٥٤٣].
(٢) «صحيح مسلم» [٢٧٧].
(٣) أبو داود [٤١٢٨]، والترمذي [١٧٢٩]، والنسائي (٧/ ١٧٥)، وابن ماجه [٣٦١٣].
(٤) «محاسن الاصطلاح» (٧١٤ ـ ٧٣٣).

النَّوع الحَادي والتسعُون

مَعْرفة مَنْ لَمْ يرو إلَّا حديثًا واحدًا

هذا النَّوع زدتهُ أنا، وهو نَظِير ما ذكروه فيمن لم يرو عنهُ إلَّا واحد، ثمَّ رأيت أنَّ للبُخَاري فيه تصنيفًا خاصًّا بالصحابة.

وبينهُ وبَيْن الوحدان فرق، فإنَّه قد يَكُون روى عنه أكثر من واحد، وليس له إلَّا حديث واحد، وقد يَكُون روى غير حديث، وليس له إلَّا راو واحد، وذلك موجود معروف.

ومن أمثلته في الصَّحَابة: [ظ/١٩٥/أ]

أُبي بن عمارة المَدَني.

قال المِزِّي: «له حديث واحد في المَسْح على الخُفَّين، رواه أبو داود، وابن ماجه[(١)]»[(٢)].

آبي اللَّحْم الغِفَاري.

قال المِزِّي: «له حديث واحد في الاستسقاء، رواه التِّرمذي، والنَّسائي[(٣)]»[(٤)].

أحْمَر بن جَزْء البَصْري.

قال المِزِّي: «له حديث واحد: «أنَّ رَسُول الله ﷺ كان إذا سَجَدَ جَافَى عَضُدَيْهِ عن جَنْبَيْهِ». رواه أبو داود، وابن ماجه[(٥)]، تفرَّد عنه الحسن البَصْري»[(٦)].

---

(١) أخرجه أبو داود [١٥٨]، وابن ماجه [٥٥٧].
(٢) «تهذيب الكمال» (٢/ ٢٦١، ٢٦٢).
(٣) أخرجه الترمذي [٥٥٧]، والنسائي (٣/ ١٥٩).
(٤) «تهذيب الكمال» (٢/ ٢٧٣).
(٥) أخرجه أبو داود [٩٠٠]، وابن ماجه [٨٨٦].
(٦) «تهذيب الكمال» (٢/ ٢٨٢).

أدْرع السُّلمي.

قال المِزِّي: «له حديث واحد: «جئتُ ليلة أحْرُس النَّبي ﷺ فإذا رَجُل قراءتهُ عالية...» الحديث. رواه ابن ماجه[1]»[2].

بُسْر بن جَحَّاش القُرَشي. ويُقَال: بِشْر.

قال المِزِّي: «صَحَابي شَامي، له حديث واحد: أنَّ النبي ﷺ بزقَ يومًا في كفِّه، فوضَعَ عليهَا أصبعه، ثمَّ قال: [ز/١٥٤/ب] «**يَقُول الله: ابن آدم، أنَّى تُعْجزني...**» الحديث، رواه أحمد وابن ماجه[3]»[4].

حَدْرد بن أبي حَدْرد السُّلمي[5].

روى عن النبي ﷺ: «**مَنْ هَجَر أخَاهُ سَنَة، فهو كَسَفْك دَمِهِ**» رواه أبو داود[6].

رَبِيعة بن عَامر بن الهاد [هـ/١٦٩/أ] الأزْدي.

قال المِزِّي: «له حديث واحد عن النَّبي ﷺ: «**أَلِظُّوا بياذَا الجَلال والإكْرَام**» رواه النَّسَائي[7]»[8].

أبو حَاتم.

صَحَابي، روى عنهُ مُحمَّد وسعيد ابْنَا عُتْبة حديث: «**إذَا جَاءكُم مَنْ تَرْضَوْنَ دينهُ وخُلقهُ فأنْكحُوه، إنْ لا تَفْعلُوه تَكُن فِتْنة في الأرْضِ وفَسَاد عَرِيض**»[9].

«ليس لأبي حاتم غيره» قاله الذَّهَبي في «طبقات الحُفَّاظ» وأبو علي ابن السَّكن[10].

---

(١) أخرجه ابن ماجه [١٥٥٩]. (٢) «تهذيب الكمال» (٢/ ٢٩٧).
(٣) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ٢١٠)، وابن ماجه [٢٧٠٧].
(٤) «تهذيب الكمال» (٤/ ٧١، ٧٢). (٥) «تهذيب الكمال» (٥/ ٤٨٧).
(٦) أخرجه أبو داود [٤٩١٥].
(٧) أخرجه النسائي في «الكبرى» [٧٦٦٩]. (٨) «تهذيب الكمال» (٩/ ١١٩، ١٢٠).
(٩) أخرجه الترمذي [١٠٨٥].
(١٠) «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٣٨) نقلًا عن أبي علي ابن السكن.

النَّوع الثَّالث والتسعُون

مَعْرفة الحُفَّاظ

صنَّف فيه جَمَاعة، أشْهرهُم الذَّهَبي، وقد لخَّصتُ «طبقاته» وذيَّلتُ عليه من جاء بعده، وها أنا أُوردُ هُنا نوعًا لطيفًا منهُ.

قال البَيْهقي في «المَدْخل»: «أنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو العبَّاس مُحمَّد بن يعقُوب، أنا مُحمَّد بن عبد الله [ز/١٥٥/أ] بن عبد الحكم، أنا ابن وهب قال: سمعتُ مالكًا يُحدِّث عن يحيى بن سعيد: أنَّ عُمر بن الخَطَّاب قال يومًا: عُدُّوا الأئمة. فعدُّوها نحوًا من خَمْسة، قال: أفمترُوك النَّاس بغير أئمة! فسألتُ مالكًا عن الأئمة؛ من هُمْ؟ قال: هُم أئمة الدِّين في الفِقْه والورع»(١).

وقال جعفر بن رَبِيعة: «قلتُ لعرَاك بن مَالك: مَنْ أفقهُ أهل المَدِينة؟ قال: أمَّا أعلمهُم بقَضَايا رَسُول الله ﷺ وقَضَايا أبي بكر وعُمر وعُثمان، وأفقههم فقهًا، وأعلمهم بما مَضَى من أمرِ النَّاس ـ فسعيد بن المُسيِّب. وأمَّا أغزرهم حديثًا، فعُرْوة بن الزُّبَير. ولا تَشَاء أن تُفجِّر من عُبيد الله بن عبد الله بحرًا إلَّا فَجَّرتهُ. وأعْلمهُم عندي جميعًا ابنُ شِهَاب، فإنَّه جمعَ علمهُم جميعًا إلى عِلْمِهِ»(٢).

وقال الزُّهْري: «العُلماء أرْبَعة: سَعيد بن المُسيب بالمَدِينة، والشَّعبي بالكُوفة، والحسن بالبَصْرة، ومَكْحُول بالشَّام»(٣).

---

(١) لم أقف عليه في «المدخل» ولعله في الجزء المفقود.

(٢) «المعرفة والتاريخ» للفسوي (١/ ٢٥٢، ٣٤٧)، و«معرفة السنن والآثار» (٨/ ٢٣٦)، و«تاريخ دمشق» (٥٨/ ٢٦٦).

(٣) «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٦٢)، و«تاريخ بغداد» (١٤/ ١٤٤)، و«تاريخ دمشق» (٢٧/ ٢٤٦).

وقال أبو الزِّنَاد: «كان فُقهاء أهل المَدِينة [هـ/٢٧٠/أ] أرْبَعة: سعيد بن المُسيِّب، وقَبِيصة بن ذُؤيب، وعُروة بن الزُّبَير، وعبد المَلك بن مَرْوان»[(١)].

وقال الزُّهْري: «أربعة من قُرَيش [د/١٧٦/ب] وجدتهُم بُحُورًا: سَعِيد بن المُسيب، وعُرْوة بن الزُّبَير، وأبو سَلَمة بن عبد [ظ/١٩٦/أ] الرَّحمٰن، وعُبيد الله بن عبد الله»[(٢)].

وقال ابن سيرين: «قدمتُ الكُوفة وبهَا أربعة آلاف يَطْلبون الحديث، وشُيوخ أهل الكُوفة أربعة: عَبِيدة السَّلْماني، والحَارث الأعْوَر، وعَلْقمة بن قَيْس، وشُرَيح القاضي، وكان أخسَّهم»[(٣)].

وقال الشَّعْبي: «كان الفُقهاء بعد أصْحَاب رَسُول الله ﷺ بالكُوفة في أصحاب ابن مَسْعُود هؤلاء: عَلْقمة، وعَبِيدة، وشُرَيح، ومَسْروق، وكان مَسْرُوق أعلم بالفتوى من شُريح، وشُريح أعلم بالقَضَاء، وكان عَبِيدة يُوازيه»[(٤)].

وقال أبو بكر بن أبي إدريس[(٥)]: «ليس أحد بعد الصَّحَابة أعلم بالقُرآن من أبي العَالية، وبعده سعيد بن جُبَير، وبعده السُّدي، وبعده سُفْيان الثَّوري»[(٦)].

وقال ابن عَوْن وقَيْس بن سعد: «لم نرَ في الدُّنيا مثل ابن سيرين

(١) «العلل ومعرفة الرجال» (٢/ ٤١٠، ٥٩٤)، و«الجرح والتعديل» (٧/ ١٢٥)، و«المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٥٤)، و«تاريخ بغداد» (١٢/ ٥٠٣)، و«تاريخ دمشق» (٤٢/ ٢٠٢)، و(٥٢/ ١٧٤، ١٧٥).

(٢) «طبقات ابن سعد» (٢/ ٣٨٢)، و«العلل» للإمام أحمد (١/ ١٨٣، ١٨٤)، و«المعرفة والتاريخ» (١/ ٤٧٩، ٥٥٢)، و«تاريخ دمشق» (٤٢/ ٢٠٤، ٢٠٥).

(٣) «العلل» للإمام أحمد (٢/ ٤٤٩)، و«المحدث الفاصل» (٤٠٨، ٥٦٠)، و«المعرفة والتاريخ» (٢/ ٥٥٧)، و«الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ١١٣)، و«تاريخ دمشق» (٢٥/ ١١) ومعنى «أخسهم»: «أقلهم».

(٤) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٦/ ٨٢)، و«المعرفة والتاريخ» (٢/ ٥٨٨)، و«تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٤٣، ٢٤٤)، و«تاريخ دمشق» (٤٣/ ٢٧٤).

(٥) انظر: «طبقات الحفاظ» (١/ ٢٩).

(٦) «غاية النهاية في طبقات القراء» (١/ ٢٨٥)، و«تهذيب الكمال» (٩/ ٢١٨).

فهرس الأحاديث

الباء الموحَّدة

التاء المثناة من فوق

طرف الحديث	الصفحة

طرف الحديث	الصفحة
من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم	٨٦٤
من السّنّة إذا تزوّج البكر	٢٨٩
من السّنّة وضع الكفّ على الكفّ	٢٨٧
من شرب الخمر فاجلدوه	٧٧٣
من شهد الجنازة	٤٨٩
من صام رمضان وأتبعه ستًّا	٧٧٦
من صلّى ثنتي عشرة ركعة	١٠٤٣
من صلّى خلف الإمام	٨٨٧
من صلّى العصر ثم جلس يملي	٧٠٦
من صلّى علي في كتاب	٦٢٣
من ضحك في صلاته	٤٠٢
من عرَف نفسَهُ فقد عرَف ربَّه	٧٥٠
من قبل المشرق ما هو	٥٢٤
من كتمها فإنّا آخذوها = ومن كتمها	٨٦٩
من كثرت صلاته بالليل	٤٤٢
من كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النّار	٢٣٦، ٦٦٤، ٧٥١
من مات لا يشرك بالله شيئًا	٤١٥
من مسّ ذكره	٤١٧
من نام عن حزبه	١٠٤٢
من هجر أخاه سنة	١٠٦١
من هذا؟	٧٤٢
من هذه؟	٩٧٧
من وجد مسلمًا على عورة	٧١١
الموت كفّارة لكلّ مسلم	١٠٤١

النون

النّاس تبع لقريش	٢٩٣
نحن الآخرون السابقون	٦٧٨، ٧٦٢
نزل القرآن على سبعة أحرف	٧٥٥
نضّر الله امرأً سمع مقالتي	١٣٠، ٦٨٨، ٧٥٥

طرف الحديث	الصفحة
يبعثون على نيّاتهم	٣٦١
يحشر الله العباد عراة	٧١٠
يحمل هذا العلم من كلّ خلف عدوله	٤٦٠
يدخل الجنّة زحفًا	٢٦٤
يذهب الصالحون الأوّل فالأوّل	٨٧٠
يصاح برجل من أمّتي	١٠٧٤
يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم	٤٤٣
يقال للرجل يوم القيامة	٣٢٨
يقول الله: ابن آدم، أنّى تعجزني	١٠٦١
يكون اثنا عشر أميرًا	٥٥٨
يكون في أمّتي رجل يقال له: محمد	٤٢٨
يوم صومكم يوم نحركم	٧٥٠

فهرس الآثار الموقوفة

فهرس الأشعار

الباء الموحّدة المضمومة

إن الـــذي يـــروي ولـــكـــنـــه يـجـهـل مـا يـروى ومـا يـكـتـبُ ٨٣

التاء المثناة من فوق المكسورة

يموت قومٌ فيُحيي العِلمُ ذكرهمُ والـجـهـل يُـلحقُ أمواتًا بـأمـواتِ ٧٢٢

الدال المهملة المضمومة

وظـيـفـتـنـا مـائـةٌ لـلـغـريـب فـي كـــلِّ يـــومٍ سِـــوى مـــا يـــعـــادُ ٧٠٢

الدال المهملة المكسورة

كـتـاب الأبـاطـيـل لـلـمـرتـضـى أبـي الـفـرج الـحـافـظ الـمُـقـتـدِي ٤٣٣

الراء المضمومة

امـنـن عـلـيـنـا رسـول الله فـي كـرمٍ فـإنّـك الـمـرءُ نـرجـوه ونـنـتـظـرُ ٧٣٣، ٧٣٤

إنّ عـلـيًّـا لـمـيـمـونٌ نـقـيـبـتـه بالصالحات من الأعمال مشهورُ ٨١٦

الراء المفتوحة

يـــا ربِّ أنـــقـــذ مـــن هـــوًى لـلـنّـفـس طـاشـت مـنـه سـكـرى ١٠٧٦

الطاء المهملة المكسورة

وفـلانـة تـروي حـديـثًـا عـالـيًـا وفـلان يـروي ذاك عـن أسـبـاطِ ٨٤

ومـحـدث قـد صـار غـايـة عـلـمـه أجـزاء يـرويـهـا عـن الـدمـيـاطِـي ٨٣

اللام المضمومة

لـــســـنـــا وإن كـــنّـــا ذوي حـــســـب يـومًـا عـلـى الأحـسـاب نـتـكـلُ ٦٣

اللام المفتوحة

اللام المكسورة

الميم المكسورة

النون المكسورة

فهرس القبائل والبُلدان

القبائل	الصفحة
بغداد	٣٥٢، ٣٥٣، ٤٣٥، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٩، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠٤، ١٠٠٧، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٦، ١٠٦٨، ١٠٧٠
بنو أبي شيبة	٩٦٩
بنو أسد	٨٨٠، ٩٦٠
بنو تيم	٩٧١
بنو حنيفة	٩٦٥
بنو دالان	٩٧٢
بنو رياح	١٠٣٣
بنو سلمة	٩٣١
بنو سليم	٩٣٧
بنو شيبان	٩٦٥
بنو عامر بن صعصعة	٩١٥
بنو عفراء	٩٦٤
بنو عقيل	٩٣٣
بنو الغمر	٦٠١
بنو فزارة	٢٦٩، ٩١٥
بنو لتب	٩٧٩
بنو النجار	٩٦٤
بنو هاشم	٧٢٣
بنو الماجشون	٩٦٨
بنو المصطلق	٥٩٩
بيت المقدس	٨٢٢
بَيْهَق	١٠٠٧
ترمذ	١٠٠٣
تميم بن مر	٩١٥
توَّز	٩٣٥
ثقيف	٤١٠
الجار	٩٣٦

فهرس الكتب الواردة في الكتاب

الكتاب والمؤلف	الصفحة
شرط القراءة للسلفي	٥١٥
شروط الأئمة للحازمي	١٢٥، ٢١٢
شعب الإيمان للبيهقي	١٠٧، ٤٤٢، ٧٠٣، ٧٠٦، ٧٢٢، ١٠٠٧
الشمائل للترمذي	١٠٠٣
الشواهد في إثبات خبر الواحد لابن عبد البر	١٠٠٦
الصحابة لابن حبان	٧٩٤
الصحاح للجوهري	١٠٩، ٨٣٢
صحيح ابن حبان	١٠٣، ١٢٧، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ٣٧٩، ٤٣٣، ٨٤٤، ٨٦٠، ٩٤١، ٩٦١
صحيح ابن خزيمة	١٨٠، ١٨٥، ٣٧١، ٤٤٨، ٤٨٣
صحيح البخاري	١٥٤، ١٥٦، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٦، ١٧٠، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٩٠، ١٩١، ١٩٥، ١٩٦، ٢٦٦، ٢٨٨، ٣٣١، ٣٧٨، ٤٢١، ٤٣٣، ٤٨١، ٥٤٥، ٨٠٩، ٨٢٠، ٨٥٦، ٨٦١، ٩٢٨، ٩٣١، ٩٣٤، ٩٥١، ٩٥٨، ٩٧٩، ٩٩٠، ١٠١٦، ١٠٤٢، ١٠٤٨
صحيح مسلم	٨٨، ١٠٢، ١٠٣، ١٥٤، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٧، ١٧٩، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٩٠، ١٩١، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٨، ٢٦٠، ٣٠٣، ٣١٦، ٣٢٠، ٣٣٠، ٣٣٦، ٣٦٧، ٣٧٢، ٣٧٨، ٣٨٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٥٨، ٤٨١، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٩٢، ٤٩٤، ٥٣٣، ٦٠٥، ٦٧١، ٧٠٨، ٧٣٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٣٦، ٨٤٥، ٩٢١، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٣٤، ٩٣٦، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦٥، ٩٨٢، ٩٨٩، ١٠٠٢، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٥٢، ١٠٥٩
صفة التصوف	٢١٦
صفة الجنة لأبي نعيم	١٠٠٦
صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح	١٢٢، ٢١٢
الضعفاء الكبير للعقيلي	١٠٠٨
الضعفاء لابن حبان	٤٣٥، ٤٣٨، ١٠٠٨

الكتاب والمؤلف	الصفحة
المراسيل للعلائي	٧٩٧
المرض والكفارات لابن أبي الدنيا	١٠٤٣
المسائل لأبي داود	١٠٠٣
مستخرج أبي عوانة	١٨٨، ١٩٠
مستخرج الإسماعيلي	١٨٧، ١٩٢، ١٠٢٧
مستخرج البرقاني	١٨٧، ١٩٢
مستخرج العراقي على المستدرك	١٩٦
مستخرج بكر حامد الشاركي	١٨٨
مستخرج عبد الله بن أبي ذهل	١٨٨
المستخرج على البخاري لأبي نعيم	١٨٨، ١٠٠٦
المستخرج على مسلم لأبي نعيم	١٨٨، ٤٨٧، ١٠٠٦
مستخرج عمران الجويني	١٨٨
مستخرج لأبي أحمد الغطريفي	١٨٨
مستخرج لأبي النضر الطوسي	١٨٨
مستخرج لأبي الوليد حسان القرشي	١٨٨
مستخرج لأبي بكر الجوزقي	١٨٨
مستخرج لأبي بكر بن مردويه على البخاري	١٨٨
مستخرج لأبي بكر محمد بن رجاء	١٨٨
مستخرج لأبي جعفر بن حمدان	١٨٨
مستخرج لأبي سعيد الحيري على مسلم	١٨٨
المستدرك لأبي عبد الله الحاكم	٩٨، ١٤٤، ١٧٢، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٥، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٣٢، ٢٤٩، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٥٥، ٣٧٩، ٤٣١، ٨٢٥، ٤٣٣، ٨٠٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٨، ٨٩٣، ١٠٠٥، ٩٩٩، ١٠٧٥
المستصفى	٢٩١
المستفاد من مبهمات المتن والإسناد لأبي زرعة العراقي	٩٧٥
مسند ابن أبي شيبة	١٥٦، ٣٢٠، ٧٢٤

فهرس المحتويات

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

